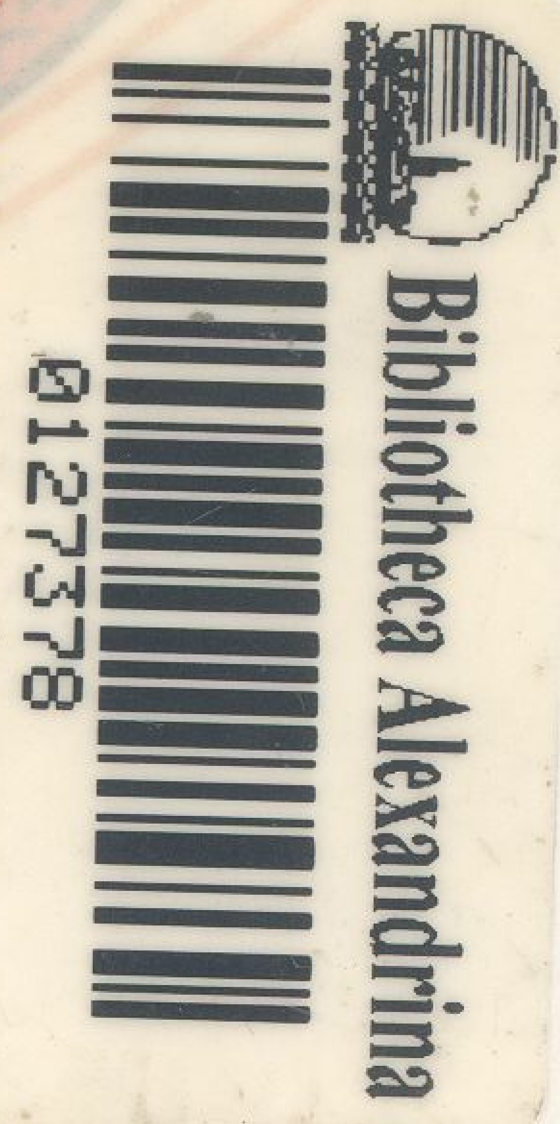
عايدة العلي سريّ الدّين

# دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية

سوريا
العراق
إيران






دار الفكر العربي
بيروت

# دول المثلث
# بين فكي الكماشة
# التركية الإسرائيلية

# دوَل المثَلَّث
# بينَ فكَيِّ الكمَّاشَة
# التركيَّة الإسرائيليَّة

عايدة العلي سريّ الدّين



دار الفكر العربي
بيروت




للطباعة و النشر

كورنيش سليم سلام ـ مقابل مخفر المصيطبه
بناية الشروق ـ الطابق الاول
ص.ب. ١٤/٥٠٧٠ ـ بيروت ـ لبنان
ت : ٠١/٣١١١١٤ ـ ٠١/٣١١١١٥ فاكس : ٣١٣٧٣٦



الطبعة الاولى ١٩٩٧

# المقدمة

الغزو التركي لأراضي العراق بدا على الصعيد الإعلامي وكأن الهدف منه هو اقتلاع حزب العمال الكردستاني. لكن في الواقع أن ما يجري يعني جانباً من هدف بعيد كأنه محصور بسوريا وإيران، وهذا غير دقيق، فالمستهدف هنا، هو كل ما في المنطقة خارج مدار الحلف التركي ـ الإسرائيلي والمدعوم من الولايات المتحدة.

وما طبول الحرب التي يقرعها بنيامين نتنياهو بالتزامن مع التهديدات التركية الموجهة إلى دمشق سوى مؤشر على ما هو مضمر في عملية الغزو الأخيرة: إدخال المنطقة في أجواء حرب باردة لا بد أن تنعكس سلباً على ما يسمى مسار السلام. وهذا بالضبط ما تريده تل أبيب في سعيها المحموم لعزل سوريا وتطويقها بما أمكن من ضغوط.

فالعدوان التركي الجديد في شمالي العراق يحمل مؤشرات أخطر بكثير من المرات السابقة بما في ذلك العدوان الكبير في العام ١٩٩٥ حيث جهر الأتراك في ذلك العام علانية بنية إقامة «حزام أمني» دائم داخل الأراضي العراقية على طول الحدود المشتركة. وباعتبار أن التحالف مع إسرائيل كان ما زال في طور إقلاعه فإن هدف تركيا من عدوان ١٩٩٥ ظل منظوراً إليه باعتباره موجهاً فقط إلى قلع شوكة حزب العمال الكردستاني التي تستنزف منذ سنين إمكانات هائلة لتركيا بالإضافة إلى هيبتها وسمعتها دولياً وإقليمياً وخصوصاً أن الجنرالات فرضوا خياراً وحيداً للتعامل مع السؤال الكردي وهو الاستئصال.

والمؤشرات الخطيرة للعدوان الجديد تكمن إذن في متغيرين: بلوغ التحالف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي ذروته في استهداف واضح للأمن القومي العربي، وبلوغ عملية السلام ذروة أزمتها، لتنبعث من تداعياتها أجواء حرب جديدة ضد سوريا مع استفادة إسرائيل من المدى التركي الحليف، لتوسيع خطوط المواجهة المحتملة. وتبدت هذه المؤشرات الخطيرة في تهرب تركيا من إلزام نفسها بأي سقف للعدوان الجديد، سواء بالهدف أو بالزمن، فأبقته مفتوحاً على إبعاد إقليمية على الرغم من القلق الذي أبدته معظم دول المنطقة وبخاصة سوريا وإيران، وهما قوتان على تماس مباشر بالسؤالين

العراقي والكردي، وما كان لتركيا أن تجازف باستثارتهما معاً في آن واحد ما لم تكن مقتنعة بأن ظهرها محمي كفاية من الحليف الجديد، الإسرائيلي، الذي يقوم في الوقت نفسه بالتصعيد على جبهات أخرى.

وإذا كانت «الذريعة» التركية المدعومة من قبل واشنطن تتحدث عن «الإرهاب» الكردي وملاحقة عناصره إلى داخل الأراضي العراقية، فما أكثر «الذرائع» التي ترفعها الولايات المتحدة الأميركية ومعها إسرائيل لشن اعتداءاتها السياسية والعسكرية والإقتصادية على أية دول عربية أخرى.

فالعدوان التركي على العراق يأتي بعد إعلان تحالف عسكري ـ سياسي بين أنقرة وتل أبيب بدعم من واشنطن وباتفاق على إجراء مناورات عسكرية ثلاثية مشتركة، ليؤكد أن ما يحدث على أرض العراق ليس اجتياحاً تركياً فقط وإنما هو تركي ـ أميركي ـ إسرائيلي أيضاً وفي الوقت نفسه. إن التلاقي التركي ـ الإسرائيلي لم يحدث مصادفة بقدر ما هو إستراتيجية أطلسية تهدف إلى السيطرة على الشرق الأوسط عسكرياً بالكامل بعد أن تمت السيطرة الجزئية على الاقتصاد.

إن الاقتصاد المسيس يتقدم الإستراتيجية الإسرائيلية التي هي أحد اضلاع الاستراتيجية الأطلسية التي تضطلع بها الجمهورية التركية، الأمر الذي أصبح بعد التلاقي مع إسرائيل يشكل نواة تحالف جديد له من المخاطر أكثر من الرؤية المحصورة بين تركيا وإسرائيل.

فتركيا اليوم مع مستجدات الحلف الأطلسي تعيش عدة هواجس أقربها الإلتقاء مع إسرائيل الظهير الأميركي في الشرق الأوسط مما يعني أن تأرجحها في حلبة الاتحاد الأوروبي سيفقدها توازنها الاستراتيجي، الأمر الذي جعلها تلتقي مع إسرائيل لتكون منطلقها المستقبلي في الشرق الأوسط.

إن البعد التركي بالتقائه مع البعد الإسرائيلي على ساحة الشرق الأوسط ستكون نتائجه وخيمة على دول المنطقة التي ما زالت تناصب إسرائيل العداء نتيجة سياستها التوسعية على حساب سياساتها واقتصادياتها ومياهها. وكما هو حادث في إسرائيل، كذلك في تركيا لانطلاقهما من إستراتيجية واحدة تجاه الشرق الأوسط، الأمر الذي أدركته الولايات المتحدة وعملت على تزويجهما لفرض الإستراتيجية الإسرائيلية ـ الأميركية ـ التركية على دول المنطقة للحفاظ على المصالح المشتركة للبلدان الثلاثة التي تعيش حالة استنفار للرد على التحرك الشرق أوسطي العربي.

إن التحالف الإسرائيلي ـ التركي أشد خطورة من حلف بغداد ومن حلف السينتو فهو يشكل خطراً داهماً على سوريا لأنه يضعها بين فكي كماشة من الناحية العسكرية.

ويشكل ورقة ضغط على سوريا في إطار التسوية فحسب بل لأنه قد يصبح محفزاً تركياً للعب بورقة المياه ضد سوريا والعراق أيضاً. إن الطريق الأسهل لاستفادة إسرائيل من تحالفها مع تركيا، هو تحريك تركيا أو تحركها بإرادتها لاستخدام عنصر المياه في التضييق على سوريا والعراق (والتي يبدو أنها كانت سبباً رئيسياً في تحقيق التقارب العراقي ـ السوري) وهذه عملية لا تقل عن حرب وربما تكون شرارتها. لذلك فإنه أبعد من «رأس أوج الآن» كان ثمة رهان تركي أتاتوركي طوراني يدغدغ الخوذات في أنقرة: أن تمتزج عبقرية الماء مع عبقرية النفط لإنتاج الإمبراطورية مرة أخرى. وقد لا تكون الورقة الكردية في شمالي العراق سوى الذريعة الساخنة لالتقاط حماقة التاريخ من جديد ووضع كركوك ومعها الموصل على ظهر الحصان العثماني تحديداً.

والأهم في مطلق الأحوال هو أن هذا الحل العسكري التركي لا يقيم أي اعتبار للقوانين الدولية فهو لا يراعي أبداً حقيقة أن هذه الأرض عراقية. وإذا أضفنا إلى ذلك إشارات واضحة بلسان كبار المسؤولين الأتراك إلى «أن الموصل أرض تركية» كما ذكر رئيس الجمهورية سليمان ديميريل مرة فإن من حق الجانب العربي أن يكون غاية في القلب، بل أن يتصدى لما قد يكون خطة تركية ترمي إلى اغتصاب بعض الأراضي العراقية بحجة الدفاع عن الأمن القومي التركي. والواقع أن التخوف العربي من عواقب هذا الاجتياج التركي شامل وحقيقي، وقد لا يكون مجرد تهويل حديث «حزب العمال الكردستاني» عن رغبة أنقرة في احتلال «جنوبي كردستان العراق».

ومن جهة أخرى، ترى إسرائيل أن إدخال تركيا كلاعب أساسي في الشرق الأوسط يغير من الطبيعة الجغرافية ـ السياسية للمنطقة ويجعل من وجود دولة غير عربية تؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد والأمن والحياة والسياسة مبرراً لقبول وجودها هي بالذات.

كما أن من شأن الدور التركي إخراج إسرائيل من عزلتها بين دول تناصبها العداء أو في أفضل الأحوال بين دول ما زال مصير السلام معها غير نهائي حتى مع تلك التي وقعت معها إتفاقات لإنهاء الحرب.

ويبقى أن حل المشكلة الكردية أمر ملح للغاية وهو حل لا يتم إلا بصياغة نظام إقليمي آخر على مستوى المنطقة لأن هذه المشكلة مطروحة بشكل ساخن في شمالي العراق وقائمة في إيران أيضاً. وإذا سلمنا بما تقوله السلطات التركية أيضاً، لا ينفصل حل المشكلة الكردية وعلى الأقل لأن سوريا تدعم «الإنفصاليين» ـ عن ضرورة أن يوفر النظام الإقليمي الجديد حلاً لمشكلة المياه الخطيرة القائمة بين تركيا من جهة والعراق وسورية من جهة أخرى. وهو حل يستدعي أن تتحول السلطات التركية العليا من منطق الاستبداد

الذي لا يقيم اعتباراً لحقوق الآخرين إلى منطق القوانين والأعراف الدولية. وهذا ما لا يبدو قائماً في الوضع الحالي.

وبخلاف ما تقتضيه عمليات حصر النار وإطفائها، يتحالف الاستبداد التركي في موضوع المياه مع الاستبداد الإسرائيلي في موضوع التوسع الجغرافي والمائي معاً. وعبر هذا التحالف تحول الاستبداد التركي من مجرد منع المياه أو كميات مجدية منها إلى ما يمتاز به حليفه أي التوسع الجغرافي. وكلاهما يهدد سوريا بالعدوان. .

إنه خط تقارب قديم غير أنه بات الآن تحالفاً ميدانياً شرساً. غير أن هناك ثمة وعي عربي لهذه المطامع الإسرائيلية ـ التركية، لذلك لا يمكن قراءة قرار فتح الحدود والتعامل التجاري بين سوريا والعراق مؤخراً إلا على ضوء ما ينذر به التحالف التركي ـ الإسرائيلي من مخاطر على سورية والعراق.

وتبقى الإشارة إلى مخاطر هذا الاجتياح إذ أنه يثير قلق سورية وإيران والعراق في الوقت ذاته ويبدو أن امتداد الضغوط الأميركية على سورية عبر التحالف العسكري الإسرائيلي ـ التركي، حتى تتقبل دمشق صيغة السلام التي يرتاح إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو.

لذلك إن وضعاً إقليمياً جديداً ستثيره هذه الحرب التركية لا ضد الأكراد العراقيين وحسب بل ضد الأمن العربي بدءاً من العراق وسورية أيضاً. وهو وضع قد يفتح المجال أمام معالجة العديد من عواقب حرب الخليج الثانية. إن الغزو التركي الأخير والمستمر لشمالي العراق يشكل رسالة تهديد واضحة لكل من إيران وسوريا وتالياً لمحاولات أربكان الإنفتاح على الجوار العربي والإسلامي.

كما أن التحالف التركي ـ الإسرائيلي بذريعة مكافحة «الإرهاب» ليس أمراً عادياً ومثله هذا الاجتياح المتكرر للأراضي العراقية.

**عايدة العلي سري الدين**

# السمة الجوهرية للمجتمع الكردي

لم تشهد الحركة الوطنية الكردية تجسداً في منظمة سياسية وحدوية تمثل مختلف التيارات، على نمط منظمة التحرير الفلسطينية. . فإن السمة الجوهرية للمجتمع الكردي هي التشرذم الإقطاعي، فعبر ولائهم لهذا السيد أو ذاك كان لقادة الأكراد دورهم في ترسيم الحدود التي «تقطع» حالياً «كردستان» أما بشأن تركيا والعراق فمن الممكن الحديث عن هوية كردية خاصة (في هذا الجانب أو ذاك) طالما أن الحركات الكردية على مدى هذه الحدود (٢٧٠ كيلومتراً). تمايزت الواحدة عن الأخرى، إلى احد أنه ليس نادراً أن تشهد مجابهات عنيفة جداً في بعض الأحيان بين المليشيات الكردية المتنافسة.

هذه التباينات تعود أولاً إلى تباين بالغ في وضع المجموعات الكردية في هذه الدولة وتلك. ففي العراق مثلاً، لا يمكن أن ينسينا القمع الرهيب الذي قامت به بغداد أن الأكراد ينعمون هناك بحكم ذاتي واسع المدى. . . وبخلاف ذلك لا تعترف إيران، مثلاً، بأي خصوصة ثقافية وبالطبع سياسية، للأكراد. أما أكراد تركيا وهم الأكثر عدداً فقد تعين عليهم الانتظار حتى عام ١٩٩١، حتى تعترف أنقرة بلغتهم وبعد حظر لهذه اللغة استمر سبعين عاماً وتضاف إلى ذلك تباينات سياسية عميقة تحول دون محاولات التوحد. فالأكراد لم ينجوا من الصراعات الإيديولوجية خلال الحقبة السوفياتية وقد كان لها أثرها البالغ في المنطقة، وهكذا كانت العلاقات صعبة للغاية بين «حزب العمال الكردي» و «الحزب الديمقراطي الكردي» و «الاتحاد الوطني الكردي» فقد كانت هذه الأحزاب مختلفة في شأن العديد من المواضيع المطروحة.

ويبقى البعد الديني والطائفي وقد كان غير بارز حتى فترة قريبة بل هامشياً فالأكراد في معظمهم سنة غير أن ما بين ١٠ و١٥ بالمئة منهم شيعة لهم مطالبهم الخاصة بهم وهم يعلنونها حين يتاح لهم دعم خارجي. وهناك أقلية تركمانية في منطقة كركوك تتكلم اللغة التركية وأنقرة تزعم حق الدفاع عنها (١٠٠ ألف تركماني) وفي النهاية تنامت في السنوات الأخيرة تنظيمات كردية إسلامية في شمالي العراق. وانزلق مفهوم الهوية الكردية إلى منحى طائفي أو إسلامي سياسي، فكان هناك تعاطف كردي سياسي في تركيا مع «حزب الرفاه» الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان، بالإضافة إلى دعم إيراني لحركات كردية إسلامية في شمالي العراق.

وكان هذا يعني أن الواقع الكردي في المنطقة وباستثناء طروحات «حزب العمال الكردي» هو واقع إقطاعي قبلي لا ينجو من الانقسامات الطائفية ويبدو محكوماً منذ قرون بتوزيع ولاءاته على الدول الإقليمية المجاورة، وحتى على القوى العالمية العظمى ولا تبدو هذه الصورة قد تبدلت في المرحلة الراهنة.

إن المسألة الكردية تبدو حالياً رديفة الحروب والمجازر ولا تحظى بمقاربة سياسية دستورية إلا في العراق، والمفارقة في هذا المجال هي أن تركيا تتولى أقسى حملات القمع ضد الأكراد الأتراك في أراضيها كما في مواقع هؤلاء شمالي العراق بدعم أميركي، في حين أن تركيا ذاتها تتولى مبدئياً الدفاع عن أمن الأكراد في شمالي العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة أيضاً كان التحالف التركي ـ الأميركي هو الجلاد والعين الساهرة في الوقت ذاته.

أما السمة الخاصة في الوضع الكردي في تركيا فهي أن السلطات أعلنت «الحرب الكلية» على التمرد الكردي هناك، على أكرادها في الداخل كما على أولئك الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة، ومنها العراق. وتكراراً تثير هذه الحمية العسكرية التركية القلق العربي طالما أن الرئيس التركي ديميريل أعلن في مطلع أيار (مايو) الفائت، وفي موسم النشوة العسكرية التركية المألوفة، أن تركيا ترغب في إعادة ترسيم حدودها مع العراق وأشار إلى أن الموصل هي أرض تركية. هل أن هناك تنفيذاً عملياً لاتفاق سري بين أنقرة وواشنطن أبرم عام ١٩٩١؟

في حال مضى هذا الاتفاق على سيطرة تركيا على شمالي العراق فإن الأمر يعني أن تدير أنقرة «بانتسوتان» كردياً في الأراضي العراقية هو عبارة عن «شريط حدودي» يكون وضعه مشابهاً لما دعي «غزة ـ أريحا». وفي هذه الحال يوازي المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين مستوطنات تركية في شمالي العراق يقيم فيها فلاحون مخلصون للدولة التركية تستخدمهم أنقرة من منطقة الأناضول. وهذا ما قامت به في أي حال بعد احتلالها للشطر الشمالي من قبرص.

و «الدعم» التركي والغربي للأكراد العراقيين سيتيح لهم في هذه الحال خيارات متعددة منها الموت بصمت أو التحول إلى العنف الشرس «الإرهاب» الذي يتوسله المقهورون حين يفتقرون إلى أي سلاح آخر[(١)].

---

(١) دراسة للباحث الفرنسي بيار نبتا في صحيفة «تاريخنا» الفرنسية نشرتها الأسبوع العربي ٢٦/٥/١٩٩٧.

# تواريخ كردية

- بداية الألف الأول للميلاد: إشارة إلى وجود قبائل كردية في المنطقة.
- القرن السابع الميلادي: وجود كتابات باللغة الكردية وبداية الحياة السياسية الواحدة بين العرب والأكراد في الدولة العربية الإسلامية.
- عام ألف للميلاد، الأكراد يسيطرون على إيران الغربية وديار بكر.
- ١٥١٥ ـ ١٥١٦: تحالف بين الأكراد في بر الأناضول الشرقي والسلطنة العثمانية ضد الإمبراطورية الإيرانية، ووفق الأنظمة المتبعة في حينه اعتراف السلطان سليم الأول بإدارة ذاتية للولايات المتحدة الكردية.
- القرن السابع عشر: ثورات كردية ضد السلطنة.
- الثامن عشر والتاسع عشر: تمرد فلاحي كردي ضد الضرائب العثمانية.
- في ١٨٧٨: التزم السلطان العثماني عبر معاهدة سان ستيفانو مع الروس بحماية الأرمن مقابل حماية الروس للأكراد والشركس.
- ١٨٩١: شكل السلطان فرقاً عسكرية من القبائل الكردية تميزت عام ١٨٩٤ بمذابح اقترفتها ضد الأرمن.
- ١٩٢٠: معاهدة سيفر تشير إلى دولة كردية مستقلة وفي العراق شارك الأكراد في الموصل في التمرد على الحكم البريطاني.
- ١٩٢٣: معاهدة لوزان تلغي «الدولة الكردية» في معاهدة سيفر وتعترف بسيادة الدولة التركية على معظم المناطق الكردية.
- ١٩٢٥: وافقت جمعية الأمم المتحدة على أن تكون الموصل جزءاً من الدولة العراقية وبدأت حركات تمرد كردية في تركيا والعراق وإيران.
- ١٩٣٧: معاهدة سعد أباد (الشرقية) بين تركيا والعراق وإيران وأفغانستان تنطوي على تدابير ضد العصابات المسلحة الكردية.
- ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦: أقام الاتحاد السوفياتي خلال احتلاله لإيران جمهورية مهاباد الكردية

التي لم تعمر إلا سنة واحدة. وعام ١٩٤٧ أسس الملا مصطفى البارزاني الحزب الديمقراطي الكردي.

- ١٩٥٨: إنقلاب عبد الكريم قاسم في العراق وعودة البارزاني من المنفى وبداية محادثات بين الأكراد العراقيين والحكم المركزي انتهت باعتبار الأكراد متساويين مع المواطنين العراقيين الأخرين في الحقوق والواجبات.
- ١٦٩٠ ـ ١٩٦١: فشل المحادثات بين البارزاني وبغداد وقيام إنقلاب عسكري في تركيا قام بنفي خمسة وخمسين من زعماء القبائل الكردية.
- ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦: المعارك تحتدم بين المتمردين الأكراد والجيش العراقي وفي السنة التالية أعلنت بغداد اعترافها بحقوق المجموعة الكردية في البلاد.
- ١٩٧٠: إتفاق بين الحكم العراقي والأكراد بعد جولة معارك شارك بموجبه الأكراد في الحكم (خمسة وزراء). وفي تركيا نشأت حركة سياسية كردية قمعها الحكم العسكري الذي قام في ١٢ آذار (مارس) بشدة.
- ١٩٧٤: أقر العراق قانون الحكم الذاتي في كردستان فأعلن الأكراد الحرب بدعم إيراني بالغ وفي السنة التالية أسس جلال الطالباني «الإتحاد الوطني الكردي».
- ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨: في تركيا فاز بعض رموز الحركة الكردية في الانتخابات البلدية وتأسس «حزب العمال الكردي» الذي انتقل إلى العمل المسلح عام ١٩٨٤.
- ١٩٧٩: الثورة الإسلامية في إيران تعلن «الجهاد» ضد الحركات السياسية الكردية.
- ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨: الأكراد توزعوا في خدمة هذا الجانب وذاك في الحرب العراقية ـ الإيرانية.

في تركيا أعلنت سلطات الإنقلاب العسكري الذي قام عام ١٩٨٠ حظر استخدام اللغة الكردية.

- ١٩٩١: «الانتفاضة الكردية» ضد الحكم في أعقاب نهاية حرب الخليج الثانية وفي ربيع العام ذاته أعلن الحلفاء شمالي العراق «منطقة أمنية».

من عام ١٩٩٤ حتى اليوم: سلسلة اجتياحات تركية للأراضي العراقية بحجة مقاتلي «حزب العمال الكردي» وسلسلة معارك بين مقاتلي البارزاني والطالباني مع قيام ميليشيات كردية إسلامية اشتبكت مع قوات الطالباني مؤخراً فتدخلت إيران لإنهاء المناوشات وانتقال المسألة الكردية إلى آفاق تبدو مسدودة أكثر منها في أي فترة أخرى.

# رأي روسي
# المسألة الكردية قد تسبب حرباً إقليمية

مقابلة مع رئيس قسم الدراسات الكردية في معهد الإستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية الدكتور ميخائيل لازاريف تناولت المسألة الكردية في ضوء التطورات الأخيرة والعملية العسكرية التركية ضد مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق. هذا نصها:

«إن عدم حل القضية الكردية يؤدي إلى خلخلة الوضع في الشرق الأدنى والأوسط».

وأوضح لشرح فكرته «أن كردستان تشغل مساحة كبيرة من أراضي الشرق الأوسط أو غرب آسيا حيث تقع على تخوم أربع دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا. وتحتل كردستان موقعاً جيواستراتيجياً مركزياً في هذه المنطقة. غنية جداً بثرواتها الطبيعية (فيها احتياطات كبيرة من النفط والمراعي للماشية والأراضي الزراعية وهناك مزارع تبغ غنية). والأكراد شعب محارب وكان الكثيرون في الماضي وفي الحاضر يرون أنهم يشكلون قدرة عسكرية بشرية مهمة».

وأضاف «أن كردستان لم تكن دولة في يوم من الأيام. وكانت الصراعات تدور بين غزاتها دائماً على من سيكون سيد هذه الأرض. وقبل الحرب العالمية الأولى دار الصراع بين الإمبراطورية العثمانية وإيران. وبعد الحرب العالمية الأولى حين أصبح العراق تابعاً للإمبراطورية البريطانية وسوريا تابعة لفرنسا دار الصراع بين الدول الأربع. وحين خرجت بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية دار الصراع بين سوريا والعراق للهيمنة على المناطق الكردية».

ولاحظ «أن الحدود بين الدول الأربع التي يقطن فيها الأكراد لا تخضع لحراسة مشددة الآن. ومع ذلك فإن الأكراد لم يعترفوا قط بهذه الحدود. إنهم كانوا يتنقلون بحرية من بلد إلى آخر ويشكلون تعقيدات مستمرة على الحدود بين هذه الدول. لكن المسألة لا تكمن في ذلك فحسب، إذ تسعى تركيا وإيران والعراق وسوريا إلى السيطرة

على هذه المقاطعة أو تلك من كردستان. كما أن سوريا التي تطالب تركيا بتسليمها بعض الأراضي تدعم حزب العمال الكردستاني اليساري الماركسي. وتحدث نزاعات مستمرة بين تركيا وإيران بسبب الحدود لأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني يعبرون الحدود ويتخفّون في الأراضي الإيرانية من ملاحقة الجيش التركي. ولا يمكن وصف العلاقات بين إيران والعراق بأنها ودية خصوصاً أن حرباً دامية استمرت بينهما مدى العقد الماضي واستغل فيها الطرفان الأكراد. أما تركيا فقد اخترقت الأراضي العراقية مراراً في الفترة الأخيرة بحجة تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني. ويحتج العراق على هذه الأفعال بسبب انتقاص بلد شريك للولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي حقوق سيادته. ونظراً إلى توتر العلاقات مع الأكراد فإن المسؤولين العراقيين لا يبدون الانزعاج الشديد من هجمات الأتراك على المسلحين الأكراد في منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق التي خرجت عن سيطرة السلطات الرسمية نتيجة هزيمة بغداد في حرب الخليج».

ورأى «أن القضية الكردية في شكلها الموجود الآن لا تساعد على استقرار الوضع في المنطقة بجلاء. بينما يشير بعض الخبراء إلى أن النزاع الحالي يمكن حتى أن يتصاعد إلى حرب واسعة النطاق بين الدول التي تقوم كردستان في أراضيها. علماً أن كل هذه الدول تسعى إلى بسط نفوذها على كردستان وفي الوقت نفسه تخشى، كما تعترف بذلك، النزعة الانفصالية الكردية أو نضال الأكراد في سبيل حقوقهم القومية كما يقول ذلك الأكراد أنفسهم أن من يتعاطف معهم». وشدد على «أن تركيا وإيران والعراق وسوريا تتضامن في العمل على عدم السماح لهذه الحركة بالتنامي. ولهذا الغرض في المقام الأول شكلت هذه الدول مجلس الأمن، وهو هيئة دائمة تناقش وتتخذ التدابير من أجل مكافحة الحركة الكردية. لذا فإن تركيا التي اخترقت كردستان العراق الآن تبرر ذلك بأنها تنفذ عمليتها طبقاً للإتفاقات بين الدول الأربع. أما الأكراد فيستخدمون شتى الوسائل والأساليب سعياً إلى إحقاق حقوقهم القومية الكاملة مما يولد التوتر في هذه الدول نفسها وفي المنطقة عموماً. أن عدم حل القضية الكردية يشكل عامل خلخلة خطيراً يمكن أن يولد وسيولد في المستقبل مشاكل خطيرة».

**(ساب)[١]**

---

(١) مقابلة مع رئيس قسم الدراسات الكردية في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية الدكتور ميخائيل لازاريف «صحيفة النهار» تاريخ ١٩٩٧/٦/٧.

# القضية الكردية بالمنظار السوري والعراقي والإيراني والتركي

القضية الكردية هي تسمية لمشكلة متعددة البعد تتوزع على أربع جهات في المنطقة الحدودية المحصورة بين تركيا والعراق وإيران وسوريا وهي استمرت في الظهور منذ عقود طويلة كأنها أزمة عراقية بحتة.

فقد نشأت الدولة العراقية الحديثة وهي تحمل في ثناياها عقدة المسألة الكردية. وبعدما شطبت تركيا من تاريخها وخريطتها السياسية كل ذكر الأكراد وبعدما أخمدت إيران كل التمردات الكردية على أراضيها وخنقت جمهورية مهاباد في ١٩٤٦، وبعد أن استكان الأكراد في سوريا لواقعهم الإندماجي، بعد كل هذا غدت كردستان العراق الساحة التي تشتعل فيها جمرات الهم الكردي المدفون، تخبو حيناً وتشتعل أحياناً ولكنها لم تنطفىء قط.

فكردستان العراق وهي مجموع المناطق الكردية المبعثرة والموزعة على البلدان الأربعة هي مثابة حلقة الوصل التي تشد هذه الدول ـ البلدان إلى بعضها.

وأي ضعف أو انفراط في جزء من هذه الحلقة المربعة المحكمة سوف يقوض الترابط الحدودي كله. وهذا هو السبب الذي يجعل من المسألة الكردية هماً إقليمياً واسعاً وتالياً ربما هماً دولياً.

**١ ـ سوريا:**

وتعد الضلع الأخير في الحلقة الرباعية التي تضم الوجود الكردي المشتت. وعلى رغم أن الأكراد في سوريا هم الأكثر تنعماً بالأمان والهدوء والاستقرار مقارنة مع أقرانهم في البلدان الثلاثة الأخرى (العراق، إيران، تركيا)، فإن الدولة السورية دأبت على النظر بحذر وريبة إلى كل تحرك سياسي كردي، ومثلها مثل الحكومات الثلاث في تركيا والعراق وإيران، فقد اعتبرت الحكومة السورية مطالب الأكراد في الإعتراف بوجودهم القومي وتلبية حقوقهم القومية والثقافية عوامل من شأنها أن تخلق تهديداً لأمن المنطقة واستقرارها وذلك لما يمكن أن تنطوي عليه تلبية تلك الحقوق من تماد إلى المطالبة بحق

تقرير المصير الكردي وإقامة دولة كردية مستقلة. ومع هذا فقد حافظ أكراد سوريا على علاقات جيدة مع الحكومة المركزية وانحصرت مطالبهم في قضايا إدارية ومعيشية وثقافية لا تهدد وحدة البلاد بل من شأنها أن تعزز تلك الوحدة وتعمقها. وفي المقابل بقيت سوريا أكثر الحكومات مرونة في التعامل مع الأكراد سواء داخل سوريا أو مع الأكراد القادمين من أجزاء كردستان الأخرى. وقد وفرت سوريا ملاذاً للسياسيين الأكراد والمعارضة الكردية من تركيا والعراق، وإلى حد ما إيران، خصوصاً زمن الشاه.

وبعد حرب الخليج الثانية واستفحال الوضع السياسي في كردستان العراق ونشوء المنطقة الآمنة وكذلك قيام الحكومة الإقليمية هناك، دخلت سوريا على خط المساعي الرامية إلى تحجيم تلك الظاهرة وتقليص وظيفتها ودورها بحيث لا تتعدى إطارها الخاص بها في شمال خط العرض السادس والثلاثين. واستضافت دمشق أكثر من اجتماع ثلاثي مع تركيا وإيران على مستوى الوزراء (الخارجية والداخلية) لإعلان الرفض القاطع لقيام كيان كردي وتقسيم العراق، وهما أمران أصبحا حاجة ملحة تهجس بها كل دول المنطقة. والحال أن الموضوع الكردي كان منذ زمن طويل مثار اهتمام سوري وانشغال عميق به وذلك في خضم العلاقات السورية ـ العراقية من جهة والسورية ـ التركية من جهة أخرى. ويمكن القول أن أحد المفاصل إزعاجاً في الصراع الصامت والخفي بين تركيا وسوريا حول قضايا المياه والأمن والمطامع الجغرافية تكمن في ما بات يعرف بالدعم السوري للمقاتلين الأكراد في تركيا. وتشهد العلاقات السورية ـ التركية توتراً يعلو ويهبط بسبب هذا الدعم الذي تنفيه سوريا وتؤكده تركيا. وتزعم تركيا وجود قواعد للحزب الكردي في البقاع اللبناني ـ ووجود قيادة الحزب وخصوصاً زعيمة عبد الله آوج الان، في العاصمة السورية، دمشق. وبعد نشوء حال الفراغ السياسي في كردستان تركيا، إثر قيام المنطقة الآمنة وجدت سوريا الفرصة لـ «التخلص» من أعباء الحزب الكردي فأشارت إليهم بالانتقال إلى تلك المنطقة وإقامة قواعدهم هناك. وهكذا فقد بقيت سوريا كسائر الدول الإقليمية المحيطة بكردستان العراق، لاعباً محورياً وأساسياً في التحكم بمسارات القضية الكردية واتجاهاتها. وتقيم سوريا علاقات جيدة مع الحزبين الكرديين العراقيين بزعامة كل من البارزاني والطالباني. ولم تحاول سوريا الإنحياز المكشوف لطرف كردي على حساب الطرف الآخر.

**٢ ـ الحلقة الإقليمية ـ العراق:**

على رغم أن حكومة العراق هي أكثر الحكومات قسوة وبطشاً بإزاء الأكراد (استخدام الأسلحة الكيميائية، عمليات التطهير العرقي. الخ...) فإنها الحكومة الوحيدة التي تعترف بالهوية القومية للأكراد وتقر بحقوقهم القومية والثقافية والسياسية. أن العراق الدولة الوحيدة التي أقرت للأكراد حكماً ذاتياً (وإن مبتوراً ومشوهاً وفارغاً من أي معنى)

وقد لا ندهش بعد هذا حين نرى أن أكثر المعارضين للحالة الاستقلالية لأكراد العراق، بعد حرب الخليج الثانية، ونشوء ما سمي المنطقة الآمنة، لم تكن الحكومة العراقية بل حكومات تركيا وإيران وسوريا. والحال أنه لم تكن تلك الحالة الإستقلالية تظهر على السطح وتتبلور حتى بدأت تلك الحكومات وعلى أعلى المستويات السياسية والديبلوماسية، حملة مشتركة واستنفاراً محموماً لإعلان رفضها المشترك لأي إمكان فعلي لقيام كيان سياسي كردي. وفي غياب تام لصاحب العلاقة المباشرة بالموضوع (أي العراق) ذهبت تلك الحكومات تعقد اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، تقول فيها شيئاً واحداً دون سواه: لا لدولة كردية. ولخصت هذه الحملة ـ التهديد بالصيغة الديبلوماسية القائلة بعد تقسيم العراق وضرورة الحفاظ على وحدته الجغرافية والسكانية.

لم تظهر الدول الحليفة التي أقامت المنطقة الآمنة للسكان الأكراد، شمال خط العرض السادس والثلاثين من كردستان العراق، لم تظهر أي نية لدعم فكرة كيان سياسي كردي. وما برحت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهي الدول التي أقامت المنطقة الآمنة ووفرت حمايتها تكرر رفضها، هي أيضاً إمكان تقسيم العراق وإنشاء دولة كردية مستقلة. غير أن هذه الدولة المرفوضة نظرياً كانت تعزز إقدامها عملياً في أرض الواقع. وقد بدأ وكأن القيادة الكردية (القيادات الكردية في الواقع) تستقل انشغال الجميع بالهواجس وانجرارها وراء الاصطلاحات السياحية لتبني، في صمت الأسس التحتية للكيان المنشود. بدورها دأبت القيادات الكردية على تكرار القول بأنها ضد فكرة تقسيم العراق ولا تركض وراء نزعة الانفصال عن الدولة العراقية الواحدة. ولكن لم يكن صعباً رؤية ما كان يجري في وضح النهار: إنتخابات، برلمان جيش، حرس حدود، مؤسسات حكومية... الخ. أي باختصار الملامح الأولى والأساسية لأي كيان من شأنه أن يصبح دوله.

وإذا كان كل الناس يلحظون ذلك فإن من السذاجة الاعتقاد أن الدول الإقليمية المحيطة بالعراق كانت مغمضة الأعين أو أنها كانت عاجزة عن فهم ما يجري.

**٣ ـ إيران:**

كما في تركيا، شكلت القضية الكردية، معضلة سياسية حقيقية لإيران سواء في عهود الملكية السابقة أو في عهد الجمهورية الإسلامية الحالي. وإذا كانت إيران لا تعيش شأن تركيا نوعاً من «فوبيا» كردية فإنها، مثلها تماماً لا تقر للأكراد بحق التعبير السياسي عن هويتهم القومية وحق تقرير مصيرهم، سواء عبر حكم ذاتي أو شكل من أشكال الفيديرالية أو مجرد التعبير الثقافي المستقل (لا حق لتدريس الكردية في المدارس والجامعات). وتنظر إيران بدورها بعين الريبة والقلق إلى كل مسعى كردي لنيل الحقوق

القومية أو السياسية في أي جزء من كردستان باعتبار أن ذلك من شأنه أن ينعكس على وضع أكراد إيران طبعاً، بقسوة وبطش وضيق الخناق عليهم وحظر أي نشاط سياسي يقومون به، فإن حكومة الجمهورية الإسلامية أظهرت بعض اللين والمرونة حيال الشأن الكردي الإيراني. غير أن هذا لم يتحقق إلا بعد اصطدام عنيف مع قوى المعارضة الكردية التي طالبت الجمهورية الإسلامية، فور انتصار الثورة وإطاحة الشاه، بالاعتراف بالأكراد وتلبية حقوقهم. والحال أن مفاوضات مباشرة جرت بين قادة المعارضة الكردية، بشخص عبد الرحمن قاسملو وأحمد مفتي زاده والشيخ عز الدين الحسيني، من جهة والحكومة الإيرانية خصوصاً الإمام الخميني من الجهة الأخرى. وقد بدت الأجواء في البدء إيجابية وباعثة على الأمل في إمكان تحقيق حل سلمي للمشكلة الكردية يرضي الأطراف جميعاً. وقد تواصلت اللقاءات والاتصالات سواء في عهد حكومة مهدي بازركان أو حكومة بني صدر. وانتخب عبد الرحمن قاسملو إلى المجلس الحكومي الذي تشكل في بداية فترة الجمهورية. إلا أن الأوضاع سرعان ما تدهورت وانقلبت الأحوال وساءت العلاقات. وعاد التوتر بين الحكومة والمعارضة الكردية وما لبث أن تحول مواجهات دموية انتهت بهزيمة القوى الكردية وانسحاقها وهرب قادتها إلى خارج البلاد.

وإذا سيطرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الأوضاع في كردستان إيران ورتبت شؤونها وفقاً لرؤيتها ومفهومها السياسي والديني فقد بقي الهاجس المسيطر على الأذهان هو الإبقاء على الواقع الجيوسياسي القائم من دون أي تبديل. ولهذا كان من الطبيعي أن لا ترتاح الحكومة الإيرانية إلى مجريات الأوضاع في كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية. وكما تركيا، رأت إيران في الوضع الاستقلالي الطارىء وإقامة المنطقة الآمنة بحماية الدول الغربية تهديداً للأمن والاستقرار في تلك الجهة. وشاركت إيران بفاعلية في المؤتمرات الثلاثية التي جرت بين الدول الثلاث تركيا، سوريا وإيران، للتداول في وضع كردستان العراق وإظهار معارضة الدول المذكورة لقيام كيان كردي وتالياً تعريض العراق للتقسيم.

على رغم كل ذلك أقامت إيران علاقات سياسية واقتصادية مع القوى الكردية العراقية (خصوصاً الحزبين الكبيرين، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، فضلاً عن الحركات الإسلامية الكردية مثل حزب الله الكردي وحركة الشيخ عثمان عبد العزيز). وقد قام عدد من المسؤولين الكبار في الحكومة الإيرانية بزيارة المنطقة الكردية في العراق وأبدوا اهتماماً بالأوضاع هناك وأقاموا علاقات مع الأحزاب الكردية شملت إسهام إيران في مساعدة السكان وتوفير ممرات لتبادل الحاجات الغذائية والاقتصادية، وعلى رغم الاتفاق العلني بين تركيا وإيران في ما يتعلق بالموضوع الكردي فإن التقارب الإيراني مع أكراد العراق كان مصدر إزعاج دائم لتركيا (ومن ورائها الولايات المتحدة). وإذا حاولت إيران

الحفاظ على نوع من التوازن الدقيق والصعب مع قطبي الحركة الكردية العراقية (البارزاني والطالباني) فإنها لم تستطع الإفلات من إتهام الطرفين لها بالانحياز للطرف الآخر. وبلغ هذا الاتهام ذروته في آخر صراع دموي بين الحزبين الكرديين في تموز وآب ١٩٩٦، عندما اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني إيران بالضلوع في مساندة غريمه الاتحاد الوطني الكردستاني عسكرياً ومادياً. وهو الأمر الذي اتخذه الحزب المذكور ذريعة للجوء إلى نظام الرئيس العراقي صدام حسين وطلب المساعدة من جيشه لضرب قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وإخراجها من معظم مدن كردستان العراق في ٣١ آب ١٩٩٦، قبل أن يعود الاتحاد ويستعيد قسماً كبيراً من مواقعه.

وتعارض إيران التدخلات الخارجية، ولا سيما الأميركية والأوروبية، في الشؤون الكردية وتعتبر ذلك موجهاً بالاساس ضدها. وهي تتهم الدول الغربية بالسعي إلى إيجاد موطىء قدم ومرتكز للتدخل في كردستان العراق وإيجاد المبرر الدائم للبقاء والتدخل وقد هيأت إيران الكثير من المبادرات للتقريب بين الحزبين الكرديين المتخاصمين وتحقيق مصالحة بينهما من شأنها خلق أجواء الأمن والسلم وإلغاء مبررات التدخل الخارجي غير أن كل هذا لم ينجح.

**٤ ـ تركيا:**

تنظر تركيا إلى كل شأن يتعلق بالأكراد ومستقبلهم وحقوقهم باعتباره تهديداً جدياً لامتها وخطراً فعلياً على استقرارها ويمكن القول أن تركيا هي أشد المعارضين لحقوق الأكراد في أي مكان يتواجدون فيه. وقد قامت الإيديولوجية الرسمية التركية على فرضية مفادها أن لا وجود للأكراد على وجه الأرض.

وعملت مؤسسات صنع القرار السياسي التركي طوال سبعين سنة، على ترداد هذه المقولة وترسيخها حتى تحولت «حقيقة» لا يمكن دحضها. وبات أي تطرق للأكراد أو وجودهم، فكيف بالأحرى الحديث عن حقوق لهم، نوعاً من هرطقة أو، إذا أردنا البقاء في حقل المصطلح السياسي، مؤامرة تستهدف النيل من وحدة تركيا وأمنها واستقلالها وسيادتها. وتشير الوثائق والاتفاقات التي يتم الكشف عنها في الفترات الأخيرة، أن السبب الخفي لفشل التسويات الكردية مع حكوماتها في العراق أو إيران، كان تركيا بالذات.

لقد اكتسبت الرؤية القومية التركية المتعصبة للشأن الكردي إبعاداً شبه خرافية. ولهذا فقد تطلب الأمر وجود رجل تاريخي بمكانة رئيس الجمهورية التركي السابق تورغوت أوزال وأهميته، كي يتخذ المبادرة ويحطم هياكل تلك الخرافة. ولقد عمد فعلاً وبعد سبعين سنة من الإنكار الرسمي للأكراد، إلى الإقرار بوجود «شعب كردي يبلغ ثمانية عشر مليوناً» في تركيا. ومضى يهيء المناخ السياسي التركي ليس فقط لتقبل هذه الحقيقة بل أيضاً لدراستها ونقاش أبعادها ودرس كل الآفاق والاحتمالات السياسية التي

تنطوي عليها وهو لم يتردد في القول أن لا شيء يمنع تحويل تركيا اتحاداً فيديرالياً تركياً وكردياً. وكان أوزال طرح مشروعه الفيدرالي، في ما يتعلق بمستقبل كردستان العراق، غداة انتهاء حرب الخليج الثانية وقيام الأكراد بانتفاضتهم التي سحقها الجيش العراقي بقسوة في آذار ـ نيسان ١٩٩١.

إلا أن مشروع أوزال وأفكاره الكردية وطروحاته اختفت بموته المفاجيء في ١٧ نيسان ١٩٩٣. وعادت الأمور في تركيا، في ما يتعلق بالشأن الكردي، إلى سابق عهدها تقريباً. وأكدت المؤسسة العسكرية التركية احتكارها للموضوع واعتبرت الأمر شأناً عسكرياً محرماً لا يمكن أحداً المساس به أو التفكير في تبديله. ولقد نبذت كل احتمالات تسوية سلمية للأزمة الكردية المستفحلة في تركيا وبقيت لغة السلاح هي الوحيدة المتاح استعمالها.

لقد انعكست المقاربة العسكرية البحتة والمسدودة الأفق للموضوع الكردي في تركيا على تطورات الشأن الكردي في العراق أيضاً. واعتبرت المؤسسة العسكرية التركية (ومعها قوى اليمين التركي المتطرف وكذلك اليسار القومي الشوفيني) أن الحال الاستقلالية الكردية في المنطقة الآمنة في كردستان العراق تشكل خطراً على تركيا. ولم تكف تلك الجهات عن الدعوة للقضاء على تلك الحالة واستئصالها بأي وسيلة ممكنة. وإذا كانت تركيا عارضت الكيان الكردي الناشىء من حيث المبدأ ومن الأساس فإنها ازدادت معارضة له وعمقت الدعوة إلى إلغائه ودعت إلى عودة الحكومة المركزية العراقية إلى تلك المنطقة لملء ما سمته «الفراغ السياسي» الذي خلق المجال لانتشار مقاتلي حزب العمال الكردستاني في المنطقة الآمنة وإقامة قواعد لهم فيها ينطلقون منها لشن عمليات مسلحة ضد ثكنات الجيش التركي ومخافره داخل الأراضي التركية في حرب عصابات تعتمد تكتيك «أضرب واهرب». وبلغ امتعاض الدوائر العسكرية والسياسية التركية من الحالة الاستقلالية في كردستان العراق حد القول أن قوات الحلفاء الموجودة في قاعدة أنجرليك التركية إنما تعمل على مساعدة مقاتلي حزب العمال الكردستاني سراً وأنها تحرس الكيان الكردي الناشىء[١].

لم تدخر تركيا جهداً لإفشال تجربة أكراد العراق في إدارة شؤونهم وخلقت لهم ما لا يحصى من المصاعب والمتاعب، بدءاً بهجمات الطيران وتوغل الدبابات والمدرعات وانتهاء بضغط سياسي واقتصادي على المنطقة ومسؤوليها كي يقفوا في وجه حزب العمال الكردستاني ويرضخوا للشروط والأوامر التركية.

---

(١) رجعت في هذا المقال إلى ما كتبه الكاتب الكردي نزار آغري تحت عنوان «القضية التركية بين ضغط الخارج وفساد الداخل «النهار» ١١/١٢/١٩٩٦.

# دخول الحكومة العراقية على خط اشتباكات المنطقة الكردية

إن التطورات التي يشهدها شمالي العراق بدأت تتخذ منحى متسارعاً يؤدي إلى إبراز العديد من التساؤلات حول توقيت عودة التوتر إلى هذه المنطقة، وحول الأهداف التي يريد كل طرف من أطراف الصراع تحقيقها.

ولا شك في أن العامل الجديد الذي دفع بالتطورات إلى الواجهة، محولاً إياها إلى ما يشبه أزمة جديدة، هو دخول الحكومة العراقية على خط الاشتباكات التي تشهدها المنطقة الكردية منذ مدة طويلة، وإرسال الجيش العراقي إلى المنطقة لمساندة قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني ضد قوات الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني.

ويبدو أن قرار الحكومة العراقية بالتدخل إلى جانب قوات البارزاني التي اتهمت خصمها بالاستعانة بأربعين ألف جندي إيراني قد أُحسن توقيته، وبدأ يؤتى ثماره.

فقرار إرسال قوات عراقية إلى مدينة أربيل جاء بعد فشل أكثر من محاولة قامت بها الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي في وقف الاشتباكات بين الفصائل الكردية المتناحرة، وهو ما يعطي المحاولة العراقية، طابع إنقاذ الموقف ووقف ما يحصل من اشتباكات.

ومجيء التدخل العراقي تحت ستار قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو إحدى القوتين المعترف بهما من قبل قوات التحالف الغربي، يربك أي محاولة من أطراف التحالف، خاصة أن الطالباني أقر ضمناً باستعانته بقوات أجنبية عندما أعلن رداً على سؤال في شأن دعم إيراني محتمل لقواته، أنه سيطلب المساعدة من أي جهة إذا لم تتدخل قوات التحالف الغربي ضد الجيش العراقي.

وإعلان العراق الذي تمكنت قواته من السيطرة على مدينة أربيل واتجهت إلى تضييق الخناق على قوات الطالباني في السليمانية، أنه يقوم بعملية محدودة «لدفع الخطر الأجنبي» في إشارة واضحة إلى إيران يهدف على ما يبدو إلى إحتواء وامتصاص أي تحرك غربي ضده.

ومع أن بغداد أعلنت أنها ستقوم بسحب قواتها بعد إعادة الهدوء إلى المناطق التي شهدت الاشتباكات، فإن ذلك لن يمنع الحكومة العراقية في ما يبدو من الإبقاء على إعداد من جنودها بعد سحب الأسلحة الثقيلة، باسم قوات البارزاني وهو ما سيعطي الحكومة العراقية فرصة الإشراف على هذه المنطقة ومراقبتها(١).

ثم أن لتركيا حساباتها الخاصة في التطور العراقي الأخير، إذ أن لها مآخذ كثيرة على الطالباني لما يقدمه من دعم ومأوى لمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حرباً إنفصالية عنيفة ضد السلطات التركية.

يضاف إلى ذلك استياء تركيا المتزايد من جراء عدم إعفائها من قيود العقوبات الدولية المفروضة على العراق، طالبة بذلك أن تعامل على غرار الأردن لتخفيف الخسائر الاقتصادية اللاحقه بها من جراء هذه العقوبات.

ثم أن صدام يهدف، بين ما يهدف إليه بـ «نقلة أربيل» إلى السيطرة على الخط البري الحيوي للتعامل التجاري مع تركيا، وهو خط يدر مئات الملايين من الدولارات لـ «سلطات الأمر الواقع الكردية» وكان التنافس على هذه الأموال سبباً في الاقتتال. وبالسيطرة العراقية على هذا الخط البري، يصبح بالإمكان تشريع التعامل التجاري بين البلدين ميدانياً، بالإضافة إلى تأمين القوات العراقية لـ «سلامة» خط أنابيب النفط الممتد إلى تركيا في حال بدء تنفيذ صفقة «النفط مقابل الغذاء»(٢).

لذلك إذا لم تستطع بغداد إقناع العالم بأسباب العملية فإنها تكون استفادت من المعارك الأخيرة بين الطالباني وخصمه مسعود البارزاني لمد سيطرتها إلى الشمال الذي نزع منها عملياً بعد حرب الخليج، خصوصاً أن الولاء التقليدي للبرزاني هو لبغداد، وتكون استفادت أيضاً من تعدد مواقف التحالف المناهض لها.

وهذه المواقف تعكس تناقضاً بقدر ما تعكس ارتباكاً وخصوصاً لدى الولايات المتحدة. والواضح أن اختلاف ردود الفعل الغربية دليل على عدم وجود مؤشرات لإجماع دولي ضد ما يفعله صدام. والولايات المتحدة التي استنفرت قواتها لا تزال تدرس ما إذا كان الأمر يستدعي رداً عسكرياً أو غير عسكري. وطبعاً لا بد أن يخضع حجم أي رد محتمل وطبيعته للحسابات الانتخابية الأميركية، وما إذا كان الرئيس بيل كلينتون في حاجة فعلية إليه في معركته الرئاسية.

لكن ثمة تساؤولات عن الموقف الأميركي يصعب ألا تدخل في حسابات واشنطن:

---

(١) السفير ٢/٩/١٩٩٦ ـ محمد شريدة.

(٢) فؤاد حطيط «السفير» ٣/٩/١٩٩٦.

ألا يناسب واشنطن التي تحاول باستمرار عزل إيران أن تستخدم العراق وسيلة لمحاربتها أو على الأقل الاستفادة من موقفه حيالها؟ ألا يناسبها أن يتحرك صدام ليمنع تمدد نفوذها في شمالي العراق وتالياً يمنع مد جسر طبيعي محتمل بين إيران وسوريا، وكذلك يركز على العلاقة مع تركية التي ستكون المخرج الرئيسي لنفطه فلا تعكر الخلافات الكردية تدفق النفط، خصوصاً أن تركيا أبدت رغبة في معاودة التجاور مع العراق؟

# الاقتتال الكردي الكردي
# في شمالي العراق ودخول القوات العراقية إلى شمالي العراق

● **معارك واسعة النطاق في شمالي العراق**

أعلن الحزبان الرئيسيان في شمالي العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يوم ١٨/ ٨/ ٩٦ أن معارك واسعة النطاق تدور منذ يوم ١٧/ ٨/ ٩٦ في شمالي العراق بين قواتهما في أخطر قتال بين الجانبين منذ هدنة رعتها الولايات المتحدة عام ١٩٩٥. وقد ألقى كل من الطرفين مسؤولية المعارك على الآخر وتجري المواجهات التي تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة بنوع خاص في شرقي كردستان العراقية ليس بعيداً عن الحدود مع إيران. وأشار مسؤولون من الجانبين إلى أن هذه المعارك هي الأكبر بين الحزبين المتنافسين منذ إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في أيلول ١٩٩٥. وقد أكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني في لندن لطيف رشيد عن سقوط ضحايا من دون إعطاء أي إيضاحات. وقال ممثل الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني في لندن دلشاديمران أن «المعارك بدأت فجر السبت يوم ١٨/ ٨/ ٩٦ وهي: مستمرة» وأضاف: «أنه أكبر هجوم للاتحاد الوطني الكردستاني منذ الهدنة التي أبرمت قبل عام بوساطة أميركية» وقال «نعتبرها نهاية لوقف النار».

ورد الاتحاد باتهام الحزب بالتسبب بهذه المعارك واتهمه بالتواطؤ والتنسيق مع نظام الرئيس العراقي صدام حسين مؤكداً أن بغداد قدمت للحزب «قطع مدفعية ثقيلة وراجمات صواريخ» استخدمت في المعارك.

● **تجدد الاشتباكات بين الأكراد في شمالي العراق**

**حزب الطالباني يتهم حزب البارزاني بالتنسيق مع بغداد.**

استمرت الإشتباكات في شمالي العراق بين الحزبين الرئيسين، الأمر الذي سيعرقل خطة تنفيذ الاتفاق النفطي الموقع بين الأمم المتحدة والعراق حيث أن جزءاً كبيراً من النفط سيمر عبر خطوط كركوك ـ تركيا عبر المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد.

وقالت الأمم المتحدة أن معارك عنيفة تدور بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني.

وقال مسؤول في «الاتحاد الوطني» أن هذه المعارك أدت إلى سقوط ١١ قتيلاً وأربعين جريحاً من الطرفين.

وكان «الاتحاد الوطني» قد اتهم في بيان له «الحزب الديمقراطي» بحشد قواته والإعداد للمعركة في مناطق مختلفة تحيط بأربيل. وأوضح البيان أن قوات عراقية تضم «وحدات مدرعة تمركزت في مواجهة خطوط الاتحاد الوطني الكردستاني» في منطقتي قلقلة وجمجمال (كركوك). وأضاف البيان أن «معلومات أكيدة تفيد أن تعاوناً وتنسيقاً متزايداً يحصل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والنظام العراقي لزعزعة الوضع أكثر في كردستان العراقية».

- **القتال يستمر بين قوات الطالباني والبارزاني**

تواصلت الاشتباكات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني لليوم الثالث على التوالي في شمالي العراق حيث تحدثت الأنباء عن سقوط المزيد من القتلى والجرحى في أعنف معارك تشهدها المنطقة منذ أيلول الماضي ١٩٥٥ عندما توصل الطرفان إلى وقف لإطلاق النار.

وتمحور القتال حول مدينة راوندوز قرب الحدود الإيرانية إلا أن وكالة أنباء الأناضول التركية تحدثت عن قتال بالقرب من مدينة شقلاوة حيث أفادت أنباء «الحزب الديمقراطي» عن مقتل سبعة من عناصر «الاتحاد الوطني». ويذكر أن القتال اندلع بين الفصيلين الكرديين بسبب خلافهما على اقتسام موارد الضرائب في منطقة شمالي العراق التي يهيمنان عليها منذ نهاية حرب الخليج العام ١٩٩١. واتهمت صحيفة «القادسية» العراقية هذين التنظيمين بأنهما يخدمان مصالح دول أجنبية مجددة في الوقت نفسه الدعوة للأكراد للحوار مع بغداد.

- **حزبا الطالباني والبارزاني يتبادلان الاتهامات**

تبادل الحزبان الكرديان الرئيسيان في شمالي العراق الاتهامات حول تلقيهما دعماً من كل من إيران والعراق في القتال الدائر بينهما في المنطقة منذ يوم السبت الماضي - ١٧/٨/١٩٩٦. فيما توعدت حركة «مجاهدي الشعب» الإيرانية المعارضة بتوسيع نطاق دعمها للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بعد أن تعرض مقاتلون لهجوم من جانب القوات الإيرانية في شمالي العراق الشهر الماضي (تموز).

ورد الاتحاد الوطني الكردستاني عل اتهامات «خصمه الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن إيران تقدم «للإتحاد الوطني» دعماً عسكرياً بالقول أن هذه المزاعم كاذبة

ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق وأنها محاولة يائسة لتشويه الحقائق». وقال الحزب الديمقراطي٢١/ ٨/ ٩٦ أن المدفعية الإيرانية أسقطت نحو ١٠٠ شخص بين قتيل وجريح في قصف يومي على شمالي العراق هذا الأسبوع لمساندة الاتحاد الوطني الكردستاني.

وكرر «الاتحاد الوطني» اتهامه للحكومة العراقية بمساعدة «الحزب الديمقراطي» في القتال وقال بيان «الاتحاد الوطني» أن التصعيد الأخير الذي قام به «الحزب الديمقراطي» في الصراع الدائر بين الجانبين ثم من خلال مساعدات عسكرية وأسلحة تلقاها الحزب من النظام العراقي.

وأعلن الناطق باسم «الحزب الديمقراطي» أن قوات حزبه سحقت هجوماً قامت به قوات «الاتحاد الوطني» انطلاقاً من الأراضي الإيرانية.

وقال الناطق عمر بوتاني أن قوات الطالباني «مدعومة من الحرس الثوري الإيراني فتحت جبهة من شمال شرقي العراق وتوغلت في مناطق الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر معبر كيله شين الحدودية في أقصى الشمال الشرقي من الحدود العراقية الإيرانية». وأوضح بوتاني أنه بعد «يومين من المعارك الضارية تمكنت قوات الحزب الديمقراطي من سحق قوات الغدر والخيانة في منطقة سيد كان» وأشار إلى مقتل وجرح وأسر أكثر من ٤٠٠ شخص» من قوات الاتحاد الوطني.

● أعلنت وزراة الخارجية الأميركية ٢٣/ ٨/ ٩٦، أن الفصائل الكردية المتنازعة توصلت إلى اتفاق على وقف إطلاق النار. وأعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أن زعماء الفصائل الكردية سيلتقون مبعوثاً أميركياً الشهر المقبل شهر أيلول لتكريس المصالحة في ما بينها.

غير أن الإشتباكات ما زالت مستمرة وقال البارزاني أن قواته صدت هجوماً تدعمه إيران شنه الآلاف من مقاتلي الطالباني.

● **إستئناف المعارك بين جماعتي الطالباني والبارزاني**

إستؤنفت المعارك بين الحزبين الرئيسيين في شمالي العراق وفشلت الجهود الأميركية التي تكثفت في الأيام الأخيرة لجمع ممثلين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

وقال مسؤول دولي في شمال العراق أن اشتباكات جرت بين الفريقين صباح ٢٦/ ٨/ ٩٦ ومساء ٢٥/ ٨/ ٩٦ في منطقة شومان. وأضاف أن موظفي الأمم المتحدة لم يعد باستطاعتهم مواصلة أنشطتهم في المنطقة الواقعة إلى الشمال الغربي من مدينة أربيل.

وقال مسؤول الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل أن «معارك عنيفة جرت ولو

بتقطع ولم نتوصل حتى الآن إلى وقف لإطلاق النار لأن لدينا شروطاً». وفي المقابل أكد المسؤول في الاتحاد الوطني سعدي أحمد بيا عن استمرار التراشق بين قوات الطرفين وقال أن «تبادلاً للقصف جرى في شومان» وأشار إلى عدم التوصل إلى اتفاق بالرغم من استعداد تنظيمه للموافقة على هدنة غير مشروطة. ومن جهة أخرى أعرب زعيم الحركة الإسلامية الكردية في شمالي العراق الشيخ عثمان عن استعداد الحركة لمساعدة كل الأكراد حتى ولو كانوا من حزب العمال الكردستاني. وأبلغ عثمان صحيفة «حريت» التركية قوله أنه التقى رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان الذي طلب منه ومن البارزاني المساعدة لحل مشكلة شمالي العراق.

● **القتال الكردي يتفاقم في شمالي العراق**

لم توقف النداءات الأميركية القتال المتفجر بين الفصيلين الكرديين في شمالي العراق الذي تواصل أمس تاريخ ٩٦/٨/٢٧ لليوم الحادي عشر على التوالي. وأشار الحزبان المتقاتلان إلى وقوع معارك عنيفة ليل الإثنين ـ الثلاثاء (٢٦ ـ ٢٧ ـ ٨/ ٩٧) في رواندوز شمالي مدينة أربيل وأعلن «الحزب الديمقراطي» أنه قتل ٨٦ عنصراً من «الاتحاد الوطني» بينما أعلن الحزب الأخير أنه قتل ٤٠ عنصراً من الحزب الديمقراطي وفقد أربعة عناصر وقال المسؤول في «الحزب الديمقراطي» في أربيل سامي عبد الرحمن أن «معارك عنيفة تسبب بها الاتحاد الوطني تواصلت وتراجع الكلام في الوقت الحاضر عن وقف إطلاق النار» وأضاف «أن القصف الذي قام به الاتحاد الوطني الكردستاني أدى إلى مقتل مدنيين إثنين في ديانا» كما أن مستشفى رانيا «مليء بجرحى الاتحاد الوطني الكردستاني» وردت إذاعة «الاتحاد الوطني» على اتهامات حزب البارزاني من دون الإشارة إلى وقف إطلاق النار. وفي لندن، اتهم متحدث باسم «الحزب الديمقراطي»، «الاتحاد الوطني» بشن «هجوم واسع النطاق على مواقع لحزبه في محيط أربيل وشقلاوة» وأوضح أن الهدف من هذه العملية هو «إحداث اختراق باتجاه صلاح الدين حيث المقر العام لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني».

● **وقف جديد لإطلاق النار بين الأكراد**

أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني ٩٦/٨/٢٨ أنه وافق على وقف جديد لإطلاق النار في شمالي العراقي تم التوصل إليه بوساطة الولايات المتحدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني على أن يبدأ سريانه في الثامنة من صباح ٢٨ آب ٩٦، وقال الاتحاد أنه وافق على وقف إطلق النار بعد محادثات بين مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى روبرت بيليترو والطالباني. وقال الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني أن اتفاقاً سابقاً لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه بوساطة بيليترو خرقه الاتحاد

الوطني. وقال بيان الاتحاد الوطني أن الطالباني وافق على الاشتراك في محادثات في لندن بهدف الوصول إلى تسوية شاملة للصراع بين الجماعتين وأضاف أن الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤول عن خرق الهدنة السابقة برفضه تأييدها علانية.

● **لقاء كردي في لندن برعاية أميركية**

يلتقي اليوم ٣٠/٨/٩٦ في لندن مندوبون عن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تحت رعاية أميركية لتعزيز أحدث وقف لإطلاق النار تم الإتفاق عليه يوم ٢٨/٨/٩٦ عن طريق نشر مراقبين في شمالي العراق. وتهدف المحادثات إلى دفع اتفاقات تم التوصل إليها في العام الماضي ١٩٩٥، أنهت صدامات بين الفصيلين استمرت لأكثر من عام قتل خلالها نحو ثلاثة آلاف شخص. وقال متحدث باسم الحزب الديمقراطي أنه لم ترد تقارير عن صدامات أمس ٢٩/٨/٩٦ «ويبدو أن الأمور هادئة».

● **محادثات كردية في لندن برعاية أميركية**

بدأت في لندن ٣٠/٨/٩٦ محادثات بين ممثلين عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني و «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني بحضور الوسيط الأميركي مدير شؤون العراق وإيران في وزارة الخارجية الأميركية روبرت دوتش وتهدف المحادثات التي حضرها أيضاً رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي المعارض أحمد الشلبي، إلى تثبيت وقف لإطلاق النار وقعه الحزبان الكرديان يوم الأربعاء الماضي ٢٨/٨/٩٦.

وقال المتحدث باسم «المؤتمر الوطني» أن «الاتحاد الوطني الكردستاني» سيتمثل بلطيف رشيد ممثله في برطانيا وأن «الحزب الديمقراطي» سيتمثل بهوشيار زيباري ومحسن ديزاني فيما تمثلت لندن بمراقب.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جيريمي هانلي كتب إلى زعيمي الفصيلين الكرديين طالباً إليهما «الامتناع عن أي قتال جديد والتعاون مع جهود الوساطة الأميركية» وأضاف «أننا ندعم بشكل كامل هذه الجهود، وكررنا نيتنا المساعدة على عقد اجتماع في لندن إذا كان هذا الأمر يساهم في التوصل إلى اتفاق سلام ملموس».

● **أنباء عن تقدم عراقي نحو السليمانية نفتها بغداد «والاتحاد الوطني»**

اختلطت التفسيرات حول دخول القوات العراقية لمدينة أربيل في شمالي العراق في ١/٩/٩٦ وطرد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني منها وتسليمها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ففي حين أكدت بغداد والأكراد سقوط مدينة أربيل يوم ١/٩/٩٦ وسيطرة

قوات الحزب الديمقراطي على المدينة، تحدثت أنباء إيرانية عن سقوط مدينة السليمانية. كما تحدثت المعارضة العراقية عن توجه طابور مدرعات نحو المدينة، إلا أن بغداد والحزب الديمقراطي لم يؤكدا نبأ سقوط المدينة. وقال مسؤولون في الأمم المتحدة أن قوة مشتركة من القوات العراقية ومقاتلين من الحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرت على أربيل وطردت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني منها. وبعد ساعات أعلن العراق عزمه على الانسحاب.

ولكن في أنقرة قال المتحدث باسم «الحزب الديمقراطي» «بأن الإصابات كانت طفيفة وإذا لزم الناس الهدوء ستعود الحياة الطبيعية غداً» وقال أن إيران أرسلت قوات إلى شمالي العراق رداً على الهجوم على أربيل. وأضاف «أنهم دخلوا هذا الصباح واحتلوا منطقة حتى عمق ٤٠ كيلومتراً وأقاموا مقر قيادة في شومان».

## تحذير عراقي

برر نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز مساعدة قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يكون خصمه يتلقى مساعدة ميدانية من طهران. وحذرت الصحف العراقية الصادرة تاريخ ١/٩/٩٦ من أي تدخل عسكري أجنبي ضد العراق ووجهت صحيفة «الجمهورية» رسالة إلى مجلس الأمن لاحظت فيها «أن العراق لم يدخل مدينة تركية أو إيرانية بل ساعد على تحرير مدينة عراقية محتلة» ورأت أن «ليس من حق أحد أياً كان أن يعترض على رفع علم السيادة والشرعية الوطنية في أربيل أو يهدد باتخاذ إجراءات ضد العراق». ووصفت الوضع في شمالي العراق بأنه «أصبح لا يطاق» مؤكدة أن أكراد العراق اقتنعوا تماماً بأن «أميركا لا تريد لهم الاسقرار والخير بل تريد تعرضهم للإبادة والموت البطيء».

وحمّلت صحيفة «الثورة» طهران وواشنطن ولندن «مسؤولية ما يدور في المنطقة» ورأت أن «القوات العراقية مارست واجباتها الوطنية في الدفاع عن مواطنيها». واتهمت صحيفة «بابل» الإدارة الأميركية «بالتواطؤ مع إيران» منددة «بالتزام الصمت إزاء عمليات التوغل» الإيرانية داخل الأراضي العراقية.

## شمالي العراقي

وفي ما يتعلق بمدينة السليمانية الكردية الواقعة خارج منطقة الحظر قال مسؤول في حزب الطالباني أن تظاهرة كبيرة نظمت يوم ٢/٩/٩٦ في شوارع المدينة للمطالبة بتدخل الحلفاء ضد النظام العراقي وأوضح أن «التظاهرة الكبيرة جرت أمام مكاتب الأمم المتحدة وانتقد المتظاهرون القوات الحليفة لأنها لم تمنع القوات العراقية من مهاجمة أربيل وطلبوا منها التدخل». وأشار إلى أن مناطق قريبة من السليمانية تعرضت لقصف متقطع لكنه «لا

يعتبر شيئاً مقارنة بالقصف العنيف الذي حصل الأحد» وحذر من احتمال شن الجيش العراقي هجوماً على المدينة «إذا لم يقم الأميركيون والحلفاء بعمل جدي» مؤكداً أن حزبه «المستعد لمواجهة أي هجوم لم يطلب حتى الآن أي مساعدة من إيران» مستدركاً أن «الفريق يتمسك بأي شيء».

**● العراق يهاجم واشنطن لحمايتها الأكراد**

**عزيز: الطالباني خائن وطهران عدوانية.**

هاجم العراق الولايات المتحدة لحمايتها الأكراد في الشمال ووجه انتقادات شديدة لإيران لمساعدتها طرفاً في القتال الكردي الذي يدور في شمالي العراق الأسبوع الماضي.

وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، نشرت صحيفة عراقية بياناً للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني يندد بالتدخل الإيراني في المعارك التي يخوضها الحزب ضد الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

وللمرة الأولى منذ خمس سنوات نشرت صحيفة عراقية بياناً للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني يندد بالتدخل الإيراني في المعارك التي يخوضها الحزب ضد الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

وقال نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز أن الوقت قد حان لكي يرتفع صوت الشعب العراقي في كردستان ضد «هذه المؤامرة الأميركية الإجرامية التي لا تهدف إلى أي شيء سوى إلحاق الأذى بالعراق وشعبه». واتهم عزيز إيران بالتحيز لأحد الفصيلين الكرديين ووصف سلوك طهران بأنه عدواني وفاضح وينطوي على ميول توسعية خطيرة واصفاً الطالباني بأنه «خائن».

وقال عزيز أن القوة الجوية التي تتزعمها الولايات المتحدة وتقوم بحراسة الأكراد في الشمال غير مشروعة وأن وجودها في تركيا مثير للسخرية، لأنها فشلت حتى الآن في تحقيق الاستقرار للمنطقة الشمالية في العراق.

ونشرت الصحف العراقية ٩٦/٨/٢٥ نداء صادراً عن «الحزب الديمقراطي» يندد بتدخل إيران في المعارك التي يشهدها شمالي العراق. ويندرج هذا النداء في إطار مبادرات تهدف إلى التقريب بين النظام العراقي و «الحزب الديمقراطي».

واتهم الحزب الديمقراطي إيران «بالتدخل المباشر إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني في المعارك التي أثارها هذا الأخير خلال الأيام الماضية».

**● العراق يتهم إيران**

إتهم وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف، إيران بإرسال قوات إلى شمالي

العراق وقال أن بغداد تحتفظ بالحق في الرد. وأضاف الصحاف في بيان نشرته الصحف العراقية ٩٦/٨/٢٩ أن «إيران بمواصلتها لمثل هذه السياسة العدوانية الغبية ستحفر قبرها بيدها، وتضع سابقة خطيرة سيكون لها نتائج عكسية عليها». وكان زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني قد أكد أن إيران أرسلت قوات ومعدات عسكرية إلى شمالي العراق دعماً لمقاتلي خصمه جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني. وقال الصحاف أن تدخل إيران يمثل عدواناً عسكرياً جديداً على سيادة العراق وانتهاكاً صارخاً لحسن الجوار. وانتقد نظيره الإيراني علي أكبر ولايتي لقوله أن طهران يمكنها إحلال السلام في شمالي العراق وقال أن إدعاءات ولايتي ساذجة فعلاً.

● **بغداد تطالب طهران بسحب قواتها من الشمال**

إتهمت بغداد طهران باستغلال المعارك بين الأكراد في شمالي العراق لإيجاد موطيء قدم لها في المنطقة داعية إيران إلى «سحب فوري» لقواتها من شمالي العراق. وقال وزير الاعلام العراقي عبد الغني عبد الغفور أن «التدخل الإيراني في شمالي قطرنا العزيز ومشاركة القوات الإيرانية ودعمها للعميل جلال الطالباني يضيفان دليلاً جديداً «على أن هذا النظام لم يتخل عن أحلامه التوسعية الخائبة تجاه العراق» وأضاف عبد الغفور أن «العدوان الإيراني السافر يتوافق مع الوجود الأجنبي الاستعماري الذي تمثله الولايات المتحدة الأميركية وسياستها التآمرية ضد العراق مما يؤكد ضلوع وتواطؤ النظام الإيراني مع المخطط الأميركي الاستعماري الخبيث ضد الشعب العراقي».

# المواقف بالنسبة للقتال في شمالي العراق

## موقف أوج الان

برز أمس ٩٦/٩/٢ موقف قد يكون له انعكاس ميداني على الوضع في شمالي العراق عندما حدد زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوج الان الذي يشن مقاتلوه حرباً إنفصالية في جنوب شرق تركيا بالتدخل في القتال الدائر في شمال العراق لمصلحة أتباع الطالباني.

وصرح لوكالة «ديم» الكردية: «أني أحذر البارزاني في المساس بالأسرى وإذا قتلهم سننزل إلى جبهة القتال. يجب أن ينهي البارزاني القتال بأقل أضرار ممكنة» وقال أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» اعتقل أعضاء بارزين في «الاتحاد الوطني الكردستاني» وزوجة الطالباني غير أن ناطقاً بإسم «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض رد أن زوجة الطالباني ومسؤولاً كبيراً في الحزب لم يقعا في الأسر وتمكنا من الوصول إلى السليمانية.

## موقف الطالباني

هدد الطالباني ٩٦/٩/١ بأنه إذا لم يتلق دعماً عاجلاً من واشنطن أو لندن أو المجموعة الأوروبية فسوف يلجأ إلى أي طرف «مستعد للتعاون معه حتى إيران». ونفى بأن القوات العراقية قصفت السليمانية وهو ما أكدته وكالة الأنباء الإيرانية أيضاً ونفته بغداد والحزب الديمقراطي وقال «تتعرض مناطق تقع على بعد ١٥ كيلومتراً من المدينة لقصف شديد ولكن ليس المدينة نفسها لأن الطريق إلى السليمانية جبلي والمدينة والمنطقة محررة وتخضع لقبضة محكمة من قوات الاتحاد الوطني الكردستاني». وأضاف «أتوقع أن يحاول الرئيس العراقي صدام حسين ومسعود البارزاني الهجوم أنه سيكون صعباً جداً بالنسبة لهما فهي ليست مثل أربيل التي حاصرتها القوات العراقية».

## الموقف التركي

في أنقرة طالبت وزيرة الخارجية التركية بانسحاب القوات العراقية من مدينة أربيل. وأضافت «الرئيس العراقي صدام حسين يجب أن ينسحب فوراً أنه لأمر ضروري للسلام أن ينهي صدام الهجمات التي يشنها إلى جانب قوات البارزاني حول أربيل».

● وفي ٢/٩/٩٦ عارضت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر قرار الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إرجاء تنفيذ صيغة «النفط مقابل الغذاء» التي تسمح لبغداد ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط في ستة أشهر لشراء أغذية وأدوية. وقالت أن الحكومة ستوجه نداء في هذا الشأن وأنها تنوي «حماية مصالحها الاقتصادية» كون النفط العراقي سيمر عبر الأنابيب في الأراضي التركية ويصدر منها بحراً.

## الموقف الإيراني

في نيروبي قال الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أن إيران قلقة جداً للوضع في شمالي العراق، آملاً أن يسود الهدوء هذه المنطقة. وأعلنت إذاعة طهران أن وزارة الخارجية الإيرانية اتهمت أمس الإثنين ٢/٩/٩٦ الولايات المتحدة بالوقوف وراء التوتر السائد في شمال العراق ونفت «أي تدخل لإيران في هذه المنطقة». ونقلت إذاعة طهران عن المتحدث باسم الوزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدي قوله أن «التدخل الأميركي هو العامل الأساسي للتوتر السائد في المنطقة» مضيفاً أن إيران «ستتصدى بحزم لأي عدوان محتمل للعناصر المعادية للثورة على الحدود الإيرانية». واعتبر من جهة ثانية أن التعاون الثلاثي بين تركيا وسوريا وإيران يشكل «الحل الأفضل لشمالي العراق».

## الموقف الليبي

ندد العقيد معمر القذافي أمس ٢/٩/٩٦ بردود الفعل الدولية المعادية لتدخل القوات العراقية في شمالي العراق. وقال في خطاب ألقاه، في طرابلس لمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لثورة «الفاتح من سبتمبر» أنه «على الرغم من أن ليبيا تؤيد الأكراد وتعترف بالأمة الكردية التي ستأخذ مكانها مثل الأمة العربية وستنتصر في النهاية، إلا أن السؤال هو كيف تؤيد أميركا ذبح الأكراد في تركيا وتدين العراق. ولماذا لا تمسك أميركا السكين التركي الذي يذبح ملايين الأكراد».

## الموقف الأميركي

● **واشنطن أكدت أن ردها على العملية سينعكس على صدام حسين**

وبعيد الهجوم العراقي أدلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون السبت ٣١/٨/٩٦ بتصريح أكد فيه سيطرة القوات العراقية على أربيل «حيث الوضع غامض وتتحدث بعض المعلومات عن وقوع معارك عنيفة وتبادل لإطلاق النار في المناطق المأهولة. ويبدو أن عناصر كردية متورطة في هذه العملية إلى جانب العراق. أن هذه الأحداث تسبب لي قلقاً كبيراً لقد وضعت القوات الأميركية في حال تأهب قصوى وهي تتلقى حالياً تعزيزات» واعتبر أن «من المبكر جداً التحدث عن رد فعل منا لكننا جاهزون لمواجهة أي احتمال.

وسنعمل إلى جانب بلدان أخرى من الأسرة الدولية للتعبير عن قلقنا».

وفي ٩٦/٩/١ صرح رئيس أركان البيت الأبيض بأن «الولايات المتحدة سترد على الهجوم العراقي» وأضاف «نجري مشاورات ولن أقول متى وكيف وأين سنرد لكننا سنرد وسيكون لردنا إنعاكاسات على صدام حسين».

- **واشنطن لا تؤكد الإنسحاب من أربيل ٩٦/٩/٢**

أبقت الولايات المتحدة الأميركية على حال الاستنفار السياسي والعسكري ضد بغداد على الرغم من إنسحاب الجيش العراقي من أربيل في شمالي العراق الذي اعتبره البيت الأبيض غير مهم ولأن القوات ما زالت متواجدة خارج المدينة. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري للصحافيين أن التقارير التي تحدثت عن إنسحاب القوات العراقية من أربيل «غير مهمة بشكل كبير» وأضاف أن لدى كلينتون «برنامج عمل محدداً» يعتمده ضد الرئيس العراقي.

وتابع يقول أن ثلاث فرق عراقية ما تزال موجودة شمال خط العرض ٣٦ الذي تعتبره الولايات المتحدة حداً فاصلاً مع المنطقة الكردية، لا يسمع للجيش العراقي تجاوزه. وقال «ليس لدينا أي مؤشر إلا أنهم يستعدون لانسحاب نحو مواقعهم السابقة. . . مصلحتنا هي أن نتأكد من أن صدام لن يعتقد أن لا ثمن يدفعه بسبب تصرف غير مبرر من هذا النوع».

وكانت تحليلات قد أشارت إلى احتمال استغلال كلينتون التطورات في شمالي العراق للقيام بعمل عسكري ولو محدود يساعد في تعزيز صورته قبيل الانتخابات الرئاسية.

## الموقف الإسرائيلي

في القدس المحتلة قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ٩٦/٩/١ أن إسرائيل تراقب عن كثب الوضع في شمالي العراق و «أننا قطعاً نراقب عن كثب الأحداث هناك وليس لدينا تقديرات في الوقت الراهن عن إمكانية انتشار الصراع في اتجاهنا لكننا يجب أن نتوخى الحذر والحيطة».

## الموقف البريطاني

قال وزير الخارجية البريطاني مالكولم ريفكيند أن لندن تريد «رداً مدروساً بعناية» على دخول القوات العراقية أربيل. ورأى في ٩٦/٩/٢ «أن المشكلة خطيرة وما حصل إنتهاك خطير جداً للمناطق الآمنة». وأوضح أن «مناقشات بالغة الجدية» تدور بين واشنطن وباريس ولندن وعواصم أخرى «الدرس أفكار كثيرة» وأضاف «نحن متفقون جميعاً على

القول أنه إذا كان صدام حسين يظن أنه خرج من دون خسائر فإنه سيحاول بلا شك أن يحتل أراضي كردية أخرى وربما شمال العراق كله».

## الموقف الروسي

في موسكو، رحبت وزارة الخارجية الروسية ٢/٩/٩٦ بانسحاب القوات العراقية ودعت إلى «تسوية سياسية في شمال العراق تقوم على ضمان حق الأكراد في حكم ذاتي داخل دولة موحدة». واعتبرت أن «السبيل الأفضل لذلك هو إجراء مفاوضات بين بغداد والأكراد» وأملت ألا «تلجأ كل الدول بما فيها تلك المجاورة للعراق إلى العنف وألا تهدد سيادة العراق ووحدة أراضيه أو تزيد حدة التوتر في المنطقة».

# العدوان الأميركي على جنوب العراق

● **الرد الأميركي على العملية العسكرية العراقية في مدينة أربيل شمالي العراق**

الضربة العسكرية التي وجهتها القوات الأميركية صباح ٩٦/٩/٣، إلى مواقع وصفت بأنها عسكرية قرب العاصمة العراقية، وفي الجنوب، ليست مفاجئة، بل كانت متوقعة بعد الحشد السياسي والعسكري للإدارة الأميركية التي تخوض حالياً معركة التجديد للرئيس الأميركي بيل كلينتون في البيت الأبيض.

وقد كان واضحاً أن الإدارة الأميركية التي فوجئت بالعملية العسكرية التي نفذتها القوات العراقية في مدينة أربيل، تبحث عن رد عملي مباشر، على الرغم من الإرباك الذي وقعت فيه لسبب أن العملية العسكرية العراقية في شمالي العراق تمت بالتنسيق والتوافق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، إحدى القوتين الأساسيتين في تلك المنطقة.

فعلى الرغم من أن التحرك العراقي يعطي واشنطن ذريعة لإلغاء صفقة النفط مقابل الغذاء التي عرقلتها مطولاً، إلا أن الإلغاء لن يلحق الضرر بالحكومة العراقية وحدها بل سيطال دولاً مهمة ستستفيد من هذه الصفقة مثل فرنسا والصين وروسيا وتركيا التي كانت لها مواقف معارضة للتحرك الأميركي أو متحفظة عليه.

أما بالنسبة إلى التحرك العسكري، فغالب الظن أن الولايات المتحدة لن تذهب فيه باتجاه المواجهة الشاملة مع الحكومة العراقية، لأن الوضع الآن يختلف اختلافاً جذرياً عما كان سائداً عشية الغزو العراقي للكويت.

وإذا كان التصعيد مستبعداً فإن حكومة الرئيس العراقي تبدو بمثابة الرابح الوحيد في هذه المواجهة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مقياس بقاء وصمود النظام القائم هو المقياس المعتمد لدى بغداد. بالاضافة إلى ذلك فإن الحكومة العراقية وعلى الرغم من إعلان سحب قواتها من أربيل، قد ضمنت من خلال الحزب الديمقراطي الكردستاني موطئ قدم في «المنطقة الآمنة» التي أوجدتها واشنطن التي ثبت أنها ليست كذلك من خلال التجربة، وربما كان موطئ القدم هذا مقدمة لاستعادة تلك المنطقة إلى سيادة

بغداد، خاصة أن طرفاً أساسياً في التحالف الغربي هو فرنسا أكد أن قرارات الأمم المتحدة لا تمنع إلا تحليق الطائرات والمروحيات العراقية فوقها.

على الرغم من أن بغداد لن تستطيع تنفيذ قرارها بعدم الاعتراف بالحظر الجوي، إلا أن إقدامها على ذلك هو إشارة إلى أنها مطمئنة إلى أن الوقت لا يسمح لواشنطن بالمضي في المواجهة حتى النهاية.

وفي تبرير قرار العدوان على العراق وجد المسؤولون الأميركيون بدءاً من الرئيس بيل كلينتون أنفسهم محرجين في نقاط عدة أبرزها قلة التأييد الدولي للموقف الأميركي، مقابل إدانة صريحة من فرنسا وروسيا لهذا الموقف وتقاعس تام من الحلفاء الإقليميين عن تأمين أي «أرض» للعدوان. وكان لافتاً للنظر في التبرير الأميركي الذي تضمن الكثير من «الثرثرة» التي لا تليق عادة بدولة عظمى وحيدة الآن. التنصل الصريح من مسؤولية حماية الأكراد مع أن هذه المسؤولية ـ يفترض ـ الأساس القانوني الذي استند إليه العدوان، متمثلاً بالقرار الدولي ٦٨٨ للعام ١٩٩١، القاضي بفرض «منطقة آمنة» في شمالي العراق. هذا التنصل من «الدم الكردي» والذي ترجم ميدانياً بالرد العسكري الأميركي في جنوبي العراق عقاباً لصدام حسين على دفعه قواته باتجاه أربيل شمالاً، إنما يظهر ضعف الغطاء القانوني للعدوان، مما أفقد واشنطن القدرة على تسويق قرارها لدى حلفائها الأوروبيين والإقليميين.

لكن تركيز العملية على المنطقة الجنوبية من العراق وحديث كلينتون عن إنجاز على المستوى الإستراتيجي في العملية، يعطيها أبعاداً كبرى تتجاوز الأهداف الآنية أو ردود الفعل.

الحدث جرى في شمالي العراق في أربيل و «رد الفعل عليه» كان في الجنوب وهو ما يعني أن ما يسمى برد الفعل الأميركي لم يكن رد فعل بقدر ما هو فعل مخطط له منذ زمن. وينتظر مبرراً فكان المبرر دخول الجيش العراقي إلى أربيل.

وتظهر طريقة التعامل الأميركي مع التطورات في العراق أن واشنطن لم تكن منزعجة من التحرك الحكومي العراقي في الشمال، بحد ذاته، خاصة وأنه استهدف قطع الطريق على تمدد النفوذ الإيراني هناك إلا أنها أرادت ـ من بين أهداف عديدة ـ من وراء العملية تحذير الرئيس العراقي من أن تتجاوز تحركاته الحدود المقبولة أميركياً، وانعكس هذا بوضوح في حقيقة أن الولايات المتحدة لم تبذل أي جهد عسكرياً لتغيير الواقع الجديد على الأرض في شمالي العراق.

ومع هذا فإن مسألة الشمال كانت تفاصيل بالمقارنة مع ما فعلته الولايات المتحدة في الجنوب، إذ أن تمديد منطقة الحظر الجوي من الحدود الجنوبية للعراق حتى بغداد،

يعني إلغاء السيادة العراقية الفعلية على البقعة الأوسع مساحة والأهم من أرض العراق، وهي المنطقة التي ربما كانت إحدى أهم المناطق على الصعيد الإستراتيجي في الشرق الأوسط.

فعلى الرغم من أهمية الشمال ـ وهو أصلاً مقسم لمناطق نفوذ عدة بينها منطقة النفوذ الأميركية ـ إلا أن الجنوب يبقى المنطقة الأهم لأسباب عدة أولها وأهمها أن أرضه تختزن الكميات الأكبر بما لا يقاس من النفط العراقي وهي كميات أظهرت إحصاءات في الأعوام الأخيرة أنها لا تقل كثيراً عن الاحتياطات النفطية السعودية نفسها، يضاف إلى ذلك الأهمية الجغرافية السياسية للمنطقة لقربها من الخليج وكونها الحد ما بين إيران والمشرق العربي وبسبب الديموغرافية البشرية المعروفة عنها، وإمكاناتها الزراعية والاقتصادية المستقبلية التي لا جدال فيها.

وما جرى من ضربة أميركية لجنوب العراق يعني أن كلينتون سيّج المنطقة الأهم من العراق وضمها بأكملها إلى دائرة النفوذ الأميركي تحت أنظار العالم.

# المسلسل اليومي للعدوان الأميركي على جنوب العراق

● **بغداد تنصر البارزاني وتعلن الإنسحاب**

قلبت بغداد صورة الوضع في شمالي العراق رأساً على عقب في عملية عسكرية هي الأكبر منذ انتهاء حرب الخليج في العام ١٩٩١، أسفرت عن سيطرة الجيش العراقي بالتعاون مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني على مدينة أربيل في وسط «المنطقة الآمنة» معقل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني وهو ما استثار غضب واشنطن التي هددت بالرد على الرغم من إعلان بغداد أن الرئيس العراقي صدام حسين أعطى الأوامر إلى قواتها بالانسحاب وهو ما شكك فيه البيت الأبيض.

وأجرى الرئيس الأميركي بيل كلينتون اتصالات بزعماء الدول الحليفة لأمريكا ووضع القوات الأميركية في منطقة الخليج في حال استنفار قصوى، إلا أن فرنسا أعلنت وفي موقف متعارض مع الولايات المتحدة أن قرارات مجلس الأمن لا تمنع الوجود العسكري العراقي في محافظات شمالي العراق فيما طالبت وزيرة الخارجية طانسو تشيلر بسحب القوات العراقية من المناطق الكردية العراقية لكنها استبعدت تدخلاً عسكرياً غربياً ضد العراق.

وأعلن وزير الدفاع العراقي الفريق سلطان هاشم أحمد أن صدام أمر بسحب قواته من أربيل بعدما كانت قد دخلتها، وأعادتها إلى مواقعها السابقة. وكرر أحمد التأكيد على أن التدخل كان بناء على طلب «البارزاني ورفاقه» لمواجهة «العدوان الإيراني الغاشم وحليفه جلال الطالباني». وكان المسؤولون العراقيون قد أعلنوا منذ بدء العملية العسكرية أن القوات ستنسحب قريباً إلا أنه لم تظهر أية إشارة فورية إلى بدء الإنسحاب وأبدى الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري تشككه في البيان العراقي وقال: «أن ما نبحث عنه هو الأعمال وليس الكلمات». وبدت واشنطن مربكة بسبب مشاركة طرف كردي رئيسي إلى جانب الجيش العراقي لكن مسؤولاً أميركياً قال «حتى في حال دعوة أحد الفصائل الكردية القوات العراقية للتدخل فإن تحرك صدام حسين ليس له ما يبرره». وقال مسؤول أميركي أن واشنطن حذرت العراق مراراً من التدخل في الصراع الدائر بين الفئات

الكردية لكنه قلل من احتمالات القيام برد عسكري أميركي وشيك وقال «أتوقع خلال الأيام القليلة المقبلة بذل جهد دبلوماسي مكثف مع تفهم المجتمع الدولي لما يحدث في العراق وعلاجه». وتحدثت أنباء عن سيطرة الجيش العراقي على السليمانية وأنباء أخرى عن تقدم عراقي باتجاه السليمانية إلا أنه لم يتم التأكد من هذه الأنباء. وطالب الطالباني الولايات المتحدة والغرب بالتدخل ضد الجيش العراقي، ووجه تحذيراً ضمنياً بأنه سيلجأ إلى إيران إذا ما اضطر لذلك وكانت بغداد قد بررت عملية، قواتها بالاقتتال الكردي ـ الكردي في الشمال وما وصفته بمحاولة إيران استغلال ذلك القتال للحصول على موطئ قدم في شمالي العراق.

وقال التلفزيون الإيراني «أن الاشتباكات في شمالي العراق ليست من ثمار التدخل الإيراني ولكنها تجيء جراء محاولات واشنطن السرية لعرقلة المساعي الدبلوماسية الإيرانية في شمال العراق».

● **واشنطن لا تؤكد الانسحاب من أربيل**

أبقت الولايات المتحدة الأميركية على حال الاستنفار السياسي والعسكري ضد بغداد على الرغم من إنسحاب الجيش العراقي من أربيل في شمالي العراق، الذي اعتبره البيت الأبيض غير مهم «لأن القوات ما زالت متواجدة خارج المدينة» فيما جال رئيس الأركان الأميركي الجنرال جون شاليكاشفيلي ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو على كل من السعودية والأردن ومصر وسط مؤشرات على احتمال الاعداد لتوجيه ضربة عسكرية للعراق. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري أن التقارير التي تحدثت عن إنسحاب القوات العراقية من أربيل «غير مهمة بشكل كبير» وأضاف أن لدى كلينتون «برنامج عمل محدداً» يعتمده ضد الرئيس العراقي. وتابع يقول أن ثلاث فرق عراقية ما تزال موجودة شمال خط العرض ٣٦ الذي تعتبره الولايات المتحدة حداً فاصلاً مع المنطقة الكردية، لا يسمع للجيش العراقي تجاوزه، وقال «ليس لدينا أي مؤشر إلى أنهم يستعدون لانسحاب نحو مواقعهم السابقة مصلحتنا هي أن نتأكد من أن صدام لن يعتقد أن لا ثمن يدفعه بسبب تصرف غير مبرر من هذا النوع». وكانت تحليلات قد أشارت إلى احتمال استغلال كلينتون التطورات في شمالي العراق للقيام بعمل عسكري ولو محدوداً يساعد في تعزيز صورته قبيل الانتخابات الرئاسية. وقد دخلت القوات العراقية إلى أربيل بالتعاون مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وعمدت إلى طرد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وسط اتهامات رسمية عراقية بأن إيران تستغل الصراع بين الفصيلين الكرديين لإيجاد موطئ قدم لها في شمالي العراق. وفيما استمرت المعارضة العراقية وخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أقصي عن أربيل بتأكيد قصف مدينة السليمانية المعقل

الأخير «للاتحاد الوطني» أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومصادر في الأمم المتحدة أن آليات تابعة للجيش العراقي انسحبت من أربيل وعادت إلى مواقعها جنوبي خط العرض ٣٦ مع إبقاء بعض القوات في محيط المدينة وأوضحت هذهِ المصادر أن «قافلة مدرعة ومؤللة تضم نحو ستين آلية، تتراجع نحو المواقع التي كانت تتمركز فيها القوات العراقية» قبل الهجوم.

- **واشنطن ترد في الجنوب على تحرك صدام في الشمال**

استعاد الرئيس الأميركي بيل كلينتون قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية الأميركية صورة سلفه الرئيس السابق جورج بوش مستعيداً أجواء حرب الخليج، بشن عدوان على العراق بصواريخ «كروز» الإستراتيجية وتوسيع منطقة الحظر الجوي الجنوبية، ما بين بغداد والحدود الكويتية وتأجيل تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء متذرعاً بدخول الجيش العراقي إلى مدينة أربيل العراقية الشمالية، وهو ما ردت عليه بغداد بإعلانها إلغاء الإلتزام بمنطقتي الحظر الجوي في الجنوب والشمال. وأطلقت سفن وطائرت أميركية ٢٧ صاروخ كروز على أهداف في جنوبي العراق بعضها في ضواحي بغداد. وقالت واشنطن أنها استهدفت مواقع للدفاع الجوي، إلا أن بغداد أكدت أن الصواريخ أصابت منازل مدنية وأسفرت عن مقتل خمسة من المدنيين وإصابة ١٩ آخرين بجروح. وجاء العدوان بعد يوم على انسحاب القوات العراقية من أربيل حسب تأكيد الأمم المتحدة وهو ما نفته الولايات المتحدة واتخذته ذريعة للعدوان.

وتباينت ردود الفعل العربية على العدوان إذ قالت بعض الدول أن الهجوم يمثل انتهاكاً لسيادة العراق مما يؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة في حين رحبت الكويت والتزمت غالبية دول الخليج الصمت. ومع أن مصر والأردن أبديتا قلقهما من نتائج العدوان فإن واشنطن نفت أن تكون السعودية قد عارضت العملية.

وشجبت كل من سوريا وليبيا العملية وقالت وزراة الخارجية السورية أن العدوان يشكل تهديداً لوحدة العراق وسلامته الإقليمية ويزيد من معاناة الشعب العراقي ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية، كما شجبت العدوان كل من إيران وباكستان.

بالمقابل ظهر انقسام واضح في المواقف الأوروبية من العدوان الأميركي، ففي حين أعلنت فرنسا في اعتراض واضح أن العراق لم يخرق القرارات الدولية بتحركه العسكري في الشمال وأن من حقه ممارسة سيادته على كامل أراضيه، اتخذت كل من بريطانيا وإلمانيا مواقف مؤيدة لواشنطن وأظهرت إسبانيا تحفظاً على الخطوة الأميركية. واعتبرت موسكو التي أدانت العدوان أن الرئيس الأميركي شنه لأسباب سياسية داخلية ملحة بذلك

إلى الانتخابات الرئاسية ووصفت العملية العسكرية الأميركية بأنها «رد غير مناسب وغير مقبول» مشيرة إلى أن مثل هذه الأعمال تهدد سيادة ووحدة أراضي العراق.

● **كلينتون ينهي العدوان بمكاسب «استراتيجية وسياسية»**

أنهى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعراض القوة الدامي في العراق يوم ٩٦/٩/٤، بقصف جديد بصواريخ «كروز» امتد إلى بغداد نفسها، معتبراً أنه تم تحقيق هدف العدو بتغيير الوضع الإستراتيجي في جنوبي العراق، متجاهلاً إلى حد بعيد المبرر وراء الهجوم الذي بدأ يوم ٩٦/٩/٣ والمتمثل في الرد على، دخول الجيش العراقي إلى مدينة أربيل الكردية في شمالي العراق. وجاء إعلان الرئيس الأميركي عن انتهاء العملية بعد قليل من تعرض بغداد لعدوان صاروخي هو الأول من نوعه منذ حرب الخليج عام ١٩٩١. ومع أن كلينتون نفى أن تكون القوات الأميركية قد قصفت بغداد، إلا أن الجيش العراقي أكد تعرض المدينة للقصف. وتحدثت وكالات الأنباء العالمية والشهود العيان عن سماع إنفجارات عنيفة في المدينة وإطلاق قذائف المدافع المضادة للطائرات بكثافة في سمائها وعن أجواء رعب بين السكان.

وكان جنوبي العراق قد تعرض للقصف بـ ١٧ صاروخ كروز في وقت سابق ٩٦/٩/٤ أدت إلى سقوط قتيل وسبعة جرحى بعد أن كانت المنطقة قد قصفت يوم ٩٦/٩/٣ بـ ٢٧ صاروخاً كما أطلقت طائرة حربية أميركية النار على موقع رادار عراقي، فيما أمر الرئيس العراقي صدام حسين قوات الدفاع الجوي «بالدفاع عن العراق». وتحدثت أنباء أميركية عن تحليق لطائرات عراقية في مواجهة الطائرات الأميركية.

وظهر الانقسام الغربي أكثر وضوحاً، بإعلان فرنسا رفضها المشاركة في الدوريات الجوية الغربية في منطقة الحظر الجديدة التي أعلنتها واشنطن وهو ما تسبب بارتباك واضح في الموقف الأميركي، فيما وجهت كل من روسيا والصين انتقادات قوية للعدوان وتحركت تركيا في المقابل في محاولة لاستثمار نتائجه عبر الدعوة إلى إقامة حزام أمني لها في شمالي العراق والتهديد مجدداً بدخول الأراضي العراقية.

وقال كلينتون أن الهجمات الصاروخية التي شنتها القوات الأميركية ضد الدفاعات الجوية العراقية «كانت ناجحة والأهداف إما دمرت كلياً أو تعرضت لأضرار فادحة، ولذلك يمكن القول أن مهمتنا قد تحققت وهذا سمح لنا بتوسيع منطقة الحظر الجوي» في جنوبي العراق.

ورأى الرئيس الأميركي أن الضربات الأميركية أضعفت العراق استراتيجياً الأمر الذي أكد ما ذكرته مصادر أخرى من أن الهدف الأساسي للغارات الأميركية لم يكن مساعدة طرف كردي أو حتى عكس التغييرات التي فرضها الرئيس العراقي على الأرض بعد سيطرة

قواته وقوات حلفائه الأكراد على أربيل، بل إضعاف قدرة العراق العسكرية على تحدي مصالح واشنطن ودول الخليج في الجنوب.

- **واشنطن: التضييق على بغداد لتشجيع الجيش على الإنقلاب**

كشفت مصادر أميركية مسؤولة النقاب عن أن الإنجاز «الإستراتيجي» الذي قالت الولايات المتحدة أنها حققته بعدوانها الأخير على العراق وتوسيعها منطقة الحظر الجوي في الجنوب لتصل إلى مشارف بغداد، يتضمن هدف حرمان الحكم العراقي من استخدام سلاح الجو بشكل فعال تشجيعاً للجيش العراقي على قلب النظام معتبرة أن واشنطن بدأت اتجاهاً يمثل في مزيد من تضييق منطقة الحظر أكثر وحتى في فرض حظر مستقبلي على تحرك المدرعات رداً على خطوات عراقية تعتبرها استفزازية. وبدأ وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر جولة مكوكية بين لندن وباريس لإعادة التضامن إلى أطراف التحالف الغربي بعد أن أبدت فرنسا اعتراضها على العدوان الأخير وعلقت مشاركتها مؤقتاً في عملية مراقبة مناطق الحظر الجوي، فيما كررت روسيا تنديدها بالعدوان الأميركي وأعلنت أنها ستعترض على مشروع قرار بريطاني في مجلس الأمن يدين العراق «لهجومه» الأخير على أربيل في شمالي العراق.

وتجددت الاشتباكات في شمالي العراق بين الفصائل الكردية ٩٦/٩/٥ فيما أكدت واشنطن أن القوات العراقية انسحبت من أربيل، وهدد زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني الذي خسر السيطرة على أربيل في الهجوم الأخير باللجوء إلى إيران.

وقالت المصادر الأميركية أن الإنجاز «الاستراتيجي» الذي حققته الولايات المتحدة وأشار إليه تاريخ ٩٦/٩/٤ الرئيس بيل كلينتون يتمثل في توسيع منطقة الحظر الجوي في جنوبي العراق لتصل إلى مشارف العاصمة بغداد، وكشفت أن ذلك يقع ضمن خطة أميركية وضعت قبل تجدد القتال في كردستان، وتهدف إلى تضييق الخناق على النظام العراقي عبر حرمانه من استخدام سلاح الجو بشكل فعال. وأضافت المصادر التي تشارك في النقاشات حول السياسة الأميركية تجاه العراق ومنطقة الخليج في المستقبل سوف يكون في هذا الاتجاه أي في توسيع وتعميق مناطق الحظر لتشمل أراضي عراقية إضافية في حال قيام النظام في بغداد بإجراءات تعتبرها واشنطن استفزازية لتبرير إجراءات عقابية من قبلها.

وأضافت المصادر الأميركية القول أن «الهدف هو تطبيق الصندوق الذي وضعناه فيه عبر توسيع مناطق الحظر وعبر تنفيذ الحظر على تحليق المروحيات في المستقبل» وكشفت المصادر أيضاً أن «الرسالة السياسية التي نريد أن نرسلها إلى ضباط الجيش العراقي وجميع الذين يرغبون بالإطاحة بهذا النظام هي أننا سنحاول حرمان صدام حسين

من القوة الجوية الأمر الذي يمكن أن يشجع العناصر المناوئة له في الجيش للتحرك ضده».

وكشفت المصادر عن وجود خلافات في الأوساط الحكومية الأميركية حول مستقبل «عملية توفير الراحة» للأكراد في شمالي العراق وقالت أنه لا يوجد هناك أي دعم جدي لهذه العملية في أوساط العسكريين الأميركيين الذين كانوا يشكون حتى قبل الأحداث الأخيرة، من عدم جدواها العسكرية وعبئها اللوجستي عليهم. وقد ازدادت هذه الانتقادات الأميركية في أعقاب وصول حكومة نجم الدين أربكان إلى السلطة في أنقرة لأن العسكريين الأميركيين لا يريدون تعطيل علاقاتهم الجيدة مع المؤسسة العسكرية التركية.

وأضافت المصادر أن بعض المسؤولين النافذين في الحكومة الأميركية كانوا حتى قبل الأحداث الأخيرة متمسكين بعملية «توفير الراحة» ولكن حتى هؤلاء بدأوا يدركون بعد التغيير الحكومي في تركيا وخاصة بعد الاقتتال الكردي الأخير، أن مستقبل هذه العملية أصبح في خطر. كما ذكرت المصادر أيضاً أن رغبة تركيا بإقامة «حزام أمني» في شمالي العراق مماثل للحزام الذي أقامته إسرائيل في جنوبي لبنان، أثارت وتثير الكثير من الجدل في الأوساط الحكومية وهناك من يعارضها (وخاصة في الأوساط المسؤولة في الشرق الأوسط) ومن يؤيدها (القسم الأوروبي في وزارة الخارجية) كما تنعكس هذه الخلافات على المسؤولين في وزارة الدفاع الذين يشككون في جدوى مثل هذا الحزام وخاصة في منطقة وعرة وطويلة مثل الحدود التركية ـ العراقية.

ووفقاً لهذه المصادر، هناك تيار حكومي أميركي يرى أنه ربما كان أفضل حل آني «للمشكلة الكردية» في شمالي العراق، يتمثل في قبول واشنطن لأي إجراء أو «تفاهم» تركي ـ عراقي على تقاسم النفوذ بشكل مباشر أو عبر قوى كردية في شمالي العراق، بطريقة تسمح باستئناف العلاقات التجارية بين البلدين وتخلق درجة من الاستقرار تناسب بغداد وأنقرة. ووفقاً لهذا التيار، عندها تستطيع واشنطن التخلص من عبء المشكلة الكردية وعبء «عملية توفير الراحة» والتركيز على تعزيز وتعميق الضغوط الأخرى على بغداد، مثل توسيع مناطق حظر الطيران العراقي وتشجيع المعارضة في الجيش على التمرد والإطاحة بالنظام.

وهناك اعتقاد عام في الأوساط العسكرية الأميركية بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة لعملية توفير الراحة للضغط الفعال على العراق لأنها قادرة على الضغط مباشرة عليه كما فعلت عبر توسيع حظر الطيران، وعبر تدمير الدفاعات الجوية العراقية في الجنوب. وتعكس هذه النقاشات الدائرة حالياً في الأوساط الأميركية، مدى تراجع الرهان الأميركي السابق على قوى المعارضة العراقية السياسية.

● **العدوان على العراق: فشل أميركي في مجلس الأمن**

ظهرت أمس ٩٦/٩/٦ إنعكاسات سياسية ودبلوماسية دولية وإقليمية على الهيبة الأميركية بسبب العدوان على العراق، إذ فشلت واشنطن ومعها بريطانيا في إقناع مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار يدين بغداد على نشر قواتها شمالاً، وتواصلت الانتقادات للسياسة الأميركية تجاه العراق، وتحدثت تقارير عن انزعاج وقلق خليجيين من هذه السياسة ما وضع الولايات المتحدة في موقف مناقض تقريباً لموقفها أبان الحرب على العراق في العام ١٩٩١.

وفي المقابل تحدثت الولايات المتحدة عن نتائج إيجابية لضربتها الأخيرة في شمالي العراق إلا أن تواصل المعارك بين الأكراد واقترابها من الحدود الإيرانية جاء بمثابة رد عملي على كلام الإيجابيات، فيما انعكس موضوع العراق صراعات سياسية في داخل الولايات المتحدة إذ أشاد الكونغرس الأميركي بالجيش لهجومه على العراق، لكنه امتنع عن الإشادة بالرئيس بيل كلينتون، وقال وزير الخارجية، الأسبق الكسندر هيغ أن الهجوم على العراق كان هجوماً على صدقية أميركا أساساً».

فقد فشلت أربعة أيام من الجهد الدبلوماسي البريطاني والأميركي في دفع مجلس الأمن الدولي إلى تبني مشروع قرار يدين توغل القوات العراقية في شمالي العراق ويطالب بانسحابها الكامل والفوري.

وفي ٩٦/٩/٨ تعرض المشروع التركي لإقامة «منطقة أمنية» في شمالي العراق لسيل من الانتقادات عربياً (سوريا ومصر والجزائر ودول الخليج) ودولياً (إيران وروسيا والاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا) في حين أبدت واشنطن تفهمها لأسباب إقامة هذه المنطقة طالبة أن تكون مؤقتة» الأمر الذي دفع أنقرة على ما يبدو إلى التراجع «خطوة إلى الوراء» متحدثة عن نية إقامة نظام رصد إلكتروني على الحدود، مستبعدة القيام بعملية عسكرية.

لكن وفيما تواصل الاقتتال الكردي ـ الكردي مقترباً أكثر من السليمانية، وبالتالي من الحدود الإيرانية، أضافت أنقرة عنصراً قومياً جديداً إلى الأزمة في شمالي العراق معلنة حقها في حماية التركمان هناك، مدعية تعرضهم لـ «قتل واعتقال» من قبل القوات العراقية وهو ما نفته بغداد.

وأعلنت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أن تركيا تريد إقامة نظام إلكتروني لكشف تسلل المقاتلين الأكراد الأتراك عبر الحدود العراقية. وقالت أنها اتصلت هاتفياً بوزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر وبحثت معه الوضع في شمالي العراق وأنها طلبت أن توسع الحماية الدولية هناك لتشمل العراقيين من أصل تركماني.

وأوضحت أن «حدودنا مع العراق تمر في منطقة جبلية ويمكن عبورها بسهولة». وأضافت «ليس وارداً احتلال شمالي العراق بعملية عسكرية» في إشارة إلى مشروع «المنطقة الأمنية» الذي أعلنت عنه أنقرة في وقت سابق.

وكان مشروع إقامة نظام إلكتروني متطور لمراقبة الحدود العراقية موضوع مفاوضات عدة سابقاً بين أنقرة وواشنطن من دون الوصول إلى اتفاق بشأنه.

وقالت تشيلر «كل ما نحاول عمله هو منع الأرهابين من التسلل ولهذا الغرض نتحدث عن شريط ضيق للغاية بجوار حدودنا سيساعدنا في الدفاع عن هذه الحدود حتى لا يتسلل الإرهابيون». وشددت على أن المنطقة العازلة ستكون «مؤقتة».

وجاء كلام تشيلر في وقت أكد فيه مصدر تركي في ديار بكر بأن الجيش التركي «أنهى تحضيراته لإنشاء منطقة أمنية في شمالي العراق».

وأعلنت تشيلر نفسها تاريخ ٧/ ٩/ ٩٦ عن إنجاز التحضيرات اللازمة لإقامة منطقة أمنية وأوضحت أن القرى الكردية العراقية الموجودة داخل المنطقة «قد تم إجلاء سكانها جزئياً» وأكدت أن «تركيا مصممة على حماية حدودها». وكان كريستوفر قد أعلن أن واشنطن تتفهم دوافع تركيا لإقامة «منطقة أمنية» في شمالي العراق وأنها حصلت من أنقرة على تأكيدات أنها ستكون مؤقتة.

● **سقوط السليمانية يمدد نفوذ بغداد**

ويوم ٩/ ٩/ ٩٦ شهد شمالي العراق تطوراً بارزاً وربما حاسماً في ميزان القوى الميدانية الكردية تمثل بسيطرة مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني المتحالف مع بغداد على مدينة السليمانية الأكبر في المنطقة، ليتمدد وجود السلطة العراقية إلى أوسع مدى يبلغه منذ حرب الخليج في العام ١٩٩١.

وبهذا التطور الجديد المرتبط بسياق الأحداث المتفاعلة منذ عشرة أيام إثر دخول القوات العراقية الحكومية بغطاء من قوات البارزاني إلى مدينة أربيل، يزداد انفتاح الوضع الكردي العراقي على احتمالات سياسية وأمنية إقليمية وسط مثلث بغداد ـ أنقرة ـ طهران، يبرز بينها المشروع التركي لإقامة «منطقة أمنية» داخل العراق، والذي كشف النقاب عن أن أنقرة تخطط له لأن يكون بعمق ١٥ كيلومتراً داخل الأراضي العراقية ونشطت أنقرة دبلوماسياً لتبرير «أسباب المتطلبات التركية» التي تملي عليها إقامة «منطقة أمنية» في شمالي العراق، مؤكدة أن لا نية لديها لتأسيس وجود عسكري دائم هناك أو أن تكون طامعة بأراضي عراقية محاولة بذلك تهدئة مخاوف العرب. وأعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل أنه «ليس لدى تركيا أية نوايا لتواجد عسكري على أرض عراقية. وما تقوم به من تحركات عسكرية، هو في إطار تأمين الحدود التركية ضد عمليات الإرهاب والتسلل التي

تتعرض لها وأن القوات التركية تمارس مهماتها داخل الأراضي التركية».

وقال ديميريل يطمئن الرئيس المصري حسني مبارك الذي اتصل به للإستفسار عن «حقيقة ما تردد في وسائل الإعلام عن وجود قوات قوات تركية على الأراضي العراقية» حسب ما ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية».

وقالت الوكالة المصرية أن الرئيس التركي ديميريل أكد للرئيس المصري مبارك أنه «ليس لتركيا أي جندي على التراب العراقي» ونفى ما أشيع حول أن قوات تركية احتلت أراضي عراقية.

وأكد مبارك أن «موقف مصر ثابت من وحدة الأراضي العراقية ونحن نقف بشدة ضد أي محاولة لتقسيم العراق». ورأى أن «تجزئة العراق واقتطاع جزء من أراضيه أمر خطير للغاية ويخلق وضعاً خطيراً في المنطقة كلها التي تحاول تهدئة الأمور فيها ونزع أي فتيل للتوتر حتى نحافظ على الأمن لشعوبها».

وكشف مساعد وزير الخارجية المصرية فتحي الشاذلي عن عزم تركيا إقامة منطقة عازلة بعمق خمسة عشر كيلومتراً شمالي العراق.

وأوضح أن «التأكيدات التركية تشير إلى أن هذه المنطقة هي بعرض خمسة عشر كيلومتراً تدخلها القوات التركية وتقوم بعمليات استطلاع ثم تعود إلى أراضيها» على أن تستمر الحال على ذلك «إلى أن توجد قوة عراقية أو كردية ولا سيما بعد انسحاب قوات البارزاني من المنطقة الحدودية باتجاه مدينة أربيل».

وأعلنت تشيلر أن «الأولوية بالنسبة إلينا ليست إدخال القوات إلى شمالي العراق. الأولوية هي حماية المنطقة من أي تسلل لعناصر حزب العمال الكردستاني» وأضافت أن «القيام بهذه الخطوة لا يرمي إلا إلى منع دخول الإرهابيين إلى الأراضي التركية» وأشارت إلى أن تركيا «تواجه حقيقة أخرى وهي أن المواجهات (بين الأكراد) في شمالي العراق ساهمت في تنشيط حزب العمال الكردستاني. هناك فراغ في السلطة في المنطقة ونحن عازمون على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع حزب العمال الكردستاني من قتل مواطنينا الأبرياء». وقالت أن قرار إقامة منطقة أمنية في شمال العراق «يجب ألا يعتبر بأي شكل من الأشكال عدواناً على العراق».

- **تركيا تتمسك بـ «الحزام» وواشنطن تلوح بضربة جديدة للعراق**

ظهرت أمس ٩٦/٩/١٠ مؤشرات على احتمال شن الولايات المتحدة عدواناً عسكرياً جديداً على العراق يكون الرد على نجاح بغداد في استعادة نفوذها في مناطق الشمال، إذ حذرت الولايات المتحدة العراق من إعادة بناء دفاعاته الجوية التي دُمرت في العدوان الصاروخي الأسبوع الماضي وتحدثت عن تحركات عسكرية عراقية باتجاه

الجنوب، إلا أنها نفت ما أعلنته بغداد يوم ٩٦/٩/١٠ عن قيام قواتها مجدداً بإطلاق صواريخ باتجاه طائرات أميركية.

وتمسكت تركيا أيضاً بخطتها الهادفة إلى إقامة منطقة «حزام أمني» داخل الأراضي العراقية وهو ما جددت بغداد رفضها له معتبرة أنه مبادرة أميركية هدفها زعزعة السيادة العراقية، فيما واصلت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني المدعومة من الرئيس العراقي تمددها في المناطق الشمالية، دافعة قوات الإتحاد الوطني الكردستاني باتجاه الحدود مع إيران، وسط أنباء عن لجوء زعيم الإتحاد جلال الطالباني إلى إيران.

وتحدثت التقارير ليوم ٩٦/٩/١٠ عن عودة ألوف النازحين الأكراد الذين فروا صوب إيران إلى مناطقهم بعد رفض إيران السماح لهم باللجوء إليها، وفي وقت أعلنت فيه بغداد وجماعة البارزاني عفواً عاماً عن المقاتلين الأكراد.

وجددت الولايات المتحدة، تحذيرها القوي للعراق بعدم إعادة بناء دفاعاته الجوية في الجنوب والتي تعرضت للهجوم بالصواريخ الأميركية وهددت بأنه سيدفع ثمناً غالياً لذلك، كما حذرت واشنطن بغداد من أن أي نشاطات عسكرية في جنوب البلاد باتجاه الكويت أو السعودية سوف تؤدي إلى ضربات عقابية من قبل واشنطن وحلفائها.

وجاءت هذه التحذيرات على لسان الناطق بإسم الخارجية نيكولاس بيرنز تعليقاً على تقارير تحدثت عن قيام العراق بإعادة بناء ٤ مواقع صواريخ تعرضت للهجمات الأميركية.

وقال بيرنز أن واشنطن بعثت بإنذار واضح للعراق بألا يسعى لإعادة بناء دفاعاته الجوية. أضاف: «للولايات المتحدة مصالح واضحة في العراق، وهذه المصالح تقضي بردع صدام حسين عن الاعتداء في المستقبل ضد جيرانه وتحديداً السعودية والكويت». وأشار إلى أن توسيع منطقة حظر الطيران في الجنوب قد قلص من حرية تحرك صدام حسين العسكرية، وتابع «هو قوة عسكرية مشلولة لأنه لا يملك سلاحاً جوياً يستطيع أن يستخدمه في شمالي وجنوبي بلاده، ونحن نعتقد أن هذه هي الطريقة الأكثر فعالية لاحتواء صدام حسين». وشدد بيرنز على أنه يوجه باسم واشنطن إنذاراً واضحاً للرئيس العراقي. أضاف بيرنز «إذا حاول صدام حسين في المستقبل نشر قواته بطريقة هجومية فإن واشنطن ستكون قادرة بعد توسيع رقعة حظر الطيران على توقع مثل هذه التحركات لاتخاذ نشاطات وقائية وعقابية ضده». مشيراً إلى القوة الجوية الأميركية والبريطانية والفرنسية المرابطة في السعودية وتركيا وقال إن أقصى ما يمكن قوله هو أن صدام ربما عزز من نفوذه «لبضعة كيلومترات» في الشمال ولكنه لم يعزز نفوذه في الجنوب حيث

مصالح صدام حسين الإستراتيجية. وقال أن لأميركا قدرة كبيرة على مراقبة كل ما يجري في العراق. وسخر بيرنز من العفو العام الذي أصدره صدام حسين عن الأكراد وتسائل عما إذا كان هذا العفو مماثل للعفو الذي أصدره عن حسين كامل حسن (صهره) قبل بضعة أشهر أو إذا كانت كلمات صدام حسين المعسولة الآن مماثلة لكلماته ووعوده للأكراد في العام ١٩٩١ قبل قمعهم عسكرياً. وقال أن النصيحة التي تقدمها واشطن للقيادات الكردية وتحديداً لمسعود البارزاني هي في مقاومة هذه الإغراءات من صدام حسين.

وحول تطورات القتال في الشمال قال بيرنز أن سقوط السليمانية في أيدي قوات البارزاني قد سبب مشكلة لاجئين كبيرة وأضاف أن «قوات صدام» لعبت دوراً في الهجوم الذي شنته قوات البارزاني، ليس عبر القوات النظامية بل عبر قواه الأمنية والمستشارين في الاستخبارات والخبراء العسكريين الذين قدموا النصائح للبارزاني.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية كين باكون «لقد أوضحنا تماماً لصدام أنه إذا أعاد بناء الدفاعات الجوية وهدد طلعاتنا فوق منطقة الحظر الجوي سنقوم بتحرك».

ورداً على ما أعلنته بغداد عن إطلاق صواريخ على «ثلاثة أهداف معادية مما اضطرها إلى الفرار» قال باكون «لا توجد لدينا أي إشارة إلى ذلك على الإطلاق».

وألمح المتحدث الأميركي إلى أن القوات الأميركية سوف تستأنف الهجمات لا سيما إذا حاول العراقيون استهداف الطائرات الأميركية بأجهزة الرادار، وقال «حذرنا صدام من أننا نحتفظ بهذا الحق في حقيقة الأمر ستقوم بالتحركات اللازمة لحماية طيارنا وسنفعل ذلك».

وقال الأمين العام للبيت الأبيض ليون بانيتا أن واشنطن سجلت تحركات عسكرية عراقية في الجنوب وأنها تراقب هذه التحركات بانتباه شديد.

● **واشنطن تهدد بعدوان واسع بعد إطلاق صاروخي على طائراتها**

واجهت واشنطن يوم ٩٦/٩/١١ أول اعتراض خليجي علني على سياستها تجاه بغداد منذ بدء أزمة الخليج إذ أعلنت السعودية عن رفضها إنطلاق غارات أميركية ضد العراق، من أراضيها، في وقت واصلت الولايات المتحدة الاستعدادت الدعائية والعسكرية المكثفة تحضيراً لعدوان جديد ذريعته التصدي العراقي المحدود لطلعات طائراتها فوق العراق ومواصلة «حماية» دول الخليج عبر استقدام قاذفات إستراتيجية إلى المنطقة ومحيطها.

وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة تحضر لعدوان أشد من سابقه، بهدف إعادة قلب الأجواء في المنطقة بعد أن نجحت بغداد في مد نفوذها إلى المناطق الشمالية ـ وبالتالي

أن تسقط عملياً عملية بردفايد كومفورت» التي تحمل عنوان «حماية» الأكراد وبعد أن أظهرت الضربات والخطوات الأخيرة ضد العراق محدودية نتائجها، وما سببته تلك الضربات من انقسام غربي، وبعد مظاهر تراجع تركي عن مشرع «الحزام الأمني». انعكست أساساً في إعلان تركيا صراحة ارتياحها لتمدد النفوذ الرسمي العراقي.

وقال وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان في أول تصريحات رسمية على الهجمات الأميركية «أولاً لم يطلب منا هذا الشيء ولو طلب رفضناه لكنه لم يطلب». وكانت السعودية قد لزمت الصمت إزاء الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة من سفن في الخليج وبقاذفات طراز «بي ٥٢». وعندما سئل سلطان بشأن خطط تركيا إقامة منطقة عازلة في شمالي العراق رد بقوله «الأتراك أنفسهم يقولون أنهم لن يعملوا شيئاً في داخل العراق» أضاف أنه ما دامت هذه العمليات تأتي في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فإن السعودية لن تتدخل وجاء تصعيد اللهجة الأميركية ضد العراق أمس (١١/ ٩/ ٩٦) على أثر إعلان بغداد وتأكيد البنتاغون من استهداف مقاتلتين أميركيتين فوق «المنطقة الآمنة» في شمالي العراق من قبل الدفاعات الأرضية العراقية (قيل بصاروخين لكن البيت الأبيض أكد أن صاروخاً عراقياً واحداً قد أطلق).

وأعلن مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركي البنتاغون أولاً أن صاروخين أرض ـ جو من طراز «سام ـ ٦» قد أطلقا يوم ١١/ ٩/ ٩٦ على مقاتلتين أميركيتين من طراز «أف ـ ١٦» فكانتا تحلقان فوق شمالي العراق، في حين حلقت مقاتلة «ميغ ٢٥» ومروحية عسكرية عراقيتان باتجاه منطقة الحظر الجوي فوق الجنوب.

وسارع مسؤول في مجلس الأمن القومي إلى إبلاغ الرئيس كلينتون بالحادث. ورأى مسؤول بارز في البنتاغون أن صدام يخطىء على ما يبدو في تقييم الإدارة الأميركية.

وأعلن ناطق عسكري عراقي أن وسائل الدفاع الجوية في القطاعين الشمالي والجنوبي من العراق «تصدت يوم الأربعاء ١١/ ٩/ ٩٦ بالمدفعية والصواريخ لأهداف معادية وأجبرتها على الفرار». وقال الناطق في تصريح وزعته وكالة الأنباء العراقية، أن «العدو الأميركي واصل خرقه لأجواء العراق الوطنية ونفذ ٧٢ طلعة جوية معادية ١٥ طلعة منها في شمالي العراق و٥٧ في الجنوب». وفي وقت لاحق أعلن ماكوري أن صاروخاً عراقياً واحداً قد أطلق وليس إثنين.

وقال ماكوري «أننا نحتفظ بحق التحرك لحماية طيارينا الذين يعملون على فرض احترام مناطق الحظر الجوي فوق شمالي العراق وجنوبه في وقت واحد». وعلى الأثر

حركت الولايات المتحدة طائرات قاذفات إضافية إلى قاعدة قريبة من المنطقة، وتوجهت قاذفتان من طراز «بي ـ ٥٢» من قاعدة في غوام إلى جزيرة دييغوغارسيا، في بحر العرب بالقرب من الخليج.

وأعلن وزير الدفاع الأميركي وليام بيري عن نية واشنطن إرسال مقاتلات من طراز «أف ـ ١١٧» (ستيلث) التي لا ترصدها الرادارات إلى منطقة قريبة من العراق. وقال بيري أن بغداد «ستعلم قريباً جداً أننا لسنا طرفا في لعبة» مهدداً بأن الرد الأميركي سيكون شديداً ولن يتناسب بالضرورة مع حجم «التحرش» العراقي. واحتج العراق لدى الأمم المتحدة على منطقتي الحظر الجوي باعتبارهما عدواناً عسكرياً ضده.

● **حرب أعصاب تسبق الحرب الأميركية الجديدة على العراق (١٢/ ٩/ ٩٦)**

تتواصل لعبة الانتظار بين بغداد وواشنطن في ما يشبه حرب الأعصاب وعض الأصابع. وفي موازاة الكلام التصعيدي من الجانبين تستمر الاستعدادات العسكرية الأميركية التي تشير على نحو شبه مؤكد إلى أن الضربة آتية لا محالة وأن الصواريخ ستتساقط.

ومرة أخرى أكدت القيادة العسكرية العراقية أن سلاح الدفاع الجوي أطلق أمس ١٢/ ٩/ ٩٦ ثلاثة صواريخ أرض ـ جو على طائرات للحلفاء كانت تراقب منطقة الحظر الجوي في جنوب البلاد «وأجبرتها على الفرار». وصرح ناطق عسكري أن «وسائلنا الدفاعية الجوية المتمركزة في القطاع الجنوبي اعترضت الطيران المعادي وأطلقت إحدى بطارياتنا ثلاثة صواريخ أرض ـ جو على أهداف معادية وأجبرتها على الفرار» وأضاف أن «طيران العدو الأميركي الجبان ومن يدعمه قام أمس بـ ١٥ طلعة في أجواء شمال البلاد إنطلاقاً من الأراضي التركية و ٤٧ طلعة في أجواء الجنوب إنطلاقاً من الأراضي السعودية بمساندة طائرات الإنذار المبكر «أواكس».

غير أن ناطقاً باسم القيادة الأميركية العسكرية المركزية في واشنطن نفى إطلاق صواريخ عراقية وقال «لقد تحققنا من الأمر ولم نرصد إطلاق أي صاروخ» ثم عادت وزارة الدفاع الأميركية وأكدت لاحقاً إطلاق ثلاثة صواريخ أرض ـ جو عشوائياً وفي وقت لم تكن أي طائرات أميركية في الأجواء.

وكانت بغداد قد أعلنت عن إطلاق صاروخين على مقاتلتين أميركيتين في شمال العراق وأكدت واشنطن في المقابل أن صاروخاً واحداً أطلق.

والكلام العسكري العراقي يترافق مع تكرار العزم على التصدي للتهديدات الأميركية. وقال وزير الثقافة والإعلام عبد الغني عبد الغفور «سوف يتصدى العراقيون وتتصدى القوات العراقية المسلحة لأي عدوان وهذا حق طبيعي تقره الأعراف والمواثيق

الدولية». ورأى أن «التصعيد الذي تقوم به الولايات المتحدة الأميركية هو مسألة تتعلق بالانتخابات» وشدد على أن «الشمال جزء لا يتجزأ من أرض العراق وشعبنا الكردي في شمال البلاد وجزء لا يتجزأ من شعبنا العراقي» في غضون ذلك، صرح الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية سكوت كامبل أن ثماني طائرات من طراز «أف ـ ١١٧» أو «ستيلث» الخفية أرسلت إلى الخليج.

وأرسلت واشنطن أيضاً أربع قاذفات إستراتيجية من طراز «ب ـ ٥٢» أنطلقت من جزيرة غوام في المحيط الهادىء إلى جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي. وتضاف هذه القوة إلى آلة حربية جوية أميركية قوامها ٢٠٠ طائرة منتشرة في منطقة الشرق الأوسط فضلاً عن تحرك حاملة الطائرات الأميركية «انتر برايز» من البحر الأدرياتيكي في اتجاه الخليج على الأرجح ووضع وحدتين من صواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ في حال تأهب في قاعدة في تكساس لاحتمال نشرهما في الخليج.

وكان رد الفعل العراقي على نبأ إرسال طائرات «ستيلث» عنيفاً، فاعتبر نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز سماح الكويت للطائرات الأميركية بشن هجمات على بلاده إنطلاقاً من أراضيها «عدواناً سافراً ضد شعب العراق وعملاً من أعمال الحرب ضد دولة العراق». وقال في تصريح أوردته وكالة الأنباء العراقية «واع» الرسمية أن «النظام الكويتي يواصل بكل الوسائل نهجة العدواني ضد العراق فهو يفعل كل شيء ويصرف كل ما لديه من أموال لإيذاء العراق والتآمر عليه وتهديد أمنه وسلامته وبأساليب لئيمة وحاقدة تتعدى كل الحدود». وأضاف في إشارة إلى «تفهم» الكويت الهجوم الصاروخي الأميركي الذي حصل في الثالث والرابع من الشهر الجاري أن «النظام الكويتي يعبر عن الفرح كلما صدر قرار تجديد الحصار على شعبنا وكلما حصل عدوان على العراق كما فعل العدوان الأميركي الأخير الذي استنكره العرب والخيرون في العالم».

وسارع وزير الدفاع الأميركي وليم بيري إلى رفض كلام عزيز واصفاً إياه بأنه «غير مقبول على الإطلاق (. . .) ولا قيمة له». وذكر بأن القوات الأميركية الموجودة في الكويت والخليج متمركزة هناك لأن القوات العراقية غزت الكويت عام ١٩٩٠ «وهي مستعدة لردع أي عمل من هذا النوع في المستقبل وتعمل وفق قواعد اشتباك بالغة القوة. ولذا يجب أن يفهم الجميع أن الولايات المتحدة ستقوم بأي عمل ضروري ومناسب لحماية قواتها ومصالحها في المنطقة».

وفي السياق نفسه صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية غلين ديفيس أن الإدارة الأميركية «عبرت عن التزامها حيال الكويت تحديداً في ضوء التصريحات العراقية». وأكد أن «الولايات المتحدة تتصرف منفردة إذ رأت أن مصالحها تقتضي

ذلك». وجدد الرئيس الأميركي بيل كلينتون تحذيره الرئيس العراقي، مؤكداً أنه سيتخذ «كل الإجراءات اللازمة لمنعه من تهديد جيرانه» والطيارين الأميركيين.

- **حساسية الحلفاء بلغت ذروتها في تركيا**

**كلينتون لا نسعى لمواجهة مع صدام**

تراجعت احتمالات ضربة عسكرية أميركية جديدة للعراق بدرجة كبيرة، بإعلان الرئيس الأميركي بيل كلينتون يوم ١٦/٩/٩٦ «أننا لم نسع إلى أي مواجهة مع صدام حسين. لم نسع إلى ذلك في الماضي ولا نسعى الآن». محدداً ثلاثة شروط لبغداد: الرضوخ لمنطقتي الحظر الجوي في الشمال والجنوب وعدم تهديد سلامة الطيارين الأميركيين وعدم تهديد «الجيران». لكن وزير الدفاع الأميركي وليم بيري أبقى احتمال الضربة العسكرية خياراً قائماً بتأكيده أن «صدام حسين يشكل خطراً على طيارينا لسبب نشر وحدات صواريخ أرض ـ جو متحركة في القطاع الجنوبي» وجاء الموقفان الأميركيان اللذان يتقاطعان عند نقطة تخفيف التوتر بلا تهدئة تامة للوضع في وقت أنهى فيه بيري جولة في المنطقة هدفت إلى حشد التأييد الإقليمي لموقف واشنطن تهيئة للضربة المحتملة، فتميزت بإحراجات متتالية كشفت عن حساسية العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفاء رئيسين لها.

وقال كلينتون رداً على سؤال عما إذا كان تراجع صدام حسين يعني تخلي الولايات المتحدة عن خيار توجيه ضربة عسكرية «دعوني أجب بوضوح قدر المستطاع، نحن لم نسع إلى أي مواجهة مع صدام حسين. لم نسع إلى ذلك في الماضي، ولا نسعى الآن، أننا نسعى إلى تنفيذ خطر الطيران، وأن نقوم بذلك بطريقة تضمن سلامة طيارينا». وأضاف «سأقوم بأفضل ما في وسعي لتنفيذ القرار الأفضل من خلال التشاور مع المستشارين العسكريين حول الحقائق القائمة، وهذا هو الجواب الوحيد الذي أستطيع قوله رداً على السؤال. إهتمامي هو في تحديد قدرة صدام حسين على تهديد جيرانه، وأن نقوم بذلك من خلال منطقة حظر الطيران وسلامة طيارينا».

أما وزير الدفاع الأميركي وليم بيري قال «إن صدام حسين يشكل خطراً على طيارينا ليس فقط لسبب إطلاق الصواريخ الستة خلال الأيام الماضية، وإنما أيضاً لسبب نشر وحدات صواريخ أرض ـ جو متحركة في القطاع الجنوبي». وأكد «أننا نرى أن هذه التصرفات كلها تنطوي على تهديد ونراها استفزازاً ونرى أن من الواجب تغييرها» من قبل صدام.

وأضاف أن كلينتون حذر صدام من أن الحلفاء الغربيين ـ يحتفظون بحق القيام بأي تحرك يرونه مناسباً «وموقفنا ما زال كما هو».

ومن جهة ثانية استقبل أمير الكويت يوم ٩٦/٩/١٥ وليم بيري الذي قال بعد اللقاء «لم أسمح بهذا الانتشار ولم أوقع على أمر ولن أقوم بذلك قبل الحصول على موافقة الحكومة الكويتية» وترأس أمير الكويت الشيخ جابر اجتماعاً طارئاً للحكومة، أبلغت واشنطن على أثره بموافقة الكويت على نشر قوات إضافية ورأى الشيخ جابر أن النظام العراقي ما يزال يسعى إلى تنفيذ خططه ونواياه العدوانية.

وفي أنقرة محطة بيري الأخيرة في المنطقة أجرى فيها مشاورات مع كل من الرئيس سليمان ديميريل ووزير الدفاع ترهان تايان ورئيس هيئة الأركان الجنرال إسماعيل حقي ووزيرة الخارجية تشيلر.

وقد أعلنت تشيلر بعد لقائها بالوزير الأميركي أنه «لم يقدم طلباً أميركياً لاستخدام أنجيرليك والواقع أننا ما كنا لتستجيب لطلب كهذا» وأكدت أن استخدام أنجيرليك «لن يكون خطوة صائبة لجهة حماية مصالحنا الخاصة».

● **واشنطن تواصل الحشود ومساعي التهدئة**

انشغل الرئيس الأميركي بيل كلينتون يوم ٩٦/٩/١٧ في الدفاع عن سياسته تجاه العراق، داخل الولايات المتحدة، معتبراً أن الإجراءات التي اتخذتها واشنطن كانت مناسبة «وهادفة إلى تحسين الوضع الإستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها، وإبقاء صدام حسين في القفص وتقليص قدرته على تهديد جيرانه» وعلى الرغم من الانطباع السائد حالياً بأن درجة التوتر في المنطقة قد تراجعت إلى حد كبير، فإن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اعتبر أمر كلينتون بإرسال قوات برية جديدة إعداد لـ «عدوان».

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن عزيز قوله أن «الذرائع الأميركية لحشد القوات والأجهزة العسكرية في منطقة الخليج تهدف إلى الاعداد لعدوان على العراق». وجاء دفاع كلينتون عن سياسته تجاه العراق بعد أيام من الإشارات المتناقضة من قبل عدد من المسؤولين الأميركيين حول التصعيد العسكري في وقت ازدادت الانتقادات الداخلية لأداء كلينتون خلال الأزمة.

# أولاً: العدوان الأميركي على جنوبي العراق سياسياً

**القوات الأميركية تستنفر بعد تحركات عسكرية للقوات العراقية**

أكدت وزارة الدفاع الأميركية ٣٠/٨/٩٦ أن تحركات عسكرية عراقية «مثيرة للقلق» رصدت في شمالي العراق وأن القوات الأميركية في المنطقة وضعت في حال استنفار وهي مستعدة للتدخل، وقال مسؤول عسكري أن «العراقيين يحركون شيئاً ما هناك أنّا نراقب الوضع وأبلغنا إلى رجالنا أن يستعدوا للتحرك بسرعة إذا ما اقتضت الضرورة» وأشار إلى أن قوات جوية أميركية على أهبة الاستعداد في قاعدة أنجرليك في تركيا وعلى متن سفن تجوب مياه الخليج. وذكر بأن الولايات المتحدة تملك أيضاً القدرة على نقل قوات جوية بسرعة إلى المنطقة كما ظهرت المناورات التي أجريت أخيراً في الأردن وقطر.

ورفض المسؤول الإدلاء بأي تفاصيل عن تحركات القوات العراقية التي رصدتها الوزارة وتحدثت عنها يوم الخميس ٢٩/٨/٩٦ على أساس أنها «شائعات» وتحديداً ما إذا كانت تجاوزت خط العرض ٣٦ «المنطقة المحظورة» على القوات العراقية وهو الخط الذي قررته الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد حرب الخليج لحماية الأقلية الكردية العراقية. وكانت مهمة مراقبة خط العرض ٣٦ قد أوكلت إلى القوات الجوية الأميركية والحليفة المتمركزة في أنجرليك.

**واشنطن ترد في الجنوب على تحرك صدام في الشمال (٣/٩/٩٦)**

استعار الرئيس الأميركي بيل كلينتون قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية الأميركية صورة سلفه الرئيس السابق جورج بوش مستعيداً أجواء حرب الخليج بشن عدوان على العراق بصواريخ «كروز» الاستراتيجية وتوسيع منطقة الحظر الجوي الجنوبية ما بين بغداد والحدود الكويتية وتأجيل تنفيذ اتفاق النفط في مقابل الغذاء متذرعاً بدخول الجيش العراقي إلى مدينة أربيل العراقية الشمالية وهو ما ردت عليه بغداد بإعلانها إلغاء الإلتزام بمنطقتي الحظر الجوي في الجنوب والشمال.

وأطلقت سفن وطائرات أميركية ٢٧ صاروخ «كروز» على أهداف في جنوبي العراق

وبعضها في ضواحي بغداد، قالت واشنطن أنها استهدفت مواقع للدفاع الجوي، إلا أن بغداد أكدت أن الصواريخ أصابت منازل مدنية وأسفرت عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة ١٩ آخرين بجروح. وجاء العدوان بعد يوم على انسحاب القوات العراقية من أربيل حسب تأكيد الأمم المتحدة وهو ما نفته الولايات المتحدة واتخذته ذريعة للعدوان. وتباينت ردود الفعل العربية على العدوان إذ قالت بعض الدول أن الهجوم يمثل انتهاكاً لسيادة العراق مما يؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة في حين رحبت الكويت والتزمت غالبية دول الخليج الصمت ومع أن مصر والأردن أبديتا قلقهما من نتائج العدوان فإن واشنطن نفت أن تكون السعودية قد عارضت العملية.

وشجبت كل من سوريا وليبيا العملية وقالت وزارة الخارجية السورية أن العدوان يشكل تهديداً لوحدة العراق وسلامته الإقليمية ويزيد من معاناة الشعب العراقي ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية كما شجبت العدوان كل من إيران وباكستان. وبالمقابل ظهر انقسام واضح في المواقف الأوروبية من العدوان الأميركي ففي حين أعلنت فرنسا في اعتراض واضح أن العراق لم يخرق القرارات الدولية بتحركه العسكري في الشمال وأن من حقه ممارسة سيادته على كامل أراضيه، اتخذت كل من بريطانيا وإلمانيا مواقف مؤيدة لواشنطن وأظهرت إسبانيا تحفظاً على الخطوة الأميركية. واعتبرت موسكو التي أدانت العدوان أن الرئيس الأميركي شنه لأسباب سياسية داخلية ملمحة بذلك إلى الانتخابات الرئاسية ووصفت العملية العسكرية بأنها «رد غير مناسب وغير مقبول» مشيرة إلى أن مثل هذه الأعمال تهدد سيادة ووحدة أراضي العراق.

وقد أنهى الرئيس الأميركي بيل كلينتون استعراض القوة الدامي في العراق أمس ٤/ ٩/ ٩٦ بقصف جديد بصواريخ «كروز» امتد إلى بغداد نفسها معتبراً أنه تم تحقيق هدف العدوان بتغيير الوضع الاستراتيجي في جنوبي العراق متجاهلاً إلى حد بعيد المبرر وراء الهجوم والمتمثل في الرد على دخول الجيش العراقي إلى مدينة أربيل الكردية في شمالي العراق.

وجاء إعلان الرئيس الأميركي عند انتهاء العملية بعد قليل من تعرض بغداد لعدوان صاروخي هو الأول من نوعه منذ حرب الخليج في العام ١٩٩١. ومع أن كلينتون نفى أن تكون القوات الأميركية قد قصفت بغداد إلا أن الجيش العراقي ـ أكد تعرض المدينة للقصف. وتحدثت وكالات الأنباء العالمية وشهود عيان عن سماع إنفجارات عنيفة في المدينة وإطلاق قذائف المدافع المضادة للطائرات بكثافة في سمائها وعن أجواء رعب بين السكان.

وكان جنوبي العراق قد تعرض للقصف بـ ١٧ صاروخ «كروز» في وقت سابق أدت

إلى سقوط قتيل وسبعة جرحى، بعد أن كانت المنطقة قد قصفت أمس الأول ٣/ ٩/ ٩٦ بـ ٢٧ صاروخاً، كما أطلقت طائرة حربية أميركية النار على موقع رادار عراقي فيما أمر الرئيس العراقي صدام حسين قوات الدفاع الجوي «بالدفاع عن العراق» وتحدثت أنباء أميركية عن تحليق لطائرات عراقية في مواجهة الطائرات الأميركية.

وظهر الانقسام الغربي أكثر وضوحاً يوم ٤/ ٩/ ٩٦ بإعلان فرنسا عن رفضها المشاركة في الدوريات الجوية الغربية في منطقة الحظر الجديد التي أعلنتها واشنطن. وهو ما تسبب بارتباك واضح في الموقف الأميركي، فيما وجهت كل من روسيا والصين انتقادات قوية للعدوان، وتحركت تركيا في المقابل في محاولة لاستثمار نتائجه عبر الدعوة إلى إقامة حزام أمني لها في شمالي العراق والتهديد مجدداً بدخول الأراضي العراقية.

وقال كلينتون أن الهجمات الصاروخية التي شنتها القوات الأميركية ضد الدفاعات الجوية العراقية يومي ٣/ ٩/ ٩٦ و ٤/ ٩/ ٩٦ «كانت ناجحة والأهداف إما دمرت كلياً أو تعرضت لأضرار فادحة ولذلك يمكن القول أن مهمتنا قد تحققت وهذا سمح لنا بتوسيع منطقة الحظر الجوي» في جنوبي العراق ورأى الرئيس الأميركي أن الضربات الأميركية أضعفت العراق استراتيجياً الأمر الذي أكد ما ذكرته مصادر أخرى من أن الهدف الأساسي للغارات الأميركية لم يكن مساعدة طرف كردي، أو حتى عكس التغييرات التي فرضها الرئيس العراقي على الأرض بعد سيطرة قواته وقوات حلفائه الأكراد على أربيل، بل إضعاف قدرة العراق العسكرية على تحدي مصالح واشنطن ودول الخليج في الجنوب. وأضاف أن الهجمات الأميركية «غيرت الوضع الإستراتيجي وخاصة في جنوبي العراق وهي المنطقة التي استخدمها صدام حسين قاعدة لغزوه الكويت وفي ١٩٩٤ لحشد جنوده قرب حدود الكويت، وضعه الاستراتيجي الآن أسوأ مما كن عليه قبل بدء هذه الهجمات، وأنا راضٍ لأن ما قمنا به هو رد مناسب».

وبعد أن قال كلينتون أن من الصعب التنبوء بما يمكن أن يفعله صدام حسين في المستقبل أضاف «ولكن عليه أن يدرك أنه سيدفع ثمناً إذا تخطى قرارات الأمم المتحدة».

ونفى كلينتون وجود خلافات قوية داخل التحالف الدولي الذي برز قبل حرب الخليج. إلا أنه لم يشر إلى الموقف الفرنسي المعارض لتوسيع منطقة الحظر والمعارض أصلاً للعملية العسكرية كرد على دخول الجيش العراقي كركوك، إذ كانت فرنسا قد أعلنت أن العراق لم يخرق قرارات الأمم المتحدة بنشر قوات في الشمال. كما نفت فرنسا مشاركة طائراتها في الدوريات الجوية فوق منطقة الحظر الجوي الجديدة التي أعلنها كلينتون يوم ٣/ ٩/ ٩٦ والتي تمتد ما بين خطي العرض ٣٠ و٣٣ أي حتى بغداد.

وحول الأنباء من بغداد التي تحدثت عن إنفجارات وإطلاق نار في أجواء المدينة قال كلينتون أنه سمع بهذه الأنباء، وأضاف «ولكنني لا أعرف شيئاً عنها وأستطيع القول أنها ليست جزءاً من أي نشاطات قمنا بها». كما قلل من أهمية توجيه الرادار العراقي ضد إحدى الطائرات الأميركية من مواقع شمالي خط العرض ٣٣ أضاف «ولكننا نعتقد أننا نستطيع التحليق في منطقة الحظر الموسعة وهذا سيعطينا القدرة على معرفة ما يقوم به (صدام) وسوف نبذل كل ما نستطيعه في المستقبل لحماية طيارينا وحماية قدرتنا على التحليق بأمان».

وحول أهمية التغييرات في شمالي العراق قال كلينتون «الوضع في شمالي العراق يبدو أنه تغير وحدث إنسحاب للقوات وتوزيع لهذه القوات. ولكن من السابق لأوانه القول أن هذا أمر نهائي أو أنه لن تحدث نشاطات إضافية، وما فعلناه هو أننا بينّا أننا مستعدون لتغيير الحقائق الإستراتيجية التي سيواجهها صدام حسين إذا انتهك القيود التي فرضتها عليه الأمم المتحدة إما لجهة تهديد جيرانه أو قمعه شعبه وأنا أعتقد أننا فعلنا الشيء الصحيح وقمنا بالرد المناسب وسوف يكون لذلك نتائج جيدة وإذا لم يحدث ذلك فإننا سنواجه الحقائق كما هي».

وكان مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية قد أعلنوا أن الهجوم الصاروخي الثاني أمس ٩٦/٩/٤ كان ناجحاً وأنه استهدف تقريباً المواقع العراقية المضادة للطائرات التي كانت قد استهدفت يوم ٩٦/٩/٣. وقال نائب رئيس هيئة الأركان الجنرال جوزيف رالستون في مؤتر صحافي عقده في البنتاغون «نحن واثقون الآن من أننا نستطيع تنفيذ عملية رقابة الجنوب في المنطقة الموسعة حديثاً».

## قصف بغداد

وعلى الرغم من نفي الولايات المتحدة علاقتها بالانفجارات التي سمعت أصداؤها في بغداد مساء ٩٦/٩/٤ فقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية أن الولايات المتحدة أطلقت مساء عدداً من الصواريخ استهدفت «مواقع عسكرية ومناطق مدنية آهلة بالسكان» في بغداد. وكانت أصوات المضادات الأرضية قد أطلقت كثافة في أجواء بغداد بعد دقائق على إطلاق صفارات الإنذار، الأمر الذي أحدث ذعرا في وسط المدينة. ونقلت «فرانس برس» عن شهود أن انفجاراً قوياً سمع في المدينة قبل رد المضادات الأرضية. واستمرت المدافع المضادة تطلق نيرانها لمدة ربع ساعة مضيئة سماء المدينة والناس يتراكضون باتجاه الملاجىء. وتحدثت وكالة «رويتر عن سماع ١٢ انفجاراً قوياً في العاصمة العراقية التي قال مراسلها أن الأرض كانت تهتز بفعلها في بعض الأماكن. وشهد العراق عمليات نزوح للسكان من مناطق في الجنوب تعرض لغارات بصواريخ

كروز قالت بغداد أنها أصابت أهدافاً مدنية. وعقد الرئيس العراقي اجتماعاً لقادة القوى الجوية وهيئة أركان الجيش وأصدر أوامره إلى قوات الدفاع الجوي «بالدفاع عن العراق». وقدم العراق شكوى إلى الأمم المتحدة مطالباً بإدانة العدوان الأميركي وقالت إذاعة بغداد أن وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي طالب فيها «بإدانة هذا العدوان المسلح المدبر ضد سيادة العراق وسلامته الأقليمية واستقلاله السياسي وتحميل الولايات المتحدة المسؤولية الدولية الكاملة المترتبة عليه وفقاً للقانون الدولي».

● **واشنطن تبرر «الحزام الأمني» التركي في شمال العراق**

بعد ساعات من إعلان الرئيس الأميركي بيل كلينتون إنجاز عملية «ضربة الصحراء» التي استهدفت مواقع في جنوب العراق، تحولت الأنظار إلى الشمال العراقي حيث تجددت الاشتباكات بين الفصيلين الكرديين المتنازعين في حين أعطت واشنطن ما يشبه الضوء الأخضر لتركيا لإقامة «منطقة أمنية» داخل الأراضي العراقية. وقد صدمت المساعي الأميركية لرأب الصدع بينها وبين بعض حلفائها مع إعلان باريس التي زارها وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر إنها لن تشارك في عمليات المراقبة في منطقة الحظر التي وسعتها واشنطن من جنوب العراق إلى ضواحي بغداد ولوحت موسكو باستخدام حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار بريطاني في مجلس الأمن يدعو إلى إدانة العراق لدخول قواته مدينة أربيل شمال خط العرض ٣٦ من دون الإشارة إلى الرد العسكري الأميركي على هذه الخطوة. وعن عزم أنقرة على دخول شمال العراق وإقامة حزام أمني يقيها هجمات ثوار حزب العمال الكردستاني قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية غلين ديفيس «أن الحكومة التركية طمأنت واشنطن إلى أن القوات التركية لن تتمركز في العراق وأن هذا الحزام سيكون مؤقتاً». وأضاف أن الولايات المتحدة «تعترف بحق تركيا في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الصادر عن حزب العمال الكردستاني». واعتبر الرد الأميركي ضوءاً أخضر لتركيا لإقامة «الحزام الأمني» لكن ديفيس قال أن «ليست مهمة (الولايات المتحدة) إعطاء أضواء خضر أو حمر» وعندما قيل له: لكنك لا تعترض على إقامته (الحزام الأمني) أجاب: «ليس على أرض ذات سيادة (. . .) لقد أخذنا علماً بما قاله لنا الأتراك ونحن نفهم ذلك كما أنني معهم في حربهم ضد إرهاب حزب العمال الكردستاني». ولفت الصحافيون ديفيس إلى أن واشنطن تعتمد مقياسين لأنها تقبل عمل تركيا وترفض عمل الآخرين وخصوصاً الرئيس العراقي صدام حسين مع العلم أن الأرض عراقية بموجب القانون وخاضعة لسيادة العراق فقال: «إننا لا ننظر إلى هذا (العمل التركي) كأنه مثل ذلك الذي قام به صدام حسين. إنه ليس في الخانة ذاتها. إننا في

هذه المرحلة نقبل كلمة الأتراك أنهم يتصدون لإرهاب حزب العمال الكردستاني وليس لدي أي معلومات عن غزو تركي للعراق».

● **العدوان على العراق: فشل أميركي في مجلس الأمن**

ظهرت أمس ٦/ ٩/ ٩٦ إنعكاسات سياسية وديبلوماسية دولية وإقليمية على الهيبة الأميركية بسبب العدوان على العراق، إذ فشلت واشنطن ومعها بريطانيا في إقناع مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار يدين بغداد على نشر قواتها شمالاً وتواصلت الانتقادات (حتى من جانب حلفاء لواشنطن ـ فرنسا) للسياسة الأميركية تجاه العراق وتحدثت تقارير عن إنزعاج وقلق خليجيين من هذه السياسة، ما وضع الولايات المتحدة في موقف مناقض تقريباً لموقفها إبان الحرب على العراق في العام ١٩٩١.

وفي المقابل تحدثت الولايات المتحدة أمس ٦/ ٩/ ٩٦ عن نتائج إيجابية لضربتها الأخيرة في شمالي العراق إلا أن تواصل المعارك بين الأكراد واقترابها من الحدود الإيرانية جاء بمثابة رد عملي على كلام الإيجابيات، فيما انعكس موضوع العراق صراعات سياسية في داخل الولايات المتحدة إذ أشاد الكونغرس الأميركي بالجيش لهجومه على العراق لكنه امتنع عن الإشادة بالرئيس كلينتون وقال وزير الخارجية الأسبق الكسندر هيغ أن الهجوم على العراق «كان هجوماً على صدقية أميركا أساساً».

فقد فشلت أربعة أيام من الجهد الدبلوماسي البريطاني والأميركي في دفع مجلس الأمن الدولي إلى تبني مشروع قرار يدين توغل القوات العراقية في شمالي العراق ويطالب بانسحابها الكامل والفوري وقال دبلوماسيون في الأمم المتحدة أن البعثة البريطانية أبلغت أعضاء مجلس الأمن بأنها لا تنوي مواصلة المشاورات في شأن موضوع القرار.

وعارضت روسيا بشدة مشروع القرار هذا وهددت باستخدام حق النقض (الفيتو) واتفقت الصين مع الموقف الروسي فيما تحفظت فرنسا ومصر وأندونيسيا.

● **تركيا تريد مراقبة إلكترونية لا احتلالاً لشمال العراق**

وفي مقدم ردود الفعل على نية تركيا في إقامة حزام أمني في شمال العراق يبرز كلام وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الذي كرر موافقة واشنطن على إقامة المنطقة الأمنية شرط أن تكون ضيقة وموقتة. وأبدى في لقاء عقده في لندن «تفهماً للأسباب» التي تبرر «قلق الأتراك ومخاوفهم من حزب العمال الكردستاني» مؤكداً أن السلطات التركية أبلغت إلى الإدارة الأميركية أن المنطقة العازلة ستكون «مؤقتة ولن تتمركز فيها قوات تركية وكذلك ستكون ضيقة جداً».

وفي ٩٦/٩/٩ ومرة أخرى أبدى البيت الأبيض موافقة مشروطة على المنطقة الأمنية وصرح الناطق باسمه مايكل ماك كاري أن الإدارة الأميركية أبلغت إلى «الأتراك أن كل التدابير التي يمكن أن يتخذوها يجب أن تكون محدودة في حجمها ومدتها ويجب ألا تتعرض لوحدة العراق».

● **واشنطن رفعت درجة استعدادها القتالي في الخليج. ورسالة تحذير إلى صدام**

رفعت واشنطن يوم ٩٦/٩/١٧ درجة استعدادها لاحتمال ضربات جديدة إلى العراق، فوجهت تحذيراً ثانياً إلى بغداد طالبة منها عدم التدخل في العمليات الغربية لحراسة منطقتي الحظر الجوي فوق الأراضي العراقية وأمر الرئيس الأميركي بإرسال ٣٥٥٠ جندياً إضافياً إلى الكويت «لإبقاء الرئيس العراقي في صندوق» ونشرت القوات الأميركية بطاريات ضواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ في الإمارة، وكذلك وصلت دفعة من هذه الصواريخ إلى المملكة العربية السعودية.

وأعلن كلينتون الذي أحاط زعماء الكونغرس باستراتيجيته حيال العراق، أنه وقع مرسوم إرسال القوات ليل الإثنين الواقع في ٩٦/٩/٢٣ ووصف هذا القرار بأنه «مناسب تماماً في هذه الظروف» وأوضح أن هذه الأعمال مقصود بها إبلاغ صدام أن «الصندوق الذي أنت فيه الآن هو الآن صندوق أضيق». وأضاف «من الواضح أنه يحاول دائماً رفع الغطاء. لا نريد إيجاد سابقة تجعله يعتقد أن في إمكانه الإقدام على عمل آخر لا نريد أن يكون هناك أي لبس».

وكانت صحيفة الواشنطن بوست نشرت في وقت سابق يوم ٩٦/٩/١٧ أن كلينتون يعيد النظر في قراره نشر قوات لأن المواجهة مع الرئيس العراقي صدام حسين هدأت على ما يبدو. لكن الرئيس الأميركي أشار إلى أنه قصد متابعة هذا الجانب من وعده بدعم القوة العسكرية الأميركية في منطقة الخليج. وقال «دهشت عندما قرأت هذه الرواية اليوم (في شأن الإلغاء المحتمل لنشر القوات) وطلبت تفسيراً لها ولم يكن لدى أي من المسؤولين تفسير لأنني طلبت نشر هذه القوات مطلع الأسبوع ومثلما قلت وقعت الأوامر في الليلة الماضية».

ومن جهة ثانية، وجهت واشنطن تحذيراً خطياً جديداً إلى بغداد مساء الإثنين ٩٦/٩/١٦ (بالتوقيت المحلي) من مغبة تهديد طائرات القوات المتحالفة التي تقوم بأعمال دورية في منطقتي الحظر في شمال العراق وجنوبه. وأوضح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز أن التحذير «أرسل بالفاكس» من واشنطن إلى مقر البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة يطلب من العراق «عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرض للخطر طياري التحالف أو قدراتهم على إنجاز مهمتهم» في المراقبة

فوق منطقتي الحظر. وأضاف «هذا التحذير مفهوم وواضح ما فيه الكفاية» وشدد على أن «الرسالة التي نقلناها إلى العراقيين ستبقى سارية إلى أجل غير مسمى فليس لها موعد انقضاء وستراقب الولايات المتحدة الوضع عن كثب لترى ما إذا كان صدام حسين سيؤيد أقواله بأفعاله (. . .) نأمل أن تهدأ الأزمة بإرسال هذه الرسالة» ولاحظ إلى أن الموقف «تطور إلى حد كبير» منذ أن وجهت الرسالة السابقة إلى العراق قبل ١١ يوماً.

● صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز أن الولايات المتحدة لا تريد أن تستمر بغداد في تزويد «الحزب الديمقراطي الكردستاني» معدات عسكرية، وأن «استمرار ذلك سيثير قلقنا البالغ» وقال إن هذا التحذير مثل التحذير الذي سبقه قبل عشرة أيام يتضمن مؤشرات عسكرية دقيقة جداً» وأوضح أن «عدداً كبيراً» من الجنود العراقيين وخلافاً «للحزب الديمقراطي الكردستاني» انسحبوا من شمال البلاد بعد الهجوم على «الاتحاد الوطني الكردستاني» في نهاية آب مع أن بغداد أبقت على «قوى أمن» هناك. وأضاف «نأمل في أن يواصل العراق إجراءاته للإبتعاد عن النزاع».

● **كلينتون يكرر أن الهدف ليس إطاحة صدام**

على رغم تأكيد الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن واشنطن لا تسعى إلى إطاحة الرئيس العراقي صدام حسين، فإن المناورات العسكرية الأميركية التي بدأت قرب الحدود الكويتية ـ العراقية كانت مثابة رسالة لإثبات التصميم على مواجهة أي تحد عراقي لمنطقتي الحظر الجوي فوق شمال العراق وجنوبه أو للتقدم في اتجاه حدوده الجنوبية على غرار تمدده شمالاً وقال الرئيس الأميركي «نحن لا نحاول التخلص من (صدام) نحن نحاول التأكد من أنه يذعن لقرارات الأمم المتحدة الملزمة له، وأنه لا يفعل شيئاً يعرض جيرانه للخطر نحن ندرك أنه ليس همنا إطاحة الحكومات الأجنبية وإذا أراد أحد داخل بلاده أن يفعل ذلك فله الحق كل الحق في أن يحاول». ووصل مئات من جنود فرقة الفرسان الأولى من فورت هودي ولاية تكساس إلى الكويت، على أن يكتمل وصول ٣٥٠٠ جندي تقرر إرسالهم إلى الإمارة في الأيام المقبلة. ونفذت كتيبة من القوات الأميركية مناورات بالذخيرة الحية على مسافة عشرة كليومترات من الحدود مع العراق ـ وصرح قائد القوات الأميركية الكولونيل روبرت بولارد «نحن مستعدون للتصدي لأي تهديد عراقي» موضحاً أن المناورات ترمي إلى «تأكيد التزام الولايات المتحدة الحفاظ على أمن منطقة الخليج واستقرارها».

● **واشنطن قد تسحب حاملة طائرات وتتحدث عن مؤشرات إيجابية**

بدا جلياً يوم أمس الواقع في ٩٦/٩/٢٢، أن الأزمة الجديدة في الخليج التي بدأت

مع دخول القوات العراقية أربيل في ٣١ آب الماضي ٩٩٦ تميل إلى الانحسار مع إعلان وزير الدفاع الأميركي وليم بيري أن إحدى حاملتي الطائرات الموجودتين في مياه الخليج قد تعود قريباً إلى الولايات المتحدة، وهو إجراء من شأنه تخفيف حدة التوتر لكنه لا يضعف العزم الأميركي على التصدي لأي تحرك عسكري عراقي وخصوصاً في اتجاه الكويت جنوباً حيث تتواصل المناورات الأميركية.

وقال بيري «كل ما رأيته في الأيام الأربعة أو الخمسة الأخيرة كان إيجابياً. وأعتقد أن العراق يتراجع عن أعمال التهديد التي كان يقوم بها قبل أسبوع. لكننا سنراقب العراقيين بدقة بالغة كل يوم وكل ساعة» وأوضح أن واشنطن ستقرر هذا الاسبوع ما إذا كانت ستعيد حاملة الطائرات «كارل فنسون» إلى قاعدتها في الولايات المتحدة وتبقى في الخليج الحاملة «انتربرايز» فقط «بعد إجراء تحليل دقيق للوضع في العراق» وأضاف «ليست لدينا في الوقت الحاضر خطة لإرسال قوات إضافية وسنتخذ القرار المتعلق بحاملة الطائرات استناداً إلى ما سيحدث حتى ذلك الوقت» وأكد أن الجنود الأميركيين الـ ٣٥٠٠ الذين أرسلوا إلى الكويت سيبقون فيها أشهراً عدة لمتابعة تدريباتهم. ولاحظ «أن الأوضاع هادئة في العراق ونحن نواصل طلعات الطيران الخاصة بعملية المراقبة الجوية في أجواء جنوب العراق ولم نواجه مشكلة في ذلك».

## مناورات

في غضون ذلك وصل مزيد من الجنود الأميركيين إلى الكويت على أن يكتمل اليوم ٩٦/٩/٢٣ وصول القوة البالغة عديدها ٣٥٠٠ جندي سينضمون إلى ١٢٠٠ جندي موجودين في الإمارة في شكل دائم. وأجرى مئات الجنود الأميركيين مناورات بالذخيرة الحية في حق الأديرع للرماية على مسافة ٤٠ كيلومتراً من حدود العراق.

وبدأ يوم السبت ٩٦/٩/٢١ الطيارون العاملون على حاملة الطائرات «انتربرايز» التي انضمت إلى «كارل فنسون» الموجودة في مياه الخليج مع مجموعتها القتالية منذ تموز الماضي ١٩٩٦، تنفيذ دوريات منطقي الحظر الجوي. وعلى متن «انتربرايز» ٥٥٠٠ عسكري و٧٤ طائرة منها ٥٠ طائرة قادرة على إطلاق قنابل موجهة بأشعة اللايزر مثل مقاتلات «ف ـ ١٤ ب» و «ف ـ أ ١٦» وقاذفات «آي ـ ٦» وترافق الحاملة عادة ١٣ قطعة حربية.

ويوم ٩٦/٩/٢٥ برز مؤشر آخر ربما أنبأ بانحسار قريب لأجواء الانفراج النسبي حيث صرح الناطق العسكري الأميركي اللفتنانت كولونيل أندرو بورلاند هاتفياً لوكالة «الأسوشيتد برس» من الرياض أن الرادارات العراقية عاودت رصد طائرات التحالف في

منطقة الحظر الجنوبية مرتين على الأقل لكن أي محاولة لم تجر لإطلاق النار عليها. واعتبر هذا التحرك «أمراً مقلقاً من غير أن يكون تهديداً جدياً».

وأكد أن طائرات التحالف التي تقوم بنحو ١٠٠ طلعة يومياً في أجواء العراق لم تتعرض منذ تعليق بغداد التصدي لها لأي خطر وقال أن «سلاح الجو العراقي لقن درساً جيداً وسيلقن دروساً أخرى إذا دعت الحاجة».

## واشنطن والبارزاني

على الصعيد السياسي صرح مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو أن الإدارة الأميركية دعت مسعود البارزاني إلى إرسال ممثلين له إلى واشنطن لإجراء محادثات تتعلق بالوضع في شمال العراق. وقال أن الزعيم الكردي وافق مبدئياً على الدعوة من غير أن يحدد لها موعداً في الوقت الراهن وأشار إلى أنه على اتصال بزعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني الذي لم يتقرر عقد أي لقاء معه.

# ثانياً: العدوان الأميركي على جنوب العراق عكسرياً

**العملية**

شنت الولايات المتحدة يوم ٩٦/٩/٣ عدواناً بالصواريخ على جنوبي العراق. قالت واشنطن أنه رد على دخول القوات العراقية إلى شمالي العراقي دون أن تستبعد توجيه ضربات عسكرية أخرى. ووفق محطة التلفزة الأميركية (سي أن أن) فإن ٢٧ صاروخ كروز أطلقتها سفن أميركية متواجدة في مياه الخليج وطائرات من طراز «بي - ٥٢» انطلقت من قاعدة غوام في الفيليبين لمدة ٢٥ دقيقة على الأراضي العراقية في عملية انتهت عند الساعة ٢,٤٥ بتوقيت غرينتش. وقالت وزارة الدفاع الأميركية أن الصواريخ استهدفت منشآت عسكرية حول العاصمة العراقية بغداد. وهذه المنشآت تشمل مراكز للدفاع الجوي.

في بغداد، دوت صفارات الإنذار مع بداية العدوان الذي جوبه بمقاومة أرضية.

**خطاب صدام حسين**

أعلن الرئيس العراقي في خطاب بثته وسائل الإعلام العراقية مباشرة، أن بلاده لم تعد تعترف بمنطقتي الحظر الجوي اللتين أقامهما التحالف الغربي في شمالي العراق وجنوبه، وقال إن «العراق» يعتبر منذ الآن أن خطوط العرض شمالي ٣٦ درجة وجنوبي ٣٢ درجة منتهية ولا وجود لها» ودعا القوات المسلحة إلى «ضرب أي هدف للطيران العدواني يخرق ساحة العراق كله الآن وفي المستقبل». وأكد أن «رجال الدفاعات الجوية العراقية أسقطوا نسبة عالية من الصواريخ الأميركية» مضيفاً أن «خسارتنا طفيفة والعراق صامد». وأضاف «مرة أخرى جاء الخائنون الخائبون الأميركان ليرتكبوا فعلتهم الجبانة المتكررة بالاحتماء خلف تطور تكنولوجي أراده الله سبة عليهم ومدخل عار وشنار». جاء العدوانيون مرة أخرى في غاراتهم الجبانة الخاسئة ليسجلوا رجعة ثالثة ملعونة في موقفهم ومشهودة في معانيها العالية لصف العراقيين في مقاومتهم الباسلة وصمودهم العظيم اللذين سيلطخان صف العدوانيين بما يستحقونه من مهانة لهم ولسلاحهم الغاشم». وأكد أن «العدوان الصاروخي بدأ على العراق في حوالي الساعة التاسعة من هذا اليوم (أمس ٩٦/٩/٣) الذي سيكون مجيداً يسجله شعب العراق باسم الله في سجله المشرق العظيم

ويوماً يلعن فيه العدوانيون الجبناء في التاريخ وعلى مستوى شعوب الكرة الأرضية بعد لعنة الله عليهم». وتابع القول «ليطمئن أحرار العالم وليطمئن أبناء الأمة العربية المجيدة على عراق المجد والكرامة والكبرياء، فإن العراق صامد. . .» وختم بالقول أن «أبناء الرافدين كانوا للعدوان بالمرصاد فأسقطوا نسبة عالية من صواريخهم وخيب الله العدوان والمعتدين».

**كلينتون**

وبعد العملية بساعات عقد كلينتون مؤتمراً صحافياً أعلن فيه أهداف العملية «محدودة ولكن واضحة» وتتلخص «بجعل صدام حسين يدفع ثمن آخر أعماله الوحشية والحد من قدراته على تهديد مصالح جيرانه ومصالح الولايات المتحدة». وشدد على أن توسيع منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق شمالاً من خط العرض ٣٢ إلى خط العرض ٣٣ إلى مسافة لا تزيد عن خمسين كيلومتراً جنوب بغداد «سينزع من صدام السيطرة على مجاله الجوي من حدود الكويت إلى الضواحي الجنوبية لبغداد وسيقلص على نحو كبير قدرة العراق على القيام بعمليات هجومية في المنطقة».

وأضاف «من أجل تأمين سلامة طائرتنا المكلفة مراقبة هذه المنطقة ضربت صواريخنا البعيدة المدى قدرات الدفاع الجوي في جنوب العراق». ولاحظ «أن الانسحاب المحدود للقوات العراقية من أربيل لم يغير الواقع فجيش صدام لا يزال هناك بهدف شن مزيد من الهجمات» ورأى أن «أهداف صدام حسين يمكن أن تتغير لكن وسائله هي نفسها دائماً: أنها العنف والاعتداء على الأكراد وعلى الأقليات العرقية الأخرى وعلى جيران العراق (. . .) وهذا ما يتطلب رداً حازماً وقد حدث ذلك لقد وجهت صواريخنا الرسالة الآتية إلى صدام: عندما تسيء معاملة شعبك أو تهدد جيرانك فإن عليك دفع الثمن» وكان «من مسؤولية الولايات المتحدة أن تشن هذه العملية». وبعد تصريحاته وجه إنذاراً إلى الرئيس العراقي عبر «الفاكس» لتعذر تسليمه إلى أي مسؤول عراقي طالبه فيه بالتزام القانون الدولي وسحب قواته من المناطق الكردية. أما بيري، فاعتبر أن الرئيس العراقي يمثل «خطراً واضحاً ومباشراً» على جيرانه وعلى استقرار المنطقة وأن واشنطن لا تريد التدخل في نزاع بين الأكراد والجيش العراقي بل تريد زيادة قدرتها الرادعة وجعل صدام حسين «يدفع ثمن» هجومه على الأكراد. ولاحظ أن امتناعها عن التحرك ربما حمل النظام العراقي على محاولة «إبادة حليفه الحزب الديمقراطي الكردستاني وخصمه الاتحاد الوطني الكردستاني اللذين يتنازعان السيطرة على شمال العراق و «مهاجمة جيرانه في الجنوب» وأوضح أن توسيع منطقة الحظر الجوي يبدأ الساعة ١٦,٠٠ بتوقيت غرينتش.




الصورة مأخوذة من صحيفة النهار تاريخ ٤/٩/٩٦

## العدوان الأميركي في يومه الثاني (٤/٩/٩٦)

كادت عملية «ضربة الصحراء» تخرج عن إطارها المعلن المتمثل في قصف صاروخي أميركي لمواقع عراقية عندما اعترضت مقاتلتان عراقيتان من طراز «ميغ» الروسي طائرات أميركية داخل منطقة الحظر الجوي الموسعة قبل أن تخرجا منها. وكذلك رصد رادار عراقي مقاتلة أميركية فردت على الفور بإطلاق صاروخ عليه فتوقف عن العمل. والواقع أن اليوم الميداني بدأ أمس باكراً ٤/٩/٩٦، فقد شنت القوات الأميركية منتصف ليل الثلاثاء ـ الأربعاء (٣ و٤/٩/٩٦) بتوقيت غرينتش (الثالثة فجراً بالتوقيت المحلي) هجوماً صاروخياً جديداً بعد حصول القيادة العسكرية على موافقة الرئيس بيل كلينتون، شمل أهدافاً لم تصب أو لم تدمر كلياً في هجوم يوم الثلاثاء ٣/٩/٩٦. وأوضح بيان أصدره البيت الأبيض أن الضربة «استهدفت مواقع للدفاع الجوي واقعة جنوب خط

العرض ٣٣ وأن الهجوم كان ضرورياً لتأمين سلامة الطائرات والفرق العاملة في منطقة الحظر الجوي الموسعة التي بلغت مشارف بغداد.

**التصريحات الأميركية**

صرح الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية كينيث بيكون أن «الهجوم التكميلي هدفه إنهاء تدمير الدفاعات الجوية التي كان يمكن أن تستخدم بعد الهجوم الأول والحد من المخاطر التي يتعرض لها الطيارون والمكلفون مراقبة منطقة الحظر الجوي التي تقرر توسيعها بدءاً من ظهر ٤/ ٩/ ٩٦ وكشف أن الغواصة «جيفرسون سيتي» والمدمرات «لابون» و «راسل» و «هيويت» المبحرة من مياه الخليج أطلقت على الأهداف المحددة ١٧ صاروخاً من طراز «توماهوك» وقدر أن حجم الضربة الجديدة يساوي نصف قوة ضربة أول من أمس ٣/ ٩/ ٩٦ التي أطلق فيها بحراً وجواً ٢٧ صاروخاً من الطراز نفسه.

وأوضح نائب قائد القوات الأميركية جوزيف رالستون أن الضربة الثانية طاولت «أربعة أهداف» بعدما كانت الضربة الأولى شملت ١٥ هدفاً وكانت «فعالة جداً لكننا وجدنا أن من الحرص توجيه ضربة ثانية» يعتمد ما سيعقبها على سلوك الرئيس العراقي.

وجاء تحليق طائرتي «الميغ» ونشاط الرادار العراقي تحدياً لقرار توسيع منطقة الحظر الجوي جنوبي العراق من خط العرض ٣٢ إلى خط العرض ٣٣ الذي سرى ابتداء من التاسعة صباحاً بتوقيت غرينتش (الثانية عشرة ظهراً بالتوقيت المحلي) ونفذته طائرات أميركية، فيما قامت طائرات فرنسية بدوريات في المنطقة المحظورة على الطيران العراقي حتى خط العرض ٣٢ وأكد الأميركيون أن توسيع منطقة الحظر الجوي أثبت فاعليته على رغم حادثي «الميغ» والرادار.

**الجانب العراقي**

أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة أن الهجوم الأميركي الثاني أوقع قتيلاً وسبعة جرحى وبث التلفزيون الرسمي بياناً عسكرياً جاء فيه أن «المجرم كلينتون تدفعه الصهيونية بحقدها على العرب عاد ليضيف إلى تاريخه المليء بالشر والجريمة والعدوان جرائم أخرى في محاولة يائسة لإسكات صوت الحق المنتصر لشعب الملاحم والحضارات». وأضاف «لقد قام العدو الأميركي الحاقد لليوم الثاني على التوالي بإطلاق ضربات بالصواريخ بلغ عددها ١٧ صاروخاً على بعض المواقع العسكرية والمناطق الاهلية بالسكان المدنيين» وأكد «إسقاط نسبة عالية من صواريخهم».

ورأس الرئيس العراقي اجتماعاً لقيادة الدفاع الجوي وهيئة أركان الجيش بعد

الهجوم الثاني علماً أنه اعتبر إثر الهجوم الأول أن منطقتي الحظر الجوي في الجنوب والشمال لم تعودا موجودتين ودعا الجيش إلى التصدي لأي طائرة تدخل المجال الجوي العراقي.

ونشرت صحيفة «الجمهورية» الحكومية أن وسائط الدفاع الجوي العراقية أسقطت الثلاثاء في ٩٦/٣/٤ طائرة «معادية» من دون طيار في جنوب البلاد وأوضحت أن «حطام الطائرة» الأميركية الصنع «عثر عليه على بعد ٢٠٠ متر من نقطة ميسان» الحربية القريبة من مدينة العمارة على مسافة ٤٠٠ كيلومتر عن بغداد جنوباً.

**بغداد**

وبالنسبة إلى نتائج عملية «ضربة الصحراء» التي دامت يومين، بث «تلفزيون الشباب» العراقي مشاهد طويلة لمنزل في بغداد قال أنه تعرض لأضرار جسيمة نتيجة سقوط صاروخ أميركي عليه وكانت قيادة الجيش العراقي أعلنت مساء الأربعاء ٩٧/٦/٤ أن دفعة الصواريخ سقطت على بغداد ومناطق جنوبية بعد تأكيد الرئيس الأميركي كلينتون أن العملية العسكرية أنجزت وأفادت مصادر في الأمم المتحدة في نيويورك أن نائب المندوب العراقي السفير سعيد حسن اجتمع مع الأمين العام الدكتور بطرس غالي وأبلغ إليه التطورات وطلب منه إصدار بيان يدين قصف المناطق السكنية.

وشنت الصحف العراقية، هجوماً على كلينتون الذي وصفته صحيفة «العراق» بأنه «مجرم حرب» وكتبت «مثلما ذهب قادة العدوان القدامى أمثال (الرئيس الأميركي السابق بوش) و (رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر) إلى مزبلة التاريخ لن يكون مصير القتلة الجدد وفي مقدمهم كلينتون إلى مزبلة التاريخ أيضاً وستلعنه الأجيال القادمة» واعتبرت صحيفة «بابل» أن «مسؤولية المحافظة على عالمنا من الانتحار ردود الفعل اللامسؤولة تتطلب من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أولاً ومن الحكومات التي يعنيها أمن بلدانها ثانياً توحيد مواقفها ومواجهة الحقبة الأميركية بموقف موحد». ورأت صحيفة «القادسية» أن إمعان الإدارة الأميركية في مسلل العدوان على العراق يعري حقيقة المواقف العدائية الشريرة لأميركا من العراق ويزيد عزلتها ويباعد المسافة بينها وبين حلفائها».

**صواريخ عراقية**

أعلن العراق ٩٦/٩/٨ أن أسلحة الدفاع الجوي أطلقت النار على «هدف جوي معاد إلا أنه لم يصب بأذى ولاذ بالفرار». وجاء في بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ٩٦/٩/٧ أن الدفاعات الجوية العراقية أطلقت صواريخ أرض ـ جو على طائرات أميركية كانت تحلق فوق الأراضي العراقية «إلا أنها أفلتت من العقاب هذه المرة» وأضاف

البيان أن الطيران الأميركي نفذ ٩٦ طلعة جوية إنطلاقاً من السعودية مكرراً موقف بغداد «المبدئي الثابت من أن استمرار خرق الطائرت الأميركية حرمة أجوائها هو استمرار لعدوان الولايات المتحدة ومن يشاركونها فيه». وتابع البيان أن «العراق سيستمر في مقاومة الطلعات الأميركية استناداً إلى الحق الشرعي في الدفاع عن النفس والسيادة الوطنية».

وجددت وزارة الخارجية العراقية ٧/ ٩/ ٩٦ عدم اعتراف بغداد بمناطق الحظر الجوي وأكدت أن الدفاعات الجوية العراقية «من أقصى نقطة في الجنوب إلى أقصى نقطة في الشمال ستضرب أي هدف جوي عدواني ينتهك أجواء العراق».

ولم تؤكد واشنطن إطلاق العراق لصواريخ مضادة للطائرات وقالت متحدثة باسم وزارة الدفاع الأميركية «تحرينا الأمر بدقة بالغة مع جميع الأطراف ولا يوجد ما يؤكد صحة هذا النبأ».

واعتبر الرئيس الأميركي أن الهجوم الذي شنته القوات الأميركية على تقدم القوات العراقية نحو مدينة أربيل نجح في احتواء القدرة العسكرية للرئيس العراقي الذي «أصبح أضعف استراتيجياً من قبل انتهاكه للحدود التي فرضتها الأسرة الدولية».

**● بغداد أطلقت النار على طائرات أميركية في الشمال**

**واشنطن تحشد قوة جوية لرد يفوق «التحرشات» العراقية**

نوالت الأنباء المنذرة بضربة أميركية جديدة للعراق الذي يبدو مصراً على المضي في سياسة عدم الاعتراف بمنطقتي الحظر الجوي شمالاً وجنوباً. وجدية التهديدات التي أطلقت الثلاثاء ١٠/ ٩/ ٩٦ تأكدت أمس ١١/ ٩/ ٩٦ بخطوات عملية ليس أقلها أهمية إعلان وزير الدفاع الأميركي وليم بيري إرسال قاذفات «ف ـ ١١٧» المعروفة باسم «ستيلث» أو «الطائرة الخفية» لأن الرادارات لا تستطيع التقاطها، إلى بلد قريب من العراق. وقال «تلقت الطائرات أمراً بالانطلاق (. . .) تقدمنا بطلب استقبالها إلى أحد البلدان ولقي قبولاً» وأكد أن لدى القوات الأميركية «الإرادة والقدرة على حماية مصالحنا وطيارينا. وسيكون ردنا قاسياً وغير متناسب بالضرورة مع التحرشات العراقية الموجهة إلينا» وتحدث عن «لعبة ما تلعبها طواقم الدفاع الجوي العراقي وستعلم قريباً جداً أننا لسنا طرفاً في أي لعبة». وبثت شبكة «س. أن. أن» الأميركية للتلفزيون أن الحكومة الكويتية هي التي وافقت على استقبال ثماني طائرات «ستيلث» أقلعت من قاعدة هولومان في ولاية نيومكسيكو.

وسبق ذلك إعلان وزارة الدفاع الأميركية أن القوات العراقية أطلقت صاروخي أرض ـ جو من طراز «سام ـ ٦» على مقاتلتين «اف ـ ١٦» أميركيتين كانتا تقومان بدورية في

منطقة الحظر الجوي في شمالي العراق. وصرح الناطق باسم الوزارة سكوت كامبل أن الصاروخين أطلقا في اتجاه الطائرتين بعدما رصدهما رادار عراقي لكنهما لم يصيبا هدفيهما. وأضاف أن المقاتلتين المزودتين صواريخ «هارم» جو ـ أرض المضادة للرادارات امتنعتا عن الرد. وكشف أن مقاتلتين من طراز «اف ـ ١٥» توجهتا إلى مكان الحادث الذي وقع بين مدينتي زاخو والموصل في الساعة ٧,٥٥ بتوقيت غرنيتش (١١,٥٥ بالتوقيت المحلي) لتدمير بطارية الصواريخ العراقية، غير أنهما لم تتمكنا من تحديد موقعها. وقال أن طائرتين عراقيتين إحداهما مقاتلة من طراز «ميغ ـ ٢٥» والأخرى هليكوبتر اخترقتا منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق.

وفي وقت لاحق صرح الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري أن صاروخاً عراقياً واحداً من طراز «سام ـ ٦» وليس اثنين أطلق من قاعدة متحركة وأخطأ هدفه. وسئل هل تشن القوات الأمركية هجمات جديدة على أهداف عراقية فأجاب «نحن نحتفظ بحق التحرك لحماية طيارينا الذين يعملون على فرض احترام مناطق الحظر الجوي فوق شمال العراق وجنوبه في آن».

● **استعدادات أميركية ميدانية**

استمرت الاستعدادات العسكرية الأميركية ٩٦/٩/١٣ وعلم أن مقاتلات «ستيلث» الثماني التي أقلعت من قاعدة هولمان في ولاية نيومكسيكو وصلت إلى الكويت، علماً أن ناطقاً عسكرياً أميركيا باسم قيادة المنطقة الوسطى التي تشمل الخليج اكتفى بالقول أنها حطت في مكان ما بعيد الساعة ١٤,٠٠ بتوقيت غرينتش.

وأفادت مصادر عسكرية أن طلائع سرب يضم ١٨ مقاتلة «ف ـ ١٦» وصلت إلى الكويت ٩٦/٩/١٣ وقبله في خطوة مقررة سابقاً لتبديل وحدة جوية متمركزة في الخليج لكن الأخيرة أبقيت في السعودية تحديداً. إلى ذلك وضع ١٥٠ جندياً من سلاح المدفعية في حال تأهب في قاعدة عسكرية في ولاية تكساس تمهيداً لنقلهم إلى السعودية حيث سيشغلون بطاريات لصواريخ «باتريوت» المضادة للصواريخ تحسباً لأي هجوم عراقي محتمل بصواريخ «سكود».

وسجلت تحركات مكثفة غير عادية للطائرات الحربية في قاعدة لاجيس الأميركية في أرخبيل آسور البرتغالي في المحيط الأطلسي. ونسبت وكالة الأنباء البرتغالية إلى مصادر عسكرية أن أربع طائرات لتزويد الوقود جواً من طراز «كي سي ـ ١٣٥» و ٢٤ مقاتلة من طراز «آي ـ ١٠» تجثم على مدرج القاعدة التي استخدمتها القوات الجوية الأميركية في حرب الخليج عام ١٩٩١.

وتزامنت هذه التحركات والاستعدادات مع مناورات برية وتدريبات على الرماية

مقررة سابقاً أجرتها كتيبة أميركية في الصحراء الكويتية على مسافة ٥٠ كيلومتراً من الحدود مع العراق. وأكد الضابط الأميركي الميجر دونالد جاكسون «الاستعداد مئة في المئة» لأي طارىء ووضع الجنود في «حال تأهب قصوى».

**● تراجع في التصعيد الأميركي ضد العراق**

**واشنطن: هدفنا ردع صدام وليس إسقاطه**

سجل يوم ٩٦/٩/١٥ تراجع أميركي في التصعيد ضد بغداد إذ أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون أن هدف الولايات المتحدة هو ردع الرئيس العراقي صدام حسين عن تهديد جيرانه وليس إسقاط نظامه. وقال أن صدام ليس «أكثر قوة» بعد الضربتين الصاروخيتين اللتين وجهتهما واشنطن إلى مواقع قواته. وأضاف «اعتقد أنه في وضع أفضل مما كان غداة حرب الخليج عام ١٩٩١ لكن من الناحية الاستراتيجية أظن أنه ليس أكثر قوة نتيجة توسيع منطقة الحظر الجوي» وأوضح أن «توسيع منطقة الحظر تقرر بهدف وحيد هو زيادة قدرتنا على مراقبة قدراته على تهديد جيرانه والحد منها في ضوء عدوانيته المتزايدة» وشدد على أن «الشيء المهم للولايات المتحدة هو ألا يعود قادراً على تهديد جيرانه (. . .) هذا ما نحاول تجنبه واعتقد أننا اتخذنا الإجراءات المناسبة في هذا الإطار». وصرح وزير الدفاع الأميركي وليم بيري «أن الوسيلة الوحيدة للعراق لتجنب ضربة هي سحب الصواريخ وأجهزة الرادار المنصوبة جنوب خط العرض ٣٣» وذكّر بأن العراقيين أطلقوا «ستة صواريخ في اتجاه طائرات أميركية بعد الضربتين الصاروخيتين للأراضي العراقية في ٣ أيلول و٤ منه.

وأكدت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة السفيرة مادلين أولبرايت في مقابلة مع شبكة «أن. بي. سي» الأميركية للتلفزيون أن التخلص من صدام ليس من أهدافنا «وأن الولايات المتحدة لن تنساق إلى رد مبالغ فيه» على استفزازات صدام وأضافت «هدفنا الوحيد منع الرئيس العراقي من تهديد جيرانه».

**● واشنطن تتحرك لتضييق «الخناق الاستراتيجي» على صدام. وبيري زار السعودية والكويت والبحرين».**

تحركت واشنطن بقوة لتنفيذ سياسة تضييق «الخناق الاستراتيجي» على الرئيس العراقي صدام حسين التي أعلنها الرئيس بيل كلينتون، فأرسلت وزير الدفاع وليم بيري إلى منطقة الخليج لحشد التأييد للإجراءات الأميركية الميدانية المتمثلة في إرسال مزيد من الجنود والأسلحة إلى المنطقة من غير أن تستبعد توجيه ضربات جديدة إلى العراق على رغم بذل حكومات روسيا والصين وفرنسا جهوداً ديبلوماسية حثيثة لإحتواء الأزمة. وكانت المملكة العربية السعودية المحطة الأولى في جولة بيري حيث توجه فوراً إلى

قاعدة الخرج العسكرية على مسافة مئة كيلومتر جنوب غرب الرياض لتفقد القوات الأميركية المرابطة هناك. ثم انتقل إلى الكويت وبعدها إلى البحرين. وقبيل مغادرته الكويت سئل بيري ألا يزال احتمال توجيه ضربات أخرى إلى العراق وارداً فأجاب «نعم أنه لا يزال احتمال». وأضاف أنه أمر بإرسال بطاريات صواريخ «باتريوت» مضادة للصواريخ إلى الكويت لتعزيز الدفاع الجوي.

● **طلائع التعزيزات البرية الأميركية تتوجه إلى الكويت**

أعلن ناطق باسم الجيش الأميركي في واشنطن ١٨/٩/٩٦ أن المجموعة الأولى من ٣٥٠٠ جندي أميركي أمر الرئيس بيل كلينتون بنشرهم في الكويت، غادرت قاعدتها في فورت هود في ولاية تكساس متوجهة إلى الخليج. وأقلع ٢١٩ جندياً من القاعدة في رحلة أولى من ثلاث رحلات مقررة إلى الكويت. وفي الكويت أوضح الناطق باسم القوات الأميركية أن نحو ثلاثة آلاف جندي فصلوا من لواء المشاة التابعين له في فورت هود «سيصلون اعتباراً من ١٩ أيلول للمشاركة في مناورات عسكرية» هي الثالثة في إطار سلسلة المناورات التي تحمل إسم انترنسيك أكشن» وأضاف أن هذه المناورات تهدف إلى «إظهار التزام الولايات المتحدة حفظ أمن منطقة الخليج واستقرارها».

● **التعزيزات الأميركية**

وصلت إلى الكويت يوم ١٩/٩/٩٦، الدفعة الأولى من القوات الأميركية التي أمر الرئيس الأميركي بيل كلينتون بتوجهها إلى المنطقة. وقال المتحدث العسكري الأميركي جيم ريموند أن أول طائرة تحمل أكثر من ٢٠٠ جندي هبطت في مطار كويتي ظهر أمس (١٩/٩/٩٦) بعد رحلة طويلة من فورستت هود في تكساس.

والجنود الـ ٢٠٠ هم أول دفعة من بين أكثر من ٣٠٠٠ جندي سيجري إرسالهم إلى الكويت للمساعدة في منع احتمال قيام الرئيس العراقي صدام حسين بتحرك عسكري ضد دول الخليج. وسينضم الجنود الجدد إلى ١٢٠٠ جندي أميركي منتشرين بشكل دائم في الكويت، وسيشاركون في مناورات بالذخيرة الحية تجريها هذه القوات في الصحراء.

وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت إلى الكويت ثماني طائرات خفية (الشبح) بالاضافة إلى ١٨ مقاتلة من طراز «أف ١٦» كما نشرت فيها بطاريات من صورايخ «باتريوت» المضادة للصواريخ. وإضافة إلى هذا الحشد العسكري، دخلت حاملة الطائرات «انتربرايز» بإسم البحرية الأميركية الكوماندرت مكريري أن الحاملة دخلت مضيف هرمز.

# مواقف الدول العربية تجاه العدوان الأميركي على جنوب العراق ومن إزماع إقامة حزام أمني تركي في شمالي العراق

## الموقف السوري

● **الشرع: لم نكن مرتاحين لتقسيم خطوط طول وعرض.**

وسوريا تشجب العدوان وتعتبره تهديداً لوحدة العراق.

قال متحدث باسم وزارة الخارجية السورية ٣/٩/٩٦ أن «قصف مواقع في العراق يشكل تهديداً لوحدة العراق وسلامته الإقليمية ويزيد من معاناة الشعب العراقي». واعتبر أن القصف «يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية التي تصون وحدة الدول وسيادتها وتمنع التدخل في شؤونها الداخلية».

وقال وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أمس (٣/٩/٩٦) أن «سوريا كفرنسا حريصة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية ولا أريد أن أدخل في التفاصيل لأن القيادة السورية تتابع عن كثب ما يجري في منطقتنا لا سيما وأن العراق بلد جار وعربي ويهمنا مستقبل الشعب العراقي كما يهمنا الأمن والاستقرار في المنطقة وسوريا كانت منذ البداية قلقة من تشكيل مناطق حظر للطيران في العراق على الرغم من أننا كنا ضد الاحتلال العراقي للكويت». وأضاف «نحن لم نكن مرتاحين لتقسيم خطوط عرض وطول لأن ذلك يوحي على الأقل للبعض باحتمالات تقسيم بلد عربي ونحن ضد تقسيم أي بلد عربي ونحن لا نريد مناقشة التفاصيل أي إذا زاد أو نقص خط العرض».

● **دمشق تؤكد التمسك بوحدة الأراضي العراقية**

نددت دمشق عبر صحافتها ٤/٩/٩٦ بالهجوم الأميركي على العراق معتبرة أنه «يتلاقى مع أهداف إسرائيل العدوانية والتوسعية».

وكتبت صحيفة «البعث» السورية في مقالها الافتتاحي أن الهجوم الأميركي «يعيد فرصة تهديد وحدة أرض العراق وسيادته على كل شبر منها ويعيد فرصة إيجاد واقع جديد

يفتح المجال واسعاً أمام الهيمنة على ثروات المنطقة ومقدراتها بما يتلاقى مع أهداف إسرائيل العدوانية والتوسعية» وقالت أن تهديدات وزارة الدفاع الأميركية بشن غارات جديدة أمر «مرفوض ومدان». وأن من شأن ذلك أن يؤدي بالمنطقة إلى «الدخول في دائرة احتمالات مفتوحة على كل الاتجاهات» وانتقدت «استخدام القوة» مشيرة إلى أن ذلك يؤدي إلى «مزيد من التوتر في أي منطقة تستخدم فيها مثل هذه الأعمال» وذكرت في هذا المجال الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ملاحظة أنه مذ ذاك «تستمر المحاولات في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد لتقسيم العراق».

● **رد الفعل السوري على إقامة الحزام الأمني التركي**

استدعت وزارة الخارجية السورية السفير التركي أوغور زيال وأعربت له عن معارضة قرار إقامة منطقة عازلة «تحت حجج لا علاقة لها بالواقع إطلاقاً» وصرح المسؤول في الوزارة أن «الموقف التركي الجديد إزاء وحدة العراق أرضاً وشعباً يتناقض جذرياً مع القوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية».

وكتبت صحيفة «البعث» ٨/٩/٩٦ «من غير المستبعد إطلاقاً أن يفتح الموقف التركي الجديد شهية آخرين لاتخاذ إجراءات مماثلة له (...) مما يعتبر من دون أي جدال تدخلا سافرا في شؤون العراق الداخلية إن لم نقل أنه اعتداء يستحيل تبريره تحت أي ذريعة».

● في دمشق كتبت صحيفة «البعث» ٩/٩/٩٦ أن «تركيا في عهد حكومة أربكان الإسلامية المعارضة في نهجها المعلن لمخططات الغرب الاستعماري ولكل أشكال الهيمنة والتسلط الأجنبية على المنطقة مطالبة بإعادة النظر في موقفها المستجد والمفاجىء والتزام شعاراتها المتمثلة في السعي إلى إقرار الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة». واعتبرت قرار إقامة المنطقة العازلة مسعى «لاحتلال قسم من الأراضي العراقية ومحاولة مشبوهة لتقسيم العراق وتفتيت وحدة شعبه وأرضه».

## الموقف اللبناني

في بيروت أعرب وزير الخارجية، اللبناني فارس بويز ٤/٩/٩٦ عن قلقه من «التطورات» التي قد «تتسبب بحرب جديدة في المنطقة» وأمل في «وقف دورة العنف لتجنيب المنطقة الانعكاسات السياسية والأمنية».

# الموقف الإيراني من العدوان الإميركي على العراق ومن إزماع إقامة حزام أمني تركي في شمال العراق

## الموقف الإيراني

● **إيران تندد وتحذر أكرادها**

نددت إيران بالهجوم الإميركي على العراق (٣/ ٩/ ٩٦) واعتبرته «عملية سياسية انتخابية» للرئيس بيل كلينتون ومحاولة لتعزيز المكانة الدولية للولايات المتحدة.

وفي أول رد فعل لمسؤول إيراني قال نائب وزير الخارجية محمود واعظي أن الهجوم مسألة إنتخابية أميركية وأكد أن «ليس لإيران أي قوة في شمال العراق وأنها تتابع الوضع في شمال هذا البلد عن كثب» وأعلن أن إيران «لن تسمح بنزوح كثيف» للأكراد العراقيين إلى أراضيها كما حصل عام ١٩٩١ مشدداً على أن الاهتمام الإساسي لإيران ينصب على الحفاظ على أمن حدودها وإزالة أي إمكان لهجمات على المدن الحدودية وسكانها». وكان الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني الموجود في كينيا تجنب التعليق على الهجوم. وقال «لم أتبلغ تفاصيل الهجوم لأنني كنت مسافراً. وبعد أن تصلني المعلومات سوف أدلي برأيي».

إلا أن الإذاعة الإيرانية كانت أول من علق في إيران على الهجوم ورأت أنه كان على واشنطن أن «تتدخل قبل ذلك لمنع صدام حسين من القيام بمغامرته الجديدة في أربيل إذا كان دورها هو فعلاً توفير الأمن لشمال العراق» لكن الموقف الأميركي ينطوي على «تناقض» ويظهر أن واشنطن تهدف إلى «استعادة صدقيتها الدولية والاستفادة «انتخابياً من مواجهة الجمهوريين وإفهام مختلف الفصائل الكردية أن عليها القبول بالمشاريع الأميركية للمنطقة». وكانت وزارة الخارجية نفت قبل ساعات من الهجوم الأميركي أي تورط لإيران في شمال العراق وحذرت الجماعات الكردية الإيرانية، الموجودة هناك من شن هجمات عبر الحدود قائلة أن طهران «ستتصدى لها بقوة».

● **رفسنجاني ينصح الأكراد بعدم الرهان على بغداد وواشنطن:**

رأى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ٩٦/٩/٤ أن وراء التصعيد العسكري الأميركي «مصالح إنتخابية أميركية» معتبراً في الوقت نفسه أن الموقف العراقي «لا يمكن الدفاع عنه» مؤكداً أن قوات بلاده ستتوغل في شمالي العراق فقط عندما تستدعي الحاجة «ملاحقة وضرب الجماعات المناهضة للثورة الإيرانية فقط». وقال رفسنجاني «أن التنظيمات الكردية يجب أن تعرف أن الولايات المتحدة والعراق لا يحبانها بل يستخدمان النزاع بينها حجة لتدخلهما العسكري» وأضاف «واشنطن تدافع عن مصالحها عبر انتهاك القوانين الدولية ومن دون تمييز بين عرب وأكراد وفرس». وأكد أن الرئيس الأميركي كلينتون «يمارس الديماغوجية لأنه هاجم العراق بهدف الحصول على أصوات فقط». وأضاف «يبدو أن مصير الانتخابات في الولايات المتحدة يتقرر في الخارج ومن قبل شعوب أخرى».

وتعبيراً عن القلق الذي تبديه طهران منذ أيام من أن يؤدي التصعيد العسكري إلى نزوح جديد للأكراد باتجاه الحدود الإيرانية قال رفسنجاني أن بلاده «لن تسمح بوصول الأزمة إلى حدودها». وسعى الرئيس الإيراني إلى مراعاة جانب الفصائل الكردية فقال: إن «التطورات الجديدة في شمالي العراق لا تضر إيران». وأشار إلى أن صلات إيران بالفصائل الكردية جيدة لكن القوات الإيرانية ستواصل عملية التوغل في شمالي العراق «لملاحقة وضرب الجماعات المناهضة للثورة الإيرانية فقط». وأضاف «قد يلجأ المناهضون للثورة إلى أحد هذه الفصائل وفي هذه الحالة نقصفهم» مؤكداً أن هذا القصف «لا يستهدف الفصائل الكردية» العراقية.

وأكدت البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة أمس ٩٦/٩/٤ أن القوات الإيرانية «استهدفت» مخيمات «لمجموعات إرهابية» في شمالي العراق لكنها نفت أي «تورط عسكري» في المناطق الكردية العراقية وفي ٩٦/٩/٨ شجبت إيران المشروع التركي وأثارت مجدداً فكرة التشاور بين طهران ودمشق وأنقرة من أجل تسوية الوضع المتفجر في شمالي العراق. وأكد نائب وزير الخارجية الإيرانية محمود واعظي تمسك إيران «بسلامة أراضي العراق ووحدتها» كما أكد رغبة بلاده في إيجاد «حل سلمي للمشكلة الكردية» ورفضها «لأي حل عسكري لتسوية مشكلة سياسية». وأدانت الإذاعة الإيرانية أنقرة بوضوح أكبر فاتهمتها بأنها تلعب دور «الفارس الوحيد» في شمالي العراق، مؤكدة أن «إنشاء هذه المنطقة العازلة سيثير من المشكلات لتركيا في علاقاتها مع دول المنطقة» كما «لن يساعد أنقرة في شيء لمواجهة صعوباتها مع الأكراد».

وفي ٩٦/٩/٩ صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدي أن في المشروع «انتهاكاً لسيادة العراق على أراضيه» ورأى أنه «مخالف لمبدأ حسن الجوار (. . .) وللقواعد الدولية». ودعا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن حجة الإسلام حسن روحاني إلى عمل مشترك بين إيران وسوريا وتركيا لأعادة السلام والهدوء إلى كردستان العراق.

وفي ٩٦/٩/١٠ توقع نائب وزير الداخلية الإيراني أحمد الحسيني وصول أكثر من ٧٠ ألف نازح إلى الحدود ووجه نداء إلى «المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية لتقديم مساعدات ولتحاشي حصول كارثة إنسانية جديدة في شمال العراق» وأوضح أن بلاده لن تستقبل لاجئين إلا في حالات طارئة مع إعطاء الأفضلية للمرضى والجرحى والمسنين. إلا أن الناطق باسم وزارة الخارجية محمود محمدي أبدى مرونة أكبر وقال «في حال تدفق اللاجئين وعملاً بالمبادىء الإنسانية ستكون إيران ملزمة استقبال هؤلاء الأشخاص».

- **مع سقوط مدينة السليمانية في أيدي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» فر الآلاف من المدينة ولجأوا إلى منطقة بنجوين على الحدود مع إيران**

وصرح المدير العام لدائرة الأجانب في وزارة الداخلية الإيرانية الرسمية أن «إيران ترفض استقبال أعداد إضافية من اللاجئين الأكراد العراقيين» وأوضح أن «السياسة الإيرانية تقضي بعدم قبول اللاجئين الجدد من أكراد عراقيين» وتحدث عن وجود ٥٠٠ ألف لاجىء كردي قرب حدود بلاده ودعا الهيئات الدولية إلى تقديم معونة لمساعدة اللاجئين لتجنب مأساة إنسانية».

وأبلغ مسؤول في مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني «أن السلطات الإيرانية لم تمد المدنين الأكراد الذين نزحوا من مناطق القتال بأي مساعدات إنسانية ناهيك بالعسكرية وأكد أن حزبه لا يعتمد على إيران. وتوقع ضربة أميركية جديدة للعراق وربما تغييراً جذرياً في البلاد في غضون شهرين».

- **آلاف اللاجئين الأكراد في إيران وقرب حدودها**

استأثر وضع الأكراد الذين لجأوا إلى إيران والمناطق القريبة من الحدود الإيرانية بجانب كبير من الاهتمام أمس ٩٦/٩/١١ نظراً إلى انعكاساته الإنسانية والسياسية.

وفي طهران صرح مدير قسم الهجرة في وزارة الداخلية الإيرانية أحمد الحسيني أن بلاده استقبلت ٣٩ ألف كردي فروا من السليمانية وجوارها بعد خروج مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» منها وسقوطها في أيدي قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني». وأوضح أن اللاجئين تجمعوا في مجتمعات على الحدود الإيرانية ـ العراقية في كردستان إيران وأذربيجان الغربية وكرفشاه. وأضاف أن طهران توفر

مساعدات لنحو ١٦٠ نازح لا يزالون في الأراضي العراقية. وأشار إلى أن مراكز أقيمت على امتداد الحدود لتوزيع المواد الغذائية والثياب والأدوية ومياه الشفة. وشدد على السياسة الإيرانية «الواضحة التي تقوم على تقديم المساعدات إلى هؤلاء الأشخاص في الجانب الآخر من الحدود واستقبالهم عندما تكون حياتهم في خطر». ولفت إلى أن الحكومة الإيرانية «لا تملك مواد غذائية كافية تقدمها إلى اللاجئين. لذا طلبنا مساعدات عاجلة من المفوضية العليا للاجئين فكان الرد إيجابياً.

وأكدت السلطات المحلية الإيرانية عند معبر بشمق الحدودي أنه أصيب نحو ١٠٠ شخص بجروح ونقلوا إلى المستشفيات في إيران. وعلى الأثر تدفق خمسة آلاف لاجىء إلى الأراضي الإيرانية على رغم محاولة حرس الحدود منعهم.

وقد اتهم رئيس مجلس الشورى الإيراني علي أكبر ناطق نوري واشنطن بالتسبب بالمشكلة الإنسانية وبالتواطؤ مع بغداد وقال أن «العراق لم يكن ليدخل المنطقة الآمنة التي أعلنتها الولايات المتحدة لولا دعم واشنطن» الهادف إلى «قطع الطريق على الثقافة الثورية الإسلامية الإيرانية في هذه المنطقة».

● **طهران مستعدة لمساعدة أنقرة في القتال ضد الثوار الأكراد**

أبدى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي ٩٦/٩/١٥ عن استعداد بلاده لمساعدة تركيا على مقاتلة الثوار الأكراد في محاولة لتثبيت الأمن على حدودهما. وأكدت وزيرة الخارجية التركية التي اجتمعت مع ولايتي يوم ٩٦/٩/١٤ على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي. وجوب اتخاذ طهران خطوات لمنع ثوار «حزب العمال الكردستاني» التركي من التسلل إلى تركيا من إيران. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن ولايتي قوله «إننا نرغب في رؤية الإرهاب وقد هزم».

ورأت تشيلر أن «إيران لا يمكنها الإدّعاء أنها صديق وأخ لتركيا وترك جنودنا يقتلون على الحدود يومياً». ولم يوضح الجانبان نوع التعاون الذي يمكن أن يقوم به البلدين.

وفي وقت سابق أفادت الوكالة التركية أن الجنود الأتراك قتلوا ٣٦ ثائراً كردياً في إقليم فان في جنوب شرق البلاد حيث يهاجم الثوار إنطلاقاً من إيران مواقع حدودية تركية. ونسبت إلى مصادر عسكرية أن الثوار قتلوا في هجمات شنت طوال يوم السبت ٩٦/٩/١٤ في هذه الأقاليم.

**خامنئي**

في طهران اعتبر مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي ٩٦/٩/١٦

أن الولايات المتحدة تطبق «شريعة الغاب» بتدخلها في منطقة الخليج وضد العراق الواقعين على «آلاف الكيلومترات من حدودها» ونقلت عنه وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء أن «تدخل الأميركيين في منطقة الخليج وضد العراق بحجة حماية مصالحهم يعني تطبيق قانون الغاب ومنطق العصر البربري».

● **طهران حذرت واشنطن في الخليج**

إزاء التعزيزات الأخيرة في الخليج، حذرت طهران ٩٦/٩/٢٤ من أن أي مواجهة يمكن أن تتطور بسرعة إلى حرب أميركية ـ إيرانية على المعبر المائي الإستراتيجي.

وفي ملاحظات أوردتها صحيفة «طهران تايمس» يوم ٩٦/٩/٢٤ قال قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال محسن رضائي «إذا حدثت أي مشكلة مهما صغرت وإذا مورس علينا أدنى ضغط فسنتجاهل كل القيود ونصير مرة أخرى في صراع مع الولايات المتحدة في أنحاء الخليج الفارسي وبحر عمان (. . .) ونجعلهم يندمون على أفعالهم». وكرر «أن الأميركيين يعرفون أن أي حادث مهما قل شأنه يمكن أن يقود إلى حرب شاملة».

وأبلغ الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني يوم ٩٦/٩/٢٤ إلى وزير المياه والكهرباء والمواصلات الكويتي جاسم العون في طهران أن بلاده ترفض التعزيزات التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى الكويت لمواجهة الرئيس العراقي صدام حسين.

## الموقف التركي

تركيا تنتقد «عدوان» صدام.

اكتفت تركيا برد فعل هادىء على ما يجري في العراق وإن تكن أيدت الهجوم الأميركي وبدت قلقة من الوضع.

وتعليقاً على الهجوم قالت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أن «تورط صدام حسين في عمل يخالف قرارات الأمم المتحدة أزعجنا وأثار قلقنا. لم نؤيد قط عدوان صدام ولن نؤيده في أي وقت. لقد أوضحنا ذلك دوماً». وأشارت إلى أن تركيا حاولت جاهدة عبر القنوات الدبلوماسية تفادي الحاجة إلى توجيه ضربة، لكنها علمت من خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون في ساعة مبكرة من صباح أمس ٩٦/٩/٣ أن الجهود قد فشلت وأضافت «طبقاً للمعلومات التي وصلتني من الرئيس كلينتون اتخذ الموقف بعداً جديداً بعد التدخل الأميركي ضد ١٦ هدفاً» وأوضحت أنها أبلغت إلى كلينتون أن العملية يجب ألا تؤثر على قتال تركيا للثوار الأكراد في جنوب شرق البلاد.

- **تركيا تعتزم التدخل في شمالي العراق وتشيلر تجدد اقتراح إنشاء المنطقة العازلة**

تحركت تركيا لاستغلال الأحداث الأخيرة في العراق وجيرتها لمصلحة حملتها على حزب العمال الكردستاني. وأعلنت وزيرة الخارجية طانسو تشيلر أن مقاتلي الحزب يحشدون قواتهم على الحدود وأن الجيش التركي يعتزم التدخل عسكرياً في شمالي العراق حيث طرحت أنقرة يوم أمس ٩٦/٩/٤ فكرة إنشاء منطقة عازلة في المنطقة الخارجة عن سلطة بغداد لمنع تسلل المقاتلين الأكراد.

كما أعلنت تشيلر عن تحرك موازٍ هدفه مطالبة الولايات المتحدة بتعويض تركيا جزئياً عن خسائرها الاقتصادية الناجمة عن تعليق تنفيذ اتفاق «النفط في مقابل الغذاء» الذي يتيح للعراق بيع كميات من النفط لشراء مواد غذائية وأدوية.

وصرحت تشيلر بأن مقاتلي حزب العمال يحشدون صفوفهم في شمالي العراق، على الحدود التركية وحذرت من أن الجيش التركي قد يتدخل مجدداً إذا اقتضى الأمر ذلك، وهو ما أكده المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال لاحقاً حين قال أنه ليس هناك شك في أنه سيتم إرسال الجيش إلى شمالي العراق لشن هجوم على مقاتلي حزب العمال وأن تصريحات تشيلر يجب أن يتم العمل معها «كتحذير للإرهابيين».

وقالت تشيلر «في مثل هذه المواقف الخطيرة ستعمل تركيا بالطبع على ضمان أمن الحدود ووقف عمليات العبور. وستقيم تركيا الإجراءات التي ستتخذها بالاشتراك مع جيرانها وستفعل اللازم».

وذكرت وكالة أنباء الأناضول أن تركيا طرحت فكرة إنشاء منطقة عازلة في شمالي العراق لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ونقلت عن مصدر في وزارة الخارجية التركية قوله أن تشيلر أبلغت السفير الأميركي لدى أنقرة مارك عزوسمان عن عزمها على إقامة منطقة عازلة في شمالي العراق ونقلت الوكالة عن المصدر قوله أن «إقامة منطقة عازلة كهذه لن تشكل عمل احتلال لكنها مجرد إجراء أمني».

- **أنقرة تحاول تخفيف مخاطر «الحزام الأمني»**

سعت تركيا أمس ٩٦/٩/٦ إلى تخفيف المخاوف من شأن إعلانها إقامة منطقة «حزام أمني» في شمالي العراق عبر القول أن «الحزام» سيكون مؤقتاً وأن أهدافها العسكرية منه ستكون محدودة، إلا أن ذلك لم يخفف من القلق العربي والدولي لاحتمال استغلال تركيا تطورات العراق لصالح مطامع إقليمية.

فقد قالت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أن الاضطرابات المتكررة في شمال العراق تجعل ضرورياً إقامة المنطقة الأمنية العازلة، مؤكدة أنها ستكون مؤقتة وأضافت أن مقاتلي الحزب الذي يشن حملة مسلحة لإقامة دولة، في جنوب شرق تركيا يحتشدون على الحدود العراقية ـ التركية مما يستدعي اتخاد «الإجراءات الضرورية» لمواجهتهم.

وفي السياق نفسه أفاد مسؤول في وزارة الخارجية التركية أن «إقامة وجود عسكري تركي دائم عبر الحدود أمر غير وارد» وأوضح أن الظروف الميدانية ستحدد مدة بقاء المنطقة الأمنية، وحجم القوات التي ستدخلها.

وعقدت تشيلر اجتماعاً للتشاور مع وزيري الدفاع والداخلية ونائب رئيس الأركان الجنرال شفيق بير وصرحت على الأثر أن «ما هو ضروري سنفعله عندما يصير هذا ضرورياً». وفي وقت لاحق رأس الرئيس سليمان ديميريل «قمة أمنية» للبحث في موضوع المنطقة الأمنية.

- **تركيا تريد مراقبة الكترونية لا احتلالاً لشمال العراق**

صرحت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر ٨/ ٩/ ٩٦ أن السلطات العسكرية التركية «تعمل على إقامة نظام إلكتروني حول الحدود من شأنه أن يساعدنا على المراقبة من دون اللجؤ إلى أي عمل عسكري من أي نوع. ولسنا في وارد احتلال شمال العراق في عملية عسكرية» وأوضحت أن «كل ما نحاول عمله هو منع الإرهابين من التسلل ولهذا الغرض نحن نتحدث عن شريط ضيق للغاية قرب حدودنا سيساعدنا عن الدفاع عن هذه الحدود الجبلية التي يتسلل منها الإرهابيون بسهولة». وشددت مجدداً على أن هذا التدبير مؤقت.

وكان مسؤول في وزارة الخارجية التركية أفاد يوم السبت في ٧/ ٩/ ٩٦ أن أنقرة ترغب في إخلاء تجمعات سكنية حدودية لتجنيب المدنيين التعرض لأي أذى ولمنع الأكراد منهم من إيواء مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الذين يشنون حملة مسلحة لإقامة دولة مستقلة في جنوب شرق تركيا. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى مصدر في ديار بكر في جنوب شرق تركيا أن الجيش التركي «أنهى تحضيراته لإنشاء المنطقة الأمنية» موضحاً أن «أي تحرك مهم للقوات التركية لم يلاحظ حتى الآن ولم تشاهد في الأجواء طائرات حربية تركية».

وفي ٩/ ٩/ ٩٦ كررت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أن بلادها لا تركز على إرسال جنود إلى العراق «بل حماية المنطقة من أي تسلل» وقالت أن «تركيا تعلق أهمية كبرى على وحدة الأراضي العراقية».

● **أنقرة عادت عن رفضها وستفتح الحدود**

في تطور اعتبره مراقبون عسكريون جزءاً من الاستعدادات الأميركية الضرورية السابقة للضربة المتوقعة أعلنت أنقرة موافقتها على استقبال ألفي معارض كردي عراقي تريد واشنطن إخراجهم من شمال العراق لأنهم كانوا «يتعاونون» معها. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبال «وافقنا على المبدأ لأننا نعتبر هذه المسألة إنسانية» وأوضح أن الاتفاق على تفاصيل نقلهم لم يتم بعد. وكان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس أرثيتر اعترف مساء الأربعاء ١١/ ٩/ ٩٦ بأن واشنطن لم تنجح في إقناع الحكومة التركية باستقبال المعارضين الذين لبلاده «مصلحة كبيرة» في إخراجهم من العراق لأنهم «أشخاص أوفياء للولايات المتحدة أداروا عملية بروفايد كومفورت».

● **المنطقة الأمنية**

أفاد دبلوماسيون غربيون في أنقرة ١٣/ ٩/ ٩٦ أن مشروع الحكومة التركية لإقامة منطقة أمنية عازلة في الأراضي العراقية لمنع مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الإنفصاليين من التسلل عبر الحدود تعثر مما دفع الحكومة إلى البحث عن صيغة جديدة لحماية حدودها. وصرح الدبلوماسي «لوكالة الصحافة الفرنسية» «اعتقد أن الأتراك قاموا الأسبوع الماضي عبر إطلاق هذه الفكرة باستكشاف للرأي العام الدولي، وما لبثوا أثر ردود الفعل السلبية في معظمها أن تراجعوا عنها». يضاف إلى ذلك أن الأحداث تسارعت مذ ذاك واستعاد صدام حسين عملياً السيطرة على الشمال من طريق حليفة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبات ينبغي الآن أخذه في الاعتبار».

وقال دبلوماسي غربي آخر أن «الأتراك صاروا مقتنعين بأنه لا يمكنهم نشر جنود في شكل دائم في الأراضي العراقية من دون إثارة عداء العراق. ومن مصلحتهم التفاهم مع هذا الجار لأسباب إقتصادية، خصوصاً».

● اعتبر دبلوماسيون أجانب في أنقرة ١٩/ ٩/ ٩٦ أن من المبكر جداً الإدلاء بتعليقات حول محادثات البارزاني ـ بيللترو قبل حصولهم على تفاصيل أوسع حولها. لكن دبلوماسيا غربياً رأى أن «دعوة البارزاني لا تلزم سوى من يسمعها».

وأكدت صحيفة «ميليت» التركية أن البارزاني أعطى إشارات متناقضة إلى الأميركيين والأتراك، وقالت أن الزعيم الكردي الذي التقى تشيلر قبل لقائه مع بيليترو أكد لها أنه سيواصل سياسة التقارب مع صدام حسين وفقاً لرغبة أنقرة، وتركيا تعارض أي نوع. من أنواع الحكم الذاتي لأكراد العراق مخافة أن يؤدي ذلك إلى إنشاء دولة كردية مستقلة يفيد

منها حزب العمال الكردستاني. ومن هذا المنظار تدعو أنقرة باستمرار إلى تقارب بين أكراد العراق وبغداد، يعيد سيطرة الجيش العراقي في الشمال ويضمن أمن الحدود التركية العراقية.

● **أربكان: لا مشكلة لنا مع أحد في بغداد. ونعارض أي ضربة أميركية جديدة لها**

خرج رئيس الوزراء الإسرائيلي نجم الدين أربكان وتحدث يوم ٢٠/٩/٩٦ للمرة الأولى عن التطورات الأخيرة في العراق وقال أن بلاده لا تشاطر الولايات المتحدة قلقها من بقاء صدام حسين في السلطة «فهذه ليست مشكلتنا. ليست لدينا أي مشكلة مع أي شخص في بغداد أن ذلك مشكلة الولايات المتحدة وحدها» وانتقد واشنطن لعدم اتباعها سياسة واضحة في شمال العراق. وأوضح أن لتركيا أولويتين في الوضع العراقي «الأولى وضع حد لحزب العمال الكردستاني والثانية زيادة التجارة مع العراق ومع سكان شمال العراق» وأضاف «أن الولايات المتحدة تواصل تعزيز قواتها ويمكنها أن تضرب في أي لحظة. أن هجوماً أميركيا يمكن أن يصعد الوضع» ولاحظ أن «الولايات المتحدة لا تعرف ما ينبغي فعله. ولا يبدو أنها قررت موقفاً في شأن العراق وشمال العراق. وليس لديها مشروع حل واضح يخلو من التناقضات. وهنا المشكلة» وحذر من أن «أي حل يفرض من الخارج على شمال العراق يعقد الوضع. ولا ينبغي لأي حل مستقبلي أن يستبعد أحداً وهو غير ممكن من دون التشاور مع العراق».

وعن المشروع التركي إقامة منطقة أمنية في شمال العراق قال أربكان أن «تسمية هذا المشروع غير مهمة، المهم هو وجود إرهابيين (في شمال العراق) يوقعون ثلاثة قتلى يومياً في المتوسط في صفوف الجيش» خلال هجمات في المنطقة. وبرر أربكان التزامه الصمت منذ تفجر الأزمة الأخيرة في العراق بقوله: «في بعض الأحيان عندما تبقى صامتاً فإنك أيضاً تبعث برسالة التزام الصمت ربما كان فعالاً جداً».

● **أنقرة نفت موافقتها المسبقة على العملية العسكرية في كردستان العراق**

نفت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر ما نشرته صحيفة «النيويورك تايمز» الأميركية في عددها الصادر نهار السبت ٢١/٩/٩٦ إذ نسبت إليها أن أنقرة أعطت بغداد الضوء الأخضر لفرض سطيرتها على شمال العراق.

وقالت أن الصحيفة أوردت في تصريحها بطريقة تؤدي إلى سوء فهم لسياسة تركيا حيال العراق. ونفت إرسال وفد إلى بغداد لإبداء الموافقة على العملية العسكرية في المناطق الكردية مشددة على أن أنقرة «لم تطلب قط من الحكومة العراقية إرسال قواتها إلى منطقة الحظر الجوي، ولم تلمح حتى إلى ذلك». وأضافت إلى أن «تركيا تؤيد سيادة العراق ووحدة أراضيه» إلا أن بغداد ملزمة «تنفيذ كل

التزاماتها في القرارات الدولية المختلفة لإعادة سلطتها إلى شمال العراق (. . .) لقد عبرنا عن هذه السياسة أمام مسؤولين أميركيين كبار ولقي موقف تركيا تفهماً ودعماً ولهذا لا خلاف أساسياً بين الموقفين التركي والأميركي من هذه المسألة».

وبالنسبة إلى وجود مقاتلين ضد «حزب العمال الكردستاني» الذي يشن حملة مسلحة لتحقيق استقلال المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا في شمال العراق قالت: «نفضل أن تبعد قوات زعيم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) مسعود البارزاني، الإرهابيين عن هذه المنطقة وتركيا مستعدة لمعاونته في ذلك».

وكانت الصحيفة قد نسبت إلى تشيلر «لقد أرسلنا وفداً إلى صدام ليبلغ إليه أنه إذا كان في إمكانه فرض سيطرة السلطة المركزية هناك، فليكن. وإذا تمكن من تأمين حد من الأمن هناك يضع حداً لتسلل الإرهابيين فسيكون ذلك جيداً لنا. أما إذا لم يستطع ذلك فسنتخذ إجراءات تحول دون استمرار الإرهابيين في العمل في المنطقة الحدودية».

● في نيويورك، أكدت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر ٢٣/ ٩/ ٩٦، أن أنقرة غير مستعدة لإلغاء المنطقة الأمنية في شمال العراق مكررة نفي ما نسبته إليها صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية يوم السبت الماضي في ٢١/ ٩/ ٩٦ مع أن هذه الخطوة لا تعود ضرورية إذا تمكنت السلطات العراقية من وضع حد لنشاطات مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الذي يسعى إلى إقامة دولة مستقلة في جنوب شرق تركيا. وقالت «لسنا مستعدين لإلغاء المنطقة الأمنية لأننا نخشى من تدفق اللاجئين ولأن حزب العمال الكردستاني يتمركز إلى جانب حدودنا مباشرة» وكررت نفيها إعطاء بغداد ضوءاً أخضر للقيام بعملية عسكرية في كردستان العراق قائلة: «نحن نريد وقف تدفق اللاجئين عبر حدودنا لكننا لا نستطيع أن نطلب من (الرئيس العراقي) صدام حسين أن يفعل ذلك نيابة عنا لأننا نحترم دائماً قرارات الأمم المتحدة.

● **الرفاه التركي يحذر إسرائيل من اللعب بالنار**

وصف رئيس الوزراء التركي زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان يوم ٢٨/ ٩/ ٩٦، فتح النفق اليهودي بأنه «استفزاز كبير» وقال «إن شق النفق وفتح أبوابه يشكلان استفزازاً كبيراً وهذا قد يطيح كلياً بعملية السلام» واتهم وزير الدولة التركية عبد الله غول عضو الرفاه إسرائيل بأنها تلعب بالنار. وقال «شق نفق بالقرب من المسجد الأقصى يعني اللعب بالنار» وأضاف «أن إسرائيل أحرقت المسجد الأقصى في العام ١٩٦٩ وبشقها هذا النفق تصبح ركائز المسجد مهددة» ورأى أن «ما لم تعدل إسرائيل عن هذه اللعبة الخطرة فستضطر إلى مواجهة رد فعل مليار ونصف مليار مسلم في كل أنحاء العالم».

# العلاقات التركية العراقية

تحتل العلاقات التركية ـ العراقية مكاناً بارزاً في جداول الأعمال لدى كل حكومة جديدة في أنقرة إنطلاقاً من الاعتبارات المصلحية بين الطرفين والتي تكرست سابقاً «بحلف بغداد» مع العلم أن كلا الفريقين ينطلق في علاقاته مع الفريق الآخر على ضوء الخلافات والحساسيات التي تذكي نارها على الدوام، النظام العراقي مع سوريا، ويستغلها مع أعداء دمشق كورقة ضغط على السوريين من ناحية وتحقيقاً لمصالح داخلية من ناحية أخرى. بينما تقف تركيا موقفاً معادياً للعراق وشعبه عندما يصل إلى الحكم مسؤول مناوىء لمخططات الغرب ومشاريعه الاستعمارية[1] كما حدث بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث انتقلت تركيا إلى حبك المؤامرات على العراق ووضع الخطط العدوانية ضده. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً حيث أقدم العراق على خطوات كانت في غاية الأهمية بالنسبة إلى تعزيز الاقتصاد التركي وقد تمثل ذلك في الاتفاق على مد خطوط أنابيب النفط من حقول النفط العراقي في كركوك إلى الموانىء التركية على البحر الأبيض المتوسط، ويعني هذا أن العراق أعطى حقوقاً اقتصادية هامة كانت في الأساس مخصصة لدول عربية هي سوريا ولبنان ويقبض (٢٥٠) مليون دولار سنوياً من بغداد ثمناً لمرور أنبوب النفط العراقي عبر أراضيهم[2]. أما الجانب الخطير من هذا الموضوع فإنه يتجلى في أن امتداد الأنبوب إلى ميناء الاسكندرية يعتبر اعترافاً ضمنياً بسيادة تركيا على هذا الميناء العربي و «مباركة عراقية لعملية الاغتصاب التركي للواء» ونكاية بسورية.

ومن ثم ارتقت العلاقات بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولتين تم على أثرها توقيع اتفاقيات سرية وعلنية ووضع خطط مشتركة كانت لصالح تركيا في معظمها بحجة التورط العراقي في الحرب مع إيران. وبالرغم من التنازلات الهائلة التي قدمها العراق إلى تركيا، فقد تخلت أنقرة عن التزاماتها تجاه بغداد بعد احتلال الكويت وأعلنت وقوفها إلى جانب التحالف الغربي. وقد فسر الموقف التركي تجاه العراق بأن «ضرب القدرة العسكرية والاقتصادية العراقية يخل بالتوازن الإقليمي لمصلحة

(١) د. صالح زهر الدين مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية.

(٢) عبد المجيد تراب رمزي «الحرب العراقية ـ الإيرانية» ١٩٨٥ ص ٢٠٥.

تركيا بعد أن أخل خروج العراق قوياً من حربه مع إيران بالتوازن المذكور لصالحه. لكن تفكك الاتحاد السوفياتي، وانكشاف مناطق نفوذ محتملة في جمهورياته الإسلامية، شجع إيران على الإسراع في إعادة تأهيل نفسها عسكرياً واقتصادياً في سياق التنافس مع القوى الأخرى وفي مقدمتها تركيا»[١]. وانطلاقاً من الحلم التركي باستعادة أمجاد آل عثمان واعتبار الموصل جزءاً من «الوطن التركي الأم»، لم تتوان تركيا بالتبشير بمشاريعها وأطماعها حيث تهدد بين فترة وأخرى باقتطاع هذه الولاية من العراق وضمها إلى تركيا. لذلك تعتبر مشكلة الموصل أول أزمة جديدة وخطيرة ظهرت في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[٢] لذلك لم تغب قضية الموصل وكركوك عن تفكير الساسة الأميركيين وخططهم ومشاريعهم المتعلقة بالمنطقة لذلك عمدوا إلى رسم الخطط العسكرية بشأن هذه المسألة وطرحها مع الأتراك في لقاءات شبه سرية ذات طابع أمني كما حدث مع وليم ثافت وزير الأمن الأميركي في ٧/ ١١/ ١٩٨٦ أثناء زيارته لتركيا ولقائه في مطار (آس يوغا) بوزير الأمن القومي التركي إبراهيم تورك كنجي بحضور السفير الأميركي روبرت شتراوس ورغم سرية الزيارة واللقاء قد كشفتها إحدى المجلات التركية (IKIBINEDOGRU) في عددها رقم ١١ شهر آذار/ مارس ١٩٨٨ بقولها أن وليم ثافت كان يحمل معه خطة الاستيلاء على كركوك والموصل[٣] فضلاً عن ذلك فقد طبعت صحيفة «أنترناشيونال هيرالد تريبيون» خارطة لتركيا، امتدت منطقة جنوب شرقي تركيا نحو كركوك والموصل.. كما أن بعض الأوساط التركية ذات العقلية الطورانية قامت بطبع خرائط جديدة لتركيا وتوزيعها واعتبرت فيها كركوك والموصل جزءاً من الأراضي التركية[٤] حتى أن بعض الجنرالات الأتراك وهو «فاروق غسون تورك» في مقابلة مع إحدى المجلات التركية في شهر آذار/ مارس ١٩٨٨ «أن أميركا تحاول دفع تركيا للقيام باحتلال كركوك والموصل حفاظاً على مصالحها في المنطقة وفي الخليج إلا أن تركيا ستدفع الثمن باهظاً لتحركها هذا»[٥] وفي النصف الأول من عام ١٩٨٨ زار «بال هانز» أحد مسؤولي المخابرات المركزية الأميركية تركيا. وكشف في إحدى مقابلاته بكل وضوح وصراحة هدف الاهتمام الأميركي بهذا الموضوع بقوله «إن مسألة كركوك والموصل لا ترتبط بتركيا فقط بل تعتبر مسألة حلف

(١) د. محمد نور الدين في مقال «صورة تركيا المزدوجة شرقاً وغرباً» جريدة الحياة ٢٩ كانون أول ١٩٩٢ ص ١٣.

(٢) د. جرجس حسن «تركيا في الاستراتيجية الأميركية بعد سقوط الشاه» ص ١٣٥.

(٣) د. جرجس حسن، مرجع سابق ص ١٠٨.

(٤) المرجع نفسه ص ١١٠ نقلاً عن جريدة كيهان العربي (الإيرانية) العدد ١٣٦٠.

(٥) د. جرجس حسن ص ١١١ نقلاً عن أدريان فورمان مراسل إذاعة لندن في أنقرة تاريخ ١/ ٤/ ١٩٨٨.

الناتو أيضاً وعلى تركيا أن لا تقدم على تدخل عسكري في هذه المسألة لوحدها»[1].

إزاء هذا الوضع ليس من الغرابة أن تقدم تركيا في ظل هذه الأوضاع المضطربة التي يعيشها العراق اليوم، على مغامرة من هذا النوع، تحقيقاً لحلمها الإمبراطوري العثماني بدعم غربي أطلسي هو ذاته الذي قضى على امبراطورية آل عثمان وتقاسم تركتها.

كما أنه ليس صعباً على تركيا أن تخلق كل يوم قضية ومشكلة مع العراق. ومن هنا برزت مشكلة نهر الفرات والتي بدأت الحكومة التركية تستخدمها كسلاح فعال في حربها مع العراق وسوريا. مع العلم أن هذا النهر يتمتع بصفة دولية تنكرها عليه تركيا التي تصفه بأنه «نهر يمتد إلى ما وراء الحدود» أو كما صرح تورغوت أو زال بأنه «نهر تركي وليس نهراً دولياً» بيد أن طول مجرى الفرات في تركيا هو ٤٤٢ كلم بينما بلغ طول المجرى في سوريا ٦٧٥ كلم وفي العراق ١٢١٣ كلم لذلك فهو نهر غير محلي، ولو كانت منابعه تقع داخل الأراضي التركية (أراضي أرمينيا الغربية المحتلة) وبالتالي لا تعطي لتركيا حقوقاً كاملة بالتصرف فيه، وكأنه ليس لأي طرف حقوق مكتسبة فيه إلا من الناحية التاريخية[2].

(١) جريدة «كيهان العربي» (الإيرانية) في ٢٥/٥/١٩٨٨.

(٢) د. صالح زهر الدين «التوسعية التركية في الوطن العربي وإيران» ص ٢٨٠.

# يوميات العلاقات التركية ـ العراقية

● **وزيران تركيان يبدآن زيارة إلى بغداد**

بدأ وزير العدل والتربية التركيان ـ شوكت قازان ومحمد سغلام ٩٦/٨/١٢ زيارة إلى بغداد تستمر أربعة أيام، هي الأولى على هذا المستوى منذ حرب الخليج في العام ١٩٩١ وقال قازان أن المحادثات التي سيجريها مع المسؤولين العراقيين ستتناول «كل المسائل التي تهم البلدين» وكان الوزير التركي قد أوضح يوم ٩٦/٨/١١ أن زيارته إلى بغداد تهدف إلى «تعزيز العلاقات مع العراق التي كانت مهملة حتى الآن». وقال أنه سيطرح فكرة أربكان بالدعوة إلى عقد قمة لقادة إيران والعراق وسوريا ولإيجاد حل لمشكلة شمالي العراق».

ورأت نائب رئيس الوزراء التركي وزيرة الخارجية طانسو تشيلر في مؤتمر صحافي خصص لشرح السياسة الخارجية للحكومة يوم ٨٦/٨/١٦ أن استئناف ضخ النفط العراقي سيسهم في تنشيط الاقتصاد التركي الذي عانى كثيراً من إغلاق خط الأنابيب لأكثر من ست سنوات وأوضحت أن زيارة وزيري العدل شوكت قازان والتربية محمد سيغلام إلى بغداد قبل أيام كانت بهدف تنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين وشددت على أن تركيا تحترم وحدة أراضي العراق وسيادته. وأوضحت أن الحكومة التركية تجري اتصالات مع الأمم المتحدة لاستثناء أنقرة من الحظر الاقتصادي المفروض على العراق وأن تعامل على غرار عمان.

● نقلت الصحف العراقية يوم ٩٦/٨/١٧ عن وزير العدل التركي شوكت قازان أن العراق اقترح إجراء محادثات ثنائية مع تركيا بشأن الوضع في شمالي العراق بدلاً من عقد القمة الرباعية التي اقترحها رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان. وقال قازان أنه سيعرض «الاقتراح العراقي على الحكومة التركية فور عودته إلى أنقرة».

● **أربكان يستعجل رفع الحظر عن العراق لانحرافه عن هدفه وزوال أسبابه**

حضت الحكومة التركية الأمم المتحدة على رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق لأن كل أسبابه قد زالت. وصرح رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان عقب

استقباله وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد «نتمنى مخلصين أن يرفع الحظر المفروض على العراق في أسرع وقت ممكن» مشيراً إلى أن الأضرار الاقتصادية التي منيت بها بلاده نتيجة انهيار مبادلاتها التجارية مع العراق بسبب الحظر تناهز ٣٠ مليار دولار وأضافت أن «العقوبات ألحقت أضراراً كبيرة بتركيا كأنها هدف آخر للحصار».

وبدأ وزير النفط العراقي ومسؤولون عراقيون آخرون في أنقرة محادثات لشراء مواد غذائية وأدوية من تركيا في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء، الموقع بين العراق والأمم المتحدة. وقال أربكان أن «العراق يستطيع أن يشتري من تركيا أكثرمما يحتاج إليه من المواد الغذائية والأدوية، وفي المقابل نستطيع أن نشتري من العراق نفطاً وغازاً».

وأبلغ وزير الطاقة التركية رجائي كوتان إلى الصحافيين أن خطة لتركيا والعراق لإجراء دراسة مشتركة لتطوير حقول للغاز في العراق وبناء خط للأنابيب لا تنتهك الحظر الدولي. وقال «لا نعتقد أن أي مؤسسة دولية ستعترض على مثل هذه الدراسة ونأمل أن يرفع الحظر في الوقت الذي ننتهي من إعداد الدراسة بحيث لا تكون هناك أي عقبات تحول دون تنفيذها». واعتبر أن «الحظر انحرف عن هدفه الأصلي وإن كل أسبابه زالت الآن».

- **أنقرة مددت العملية الجوية لحماية أكراد العراق**

تثير حماية الأكراد في شمال العراق خلافاً بين أنقرة وواشنطن من جهة وباريس من جهة ثانية بعد موافقة البرلمان التركي الأربعاء ٢٥/١٢/٩٦ بغالبية ٢٥٥ صوتاً في مقابل ٢١٧ على تشكيل قوة جوية جديدة متعددة الجنسية تحل محل قوة «بروفايد كومفرت» التي شكلت عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج وضمت نحو ٦٠ طائرة أميركية وبريطانية وفرنسية تتمركز في قاعدة أنجيرليك في جنوب تركيا.

وصرح وزير الدفاع التركي تورهان تيان أن «السلطات التركية والأميركية قررت إنهاء عملية بروفايد كومفورت في ٣١ كانون الأول الجاري» وأن القوة الجديدة ستكون أميركية ـ بريطانية ـ تركية وستعمل تحت إسم قوة الكشف ستة أشهر على أن ينظر البرلمان في تجديدها في حينه.

غير أن الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية أيف دوتريو أوضح أن الحكومة الفرنسية لم تتخذ قراراً نهائياً في شأن المشاركة مؤكداً أن «المسألة لا تزال قيد الدرس وستعلن فرنسا موقفها في الوقت المناسب». وكانت باريس قد علقت مشاركتها في أيلول في مهمات الحلفاء في شمال العراق وجنوبه رافضة قرار واشنطن من جانب واحد توسيع منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق من خط العرض ٣٢ إلى خط العرض ٣٣ بعد تدخل القوات العراقية في المعارك بين الأكراد في شمال البلاد.

# شمال العراق بين الكر والفر

الأزمة الكردية ـ الكردية التي فتحت في ٣١ آب ١٩٩٦ على أكثر من صعيد بدأت انعكاساتها تظهر في المنطقة التي تشهد تقاسماً للنفوذ العراقي ـ التركي ـ الإيراني مع عدم استثناء الوجود الأميركي في المنطقة الذي يعتبر الراعي لكل هذه الانقسامات، وإن كان يحاول الظهور بمظهر الحامي للأقلية الكردية في الشمال وللسكان الشيعة في الجنوب.

لقد تقلبت السياسة الكردية منذ إعلان منطقة الحكم الذاتي في شمالي العراق منطقة خارجة عن حكم بغداد، بعد حرب الخليج والتي يحكمها الفصيلان الرئيسيان الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، بين موالية حيناً لبغداد ومرة معادية لبغداد من خلال إعلان حكومة كردية وبرلمان كردي تحت الحماية الأميركية.

والرئيس العراقي المفروض على بلاده الحظر الاقتصادي والسياسي لم يعد يبالي بمصير شمالي العراق بقدر ما أصبح جهده متمركزاً على شق الصف الكردي وتوزع انتماءاته.

وهذه المشاعر تكنها للأكراد كل من أنقرة وطهران ولكل منهما حساباتها الخاصة التي أسفرت قبل عامين اشتباكات عنيفة بين الجانبين الكرديين أدت إلى سيطرة «الاتحاد الوطني» على مدينة أربيل وسيطرة الحزب الديمقراطي على ممر إبراهيم الخليل الحيوي الذي يؤمن للحزب مداخيل مالية من مبيعات النفط العراقي المهرب إلى تركيا، فضلاً عن إمساكه بالاقتصاد الكردي المتمثل باستيراد المواد الغذائية والالكترونية وما شابه ذلك من تركيا.

وتدخل في هذا السياق أهداف عملية ٣١ آب وسيطرة أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني بمساندة من الجيش العراقي على مدينة أربيل ومن ثم على السليمانية ومعظم مناطق شمالي العراق، وإذا كان البارزاني رأى في أبعاد خصمه الطالباني عن المنطقة فإن للعراق حساباته الاستراتيجية في تمكين البارزاني من هذه السيطرة.

فالاتفاق النفطي الذي أبرمته بغداد مع الأمم المتحدة في ٢٦ أيار ٩٩٦ والذي

سيوضع موضع التنفيذ عاجلاً أم آجلاً يستأثر باهتمام القيادة العراقية لما له من أبعاد اقتصادية تهم العراق وشعبه بالدرجة الأولى.

ومن هنا كان على القيادة العراقية التفتيش عن طرف واحد من الشمال يمكنه حماية النفط المتدفق عبر الأنبوب العراقي ـ التركي من أي اعتداء، ووجدت في البارزاني الذي تجمعه مع أنقرة مصالح مشتركة ضالتها، خاصة وأن الطالباني متهم من قبل بغداد بتلقي الدعم من إيران وحاول أكثر من مرة احتلال المنطقة الحدودية مع تركيا لممارسة الإبتزاز على العراق في موضوع «النفط في مقابل الغذاء».

ويعتقد محللون أنه جرى السكوت من جانب أطراف دولية وإقليمية بشأن هجوم قوات البارزاني على السليمانية وأربيل لأن القوى الغربية خشيت أن تؤدي سيطرة قوات جلال الطالباني على المنطقة الشمالية، إلى تأمين خط بري بين إيران وسوريا وهو ما تنظر إليه إسرائيل والولايات المتحدة تحديداً وربما تركية بعين القلق والريبة.

وتطرح التطورات الميدانية في شمال العراق احتمالين: الأول استمرار حرب الكر والفر بين القوتين الكرديتين المتنافستين، أو الدخول في حرب استنزاف خلف خطوط حمر مرسومة ومحظور تجاوزها، وفي كلا الحالتين تأتي النتيجة واحدة، وهي استحالة الحسم النهائي لأي من الأطراف المحلية أو الإقليمية، وبالتالي غروب شبه نهائي لآمال الأكراد في الانفراد بحكم أو حتى إدارة مناطقهم.

ومن النتائج اللافتة للحرب الكردية ـ الكردية أنها حملت الولايات المتحدة على إجلاء من كانت تعتمد عليهم لقلب النظام العراقي. فقد أقدمت القوات الأميركية عى مرحلتين، في منتصف أيلول وفي تشرين الأول ١٩٩٦ على نقل نحو ٢٨٠٠ شخص من معارضي النظام العراقي المعروفين، من أكراد وعرب ومن عاملين في المؤسسات الأميركية في شمالي العراق، ومن الحدود التركية ـ العراقية إلى قاعدة أميركية في جزيرة غوام من المحيط الهادىء.

وتدل مؤشرات عدة على أن الولايات المتحدة توقفت عن العمل مباشرة لتغيير السلطة في العراق. فبعد الهجوم بالصواريخ على منشآت عسكرية في جنوب العراق، صرح الرئيس الأميركي أنه لا يسعى إلى «إسقاط الرئيس العراقي بل فقط إلى ردعه». فالاحتواء هو الهدف. و «احتواء» العراق على الطريقة الأميركية كان في توسيع منطقة الحظر الجوي في الجنوب حيث المصالح النفطية وفي زيادة الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج حيث قدمت الحرب الكردية تبريراً لرفع عدد القوات الأميركية المرابطة في الكويت من ١٢٠٠ عنصر إلى ٤٢٠٠ عنصر. ومن جهة أخرى فإن استمرار الرئيس العراقي الذي عدلت واشنطن، على ما يبدو عن إسقاطه، على رأس السلطة في العراق،

واستمرار بؤرة القتال في المناطق الكردية، يوفران للسيادة الأميركية في المنطقة فرصاً متنوعة لترسيخ وجودها في الخليج وتالياً زيادة حجم ضغطها على القوى التجارية المتنافسة، فالدول الأوروبية وروسيا واليابان إلى حد ما، لا تكتفي بالتطلع إلى إمكانات الاستثمار من النفط العراقي بل تحتك أيضاً مع الولايات المتحدة في شأن التعامل مع إيران. ولا يغيب أن طهران الإسلامية هي اليوم مع موسكو في صف الأعداء بالنسبة إلى حركة طالبان الإسلامية المتطرفة التي تمكنت من السيطرة على كابول وعلى الطرق الرابطة بين شبه القارة الهندية ومناطق آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز. «فالاحتواء» كان مزدوجاً حقاً في أيلول ١٩٩٦ عندما اندفعت القوات العراقية إلى كردستان فخسرت الرفع الجزئي للحظر الاقتصادي واندفعت القوات الأميركية إلى الخليج مقتربة من شواطىء إيران في وقت كانت تندفع قوات طالبان في اتجاه كابول. والاحتواء كان ما زال فاعلاً عندما تواجه الفصيلان الكرديان في تشرين والمحسوبان على كل من بغداد وطهران ولجآ إلى مظلة الوساطة الأميركية.

أخيراً أن مصير كردستان العراق سيبقى مجهولاً ومفتوحاً على كل المفاجآت حتى تتوصل الولايات المتحدة الأمركية والعراق إلى تفاهم وأي تفاهم قد يحصل سيشمل الأكراد لأنهم جزء من هذه الصفقة.

وحتى ذلك الوقت سيبقى التوتر سيد الموقف في الإقليم الكردي ومصير الأكراد العراقيين معلقاً تتنازعه «حروب الواسطة» من جهة والصراع على الزعامة الكردية التاريخية من جهة ثانية.

فالمستحسن والمطلوب قيام توازن قوي بين الفصيلين الكرديين المتناحرين وتعايش سلمي يحترم قاعدة التمثيل الشعبي لكل منطقة مراعاة الخصوصية اللغوية والعشائرية والطريقة الدينية الصوفية لكل فصيل في منطقة نفوذه.

والمعروف أن الأكراد مجتمع ينقسم إلى عشائر ولهجات وطرقاً دينية تختلف باختلاف الوجود الجغرافي لكل عشيرة كبيرة وشبكة الاحلاق والمصالح التي تقيمها مع العشائر الصغرى داخل الحدود وخارجها.

فعشيرة الطالباني تنتمي إلى العشيرة الأم زنكنة والطالباني هو إسم الطريقة الدينية الصوفية المتعبة في السليمانية القريبة من الحدود الإيرانية حيث يتكلم الأكراد هناك لهجة سوران الذي يتكلمها أكراد إيران.

بينما عشيرة البارزاني تنتمي إلى عشيرة زيبارين الكبيرة وتقيم تحالفات وارتباطات مع عدد كبير من العشائر الصغرى القريبة من بارزان التي تقع في محفاظة أربيل. والبارزانيين طريقة دينية صوفية خاصة بهم تولى قيادتها الإمام أحمد البارزاني، الأخ

الأكبر للملا مصطفى وهم يتكلمون لهجة بهدنان التي يتكلمها أكراد تركيا.

وتقاسم النفوذ بين الفصيلين الكرديين على أهميته لا يكفي إذا لم يقترن بضغوط أميركية تمارس على كل من إيران والعراق وتركيا لمنعها من التدخل في الشؤون الكردية الداخلية واستعمال الساحة الكردية ملعباً لـ «حروب الواسطة» دفاعاً عن مصالحها وامتداداً لنفوذها.

وأميركا بصفتها عراب «الملاذ الآمن» وحامية المدنيين الأكراد مع حلفائها الغربيين منذ انتفاضة آذار ١٩٩١، تستطيع تثبيت الأمن إذا أرادت استعمال نفوذها على الزعماء الأكراد من جهة ولجم تحرك إيران والعراق وتركيا من جهة أخرى.

أخيراً إن مسؤولية القيادات الكردية لا تفتقر إلى الاستمرار في سياسة التجربة والخطأ. الخطأ حولهم أيتام العالم، فهل هذا هو خيار الأكراد.

**ملاحظة**

لقد رجعت في هذا المقال إلى ما كتبه كل من

١ ـ مهى سمارة «النهار» ١/ ٩٦/١١ «مصير الإقليم الكردي يبقى مجهولاً ومفتوحاً على المفاجآت.

٢ ـ جمانة أبو الروس مفرج «كاتبة في الشؤون الدولية». النهار ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٦ «الحرب الكردية والاحتواء المزدوج»

٣ ـ صبحي زعيتر «السفير» ١٨/ ١٠/ ١٩٩٦ «وشمالي العراق بين الكر والفر».

٤ ـ غسان مكحل «السفير» الجمعة ١٨/ ١٠/ ١٩٩٦ «غروب شمالي العراق».

# الاقتتال الكردي ـ الكردي
# والإعلام عن العملية التركية في شمالي العراق
# والمحادثات الأميركية الكردية

● **الأكراد يهددون بمهاجمة المدن التركية**

هدد حزب العمال الكردستاني ٩٦/٨/١ بمهاجمة المدن التركية وذلك في إطار إستراتيجية تصعيد جديدة هدفها النهائي انتزاع استقلالية سياسية.

ونقلت وكالة أنباء «ديم» عن مسؤول عسكري في حزب العمال الكردستاني قوله أن استهداف المدن التركية بهجمات الحزب هو جزء من حرب عصابات شاملة تتزامن مع الذكرى الثالثة عشرة لبدء «كفاح» حزب العمال من أجل الاستقلال عن تركيا.

وكان حزب العمال قد شن هجمات في السابق على أهداف داخل مدن تركية ومواقع سياحية إلى أن توقفت منذ نحو عام، وأعلنت مديرية ديار بكر يوم ٩٦/٨/١ عن مقتل ١٧ مقاتلاً من حزب العمال خلال عمليات عسكرية في مناطق جنوبي شرقي الأناضول.

وذكر بيان المديرية المختصة بتنسيق عمليات مواجهة حزب العمال، أن الاشتباكات مع عناصر الحزب وقعت في مناطق هكاري عند الحدود مع العراق وإيران وسيرت وديار بكر كبرى مدن جنوبي شرقي الأناضول حيث تقطن غالبية كردية.

● **الأكراد الإيرانيون يحذرون من هجوم إيراني في شمالي العراق**

حذر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني من معاودة طهران هجماتها على منطقة شمالي العراق مشيراً إلى حشد قوات إيرانية على الحدود مع شمالي العراق. ونسبت صحيفة «الصباح» التركية إلى رئيس الحزب حسن زاده قوله أن الهجوم الأول في الشهر الماضي أسفر عن تدمير آلاف المنازل وقتل العشرات من المواطنين بالاضافة إلى تشريد آلاف المواطنين الذين يجتمعون حالياً في مركز الأمم المتحدة في أربيل.

● **اغتيال ممثل البارزاني في باريس.**

اغتال مجهولون ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني في باريس جعفر كلي وقالت التحقيقات الأولية أن وفاته تعود إلى عدة أيام.

كما أن المحققين لا يستبعدون أي احتمال سياسي لا سيما وأن كلي كان يستعد للذهاب إلى كردستان للمشاركة في الذكرى الخمسين لتأسيس حزب العمال الكردستاني.

● تشهد تركيا نقاشاً متفاعلاً أطلقته مبادرة لأربكان من أجل حل المشكلة الكردية يدور حول ما إذا كان ملائماً فتح الحوار ولو غير مباشر مع حزب العمال الكردستاني.

وقد أعلن وزير الدفاع التركي السابق يوم ٩٦/٨/٥ «أننا لا نريد الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع عصابة مسلحة ولكن إذا ألقوا السلاح قد يصبح ممكناً إجراء محادثات غير مباشرة» لكن تشيلر أعلنت بوضوح يوم ٩٦/٨/٦ أنها ضد الحوار مع حزب العمال الكردستاني مناقضة بذلك موقف الرجل الثاني في حزبها وقالت «ليس من الوارد أن تتحادث الدولة مع إرهابيين في حين يستمر سفك الدماء». ورفض رئيس الدولة سليمان ديميريل هو أيضاً فكرة الحوار وقال: «إن القوانين تحدد كيفية معاملة العصابات المسلحة (متمردي الحزب الكردي) ويجب إلا نسعى إلى مصالحة مع المسلمين المنتشرين في الجبال والمدن والقرى».

أما وزير الداخلية محمد أغار أشار إلى أن «موقف حزب الرفاه لم يرد لا في بروتوكول الإئتلاف ولا في برنامج الحكومة ولا يلزم سوى الرفاه» وقال «الدولة لا تجلس إلى طاولة المفاوضات مع الإرهابيين».

## الإعلان عن العملية التركية في شمالي العراق

● **تشيلر تهدد بعملية لشمالي العراق**

**تحذير للبارزاني من العلاقة مع أوج الان.**

هددت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية طانسو تشيلر ٩٦/٨/٢١ بشن عملية عسكرية داخل الأراضي العراقية ووجهت تحذيراً إلى زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني طالبة منه الابتعاد عن حزب العمال الكردستاني.

وجاء التهديد التركي في أعقاب اجتماع عقد في أنقرة للبحث في وضع شمالي العراق وشارك فيه كبار المسؤولين العسكريين الأتراك وأعضاء في الحكومة بعد حضور عثمان أوج الان شقيق زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الان السبت الماضي في ٩٦/٨/١٧ احتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وقالت تشيلر أن «إتصالات كهذه تأتي تماماً في غير محلها» مضيفة أن «التحذير اللازم قد

وجه» إلى البارزاني. وأوضحت إحدى محطات التلفزة التركية أن رسالة الحكومة التركية الموجهة إلى البارزاني قد سلمت إلى ممثل حزبه في أنقره صافين ديزاي. وأوضحت تشيلر «أن مصير أولئك الذين يمدون يدهم إلى إرهابين لن يكون مختلفاً عن المصير الذي ينتظر الإرهابيين».

وفي وقت لاحق، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يوجه أية دعوة إلى قادة حزب العمال الكردستاني للمشاركة في إحتفالاته. إلا أنه قال أن عدم استقرار الأوضاع والاشتبكات بين الأحزاب الكردية المتصارعة تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار في تركيا مشيراً إلى الاشتباكات بين الحزبين الرئيسيين.

● **التعليقات على الاقتتال الكردي ـ الكردي**

أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها لاستئناف القتال هناك. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية أن «الصراع يتناقض كلياً مع مصالح السكان في شمالي العراق ويعرض للخطر برنامج مساعدات دولية للمنطقة. كما يعرض للخطر تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ حول صيغة النفط في مقابل الغذاء الذي ندعمه بقوة».

وفي تعليقه على الاقتتال الكردي ـ الكردي في شمالي العراق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية غلين دايفيس «نحن ندين تجدد القتال بين الأطراف الكردية في شمالي العراق» وأضاف أن «الاستمرار في القتال يتنافى مع مصالح الأكراد العراقيين وغيرهم في المنطقة ويخلق الفرص للاعبين من الخارج» مؤكداً أن إيران تلعب هذا الدور.

وأشار إلى أن واشنطن دعت قادة الحزبين قبل تفجر القتال للقاء في لندن لحل كل خلافاتهم إلا أنه لم يشر إلى أن الدعوة قد قبلت وقال «أن بوب روتش سيمثلنا في اللقاء، ولكن إذا تم ذلك خلال الاسبوعين المقبلين يكون هذا جيد جداً».

● ذكرت وكالة الأناضول للأنباء يوم ٩٦/٨/٢٢ أن المقاتلين الأكراد قتلوا خمسة أشخاص في هجوم صاروخي استهدف موقعاً للحراس الأتراك في إقليم هاكاري المجاور للحدود مع العراق وأصيب في الهجوم أحد عشر حارساً آخرين بجروح.

في المقابل أعلنت سلطات الأمن عن مقتل ٣٢ كردياً في اشتباكات في مدن عدة في جنوبي شرقي البلاد وقالت السلطات أن قوات الأمن ألقت القبض أيضاً على عشرة مقاتلين أكراد في حملة مداهمات.

● **أنقرة تعلن استعداد جيشها لعملية عسكرية في شمالي العراق**

نقلت صحيفة «جمهوريت» التركية عن وزير الداخلية التركية لحد أغر أن الجيش

التركي يستعد للقيام بعملية عسكرية كبيرة في شمالي العراق بسبب تزايد نشاط «حزب العمال الكردستاني» وتعاونه الوثيق مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في المنطقة.

وأبلغ أغر الصحيفة قوله أن «عناصر حزب العمال تتسلل إلى الأراضي التركية من شمالي العراق ولذلك فإن ما ينبغي عمله في مثل هذه الحالات سوف يتم عمله طبقاً للوائح دولية».

وقالت الصحيفة أن القوات التركية قامت في الفترة الأخيرة بنقل أسلحتها الثقيلة من جنوبي شرقي البلاد إلى منطقة الحدود مع شمالي العراق.

وكانت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر قد هددت في بداية الأسبوع بمثل هذه العملية متهمة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني بتنسيق المواقف مع حزب العمال خاصة بعد دعوة الحزب شقيق زعيم حزب العمال عبد الله أوج الان إلى حضور الذكرى الخمسين لتأسيس «الحزب الديمقراطي» في شمالي العراق.

- **شمال العراق**

بالنسبة إلى الوضع في شمال العراق الذي كان القتال فيه بين الأكراد سبباً لتدخل عراقي في أربيل تبعته العملية الأميركية، ادعى «الاتحاد الوطني الكردستاني» أن الجيش العراقي أبقى نحو مئة دبابة قرب المدينة وعاود قصف منطقة جمجمال. ونفى أن تكون القوات العراقية التي دخلت أربيل يوم السبت ٣١/٨/٩٦ وأخرجت قواته منها انسحبت كلياً مؤكداً بقاء ٤٠٠ عسكري فيها يرتدون اللباس الكردي التقليدي تمويهاً.

سياسياً، عبرت وزارة الخارجية الأميركية عن رغبة واشنطن في الاضطلاع بدور في عملية المصالحة بين الفصيلين الكرديين المتنازعين وصرح الناطق باسمها نيكولاس بيرنز «لن نتخلى عن مساعينا الدبلوماسية» وحذر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من مغبة التحالف مع بغداد ونصحه بالعودة إلى طاولة المفاوضات في رعاية واشنطن. ورأى أن العملية الأميركية حالت دون لجوء الطالباني إلى طهران طالباً دعماً مباشراً في مواجهة تحالف بغداد ـ البارزاني. ونصح الأكراد بتجاوز خلافاتهم ورفض «عروض الصداقة سواء من جانب إيران أو من جانب صدام حسين لأنه لا يمكن الوثوق بأي منهما ولأن أياً منهما لا يعمل لمصلحة الشعب الكردي».

في ديار بكر أعلن مكتب الحاكم العسكري يوم ٤/٩/٩٦ أن قوات الأمن التركية قتلت ٦٩ من مقاتلي حزب العمال وفقدت تسعة من أفرادها، في اشتباكات منفصلة في أربعة أقاليم في جنوبي شرقي البلاد.

● **الحظر الجوي**

لمحت بغداد إلى خرقها الجوي في المنطقتين الشمالية والجنوبية للتصدي للدوريات الأميركية. فقد صرح ناطق عسكري عراقي أن الرادارات العراقية «رصدت قيام طائرات أميركية أقلعت من تركيا بـ ١٦ طلعة في شمال العراق وأخرى أقلعت من السعودية، والكويت بـ ٦٤ طلعة في أجواء الجنوب». وأضاف «لم تتمكن طائراتنا حتى الآن ولا أسلحتنا ضد الجو من مقاطعة أو إسقاط أي من طائرات العدوان». وأكدت بغداد عن عزمها على مقاومة «العدوان الأميركي» المستمر وصرح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة «أن العراقيين سيمضون قدماً في المقاومة على أساس مشروعية الدفاع عن النفس وسيادة العراق».

وكتبت صحيفة «الثورة» أن «العدوان الأميركي يبقى مستمراً على العراق ما دام الرئيس الأميركي يصر على أن من حقه فرض خطوط عرض تجول فوقها طائراته متى شاء وحيثما أراد في سماء العراق الطاهرة».

● **المعارك بين الأكراد تشتد في المناطق المؤدية إلى السليمانية**

أفاد مسؤولون في الأمم المتحدة يعملون في السليمانية في شرق العراق ٦/ ٩/ ٩٦ أن ثلاثة من مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني قتلوا في موقع قرب حلبجة على الحدود مع إيران هاجمه مقاتلو «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني.

ويمثل الهجوم توسيعاً للجبهة نحو محاور تقع خارج الحظر الجوي العراقية. وصرح عضو اللجنة المركزية «للاتحاد الوطني الكردستاني» عدنان المفتي «يدور القتال منذ صباح اليوم (٦/ ٩/ ٩٦) وتعرضت دقلة للقصف من جانب قوات الجيش العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني» وأضاف أن الجيش العراقي يسيطر على مواقع قريبة من أربيل منها أجزاء من إحدى الطرق الرئيسية إلى السليمانية. وذكر أن السيطرة على دقلة ستتيح للقوات العراقية سلوك الطريق الرئيسية الثانية إلى السليمانية. وكرر في تلميح جديد إلى احتمال طلب المساعدة من طهران أنه «إذا واصل الجيش العراقي مقاتلتنا ولم يساعدنا الأميركيون فنحن أحرار في طلب العون من أي جهة. وإذا حسب الجيش العراقي أن العمليات الأميركية توقفت سيتحرك ونحن لا نقدر على التصدي له وحدنا».

وأكد ممثل للأمم المتحدة في أربيل أن الوضع حول دقلة «متوتر» وتحدث عن «اشتباكات متقطعة» بقذائف الهاون والمدفعية الثقيلة. وقال أن القوات العراقية لا تزال متمركزة خلف مواقع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي أصدر بياناً قال فيه أن قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» شنت هجوماً في منطقة دقلة في محاولة لاستعادة أربيل

«وجرت معارك طاحنة بكل أنواع الأسلحة وشتت المهاجمون وتمت السيطرة على طريق قشتابه ـ دقلة حتى مرتفعات حاجي وسو».

● **القتل الكردي ـ الكردي يتواصل وواشطن تنأى بنفسها عنه**

تلاحقت التطورات العسكرية، في كردستان العراق واعترف أمس ٨/٩/٩٦ «الاتحاد الوطني الكردستاني» بأن قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني سيطرت على مدينة كوي سنجق «وأنها تستعد لشن هجوم على مدينة السليمانية الواقعة في شرق البلاد خارج منطقة الحظر الجوي بدعم عراقي. وكذلك صرح الناطق باسم الحزب الأول في لندن لطيف رشيد أن «القوات الحكومية العراقية بمساعدة قوات البارزاني هاجمت قرية دقلة جنوب شرق أربيل وسيطرت عليها بعد معارك عنيفة بالمدفعية الثقيلة والدبابات. وبعد ذلك اتجهت إلى كوي سنجق وسيطرت عليها» وأضاف أن دقلة «كانت تشكل خط دفاعنا وكانت لها أهمية إستراتيجية» كونها تشرف على الطريق المؤدي إلى السليمانية مرجحاً شن هجوم قريب على هذه المدينة. واستغرب «صمت الحلفاء» معتبراً أن الهجوم الصاروخي «لم يساعد الأكراد بل ازدادت وحشية (الرئيس العراقي) صدام حسين». وأصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني بياناً جاء فيه أن قواته «اقتحمت دقلة بعد معركة ضارية وطاردت فلول الطالباني إلى أطراف كوي سنجق» من غير أن يذكر شيئاً عن السيطرة على هذه المدينة. وأوضح أن العملية الجديدة هدفها حماية أربيل التي دخلتها قوات عراقية السبت ٣١ آب الماضي ١٩٩٦ ونفى حصول «أي تدخل عسكري عراقي أو مشاركة عراقية فيها».

وأفاد مراسل لوكالة رويتر أن آلاف الأكراد فروا من القتال في كوي سنجق في اتجاه مناطق قريبة من الحدود العراقية ـ الإيرانية حاملين مقتنياتهم الضرورية.

ومع اتهام أتباع الطالباني القوات العراقية بالمشاركة في القتال، نفى وزير الدفاع الأميركي وليم بيري عن وجود أي دليل على تورطها المباشر في القتال الذي وصفه بأنه «حرب أهلية بين الأكراد» يجب ألا تتدخل الولايات المتحدة فيها. ورأى أن مصلحة بلاده تتركز في جنوب العراق لحماية ممرات النفط. وفي السياق نفسه قال وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أن «العراق أوقف احتلاله للشمال» بعدما «دفع صدام حسين ثمن عدوانه» مستدركاً أن على الحلفاء البقاء متيقظين ومحتفظاً بحق توجيه ضربات جديدة، غير أن رئيس الأركان المشتركة للقوات الأميركية الجنرال جون شاليكاشفيلي حذر بغداد من أن القوات الأميركية «لن تقف مكتوفة» إذا لم تنسحب القوات العراقية تماماً من المناطق الكردية وقال «سنتأكد من أن صدام حسين لن يتحرك ضد شعبه أو ضد جيرانه ومن الأفضل ألا يعرف تماماً كيف سنتحرك». وأكد وزير الخارجية الفرنسي أن القوات

العراقية لا تتدخل في القتال الدائر حالياً بل أنها انسحبت من شمال البلاد بعد عملية أربيل التي دامت يومين.

● **قوات البارزاني تستولي على السليمانية وتدفع الطالباني نحو إيران (٩/٩/٩٦)**

طغت التطورات الميدانية في شمال العراق على ما عداها مع إعلان «الحزب الديمقراطي الكردستاني» سقوط مدينة السليمانية الشرقية الواقعة خارج منطقة الحظر الجوي في أيدي مقاتليه من غير حصول مواجهة مع مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي فر زعيمه جلال الطالباني وعدد من مساعديه إلى منطقة بنجوين على الحدود مع إيران.

وصرح الناطق باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في لندن ديلشاد ميران أن «الحزب استولى في الساعة ١٩,٠٠ بالتوقيت المحلي (١٥,٠٠ بتوقيت غرينتش) على السليمانية» التي كان حزب الطالباني اعترف بأنها قد تسقط في أي لحظة طالباً من واشنطن التدخل تفادياً «لمذبحة وشيكة» وأفاد بيان الحزب الأول أن «نحو ٢٥٠ مقاتلاً من الاتحاد الوطني قتلوا في المعارك» وتحدث عن «حال شبه إنهيار في صفوف قوات الطالباني على كل الجبهات». وأكد مسؤول في الأمم المتحدة أن معركة «السيطرة على السليمانية انتهت ودخلها مقاتلو مسعود البارزاني من دون قتال» فيما صرح المسؤول في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» روس نوري شاويس أن أهل المدينة استقبلوا المقاتلين بالزهور.

وكان سكان من السليمانية قالوا في اتصالات أجرتها معهم منظمات إنسانية وموظفون في الأمم المتحدة في كردستان العراق أن «جلال الطالباني ومسؤولي الاتحاد الوطني الكردستاني أن آلاف الأشخاص فروا من المدينة ولجأوا إلى منطقة بنجوين على الحدود مع إيران» وأضافوا أن إيران أغلقت حدودها مع العراق.

وسبق إعلان سقوط السليمانية دخول مقاتلي البارزاني الذي تدعمه بغداد بلدة رانية التي تقع على مسافة ٧٠ كيلومتراً شمال السليمانية وسيطرتهم على محطة دوكان لتوليد الكهرباء التي تغذي أربيل بالتيار. وأفادت المنظمات الإنسانية العاملة في دهوك قرب الحدود العراقية ـ التركية أن «بلدتين غير بعيدتين عن السليمانية هما حيران ونازينين سقطتا» في أيدي قوات البارزاني.

واتهم حزب الطالباني القوات العراقية بالمشاركة الفعلية في القتال وأصدر بياناً جاء فيه أن «٥٠ دبابة وآلية مصفحة لجيش بغداد شاركت إلى جانب الحزب الوطني الكردستاني في الاستيلاء على كوي سنجق» وأن آلافاً فروا منها «خوفاً من قمع القوات والعملاء العراقيين الذين دخلوا المدينة بأعداد كبيرة».

واتهم الطالباني في حديث نشرته صحيفة «بني يوزيل» التركية رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان بالتواطؤ مع الرئيس العراقي صدام حسين وادعى أن الأول «كان يعلم

سلفاً أن القوات العراقية ستقتحم أربيل. لقد عقد اتفاقاً مع صدام عندما زار اثنان من وزرائه بغداد» في آب الماضي. وتحدث عن خطة من ثلاث مراحل تتمثل أولاها في السيطرة على أربيل وتقضي الثانية بدخول القوات التركية شمال العراق والثالثة بإخضاع المناطق التي يسيطر عليها «الاتحاد الوطني الكردستاني» وأضاف أن العراق كان يعلم أن قواته لا يمكنها دخول أربيل من دون موافقة الأتراك (. . .) كنا ضحية مؤامرة حيكت بين بغداد والبارزاني على الشعب الكردي». واتهم الولايات المتحدة بتوفير «الدعم غير المباشر لصدام بإعطائها تركيا الضوء الأخضر لإنشاء منطقة أمنية» على الجانب العراقي من الحدود العراقية ـ التركية. واستبعد أي حوار مع البارزاني متهماً إياه بأنه «خائن وعميل لبغداد وأفضل التحدث مع سيده» وطلب من «الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في التحالف ألا يتركوا الشعب الكردي ضحية الثأر الفظيع لصدام حسين. بل على واشنطن أن تتحرك فوراً وبحزم لوضع حد للهجوم العراقي».




صورة لصحيفة النهار تاريخ ١١/٩/٩٦

**توقيع اتفاق للحكم الذاتي في المناطق الكردية غداً**

غداة سيطر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني على مدينة السليمانية وعلى كردستان العراق عموماً، اتضح عمق التحالف بينه وبين بغداد التي بدأت في ٣١ آب الماضي معركة الحسم مع قوات حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني، عندما أرسلت قواتها إلى أربيل. فبعيد إعلان البارزاني عفواً عاماً عن جميع خصومه، رفعت السلطات العراقية الحصار عن المناطق الكردية وأعلنت عفواً عاماً عن أبنائها. لكن ذلك لم يمنع عدداً كبيراً من النازحين من التدفق في اتجاه الحدود الإيرانية والطالباني نفسه من اللجوء إلى إيران.

وكانت قوات البارزاني دخلت السليمانية يوم الاثنين ٩٦/٩/٩ من دون معارك بعد انسحاب قوات الطالباني في اتجاه منطقة بنجوين، مدركة أن المعركة خاسرة وخصوصاً بعد تساقط مواقعها الواحد تلو الآخر على طريق المدينة، وأفاد مسؤول في منظمة غربية يعمل في السليمانية أن «قوات الاتحاد الوطني الكردستاني فرت من المدينة قبل دخول قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني» وأضاف أن «الوضع هادىء ومقاتلو الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطرون على المدينة وينتشرون على مداخلها ومفترقات الطرق».

ومن السليمانية أعلن البارزاني عفواً عاماً عن خصومه «يشمل أيضاً جلال الطالباني» ودعا إلى إجراء «انتخابات عامة حرة» في كردستان العراق. وأصدر الحزب في وقت لاحق بياناً حض فيه النازحين من السليمانية على العودة إليها لأن «عهداً سياسياً جديداً مبنياً على التسامح والعفو سيسود في كردستان العراق ولأن فصل الحرب الداخلية قد طوي».

وفي بغداد صرح ناطق حكومي أن «الرئيس القائد صدام حسين أمر برفع كل الإجراءات الاحترازية التي فرضتها (منذ عام ١٩٩١) الظروف الاستثنائية حول تنقل المواطنين من محافظات الحكم الذاتي (الكردي) وإليها والتجارة الخارجية منها وإليها».

وتلا وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف عبر التلفزيون بياناً أصدره مجلس قيادة الثورة وضمنه قرار العفو «عن أبنائنا مواطني محافظات الحكم الذاتي عفواً تاماً وشاملاً باستثناء من ارتكب جرائم هتك الأعراض والاغتصاب وقتل موظفي الدولة وسرقة أموال الدولة».

واستقبلت السليمانية البالغ عدد سكانها ٨٠٠ ألف نسمة حلفاء بغداد بهدوء بعدما كانت المعقل الأخير لخصومها المتهمين بتلقي دعم ميداني من إيران.

ولم يلاحظ مراسلو الوكالات العالمية للأنباء أي وجود عسكري عراقي على طريق

السليمانية علماً أن الطالباني كان اتهم بغداد بالمشاركة المباشرة في المعارك.

وقال مسؤولون في الأمم المتحدة يعملون في شمال العراق أن الطالباني لجأ أمس ١٠/٩/٩٦ مع عدد من مقاتليه إلى إيران، بيد أن ممثل حزبه في لندن لطيف رشيد أكد أنه «لا يزال في محافظة السليمانية» وحدد ناطق باسم الحزب في دمشق مكان وجوده في قرية شهر باجر على مسافة ٢٠ كيلومتراً من السليمانية.

**اتفاق**

وفي مؤشر جديد لكون التحالف بين بغداد و «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ليس وليد ساعته بل خطط له بعناية، كشف المسؤول عن مكتب «الاتحاد الوطني الكردستاني» في دمشق دانا مجيد أن صدام والبارزاني سيوقعان غداً ١٢/٩/٩٦ اتفاقاً جديداً للحكم الذاتي في المناطق الكردية يكون «تكملة لاتفاق عقد في ٢٢ آب الماضي بين صدام والبارزاني على عودة كردستان إلى سيطرة نظام بغداد». وكان رئيس «الجمعية العراقية للسلم والتضامن» المعنية بالعلاقات مع المنظمات والأحزاب الأجنبية صلاح المختار قد قال أن «انتهاء حال التشرذم في كردستان العراق وبروز قيادة واحدة سيعجلان بلا شك في إكمال الحوار الديمقراطي بين الحكومة والأكراد». وأضاف أن البارزاني «أعاد النظر وتوصل إلى اقتناع حر بأن الحل الأمثل هو الحوار مع السلطة المركزية لعودة الحكم الذاتي بصيغة أرقى من السابق ومتطورة إلى كردستان».

● **ارتياح تركي لتمدد نفوذ بغداد**

واصل المبعوث الخاص للرئيس العراقي صدام حسين، يوسف حمادي أمس ١١/٩/٩٦ محادثاته في أنقرة بشأن التطورات الأخيرة في شمال العراق ولاطلاع المسؤولين الأتراك على موقف بغداد الرافض لمشروع «منطقة أمنية» تركية داخل الأراضي العراقية.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال أن «تركيا لا تحتاج إلى موافقة أحد للحفاظ على أمنها» وأكد أن «تركيا ستتخذ أي إجراء أمني تراه ضرورياً لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي من الأراضي العراقية إلى الأراضي التركية». وأشار إلى أن أنقرة تهتم بالأوضاع المادية والأمنية للتركمان في شمالي العراق الذين «هم في النهاية مواطنون عراقيون» من «منطق إنساني». وكان إقبال يشير بذلك إلى تقارير تحدثت عن أن واشنطن طلبت من أنقرة المساعدة على نقل نحو ألفي عراقي من الأكراد والتركمان الذين كانوا يعملون مع الأميركيين في شمالي العراق. ونقلت وكالة أنباء الأناضول أن واشنطن أبلغت أنقرة أن هؤلاء الأكراد والتركمان كانوا يعملون في مركز التنسيق العسكري التابع لعملية «بروفايد كومفورت» ومنظمات إنسانية تابعة لوزارة الخارجية الأميركية.

وقالت الوكالة أن الطلب الأميركي سبب إنزعاجاً لدى السلطات التركية لأن واشنطن ترغب بإيوائهم مؤقتاً في تركيا. وكشفت صحيفة «حريت» التركية أن هؤلاء الألفين كانوا بمثابة جيش نظمته واشنطن ولم يتم اكتشافه إلا بعد الطلب الأميركي لإيوائهم في تركيا خشية تعرضهم لخطر الاعدام من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات العراقية المنتشرة حالياً في شمالي العراق.

وقال السفير التركي لدى القاهرة بشار يقيش أن «طلب تركيا الوحيد للتراجع عن فكرة إقامة المنطقة العازلة في شمالي العراق هو منع الإرهابيين من دخول تركيا». وأعلن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في مقابلة نشرتها مجلة المصور المصرية أن أربكان «زار إيران مؤخراً ليحرضها علينا».

**رفع الحظر**

في غضون ذلك بثت الإذاعة العراقية الرسمية أن حركة النقل بالسيارات بين كركوك الواقعة خارج منطقة الحظر الجوي الشمالية ومحافظات كردستان الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية عادت إلى طبيعتها يوم ٩٦/٩/١١ بعد توقف دام خمس سنوات. وأضافت أن هذا القرار هو بداية تطبيق قرار الرئيس العراقي صدام حسين رفع الحظر المفروض على المناطق الكردية منذ عام ١٩٩١.

- **البارزاني يؤكد «الاستقلال عن السلطة المركزية» ٩٦/٩/١٢**

أكد مسعود البارزاني في اجتماع عقد في قلعة ديزا قرب الحدود العراقية ـ الإيرانية أن المحافظات الكردية الثلاث في شمال العراق دهوك وأربيل والسليمانية ستبقى «مستقلة عن الحكم المركزي في بغداد وأن «القرارات السياسية ستبقى مستقلة عن نظام صدام حسين» ووعد الأكراد «بالأمن والحقوق الإنسانية والسياسية وكذلك بالتعددية الحزبية والديمقراطية التي ستشمل «الاتحاد الوطني الكردستاني» وقال: «إننا نصدر عفواً عن الاتحاد الوطني الكردستاني وعن زعيمه جلال الطالباني. وكذلك يحق له القيام بنشاط سياسي إذا ما قبل المعطيات الجديدة على الأرض وامتنع عن تشكيل ميليشيا» وأضاف «لن تكون بعد اليوم ميلشيات عسكرية يجب أن يكون هناك جيش فقط، جيش كردستان». وتعهد تفعيل نشاطات البرلمان الكردي الذي توقفت قبل سنتين.

وبعد عودته إلى منطقة صلاح الدين الشمالية صرح أن علاقة حزبه ببغداد سببها الموقف الغربي الغامض من أكراد العراق. وقال: «تملكني طوال الوقت هاجس أن الغرب لن يخرج بقرار قاطع في شأن حل القضية الكردية (. . .) قولوا لنا بصراحة وعلانية إذا كنتم ستقبلون أن نعلن قيام كردستان الحرة المستقلة وعندها سننهي كل علاقاتنا بالعراق». ونفى أن تكون بغداد طلباً مقابلاً لمساعدته في السيطرة على شمال

البلاد مشدداً على أنه «لو طلب العراق ثمناً لما كنا طلبنا مساعدته أو قبلناها».

وفي بيان أصدره الحزب في دمشق، اعترف أن بعض المجموعات من المعارضة العراقية تعرضت لاعتداءات «من عناصر الأمن العراقي التي استغلت ظروف انشغال الحزب وقواته وأجهزته بالسيطرة على مدينة أربيل». وقال «قتل فعلاً عدد من عناصر المؤتمر الوطني العراقي في قشتابة مع قوات من حزب الطالباني عندما حاولت مقاومة تقدم القوات والدروع العراقية» وأضاف أن «مفرزة من المخابرات العراقية تسللت إلى أربيل» وتحدث عن اعتقال ١٩ من المعارضين بينهم ثلاثة أفراد من نشطاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ومجموعة من المعارضين من أفراد المؤتمر الوطني العراقي وتنظيمات التركمان ومنظمة العمل الإسلامي» وذكر أنه «حال وصول نبأ وجود المفرزة الأمنية العراقية في المدينة أرسلت قيادة الحزب قوة مسلحة مع المسؤول الأمني للحزب وطردتها» وأشار إلى أن مقاتلي الحزب نقلوا نحو ٦٠٠ معارض عراقي إلى صلاح الدين وشقلاوة ودهوك لضمان سلامتهم.

● **اللاجئون الأكراد**

أعلن مدير دائرة الأجانب في وزارة الداخلية الإيرانية ٩٦/٩/١٥ أحمد الحسيني أن نحو ٦٠ ألف لاجىء كردي عراقي موجودون الآن في الأراضي الإيرانية. وتحدثت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عن عدد يراوح بين ٣٠ ألفاً و٣٥ ألف لاجىء استناداً إلى مراقبيها في المخيمات. وأوضح المراقبون أن تحرك اللاجئين بسرعة دون إحصاء دقيق لأعدادهم. وأفاد مراسل «لوكالة الصحافة الفرنسية» أن مئة لاجىء عراقي هم الدفعة الأولى في إطار عمليات الإجلاء التي تشمل ٢٥٠٠ شخص وصلوا إلى تركيا من طريق مركز الخابور على الحدود العراقية ـ التركية.

وطالب زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني الولايات المتحدة بتأمين حماية الأكراد معلناً أن البرلمان والحكومة الكرديين سيعاودان عملهما هذا الأسبوع.

● **البرلمان الكردي ينتخب رئيساً جديداً لـ «الحكومة» والبارزاني يبدأ فرض هيمنته الميدانية سياساً**

بدأ زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني يوم ٩٦/٩/١٦ ترتيب السلطة في شمالي العراق بما يتوافق مع الواقع الميداني الجديد بعد انتصاره متحالفاً مع بغداد على منافسه على الزعامة الكردية جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني. واجتمع البرلمان الكردي في مقره في أربيل للمرة الأولى منذ بدء الاقتتال الكردي ـ الكردي. وانتخب عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي روج نوري

شاويش رئيساً لـ «الحكومة» بدلاً من كوسرات رسول علي عضوالمكتب السياسي للاتحاد الوطني. وقال شاويش بعيد انتخابه «أتمنى أن تستجيب التشكيلة الوزارية الجديدة لمبدأ التعددية الحزبية وأن يسود الأمن والاستقرار كردستان العراقية وأن يطمئن جيراننا إلى أننا لن نكون سبباً للمشكلات لأي منهم».

● **الأكراد المتعاونون**

أعلن الرجل الثاني في البعثة الأميركية لدى تركيا فرانك ريسياردون أن الأكراد الذين تعاونوا مع الأميركيين في شمالي العراق سينقلون إلى جزيرة غوام في المحيط الهادىء عبر تركيا لفترة شهرين أو ثلاثة أشهر. وأفاد صحافيون أن مجموعة أولى من ٣٣٧ كردياً عراقياً من المتعاونين السابقين مع الولايات المتحدة وعائلاتهم غادرت ديار بكر في جنوب شرق تركيا إلى غوام يوم ٩٦/٩/١٦ وهي المجموعة الأولى من أصل نحو ٢٥٠٠ كردي عراقي يفترض أن ينقلهم الأميركيون عن طريق تركيا إلى جزيرة غوام حيث ملك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية. كما أعلنت أنقرة ٩٦/٩/١٦ أنها منحت تصاريح عبور في أراضيها لأكراد عراقيين كانوا يعملون في منظمات تابعة للاتحاد الأوروبي في شمال العراق قبل تدخل قوات بغداد العسكري في هذه المنطقة وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال أن «تركيا منحت هؤلاء الأشخاص حق العبور في أراضيها لدواع إنسانية».

## المحدثات الأميركية ـ الكردية

● **بيليترو يلتقي البارزاني قريباً في تركيا**

جددت الإدارة الأميركية وساطتها بين الأكراد فأعدت للقاء قريب يضم مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو وزعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني الذي سيطر على معظم كردستان العراق بمساعدة الجيش العراقي بعد هزيمة قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني.

وكشفت وزارة الخارجية التركية أن البارزاني سيصل إلى تركيا «في الأيام المقبلة» تلبية لدعوة رسمية. وأوضحت أن الاستعدادات «تجري حالياً للزيارة لكن التفاصيل بما في ذلك مكانها وموعدها والمشاركون فيها «لم تحدد بعد».

وعلم من مصادر مطلعة في أنقرة أن محادثات البارزاني مع المسؤول الأميركي ستجري في منطقة سيلوبي على مسافة عشرة كيلومترات من الحدود مع العراق.

وأوضحت وزارة الخارجية التركية أن الوضع في شمال العراق والأمن الحدودي ومشروع أنقرة إقامة حزام أمني في كردستان العراق وكذلك أمن التركمان ستكون في صلب محادثات البارزاني وبيليترو. وهذه الزيارة الأولى للبارزاني لتركيا منذ عام ١٩٩٣.

ورأى محللون محليون وديبلوماسيون أجانب في اسطنبول أنه بعدما استعادت بغداد نفوذها حتى حدودها الشمالية، صار في مقدور الرئيس العراقي أن يضغط على تركيا بأن يطلق عليها ثوار «حزب العمال الكردستاني» المتمركزين في معسكرات على طول الحدود العراقية ـ التركية المشتركة وصرح البارزاني لصحيفة «جمهريت» التركية «لا تعاون قطعاً بيننا وبين حزب العمال الكردستاني ضد تركيا لكننا لن نقاتل ضد منظمة كردية مثل حزب العمال الكردستاني لمصلحة تركيا. وما لم يسبب مشاكل لكردستان (العراق) يمكنه أن يبقى» وأكد قادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أنهم لا ينوون التحرك ضد مواقع «حزب العمال الكردستاني» قرب بلدة زاخو الحدودية العراقية. وربما فقدت أنقرة في غياب نفوذها على أرض شمال العراق وآخر نافذة لمراقبة نشاطات ثوار «حزب العمال الكردستاني» المتمثلة في الغطاء الجوي الذي توفره طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للأكراد في شمال العراق منذ فشل انتفاضتهم ضد الرئيس العراقي بعد انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١.

ويوم ٩٦/٩/١٧ تحدث «الاتحاد الوطني الكردستاني» عن صده يوم الاثنين ٩٦/٩/١٦ «هجوماً للقوات المشتركة» التابعة «للحزب الوطني الكردستاني» والجيش العراقي في كردستان العراق ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للانباء (أرنا) الإيرانية عن قائد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني» في سيلران ـ باند على الحدود الإيرانية شوكت حاج ـ مشير أن «المعارك في منطقة بامو» في كردستان.

- **البارزاني التقى بيليترو وتشيلر معلناً أن تحالفه مع صدام حسين كان مؤقتاً**

مد الزعيم الكردي زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ٩٦/٩/١٨ يده إلى أنقرة وواشنطن معلناً انتهاء تحالفه «المؤقت» مع الرئيس العراقي صدام حسين الذي مكنه من إلحاق الهزيمة «بالاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني في شمال العراق وأجرى محادثات في أنقرة مع كل من وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر ومساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو الذي سعى إلى إقناعه بالتخلي عن بغداد ومعاودة الحوار مع خصومه الأكراد من أجل اقتسام السلطة في كردستان العراق التي شهدت اشتباكات جديدة بين الحزبين الكرديين قرب الحدود الإيرانية.

ووصل البارزاني في ٩٦/٩/١٨ إلى ديار بكر في سيارة من طريق معبر الخابور الحدودي بين العراق وتركيا ومن هناك توجه بالطائرة إلى أنقرة حيث اجتمع مع تشيلر التي أبدت رغبتها في التعامل مع البارزاني قوة أمر واقع في شمال العراق على رغم علاقاته بصدام. وقالت: «لا نزال نؤيد وحدة الأراضي العراقية، لكن خلال فراغ السلطة (في شمال العراق) ستكون هناك حكومة محلية» وقال أحد المساعدين لزعيم الحزب

الديمقراطي الكردستاني، سامي عبد الرحمن «كان الاجتماع طيباً للغاية بين السيد البارزاني والسيدة تشيلر».

ثم التقى البارزاني بيليترو في مكان سري في أنقرة. وأوضح مصدر قريب من المحادثات أنها «كانت ناجحة جداً».

وقال أحد مستشاري الزعيم الكردي العراقي فلك الدين كاكيي قبل ذلك أن البارزاني سيطلب من الإدارة الأميركية مساعدة الشعب الكردي. أما مصادر دبلوماسية في أنقرة قالت أن بيليترو سيطلب من البارزاني وضع حد «لأي تعاون مع بغداد والعودة إلى طاولة المفاوضات مع الطالباني لاقتسام السلطة في شمال العراق». ونقلت وكالة «الاسوشيتدبرس» عن البارزاني قبيل توجهه إلى أنقرة أن تحالفه مع صدام حسين كان مجرد اتفاق مؤقت وأنه انتهى الآن. وقال أنه اضطر إلى الالتفات إلى بغداد بعدما تحالف الطالباني مع إيران في إطار الصراع للسيطرة على شمالي العراق.

● **تزايد التوتر عند مثلث الحدود العراقية ـ الإيرانية ـ التركية**

يشهد مثلث الحدود العراقية ـ الإيرانية ـ التركية توتراً شديداً وسط تبادل الاتهامات بين إيران من جهة وتركيا والعراق من جهة أخرى.

وأفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن أربعة أشخاص قتلوا عندما قصف الجيش العراقي وقوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مخيماً للاجئين الأكراد على الحدود الإيرانية. وأوضحت أن «ثلاثة أطفال كانوا بين اللاجئين الأكراد العراقيين الذين قتلوا في مخيم سيران باند للاجئين على الحدود الإيرانية الشمالية الغربية عندما قصفه الجيش العراقي وقوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وقالت «القصف المدفعي على المخيم قرب مدينة بانه الحدودية بدأ ظهراً وقتل فيه أربعة لاجئين بينهم ثلاثة أطفال وجرح عشرة آخرون» وأشارت إلى أن المخيم يأوي نحو ٣٥٠٠٠ لاجيء كردي عراقي فروا في الآونة الأخيرة من القتال في شمال العراق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين الاتحاد الوطني الكردستاني.

ونفى الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه الرواية لكن الاتحاد الوطني الكردستاني تحدث عن قتال عنيف في المنطقة.

ومن جهة ثانية تزايدت تقارير مسؤولي الأمن الأتراك عن هجمات يشنها مقاتلو «حزب العمال الكردستاني» إنطلاقاً من أراضي إيرانية على مواقع حدودية في تركيا. وأصدر مكتب الحاكم العسكري في ديار بكر في بيان جاء فيه أن القوات التركية قتلت ٢٢ من الثوار الأكراد في اشتباكات منفصلة في سبعة أقاليم في جنوب شرق تركيا. وكثفت القوات التركية عملياتها ضد «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق البلاد لمواجهة

عمليات تسلل الثوار من شمال العراق بعدما تحالف «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مع بغداد أواخر آب الماضي ونجح في السيطرة على معظم كردستان العراق.

**● البارزاني أبلغ بيليترو عكس ما قاله لتشيلر؟**

انتهت المحادثات الأميركية ـ الكردية في أنقرة ١٩/ ٩/ ٩٦ إلى ما يشبه الاتفاق على إنهاء العلاقة بين زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني وبين بغداد، واعتبار ما جرى في شمالي العراق من أبعاد للاتحاد الوطني الكردستاني وزعيمه جلال الطالباني، تكتيكاً عسكرياً ليس إلا.

وأكد البارزاني للأميركيين خلال اجتماعه يوم ١٨/ ٩/ ٩٦ في أنقرة مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو، أن تحالفه مع الرئيس العراقي صدام حسين هو ظرفي بحت وأنه سيبتعد عنه من الآن فصاعداً. غير أن معلومات صحافية تركية ذكرت أن البارزاني الذي أجرى محادثات مع المسؤولين الأتراك وخاصة وزيرة الخارجية طانسو تشيلر، أكد عكس ذلك لأنقرة التي تفضل حصول تقارب بين الأكراد العراقيين والنظام العراقي.

وقال مصدر دبلوماسي في أنقرة أن البارزاني «وافق على المساعدة في احتواء صدام حسين بإبقائه خارج شمالي العراق، وأكد أن تحالفه معه كان وليد الظروف وليس نتيجة خطة بعيدة الأجل». ولم يقدم المصدر إيضاحات أخرى حول مضمون المناقشات التي جرت بين بيليترو والبارزاني، إلا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز وصف اللقاء بأنه «مثمر».

وقال بيرنز «أننا نقيم علاقات مع قائد مهم جداً في شمال العراق ونريد أن نتأكد من أن هذه الاتصالات ستجري بالطريقة التي نقلناها له». وأضاف «نأمل فعلاً أن يكون تحالف البارزاني مع العراق آنياً».

ومن جهة أخرى، أكدت وزارة الخارجية الأميركية عن رغبتها في عقد لقاء مع زعيم الاتحاد الوطني الديمقراطي جلال الطالباني. وقال بيرنز «نحن على اتصال مستمر معه وسنستمر في ذلك»، وأوضح أن بيليترو والبارزاني ناقشا «استمرار حرص الولايات المتحدة على المساهمة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وقلق الولايات المتحدة على الوضع الإنساني للأكراد والتركمان والأشوريين وآخرين يعيشون في المنطقة وكذلك القلق على سلامة الذين شاركوا في عملياتنا هناك».

**● البارزاني**

تواصل واشنطن مساعيها لفك أي روابط بين صدام حسين و «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني الذي استعان بالجيش العراقي للتغلب على قوات

«الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني في شمال العراق.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية» إلى مسؤول أميركي، أن الزيارة التي قام بها البارزاني إلى تركيا يوم ٩٦/٩/١٣ لتركيا والتقى خلالها وزيرة الخارجية طانسو تشيلر ومساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو تظهر رغبته في «الابتعاد» عن النظام العراقي. وقال أن البارزاني «عبر عن بعض الاهتمام بعلاقة معنا وربما أراد الابتعاد عن صدام حسين» ورأى أن تحالفه مع بغداد قد يكون «تكتيكياً» وأضاف «أنها مجازفة» وأكد المسؤول الأميركي موقف واشنطن المعارض لقيام دولة كردية مستقلة وذكر بأن «آخر رئيس أميركي دعم استقلال كردستان كان وودرو ويلسون» أبان الحرب العالمية الأولى. وأشار إلى أن الولايات المتحدة «على اتصال بالطالباني، إلا أنه من غير المتوقع عقد أي لقاء معه في الوقت الحاضر».

وكشف البارزاني بعد عودته إلى كردستان العراق أن تركيا «تخلت عن مشروعها إقامة منطقة أمنية» في شمال العراق من أجل صد هجمات «حزب العمال الكردستاني» الكردي والذي كان أثار ردود فعل حادة في بغداد والعالم العربي.. وقال أن تشيلر أبلغت إليه تخلي أنقرة عن مشروع المنطقة الأمنية. وشدد على أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» لم يوقع «أي اتفاق مع بغداد» و «لدينا مشكلات مع بغداد، لكننا متفقون على الدفاع عن وحدة أراضي العراق» وأعلن أنه طلب «عشر مرات» مساعدة واشنطن في مواجهته مع «الاتحاد الوطني الكردستاني» قبل أن يطلب مساعدة بغداد.

● **الأكراد**

في ما يتعلق بالوضع في المناطق الكردية، توقف سد دوكان الذي يمد مناطق وسط كردستان العراق وشرقه بالكهرباء عن العمل منذ سيطرة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» على المنطقة وطرد حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي حمل مقاتلوه المخططات الإلكترونية اللازمة لتشغيله لدى انسحابهم في اتجاه إيران. وكان السد الذي تبلغ طاقته ٤٠٠ ميغاوات يغذي مدينتي أربيل والسليمانية في محيطهما بالكهرباء.

● في أنقرة أفاد مسؤولون أمنيون أن مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» هاجموا ليل السبت ـ الأحد (٢١ و ٩٦/٩/٢٢) فرعاً لمصرف حكومي في الزاغ في شرق تركيا وقتلوا أربعة من حراسه ومدنياً ثم نصبوا مكمناً لدورية عسكرية توجهت إلى مكان الحادث فأصابوا خمسة جنود بجروح. وأعلنت الشرطة في مدينة ديار بكر في جنوب شرق البلاد أن الاشتباكات بين الجيش والمقاتلين الأكراد الانفصاليين في مناطق عدة أسفرت عن مقتل ٣٧ مقاتلاً وأسر خمسة واستسلام إثنين.. وأوضحت أن الاشتباكات

وقعت في محيط ديار بكر وسيرناك وهكاري في الجنوب الشرقي وفان وتونجيلي في الشرق.

● **عودة الأكراد**

على صعيد الوضع في كردستان العراق، يجتاز عدد كبير من الأكراد الذين لجأوا إلى إيران بعد سيطرة مقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني على المناطق الكردية وطرد مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني، الحدود العراقية ـ الإيرانية في باشمار في شمال شرق العراق مشياً في مجموعة صغيرة من الشبان أو في شاحانات صغيرة من الشبان أو في شاحنات صغيرة تنقل عائلات كاملة.

وأوضح رئيس جهاز الأمن في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بختيار غابرايان اللاجئين يعودون إلى كردستان باللباس المدني عزلاً لأن الإيرانيين يجردونهم من رشاشات «الكلاشينكوف» وقال الحاكم الجديد للسليمانية فائق توفيق أن أفراداً من عائلات المقاتلين تحصل من السلطات المحلية على أذون بالعودة للمقاتلين وأكد أن «إذاعة الطالباني تبث معلومات كاذبة وتشيع أننا نعدم مقاتلي الاتحاد الوطني».

● أعلن «الاتحاد الوطني الكردستاني» في بيان أرسل نسخة منه إلى مكتب «وكالة الصحافة الفرنسية» في نيقوسيا أن مقاتليه صدوا في الأيام الأخيرة ثلاث هجمات شنها مقاتلو «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي سيطرت قواته على معظم شمال العراق أوائل أيلول الجاري بمساندة من الجيش العراقي.

واتهم البارزاني يوم ٢٤/ ٩/ ٩٦ في حديث إلى صحيفة «الاتحاد» الظبيانية بـ «خيانة» أكراد العراق مرتين وقال أنه سيطالب واشنطن بضمان حمايتهم وأشار إلى أنه لم يبدأ حتى الآن حواراً سياسياً مع بغداد على رغم أنها ساندته عسكرياً في السيطرة على أربيل كبرى مدن الشمال.

وحذرت «بابل» أمس ٢٤/ ٩/ ٩٦ مما سمته «التحالفات» مع زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من غير أن تسميه وكتبت «علينا عدم الوقوع في وهم أن تحالفاتنا الآنية مع بعض الأشخاص والتنظيمات والأحزاب في المنطقة مضمونة مئة في المئة».

# الحرب الكردية ـ الكردية

## أولاً: على الصعيد الميداني

- **مقاتلو الطالباني لم يواجهوا «مقاومة تذكر» في السليمانية**

### التطورات الميدانية

وفي التطورات الميدانية الأخيرة، سيطرت قوات الطالباني ليل الجمعة ـ السبت (١١ ـ ١٢/ ١٠/ ٩٦) على السليمانية الواقعة في شمال شرق العراق والقريبة من الحدود الإيرانية بعد هجوم خاطف مهدت له بقصف عنيف بالمدفعية. وصرح ناطق باسم «الاتحاد الوطني الكردستاني» أن قوات الحزب «استطاعت ليل السبت ـ الأحد (١٢ ـ ١٣/ ١٠/ ٩٦) السيطرة على مدينة السليمانية وطرد قوات الحزب الديمقراطي منها» وأضاف أنها «هاجمت وحررت أيضاً مدينة جمجمال الواقعة غرب السليمانية وحررت مدينة دحلان وكيفري» واعترف محافظ أربيل عضو قيادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» فرانسوا حريري بأن قوات الحزب انسحبت من السليمانية «تحت ضغط نيران المدفعية والصواريخ الإيرانية» وقال أن الحزب المنافس «هيأ ما بين خمسة آلاف وعشرة آلاف بزة من الملابس الكردية وجهز بها جنود الحرس الثوري الإيراني» وبرر الانكفاء بأن مقاتلي حزبه لا يستطيعون «مواجهة دولة» وأكد أن «الاتحاد الوطني الكردستاني» لم يكن «قادراً على احتلال السليمانية لولا التدخل الإيراني». وأفادت مصادر الأمم المتحدة في شمال العراق أن سقوط المدينة «حصل من دون قتال يذكر».

ولم تتوقف التغيرات الميدانية عند هذا الحد، إذ أعلن ممثل «الاتحاد الوطني الكردستاني» في أنقرة شاذات فايد أن «قوات الحزب تتجه إلى مدينة كوي سنجق بعد سيطرتها على سد دوكان الإستراتيجي الذي يبعد ٧٠ كيلومتراً عن السليمانية والذي يغذي معظم المناطق الكردية بالكهرباء».

ومساء أمس ١٣/ ١٠/ ٩٦ كانت معارك عنيفة بين الطرفين تدور حول بضعة كيلومترات من كوي سنجق. وأفادت مصادر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أن قوات

إيرانية ومقاتلين شيعة من أتباع رئيس مجلس الثورة الإسلامية في العراق محمد باقر الحكيم يشاركون في الهجوم على المدينة.

**الغريمان**

وكان البارزاني قد باشر في اتهام طهران بشن الهجوم إذ وجه عبر الإذاعة التابعة له في أربيل نداء إلى «جميع الدول لمساعدة حزبه على طرد القوات الإيرانية الغازية». وسارع غريمه الطالباني في تصريح عبر الهاتف لشبكة «سي. أن. أن» الأميركية للتلفزيون إلى نفي أي مشاركة إيرانية قائلاً «ليس هناك مساعدة من إيران أنها ليست إلا من دعايات صدام (حسين). ليس في الميدان إلا قوات الاتحاد الوطني الكردستاني ـ والشعب الكردي» وأضاف أن سكان السليمانية «انتفضوا» على «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي لم يبد مقاتلوه «مقاومة تذكر».

● **قوات البارزاني تتراجع للدفاع عن أربيل**

ميدانياً، لم يحصل أمس ١٤/ ١٠/ ٩٦ ما يغير المعادلة التي بدأت تسود منذ نهار السبت ١٢/ ١٠/ ٩٦. فبعدما تأكدت يوم الأحد ١٣/ ١٠/ ٩٦ سيطرة مقاتلي الطالباني على السليمانية ثاني كبرى مدن كردستان العراق، وبعدها على سد دوكان الإستراتيجي ومناطق أخرى، أعلن ممثل «الاتحاد الوطني الكردستاني» في أنقرة شازاد صايب أن قوات الحزب استعادت في هجومها كل الأراضي التي خسرتها في شمال العراق الشهر الماضي باستثناء أربيل. وقال «استعدنا قرية دقلة بين كوي سنجق وأربيل ومدينة راوندوز في الشمال «قرب الحدود التركية والإيرانية. وتحدث من انتزاع مدينة حلبجة القريبة من السليمانية من أيدي (اتباع) البارزاني للمرة الأولى منذ سنتين». وأضاف «بذلك استعدنا تقريباً كل الأراضي التي خسرناها الشهر الماضي أمام الحزب الديمقراطي الكردستاني (...) باستثناء أربيل ٢٢، التي ذكر أن قوات حزبه لا تبعد عنها إلا ٤٠ كيلومتراً لجهة الشرق».

وسئل هل يستعد الحزب لمهاجمة المدينة فأجاب «لا أعتقد» وذكر أن قوات عراقية تدعمها مئات الدبابات تنتشر على مسافة عشرة كيلومترات جنوب أربيل وشرقها لكنها لا تتمركز في شكل ينبىء بأنها ستهاجم قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» آملا «أن تبقى القوات العراقية على الحياد».

وفي مدينة صلاح الدين في شمال العراق نفى عضو قيادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» كريم سنجاري سقوط دقلة وقال أن «لا صحة لهذا الخبر. قواتنا لا تزال في مواقعها السابقة في دقلة». وأضاف أن القوات العراقية المتمركزة بين دقلة وقشتبة «لم تتدخل حتى الآن في القتال» وأشار إلى وجود «مسؤولين من الحرس الثوري الإيراني في السليمانية» بعدما سبق للحزب أن اتهم طهران بإرسال ١٢ ألف رجل من الحرس الثوري

وقوات من «لواء بدر» التابع للمعارضة العراقية الشيعية المتمركزة في إيران لمساندة قوات الطالباني.

في غضون ذلك، أكد رئيس الحكومة الانتقالية التي ألفها الأكراد في أربيل روح نوري شاويس أن قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ستدافع عن المدينة واعترف بسيطرة اتباع الطالباني على السليمانية وسد دوكان ورانية وقلعة دزة وحلبجة وبنجوين وكوي سنجق. واتهم قوات الحرس الثوري الإيراني بشن الهجوم الأخير وقال «دافعنا بقوة عن بنجوين وشمارته، لكن الضغط الإيراني كان قوياً إلى درجة أجبرتنا على الانسحاب لئلا يتعرض الأهالي للقصف بسببنا» وأوضح أن الإيرانيين هاجموا السليمانية من خمسة محاور «وأدخلوا ١٢ ألف مقاتل من الحرس الثوري ولدينا أسرى منهم» واعتبر أن «أسباب التدخل الإيراني واضحاً جداً وهي ألا تكون لإقليم كردستان إدارة فعالة وأن يكون أكراد العراق منقسمين دائماً وأن تثبت طهران نفوذها في المنطقة».

● **قوات البارزاني تشن هجوماً مضاداً**

بعد هدوء نسبي ساد شمال العراق صباح ٩٦/١٠/١٥، شنت قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» هجوماً مضاداً لاستعادة مدينة كوي سنجق التي سيطر عليها مقاتلو «الاتحاد الوطني الكردستاني» في خطوة لا تهدف على الأرجح إلى قلب الوضع الميداني الذي استجد منذ الهجوم على السليمانية نهار السبت ٩٦/١٠/١٢ بقدر ما تهدف إلى الدفاع عن أربيل كبرى مدن كردستان العراق.

وأفادت مصادر الأمم المتحدة أن نحو ألفين من اتباع مسعود البارزاني اقتربوا من كوي سنجق ولم يوقفهم إلا مرور قافلة إغاثة تابعة للأمم المتحدة تضم ٤٧ شاحنة محملة قمحاً. وأعلن قائد قوة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» المهاجمة روبيتران إبراهيم أنه ينتظر الأوامر ليواصل الهجوم. وأكد مسؤول عسكري آخر هو عريف طيفور أن الحزب «سيستعيد كوي سنجق خطوة خطوة» موضحاً أن الهجوم بدأ بعدما انسحبت القوات الإيرانية وقوات لواء «بدر» التابعة للمعارضة العراقية الشيعية المتمركزة في إيران إلى المنطقة الواقعة بين السليمانية والحدود الإيرانية.

في موازاة ذلك كانت قوات الحزب تكشف استعداداتها للدفاع عن أربيل في ما بدا مقدمة لمعركتها أو تثبيتاً لخطوط تماس جديدة تعيد كردستان العراق إلى دوامة تقاسم النفوذ والصراعات المستمرة.

وبعد الاتهامات التي وجهها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» إلى طهران بالمشاركة الحاسمة في القتال.

● على الصعيد العسكري استمرت المعارك في كردستان العراق ٩٦/١٠/١٦

وتحدث «الحزب الديمقراطي الكردستاني» عن هجوم لخصومه على مواقعه في منطقة قسري التي تبعد ١٥٠ كيلومتراً عن مدينة صلاح الدين شمالاً، فيما ظل الوضع هادئاً نسبياً على محوري كوي سنجق ودقلة القريبين من أربيل كبرى المدن الكردية العراقية.

وصرح عضو قيادة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» كريم سنجاري أن مقاتلي الطالباني شنوا هجوماً على مواقع حزبه في منطقة قسري التي تبعد ١٥٠ كيلومتراً عن مدينة صلاح الدين شمالاً. وأشار إلى أن قتالاً ضارياً يدور على طريق «هاملتون» بين صلاح الدين وحاج عمران عند الحدود العراقية ـ الإيرانية، وقال أن الوضع لا يزال هادئاً على محوري دقلة وكوي سنجق واتهم اتباع الطالباني بقتل ٤٦ أسيراً من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في منطقة رانية مشيراً إلى أن جثثهم سلمت إلى «الحركة الإسلامية الكردية» لتنقلها إلى الحزب.

ونقلت وكالة «رويتر» عن مصادر عسكرية في «الاتحاد الوطني الكردستاني» أن نحو ستة آلاف مقاتل يتجمعون في وادي باريسان الذي يبعد ٧٠ كيلومتراً شمال شرق أربيل ويقع قرب طريق استراتيجي يؤدي إلى كبرى مدن كردستان العراق.

وأكد المسؤول في الحزب كوشرات رسول أن الحزب يسيطر على طريقين يؤديان إلى أربيل ويقترب من الثالث ورفض الإجابة عن سؤال يتعلق باحتمال شن هجوم على المدينة وأفاد مسؤول في الأمم المتحدة، يعمل في شمال العراق أن «جبهة الاقتتال الكردي تقع حالياً بين منطقتي دقلة وكوي سنجق» وأن «أكثر مواقع الاتحاد الوطني الكردستاني تقدماً يقع على كيلومتر واحد من كوي سنجق في اتجاه دقلة» وقال أن قوات هذا الحزب «تسيطر على شومان وحاجي عمران، في حين لا تزال قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني تسيطر على رواندوز ودقلة بخلاف ما أعلنه اتباع الطالباني». ولاحظ أن «القوات العراقية القريبة من مواقع القتال هادئة جداً ولم تقم بأي تحركات» ولفت إلى أن «قطع كل الطرق بين أربيل والسليمانية انعكس على برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إذ لم يعد ممكناً إرسال الشاحنات المحملة بالمساعدات إلى السليمانية».

- **قوات البارزاني فكت حصار أربيل**

تمكن مقاتلو «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني من فك الحصار الجزئي عن مدينة أربيل بإخراجهم قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» المنافس بقيادة جلال طالباني من بلدة كوي سنجق الاستراتيجية في شمالي العراق بعد قتال عنيف. وجاء هذا التطور قبل أيام من محادثات تنوي واشنطن إجراءها مع الزعيمين الكرديين المتنازعين لإقناعهما بوقف النار في كردستان العراق.

وروى شهود عيان أن مقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» لوحوا برايات الحزب في شوارع المدينة بعد انسحاب «قوات الاتحاد الوطني الكردستاني» منها إلى جبل هيبة سلطان المجاور وسط قصف عنيف بالمدفعية وصواريخ الكاتيوشا.

ورفع سقوط كوي سنجق حصاراً جزئياً فرضه على أربيل قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» المدعوم أخيراً من إيران بعدما نجحت قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في الاستيلاء على العاصمة الإقليمية أواخر آب بمساعدة القوات العراقية.

وكان «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أوضح قبل سقوط كوي سنجق أنه سيوقف زحفه بمجرد أن يستولي على البلدة. وقال القائد المحلي للحزب عارف تيفور في مدينة دجلة الواقعة قرب خط المواجهة «نريد أن ندخل كوي سنجق اليوم ونواصل الزحف حتى جبل هيبة سلطان ثم نتوقف».

ويذكر أن قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» أطبقت هذا الاسبوع على أربيل من محاور ثلاثة كان أقربها من دجلة الواقعة على ٣٠ كيلومتراً إلى الجنوب. وتقع كوي سنجق وهي مسقط رأس الطالباني على مسافة نحو ٥٠ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي.

**● الحزب الديمقراطي الكردستاني «يشن هجوماً واسعاً لتحسين المواقع الميدانية قبل المحادثات مع بيليترو**

مع وصول مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو أمس ٢٠/ ١٠/ ٩٦ إلى أنقرة لإجراء محادثات مع زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني وخصمه زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني سعياً إلى وقف القتال في كردستان العراق تابعت قوات الحزب هجوماً بدأته يوم السبت ١٩/ ١٠/ ٩٦ لاستعادة مواقع خسرتها معلنة أن هدفها هو السيطرة مجدداً على السليمانية ثاني كبرى المدن الكردية في العراق. وبدا واضحاً أن البارزاني يحاول تحسين موقعه السياسي عبر تحقيق مكاسب ميدانية لأنه لم يشأ دخول المحادثات من موقع ضعيف بعد الهجوم المباغت الذي شنته قوات الاتحاد في ١٢/ ١٠/ ٩٦ وتمكنت على أثره من استعادة السليمانية ومعظم المواقع التي خسرتها الشهر الماضي أيلول ١٩٩٦.

ودارت أمس ٢٠/ ١٠/ ٩٦ معارك طاحنة في منطقة سد دوكان الاستراتيجي الذي يغذي معظم مناطق كردستان العراق بالكهرباء. وأكد بيان أصدره حزب البارزاني، السيطرة على السد وعلى بلدة قلعة دزه، متحكماً في الطريق إلى السليمانية وأن «قوات الحزب تعرضت لدى تقدمها في اتجاه دوكان لقصف المدفعية الثقيلة من الحرس الثوري الإيراني الذين سقط لهم ضابطان».

ونفى الناطق باسم «الاتحاد الوطني الكردستاني» في باريس محمد إسماعيل سقوط

قلعة دزه ودوكان وقال أن «معارك ضارية كانت لا تزال متواصلة مساء اليوم (أمس في ٢٠/ ١٠/ ٩٦) في منطقة دوكان التي هاجمها الحزب الديمقراطي الكردستاني على محورين: خالكان ـ دوكان من جهة وكالكاسماك ـ دوكان من جهة أخرى» وفي وقت لاحق بثت إذاعة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أن قوات الحزب «ستدخل السليمانية في غضون ٤٨ ساعة».

ونسبت «وكالة الصحافة الفرنسية» إلى موظف غربي يعمل في منظمة إنسانية في شمال العراق أن مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» يبدون مقاومة شديدة في دوكان التي يقصفها خصومهم بقذائف مدفعية ثقيلة. بينما نقلت وكالة «رويتر» عن شهود عيان أن السد لم يسقط في أيدي أتباع البارزاني الذين لا يزالون بعيدين عنه خمسة كيلومترات.

وكان ممثل الطالباني في واشنطن برهام صالح قد اتهم بغداد بدعم مقاتلي البارزاني في السيطرة على كوي سنجق وقال «أن الجيش العراقي قصف كوي سنجق بشدة وذود الحزب الديمقراطي الكردستاني بأسلحة وذخائر. وشارك خبراء وقادة من الجيش في المعارك متخفين في بزات البشمركة».

● على الصعيد العسكري روى شهود عيان ٢١/ ١٠/ ٩٦ أن «قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني» انسحبت من مدينة في شمال العراق وتخلت عن مواصلة هجوم شنته يوم ٢٠/ ١٠/ ٩٦ على سد استراتيجي تحت وطأة قصف عنيف من مواقع «الاتحاد الوطني الكردستاني» وأضافوا أن آلافاً من مقاتلي الحزب تركوا منطقة سد دوكان في قافلة من الشاحنات والسيارات تلاحقهم مئات القذائف من مدفعية الاتحاد الذي يدافع عن السد. وشوهدت سيارات جيب تنقل عدداً من قتلى الحزب. وقد اضطر فشل الهجوم على السد، قوات البارزاني إلى ترك مدينة رانيا في المنطقة بعدما كانت استولت عليها هذا الاسبوع. وقال القائد العسكري المحلي للحزب عبد الجليل السيلي «واجهنا مقاومة عنيفة ونحن الآن نقوم الوضع» ولم يلبث أن غادر البلدة مع مقاتليه.

● لم تسفر الجهود الأميركية حتى الآن ٢٢/ ١٠/ ٩٦ عن تخفيف حدة القتال الكردي في شمال العراق. ولم يحقق أي من الجانبين تفوقاً واضحاً على خصمه في جولة الاشتباكات الأخيرة التي دارت قبل عشرة أيام. وأعد مقاتلو «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يوم ٢٢/ ١٠/ ٩٦ مواقع دفاعية في تل هيبة سلطان الذي يمتد ٥٠٠ متر. وتمكن مقاتلو «الاتحاد الوطني الكردستاني» من صد هجوم لمقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» على سد دوكان الإستراتيجي. وانسحب بعض مقاتلي البارزاني من دوكان إلى تل هيبة سلطان على مسافة نحو ٣٥ كيلومتراً سيراً وبدا عليهم الإرهاق الشديد. وقال قائد قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» حسن بلعمراني «سقط عدد كبير من القتلى

في دوكان بينهم مدنيون» لكنه لم يحدد عددهم. وأشار الحزب إلى أن قوات وذخائر إيرانية تدفقت عبر الحدود إلى الأراضي التي تسيطر عليها قوات الطالباني في الأسابيع الأخيرة، ومعلوم أن طهران و «الاتحاد الوطني الكردستاني» ينفيان أي تعاون عسكري بينهما.

وأكد «الاتحاد الوطني الكردستاني» في بيان تسلم مكتب «وكالة الصحافة الفرنسية» في دبي نسخة منه أنه استعاد عدداً من المدن والمناطق من «الحزب الوطني الكردستاني» في شمال السليمانية وغربها أثر هجوم شنه مقاتلوه على أربعة محاور. وأضاف: «أن الحزب الديمقراطي الكردستاني وأتباعه من العراقيين يفرون تاركين عتادهم وقتلاهم وجرحاهم» وأوضح أنه «مع تحرير مدينتي سنغزار وزهراوة تكون منطقة قلعة دزة بكاملها قد نظفت من القوات التي يساندها العراق».

## ثانياً: على الصعيد السياسي

● **حرب بـ «الواسطة الكردية بين إيران والعراق»**

ما بدا واضحاً مع سيطرة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني على كردستان العراق بعدما اقتحم مقاتلوه بمساندة قوات عراقية أربيل قبل أن يتمددوا في بقية مناطق شمال العراق، تشوشت صورته أمس ١٣/ ١٠/ ٩٦ مع نجاح مقاتلي حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذين كانوا قد فروا إلى إيران في إستعادة مدينة السليمانية ومدن وبلدان أخرى في مسار قتالي يبدو أنه يستهدف في النهاية استعادة السيطرة على أربيل.

ولئن لم تتهم القيادة العراقية طهران بالتدخل المباشر في القتال، فإن مراقبين عسكريين غربيين في الخليج رأوا أن مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني ليسوا قادرين وحدهم على شن هجوم كبير الحجم بعد الضربات الموجعة التي تلقوها الشهر الماضي ـ والتي أدت إلى تفكك بنيتهم العسكرية على نحو شبه كامل. وخلصوا إلى «أن ما يجري في شمال العراق «حرب بالواسطة الكردية» بين بغداد وطهران تطرح أسئلة كبيرة أهمها على الإطلاق الموقف الأميركي. فبعدما كان الاعتقاد السائد أن واشنطن سلمت ضمناً بسيطرة بغداد مجدداً على شمال البلاد واكتفت بتوجيه «ضربة الصحراء» إلى مواقع في جنوبها تأكيداً لتمسكها بمصالحها الاقتصادية، والنفطية تحديداً، جاءت التطورات الميدانية الجديدة لتغير الصورة تماماً وتثبت أن الوضع في كردستان العراق لم يستقر وأن الكر والفر بين الحزبين الكرديين قد يستمران إلى ما لا نهاية.

ويتخوف المراقبون من أن يطرأ ما يهدد بتحويل الحرب بالواسطة حرباً مباشرة وخصوصاً إذا شعر النظام العراقي ـ بأن كل ما حققه أخيراً مهدد بالضياع. فإذا تمكنت

قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» من متابعة طريقها في اتجاه المدينة التي رمت بغداد بكل ثقلها لإخراجها منها، لا يستبعد أن تتدخل مرة جديدة لحمايتها لأنها حجر الزاوية في بسط سيطرة النظام على المناطق الكردية التي أفلتت من يده منذ حرب الخليج عام ١٩٩١. وفي حال حصول تطوارت في هذا الاتجاه ينبغي ترقب رد الفعل الإيراني الذي سيكون في حجم مواز لحجم التزام طهران بمساعدة حلفائها ميدانياً ومدى استعدادها للذهاب إلى حد الاصطدام المباشر مع بغداد التي يمكنها تحويل فرق الحرس الجمهوري المسلحة تسليماً جيداً في اتجاه الشمال بسرعة.

● **بقاء بغداد بعيدة عن النزاع العسكري يتوقف على حجم التدخل الإيراني**

هل تكتفي قوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» باستعادة معظم المناطق التي خسرتها شهر أيلول الماضي أمام قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مستثنية أربيل كبرى مدن كردستان العراق، أم تكمل هجومها وتخرج خصومها من المدينة التي دخولها بمساندة القوات العراقية؟

الحزب الأول ورئيسه جلال الطالباني يقول أن أربيل ليست ضمن الخطط الفورية لأن دبابات الجيش العراقي لا تزال قريبة منها، والحزب الثاني ورئيسه مسعود البارزاني يؤكد أن العزم على الدفاع عنها والتطورات الميدانية تشير إلى أن النار تقترب منها وليس واضحاً أين ستتوقف. أما بغداد فموقفها بدا حيادياً كأنها أدركت أن مساندتها البارزاني لم تفدها في شيء بل أخرت تطبيق صيغة «النفط مقابل الغذاء» وسببت ضربة أميركية كبيرة وتوسيعاً لمنطقة الحظر الجوي في الجنوب. ورجحت مصادر دبلوماسية أن تبقى القوات العراقية بعيدة عن الصراع إلا إذا ثبت التدخل الإيراني المباشر وتعاظم بما يوجب التصدي له أيا تكن النتائج وفي هذه الاثناء اكتفت واشنطن التي تستقبل وفداً من الحزب «الديمقراطي الكردستاني» بحض طرفي النزاع على تسويته سلمياً.

● **لا هجوم**

وفي ١٥/ ١٠/ ٩٦ صرح الطالباني أن قواته لن تقتحم أربيل، لكنه ينتظر أن يثور سكانها على خصمه واستبعد تدخل القوات العراقية في القتال. وقال في السليمانية التي عاد إليها بعدما استعادتها قواته «تتقدم قوات الاتحاد على كل المحاور لكن لا قراراً سياسياً بتحرير أربيل. الأمر متروك لجماهير أربيل لتحررها بانتفاضة شعبية». وأكد أن «الجماهير الخاضعة للبارزاني تتحين الفرصة للانقضاض عليه». ويذكر أنه قال كلاماً مماثلاً عن السليمانية معتبراً أن أهلها انتفضوا على قوات البارزاني. واستبعد أيضاً معركة كبيرة على جبهة دقلة على مسافة ٦٠ كيلومتراً جنوب أربيل، مشيراً إلى أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني يهيء قواته للدفاع عن أربيل».

وأضاف أن «القيادة العراقية أكدت أنها لا تنوي التدخل ونأمل أن تلتزم هذا الاعلان وتبقى على الحياد». وفسر هذا الموقف بأن «بغداد تأكدت من عدم حصول تدخل إيراني في المعارك بعدما خدعها البارزاني في المرة الأولى». ورأى أن الظام العراقي «يخشى رد الفعل الأميركي ولا يريد أن يدخل في قتال مع الاتحاد الوطني». وطالب «بحل سياسي معقول» مشدداً على أنه لا يريد القضاء على «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بل يريد منه أن «يعود إلى رشده ويقطع صلته بالدكتاتورية العراقية».

**حماية الأكراد**

أما البارزاني فكرر اتهام طهران بالتدخل عسكرياً، داعياً واشنطن إلى حماية الأكراد وأكد أن صلاح الدين في شمال العراق حيث مقره أن «الطالباني لم يراجع وحده بل أعاده الإيرانيون ولا يمكن أن تعتبر نتائج هذا الغزو نصراً للإتحاد الوطني الكردستاني». وناشد الولايات المتحدة «حماية الشعب الكردي من الاعتداءات التي يتعرض لها واتخاذ موقف واضح وصريح من الشعب الكردي» ونفى حصول اتصال بينه وبين بغداد في شأن المستجدات وشرح التطورات الميدانية قائلاً «انسحبت قواتنا من المناطق الحدودية المتاخمة لإيران واتخذنا مواقع دفاعية بعيدة عن الحدود الإيرانية بمسافات مختلفة.

وكانت معارك يوم أمس (الإثنين في ١٤/ ١٠/ ٩٦) عنيفة ولكن صد الهجوم».

وأوضح أن «خط الدفاع في منطقتي كوي سنجق ودقلة يقع بين البلدتين والمستقبل سيحدد ما إذا كنا سنستعيد السيطرة على السليمانية أم لا. لكننا نرفض في أي حال نتيجة غزو أجنبي ونرفض الواقع الذي يكرسه البعض ونتصدى له». وذكر أن قواته انسحبت من السليمانية «حفاظاً على أرواح الأهالي ولحماية خطوطنا الخلفية. وعندما اخترقت مواقعنا على الحدود في منطقة السليمانية لم تكن لنا مواقع دفاعية داخل المدينة ولم نتصور أن الطالباني يمكن أن يعود بقوة السلاح» وخلص إلى أن «الجميع يعلمون أن لا تكافؤ بيننا وبين الحرس الثوري الإيراني من الناحية العسكرية ولكننا لن نستسلم لأحد. أن ما قمنا به كان هدفه الحفاظ على أرواح المواطنين».

● «للمرة الأولى منذ بداية الجولة الجديدة من القتال، وجهت بغداد اتهاماً مباشراً إلى طهران بالتدخل فيه تدخلاً «سافراً» ١٦/ ١٠/ ٩٦ وبينما بدا هذا الموقف للوهلة الأولى متناقضاً مع إيفاد الرئيس صدام حسين مبعوثاً إلى طهران سلم الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني رسالة تتعلق بتطوير العلاقات بين البلدين. وأوضحت القيادة العراقية أن المبعوث كان في طهران بطلب من الجانب الإيراني قبل نشوب القتال وأن الرسالة التي سلمها لا علاقة مباشرة لها بالنزاع الكردي».

● **البارزاني «يهدد» بغداد وواشنطن تراقب**

راوحت خطوط الاقتتال الكردي ـ الكردي مكانها أمس ١٧/ ١٠/ ٩٦ في اليوم السادس من الحملة «الثأرية» لقوات الاتحاد الوطني الديمقراطي بزعامة جلال الطالباني، لاستعادة الأراضي التي «اقتلعت» منها قبل سبعة أسابيع، فسكتت الأسلحة الثقيلة ودارت مناوشات متفرقة محدودة لا تغير المواقع التي باتت مرتسمة عند مشارف مدينة أربيل الاستراتيجية وسط حالة ترقب لما ستنتهي إليه المحادثات الأميركية ـ الكردية في واشنطن وبانتظار ما سيحمله مساعد وزير الخارجية الاميركية روبرت بيليترو معه لدى وصوله إلى المنطقة خلال يومين في مهمة كردية.

ومع الترقب، سعى الطرفان المتحاربان، الطالباني وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، إلى تحسين شروط التفاوض المتوقعة بينهما برعاية بيليترو وذلك باللعب على خيوط التحالفات مع الأطراف المعنية بالحدث الكردي مباشرة «فهدد» البارزاني بالاستعانة ببغداد لموازنة دعم إيران للطالباني، فيما تحدث الأخير عن تحرك للقوات العسكرية العراقية في شمالي العراق، تولى وزير الدفاع الاميركي وليام بيري من موسكو نفي حدوثه.

ومع كشف وكالة «ديم» المتحدثة باسم حزب العمال الكردستاني التركي أمس ١٧/ ١٠/ ٩٦ «عن حشود عسكرية تركية كبيرة على الحدود المشتركة مع العراق، بدأ الحدث الكردي في شمالي العراق موزعاً بين واشنطن وأنقرة وطهران وبغداد، مع ما يخفيه ذلك من احتمالات خطرة على العراق. الأمر الذي دفع مصر إلى تأكيد رفضها القاطع للتدخل الخارجي في شمالي العراق واستغلال الموقف فيه».

وقال البارزاني في مؤتمر صحافي عقده في مقر قيادته في مدينة صلاح الدين «إذا أعطت إيران الحق لنفسها بتدمير منطقتنا فلماذا لا نطلب المساعدة» وأضاف «إن أميركا والغرب لا يحترمان التزاماتهما بحمايتنا من الغزو الإيراني، فلماذا لا نطلب المساندة من بغداد» ودعا البارزاني الولايات المتحدة إلى «أن تجد حلاً جذرياً أو أن تترك المنطقة» مؤكداً أن بإمكان الاميركيين «الاضطلاع بدور مهم إذا أرادوا» مشيراً إلى أنه «ليس مستعداً للقاء الطالباني خارج كردستان» العراقية.

واعتبر أن «هدف إيران ألا يعيش الأكراد في استقرار والطالباني أداة جيدة في يد إيران لتنفيذ ما تريد».

في المقابل أعلن المتحدث العسكري باسم الاتحاد الوطني الديمقراطي سيمكو دزائي عن تحرك مئة دبابة عراقية باتجاه أربيل تمهيداً لهجوم على مواقع الاتحاد. «إنه تحذير لنا وإعلان حرب». لكن وزير الدفاع الأميركي أكد أنه لا يوجد ما يشير حتى الآن إلى تحرك عسكري عراقي ضد الأكراد في شمالي العراق.

• في أنقرة، صرح ناطق باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ١٨/ ١٠/ ٩٦ أن البارزاني سيلتقي مساعد وزير الخارجية الأميركي روبرت بيليترو الأسبوع المقبل لمحادثات تتناول إنهاء القتال الكردي ـ الكردي. وأفادت مصادر في العاصمة التركية أن بيليترو سيلتقي أيضاً الطالباني. ولم تستبعد أن يعقد اللقاءان في أنقرة أو في ساروبي القريبة من الحدود العراقية.

وكان البارزاني قد هدد يوم الخميس ١٨/ ١٠/ ٩٦ وسط اتهامات لإيران بمساعدة منافسه، بالاستعانة مجدداً بقوات الرئيس العراقي في قتاله «الاتحاد الوطني الكردستاني» وسبق له أن حصل على هذه المساعدة في استيلائه على أربيل، وأخرج لاحقاً قوات الاتحاد من معقله مدينة السليمانية لكن قوات طالباني استعادت السليمانية يوم الأحد ١٣/ ١٠/ ٩٦.

من جهة ثانية، قال مصدر مطلع في أنقرة أن لاجئين أكراداً سيجلون قريباً من شمال العراق إلى الولايات المتحدة هم أعضاء في «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض وهو المظلة التي تنضوي فيها أكثرية الأحزاب والحركات العراقية المعارضة لحكومة بغداد. وأكد أن «العملية وشيكة» وسئل هل هم أعضاء في «المؤتمر الوطني العراقي» فأجاب: «أنتم في الطريق الصحيح. إن تأليف المجموعة سيكون على الأرجح مختلطاً لكن الأمر الأساسي هو كذلك». وكانت معلومات سابقة حملت على الاعتقاد أن من سيجلون وعددهم نحو ٧٠٠ هم من الأكراد والعاملين السابقين في منظمات إنسانية وعائلاتهم.

**• الطالباني يوافق بعد لقاء بيليترو في أنقرة على وقف غير مشروط للنار في شمال العراق**

أبدى يوم ٢٢/ ١٠/ ٩٦ زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني بعد محادثاته مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو في أنقرة عن استعداده للقبول بوقف غير مشروط للنار مع قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني في شمال العراق.

وقال «آمل أن نكون قريبين من وقف للنار ونحن لا نضع شروطاً لتحقيق ذلك» وأضاف «إنني موافق على وقف القتال غداً». وصرح بيليترو «ناقشنا الحاجة الملحة إلى وقف النار نؤيد إعادة الاستقرار إلى هذه المنطقة بوقف القتال وإعلان وقف النار وبدء محادثات وقد أجرى بيليترو محادثاته في حضور دبلوماسيين من بريطانيا وتركيا اللتين دعتا إلى وقف النار بسرعة.

**• واشنطن أكدت موافقة الأكراد على وقف للنار في شمال العراق**

أكد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو بعد

محادثات مع زعيمي «الحزب الوطني الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني» مسعود البارزاني وجلال الطالباني في أنقرة أن الجانبين وافقا مبدئياً على وقف للنار في المعارك الدائرة بينهما في شمال العراق وأنهما سيجريان مزيداً من المحادثات بينهما في تركيا الأسبوع المقبل. وجاء في بيان أصدره بيليترو «اتفقنا على الرغبة في إنهاء القتال (. . .) وتدعو تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة الجانبين إلى وضع اتفاق وقف النار موضع التنفيذ فوراً» وأشار إلى أنه تم التوصل من حيث المبدأ في المحادثات التي أجراها إلى هدنة «وكل جانب سيتخذ مواقع دفاعية ولن يبدأ بإطلاق النار أو القتال».

وأمل الطالباني ٢٣/ ١٠/ ٩٦ أن تضطلع الولايات المتحدة بدور أكبر في إحلال الأمن في شمالي العراق حيث تستمر الاشتباكات على رغم محاولات الوساطة الاميركية لوقف النار. وقال في مقابلة «أعتقد وأمل أن يكون الدور (الأميركي) أكثر نشاطاً وجدية مما كان». وأضاف «أود أن أرى الاميركين المنخرطين في جهد حقيقي للتوصل إلى وقف حقيقي للنار من أجل إحلال سلام حقيقي في كردستان العراق وهو أمر في مصلحة الجميع».

وبعد ساعات من اختتام بيليترو اجتماعاته ليل الثلاثاء ٢٢/ ١٠/ ٩٦، تحدثت تقارير عن مناوشات في المنطقة الكردية في شمال العراق استولى خلالها «الاتحاد الديمقراطي الكردستاني» على بلدتي رانية وكوي سنجق.

● **أكراد العراق التزموا وقف النار**

بدا أمس ٢٤/ ١٠/ ٩٦ أن وقف النار الذي توسطت فيه واشنطن بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني و ««الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني في شمال العراق، لا يزال صامداً على رغم مناوشات حصلت بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ منتصف ليل الأربعاء ٢٤/ ١٠/ ٩٦. وأفاد ناطقون باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي تدعمه بغداد و «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي تدعمه طهران، أن قواتهما تحترم الهدنة. وتحدث مصور يعمل في وكالة «الأسوشيتد برس» في بلدة ديغالا التي يسيطر عليها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» عن اشتباكات بين مقاتلي الحزب ومقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذين يسيطرون على مدينة كوي سنجق المجاورة. وأكد مصدر قريب من المفاوضات الكردية في أنقرة أن تبادلاً للقصف المدفعي حصل «على نطاق محدود» بين الفصيلين الكرديين المتناحرين في شمال العراق بعد ساعات من إعلان وقف النار. وقال أنه لم يحدد البادىء بالقصف وأن الأمر «ليس واضحاً» لكنه أضاف أنه «لا يبدو أن تبادل النار كان عنيفاً». وأشار إلى أنه «من شبه المحتم أن يحصل بعض الانتهاكات في الساعات الـ ٤٨ التي تلي وقف النار» ولاحظ أن

«المسؤولين يعرفون أنهم سيواجهون كل العواقب المترتبة على انتهاك وقف النار».

وجاء في بيان «للحزب الديمقراطي الكردستاني» تلقى مكتب وكالة الصحافة الفرنسية في دبي نسخة منه أن «قيادة الحزب الديمقراطي وافقت على وقف النار الذي يقضي بوقف كل هجوم اعتباراً من منتصف الليل وسيمتنع عن القيام بأي عمل عسكري إلا في حال الدفاع عن النفس» ورأى أنه«كي يكون وقف النار متيناً ودائماً يجب أن تتوقف إيران عن التدخل وتسحب قواتها وأسلحتها من المنطقة».

وصرح الناطق باسم «الاتحاد الوطني الكردستاني» في أنقرة شازات صايب أن حزبه «يحترم وقف النار». وقال «صدر أمر مشدد من قيادة الاتحاد لكل القواعد بالتزام وقف النار وليس هناك أي تقدم أو إطلاق نار من جانبنا».

● **حزب البارزاني يفضل تأجيل المفاوضات مع الطالباني**

أبدى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني ٢٧/ ١٠/ ٩٦ عن رغبته في إجراء المفاوضات المقررة هذا الاسبوع في أنقرة مع خصمه «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني.

وقال عضو المكتب السياسي في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في أربيل فاضل ميراني «هناك اتفاق مبدئي على إجراء جولة جديدة من الحوار في أنقرة تحت إشراف أميركي - بريطاني - تركي، لكن موعد اللقاء لم يحدد حتى اليوم. وقد يكون من المفيد العمل على تأجيل اللقاء إلى ما بعد أسبوعين آخرين إذا ما وافق الأطراف المعنيون الآخرون بهذا اللقاء» وأضاف أن حزبه لم يطلب رسمياً تأجيل هذه المفاوضات لكن هذا الأمر سيكون مفيداً «لتكون ظروف اللقاء أكثر نضجاً ووقف النار أكثر انسياباً» وأوضح «وزير الداخلية» في الحكومة الكردية، التي ألفها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في كردستان العراق أن «الانتخابات (الرئاسية) الأميركية واحد من عوامل النضج هذه». ولاحظ أن «المبادىء القديمة المتفق عليها في دروغيدا (إيرلندا) أو باريس كانت ظروفها تختلف عن الظروف الحالية (. . .) في تصوري أنه لا بد أن نبدأ مرحلة جديدة في المفاوضات آخذين مستجدات الوضع الكردستاني في الاعتبار».

وأضاف أنه «بدا واضحاً أن هذا الحزب لا يريد أن يرفع يده عن المصادر المالية لحكومة الإقليم التي استحوذ وسطاً عليها منذ سنتين ونصف سنة كما لا يريد هذا الحزب إجراء انتخابات عامة لبرلمان إقليم كردستان العراق».

وقال الحزب أنه تعهد احترام خمس من ٢٢ نقطة في الاتفاق وخصوصاً وقف النار ومواصلة المفاوضات ووقف الحملات الإعلامية وإعادة الخدمات العامة وتبادل الأسرى وإشراف فريق محايد على وقف النار. ومن النقاط التي لم يقبل بها واحدة تنص على

إبعاد شمال العراق عن «القوات الخارجية» في إشارة إلى السلطة المركزية العراقية وإلى إيران.

ويذكر أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» اتبع سياسة تقارب مع بغداد في الأشهر الأخيرة وساعدته القوات العراقية في ٣١ آب الماضي على استعادة السيطرة على مدينة أربيل كبرى مدن شمال العراق.

كذلك يبدي الحزب تحفظات عن إقامة إدارة محلية موقتة جديدة والإعداد لانتخابات جديدة. وينص اتفاق أنقرة على أن تتألف هذه الإدارة من «أكراد وتركمان وأشوريين على أساس عادل». وهناك نقطة ثالثة تثير تحفظ الحزب وتنص على تقاسم عادل لعائدات التجارة على الحدود بين تركيا وشمال العراق والتي تبلغ ٥٠ مليون دولار سنوياً.

ومن المقرر أن يجتمع الفصيلان الكرديان العراقيان مجدداً في ١٥ تشرين الثاني في أنقرة في حضور الشركاء أنفسهم لمتابعة المحادثات من أجل تسوية شاملة.

**● «أجواء إيجابية» في اليوم الأول للمحادثات الكردية المباشرة في أنقرة**

بدأ يوم ٣٠/ ١٠/ ٩٦ الحزبين في أنقرة محادثاتهما المباشرة الأولى منذ ١٣ شهراً في رعاية مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو سعياً إلى وقف دائم للنار في شمال العراق وفسح المجال لتنفيذ خطة «النفط مقابل الغذاء».

ويشارك أيضاً في المحادثات التي تعقد في قصر أنقرة ديبلوماسيون بريطانيون وأتراك إلى ممثلين للتركمان الذين يعتبرون المجموعة الثالثة في العراق بعد العرب والأكراد. وأشرك التركمان للمرة الأولى في المحادثات بين الأكراد بطلب من تركيا التي لها روابط ثقافية مع هذه الشريحة السكانية العريقة ذات الأصول التركية.

ويرئس وفد «الحزب الديمقراطي الكردستاني» سامي عبد الرحمن الرجل الثاني في الحزب فيما يرئس وفد «الاتحاد الوطني الكردستاني» محمد توفيق عضو المكتب السياسي للاتحاد.

وأكد الرجل الثاني في وزارة الخارجية التركية أنور أيمن الذي يرئس وفد بلاده إلى المحادثات أن «المفاوضات تجري في مناخ جيد» وانتهت أعمال اليوم الأول الساعة ١٦,١٥ بتوقيت غرينتش. ولم تدل الوفود المشاركة بأي تصريح.

**● الاتحاد الوطني الكردستاني صادق على اتفاق الأكراد والحزب الديمقراطي الكردستاني تحفظ عن بعض بنوده (٣/ ١١/ ٩٦)**

صادق «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني على اتفاق أنقرة الذي رعته واشنطن لإنهاء القتال بين الأكراد في شمال العراق وندد بالتحفظات التي أبداها خصمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني.

وجاء في بيان للاتحاد «أن المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني اجتمع صباح السبت ودرس القرارات الصادرة في اجتماع أنقرة وعلى رغم وجود ملاحظات على بعض تلك القرارات إلا أنه صادق على ذلك الاتفاق بكاملة من أجل إنهاء حال القتال وإحلال السلام والاستقرار في إقليم كردستان العراق. وأضاف أن الاتحاد «أعلن التزامه كل البنود الواردة في ذلك الاتفاق وسيوقف ابتداء من الساعة ١٢,٠٠ منتصف هذه الليلة (٢١,٠٠ بتوقيت غرينتش) بالتوقيت المحلي حملاته الإعلامية على الطرف الآخر كأحد تلك القرارات» وأشار إلى أن «ما يلفت النظر ويثير الشكوك والتوتر أن الحزب الديمقراطي الكردستاني أعلن التزامه بعض تلك القرارات فقط بشكل انتقائي على جاري عادته بينما وافق وفده الذي مثله في ذلك الاجتماع على الاتفاق كاملاً وفي حضور الأطراف الثلاثة.

● **ترجيح عقد جولة من المحادثات اليوم ١٤/١١/١٩٩٦ بين الفصيلين الكرديين في أنقرة**

أعلن أمس ١٤/١١/٩٦ المكتب التمثيلي «للحزب الديمقراطي الكردستاني» في أنقرة أن الحزب الذي يتزعمه مسعود البارزاني سيشارك في جولة ثانية من المحادثات مع خصمه «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني يتوقع أن تعقد اليوم ١٤/١١/٩٦ في العاصمة التركية في رعاية أميركية. وصرح ناطق باسم الحزب «نحن مستعدون للمشاركة وسنواصل جهودنا للتوصل إلى تسوية سلمية» غير أن ناطقاً باسم الوزارة صرح «يبدو أن الاجتماع سيعقد وليست لدينا حالياً معلومات عن إرجائه. ويبدو أن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني أنهوا استعداداتهم».

● **أكراد العراق جددوا التزامهم الهدنة**

جدد الفصيلان الكرديان المتناحران في شمال العراق التزامهما اتفاق وقف النار الموقع في ٢٣ تشرين الأول الماضي وذلك في ختام مفاوضات للجانبين أجريت في أنقرة تحت رعاية أميركية.

وفي إعلان مشترك تلاه مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو أكد المشاركون «التزامهم ترسيخ وقف النار وجعله دائماً بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني».

وصدر الإعلان باسم رئيسي الاجتماع بيليترو ونائب وزير الخارجية التركي أنور أيمن وشارك في الإشراف على المناقشات أيضاً ديبلوماسيون بريطانيون.

وقال الإعلان «أن الجهود الرامية إلى رسم خط وقف النار ونشر قوة لمراقبة التقيد به ستتواصل». وأضاف «أن المشاركين أبدوا ارتياحهم إلى التقدم الحاصل على الأرض

بغية توفير الخدمات المدنية كالكهرباء والأغذية» في كردستان العراق. وأكد أن الحزب والاتحاد «جددا التزامهما عدم عرقلة الخدمات المدنية لغايات سياسية» «وكررا أيضاً الوعد بعدم السعي إلى التسبب بتدخلات قوات خارجية قد تدفع إلى تفاقم النزاع» وأشار إلى عقد لقاءات أخرى لاحقاً لكنه لم يحدد موعدها وكان بيليترو قد صرح مع بدء جولة المفاوضات وهي الثانية بين الفصيلين منذ وقف النار قبل ثلاثة أسابيع أن الولايات المتحدة قررت منح شمال العراق مساعدة قيمتها ١١ مليون دولار عبر الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وقال إن ٧,٣ ملايين دولار من هذه المساعدة ستخصص لشراء القمح وبقية المبلغ لتحسين نوعية المياه والظروف الصحية في المنطقة.

وقبل بدء مفاوضات أمس ١٥/ ١١/ ٩٦ ذكر وسطاء أن وضع أربيل واقتسام عائدات تجارة النفط التي يتولاها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» على الحدود التركية هما القضيتان الأساسيتان اللتان لا بد من حلهما على المدى البعيد لضمان عدم تجدد النزاع بين الفصيلين.

- **قوة مراقبة السلام في شمال العراق تبدأ تحديد وقف النار بين الأكراد**

تبدأ قوة مراقبة السلام في شمال العراق اليوم ١٧/ ١١/ ٩٦ تحديد خط وقف النار بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» والاتحاد الوطني الكردستاني» اللذين تواجها في معارك شرسة في أيلول وتشرين الأول ١٩٩٦.

ويعتبر التدخل الميداني لهذه القوة التي اتفق على تشكيلها في ٣١ تشرين الأول في أنقرة في رعاية أميركية ـ بريطانية ـ تركية، الأول في النزاع بين الأكراد والعراق الذي يعود إلى عام ١٩٩٤. ونسبت «وكالة الصحافة الفرنسية» إلى مصدر مطلع على سير المفاوضات أن أفراد القوة سيستندون إلى مواقع الفصيلين الكرديين عند دخول وقف النار حيز التنفيذ في ٢٣ تشرين الأول الماضي.

وبذلك ستبقى مدينة كوي سنجق مسقط رأس زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني تحت سيطرة قواته بينما تبقى مدينة ديقلة خاضعة لسيطرة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني. وتضم قوة مراقبة السلام عناصر محايدة معظمها من التركمان والآشوريين.

واتفق الفصيلان في جولة من المحادثات أجرياها الجمعة ١٥/ ١١/ ٩٦ في العاصمة التركية على «ضرورة عدم إرغام السكان على الرحيل لأسباب سياسية».

- **واشنطن استضافت محادثات كردية لتعزيز الهدنة في شمال العراق**

أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز أن مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط السفير روبرت بيليترو أجرى محادثات في

واشنطن مع وفدين يمثلان «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» المتنافسين في شأن سبل «تعزيز وقف النار» بين الطرفين في شمال العراق.

وقال أن «هذه محادثات مبدئية في محاولة للتأكد من تمكننا من المساهمة في الاستقرار في شمال العراق (. . .) نتحدث هنا عن الجهود المبذولة لتعزيز وقف النار والتأكد من الحد من تأثير (الرئيس العراقي) صدام (حسين) في شكل كبير وتشجيع كل من التصالح بين الجماعتين الكرديتين» وأضاف أنه لا يعرف بعد ما إذا كانت ستجري محادثات أخرى تضم زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني وزعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني اللذين لم يحضر أي منهما محادثات التي شارك فيها مسؤولون بريطانيون وأتراك. وعلى رغم عدم حصول قتال كبير منذ تشرين الأول ١٩٩٦ فإن الحزبين لا يزالان مختلفين على عائدات تجارة النفط على الحدود التركية ووضع أربيل.

وأثار قرار اتخذه «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بدعوة القوات العراقية إلى المنطقة الكردية التي يحميها الغرب للمساعدة في طرد «الاتحاد الوطني الكردستاني» من مدينة أربيل قتالاً استمر شهرين بين الحزبين انتهى بوقف النار بوساطة أميركية. وأجرى ممثلون للجانبين محادثات في أنقرة في محاولة للتوصل إلى تثبيت وقف النار بينهما.

- **اتفاق كردي على خط تماس**

«اتفق الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني و «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني أمس ١٥/ ١/ ١٩٩٧ في ختام مفاوضات بينهما عقدت في العاصمة التركية في رعاية واشنطن التي مثلها مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو، على سحب قوات الطرفين من المناطق المتنازع عليها على جانبي خط التماس وعلى تسليم هذه المناطق إلى قوة لمراقبة وقف النار تؤلف من تركمان (وهم عراقيون من أصل تركي، وأشوريين).

ولم يحدد الطرفان موعداً لانتشار هذه القوة آملين أن يتم ذلك في شباط المقبل في حين أوضح مصدر مقرب من المفاوضات أن ثمة ثلاث مناطق متنازع عليها بينها منطقة واسعة جنوب شرق أربيل عاصمة كردستان العراق.

وجاء في بيان تلاه بيليترو أن الفصيلين اتفقا «على السماح لمن نزح من المواطنين بالعودة وعلى الانهاء الفوري لعمليات طرف مؤيدي أي من الفصيلين من المناطق التي يسيطر عليها الفصيل الآخر» كذلك قررا تأليف «لجنة تنسيق عليا» تضم ممثلين للفصيلين

والجبهة التركمانية على أن تجتمع مرة كل شهر في أنقرة لدفع عملية المصالحة السياسية بين الفصيلين الكرديين.

وقال المسؤول الأميركي: «لقد حققنا تقدماً في كل الميادين ونحن نواصل العملية خطوة خطوة من أجل التثبيت الكامل للإستقرار والأمن في شمال العراق».

وكانت المفاوضات تهدف إلى تعزيز اتفاق وقف النار المعمول به منذ نهاية تشرين الأول الماضي، ولم تتطرق إلى تقاسم الموارد الجمركية لبوابة حدودية بين تركيا وشمال العراق. وقد أجريت في غياب البارزاني والطالباني على رغم أن دعوة وجهت إليهما. وقال نائب وزير الخارجية التركية أنور أيمن أن الطالباني سيصل اليوم ١٥/ ١/ ٩٧ إلى أنقرة للقاء المسؤولين الأتراك وقد يلتقي بيليترو. وتعارض الحكومة العراقية عملية السلام الكردية التي ترعاها واشنطن وأنقرة.

● **تشيلر والطالباني عرضا في أنقرة آخر التطورات في شمال العراق**

عرضت نائب رئيس وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر ١٦/ ١/ ٩٧ آخر التطورات في شمال العراق مع زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني الذي وصل يوم ١٦/ ١/ ٩٧ إلى أنقرة قادماً من العاصمة الإيرانية طهران.

وصرحت على الأثر أنها أكدت حرص بلادها على وحدة أراضي العراق وحضت «الأحزاب الكردية على التعاون مع الحكومة التركية من أجل مكافحة الإرهاب في المنطقة» ورأت أن «حزب العمال الكردستاني» التركي المحظور لا يمكنه أن ينشط في شمال العراق إذا تكاتفت الأحزاب معاً لمكافحة الإرهاب، مشيرة إلى أن أنقرة تضطلع بدور مهم في تحقيق السلام والاستقرار في شمال العراق.

وشدد الطالباني على أهمية الحوار بين تركيا والفصائل الكردية من أجل تحقيق السلام في كردستان العراق. وأكد أنه يؤيد الحوار مع حكومة بغداد ولكن «في ظل نظام ديكتاتوري يرتكب المجازر في حق شعبه» يتعذر إجراء مثل هذا الحوار. ومن المقرر أن يلتقي الطالباني بدبلوماسيين أميركيين معتمدين في أنقرة. وتأتي زيارة الزعيم الكردي لأنقرة، وهي الثانية في غضون ثلاثة أشهر، غداة اجتماع استمر يومين بين ممثلين للفصيلين الكرديين العراقيين في رعاية الولايات المتحدة. وكان الطالباني قد دعي إلى المشاركة في هذا الاجتماع لكنه لم يحضر، كذلك لم يحضر خصمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني.

واتفق الفريقان في ختام المفاوضات على سحب قواتهما من المناطق المتنازع عليها على جانبي خط التماس وعلى تسليم هذه المناطق إلى قوة لمراقبة وفق النار تتشكل خصوصاً من تركمان (وهم عراقيون من أصل تركي) وأشوريين.

- **مقتل ٢٥ كردياً في عمليات عسكرية شهدتها منطقتان تركيتان (١/ ٤/ ٩٧)**

أفادت مصادر أمنية تركية أن ٢٥ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني الانفصالي قتلوا في عمليات عسكرية في محافظة تونجلي في شرق تركيا وفي سييرت في الجنوب الشرقي وأوضحت أن ٢٠ مقاتلاً سقطوا في منطقة علي بوغازي الجبلية في محافظة تونجلي التي قصفتها طائرات هليكوبتر للجيش من نوع «كوبرا» وحصلت عمليات مماثلة في ١/ ٤/ ٩٧ في مناطق أخرى من محافظة تونجلي أسفرت عن سقوط ثلاثة قتلى في صفوف «حزب العمال الكردستاني». وقتل مسلحان كرديان في مواجهات شهدتها منطقة هراكول الجبلية في محافظة سييرت.

ويشن «حزب العمال الكردستاني» حركة تمرد مسلحة ضد أنقرة منذ عام ١٩٨٤ لإقامة دولة كردية مستقلة. وسقط في المواجهات حتى الآن أكثر من ٢٣ ألف قتيل.

- **٣٠ قتيلاً في اشتباكات شمال العراق**

نشرت الصحف العراقية ١٣/ ٤/ ٩٧ أن اشتباكات وقعت بين «حزب الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني «وما يسمى الحركة الإسلامية في قاطع خليجة وسيد صادق» في محافظة السليمانية في شمال العراق وأن «أكثر من ٣٠ جثة من جماعة الطالباني نقلت سراً إلى السليمانية ودفنت» وأشارت إلى أن «قوة كبيرة من جماعة جلال الطالباني محاصرة الآن في حوض نهر سيروان» وصرح الناطق باسم «الاتحاد الوطني في لندن لطيف رشيد أن الأنباء التي أوردتها الصحف العراقية مبالغ فيها (. . .) دارت اشتباكات بسيطة في الأيام الأخيرة في محافظة السليمانية وخصوصاً قرب حلبجة إلا أنها توقفت ولم توقع إلا بعض الجرحى من الجانبين» واتهم الحركة الإسلامية التي يتزعمها الملا علي بأنها افتعلت هذه المواجهات «بتحريض من الحزب الديمقراطي الكردستاني (الذي يتزعمه مسعود البارزاني) الذي لا يريد الاستقرار للمنطقة» التي يسيطر عليها الاتحاد الكردستاني.

وفي ١٤/ ٤/ ٩٧ أكد محافظ ديار بكر نجاتي بيليجان المكلف تنسيق مكافحة الثوار الأكراد أن «الإرهاب في تراجع لأن حزب العمال الكردستاني الانفصالي فقد من قوته ونفوذه لدى السكان» لكنه أقر بأن نشاطات الثوار «لم يقض عليها نهائياً وأن بين السكان أقلية صغيرة تؤويهم وتدعمهم» وقال أنه لم يعد في إمكان الثوار حالياً تشكيل عدد كبير من المجموعات كما مطلع التسعينات وأنهم الآن يتنقلون في مجموعات صغيرة في المناطق الجبلية والغابات ويشنون من وقت إلى آخر هجمات خاطفة وأضاف أن «مركز ثقل حزب العمال انتقل إلى شمال العراق» غير خاضع لسلطة بغداد.

غير أن بيليجان قد حذر من أن «حزب العمال الكردستاني» قد يشن في الأيام المقبلة «بعض الهجمات ليؤكد أنه لا يزال موجوداً».

وفي المقابل عزا رئيس المكتب المحلي لحزب «ديمقراطية الشعب» الموالي للأكراد عبد الله أكين تراجع عمليات «حزب العمال الكردستاني» إلى الشتاء القارس في المنطقة. وقال «لا ألاحظ تراجعاً في قوة حزب العمال الكردستاني».

ويشن الجيش التركي منذ أكثر من أسبوعين عمليات واسعة النطاق في منقطة تونغلي الجبلية التي تؤوي ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الثوار. وقتل ٨٠ منهم على الأقل في هذه العمليات بحسب السلطات.

وتحدثت مصادر رسمية عن إطلاق «حزب العمال الكردستاني» ستة قرويين من أصل مجموعة تضم ١٢ شخصاً كان خطفهم قبل أسبوع في منطقة ليس في إقليم ديار بكر. وقالت أن أفراد الحزب لا يزالون يحتجزون أربعة من حراس القرى وهي ميليشيا كردية موالية للحكومة، وقروياً. وعثر على جثة حارس قتل بالرصاص بعد ثلاثة أيام من خطفه.

● **معارك بين الأكراد في شمال العراق**

أكد «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني أمس ٢٨/ ٤/ ٩٧ أن معارك تدور منذ السبت ٢٦/ ٤/ ٩٧ في شمال العراق بينه وبين فصيل كردي إسلامي أوقعت عدداً من القتلى والجرحى. وأوضح ممثل الاتحاد في أنقرة شاهزاد صائب أن حزبه يواجه «الحركة الإسلامية الكردستانية» للسيطرة على مدينة حلبجة القريبة من الحدود الإيرانية وقال: «عندما استولت الحركة الإسلامية على حلبجة سقط ٢٠ قتيلاً في صفوف الاتحاد الوطني» وأن تنظيمه «يريد حالياً إعادة القانون والنظام إلى هذه المنطقة». ويذكر أن كلا من «الاتحاد الوطني الكردستاني» و ««الحزب الديمقراطي الكردستاني» الدي يتزعمه مسعود البارزاني أقاما «حكومة» في كردستان العراق الأولى مقرها في مدينة السليمانية والثانية في أربيل. ويقول صائب «أن الحركة الإسلامية الكردستانية» تشارك في حكومة «الحزب الديمقراطي الكردستاني».

● **مشكلة الأكراد**

يواصل الجيش التركي حملته على مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق الأناضول وقال مكتب الحاكم العسكري لإقليم ديار بكر أن القوات التركية قتلت ١٩ متمرداً الأحد في ٢٧/ ٤/ ٩٧ في اشتباكات سقط فيها أيضاً خمسة جنود.

وفي دو سلدورف صرح ناطق باسم الشرطة الإلمانية أن نحو ٤٥ ألف كردي تظاهروا نهار السبت الواقع في ٢٦/ ٤/ ٩٧ في المدينة مطالبين بحل سلمي ينهي نزاع الأكراد الأتراك مع حكومة أنقرة. وهتف المتظاهرون «آن الأوان ليحل السلام في كردستان» وطالبوا «بالمساواة في الحقوق لأكراد تركيا».

● «الحركة الإسلامية» تتهم الاتحاد الوطني الكردستاني بمهاجمة مقراتها

اتهمت الحركة الإسلامية في كردستان أمس ٢٩/ ٤/ ٩٧، الاتحاد الوطني الكردستاني بشن هجوم ليلة ٢٥ ـ ٢٦ نيسان الحالي على مقراتها في بلدة حلبجة في شمالي العراق مؤكدة أن الهجوم ما زال مستمراً. وقالت الحركة التي تتخذ من دمشق مقراً لها في بيان أن قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني «بدأت بهجوم واسع على مقرات ومواقع الحركة من بلدة سيد صادق وباتجاه مدينة حلبجة» على الحدود العراقية الإيرانية. وأكدت الحركة الإسلامية بزعامة الملا عثمان أن «المعارك ما تزال مستمرة حتى إعداد هذا البلاغ برغم إعطاء الوعود الكاذبة من قبل جلال الطالباني للوسطاء بوقف إطلاق النار».

● انتقد «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في بيان له في ١٥/ ٥/ ٩٩٧ «حزب العمال الكردستاني» مذكراً بأنه حض مراراً هذا الحزب الذي يقاتل للحصول على حكم ذاتي في جنوب شرق تركيا «على عدم إقامة قواعد عسكرية داخل كردستان العراق لتفادي نشوب أزمة أخرى في المنطقة إلا أن الحزب لم يستجب لطلباتنا وحول المنطقة مرة أخرى ساحة قتال سيكون الضحايا الحقيقيون فيها سكان المنطقة الحدودية».

فيما تكتمت أنقرة عن حجم الخسائر التي منيت بها خلال عدوانها على شمالي العراق، أكد المكتب الإعلامي لجيش التحري الشعبي الكردستاني، الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني أن مقاتليه واصلوا ضرباتهم لمواقع الجيش التركي وعملائه مشيراً إلى وقوع ٢٣ قتيلاً وعشرات الجرحى يوم ٢٣/ ٥/ ٩٧ في عدة مواقع.

ووجه القائد العسكري للحزب شمدين ساكك رسالة إلى المقاتلين الأكراد، مؤكداً أن العدوان الذي يتعرضون له تضطلع فيه إضافة إلى تركيا، كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وأنه يهدف إلى إقامة منطقة آمنة في شمال بالعراق على غرار الشريط المحتل في جنوبي لبنان.

واعتبر المسؤول العسكري الكردي أن حجم القوات التركية التي نفذت العدوان هي أكثر من ٢٠٠ ألف جندي، إذا ما أخذت بعين الاعتبار قوات الإسناد للقوات التي دخلت شمالي العراق. وكذب المسؤول العسكري الكردي الأنباء التركية التي تحدثت عن سقوط ١٣٠٠ قتيل للحزب وقال أن مجموع قتلى الحزب وصل إلى «٢٧ شهيداً» بمن فيهم من سقط في مجزرة أربيل (١٨ قتيلاً) إضافة إلى حوالي ٢٠ جريحاً.

وفي ٢٣/ ٥/ ٩٧ أعلن «جيش التحرير الشعبي الكردستاني» في بيان له تلقت بعض الصحف نسخة عنه في بيروت أن مقاتليه شنوا عدداً من الهجمات على مواقع الجيش

التركي في مناطق ديرالوك وجبل غارة وقرية شكفتا وتلة بارتيزان وفي جبل شيرين من سلسلة جبال زاغروس أدت إلى مقتل مئات الجنود وجرح أعداد كبيرة.

● في القاهرة: قال زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني لصحيفة «الأهرام العربي» المصرية أن محادثات ستجري قريباً في أنقرة مع ممثلين عن حزبه والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني تتناول تشكيل حكومة إئتلافية كردية في شمالي العراق وأوضح أن المحادثات في أنقرة ستتم في «الشهر الحالي بين وفدين يمثلان المكتبين السياسيين للحزبين».

● **الاتحاد الوطني الكردستاني»**

**غارة جوية تركية أودت بتسعة أشخاص**

أصدر الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني بياناً جاء فيه أن طائرات حربية تركية قصفت الخميس ٢٩/ ٥/ ٧٩ مناطق خاضعة لسيطرته قرب حدود إيران مما أدى إلى مقتل سبعة مدنيين وإثنين من مقاتلي الحزب.

واستغرب شن هذه الغارة في مناطق لا وجود فيها لمقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الذي يجرد الجيش التركي عملية عليهم وقال أن «الهجوم يلقي ظلالاً من الشك على حياد تركيا في عملية السلام» في إشارة إلى وساطة أنقرة بين «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني». ولم يصدر أي تعليق رسمي تركي على البيان الكردي.

● **حزب البارزاني يحمل حزب الطالباني مسؤولية التدهور في شمال العراق**

وفي ١٧/ ٧/ ٩٧ أعلن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني نهاية وقف إطلاق النار مع غريمه «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني في شمال العراق واتهمه في بيان أصدره بقتل اثنين من أفراده في هجوم شنه على أحد مراكزه. وقال أن «قوات كبيرة مشتركة» من «الاتحاد الوطني الكردستاني» نفذت ليل ١٥ ـ ١٦ تموز هجوماً واسعاً على مواقع تابعة له مما أدى إلى مقتل إثنين من مقاتليه «البشمركة» وإصابة ١٤ آخرين بجروح مؤكداً أن «القوات المهاجمة تكبدت خسائر كبيرة في صفوفها» وأشار إلى أن الهجوم وقع على جبهة طولها أكثر من ستة كيلومترات في منطقة قسري القريبة من الحدود العراقية ـ الإيرانية واعتبر أن ما حصل «عملاً استفزازياً واضحاً أخطر بكثير من الخروق السابقة» وحمل أنصار الطالباني مسؤولية انهيار وقف إطلاق النار.

ولفت الحزب المتحالف مع تركيا أن خصمه هاجم الاثنين ١٤/ ٧/ ٩٧ أحد مراكزه متعاوناً مع «حزب العمال الكردستاني» للإنفصاليين الأكراد في تركيا مما أسفر عن جرح

خمسة من عناصره واتهمه بالانسحاب من لجنة مراقبة وقف النار في شمال العراق التي تترأسها تركيا «ليتسنى له انتهاك وقف النار من دون أن يتعرض لمحاسبة».

من جهة أخرى نفى «الحزب الديمقراطي الكردستاني» اتهام المعارضة العراقية إياه بالقيام بنشاطات تجارية تحظرها قرارات الأمم المتحدة مع تركيا عبر حدودها مع العراق. ووصف المعلومات التي وزعتها المعارضة العراقية عن حجم الواردات إلى المنطقة الكردية في العراق بأنها «غير حقيقية وخيالية» وشدد على أن «الضرائب المستحصلة من حركة التجارة ليست تابعة لحزب معين بل هي واردات لحكومة إقليم كردستان الإئتلافية التي تضم ستة أحزاب سياسية عاملة في كردستان العراق إضافة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني» لافتاً إلى «ما تفرضه هذه الحكومة من ضرائب على حركة التجارة المارة في مناطقها تودع مباشرة مصارف الإقليم. واتهم المؤتمر الوطني العراقي» المعارض «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بالقيام بنشاطات تجارية مع تركيا عبر حدودها مع العراق تدر عليه مليون دولار يومياً.

# موقف طهران من الحرب الكردية ـ الكردية

## طهران

في التطورات الميدانية الأخيرة التي سيطرت فيها قوات الطالباني ليل الجمعة ـ السبت (١١ ـ ١٢/ ١٠/ ٩٦) على السليمانية، لم يصدر عن الجانب الإيراني أي رد فعل على ما يحصل واكتفت الإذاعة الرسمية ببث خبر سقوط السليمانية من دون تعليق.

ويوم ١٤/ ١٠/ ٩٦ نفى الناطق باسم وزارة الخارجية، الإيرانية محمود محمدي أي مشاركة إيرانية في المعارك الدائرة واتهم البارزاني بالسعي إلى «إلهاء الأسرة الدولية عن تحالفه مع الجيش العراقي الذي أدى إلى وقوع مواجهات دامية». ودعت الإذاعة الإيرانية الرسمية الحزبين الكرديين إلى وقف القتال والتفاوض لحل النزاع وقالت أن «القتال لن يؤدي إلا إلى خيبة أمل الشعب في المنطقة التي مزقتها الحرب».

## الوساطة الإيرانية

وفي ١٦/ ١٠/ ٩٦ أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن رفسنجاني تلقى رسالة من صدام حسين في شأن «العلاقات بين البلدين». نقلها مبعوث أكد أن بلاده ترغب في تطوير علاقاتها مع جاراتها و «تبادل وجهات النظر في القضايا الإقليمية» وعرضت طهران وساطتها لحل النزاع الكردي في شمال العراق وصرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي «نطلب من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وقف الحرب، ونحن مستعدون لاستقبال ممثليهما لوضع حد لخلافاتهما» ورأى أن «أياً من الطرفين المتقاتلين لا يستطيع إلغاء الآخر بالقوة ولا فائدة ترجى من الحرب بين الفصيلين الكرديين والعودة إلى الحوار هو الحل الوحيد للأزمة في شمال العراق».

ومن جهة ثانية، ردت طهران على قول نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أن لدى الحكومة التركية معلومات عن مشاركة إيرانية في القتال إذ نسبت «أرنا» إلى مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية أن هذا الاتهام «مستند إلى معلومات خاطئة لا أساس لها» وقال أن طهران «تعتقد أن دعم أي مجموعة في شمال العراق لا يمكن إلا

أن يؤجج التوتر وترى أن على دول المنطقة المساعدة على تهدئة الوضع».

## قيادة مشتركة

وتحدث «الحزب الديمقراطي الكردستاني» عن إقامة «الاتحاد الوطني الكردستاني» مركز قيادة عسكرياً مشتركاً مع القوات الإيرانية «لتنسيق النشاطات العسكرية والسياسية» في كردستان العراق. وجاء في بيان أصدره الحزب أن «النظام الإيراني قد رفض برنامجه في شمال العراق وإعادة تنظيم الوضع فيه وفقاً لمصالحه الخاصة ورغباته». وأوضح أن ثلاثة مسؤولين من حرس الثورة الإيراني انضموا إلى القيادة المشتركة بينهم رئيس جهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري الجنرال محمد جعفري بينما يمثل الحزب الكردي الطالباني وعضو المكتب السياسي كسرت رسول. ورفض حزب البارزاني عرض الوساطة الإيرانية بلسان ممثله في لندن دلشاد ميران الذي قال أن «إيران طرف في النزاع وليست في موقع تستطيع فيه القيام بأي مبادرة سلمية لأن قواتها تشارك في العمليات العسكرية».

## «حزب الله»

أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن مقاتلي «حزب الله» الكردي العراقي انسحبوا من كل مواقعهم في شمال العراق بعد تقدم قوات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ونسبت إلى مصادر في الحزب الذي يتزعمه أدهم بارزاني أن «إنسحاب مقاتلي حزب الله الكردي تقرر تجنباً لمواجهات مع مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني» وأوضحت أن «جميع مقاتلي حزب الله تقريباً انسحبوا في اليومين الأخيرين من قرى حلبجة وبنجوين وحاج عمران وعدد آخر من البلدان الكردية الصغيرة في شمالي العراق». وكان الحزب الذي ينتشر أتباعه في شمال غرب كردستان العراق قرب إيران لزم الحياد في المواجهات الأخيرة.

وفي ٢١/ ١٠/ ٩٦ أعلنت منظمة «أطباء بلا حدود» أن المعارك في كردستان العراق دفعت نحو (١٥) ألف مدني كردي إلى النزوح إلى إيران منذ الجمعة الماضي. ووصفت الوضع في مخيمات اللاجئين الأكراد «بالمأساوي».

وأعلنت الحكومة الإيرانية أن (٧٠٠٠) لاجىء كردي جديد وصلوا إلى إيران. وفي الأسابيع الستة الأخيرة استقبلت إيران نحو ٥٠ ألف مدني فروا من المعارك بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني» بحسب ما نقلت المنظمة عينها.

## لاجئون

في طهران أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن نحو ستة

آلاف كردي عراقي فروا من المعارك في كردستان العراق إلى إيران. وقالت أن هؤلاء اللاجئين الجدد وصلوا إلى سربول الذهب في غرب إيران وأنهم أقاموا في مخيم تيله كوه في إقليم كرمنشاه على الحدود مع العراق حيث هناك حالياً ثمانية آلاف لاجىء كردي عراقي. وكانت وزارة الداخلية الإيرانية أفادت أن سبعة آلاف لاجىء جدد أقاموا في مخيم سيران باند وبشماق في كردستان إيران وهناك نحو ٦٢ ألف لاجىء في هذين المخيمين الواقعين على الحدود مع العراق.

**● رفسنجاني نفى التدخل في شمال العراق لكنه أقر ضمناً بدعم «الاتحاد الوطني الكردستاني»**

نفى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني ٢٥/ ١٠/ ٩٦ أن تكون بلاده متورطة في الاشتباكات بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني» في شمال العراق. لكنه أعلن أن إيران ستعمل كل ما في وسعها للتأكد من أن آلاف اللاجئين لن يتدفقوا إلى أراضيها.

وقال في خطبة الجمعة «أننا نتحمل مسؤولية الدفاع المقدس عن حدودنا أن المهم بالنسبة إلينا ألا تقع حوادث على حدودنا تؤدي بمئات آلاف اللاجئين الجائعين والعطشى والمحتاجين إلى دخول إيران متسببين بضغط على حياتنا وبحال من انعدام الأمن على حدودنا».

وتدعم إيران «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني بالسلاح، في حين لم يعثر في المنطقة على دليل يؤيد ادعاءات خصمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني عن تورط جنود إيرانيين مباشرة في القتال.

وأضاف رفسنجاني «مع بعض العلامات على المصالحة ووقف النار ـ الذي تتمنى أن يصمد ليعلم شعبنا والعالم أن اتهام إيران بالتدخل في هذا الشأن هو مجرد أكاذيب» وأقر ضمناً بمساندة طهران «الاتحاد الوطني الكردستاني» إذ قال «إذا جاء حزب إلى إيران فيمكنه بطبيعة الحال أن يعود إلى كردستان وأن يستعيد أرضه» ملمحاً إلى انسحاب قوات الاتحاد إلى الحدود العراقية ـ الإيرانية بعد هزيمتها في أيلول الماضي أمام «الحزب الديمقراطي الكردستاني».

ونفى الطالباني في حديث إلى وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أي تدخل للقوات الإيرانية في المعارك في شمال العراق. وقال أن هذه المعلومات «كاذبة» «ونحن ندعو وسائل الإعلام العالمية والأمم المتحدة والأحزاب الكردية العراقية إلى القدوم للتحقيق في هذا الأمر في كردستان». وأشار رئيس «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي كان مقرراً أن يعود إلى كردستان العراق بعد زيارة قصيرة للعاصمة الإيرانية إلى «أن

إيران تدخلت مرة واحدة بالنسبة إلى كردستان عندما استقبلت مئات الآلاف من اللاجئين الأكراد وجنبتهم الموت».

● **طهران رحبت بوقف النار بين الأكراد**

قبل ساعات من وصول مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو إلى إنقرة، رحبت طهران ٢٨/ ١٠/ ٩٦ بوقف النار بين الأكراد، وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي «أبدى ارتياحه إلى اتفاق زعيمي الفصيلين الكرديين على وقف النار» وأضافت أن الطالباني شكر لإيران تقديمها المساعدة الإنسانية إلى عشرات الآلاف من اللاجئين الذين فروا إلى إيران من القتال في شمال العراق. ونقلت عنه الإذاعة الإيرانية تأييده وساطة إيرانية في شمال العراق، مؤكداً أنه «يثق كلياً بإيران بلداً يحاول إعادة السلام إلى المنطقة».

● وفي ٣/ ١١/ ٩٦ أعلن المدير العام لدائرة اللاجئين في وزارة الداخلية الإيرانية أحمد الحسيني أن نحو ١٠٥٠٠ لاجىء كردي عادوا من إيران إلى كردستان.

وطلبت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من السلطات الإيرانية وضع اللاجئين الأكراد «داخل الأراضي (الإيرانية) في أماكن تتوافر فيها ظروف حياتية أفضل».

● أعلنت منظمة «أطباء بلا حدود» أن نحو ثلاثين ألف كردي عراقي لجأوا إلى إيران هرباً من المعارك في شمال العراق عادوا إلى ديارهم. وجاء في بيان أصدرته طهران أن «الفرق التابعة لنا وخصوصاً الموجودة في مخيم كيلي، لاحظت ظاهرة عودة اللاجئين منذ ١٢ تشرين الثاني الجاري» و «أن غالبية اللاجئين الذين يبلغ عددهم ٣٥ ألفاً في محافظة أذربيجان الغربية يعودون إلى العراق». وقالت وزارة الداخلية الإيرانية أن نحو ٧٠ ألف كردي عراقي لجأوا إلى إيران وهم يواجهون أوضاعاً صعبة بسبب حلول الشتاء.

● **وفد من «الديمقراطي الكردستاني» في طهران**

أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أكد أنه يريد فتح «صفحة جديدة» في العلاقات مع إيران والتي شهدت توتراً في الأشهر الأخيرة. وأوضح أن وفداً برئاسة فاضل ميراني، عضو المكتب السياسي للحزب، التقى الإثنين ١٨/ ١١/ ٩٦ في طهران نائب وزير الخارجية الإيراني حسين شيخ الإسلام وأبلغ إليه رغبة الحزب «في إزالة جميع العناصر السلبية في العلاقات الثنائية». وأبدى وزير الخارجية الإيراني ارتياحه إلى «النيات الحسنة» لحزب البارزاني معرباً عن أمله في «استئناف علاقات جيدة مع الأطراف الأكراد».

# موقف الولايات المتحدة من الحرب الكردية ـ الكردية

في واشنطن دعا الناطق باسم وزراة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز يوم ١٤/ ١٠/ ٩٦، الحزبين الكرديين إلى وقف القتال الذي «يصب في المصلحة الكردية» وأعرب عن أمل الإدارة الأميركية في «أن يظل العراق وإيران خارج القتال» وأكد أن المسؤولين الأميركيين على اتصال بالطرفين في محاولة لحل النزاع سلمياً.

وفي وقت لاحق صرح الناطق باسم البيت الأبيض مايكل ماك كاري الموجود في البوكيركي في ولاية نيو مكسيكو مع الرئيس بيل كلينتون أن الأحداث الأخيرة «أثبتت أن الوضع في كردستان بالغ التعقيد» وحض الطرفين على حل خلافاتهما عبر التفاوض.

وتستقبل واشنطن اليوم وفداً من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يترأسه عضو المكتب السياسي الرجل الثاني في الحزب سامي عبد الرحمن لإجراء محادثات مقررة في وقت سابق لا بد أن تطغى عليها التطورات الأخيرة.

- **واشنطن تفاوض الحزبين الكرديين لاحتواء التدخل العراقي والإيراني**

دخلت واشنطن أمس ١٦/ ١٠/ ٩٦ في شكل مباشر على خط النزاع الكردي ـ الكردي في شمال العراق في محاولة لاحتوائه ومنعه من التطور إلى صدام عراقي ـ إيراني. فقد أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية نيكولاس بيرنز أن مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو سيغادر واشنطن للقاء زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني وزعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني في مكانين لم يحددا بعد. ودعا الطرفين «للتوصل إلى اتفاق على وقف فوري للنار تتبعه محادثات سياسية» مؤكداً أن الإدارة الأميركية «ستقدم اقتراحات إلى الفصيلين ليحاولا التغلب على خلافاتهما الكبيرة».

وأوضح أن هدف المحادثات «إقناع الطرفين بأن مصلحتهما المباشرة التحرك نحو وقف للنار وعدم إعطاء إيران أو العراق فرصة لتأجيج الموقف. وفي تقديرنا أنه ليس في وسع أي منهما تحقيق انتصار عسكري على أرض المعركة لكننا نعتقد أنه من خلال وقف القتال والاتفاق على العمل معاً في شمال العراق سيكون في إمكانهما إعادة الاستقرار إلى

المنطقة». ويلتقي بيليترو في واشنطن وفداً من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يترأسه نايرفان البارزاني ابن شقيق زعيم الحزب.

● **واشنطن تراقب**

أكد وزير الدفاع الأميركي ١٧/ ١٠/ ٩٦ أنه لا يوجد ما يشير حتى الآن إلى تحرك عسكري عراقي ضد الأكراد في شمالي العراق. وقال «ما زالت لنا قوات عسكرية ملموسة في المنطقة آمل بصدق بألا تكون هناك حاجة لاستخدامها».

أضاف بيري «أننا نراقب ذلك عن كثب والأدلة حتى الآن غير حاسمة ولا يشير أي شيء حدث حتى الآن إلى أن هناك حاجة لاستخدام» القوات الأميركية.

● **بيليترو**

في أنقرة اعتبر بيليترو أن «المعارك ليست في مصلحة أحد» آملاً في «الحصول على وقف للنار» ولم يدل بتفاصيل عن اللقاءات التي سيعقدها مع البارزاني والطالباني بيد أن الناطق باسم الطالباني في باريس كشف «أن اللقاء بين الطالباني وبيليترو سيعقد في أنقرة يوم الثلاثاء ٢٢/ ١٠/ ٩٦» ولقاء المبعوث الأميركي والبارزاني في سيلوبي قرب الحدود العراقية ـ التركية.

وكان بيليترو وقد أجرى في واشنطن الأسبوع الماضي محادثات مع وفد من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» كانت مقررة قبل نشوب المعارك الجديدة وقررت واشنطن إيفاده إلى تركيا ليحاول إنهاء القتال وقطع الطريق على أي تدخل إيراني أو عراقي.

## إجلاء المعارضين

وفي ديار بكر في جنوب شرق تركيا أعلنت المصادر المحلية أن القوات الأميركية أنهت عملية لإجلاء لاجئين من شمال العراق على رغم المعارك الدائرة، فنقلت نحو ٧٣٠ معارضاً عراقياً إلى تركيا تنتمي غالبيتهم إلى «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يضم كل المجموعات المعارضة للرئيس العراقي والذي دعمته وكالة الاستخبارات الأميركية «سي أي أي» لمحاولة إطاحة الرئيس العراقي. وعلم أن هؤلاء اللاجئين اجتازوا نقطة الحدود في هابور وأقاموا في مخيم سيلوبي على مسافة عشرة كيلومترات من الحدود التركية ـ العراقية وسينقلون جواً في وقت لاحق إلى قاعدة عسكرية، أميركية في جزيرة غوام في المحيط الهادىء. وهذه العملية هي الثانية منذ منتصف أيلول الماضي حين أجلي (٢١٠٠) شخص معظمهم من الأكراد العاملين في مؤسسات أميركية في شمال العراق.

● **واشنطن: البارزاني مستعد لوقف النار**

خلص مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو الذي

يحاول وقف القتال في شمال العراق بعد محادثات يوم أمس ٢١/ ١٠/ ٩٦ مع زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني، إلى أن الأخير بدأ مستعداً ـ في وقت أخفقت قواته في تحقيق مزيد من المكاسب الميدانية ـ لوقف النار.

ونقلت عنه وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية في بلدة سيلوبي التركية قرب الحدود العراقية «يبدو أن البارزاني مستعد لوقف النار» وأضاف «أن البارزاني يريد مستقبلاً جيداً لبلاده والمحادثات مع الجانبين ستستمر». وأكد زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أنه سيجري مزيداً من المحادثات مع المبعوث الأميركي وأبلغ إلى الوكالة التركية أن «اللقاء كان إيجابياً».

وأوضح بيليترو يوم ٢١/ ١٠/ ٩٦ أن مناقشاته والبارزاني تناولت سبل منع التدخل المسلح «سواء من الجانب الإيراني أو العراقي» فيما أفادت مصادر ديبلوماسية غربية أن المبعوث الأميركي يسعى في مهمته هذه بقوة إلى إحياء اتفاق سلام رعته بلاده بين الفصيلين الكرديين العراقيين في آب من العام الماضي.

● **تأكيد أميركي على وقف النار بين الفصيلين الكرديين المتناحرين**

قال ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز أن وقف النار بين الفصيلين الكرديين «لا يزال مستمراً ومحترماً (. . .) إنه خبر سار للغاية» مشيراً إلى «الجهود الديبلوماسية المكثفة» التي بذلتها الولايات المتحدة للتوصل إلى هذه النتيجة. وقال أن بيليترو سيعود إلى أنقرة لمواصلة المحادثات. وسئل عن أهداف الولايات المتحدة في شمال العراق فأجاب أن واشنطن «لا تسعى إلى إيجاد دولة جديدة» كردية مستقلة وأنها «تحترم حدود العراق الحالية» لكنها «لا تعترف بحق (الرئيس العراقي) صدام حسين في ممارسة أي سلطة في شمال العراق» وأقر بأن الإدارة الأميركية «لم تلاحظ وجود التزام عسكري إيراني ملموس في شمال العراق (. . .) وبالتأكيد لم تلاحظ أي مشاركة لقوات إيرانية» في المعارك التي شهدتها كردستان العراق أخيراً.

● **بيليترو مع حل كردي يصون وحدة العراق**

في أبو ظبي صرح بيليترو ٢٧/ ١٠/ ٩٦ في مؤتمر صحافي أنه بحث وولي عهد أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ومسؤولين إماراتيين آخرين في الوضع في شمال العراق و «سنحاول التوصل إلى اتفاق عادل يعزز أولاً وقف النار» الساري منذ الخميس الماضي ٢٤/ ١٠/ ٩٦ في كردستان العراق. وقال أن هذا الاتفاق يجب «ثانياً أن يحترم وحدة الأراضي العراقية وثالثاً أن يعيد الاستقرار إلى شمال العراق من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) الذي تدعمه الولايات المتحدة».

● **بيليترو يسعى إلى هدنة دائمة**

عاد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيليترو من مسقط إلى أنقرة لمتابعة الإشراف على المفاوضات المقرر أن تعاود هذا الاسبوع بين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني». وصرح بيليترو قبل سفره من مسقط أنه سيعمل على مصالحة زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» جلال الطالباني وعلى «ترتيب وقف دائم للنار» في شمال العراق. وأشاد بالتزام الطرفين الهدنة التي بدأ سريانها إثر اتصالات بين الزعيمين الكرديين وأوضح أن من الأسباب المهمة لوقف الحرب «أنه لا تسمح لدول أخرى مثل إيران والعراق بالتدخل».

● **بيليترو شدد على تعزيز وقف النار (في اليوم الأول للمحادثات الكردية المباشرة في أنقرة)**

قال بيليترو ٣٠/ ١/ ٩٧ في مستهل المحادثات المباشرة الأولى بين الحزبين الكرديين «نحن هنا لتعزيز وقف النار والعمل معكم من أجل استقرار الوضع في شمال العراق لمصلحة كل سكان المنطقة» وأضاف «لدينا الكثير من العمل لبلوغ الهدف». وتأتي هذه المحادثات إثر اتفاق على وقف النار الأسبوع الماضي عقب اجتماعات منفصلة عقدها بيليترو في تركيا مع كل من زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني وزعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال الطالباني في حضور ممثلين لتركيا وبريطانيا.

● **بيليترو أعلن اتفاق أكراد العراق على وقف دائم للنار لبدء المصالحة**

أعلن مبعوث السلام الأميركي روبرت بيليترو أن الفصيلين الكرديين العراقيين المتناحرين اتفقا يوم ٣١/ ١٠/ ٩٦ على أن يمددوا بشكل دائم وقف النار المبرم بوساطة أميركية وقال في أنقرة «اتفق جميع المشاركين على جعل وقف النار دائماً وتعزيزه» وإبقاء شمال العراق في منأى عن «القوى الخارجية». وأشار إلى أن الفصيلين اتفقا أيضاً على «إعادة السلام والاستقرار إلى شمال العراق ببدئهما عملية (تصالح) سياسية. وأوضح أن الفصيلين سيجتمعان مرة أخرى في ١٥ تشرين الثاني في العاصمة التركية.

# الإجتياح التركي لشمال العراق

● **القوات التركية تشدد الحصار على مجموعة كردية في ولاية تونجيلي**

يواصل آلاف الجنود الأتراك يساندهم الطيران، عملية واسعة النطاق ضد مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي في الأراضي التركية الشرقية، ويطوقون منذ نهار الإثنين الواقع في ٩٦/٩/٢٣ مجموعة كبيرة منهم في غابة قرب هوزات في ولاية تونجيلي، وتونجيلي منطقة جبلية يلجأ المتمردون الأكراد إلى مغاورها، وكان الجيش التركي قد شن فيها العام الماضي ١٩٩٥ عملية مماثلة. وأفادت مصادر محلية أن العملية كانت لا تزال مستمرة صباح ٩٦/٩/٢٤ في منطقة هوزات حيث تقصف طائرات حربية وطائرات هليكوبتر أهدافاً قرب غابة كينزير تمهيداً لدخول القوات البرية لطرد نحو ٢٥٠ مقاتلاً كردياً لجأوا إليها.

ووقع اشتباك آخر في غابة قريبة من وادي أهوانوس بعد هجوم لمقاتلين أكراد على موقع للشرطة. وقال مسؤول عسكري «شنوا هجومهم الساعة الأولى فجراً (٢٢,٠٠ بتوقيت غرينتش) واستمرت الاشتباكات ثلاث ساعات وعثر على جثتي إثنين من ثوار حزب العمال الكردستاني خلال بحث في المنطقة بعد الاشتباكات».

وصرح رئيس أركان الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي كاراداي بعد جولة في منطقة أرضروم أن «العمليات مستمرة في سائر المنطقة» شرق تركيا وجنوب شرقها. ونقلت عنه وكالة أنباء الأناضول التركية أن «٤٦٠ إرهابياً قتلوا و ٩٦ أسروا و ٣٣ استسلموا منذ ١٥ آب» وأضاف أنها «خسائر فادحة» «لحزب العمال الكردستاني ومن غير الممكن أن يتحملها فترة طويلة».

وفي بيروت تلقت إحدى الصحف بياناً بالفاكس من وكالة «دم» الكردية للأنباء أوردت فيه تصريحاً لزعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوج الآن، اتهم فيه ما سماه قوات خاصة تابعة لحلف شمال الأطلسي بالوقوف وراء الهجمات الأخيرة التي تعرض لها البرلمان الكردي في المنفى ومحطة تلفزيون كردية في بروكسل. وجاء في البيان أن «هذه الهجمات تظهر أن لا سلام للأكراد حتى في أوروبا ولكن على الحلف الأطلسي أن يدرك أننا قوة عظيمة للسلام ليس فقط في كردستان وإنما أيضاً في أوروبا».

● **إعلان مقتل ٤٧ متمرداً كردياً في اليوم الثالث من هجوم القوات التركية**

أفاد بيان رسمي ٩٦/٩/٢٥، أن القوات التركية قتلت ٤٧ متمرداً كردياً في عمليات جوية وبرية في أنحاء حنوب شرق تركيا مع استمرار هجوم للجيش في المنطقة بدأه قبل ثلاثة أيام وقال البيان الصادر عن مكتب حاكم إقليم ديار بكر أن ١٥ مقاتلاً إنفصالياً من «حزب العمال الكردستاني» قتلوا في إقليم سرناك وأن ١٥ آخرين قتلوا في إقليم تونجيلي الجبلي النائي الذي شهد بعضاً من أعنف المعارك. وقتل ١٧ في اشتباكات دارت في جنوب شرق البلاد ذي الغالبية الكردية ومحور انتفاضة «حزب العمال الكردستاني» المستمرة منذ ١٢ سنة من أجل الاستقلال عن أنقرة أو الحصول على الحكم الذاتي.

وأوردت وكالة أنباء الأناضول التركية أن جنديين من القوات المسلحة وأربعة من ميليشيات حرس القرى التي تمولها الحكومة قتلوا في ثلاثة أيام من القتال. وكانت مصادر أمنية قدرت في وقت سابق عدد القتلى بين القوات الحكومية بعشرة.

وصعدت القوات المسلحة التركية منذ الاثنين الماضي في ٩٦/٩/٢٣ عملياتها ضد «حزب العمال الكردستاني» بقصف جوي من طائرات حربية وطائرات الهليكوبتر الهجومية لمعاقل المتمردين الجبلية النائية. وتوجه رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي كاراداي وقادة القوات الكبار يوم ٩٦/٩/٢٤ إلى المنطقة.

وقتل أكثر من ٢٠ ألف شخص في تركيا في الصراع الانفصالي.

وعلى صعيد آخر قالت الوكالة أن سبعة سجناء قتلوا و١٢ جرحوا في مواجهات وقعت يوم الثلاثاء ٩٦/٩/٢٤ في سجن ديار بكر لدى نقل مجموعة معتقلين إلى سجن آخر. وأوضحت أن المواجهات وقعت عندما بدأت قوى الأمن نقل مجموعة من ١٤ معتقلاً. ورفض سجناء تسليم قوى الأمن المعتقلين الذي يفترض نقلهم وضربوا أحد الحراس وأضرموا النار في عدد من الأماكن في السجن كما أفادت إدارة السجن. فتدخلت قوى الأمن لوقف أعمال الشغب.

● **أنقرة تعلن قتل ٦٠ إنفصالياً**

أعلن مسؤولون أمنيون أتراك ٩٦/٩/٢٧ أن عدد قتلى ثوار الأكراد في هجوم بري وجوي كبير بدأ قبل أربعة أيام ارتفع إلى ٦٠ وقال مكتب الحاكم الإقليمي في مدينة ديار بكر في بيان أن مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» سقطوا في قتال قرب الحدود العراقية وأضاف أن إثنين فقط من رجال الأمن قتلا.

● **اسطنبول: ٣ معتقلين أكراد يحاولون الانتحار**

أفاد يوم ٩٦/٩/٢٩ مصدر مطلع أن ثلاثة معتقلين من المتهمين بالانتماء إلى «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي حاولوا الانتحار حرقاً في سجن بيرم باشا في اسطنبول.

وأوضح أن المعتقلين الثلاثة أرادوا بذلك التعبير عن احتجاجهم على الصدامات التي وقعت الثلاثاء الماضي ٢٥/٩/٩٦ في سجن ديار بكر في جنوب شرق الأناضول بين قوى الأمن والمعتقلين الأكراد مما أدى إلى سقوط ١١ قتيلاً بين السجناء. وتولى عدد من السجناء إخماد النيران التي شبت في ثياب المعتقلين الثلاثة الذين نقلوا إلى المستشفى. ودعا حزب «ديمقراطية الشعب» التركي المقرب من الأكراد وزير العدل شوكت قازان إلى تقديم استقالته بعد المواجهات التي حصلت بين قوى الأمن والمعتقلين معتبراً أن وقف ثلاثة مسؤولين في السجن عن العمل بينهم مدير السجن هو عمل غير كاف «ويهدف إلى إخفاء الجريمة الكبيرة».

● **مقتل ٥٧ كردياً وجندي تركي**

أفادت مديرية الأمن العليا في ديار بكر في بيان لها أن ٥٧ ثائراً من «حزب العمال الكردستاني» وجندياً تركيا واحداً قتلوا في العمليات العسكرية والمعارك الأخيرة في شرق الأناضول وجنوبه الشرقي. وأوضحت أن ٤٧ ثائراً قتلوا في عمليات مجوقلة نفذها الجيش في منطقة سوكورسة على الحدود مع العراق ضد مجموعة من «حزب العمال الكردستاني» كانت تستعد للتسلل من شمال العراق إلى الأراضي التركية. وأضافت أن عشرة آخرين قتلوا في عمليات لم يحدد تاريخها جرت في مناطق أخرى من جنوب شرق الأناضول. وتضيف هذه الحصيلة إلى حصيلة إجمالية أعلنتها المديرية الأمنية مؤكدة مقتل ٥٢ عضواً من «حزب العمال الكردستاني».

● **أربكان ينتقد استخدام رجال العصابات**

انتقد رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان استخدام رجال العصابات في الحرب التي تشنها الحكومة على الثوار متعهداً معاقبة المسؤولين عن مثل هذه العلاقات غير القانونية وقال في لقاء والصحافيين «أنك لا تستطيع أن تضم عصابة إلى الدولة (. . .) وليس في إمكان أحد من دون استثناء أن يقوم بأعمال غير قانونية في إشارة إلى ما أطلق عليه (عصابات الدولة) التي كشف أمرها للمرة الأولى الشهر الماضي عقب حادث سير أدى إلى مقتل رجل عصابات يدعى عبد الله كاتلي وقائد كبير في الشرطة في السيارة نفسها. واعتبر في ما بدا رداً على تصريح نائب وزيرة الخارجية طانسو تشيلر بأن كل من يذود عن الدولة بطل أن «لا شيء يبرر الجريمة (. . .) حتى مقاتلة حزب العمال الكردستاني».

● **أنقرة ٢١٤٠٠ قتيل حصيلة التمرد الكردي في عشر سنين**

أفادت وكالة أنباء الأناضول التركية أن ٢١٣٦٧ شخصاً بينهم ١٣٥٥ متمرداً كردياً قتلوا في تركيا منذ إعلان حال الطوارىء في تموز ١٩٨٧ في شرق الأناضول وجنوب شرقه لمحاربة التمرد المسلح «لحزب العمال الكردستاني».

ونقلت عن مصادر رسمية أن الحزب الكردستاني قتل ٣٩١٥ عنصراً من قوى الأمن في الفترة نفسها، وقتل أيضاً ٤١٩٧ مدنياً بينهم ١٣٠ مدرساً في حين جرح ٤٨٣٨ مدنياً آخر ويشكل جنوب شرق الأناضول الواقع على الحدود مع سوريا والعراق وإيران المسرح الرئيسي لتمرد حزب العمال الذي بدأ عام ١٩٨٤ ضد أنقرة من أجل إقامه دولة كردية مستقلة في هذه المنطقة. وتتجاوز حصيلة ضحايا هذا التمرد ٢٣ ألف قتيل وفق مصادر أخرى.

ولا تشمل هذه الحصيلة الخسائر البشرية التي تكبدها «حزب العمال الكردستاني» في العمليات الجوية ـ البرية التي شنها الجيش التركي على قواعد الحزب في شمال العراق.

**● أنقرة لا تتخلى عن المنطقة الأمنية في شمال العراق**

على رغم معارضة بغداد، أصرت نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر يوم ٣/ ١٠/ ٩٦ على أن تحتفظ حكومة أنقرة بمنطقة أمنية عازلة في شمال العراق لحماية الأراضي التركية من هجمات مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي وأعلنت أن هذه المنطقة قائمة بالفعل ولكن مؤقتاً. وجاءت ملاحظاتها في اليوم التالي لتأكيد نظيرها العراقي محمد سعيد الصحاف رفض بلاده المنطقة الأمنية التي ارتأتها أنقرة لمنع الثوار الأكراد الذين يتخذون في شمال العراق قواعد لهم من العبور إلى جنوب شرق تركيا.

ونقلت عنها وكالة أنباء الأناضول التركية أنها أطلعت على موقف الصحاف وأضافت «لا يمكننا السماح لحزب العمال الكردستاني بالسيطرة على منطقة محاذية لحدودنا» وفي غضون ذلك أفادت الوكالة التركية أن القوات التركية شددت حملتها العسكرية على الانفصالين الذين يقومون بعمليات مسلحة في جنوب شرق تركيا منذ عام ١٩٨٤ أوقعت إلى الآن أكثر من ٢١ ألف شخص وأنها قتلت يوم ٣/ ١٠/ ٩٦ ٣١ منهم في اشتباكات متفرقة في الأقاليم الشرقية فان وسيير وهاكاري وديار بكر وسيرناك. وأوردت أيضاً أن الثوار قتلوا قرويين إثنين في مدينة شيفاس وسط الأناضول وخطفوا أربعة آخرين في الإقليم الشمالي غوموشان.

**● أنقرة تؤكد التدخل العسكري الإيراني**

وفي ١٥/ ١٠/ ٩٦ برز تدخل نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر بقولها بعد لقاء الرئيس التركي سليمان ديميريل في أنقرة «تلقينا معلومات مؤكدة مفادها أن هناك إيرانيين بين قوات (جلال) الطالباني» زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني». وسئلت هل قامت تركيا بمبادرات ديبلوماسية لدى طهران فأجابت: «أننا نتبع الوضع وهناك حوار مستمر مع إيران».

غير أن واشنطن لم تؤكد ما تحدثت عنه تشيلر إذ صرح وزير الدفاع الأميركي وليم بيري أنه لا يملك «معلومات تسمح بالتأكيد» وجود قوات إيرانية في شمال العراق.

● في أنقرة، صرح ناطق باسم مجموعة من «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يضم فصائل معارضة للنظام العراقي يوم ٩٦/١٠/١٦، أن أفراداً من المعارضة لا يزالون وأفراد عائلاتهم في زاخو في شمال العراق طلبوا إجلاءهم إلى الولايات المتحدة. وقال «يجب على الولايات المتحدة أن تخرجنا كما سبق لها أن فعلت مع ألفين من معاونيها وأسرهم. جميعنا أعضاء في المعارضة والبعض تعاون مع الولايات المتحدة».

وأضاف أنه يتكلم باسم زعيم المجموعة جواد جاخان، موضحاً أن عدد أفراد المجموعة «٤٥٠ شخصاً بمن فيهم النساء والأولاد وقد أتينا من منطقة أربيل ومعظمنا من العرب نحن في وضع دقيق للغاية بلا مال ولا طعام ولا أغطية وتحاصرنا عناصر من الشرطة السرية العراقية».

وفي أنقرة أيضاً، كررت الحكومة التركية دعوتها الحزبين الكرديين إلى وقف النار. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية عمر إقبال «سبق لنا أن نصحنا الأطراف الأكراد المتحاربين بوقف فوري لإطلاق النار وبالحوار والمصالحة لتسوية الخلاف. ونحن على موقفنا. وناشدنا أيضاً دول المنطقة ألا تتدخل في تطور الوضع في شمال العراق، ونحن على هذا الموقف كذلك».

● أجرى جلال الطالباني زعيم «الاتحاد الوطني الكردستاني» ٩٦/١٠/٢٢ محادثات منفصلة مع نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر التي أكدت أن لكل من الزعيمين الكرديين «وجهة نظر إيجابية في ما يتعلق بوقف النار». أما الطالباني فقال «نحن نؤيد عراق موحداً وديمقراطياً وعلمانياً».

● صرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال ٩٦/١٠/٢٣ أن الفصيلين الكرديين المتنازعين في شمال العراق سيجريان محادثات مباشرة الأسبوع المقبل في أنقرة. وتوقع التوصل إلى وقف النار بينهما اعتباراً من الأربعاء ٩٦/١٠/٢٣ وهذه المحادثات ستكون الأولى المباشرة بين الفصيلين الكرديين منذ اتفاقات دروغيدا في إيرلندا في آب وأيلول ١٩٩٥. وأوضح أن هذه «المحادثات ستكون خماسية» وسيشارك فيها الفصيلان الكرديان المتناحران وممثلون لأنقرة وواشنطن ولندن بهدف «التوصل إلى اتفاق نهائي» وأضاف أن «محادثات أنقرة تهدف إلى إيجاد اتفاق نهائي وإجراء مصالحة من أجل إعادة الاستقرار إلى شمال العراق في إطار وحدة أراضي العراق وسيادته السياسية».

● **الجيش التركي يطارد الثوار الأكراد في شمالي العراق**

أعلن الجيش التركي أن آلافاً من الجنود الأتراك دخلوا شمال العراق يوم ٩٦/١٢/٣١ لمطاردة ثوار «حزب العمال الكردستاني» الذين هاجموا مواقع تركية إنطلاقاً من قواعد واقعة في الأراضي العراقية.

وقالت هيئة أركان الجيش التركي في بيان لها أن ٤٣ من ناشطي «حزب العمال الكردستاني» قتلوا في عملية مطاردة داخل الأراضي العراقية نفذتها سرية للجيش. وأوضح أن «العلميات البرية والجوية مستمرة» وتحدث عن رصد ما بين مئة و١٢٠ من الثوار الأكراد في منطقة سينات في شمال العراق قبالة مدينة سيلوي الحدودية التركية.

● **آلاف الجنود الأتراك يقتحمون شمالي العراق**

عبر آلاف من جنود الأتراك إلى شمالي العراق أمس ٢/ ١/ ٩٧ في انتهاك جديد لحرمة الأراضي العراقية تحت عنوان مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وقالت هيئة أركان الجيش التركي في بيان لها في أنقرة أن حوالي خمسة آلاف جندي دخلوا الأراضي العراقية لمطاردة متمردين هاجموا مواقع تركية إنطلاقاً من قواعد واقعة في الأراضي العراقية. وأضافت تقول أن ٤٣ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني قتلوا في مطاردة داخل الأراضي العراقية، قامت بها سرية للجيش وأوضحت بأن «العمليات البرية والجوية مستمرة» إلا أنها لم تحدد موعد لانتهاء العملية.

وأغارت الطائرات الحربية، التركية على قاعدة خاركورك التابعة «لحزب العمال الكردستاني» في شمالي العراق. وأفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية أن القاذفات المقاتلة من طراز «ف ـ ٤» التي أقلعت من قاعدة ديار بكر الجوية ألحقت خسائر فادحة بالثوار في قاعدتهم في أقصى شمال العراق على الحدود العراقية مع تركيا وإيران. وجاء في بيان رسمي صدر الأربعاء ١/ ١/ ٩٧ أن مئة من مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» قتلوا منذ بدأ الجيش التركي العملية لملاحقة مجموعة من ١٢٠ إلى ١٤٠ متمرداً في منطقة بسينات العراقية قرب الحدود التركية ـ السورية وأشار إلى سقوط جنديين تركيين وجرح ستة آخرين بينهم ثلاثة في حال الخطر. وروى شهود أن الجنود الأتراك الذين توغلوا مسافة عشرة كيلومترات في عمق الأراضي العراقية كانوا يعملون أمس (٢/ ١/ ٩٧) على تنظيف المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الثوار.

وكان أعلن رسيماً في أنقرة أن العملية بدأت رداً على «نيران» المدفعية الثقيلة ومدفعية الهاون التي أطلقها الانفصاليون الأكراد إنطلاقاً من الأراضي العراقية على الوحدات العسكرية التركية قرب بلدة سيلوبي على مسافة عشرة كيلومترات من الحدود العراقية.

● **أنقرة: غارات تركية على شمالي العراق**

قالت وكالة أنباء الأناضول ١٢/ ٢/ ٩٧ أن ٤٣ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني قتلوا في كانون الثاني ١٩٩٧ في ثلاث غارات شنها الطيران التركي على مخيمات اللاجئين تقع شمالي العراق.

وأوضحت الوكالة أن هذه العمليات الجوية نفذت بعد رصد مجموعات من

المقاتلين الأكراد كانت تستعد لمهاجمة أهداف في الأراضي التركية.

وأوضح المصدر نفسه أن طائرات مقاتلة (أف ـ ١٦) و (أف ـ ١٤) أقلعت من قواعد ديار بكر الجوية (جنوب شرق) ومالتيا (شرق) قصفت معسكرات في منطقة ميتينا مما أسفر عن وقوع ٢٣ قتيلاً في صفوف مقاتلي حزب العمال الكردستاني وفي منطقة زاب فقتلت عشرين آخرين.

● أعلن مصدر رسمي في أنقرة أن الجيش التركي شن عملية جديدة يوم ٩/ ٣/ ٩٧ عند الحدود العراقية ـ التركية في جنوب شرق البلاد على «حزب العمال الكردستاني» مما أدى إلى مقتل ٤٢ من أفراده.

● **اتفاق على محاربة الثوار الأكراد**

كشفت صحيفة «حرييت» التركية أن حكومتي تركيا وإسرائيل وقعتا خلال زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لأنقرة يوم ٨ و ٩/ ٤/ ٩٧ إتفاقاً مهماً لمحاربة ثوار «حزب العمال الكردستاني» الذين يقاتلون لإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا.

● **أنباء عن حشود تركية على حدود العراق**

تحدثت مصادر محلية تركية عن تعزيز أنقرة لقواتها على الحدود العراقية في إشارة إلى احتمال شن هجوم عبر الحدود ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق. وقالت مصادر محلية ٢/ ٥/ ٩٧ أن تركيا بدأت تعزيز قواتها على طول الحدود العراقية، وقال أحد السكان في بلدة الجزيرة في جنوبي شرقي تركيا التي تبعد ٤٠ كيلومتراً عن الحدود «منذ منتصف نيسان تجتاز دبابات وعربات مدرعة كثيرة المنطقة الحدودية». وقال مسؤولون عسكريون أن ثلاثاً من ميليشيات كردية تمولها أنقرة قتلوا في اشتباك مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني في صباح يوم ٢/ ٥/ ٩٧. في إقليم سيرنانك بالقرب من الحدود العراقية.

● **مقتل ٤٢ كردياً**

وفي ديار بكر أفادت السلطات أن ٤٢ متمرداً إنفصالياً كردياً وسبعة من الأمن قتلوا أخيراً في اشتباكات عنيفة وقعت في الجنوب الشرقي الذي تقطنه غالبية كردية وصرح وزير الدفاع التركي تورهان تايان نهار السبت في ٣/ ٥/ ٩٧ في مؤتمر صحافي في أنقرة أن القوات التركية قد تتوغل في شمال العراق لمطاردة المتمردين الأكراد في إطار اتفاق «المطاردة الساخنة» المبرم مع بغداد. وقال «لقد اتخذنا كل الإجراءات اللازمة على أرضنا ضد الإرهابيين الإنفصاليين، لكننا لا نستطيع أن نقف مكتوفين في الوقت الذي يستغل الإرهابيون فراغ السلطة في شمال العراق (. . .) لدينا اتفاق مطاردة ساخنة مع العراق ونحترمه كما نحترم وحدة أراضيه وسلامتها».

● **تغلغل تركي جديد في شمالي العراق، وبغداد تعتبره عدواناً**

في غمرة الجدل والخلاف داخل الأوساط السياسية التركية، شنت القوات التركية تساندها الدبابات تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ هجوماً على شمالي العراق بحجة مطادرة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، في عملية وصفتها بغداد بأنها «عدوان عسكري تركي» على أراضيها وطالبت أنقرة بسحب قواتها فوراً من الأراضي العراقية.

فقد دفعت أنقرة بالآلاف من العسكريين المدججين بكل أنواع الأسلحة والمعدات الحربية إلى داخل الأراضي العراقية في حملة عسكرية هي الثالثة من نوعها وتهدف إلى ضرب الخطوط الخلفية «لحزب العمال الكردستاني» التركي الإنفصالي.

وكانت القوات التركية قد دخلت إلى شمالي العراق اعتباراً من الساعة الأولى فجراً بتوقيت غرينتش إنطلاقاً من سبع نقاط حدودية عبر مركز الخابور الحدودي وإلى الشرق عبر منطقة هكاري (أقصى الجنوب الشرقي المتاخم للعراق وإيران) حسب ما ذكرت وكالة أنباء الأناضول.

وسبق العدوان التركي، قصف للطيران التركي لمعسكرات حزب العمال الكردستاني في حين ضربت الوحدات المدرعة طوقاً على المناطق المتاخمة العراقية ـ التركية من الغرب في اتجاه الشرق. وذكر صحافيون في المنطقة أن دبابات الجيش التركي اجتازت نهر هيزيل الذي يشكل الحدود بين تركيا والعراق شرقي مركز الخابور الحدودي وأضافوا أن القوات التركية تتجه خصوصاً إلى مناطق كانيماسي ومتينا ودركار التي تضم قواعد لحزب العمال. وكانت القوات التركية التي قدر الصحافيون المحليون عددها بخمسين ألف جندي تدعمهم مئات الدبابات احتشدت منذ مطلع نيسان الماضي على طول الحدود التركية العراقية. لكن مصدراً عسكرياً تركياً في أنقرة قال أنه «لا يشارك في هذه العملية سوى بضعة آلاف من الجنود» وأكد أن القوات التركية دخلت مدينة زاخو الكردية العراقية الواقعة على مسافة عشرة كيلومترات من الحدود. وأوضح أن هدف التدخل هو مساعدة قوات «البشمركة» الكردية العراقية التابعة «للحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني رداً على هجمات «حزب العمال» الذي يسعى إلى السيطرة على المناطق الخارجة عن سلطة الحكومة المركزية العراقية منذ ١٩٩١.

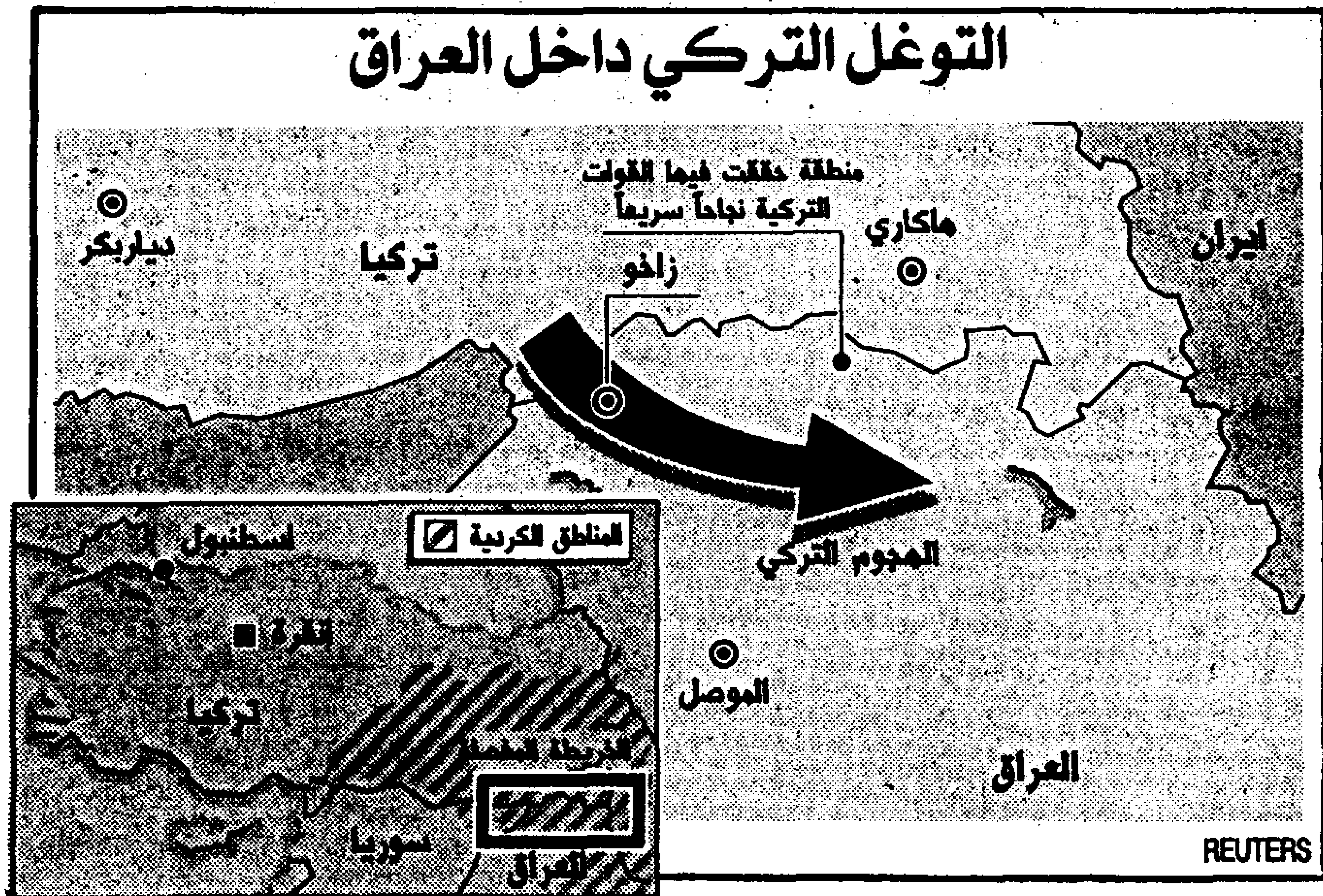
وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية سرمد اتانشالي أن قسماً من القوات التركية دخل إلى شمال العراق قادماً من الخابور باتجاه مدينة زاخو في إطار عملية محدودة نفذت بعد أن طلب البارزاني أمس ١٤/ ٥/ ٩٧ دعم القوات التركية له. وقال أن الطيران والمدفعية يدعمان قوات البارزاني وأن الجزء الأكبر من الهجوم تقوم به قوات البارزاني وأن الدور التركي مقتصر على تقديم الدعم اللوجستي، إلا أنه أوضح أن القوات التركية قد تتدخل إلى جانب قوات البارزاني «إذ ما دعت الحاجة». وقال الناطق التركي

أن «القوات التركية ستنسحب من شمالي العراق عند انتهاء العملية» من دون أن يشير إلى عدد جنود الأتراك الذين دخلوا العراق.

## ردود الفعل على العملية

في بغداد نقلت وكالة الأنباء العراقية «واع» عن ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية أن «الحكومة العراقية تدين بشدة هذا العدوان العسكري التركي الجديد وتستنكر انتهاك القوات المسلحة التركية سيادة العراق وحرمة أراضيه».

في لندن جاء في بيان صادر عن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية دوغ هيندرسون «أن بريطانيا تقر بصعوبة مكافحة التهديد الإرهابي ونحن ندعم عزم تركيا على الحفاظ على وحدة أراضيها وحماية أمنها الشرعي، لكن نحث الأتراك على عدم تجاوز الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها».




**خريطة تظهر التوغل التركي داخل الأراضي العراقية**

- **العدوان التركي يواصل عمليته في شمال العراق لليوم الثاني ويعلن مقتل ٨٧ من «حزب العمال الكردستاني»**

في اليوم الثاني للعملية التي يشنها الجيش التركي في شمال العراق، أغارت مقاتلات على قواعد «لحزب العمال الكردستاني» وأعلن الجيش أنه قتل ٨٧ متمرداً كردياً، وقصفت مقاتلات من طراز «ف ـ ٤». انطلقت من قاعدتين في جنوب شرق تركيا

معسكرات «لحزب العمال الكردستاني» في العراق بينما كانت طائرات هليكوبتر من طراز «كوبرا» تلاحق وحدات الثوار.

وأوضحت وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية أن الطائرات أغارت على قواعد الثوار في معسكرات سينات وهاكورك وزاب وزيلي وهافتنين. ونقلت عن بيان للجيش أن الجنود الأتراك «قتلوا ٨٧ متمرداً على الأقل» من غير أن تذكر حجم الخسائر في صفوف القوات التركية التي تجتاز نحو ٤٠ ألف جندي منها تدعمهم الدبابات والمدفعية والمقاتلات والهليكوبترات الحدود إلى شمال العراق فجر الأربعاء ١٣/ ٥/ ٩٧ في أوسع عملية من نوعها منذ عام ١٩٩٥. وبدأ الهجوم وسط تعتيم إخباري شامل، إذ منعت السلطات الصحافيين من دخول المنطقة وصادر الأكراد العراقيون الذين يشاركون في العملية أفلام المصورين والهواتف المحمولة.

وخاطب قائد تركي الصحافيين عند معبر خابور الحدود قائلاً «لن تعبروا اليوم» وأفاد جنود في الخابور التي تعتبر نقطة العبور التجارية الرئيسية أن الجيش فتح معبراً ثانياً إلى الشرق من الخابور للتعجيل في عملية نقل القوات والمعدات عبر الحدود.

وقالت «أنباء الأناضول» أن القوات التركية بدأت أيضاً هجوماً واسعاً حول الجبال إلى الغرب قرب حدود العراق مع سوريا. وأشارت إلى أن مقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني يشاركون في الاشتباكات الضارية مع «حزب العمال الكردستاني» في منطقتي بيغوا ودركار شمال شرق زاخو المدينة الرئيسية في المنطقة.

وصرح وزير الدفاع التركي تورهان تايان أن هذه العملية «مهمة إنسانية» لحماية الأكراد العراقيين من ثوار «حزب العمال الكردستاني». أن أنقرة شنت الهجوم استجابة لطلب البارزاني الذي يسيطر مقاتلوه على الجانب العراقي من الحدود.

**● في اليوم الخامس للعدوان تركيا تدفع بقوات جديدة قرب حدود سوريا و «العملية في شمال العراق قد تطول وهي مستمرة حتى القضاء على حزب العمال في شمالي العراق»**

وسعت القوات التركية ١٨/ ٥/ ٩٧ في الأيام الثلاثة الأخيرة رقعة انتشارها في شمال العراق فتوغلت من ١٥ محوراً مسافة ٣٠ كيلومتراً داخل الأراضي العراقية في مطاردتها مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» التركي وسط دلائل تشر الى أن العملية ستطول. وفيما فرضت أنقرة والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يساعد القوات التركية في حربها، تعتيماً إعلامياً على سير المعارك واكتفت بإصدار بيانات رسمية تؤكد استمرار العدوان حتى القضاء على «حزب العمال» وسيطرة قوات «الحزب الديمقراطي» على المنطقة إلا أن شهوداً عياناً أكدوا أن طائرات من طراز (أف ١٦) أغارت على مواقع لحزب العمال في جبال شمالي العراق في حين تحرك طابور

دبابات إلى الشمال الشرقي على امتداد الطريق من دهوك إلى العمادية في ما بدا أنه استعدادات لمحور ثان للعدوان.

ورأى شهود عيان عشر دبابات وسيارات مدرعة في ذيل طابور يمر ببلدة سواراتوكا في وقت مبكر أمس ١٨/ ٥/ ٩٧ لكن مصادر محلية قالت أن نحو مئة دبابة مرت في اتجاه بامارني وجبل متين غربي العمادية. كما حلقت فوق القافلة طائرتا هليكوبتر.

وفيما ذكر بيان عسكري تركي أن القوات التركية قتلت ٩٩٨ مقاتلاً كردياً وسقط لها ١٢ عسكرياً، قال بلاغ عسكري «لجيش التحرير الشعبي الكردستاني» الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني، أن أكثر من سبعين عسكرياً تركياً ومن قوات البارزاني سقطوا في اليومين الأولين للعدوان.

وبثت وكالة «ديم» القريبة من الحزب دعوة من زعيم حزب العمل الكردستاني عبد الله أوج لحمل السلاح. ونقلت الوكالة عن أوج قوله لقناة تلفزيون موالية للأكراد «مرة أخرى ادعو جميع شعبنا إلى القتال».

ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر قولها أنها ترغب في إنتهاء العملية بأسرع ما يمكن وقالت الوكالة «قالت تشيلر أنها تريد إنهاء العملية بأسرع ما يمكن مؤكدة أن تركيا سعت إلى هذه العملية لتحمي شعبها». وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال في بيان له تاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٩٧ أن «العملية ليست بدون شك موجهة للإضرار بالحكومة العراقية أو الجهات الأخرى في المنطقة أو المدنيين الذين يعيشون في شمالي العراق». وأضاف «سوف تستمر العملية من القضاء على فاعلية الجماعات الإرهابية في المنطقة حتى تصبح المنطقة تحت سيطرة الزعيم الكردي العراقي مسعود البارزاني».

- **العدوان التركي على شمالي العراق في يومه السادس ١٩/ ٥/ ٩٩٧**

وسعت القوات التركية تدعمها الطائرات عمليات تعقبها الثوار الأكراد في شمال العراق لليوم السادس من عملية عسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني فارضة تعتيماً إعلامياً على عدوانها الذي لاقى تنديداً دولياً وعربياً واعتبر العراق أنه تجاوز الخط الأحمر.

وأفادت وكالة أنباء الأناضول أن القوات التركية تساندها طائرات من طراز «ف ـ ٤» وطائرات هليكوبتر، من طراز «كوبرا» دمرت معسكراً تابعاً «لحزب العمال الكردستاني» في الزاب قرب الحدود الإيرانية. وقالت أن بعض الثوار يحاول الفرار عبر هذه الحدود. وفي هجوم منفصل تحركت الدبابات التركية من بلدة دهوك العراقية الشمالية متجهة إلى

العمادية جنوب الحدود التركية. وأكدت القيادة العسكرية التركية أن عدد القتلى من «حزب العمال الكردستاني» ارتفع إلى ١١٣٩ قتيلاً فضلاً عن اعتقال أكثر من ١٥٠ من عناصر الحزب. وأعلن مسؤول في منظمة إنسانية تعمل في شمال العراق أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني حليف القوات التركية طرد عناصر «حزب العمال الكردستاني» من مدينة أربيل بعدما قتل ثلاثة منهم واعتقل نحو ٤٨ آخرين. موضحاً أن أنصار «حزب العمال الكردستاني» فروا في اتجاه مدينة السليمانية الخاضعة لسيطرة «الاتحاد الوطني الكردستاني» المنافس «لحزب العمال الكردستاني». وأضاف أنه «كان هناك قبل المعركة نحو مئة من أعضاء حزب العمال في أربيل أوقف منهم ثلاثة وأعدمهم الجمعة الماضي في الشارع عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني». وفي المقابل قالت مصادر قريبة من «حزب العمال الكردستاني» أن الثوار الأكراد اسقطوا ثلاث طائرات هليكوبتر تركية منذ بدء العمليات العسكرية. وروى شهود أن مقاتلي الحزب يقومون بعمليات كرومز في جنوب شرق تركيا لعرقلة تقدم القوات التركية وإعاقة حركتها. وأضافوا أن مجموعة من الثوار سدت طريقاً رئيسية تتجه إلى شمال العراق ليلاً وأقامت متاريس وأضرمت النار في صهريجي وقود. كذلك شن ثوار الحزب هجوماً بالصواريخ على بلدة دريك في مقاطعة ماردين التركية الحدودية. وعند نقطة خابور التركية الحدودية عند شمالي العراق واصل مسؤولون عسكريون أمس ١٩/ ٥/ ٩٧ تطبيق الحظر المفروض على دخول الصحافيين المنطقة واقتصر هذا الحق على حاملي جوازات السفر العراقية، والعاملين في تجارة النفط عبر الحدود. وحلقت أربع طائرت هليكوبتر هجومية وأربع طائرات أخرى تنقل إمدادات فوق منطقة الحدود أمس ١٩/ ٥/ ٩٧ متجهة إلى باتوفا. وقال شهود عيان أن نحو من ٢٠ شاحنة عسكرية نقلت إمدادات من خابور إلى داخل العراق.

وقالت مصادر عسكرية أن خسائر حزب العمال الكردستاني بلغت ألف قتيل وأنه تم أسر نحو ١٥٠ فرداً وأن خسائر القوات التركية بلغت ١٤ قتيلاً. إلا أن شبكة تلفزيون «ميد» الموالية لحزب العمال والتي تبث من أوروبا قالت أن أكثر من ٣٠ جندياً قد قتلوا خلال المعارك، إلا أنها لم تشر إلى خسائر حزب لعمال لكنها قالت أن أحد المقاتلين قتل خلال اشتباكات مع القوات التركية في شرقي البلاد.

- **الجيش لم يبلغ أربكان بعدوانه**

أكد دبلوماسي تركي يوم ١٩/ ٥/ ٩٧ أن الجيش التركي لم يبلغ رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان مسبقاً بالعملية التركية في شمالي العراق خشية أن تصل هذه المعلومة إلى حزب العمال الكردستاني المستهدف بالعدوان. فقد أكد السفير المتقاعد سوكرو إيليكداغ نقلاً عن مصدر عسكري عالي المستوى لصحيفة «مليبت» اليومية أن

العسكريين الذين يخوضون معركة صامتة ضد أربكان منذ بضعة شهور قاموا بتعتيم ليحجبوا أية معلومات عن الحكومة. وقال إيليكداغ أن الجيش خشي أن تتسرب المعلومات إلى حزب العمال الكردستاني إذا أبلغت للحكومة مما من شأنه أن يفسد العلمية».

**● ٧ أيام على العدوان التركي في شمالي العراق وأنقرة تؤكد استمرار عمليتها إلى أن تنجز مهمتها في شمال العراق**

لم تعبأ تركيا باحتجاج بغداد ومناشدات شركائها في حلف شمال الأطلسي لوقف حملاتها على الأكراد في شمال العراق، فدفعت بتعزيزات من الجنود والأغذية من طريق البر والجو وقالت أنها ستبقى في هذه المنطقة إلى أن تنجز مهمتها.

وعبرت ثلاثون شاحنة مدنية تقل جنوداً أتراكاً الحدود العراقية يوم ٢٠/ ٥/ ٩٧ فيما نقلت مروحيات عسكرية معدات إلى منطقة نائية لتعزيز الهجوم على قواعد مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي بالتنسيق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مسعود البارزاني الذي شن حملة على مكاتب لحزب العمال في مدينة أربيل واعتقل عدداً من المقاتلين وأعدمهم.

ويعتبر الحزب الديمقراطي «حليفاً» لبغداد في حسابات المواجهة الكردية ـ الكردية التي انفتحت بشكل دموي في العام الماضي ١٩٩٦ بين الحزب والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الذي اعتبر حليفاً لإيران وتتهمه أنقرة حالياً بحماية مقاتلي حزب العمال الفارين إلى مدن يسيطر عليها قرب الحدود الإيرانية. وأبقت السلطات التركية الحدود مغلقة في وجه الصحافيين فكان صعباً ورود تقارير مستقلة عن سير المواجهات الميدانية. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن مصادر عسكرية تركية قولها أن ١٣٠٠ مقاتل من حزب العمال قتلوا حتى الآن في الهجوم الذي بدأ فجر الرابع عشر من أيار الحالي ١٩٩٧ وأسر ٢٠٠ آخرون.

وفيما لم تشر المصادر التركية إلى الخسائر في صفوف القوات المعتدية فإنه «جيش التحرير الشعبي الكردستاني» أكد في بلاغ عسكري رقم ٤ وزعه يوم ٢٠/ ٥/ ٩٧ «عن سقوط ٢٥ قتيلاً وعشرات الجرحى في صفوف العدو» وأكد مصدر في حزب العمال أن خسائر الحزب في الأرواح بلغت حتى اليوم ٢٦ قتيلاً. وتعهد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج بأن «تواصل القوات الكردية مقاومة الدولة الفاشية التركية إلى النهاية».

وكان الجيش التركي قد شن هجوماً واسع النطاق في شمالي العراق في العام ١٩٩٥ لكنه أخفق في القضاء على وجود حزب العمال هناك.

وقال وزير الدفاع التركي تورهان تايان في تصريحات أذاعها التلفزيون التركي «ستستمر العملية، إلى أن تتحقق النتائج المطلوبة». أضاف تايان «سنواصل الكفاح ضد جماعة حزب العمال الكردستاني الإرهابية التي تزعج تركيا وتقهر شعب المنطقة وتسعى للهيمنة الإقليمية».

● **تركيا تواصل عدوانها لليوم الثامن وتتحدث عن حشود سورية ـ عراقية ـ إيرانية**

اتخذت أمس ٢١/ ٥/ ٩٧ العملية العسكرية التركية في شمال العراق بعداً خطيراً بعد الأنباء التي تحدثت عن حشود عسكرية سورية وعراقية وإيرانية من الجهات الحدودية الثلاث للمنطقة الكردية العراقية. وأكدت مصادر تركية وكردية وعراقية معارضة، هذه الأنباء. وتجاهلت دمشق الاتهامات التركية ورفض مصدر سوري رفيع المستوى الرد على الاتهامات التركية وقال «أن التوغل التركي داخل العراق يظهر عدم حسن نية السلطات التركية تجاه جيرانها».

وكانت وكالة أنباء الأناضول قد ذكرت أمس أن حشوداً لقوات سورية وعراقية وإيرانية تتجمع قرب حدود (منطقة) شمالي العراق، واتهمت الدول الثلاث بحشد قواتها سعياً لمساعدة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبال قد وجه اتهاماً لسوريا وقال أنها «تدعم حزب العمال الكردستاني الذي يلفظه العالم أجمع باعتباره منظمة إرهابية وتستخدم الإرهاب كأداة في سياستها الخارجية».

من جهته قال المؤتمر الوطني العراقي (معارضة) أنه تلقى تقارير من المنطقة عن حشد قوات عراقية على حدود «الملاذ الآمن».

وقال متحدث باسم المؤتمر ومقره لندن، أن طهران أرسلت وحدات من الحرس الثوري الإيراني إلى المناطق الحدودية. وأضاف أن وحدات من الحرس الجمهوري العراقي مدعومة بالدبابات تجمعت بين مدينتي الموصل ودهوك قرب معبر الفايدة الذي يفصل المنطقة الكردية عن باقي العراق.

وما زاد المخاطر هو تزامن الهجوم التركي مع الأزمة العميقة في عملية السلام بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والتنسيق التركي ـ الإسرائيلي ليس فقط في توقيع الاتفاقات الأمنية المشتركة بل أيضاً في تحديد الأهداف. ففي الوقت الذي يتوغل الجيش التركي في الأراضي العراقية ويتهم دمشق وطهران بمساعدة «حزب العمال الكردستاني» حدد وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي أربعة تهديدات تواجه إسرائيل:

١ ـ الإرهاب ومصدره العناصر الفلسطينية الرافضة للسلام والتي تدعهما إيران.

٢ ـ التهديد الذي نشأ بعد حرب الخليج والمتمثل في الصواريخ البعيدة المدى التي

باتت تهددنا في عقر دارنا، إلى الأسلحة الكيميائية التي يحاول بعض الدول الحصول عليها.

٣ ـ رغبة بعض الدول في إنتاج أسلحة ذرية وفي مقدمها إيران والعراق إذا رفع الحظر عنه.

٤ ـ الإرهاب السوري المتواصل المضاد لدولة إسرائيل والداعم لعناصر حزب الله الذي يهدد أمن شمالنا»

وإزاء هذا التناغم التركي ـ الإسرائيلي كثفت سوريا اتصالاتها السياسية ومشاوراتها من أجل حشد أوسع للقوى في مواجهة ما سمته «الشركة الإسرائيلية التركية التي لا تهدد فقط بعض الدول العربية وإنما تشكل خطراً على الأمة العربية كلها ومصالحها وعلى الأمن والاستقرار في المنطقة».

إلى ذلك، عززت تركيا أمس (٢١/ ٥/ ٩٧) قواتها في شمالي العراق، وقالت مصادر عسكرية أن أكثر من (١٣٠٠) من الأكراد لقوا حتفم حتى الآن، إلا أن مصادر حزب العمال الكردستاني قالت أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً.

ومنعت تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني المتحالف معها الصحافيين من دخول المنطقة مما يحول دون التأكد من حجم ومدى العدوان.

طرأت أمس ٢٢/ ٥/ ٩٩٧ تطورات جوهرية على مسار الأحداث في شمالي العراق أثارت أسئلة فعلية حول نتائج الاجتياح التركي دعماً إذا كان مطروحاً تكرار تجربة «الحزام الأمني» الإسرائيلي هناك أم أن ما يجري هو تصعيد قد يؤدي إلى إغراق تركيا في حرب استنزاف خارج حدودها أو إغراق المنطقة في مواجهات وتوترات متعددة الأطراف تطرح مصيرها ومصير حدودها بالكامل على بساط البحث وفيما بلغ الاجتياح التركي نقطة لم يصلها أي من الاجتياحات السابقة إذ أعلن أن القوات التركية أقامت نقاط تفتيش على بعد مائتي كيلومتر داخل أراضي العراق بدا واضحاً أن المسألة تجاوزت بكثير أن تكون عملية تركية ضد الأكراد أو أن تكون مسألة تركية ـ عراقية بحت وظهر اختلاط الإدارات واضحاً وبدت نوافذ توصل بقوة بين ما يجري في الشمال العراقي وما يحدث على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي. واعتبرت دمشق التي نفت الأنباء التركية عن وجود حشود لها بمحاذاة مناطق شمالي العراق، أن الغزو التركي هو ثمرة الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي معتبرة، أن الغاية من «التصعيد العسكري هو لصرف الأنظار عما يجري داخل تركيا من جهة وعن مسؤولية إسرائيل عن إفشال العملية السلمية في المنطقة» فيما أكد حزب الدعوة العراقي المعارض عن «وجود عسكريين صهاينة في موقع ميداني استطلاعي» في شمال العراق في مدينة عقرة محذراً من نوايا لتحويل شمالي العراق إلى «بؤرة نفوذ صهيونية ـ

أميركية ـ تركية لا تنفك أن تتحول إلى فلسطين ثانية». وظهرت أمس ٢٢/ ٥/ ٩٧ وللمرة الأولى منذ بدء العملية التركية يوم الخميس الماضي مؤشرات على خلافات تركية بشأنها إذ شهدت جامعة أنقرة مواجهات دامية بين طلبة معارضين للغزو وطلبة يمينيين مؤيدين له وذلك بعد أيام قليلة على الكشف عن أن الجيش التركي نفذ عمليته دون إبلاغ رئيس الوزراء الإسلامي أربكان مسبقاً بها بذريعة الخوف من تسرب المعلومات عنها إلى حزب العمال الكردستاني.

واستمر الجيش التركي ٢٢/ ٥/ ٩٧ في تحديه للحكومة التي كانت قد أحبطت قبل ثلاث أيام محاولة في البرلمان لنزع الثقة منها إذ أعلن عن اعتزام بحريته القيام بزيارة ودية إلى المرافىء الإسرائيلية في فلسطين المحتلة فيما دخل الرئيس التركي سليمان ديميريل على خط محاولات تقويض الحكومة عبر إعلان اعتراضه على تبادل المناصب بين أربكان ووزيرة الخارجية طانسو تشيلر وهو التبادل الذي كان الاتفاق عليه أساساً للتوصل إلى الاتفاق الثلاثي.

- **القوات التركية تتوغل في شمال العراق وبغداد تصف الحملة بأنها مطاردة أشباح**

واصلت القوات التركية في ٢٢/ ٥/ ٩٩٧ توغلها داخل الأراضي العراقية في اليوم التاسع من العملية التي تشنها لمطاردة مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي والتي نددت بها بغداد ووصفتها بأنها مطاردة «أشباح» وتظاهر مئات الأكراد في جنيف وبروكسيل وستراسبورغ أمام مؤسسات الأمم المتحدة احتجاجاً على هذه العملية.

وأكد أكراد عراقيون أن القوات التركية تعزز مواقعها في الأراضي العراقية وأنها توغلت مسافة ٢٠٠ كيلومتر داخلها وهو توغلها الأعمق في حملاتها المتكررة ضد الانفصاليين الأكراد. وقال مسؤول تركي على الحدود العراقية «انتهى التطهير وبدأ الاستقرار». وفي مدينة ديار بكر التركية قال مسؤول من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» المتحالف مع أنقرة أن «الجنود الأتراك أقاموا نقاط تفتيش قرب بلدة عقرة على مسافة ٢٠٠ كيلومتر من الحدود التركية» وتقع عقرة على مسافة نحو مئة كيلومتر شرق دهوك العاصمة الإقليمية. وأفادت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية أن القوات التركية دمرت معسكرات الإنفصاليين قرب الحدود الشرقية للعراق مع إيران وبدأت «اتخاذ احتياطات» على امتداد خط العرض ٣٦ قرب الأراضي الخاضعة لسيطرة بغداد والحدود السورية مع العراق وقالت أن وحدات الكوماندس التركية مشطت الجبال القريبة من سوريا حيث دمرت مخابىء للحزب وأن مقاتلات «ف ٤» و «طائرات هليكوبتر كوبرا» شاركت في العمليات العسكرية. ونقلت عن مصدر عسكري تركي أن أكثر من ١٣٠٠ من مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» قتلوا خلال الحملة. وصرح ناطق باسم «الحزب الديمقراطي

الكردستاني» في أنقرة فايق نروي «أبلغ إلينا مسؤولون أتراك أنهم سيبقون في شمال العراق المدة التي يستغرقها الأمر ولا نعرف كم يستمر ذلك» وتنفذ أنقرة العملية في شمال العراق في ظل تعتيم إعلامي مما يحول دون الحصول على تأكيدات مستقلة. وتحدث «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض عن توسيع الجيش التركي نطاق عملياته وإرسال تعزيزات تشمل وحدات من المشاة والمدفعية والمدرعات لتنضم إلى أكثر من عشرة آلاف جندي عبروا الحدود بين البلدين الأسبوع الماضي.

وبث تلفزيون «أم أي دي» «الموالي للأكراد والذي يتخذ بلجيكا مقراً له أن مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» قاموا بعمليتين انتحاريتين في مدينة أربيل عقب محاولة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» إخراج الأكراد الأتراك من المدينة وقال أن ٢٨ شخصاً قتلوا في العمليتين.

- **العدوان التركي على شمالي العراق في يومه العاشر**

احتفظ العراق بحقه في الرد على العدوان التركي على شماله فيما تواصلت المعارك في شمالي العراق بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني لليوم العاشر ٢٣/ ٥/ ٩٧ على التوالي، من دون الحصول على معلومات موثوقة عن سير المعارك نظراً للطوق الأمني الذي فرضته القوات الغازية على الصحافة الأجنبية منذ بدء العدوان ولكن روى شهود أن وحدة مدرعة تضم نحو ألف رجل دخلت شمال العراق ليل الخميس - الجمعة ٢٢ و ٢٣/ ٥/ ١٩٩٧ من بلدة سيلوبي التركية وقالوا أن القوات التركية تعزز مواقعها بعد تسعة أيام من دخولها المنطقة.

وواصلت أنقرة أمس ٢٣/ ٥/ ٩٧ إتهامها سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني. وذكرت وكالة أنباء الأناضول أن سوريا أقامت في الأيام الأخيرة محطات لتقوية البث على طول حدودها مع تركيا للحصول على بث واضح لبرامج القناة الفضائية «ميد. تي. في» التي يسيطر عليها حزب العمال والتي تبث من العاصمة البريطانية. وقالت الوكالة التركية أن برامج القناة الفضائية أصبحت الآن تلتقط في المناطق المتاخمة لسوريا في جنوبي شرقي الأناضول بواسطة هوائي عادي، في حين كانت تحتاج في وقت سابق إلى أطباق لاقطة.

- **العدوان التركي في يومه الحادي عشر**

**أنقرة تدفع بـ ٣٠ ألف جندي وتعلن السيطرة على شمالي العراق (٢٥/ ٥/ ٩٧).**

ضاعف الجيش التركي الذي يجتاح شمال العراق منذ ١٤ أيار، عديد قواته في المنطقة ثلاث مرات وسط تقارير عن احتلاله معظم الأراضي الواقعة شمال خط العرض الـ ٣٦ وهي المنطقة التي حظر الحلفاء على سلاح الجو العراقي التحليق فوقها عقب

حرب الخليج لحماية الأكراد العراقيين. في حين دعت بغداد العرب إلى التحرك لمواجهة الهجوم التركي الذي يتخذ ملاحقة ثوار «حزب العمال الكردستاني» التركي ذريعة للتوغل داخل الأراضي العراقية ووجهت دمشق التي تربط العملية التركية بالقصف الإسرائيلي لجنوب لبنان تحذيراً من احتمال انفجار الوضع.

وأعلن مصدر عسكري تركي أن أنقرة ضاعفت عديد قواتها في شمال العراق ثلاث مرات ليصل إلى ٣٠ ألفاً وقال أنه «منذ بدء العملية قتل ١٤٥٠ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني وأصيب ٣٠٠ آخرون بجروح أو وقعوا أسرى». ونقلت وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية عن المسؤول العسكري التركي الإقليمي الجنرال الطاي توكات أن القوات التركية تمكنت من السيطرة على وادي الزاب في العراق تماماً بعد خمسة أيام من المعارك العنيفة.

وفتحت السلطات العسكرية المنطقة لصحافيين أتراك مختارين وفرق تصوير وطافت بهم في جولة في الوادي. واستمر الحظر مفروضاً على جميع المراسلين في اليوم الـ ١١ للعملية. وأظهرت الصور التلفزيونية جثتين قيل إنهما لعنصرين من «حزب العمال الكردستاني» وكميات كبيرة من الذخائر التي قال الجيش أنه صادرها من الثوار. وأكد توكات أن ١٧٥٠ ثائراً قتلوا أو أصيبوا في العملية حتى الآن غير أن ديبلوماسيين غربيين قالوا أن هذا الرقم مبالغ فيه.

وروى شهود عيان أن وحدة مدرعة تركية دخلت العراق فجر السبت ٢٤/ ٥/ ٩٧ آتية من مدينة سيلوبي الحدودية.

ونشرت صحيفة «يني يوزيل» التركية أن الجنود الأتراك أقاموا حواجز تفتيش على مسافة بضعة كيلومترات فقط من خط العرض الـ ٣٦.

وكان المسؤول العسكري البارز في «حزب العمال الكردستاني» حمد الدين شقيق قد اتهم القوات التركية باحتلال منطقة «حظر الطيران» في شمال العراق وقال: «مقاتلونا يحاربون قوات الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا في شمال العراق... الآن سيبدأ المقاتلون العمليات الكبيرة. سنستخدم كل السبل داخل تركيا بما فيها الهجمات الانتحارية». وأوردت وكالة «دي. أي. أم» الموالية للثوار الأكراد بياناً للقيادة العسكرية لـ «حزب العمال الكردستاني» جاء فيه: انتهت المرحلة الأولى من حربنا بالنصر (...) فتحت قواتنا خطوط العدو للهجمات باستدراجه إلى مناطق استراتيجية وأوقعت فيه خسائر فادحة، وتجاوزت خسائر العدو ٢٥ قتيلاً يومياً. وأضاف أن المعارك بين قواته والجيش التركي مستمرة في وادي الزاب والمناطق الأخرى.

وقالت الصحف التركية أن الجيش التركي بات يسيطر على المنطقة الحدودية مع

العراق وكذلك على الطرق المؤدية إلى الحدود مع إيران عبر مناطق دهوك وأطروش والعمادية وبرزان وأربيل وديانا. وتقدم قسم من هذه القوات نحو عكره على الطريق بين دهوك وصلاح الدين. وتبعد صلاح الدين التي تقع شمال أربيل وتشكل معقلاً «للحزب الديمقراطي الكردستاني» العراقي بزعامة مسعود البارزاني نحو مئة كيلومتر عن الحدود التركية في خط مستقيم لكنها تبعد نحو ١٧٠ كيلومتراً عن مركز خابور الحدودي عبر الطريق.

● **العدوان التركي في يومه الثاني عشر**

دخل العدوان التركي على شمالي العراق يومه الثاني عشر أمس ٢٦/ ٥/ ٩٧ من دون أن تستطيع القوات التركية حسم خيارها العسكري ضد حزب العمال الكرستاني، كما لم تلح في الأفق بوادر قرب انتهاء العدوان الذي حشدت له أنقرة حسب مصادرها العسكرية قرابة ٣٠ ألف جندي دخلوا المنطقة، فضلاً عن قوات المساندة والطائرات والمروحيات. ورفضت تركيا طلباً إيرانياً أبلغ إلى القائم بأعمالها في طهران بضرورة سحب قواتها من شمالي العراق، مؤكدة استمرار عدوانها على المنطقة حتى القضاء نهائياً على حزب العمال الكردستاني. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبال: «أوضحنا جيداً أن العملية ترمي إلى ضمان الأمن في المنطقة والتخلص من حزب العمال الكردستاني». وأضاف «أن القوات التركية ستنسحب عندما تصل إلى أهدافها. وكنا نفضل لو تعاونت إيران معنا ضد الإرهاب بدلاً من أن تعرب عن قلقها إزاء هذه العملية».

وخلافاً للمعلومات التي أوردتها وكالة أنباء الأناضول عن مسؤولين عسكريين أتراك فإن الوضع لم يحسم لصالحها في المناطق التي دخلتها والتي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وقال قادمون من المنطقة أن إمدادات جديدة قد استقدمت إلى المنطقة سواء من الجنود أو المعدات العسكرية.

وأشار القادمون إلى أن القوات التركية تقيم حالياً نقاط تفتيش جديدة على طول الطريق الذي يربط بين محافظة دهوك ومدينة عفرة، وكلاهما تقع ضمن مناطق نفوذ البارزاني، كما تقوم هذه القوات بعمليات تمشيط واسعة النطاق في الجبال الوعرة المحيطة بمدينة عفرة وكذلك الحدود العراقية ـ الإيرانية بحثاً عن مقاتلي «حزب العمال» الذين انسحبوا مؤخراً باتجاه هذه المناطق.

● **الطائرات التركية تقصف الأكراد وسط تنامي القلق العربي**

قصفت الطائرات التركية ٢٦/ ٧/ ٩٧ الثوار الأكراد الذين يحاولون الفرار من شمال العراق إلى الدول المجاورة.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن مصادر عكسرية «أن الطائرات التركية ألقت

وابلاً من القنابل على ثوار يحاولون الفرار من شمال العراق إلى إيران في الشرق وإلى سوريا في الغرب» وقالت أن الجنود الأتراك دمروا ثمانية معسكرات تابعة «لحزب العمال الكردستاني» إضافة إلى مخابىء ومخازن يستخدمها الأكراد في الجبال الواقعة في شمال العراق.

وقدرت تركيا خسائر الانفصاليين الأكراد خلال الهجوم بنحو ١٧٥ شخصاً بينما تحدثت مصادر الثوار عن مقتل نحو ٢٥ جندياً تركيا يومياً ويحول الحظر المفروض على دخول الصحافيين المنطقة دون التأكد من صحة هذه التقارير، لكن ديبلوماسيين غربين أشاروا إلى أنها مبالغ فيها.

وأبدى شركاء تركيا في حلف شمال الأطلسي ودول إقليمية قلقهم المتنامي لتغلغل القوات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق وهي المنطقة التي يحميها الغرب وتخرج عن سيطرة الحكومة المركزية العراقية في بغداد منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن مصدر عسكري تأكيده أن «العملية ستستمر إلى أن يقول البارزاني كفى ويبسط الحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرته الكاملة على شمالي العراق ورفض مسؤول في الجيش التركي معارضة إيران وسوريا والعراق لهذا العدوان قائلاً أن «للمنظمة الانفصالية (حزب العمال) معسكرات عدة في إيران يقصدها الآن آلاف الفارون من هذه العملية وسوريا هي بالقطع دولة معروفها بمساندتها وإيوائها للإرهابيين والعراق من الدول المساندة لحزب العمال».

- **أنقرة ترفض الانسحاب من شمال العراق (إلى أن تحقق العملية العسكرية أهدافها)**

رفضت أنقرة ٢٨/ ٥/ ٩٧ دعوات عواصم غربية وشرق أوسطية إلى سحب قواتها سريعاً من شمال العراق حيث تطارد ثوار «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي منذ أسبوعين وقالت أنه كما في العمليات السابقة ستنسحب قوى الأمن التركية من شمال العراق عندما تحقق العملية أهدافها.

وعبر أكثر من عشرة الآلاف جندي تركي الحدود في ١٤ أيار ٩٧ إلى شمالي العراق لمطاردة الثوار الأكراد الذين يتخذون المنطقة قاعدة لشن هجمات على جنوب شرق تركيا. وبلغ عدد الجنود الأتراك في هذه المنطقة نحو ثلاثين ألف رجل.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية التركية أن «العملية الجارية محصورة من حيث المدة الزمنية والنطاق. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك» وقال أن تركيا «تولي أهمية قصوى وحدة أراضي العراق. والعملية تهدف فقط إلى القضاء على الإرهاب الناجم عن فراغ السلطة في المنطقة (. . .) وإعادة الصلاحيات إلى السلطة المحلية». وشدد على أنه «ما أن

يتحقق هذا الهدف ستنسحب القوات التركية من شمال العراق كما سبق لها أن فعلت خلال عمليات مماثلة سابقة».

وسئل الناطق باسم الوزارة عمر اقبال عن عبور نحو ألف ثائر من «حزب العمال الكردستاني» إلى سوريا فراراً من العملية التي يشنها الجيش التركي كما أفاد «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض فأجاب أنه «لا يملك أي معلومات» عن هذه المسألة. ودعا مجدداً إيران إلى «التعاون مع تركيا للقضاء على الإرهاب عوض قلقها من العملية التركية».

وأبدت دول المنطقة وحلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي قلقهم المتزايد بسبب توغل القوات التركية في «المنطقة الأمنة» للأكراد التي أقامها الحلفاء الغربيون عقب حرب الخليج.

وعلى الصعيد الميداني أفادت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية أن عدد القتلى في صفوف «حزب العمال الكردستاني» ارتفع إلى ١٨١٧ فيما أفادت مصادر عراقية أن «حزب العمال الكردستاني» قتل ٨١ فرداً من قوى الأمن التركية بينهم حراس قرى و ٢٧ من مقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني منذ بدء الحملة التركية.

● **القوات التركية تعزز سيطرتها الميدانية**

أفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية أن القوات التركية عززت يوم ٢٩/ ٥/ ٩٧ سيطرتها على أجزاء من شمال العراق في إطار العملية العسكرية التي تقوم بها في المنطقة ضد ثوار الأكراد منذ أسبوعين والتي تتعرض لانتقادات دولية متنامية. ونقلت الوكالة عن مصادر في المنطقة أن القوات التركية «سيطرت سيطرة كاملة» على مناطق عدة في الجيب الكردي ينشط فيها الثوار الأكراد. وقالت أن القوات التركية قتلت ليل الأربعاء ـ الخميس (٢٧ ـ ٢٥/ ٥/ ٩٧) ١٣ كردياً حاولوا الفرار إلى منطقة سناث الجبلية وأوضحت رئاسة الأركان التركية أن «بين الإرهابيين القتلى سورياً واحداً وأرمنياً واحداً وثلاثة إيرانيين» وأعلنت أنها صادرت كمية كبيرة من صواريخ «الكاتيوشا» إيرانية المصدر من معسكرات الأكراد.

● **أنقرة تدافع عن غزوها شمال العراق: القوات تنسحب فور القضاء على الإرهاب**

ردت أنقر أمس ٢/ ٦/ ٩٧ على التنديد العربي بالحملة العسكرية التي تشنها في شمال العراق على قواعد «حزب العمال الكردستاني» التركي منذ ١٤ أيار الماضي. فأكدت أنها لن تسحب قواتها من المنطقة قبل القضاء على الثوار.

وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية سرمات أتاجنلي أن «القوات التركية لن

تنسحب إلاّ بعد أن تكون قد أنجزت مهمتها ونظفت المنطقة من الإرهابيين». ورأى أن على الدول العربية أن تتفهم خوف تركيا من النشاط الإرهابي «لحزب العمال الكردستاني» مشيراً إلى أن «تركيا أعلنت منذ البداية احترامها لوحدة أراضي العراق وأكدت أن القوات التركية ستنسحب فور القضاء على الإرهاب في المنطقة». وشدد على أن القوات التركية تحرص على عدم إلحاق أية أضرار بالأهداف المدنية في شمال العراق.

● **٥٥ قتيلاً في تركيا في معارك بين الأكراد والجنود**

أعلنت السلطات التركية ٣/٦/٩٧ أن ٥٥ شخصاً من الانفصاليين الأكراد والجنود الأتراك والمدنيين قتلوا خلال أسبوع من المواجهات في جنوب شرق تركيا.

وقد وقعت هذه المواجهات في الوقت الذي يشن الجيش التركي منذ الرابع عشر من الشهر الماضي عملية عسكرية في شمال العراق لملاحقة عناصر «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي التركي. وجاء في بيان السلطات المحلية أن القوات التركية قتلت ٤٣ انفصالياً من عناصر «حزب العمال الكردستاني» وفقدت خمسة جنود بين الإثنين والأربعاء الماضيين (٢٦ و٢٨/٥/٩٧) في مواجهات متفرقة في سبعة أقاليم في جنوب شرق تركيا.

من جهة أخرى، أفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية أن الانفصاليين فتحوا الثلاثاء ٣/٦/٩٧ النار على مدنيين أكراد من أنصار الحكومة فقتلوا خمسة أشخاص وجرحوا ثلاثة في هجوم على قرية ديكبوغاز في إقليم سرت.

● **تحطم هليكوبتر تركية شمال العراق يوقع ١١ قتيلاً بينهم ثمانية ضباط (٤/٦/٩٧)**

قتل ١١ جندياً تركياً في تحطم طائرة هليكوبتر تركية لدى قيامها بمهمة ضد الثوار الأكراد في شمال العراق. وأوضح مسؤولون من مكتب أحكام الطوارىء في مدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا أن الطائرة، وهي من طراز «كوجار» لنقل الجنود تحطمت في منطقة زاب الجبلية في العراق. وذلك الساعة السابعة صباحاً (٤,٠٠ بتوقيت غرينتش» وأن عطلاً فنياً تسبب بسقوطها. أما محطة تلفزيون «تي آر. تي» فبثت أن «طائرة هليكوبتر حربية تحطمت صباح اليوم لأسباب لم تعرف بعد». ونقل مراسلون عن مصادر المعارضة العراقية أن الثوار الأكراد أسقطوا طائرتي هليكوبتر في وقت سابق من العملية. وقال مصدر عراقي «يبدو أنهم (ثوار حزب العمال الكردستاني) يملكون صواريخ مضادة للطائرات ويعرفون كيف يستخدمونها» من جهة ثانية وفي أنقرة، قال مسؤولون قضائيون أن محكمة أمن الدولة قضت بالسجن على ٣١ عضواً بارزاً في «حزب العمال الكردستاني» مدداً تصل إلى ست سنوات بعدما دانتهم بالعمل كمجموعة متقدمة للحزب. وقضت المحكمة بالسجن ست سنوات أيضاً على زعيم «حزب الشعب الديمقراطي» الموالي للأكراد مراد بوزلاك وعضو

آخر في الحزب. وقال القاضي في حيثيات حكمه «اكتشفت صلة وثيقة بين حزب الشعب الديمقراطي ومنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية غير المشروعة».

**● أنقرة تقيم مواقع عسكرية داخل العراق لحماية أمنها. والقتال يتجدد قرب أربيل محصوراً بالمقاتلين الأكراد**

عادت الأنظار في الأزمة العراقية الجديدة التي انفجرت في الشمال بين الأكراد وتفاعلت قصفاً أميركيا وتوسيعاً لمنطقة الحظر الجوي في الجنوب، لتتركز على الشمال مع تأكيد تركيا عن نيتها إقامة منطقة أمنية عازلة تمتد خمسة أو عشرة كيلومترات داخل الأراضي العراقية لتمنع تسلل مسلحي «حزب العمال الكردستاني» إلى أراضيها ومع تجدد الاشتباكات بين الحزبين الكرديين العراقيين المتنازعين.

وكشف مسؤولون في وزارة الخارجية التركية أن أنقرة تنوي إرسال قوات إلى شمال العراق وإقامة «مناطق أمنية» على طول الحدود لمنع تسلل المتمردين الأكراد و «شل حركتهم» وأوضحوا أن الجنود الأتراك سيبقون داخل الأراضي العراقية الوقت اللازم لحماية بلادهم في ظل عجز بغداد عن ممارسة سيادتها. وأضافوا أن الحكومة اتخذت إجراءات جديدة تتناسب والتطورات الأخيرة في شمال العراق على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري لكن الشق الثاني لم يبدأ العمل به بعد.

وروى شهود عيان أن طائرات حربية تركية من طراز «ف ـ ١٦» أقلعت من قاعدة في ديار بكر في جنوب شرق تركيا وسط شائعات عن قرب شن غارة في شمال العراق على مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الذي يقاتل منذ ١٩٨٤ لتحقيق استقلال المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا. وامتنع مسؤولون عسكريون في المدينة عن تحديد وجهة الطائرات أو طبيعة مهمتها.

ونسبت وكالة «رويتر» إلى مسؤول عسكري تركي أن القوات التركية تستعد لشن هجوم بري ـ جوي داخل العراق، وكذلك تحدث مقيمون في ديار بكر عن استعدادات عسكرية مكثفة في مناطق حدودية وفي مقابل تلبد الأجواء بغيوم التدخل العسكري التركي أعنلت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية أن عملية عسكرية ضد المقاتلين الأكراد «غير مطروحة» حالياً. وأوضحت أن «المدرج في البرنامج هو عدم السماح بتسلل المقاتلين عبر الحدود». وشددت على أن أنقرة «ليست في وارد السماح ببدء مرحلة جديدة صعبة في مكافحتها للإرهاب وستتخذ كل الإجراءات اللازمة التي أبلغت إلى الدول المعنية لأنها لا تستطيع تجاهل تجمع للإرهابيين ما وراء الحدود». وعلق الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية غلين ديفيس على الخطة التركية بقوله أن الإدارة الأميركية تبلغتها «وتريد تقويمها في إطار أوسع للإستقرار الإقليمي».

**اشتباكات كردية**

في شمال العراق دارت أمس ٥/٦/٩٧ اشتباكات عنيفة بين مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني و «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني والذي دخلت القوات العراقية أربيل كبرى مدن كردستان العراق لمساندته.

وأفاد مسؤولون في الأمم المتحدة يعملون في المدينة أن المعارك حصلت حول جسر استراتيجي في بلدة دقلة على مسافة ٢٠ كيلومتراً جنوب أربيل من غير أن تتدخل القوات العراقية المتمركزة بدباباتها الثقيلة في مواقع قريبة. وقالوا أن الاشتباكات جرت بالرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون لم تعرف نتيجتها. وأصدر «الاتحاد الوطني الكردستاني» بياناً ادعى فيه أن قوة عراقية من المشاة تدعمها ١٥٠ دبابة تهاجم مواقعه في قرية بستانة».

وتتناقض الأخبار الميدانية مع قول مدير وكالة الاستخبارات المركزية، الأميركية من أن «الواحدات الميكانيكية والدبابات العراقية تنسحب من أربيل والمناطق الشمالية العراقية» ونفى الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية سكوت كامبل عن حصول تحركات عراقية «وهجمات أو حشود في المنطقة بين أربيل والسليمانية».

**الحوار**

لقيت الدعوة التي وجهتها واشنطن إلى حوار بين الحزبين الكرديين ترحيباً من البارزاني الذي أصدر حزبه بياناً جاء فيه أنه «كتب شخصياً إلى وزير الخارجية الأميركي كريستوفر ليبلغ إليه ترحيبه بالمبادرة الأميركية» التي ترافقت مع نصح الأكراد بعدم التعاون مع طهران أو بغداد وإنهاء الخلافات الداخلية. غير أن الطالباني استبعد احتمال السلام متهماً بغداد والبارزاني بالتخطيط لبلوغ هذه المدينة الواقعة خارج منطقة الحظر الجوي مروراً ببلدة جلجمال وقال أنه سيطلب «الدعم من أي دولة مستعدة لمساعدتنا من إيران وسوريا وتركيا وسنرحب بالمساعدة من أي منها».

- **الجيش التركي يوسع دائرة عداواته ويتهم ٦ دول بينها سوريا بمساعدة الأكراد**

إتهم الجيش التركي ست دول بمساعدة «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي على الحصول على صواريخ أرض ـ جو متطورة أسقط إثنان منها طائرتي هليكوبتر تركيتين في شمال العراق. وصرح امين العام لهيئة أركان القوات المسلحة التركية الجنرال أيرول أوزكاسناك في مؤتمر صحافي ٦/٩/٩٧ بثه التلفزيون مباشرة أن «سوريا وإيران واليونان وصربيا وأرمينيا والإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص تساعد حزب العمال الكردستاني الإرهابية في الحصول على صواريخ من طراز سام ٧ ب».

واتهم بيان لهيئة الأركان التركية الدول الست بأنها «تضطلع بدور كبير في أمداد (الحزب بهذه الصورايخ) وتدريب أعضائه على استخدامها». وقال أوزكاسناك أن «عناصر المعلومات هذه أبلغت إلى وزارة الخارجية» وأوضح أن طائرتي هليكوبتر فقدها الجيش التركي أخيراً في شمال العراق اسقطتها صواريخ من هذا الطراز روسية الصنع أطلقها الانفصاليون الأكراد الذين «حصلوا عليها من أرمينيا وأرسلت إلى شمال العراق عبر إيران».

وهي المرة الأولى تعلن هيئة الأركان التركية عن تدمير طائرتين لها في الجو بصواريخ الثوار منذ بدء تمرد الأكراد الانفصاليين عام ١٩٨٤. والطائرتان إحداهما من طراز «سوبر كوبرا» أميركية الصنع والثانية «كونغار» من صنع مجموعة «أوروكوبتر» الفرنسية ـ الالمانية. وسقطت الأولى في ١٨ أيار الماضي مما أسفر عن مقتل ضابطين على متنها وسقطت الثانية الأربعاء ٤/٦/٩٧ مما أدى إلى مقتل أحد عشر عسكرياً تركيا بينهم ثمانية ضباط.

وفقدت طائرتان في وادي الزاب في شمال العراق حيث تشن تركيا منذ ١٤ أيار الماضي عملية عسكرية ضد الثوار الذين يقيمون قواعد لهم في المنطقة. وكانت السلطات العسكرية أكدت سابقاً أن سقوط الطائرتين يعود إلى خلل فني.

وأشار أوزكاسناك إلى أن الثوار أطلقوا صواريخ على هليكوبتر ثالثة في ٢٩ أيار الماضي من غير أن يصيبوها وأنه لا يزال لديهم ما بين ٥٠ و٦٠ صاروخاً من هذا الطراز واتهم طهران بالاستمرار في تقويم مساعدة فعالة إلى «حزب العمال الكردستاني» وأكد أن «قرابة ٧٠٠ إرهابي فروا من العملية التركية في شمال العراق إلى إيران وأن كثيراً من الذين أصيبوا يعالجون في هذا البلد».

كذلك أكد أن ٢٢٥٢ عضواً في «حزب العمال الكردستاني قتلوا حتى الآن في العملية الجارية». في مقابل ٩٥ رجلاً في القوات المسلحة التركية.

وكرر أن العملية «ستستمر حتى اقتلاع حزب العمال الكردستاني من شمال العراق وحتى تتمكن قوات (زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني) مسعود البارزاني من تولي زمام المناطق التي يجري تطهيرها».

من جهة أخرى أعلنت مديرية ديار بكر في بيان لها أن ٢٧ متمرداً كردياً قتلوا في عمليات في مناطق شتى في شرق تركيا وجنوب شرقها.

- **أربكان يعلن والجيش ينفي انتهاء العملية في شمال العراق**

في خطوة تعكس عمق الخلاف بين الجيش والحكومة في تركيا نفى الرجل الثاني في الجيش نائب رئيس الأركان الجنرال شفيق بير ٨/٦/٩٧ ما كان أعلنه رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان عن انتهاء العملية العسكرية التي بدأها

الجيش في شمال العراق في الرابع عشر من أيار الماضي ضد ثوار «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي.

ويعكس هذا التناقض الانقسام الحاد والمتنامي بين القوات المسلحة التركية التي تنصب نفسها حامية للنظام العلماني في البلاد ومبادىء مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك وحكومة أربكان التي تحاول وضع لمسات إسلامية على المجتمع التركي.

وكانت قوات تركية تقدر بين ٢٥ ألفاً و٥٠ ألف رجل تدعمها دبابات وطائرات اجتازت الحدود بين البلدين في ١٨ أيار لمطاردة الثوار الأكراد الذين يتخذون شمال العراق مقراً لهم ومنطلقاً لشن هجمات على القوات التركية.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية شبه الرسمية عن أربكان قوله في مستهل اجتماع لقيادة حزب الرفاه في أنقرة أن العملية التي يقوم بها الجيش في شمال العراق انتهت وأوضحت أنه رفض الإجابة عن أسئلة الصحافيين في هذا الشأن.

غير أن بير استدعى لاحقاً الصحافيين إلى مقر وزارة الدفاع التركية ليؤكد لهم «استمرارية العملية في شمال العراق».

وبثت محطة «مد تي في» التركية التي تتخذ لندن مقراً لها، أن القوات التركية شوهدت تتجمع قرب مدينة زاخو العراقية إلا أنها لم تتحدث عن أي انسحابات. وقالت أن اشتباكات متقطعة وقعت في المنطقة بين الجيش والثوار.

وقد وسعت العملية العسكرية الخلاف القائم بين الجيش والحكومة. وكان أربكان قد نفى يوم ٧/ ٦/ ٩٧ صحة شكاوى الجيش من أن حكومته تتجاهل المطالب العسكرية بالحصول على تمويل للعمليات ضد الانفصاليين. وقال «ليس وارداً التقصير في تلبية مطالب جيشنا». وأعلن أنه سيجتمع مع مسؤولين من وزارة المال والجيش للبحث في الأمر. وأشار إلى أن الحكومة أفرجت حتى الآن عن ٦٠ في المئة من موازنته وزارة الدفاع للسنة الجارية، وهي تعادل ٦٤٧ تريليون ليرة (٤,٥ مليارات دولار) وأضاف أن النسبة التي حصلت عليها المؤسسات الأخرى من مخصصاتها تقل كثيراً عما حصل عليه الجيش ووزارة الدفاع.

وفي أنقرة، قال «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أن «الحكومة التركية والسلطات العسكرية التركية أكدت لزعيم الحزب أن قواتها ستنسحب من كردستان العراق لدى انتهاء العملية ضد حزب العمال الكردستاني».

● **«الغارديان»: تركيا تنشىء منطقة أمنية**

أكدت صحيفة «الغارديان» البريطانية ٩/ ٦/ ٩٧ أن الجيش التركي يسعى إلى احتلال قطاع واسع من الأراضي العراقية. أضافت أن الجيش التركي يهدف إلى إنشاء «منطقة

شبيهة بالمنطقة التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان» في إشارة إلى الشريط المحتل الذي تعتبره إسرائيل «حزاماً أمنياً» وتساءلت الصحيفة في مقال لها: «إذا كانت ادعاءات الجيش التركي بنجاحه في تدمير قواعد حزب العمال فلماذا لم ينسحب حتى الآن من الأراضي ويعود إلى تركيا؟».

● **الجيش التركي يؤكد ثم ينفي نية إقامة منطقة أمنية**

أعلن مصدر عكسري تركي ١٠/٦/٩٧ أن النية موجودة لإقامة «منطقة أمنية» في شمالي العراق فسارعت الأمانة العامة لرئاسة أركان الجيش التركية، إلى نفي وجود نية كهذه، مؤكدة في المقابل استمرار العدوان إلى حين ضمان سيطرة تامة لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، بزعامة مسعود البارزاني على المنطقة. وكان مصدر عسكري قد قال لوكالة «فرانس برس» أن «الجيش لن ينسحب قبل إقامة منطقة أمنية في شمالي العراق لمنع عودة الإرهابيين (مقاتلي حزب العمال الكردستاني) إلى المناطق التي طردوا منها» في شمال العراق. وأضاف «إذا انسحبت القوات التركية من المرجح جداً أن يعود الإرهابيون إلى المنطقة من دون أن يتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من الحؤول دون ذلك» وأكد أن «القوات التركية ستنسحب بالتالي بعد أن تكون قد أقامت منطقة أمنية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني». وعلى الفور أصدرت الأمانة العامة لرئاسة الأركان التركية بياناً قالت فيه «هذه المعلومات غير صحيحة ولا نعتزم إطلاقاً إقامة منطقة أمنية». وأضاف البيان «أن أهداف العملية معروفة وسبق أن كشف عنها علناً، وهي لا تستهدف في أي حال من الأحوال الجمهورية العراقية أو المدنيين المقيمين في شمالي العراق» وأشار إلى أن «تركيا تولي أهمية كبرى لاستقلال العراق ووحدة أراضية وسيادته. وستستمر العملية إلى أن يتم القضاء على المنظمة الإرهابية في المنطقة وأن تسيطر عليها قوات البارزاني سيطرة تامة.

● نقلت وكالة «أنباء الأناضول» التركية عن مصادر رسمية أن ٣٥٨٠ ثائراً كردياً تركياً قتلوا منذ الأول من كانون الثاني الماضي في الأراضي التركية وفي العملية التي يشنها الجيش في شمال العراق. وتحدثت تقارير من الحدود العراقية ـ الإيرانية عن مهاجمة نحو ألفي مقاتل من «حزب العمال الكردستاني» مقاتلين «لحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يساند الجيش التركي في هجومه في شمال العراق. وجاء في بيان للقوات المسلحة التركية أن الجيش استولى ١٠/٦/٩٧ على مخيمي سيديرا وكارفيو من الثوار الأكراد الأتراك في جبال غارا قرب الحدود التركية ـ العراقية مما أدى إلى مقتل ٣٥ ثائراً. وأدت العملية العسكرية التركية في شمال العراق إلى توتر شديد في العلاقات التركية ـ الإيرانية والتركية ـ السورية.

● **أربكان لا يرى الاجتياح انتهاكاً للسيادة العراقية**

سعى رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان إلى التأكيد على أن الهجوم العسكري على شمالي العراق لا يشكل انتهاكاً للسيادة العراقية وأضاف أن «هذه العملية أطلقت من أجل مطاردة الإرهابيين الذين يقتلون الناس الأبرياء».

وكان ولي العهد الأردني الأمير حسن قد وصل إلى أنقرة يوم ٩٧/٦/١٢ للإعراب عن الانزعاج الأردني إزاء الهجوم التركي الذي بدأ في ١٤ أيار الماضي وما زال مستمراً.

وتشير غالبية التقديرات إلى أن حزب العمال الذي يقاتل منذ العام ١٩٨٤ أصيب بخسائر جسيمة سواء في صفوف المقاتلين أو على صعيد مواقع القيادة والاتصالات خلال العدوان الذي يعتبر الأكبر من نوعه منذ نيسان ١٩٩٥.

وقال المتحدث العسكري التركي الجنرال أيرول أوزكستال أن ٢٢٥٠ كردياً قتلوا بحلول الاسبوع الماضي مقابل ٩٥ جندياً تركياً بينهم ١٣ ضابطاً فيما أكد حزب العمال مقتل ٧٩١ جندياً تركيا. وأعلن أوزكسناك أنه بدعم السلاح الجوي وقوات حرس القوى شبه العسكرية وبتعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني نجح الجيش التركي في تطهير معسكرات عدة لحزب العمال، تقع بين مدينة زاخو العراقية والحدود الإيرانية، كان يتمركز فيها نحو خمسة آلاف مقاتل كردي. ورأت مصادر عراقية وغربية أن ما يفسر نجاح الهجوم التركي، تحسن أساليب التجسس العسكري ومواجهة «الانفصاليين» إلى جانب تعاون البارزاني.

ويقول مسؤولون أتراك أن الصراع العسكري بين الفصائل الكردية العراقية، سمح بتنامي نفوذ حزب العمال.

واستناداً إلى الجيش التركي فإن الهجوم الحالي بلغت تكاليفه أكثر من مليوني دولار وهو يأمل في أن تعاونه الجديد مع البارزاني سيلغي الحاجة مستقبلاً لشن هجمات واسعة النطاق والكلفة ويقول مسؤولون في أنقرة أن الاستياء التركي إزاء استمرار وجود مقاتلين أكراد في سوريا وإيران وغيرهما آخذ في الازدياد. وقال مسؤول تركي «لقد جربنا الدبلوماسية وهي لا تنجح» مشيراً إلى دعوات تركية لهما للتوقف عن تقديم المساعدة والملجأ للمقاتلين الأكراد.

# الإعلان عن إنهاء العملية العسكرية التركية في شمال العراق

- **إنسحاب تركي من شمالي العراق وأنقرة تنفي انتهاء عدوانها ١٥/ ٦/ ٩٧**

عبرت نحو مئة دبابة تركية وأعداد كبيرة من الجنود الحدود من شمالي العراق إلى تركيا خلال الأيام الثلاثة الماضية. إلا أن أنقرة نفت أن يكون ذلك جزءاً من إنسحاب كامل ينهي عدوانها المستمر منذ شهر على العراق والذي نددت به غالبية الدول العربية وإيران.

وقال شهود عيان أن الآليات والجنود عبروا عائدين إلى تركيا عبر نقطة هابور البرية الرئيسية على الحدود بين البلدين.

وسارع مقاتلو حزب العمال الكردستاني إلى تأمين الانسحاب وإعلان نصرهم على القوات التركية وأكدت مصادر قريبة منهم أنهم استعادوا وادي الزاب الاستراتيجي في شمال العراق من الجيش التركي وهو الوادي الذي تقول أنقرة أنه يضم مقر حزب العمال.

وأكد مسؤولون عسكريون أتراك انسحاب الآليات والجنود ولكنهم نفوا أن يكون ذلك في إطار انسحاب شامل من المنطقة. وقال المتحدث باسم هيئة الأركان التركية العامة الكولونيل خسنو داغ أن «العملية مستمرة تم سحب بعض الوحدات المدرعة الجمعة لنشرها في مكان ما داخل البلاد» وقال داغ أن العملية أسفرت عن مقتل ٢٥٥٠ مقاتلاً من حزب العمال في مقابل ٩٩ قتيلاً للجيش التركي ولكن يعتقد أن عدد قتلى الجيش أكبر من ذلك.

وتزامن انسحاب القوات مع اشتباكات بين المقاتلين الأكراد والقوات التركية في جنوبي شرق الأناضول خلال اليومين الماضيين.

- **أنقرة تخفض قواتها في شمال العراق وتكل إلى البارزاني أمن المناطق «المطهرة»**

أفادت وكالة أنباء الأناضول التركية أن الجيش التركي سحب مزيداً من قواته من شمال العراق حيث ينفذ عملية واسعة النطاق ضد ثوار «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي تاركاً لمقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» العراقي إدارة المناطق التي

«طهرها» من الثوار. وأوضحت أن الجيش سحب ما يصل إلى ٦٠ دبابة و١٠٠ عربة مدرعة وعدداً من الجنود من المناطق الجبلية. ونقلت عن مسؤول عسكري تركي «عادت بعض القوات الأسبوع الماضي بعد إنهاء مهمتها ولا ينبغي تفسير هذا الانسحاب بأنه نهاية للعملية».

وأعلن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي قدم مقاتلوه الدعم للجيش التركي في بيان له أن العملية التركية في شمال العراق توشك أن تنتهي بعد توجيه ضربة ساحقة إلى الإنفصاليين وقال أن الجنود الأتراك اجتاحوا كل المناطق الريفية والجبلية و «طهروها» من متمردي «حزب العمال الكردستاني» وأن الحزب يؤكد سيطرته على مناطق شاسعة في منطقة الحدود مع تركيا. وأشار إلى أن الاشتباكات الأخيرة وقعت بين الحزبين في الجبال القريبة من الحدود الشمالية الشرقية للعراق مع إيران حيث لا جدوى تقريباً من الدبابات والمركبات المدرعة التركية وأكد أن مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» فروا من المنطقة إلى إيران بعدما هاجموا وحدات «الحزب الديمقراطي الكردستاني».

**● أنقرة ترسي أسس «حزامها الأمني» في شمالي العراق. والإبقاء على قوات تركية لدعم «الحزب الديمقراطي»**

أبقت تركيا جزءاً من جنودها في شمالي العراق راسمة في ما يبدو حدود حزام أمني مبررة إبقاء «عدد كاف من الجنود في شمالي العراق» لدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني وقالت القيادة العامة للجيش التركي يوم ٩٧/٦/٢١ «أن الجزء الأكبر من القوات سحب إلى تركيا بعد أن حقق أهدافه العسكرية» وذكر البيان التركي أن ٢٦٠١ عنصر من «حزب العمال» و٩٩ جندياً تركياً قتلوا منذ بدء العدوان وقال «أن جميع قواعد حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق قد دمرت» وأن الإرهابيين «لم يتمكنوا من تحقيق هدفهم وهو السيطرة على المنطقة».

**● أنقرة تعلن استمرار عملياتها في شمالي العراق**

أعلنت تركيا عن استمرار عدوانها في شمالي العراق بالرغم من الأنباء التي تحدثت عن انسحاب لبعض القوات التركية من المنطقة. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن متحدث باسم وزارة الخارجية التركية قوله أن بعض القوات التركية بقيت في شمالي العراق لدعم الجماعات الكردية العراقية في إشارة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني الذي ساعدت قواته الجنود الأتراك في مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وتقول تركيا أنها قتلت أكراد من ٢٦٠٠ من مقاتلي «حزب العمال» في العدوان

مقابل مقتل ٩٩ من جنودها وأفراد ميليشيا البارزاني ولكن دبلوماسيين غربيين في أنقرة يقولون أن عدد قتلى حزب العمال مبالغ فيه.

● **أنقرة تروج إعلامياً لانسحابها من شمالي العراق**

أطلقت القيادة العسكرية التركية العنان للمتحدثين باسم وزارة الدفاع للإدلاء بتصريحات حول الانسحاب التركي من شمالي العراق بالرغم من التعتيم الإعلامي الذي كانت قد فرضته على العدوان الذي بدأ في ١٤ أيار الماضي ١٩٩٧ فمنعت الصحافيين من دخول المنطقة. ولم ينف المسؤولون العسكريون الأتراك الذين أدلوا بتصريحات في الأيام الأخيرة، عن بقاء قوات في المنطقة مؤكدون أن «العملية لم تنته» كما أعلن المتحدث باسم الجيش التركي أمس ٢٦/ ٨/ ٩٧ الكولونيل سليمان جنبلاط. والهدف من إبقاء قوات داخل شمالي العزاق كما يفسره الأتراك هو لمساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني حليف أنقرة لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، لكن مسؤولين سياسيين أتراك أوضحوا أكثر من مرة أن الهدف من إبقاء القوات في شمالي العراق هو إقامة «حزام أمني» وهو ما نفاه وزير الدفاع التركي تورهان تايان في حديث نشرته تاريخ ٢٦/ ٦/ ٩٧ صحيفة «الأهرام» المصرية. وقال أن تركيا ليست لديها نوايا تجاه أي جزء من أراضي العراق». وقال جنبلاط «تركنا وراءنا جنوداً ليساعدوا في تنظيم وتوجيه نيران المدفعية والطيران. لنا بعض الوحدات على الجانب الآخر من الحدود».

● **العراق يتهم أنقرة بـ «تتريك» أربيل وصور أتاتورك تنتشر في مدارسها**

حذر العراق من عمليات تتريك تقوم بها الاستخبارات التركية في مدينة أربيل في شمالي العراق (٢٦/ ٣/ ٩٧) التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقالت صحيفة «العراق» أن الاستخبارات التركية نشطت في اتجاه «تأسيس مدارس تركية لتتريك الكرد ونشر الثقافة التركية وتجنيد العملاء» مشيرة إلى أن العملاء الأتراك يزودون طلبة المدارس التركية بالمواد الغذائية والملابس في محاولة تعتيم خططهم في المدينة.

وهذه هي المرة الأولى التي يشير فيها الإعلام العراقي إلى مثل هذه الاتهامات ضد تركيا. واعتبرت الصحيفة أن الحال في أربيل «لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه إلا بسبب غياب السلطة الوطنية العراقية». وأضافت الصحيفة أن المدارس في أربيل «لا تتبع مناهج وزارة التربية في العراق بل مناهج تركية وباللغة التركية ولا يردد طلابها إلا أناشيد تركية منها النشيد الوطني التركي ولا يمجدون قائداً لهم غير كمال أتاتورك الذي تنتشر صوره في صفوف المدارس». وتابعت الصحيفة أن أعضاء الأحزاب التركمانية المدعومة من

أنقرة يجوبون شوارع أربيل بأسلحتهم وسياراتهم على أساس أنهم مكلفون بالسهر على احترام وقف إطلاق النار بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وأشارت الصحيفة إلى انتشار زراعة الحشيش والأفيون في مدينة دهوك تحت حماية ضابط أتراك.

إلى ذلك أكدت الصحيفة أن حزب العمال الكردستاني زاد من نشاطه في صفوف الشباب الكردي في أربيل وأنه «أدخل هؤلاء الشباب في معسكرات تدريبية للعمل في صفوفه لتكليفهم واجبات قتالية ضد الجندرمة الأتراك والقوات التركية».

# موقف العراق الرسمي من الاجتياح التركي

في بغداد دعت صحيفة «الجمهورية» العراقية تركيا إلى «عدم الانسياق وراء المخططات الأميركية» الرامية إلى تحويلها «قوة بوليسية إقليمية» ضد الدول العربية.

وكتب رئيس التحرير صلاح المختار «من مصلحتنا كعرب أن ننبه تركيا إلى المخاطر التي تترتب على انسياقها وراء مخطط أميركا وخصوصاً تحويلها قوة بوليس إقليمية تتقاسم مع الكيان الصهيوني دور القامع لتطلعات الشعوب نحو التحرر والاستقلال».

● **طالبت الحكومة العراقية بالانسحاب الفوري للقوات التركية مؤكدة أن توغل القوات في أراضيها انتهاك للقانون الدولي. وتحدثت عن خسائر كبيرة في الأرواح**

رحبت بغداد بموقف بريطانيا التي أبدت الأربعاء في ١٣/ ٥/ ٩٧ عن «قلقها» من توغل القوات التركية في شمال العراق. ونقلت وكالة الأنباء العراقية «واع» عن وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف أن تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية دوغ هندرسون يعبر عن نظرة موضوعية إلى قضية الخروقات التركية «لسيادة الأراضي العراقية» وأضاف أن هذا التصريح «يشجعنا أيضاً على التعبير من الأمل في أن تنظر السياسية البريطانية إلى القضايا الأخرى مثلما نظرت إلى هذه القضية بعين من الموضوعية بعيداً عن إرهاصات الماضي وعقده وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة والعلاقات بين العراق وبريطانيا». وكان هندرسون قد صرح أن بريطانيا «تدعم عزم تركيا على الحفاظ على وحدة أراضيها وحماية أمنها الشرعي» لكنها «تحترم أيضاً وحدة أراضي العراق».

وفي ١٨/ ٥/ ٩٧ أدانت بغداد العدوان التركي وقالت أنه انهاك لسلامة أراضيها وخرق للقانون الدولي. وطالب المجلس الوطني العراقي بعقد اجتماع طارىء مساء الجمعة الماضي ١٦/ ٥/ ٩٧ بالانسحاب الفوري للقوات التركية مؤكداً «حق العراق المشروع بموجب القانون الدولي في الرد على الأعمال العسكرية التركية». وأكد المجلس أن «الوضع الشاذ الذي أوجدته الإدارة الأميركية وحلفاؤها لن ينتهي إلا بعودة السلطة الوطنية إلى شمالي العراق وهو ما أكده وزير الدولة التركية عبد الله غول في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية حيث قال أنه «أفضل وسيلة لضمان عدم تسلل الانفصاليين الأكراد إلى تلك المنطقة هي عودة سلطة الحكومة المركزية إليها».

وفي بغداد دعت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم إلى التحرك ضد وجود القوات التركية في شمال البلاد قائلة أن أنقرة «تجاوزت الخط الأحمر» في علاقاتها مع بغداد وأضافت أن تركيا تجاوزت حدود علاقات حسن الجوار وأن على الحكومة التركية إعادة النظر في سياستها التي لا تخدم مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعلى رغم الاحتجاج العراقي فإن ديبلوماسيين يتابعون تطور العلاقات بين بغداد وأنقرة يعتقدون أن بغداد أعطت الضوء الأخضر للجيش التركي لمطاردة الثوار الأكراد في شمال العراق. وأشاروا إلى استمرار التعاون بين البلدين وتبادل الزيارات الوزارية في الوقت الذي لا تزال القوات التركية تواصل عملياتها العسكرية. ولفت دبلوماسي عربي إلى أن بغداد لم تقدم حتى الآن احتجاجاً إلى مجلس الأمن خلافاً لما درجت عليه لمجرد انتهاك بسيط لأجوائها من قوات التحالف الدولي. وكشف دبلوماسي غربي أن وفداً من رجال الأعمال الأتراك بحث غداة العملية التركية في مسائل التعاون الثنائي في بغداد مع المسؤولين العراقيين. وأعلنت وكالة الأنباء العراقية «واع» أنها وقعت قبل يومين اتفاقاً للتعاون مع وكالة «الإخلاص» التركية ذات التوجيه الإسلامي.

● وفي ٢٠/ ٥/ ٩٧ نشرت الصحف العراقية رسالة قالت فيها أن وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، أعرب فيها عن أمل العراق بأن «تنهض الأمم المتحدة بمسؤوليتها التي ينص عليها ميثاقها وأن تمنع استمرار التهديد والعدوان اللذين يتعرض لهما» العراق. وقال الصحاف أن «الممارسات التركية هذه ستعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها التي تعاني في الأساس من الحالة الشاذة التي فرضتها الأمم المتحدة وحلفاؤها في شمالي العراق». واعتبر المجلس الوطني العراقي (البرلمان) أن «أميركا والتحالف الدولي مسؤولان عن الوضع الراهن في شمالي العراق حيث اضطرت الحكومة العراقية إلى سحب ممثليها بعد وقف إطلاق النار في العام ١٩٩١».

ورأى رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني قاسم حمودي «أن عودة السلطة المركزية كفيلة بضمان أمن المناطق الحدودية ووقف التسلل من داخل العراق إلى تركيا». وشدد على وجوب توقف الحكومة التركية عن «التدخل في شؤون العراق الداخلية وأن تعمل باتجاه تسهيل عودة السلطة المركزية إلى جميع أرجاء الأراضي العراقية احتراماً للقانون الدولي وضماناً لعلاقات حسن الجوار».

ومن جهة ثانية، اتهم السفير العراقي لدى الأمم المتحدة نزار حمدون في رسالة إلى كوفي أنان، الولايات المتحدة بالعمل على تعطيل الاتفاق. وقال حمدون أن واشنطن

مسؤولة عن تأخير وصول كميات كافية من الغذاء والمواد الطبية للشعب العراقي، وأشار إلى أن الولايات المتحدة أرجأت عدداً كبيراً من العقود من دون إبداء الأسباب وإذا قدمت أسباباً فإنها تكون غير مقبولة.

● **بغداد تأمل بتعاون نفطي مع دمشق**

رأت مصادر دبلوماسية عراقية ٢١/ ٥/ ١٩٩٧ أن الزيارة التي يقوم بها وفد تجاري سوري إلى بغداد والتصريحات التي أدلى بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في شأن الهجوم التركي على الأراضي العراقية، مؤشران لتقارب سوري ـ عراقي محتمل. وأقر المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السفير نزار حمدون في مقابلة مع إذاعة «مونتي كارلو» بوجود اتصالات سياسية بين دمشق وبغداد وقال «أن هناك محاولات تجري منذ فترة من أجل إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين» لكنه رفض الخوض في تفاصيل هذه المحاولات وأضاف «أن الدول العربية تتقارب في ما بينها كلما تصاعدت الممارسات الممثلة بالأمن القومي». وذكرت المصادر أن زيارة الوفد التجاري السوري لبغداد جرت بضوء أخضر من دمشق وهي تهدف ليس فقط إلى البحث في إمكان التعاون التجاري والصناعي وإنما إلى تمهيد الطريق لإعادة العلاقات السياسية بين البلدين الجارين.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر عراقي وثيق الاطلاع في بغداد عن إقراره بوجود مساع للتقريب بين البلدين لكنه أكد أن «هذه المساعي لم تستكمل بعد، الأمر الذي يجعل الحديث عنها أو الخوض في تفاصيلها في الوقت الحاضر سابق لأوانه». ونسبت الوكالة في تقريرها من بغداد، إلى مصادر دبلوماسية عراقية قولها أن زيارة الوفد السوري تهدف ليس فقط إلى بحث إمكانية التعاون التجاري والصناعي وإنما تتجاوز ذلك إلى تمهيد الطريق لإعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

واعتبر مصدر عراقي «وثيق الاطلاع» أن «توقيت زيارة الوفد التجاري السوري للعراق هو في حد ذاته مؤشر واضح على وجود جهود للتقريب بين البلدين يمكن أن تبدأ بالتعاون التجاري أولاً ومن ثم تتطور إلى النواحي الأخرى.

وأعرب دبلوماسي عربي في بغداد عن تفاؤله في أن تؤدي الزيارة إلى التقدم على طريق تطبيع العلاقات السورية ـ العراقية لكنه أعاد إلى الأذهان «أن موضوع المصالحة العراقية ـ السورية ليس جديداً وإنما يعود إلى سنوات عدة».

شددت الصحف العراقية حملتها على التوغل التركي فنشرت صحيفة «الثورة» أن القوات التركية تطارد في الجبال والقرى النائية «أشباحاً ليس آدميين» وأنها «تقتل بعشوائية وتوهم نفسها بأنها تقضي على الخصوم. إنه فشل كبير وهو سيتكرر ما دامت السلطات التركية تختار هذا المنهج لحل مشاكلها الأمنية».

وفي ٢٣/ ٥/ ٩٧ أكدت رسالة بعث بها وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف إلى الجامعة العربية أن «الحكومة العراقية تحتفظ لنفسها بحقوقها المشروعة بموجب القانون الدولي للرد على الأعمال العدوانية التركية والمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه الانتهاكات التركية للأراضي العراقية ولأجواء العراق» وأضافت الرسالة أن «الحكومة العراقية تدعو في الوقت نفسه الحكومة التركية إلى مراجعة سياستها حيال شمالي العراق آخذة بعين الاعتبار مبادىء حسن الجوار».

● أفاد مصدر دبلوماسي في بغداد أن شركات النفط الروسية تسعى حالياً إلى الفوز بنصيب كبير من صادرات العراق الجزئية من النفط إذا جدد الاتفاق مع المنظمة الدولية. وقال أن هذه الشركات تتطلع إلى زيادة كميات النفط التي تشتريها من العراق أو على الأقل إلى الحصول على الكميات نفسها التي حصلت عليها في الفترة الأولى من اتفاق «النفط مقابل الغذاء».

## ردود الفعل العراقية (دعوة جامعة الدول العربية)

وفي ٢٥/ ٥/ ٩٧ وعلى أثر الغزو التركي الذي غطى في يومه الحادي عشر حدود منطقة «حظر الطيران» دعت صحيفة «الثورة» العراقية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى التحرك لاتخاذ موقف عربي رسمي من الهجوم التركي. وتساءلت في تعليق في صفحتها الأولى «هل كثير على العراق الذي يتعرض لعدوان عسكري تركي أن يدعو الجامعة العربية إلى اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب لتثبيت موقف عربي قوي يدين تركيا ويطالبها بسحب فوري لقواتها من شمال العراق».

وأكدت صحيفة «بابل» التي يشرف عليها عدي صدام حسين النجل الأكبر للرئيس العراقي «أن اجتماعاً عربياً على مستوى وزراء الخارجية وحتى على مستوى قمة مسألة مطلوبة للدفاع عن العراق الذي هو دفاع عن حاضر الأمة ذاتها ومستقبلها».

وفي اليوم الثاني عشر للعدوان التركي على شمال العراق، أعلن وزير الصناعة والنفط العراقي عدنان عبد المجيد ٢٦/ ٥/ ٩٧ أن لجنة العقوبات الدولية وافقت على ثلاثة عقود فقط لشراء قطع غيار لمحطات توليد الكهرباء من أصل ٣٢ عقداً قدمت إليها. وأوضح الوزير العراقي أن قيمة العقود الثلاثة تبلغ (٣٨٧٥١٥) دولاراً أي ما يعادل واحد في المئة من أصل المبلغ المخصص لقطاع الكهرباء في اتفاق النفط مقابل الغذاء.

كما حضت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم الأمم المتحدة على اتخاذ إجراء لإرغام القوات التركية على الانسحاب وقالت أن التنديد وحده ليس كافياً لإرغام تركيا على سحب قواتها «الغازية» وطالبت بإجراء أقوى وأكثر صرامة. وتساءلت عما قدمته المنظمة الدولية لمواجهة هذا الانتهاك «السافر» لسيادة العراق ووحدة أراضيه.

● أفادت وكالة الأنباء العراقية «واع» أن نائب الرئيس العراقي طارق عزيز اتهم مجلس الأمن باتخاذ موقف اللامبالاة من الحملة العسكرية التركية في شمال العراق وجاء في رسالة وجهها إلى مجلس الأمن أن رئيس المجلس وأعضاءه لم يتخذوا حتى الآن أي إجراء ضد الغزو التركي سوى بيان قصير من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

ومن جهة أخرى أفاد مصدر عراقي رسمي أن رئيس البرلمان البلجيكي ريمون لانجدريز التقى يوم ٢٧/ ٥/ ٩٧ في بغداد وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف والصحة أوميد مدحت مبارك وبحث معهما الآثار السلبية للحصار الدولي على الشعب العراقي وبخاصة الأطفال والشيوخ.

● في بغداد ٢٨/ ٥/ ٩٧ بحث نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز مع رئيس إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الروسية أندريه فدوفين في وسائل «رفع الحظر غير العادل والغزو التركي» للأراضي العراقية.

ووجه رئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان طالبه فيها بممارسة «أقصى وسائل الضغط على تركيا لسحب قواتها من الشمال واحترام سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه».

● في بغداد ٢٩/ ٥/ ٩٧ احتشد بضع مئات من المتظاهرين أمام السفارة التركية في العاصمة العراقية للاحتجاج على التدخل العسكري التركي ورددوا هتافات تدين تركيا وإسرائيل وطالبوا أنقرة بسحب قواتها من المنطقة، وهتف بعض المتظاهرين. «تسقط تركيا تسقط إسرائيل» وحض البعض الآخر الدول العربية وبغداد على إخراج «القتلة» من الأراضي العراقية بالقوة وهذه الظاهرة هي الأولى في بغداد ضد الغزو. وسلم المتظاهرون كتاب احتجاج إلى القائم بالأعمال التركي في السفارة.

● **بغداد تنتقد صمت أربكان وتدعو إلى التحالف مع سوريا وإيران**

إنتقدت الصحف العراقية في ١/ ٦/ ٩٧ «صمت» رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان على الهجوم التركي في شمالي العراق ودعت إلى تحالف بين العراق وسوريا وإيران لقلب الموازين لمصلحة العرب والإيرانيين.

واستغربت صحيفة «الجمهورية» أمس (١/ ٦/ ٩٧) موقف أربكان قائلة «أن السيد أربكان استمر في الصمت وكأن الأمر لا يعنيه في حين أنه رئيس الوزراء منتخب وأن الدستور التركي يضع سياسة تركيا الخارجية وقواتها العسكرية تحت مظلة مسؤولياته الأولى» وتساءلت عن سبب هذا الموقف معتبرة أنه «إذا كان أربكان يحكم ولا يطاع فهذه سابقة دستورية لا يرتضيها أحد لنفسه، أما إذا كان صمته يعني الرضا عن هذا الفعل الخارج على كل الأعراف الدولية فإنه يفقد أية صلة بطروحاته التي انتخب رئيساً للوزراء

من أجلها». وشددت على أن الهجوم التركي «لا يخدم مصالح تركيا الاقتصادية ولا أمنها القومي ويظهر تركيا أمام شعوب المنطقة والعالم مظهر المنفذ الأمين للسياسة الإسرائيلية العدوانية حيال العراق والأمة العربية والعالم الإسلامي.

وكانت صحيفة «بابل» دعت في افتتاحيتها نهار السبت (٣٠/ ٥/ ٩٧) إلى «تطبيع العلاقات بين العراق وإيران وسوريا وإقامة تعاون متعدد الشكل بين الدول الثلاث كفيل بأن يقلب الموازين لمصلحة العرب والإيرانيين ولمصلحة السلام والأمن في المنطقة» وقالت أن إقامة «جبهة مقابل جبهة (. . .) هو المطلوب من العراق وسوريا وإيران والعرب في شكل عام في هذه الظروف والاستعداد لدخول العرب القرن المقبل بعلاقات أخوة وصداقة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل».

وشددت على أهمية التقارب العراقي ـ السوري قائلة «أن تقارباً عراقياً سورياً على أي مستوى كان كثيراً ما أرغم أعداء سوريا والعراق والعرب على تغيير حساباتهم والتخاطب مع الأمة العربية بلغة أخرى ليس بينها التهديد والعدوان والغزو» وأضافت أن «إرسال وفد تجاري اقتصادي سوري إلى العراق ونجاح مهمة الوفد مع المسؤولين العراقيين يعني أن هناك فرصاً طيبة لتطبيع العلاقات بين بغداد ودمشق تعود فائدته ليس على شعبي القطرين الشقيقين فقط بل تجني فوائد التطبيع أيضاً الأمة العربية جمعاء.

واعتبرت أن فوز حجة الإسلام محمد خاتمي بمنصب رئيس الجمهورية في إيران دليل على رغبة لدى الإيرانيين في تغيير سياسة إيران وأن «التغيير الذي يريده الإيرانيون ليس على مستوى الداخل فحسب بل على مستوى الخارج أيضاً».

ونشرت الصحف أن ست طائرات تركية أغارت يوم الجمعة الماضي على قرى في قاطع راوندوز قرب أربيل كبرى المدن الكردية في شمال العراق على مسافة ٤٠٠ كيلومتر شمال بغداد وقصفتها بالصواريخ والقنابل مما أدى إلى مقتل أو جرح عشرين مواطناً كردياً عراقياً.

وتظاهرت بضع مئات من النساء العراقيات أمس (١/ ٦/ ٩٧) أمام السفارة التركية في بغداد مطالبات بالانسحاب الفوري للقوات التركية في شمال العراق. وأفاد صحافيون أن نحو ١٥٠٠ إمرأة شاركن في التظاهرة ورفعن لافتات تندد «بالغزو التركي» وهتفن «بالروح بالدم نفديك يا صدام» كما رددن «لا نتنازل عن إثنين. . . العراق وصدام حسين».

● **تظاهرة جديدة أمام السفارة التركية في بغداد**

تظاهر نحو ٤٤٠ شخص ٥/ ٦/ ٩٧ أمام السفارة التركية في بغداد مطالبين بانسحاب القوات التركية من شمال العراق تلبية لنداء الاتحادات المهنية العربية التي تتخذ من بغداد مقراً لها.

ووزع المتظاهرون بياناً موجهاً إلى رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان اعتبروا فيه أن «هذا الغزو ستكون له أسوأ النتائج والأضرار على مصالح الشعبين العربي والتركي التاريخية وروابطهما الدينية والاقتصادية والسياسية» وأضاف البيان أن «هذا العدوان المسلح جاء وسط أجواء مشبوهة للتدخل الصهيوني السافر في المنطقة بعد الاتفاق العسكري المريب بين تركيا والكيان الصهيوني» وكان العراق قد وجه رسائل احتجاج عدة إلى الأمم المتحدة إثر توغل الجيش التركي داخل الأراضي العراقية من أجل تدمير قواعد «حزب العمال الكردستاني».

● نددت صحيفة «العراق» ٩٧/٦/٨ بما وصفته بـ «إزدواجية السياسة التركية» وقالت أن أنقرة «أكدت وتؤكد عبر مختلف قنواتها الديبلوماسية والسياسية والإعلامية حرصها على سيادة العراق وسلامته ووحدة أراضية، وإذا بها لا تتوانى عن اجتياح عراقنا الحبيب بعدوان همجي لا مسوغ له إطلاقاً تحت ذريعة مطاردة عناصر تهدد النظام التركي».

● اتهم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٩٧/٦/١٩ تركيا، التي تشن هجوماً واسعاً في شمال العراق منذ ١٤ أيار الماضي بإنها «خرقت ليس فقط سيادة العراق وإنما أيضاً قرار مجلس الأمن الذي يؤكد هذه السيادة» واعتبر أن تركيا تنفذ «مخططاً أميركياً ـ إسرائيلياً يهدف إلى زعزعة الوضع في كل المنطقة وليس في العراق فقط (. . .) لذلك يجب أن يجبه عربياً وإقليمياً لوضع حد لهذا النهج الذي تمارسه تركيا بالتنسيق مع الولايات المتحدة» ولاحظ أن الاجتياح التركي لشمال العراق ينطبق «في أسلوبه على المنهج الذي طبقته إسرائيل في لبنان» حيث تحتل شريطاً حدودياً.

● **خط للنقل البري بين بغداد ودمشق الأسبوع المقبل**

نشرت صحيفة «الثورة» العراقية ٩٧/٧/٢ أن بغداد ستدشن قريباً خطاً برياً لنقل المسافرين بين العاصمتين العراقية والسورية. ونقلت عن المدير العام للشركة العراقية العامة للنقل البري يحيى العاني أن تشغيل الخط سيبدأ الأسبوع المقبل «بواقع رحلة واحدة أسبوعياً».

وكانت بغداد ودمشق قد قررتا مطلع حزيران فتح الحدود بين البلدين المغلقة منذ ١٩٨٢.

# الحوار مع وزير الدولة التركي لشؤون الخارجية

## وزير الدولة التركي للشؤون الخارجية
## تحدث إلى «النهار»
## أنور أيمن:
## سنواصل الحملة العسكرية حتى تسليم شمال العراق إلى البارزاني

أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية التركي أنور أيمن «أن أنقرة ليس من مصلحتها ولا من أهدافها البقاء في شمال العراق حين لا تدعو الحاجة»، ولم ينف أو يؤكد نية بلاده إقامة منطقة أمنية هناك.

وقال الرجل الثاني في الخارجية التركية أنه «بعد الانتهاء من العملية العسكرية سنسلم السلطة المحلية لقوات الزعيم الكردي مسعود البارزاني»، رافضاً تحديد موعد إنسحاب القوات التركية من شمال العراق.

وهنا نص الحديث:

يتكون لدى المراقبين انطباع أن ثمة سياستين خارجيتين لتركيا واحدة تقودها الحكومة وأخرى يوجهها الجيش.

ـ هذا ليس صحيحاً لأن الحكومة هي التي تقود السياسة الخارجية، وهي مسؤولة أمام مجلس النواب، أما في ما يتعلق بالقضايا السياسية ذات الطابع العسكري فإننا كالدول الديمقراطية الأخرى نتشاور مع القيادة العسكرية ونطلب رأيها في شأنها.

الجيش يكون عادة الصامت الأكبر في الدول الديمقراطية. لكن في تركيا نلاحظ أن له الكلمة الفصل. فهل هذا ناتج من أنه «حامي الدولة العلمانية»؟

ـ الجيش يتمتع بوضع قانوني معين يحدده الدستور التركي وهو لا يملك دوراً سياسياً.

● **ما رأيك في انتخاب محمد خاتمي رئيساً لإيران؟**

ـ إنها قضية داخلية تخص الإيرانيين. ونحن من جهتنا نحترم خيار الشعب الإيراني، ولا نود مطلقاً التدخل في الشؤون الداخلية لإيران.

● **هل تعتقد أن مجيء خاتمي من شأنه تقريب وجهات النظر بين إيران وتركيا؟**

ـ هناك علاقات حسن جوار مع طهران، وسنواصل اتصالاتنا مع الحكومة الجديدة على أمل أن تستمر علاقاتنا في الطريق الصحيح وتتطور خدمة لبلدينا.

● **انتقد خاتمي أمس العملية العسكرية التركية في شمال العراق**

ـ قلنا من البداية أننا نحترم الوحدة السياسية للعراق وسيادته ووحدة أراضيه، والعملية العسكرية التركية ليس لها علاقة بسيادة العراق لأنها تستهدف القضاء على الإرهابيين الذين استفادوا من غياب السلطة المركزية للحكومة العراقية في الشمال للتسلل عبر الحدود والقيام بعمليات ضد القرى والمدن التركية. ومن حقنا محاربة الإرهابيين وملاحقتهم.

● **ثمة مشروع تركي لإقامة حزام أمني في شمال العراق هل العملية العسكرية الجارية اليوم تدخل في هذا الإطار؟**

ـ لدينا همان، الأول استعادة العراق سيادته على كل أراضيه بعد موافقة بغداد على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، والثاني استئصال الإرهاب من شمال العراق.

وعلى العرب الذين ينتقدون العملية العسكرية التركية أن يعطونا بدائل. فهل المطلوب إفساح المجال للإرهابيين للتحصن هناك والعمل بالتالي مع أكراد العراق للتسلل عبر الحدود والقيام بعمليات ضد المدنيين الأتراك؟ لا أعتقد أن الأصدقاء العرب لتركيا يودون ذلك. وهنا أقول أن من حق كل الدول المتحضرة النضال ضد الإرهاب.

بدأت دول عربية معروفة بعلاقاتها الودية مع تركيا التعبير عن عدم رضاها عن سياسة بلادكم. ففي الأمس أعلنتم عن مناورات مشتركة تركية ـ أميركية ـ إسرائيلة واليوم تشنون حرباً مفتوحة ضد شمال العراق.

ـ قد يكون هناك نقص في المعلومات (لدى بعض أصدقائنا العرب). لدينا علاقات جيدة مع كل الدول العربية باستثناء من يدعم الإرهاب أو يسمح له بالانطلاق من أراضيه. وأيدنا منذ البداية القرارت الدولية لمصلحة القضية الفلسطينية، ولم نغير مواقفنا.

لكن بعدما بدأ العرب محادثات السلام مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية فليس من الطبيعي أن يقلقوا إذا صارت علاقاتنا مع إسرائيل جيدة. والمناورات المشتركة هدفها إقامة تدريبات على إغاثة المدنيين لأسباب إنسانية. وهذه المناورات مفتوحة لمشاركة الدول العربية إذا أرادت ذلك. وأؤكد أن سياسة بلادنا لم تتغير منذ زيارة الرئيس المصري حسني مبارك لأنقرة.

لكن مصر عبّرت أكثر من مرة أخيراً عن قلقها وتنديدها بالمناورات المشتركة وبالعملية في شمال العراق.

ـ قد يكون هناك بعض سوء الفهم الذي سنعمل على إزالته قريباً لذا دعوت نظيري المصري لزيارة أنقرة.

● **ونظيركم السوري هل تدعونه أيضاً؟**

ـ طبعاً إذا اتفقنا على محاربة الإرهاب الدولي (نشاطات حزب العمال الكردستاني). وكان وزير الخارجية السابق السيد عصمت أينونو وجه قبل سنتين دعوة إلى السيد فاروق الشرع للبحث في هذا الموضوع. ولم نحصل حتى الآن على جواب شاف.

● **لكن هناك ملفات أخرى عالقة**

ـ ثمة ملف واحد عالق بين أنقرة ودمشق هو ملف الإرهاب، وحين تضع سوريا حداً لاستضافتها إرهابيين يصبح في الامكان تطوير علاقاتنا.

● **وملف المياه؟**

ـ بصراحة أقول أنه ما دام ملف الإرهاب عالقاً لن يكون هناك احتمال كبير لتطوير العلاقات مع دمشق».

● **لم أحصل على جواب واضح عن قضية المنطقة الأمنية التي تود تركيا إقامتها في شمال العراق**

ـ سنستعمل كل الوسائل لنضع حداً لتسلل الإرهابيين عبر الحدود. بعد الانتهاء من هذه العملية نود تسليم السلطة المحلية إلى قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني لمراقبة المنطقة وحفظ الأمن فيها ووضع حد لعمليات التسلل التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوج الآن. ولا بد أيضاً من التنويه بعلاقتنا الجيدة بزعميم الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

● **متى ستتم عملية التسليم لقوات البارزاني**

ـ حين نقضي على الإرهابيين في المنطقة.

● **لكن الأمر قد يستغرق سنوات**

ـ أعتقد أن البارزاني سيكون مؤهلاً قريباً لتسلم الأمن في هذه المنطقة التي علينا مراقبة تطور الأوضاع فيها. وتركيا ليس من مصلحتها ولا من أهدافها البقاء في هذه المنطقة حين لا تدعو الحاجة.

لذا نحن نعمل على إنهاء العملية العسكرية في أقرب وقت ممكن.

● **في الأمس دعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت تركيا إلى إنهاء العملية في أسرع وقت ممكن**

ـ حين نحقق أهداف العملية ليس من مصلحتنا البقاء في شمال العراق[1].

---

(١) أجرى الحوار جورج ياسين لصحيفة «النهار اللبنانية» تاريخ ١٩٧٩/٧/٢٨.

بات انتهاك سيادة العراق، «عادة» تركية أشبه بـ «مكون رئيسي للعلاقات التركية ـ العراقية، وذلك منذ أن استفاد جنرالات «الانكشارية» الجدد من البتر الدولي لهذه السيادة ـ عبر ما يسمى منطقتي الحظر في الشمال والجنوب لتحويل شمالي العراق إلى «حديقة خلفية» للأمن التركي.

لكن العدوان الجديد على شمالي العراق يحمل مؤشرات أخطر بكثير من المرات السابقة بما في ذلك العدوان الكبير في العام ١٩٩٥ حيث جهر الأتراك بنية إقامة حزام أمني دائم داخل الأراضي العراقية على طول الحدود المشتركة على غرار «الشريط الحدودي» المقام من قبل إسرائيل في الجزء المحتل من جنوبي لبنان.

وباعتبار التحالف مع إسرائيل كان ما زال في طور إقلاعه، فإن هدف تركيا من عدوان ١٩٩٥ ظل منظوراً إليه باعتباره موجهاً فقط إلى قلع شوكة حزب العمال الكردستاني التي تستنزف منذ سنين إمكانات هائلة لتركيا بالاضافة إلى هيبتها وسمعتها، دولياً وإقليمياً، وخصوصاً أن الجنرالات فرضوا خياراً وحيداً للتعامل مع السؤال الكردي هو الاستئصال.

إذاً ربيع دموي آخر يزهر في شمالي العراق بعناية تركية، وقد بدأ في أيار/ مايو بخلاف ربيع عام ١٩٩٤ وقد تمثل بزحف تركي وفق النمط ذاته وعام ١٩٩٥ حين بدأ في ٢٠ آذار/ مارس تماماً بحجة تدمير قواعد «حزب العمال الكردي» وقد انسحبت القوات التركية من الأراضي العراقية ذلك العام في ٩ أيار/ مايو. أي في تاريخ قريب من بداية «ربيع» الاجتياح التركي الحالي. صحيفة «لوموند» الفرنسية أشارت منذ أيام إلى هذه الحرب «الطقسية» التي تخوضها القوات التركية ضد الأكراد في شمالي العراق في كل ربيع واستخلصت العبرة المباشرة من هذه الاجتياحات المتكررة وهي أن كلاً منها مني بالفشل مع أنه وصف دوماً بأنه الضربة النهائية، ثم يتبين أن هذه النهاية ليست إلا حلقة في السلسلة ذاتها. وليس جديداً توزع ولاءات الفئات الكردية المختلفة في العراق على هذه الدولة المجاورة أو تلك، غير أنها المرة الأولى التي يخوض فيها الفريق الكردي العراقي الأقوى بزعامة مسعود البارزاني الحرب بهذا الوضوح إلى جنب القوات التركية الغازية. فالقوات البرية في هذه الحرب التركية ضد الأكراد الأتراك الذين لجأوا إلى شمالي العراق هي أساساً قوات البارزاني. أنها في الخندق الأمامي في مقاتلة قوات «حزب العمال الكردستاني» بقيادة عبد الله أوج الآن. أما مهمة الجيش التركي الأساسية في هذه المعارك فهي دعم عناصر البارزاني بسلاح الطيران والقصف المدفعي الكثيف.

وفي ١٨ مارس/آذار ١٩٩٧ ذكر تلفزيون «ميد» الكردي تفاصيل عن الاستعدادات التركية للمعارك التي تدور وعلى الأخص ما دعي «قوة السلام» التركية التي أعدت خصيصاً لخوض الحرب ضد مقاتلي «حزب العمال الكردي» وأشار إلى حشود تركية على مقربة من الحدود مع العراق، غير أنه ذكر في الوقت ذاته أن «قوة الفصل» بين قوات «حزب العمال الكردستاني» بقيادة مسعود البارزاني وقوات «الاتحاد الوطني الكردستاني» بقيادة جلال الطالباني هي أساساً قوة تركية تعمل تحت راية الأمم المتحدة، وهي قوة شكلت في أعقاب المحادثات التي أجريت في أنقرة سابقاً بين الحزبين الكرديين العراقيين بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وقد وصف تلفزيون «حزب العمال الكردي» هذه القوة بأنها قوة احتلال تتجول في أطراف أربيل البحرية.

وأعلن «حزب العمال الكردستاني» بالمناسبة أن أنقرة تهدف حالياً إلى توسيع احتلالها حتى جنوبي كردستان العراق وأن عناصر تركمانية تقود «قوة الفصل» الشهيرة. وقد توقع حزب العمال الكردي في حينه أن تشارك قوات البارزاني في هذه المعارك مستدلاً بشائعات أطلقها «الحزب الديمقراطي الكردستاني» تركز على أن مواقعه ستتعرض لهجمات من «حزب العمال الكردي» في ٢١ آذار مارس بمناسبة عيد النوردز.

أما موقف بغداد أي الحكم القائم فيها: فمن الطبيعي أن يدين انتهاك السيادة العراقية من قبل جيش أجنبي. لكن هذا الموقف الطبيعي في مجال تأكيد الثوابت المبدئية لوحدة التراب العراقي، لا يمنع وجود ما يمكن اعتباره غض نظر ضمنياً من بغداد عن هذه العملية العسكرية ما دامت تجري ضمن حدود موقتة، ولا تتكرس في إقامة حزام أمني عسكري تركي دائم في الشمال.

في السياسة «الواقعية» لبغداد، منطقة، والشمال الكردي هي منطقة «فالتة» أصلاً من عقال الحكومة المركزية، وبالتالي لن يضيف الانتهاك التركي من وجهة نظر ضمنية سوى انتهاك آخر للسيادة، يؤدي إلى مزيد من فضح التوازن الهش للقوى المحلية والمتمثلة أساساً في الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني ـ الذي تمتد مناطق نفوذه على طول الحدود العراقية التركية ـ والاتحاد الوطني الكردستاني ـ الذي تمتد مناطق نفوذه على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية تقريباً.

والتدخل العسكري التركي يتم داخل شريط البارزاني، والأخير ـ في اللعبة التقليدية العراقية أرساها نظام البعث ـ هو المرشح الدائم لأي حوار مع بغداد حين يكون هناك مشروع للحوار.

والبارزاني ـ الذي أصبح حليفاً ثابتاً لأنقرة ـ حول مناطقه منذ أكثر من ثلاث سنوات

إلى «حزام أمني» غير مباشر عبر اصطدامه المعلن بحزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا ولو كان يضطر أحياناً إلى عملية غض النظر عن بعض تجمعات هذا الحزب حين تصبح مواجهته غير ممكنة ليس لاعتبارات عسكرية فقط، بل أيضاً «اجتماعية» كردية.

في هذا السياق يأتي غض النظر العراقي، وهو سياق من التفاهم التركي ـ العراقي ـ البارزاني له أيضاً بعد اقتصادي يتمثل في تفاهم القوى الثلاث على حماية خط أنبوب النفط العراقي الآتي من كركوك ـ مروراً ببغداد ـ إلى تركيا حتى شاطئها المتوسطي. إضافة إلى الدور النشط التركي في المجال التجاري العراقي بعد بدء تطبيق اتفاق «النفط مقابل الغذاء».

إن العدوان التركي المستمر على أرض العراق، يفتح العيون العربية عامة واللبنانية والسورية بشكل خاص، على جملة من الحقائق التي تتعدى الوضع الراهن لتكشف الغطاء على خطط معدة أو هي قيد الاعداد للمستقبل القريب والبعيد.

بين هذه الحقائق أن انتهاك سيادة العراق وتكريس تقسيمه تحت مظلة أميركية (حماية الأفراد وحظر الطيران فوق بعض المناطق في الشمال والجنوب) هما أشبه بإنذار يوجه إلى العرب مجتمعين وإلى كل دولة عربية على حدة، بأن ما يتعرض له العراق قابل للتكرار في كل أرض عربية أخرى.

فالعدوان التركي على العراق يأتي بعد إعلان تحالف عسكري ـ سياسي بين أنقرة وتل أبيب بدعم من واشنطن وباتفاق على إجراء مناورات عسكرية ثلاثية مشتركة بعد شهور ليؤكد أن ما يحدث على أرض العراق ليس اجتياحاً تركياً فقط، وإنما هو تركي ـ أميركي ـ إسرائيلي أيضاً.

والمستهدف من خلال العدوان على العراق واختراق حدوده لمسافة أكثر من مائتي كيلومتر هي الجبهة اللبنانية ـ السورية الصامدة في وجه المخطط الإستسلامي والرافضة للشروط الإسرائيلية والأميركية.

والرسالة الموجهة من خلال العدوان على أرض العراق هي إلى دمشق وإلى بيروت فضلاً عن العواصم العربية الأخرى كلها. وإدراك دمشق السريع للرسالة جعل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع يقومان بجولة واسعة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً لتجميع العناصر وحشد القوى من أجل مواجهة المخطط الجديد هذا عن طريق رده وإفشال أهدافه.

لذا، فإن الاحتلال التركي لشمالي العراق قد أخلّ بموازين القوة على المستويين الإقليمي والمحلي ـ أي داخل كردستان العراق. فمن ناحية جاء هذا الاحتلال الواسع والمكثف عقب التحالف التركي الإسرائيلي المدعم بقوة التحالف الغربي ليؤكد حقيقة

ظاهرة للعيان وهي قدرة إسرائيل على خرق جدار الأمن العربي والإسلامي. ولا بد وأن ندرك أن أبعاد الهدف المبيت لهذا الاحتلال الواسع الذي يتجاوز حدود المعلن وهو تصفية قواعد حزب العمال الكردستاني (P. K. K)، فقد توغل الجيش التركي حتى وصل إلى مشارف الجيش العراقي حيث لا وجود لحزب العمال في أكثر المناطق التي احتلتها القوات التركية، وقد كان وجود الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جانب القوات التركية مؤشراً إلى الموافقة المبدئية التي حصل عليها هذا الحزب للتعاون مع القوات الغازية.

وهناك تطور مهم حدث أخيراً، هو ضرب القوات التركية مواقع تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني وقتل وجرح عدد من أعضاء الاتحاد وهذا يؤكد سعة الأهداف التي يسعى من أجلها الجيش التركي.

والأمر الثاني هو تعثر مسيرة السلام في الشرق الأوسط وتعثر المباحثات الإسرائيلية الفلسطينية ورغبة بنيامين نتنياهو ومعه المعسكر الأميركي في إحياء المباحثات في إطار الخطة المرسومة ومنح ٤٠ في المئة من الضفة الغربية بدلاً من ٩٠ في المئة وجعل القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. وفي ظل الأوضاع القائمة ليس من السهل تحقيق هذه الخطة الإسرائيلة فكان على إسرائيل أن تعمل على جبهتين، الأولى إضعاف الجبهة العربية وبالأخص سوريا التي تقف موقفاً صلباً من إسرائيل ولها موقف ثابت من مسيرة السلام، والثانية هي إضعاف الجبهة الإسلامية بعزل دولة إسلامية كبرى عن فكرة المطالبة بالقدس كعاصمة للديانات الثلاث فالذي تطمح إليه إسرائيل هو حصر الصراع في أضيق دائرة وجعله وكأنه بينها وبين فريق من الفلسطينيين وليس كل الفلسطينيين. وهذا لا يتحقق لإسرائيل إلا بعزل الدول العربية والإسلامية شيئاً فشيئاً عن دائرة الصراع وما حدث من تطور في شمالي العراق من دخول القوات التركية يأتي ليدعم هذه الاستراتيجية الإسرائيلية.

فتركيا وإيران وسوريا دول متعاهدة على جعل كردستان العراق هم مشترك بينها وعلى أساس هذا التعاهد جرت اجتماعات ثلاثية فصلية في عواصم الدول الثلاث. فكان دخول القوات التركية كردستان العراق تجاوزا على حقوق سوريا وإيران. فلولا وجود أهداف كبرى ما سمحت تركيا لنفسها بهذا التجاوز الذي أخذ شكل الاحتلال العسكري.

أما على الصعيد المحلي، فإن مصلحة تركيا تكمن في أن يكون للحزب الديمقراطي اليد العليا والسلطة المطلقة في كردستان العراق والسلطة المطلقة لا تتحقق للحزب الديمقراطي إلا بمؤازرة عسكرية كبرى فمن الذي يستطيع أن يعطي هذا الغطاء للحزب الديمقراطي الكردستاني، طبعاً ليس غير الجيش التركي المدعم بالغطاء الدولي والمدجج بالسلاح. وقد أعلنت السلطات التركية فعلاً عن هذا الهدف عندما أعلن

مسؤول عسكري أن القوات التركية ستبقى في شمال العراق حتى يفرض الحزب الديمقراطي الكردستاني سيطرته التامة على كردستان العراق.

لكن من هو المستهدف من الهجوم التركي، هل هو فعلاً قوات حزب العمال الكردي بالتأكيد الهدف هو أوسع مما قيل حتى الآن.

الهدف الأول هو سوريا التي تم تطويقها من ثلاث جهات تقريباً وذلك لدفعها نحو الاستسلام لتعنت نتنياهو وقبولها بالأمر الواقع.

والمستهدف الثاني هو الحزام الإسلامي الذي يبدأ بتركيا ويمر بإيران وباكستان فتفكك هذا الحزام يضعف مقولة القدس عاصمة الفلسطينيين لأن حصر المطالبين بالقدس في الدائرة العربية ثم الدائرة الفلسطينية هو هدف إسرائيلي سعت من أجله السياسة الإسرائيلة ردحاً من الزمن. والمستهدف الآخر هو كردستان العراق الذي سيتحول بؤرة للمصالح الإسرائيلية.

والسؤال الذي يظهر في نهاية المطاف هو أي خريطة سياسية سيوجدها الهجوم التركي في شمال العراق، هل هو تقسيم العراق أم توحيده أم ماذا؟ في الواقع أن ما يفرزه الهجوم التركي هو توحيد العراق في المنظور الأميركي، نصفه الجنوبي محتل من جانب جيش النظام الحاكم ونصفه الشمالي محتل من جانب الجيش التركي وبذلك أغلقت الأبواب أمام الاحتمالات والخيارات. فقد دأبت الولايات المتحدة على خوفها من تقسيم العراق، وخوفها من التقسيم هو خوفها من قيام حكومة كردية في الشمال وحكومة شيعية في الجنوب، وجاهدت من أجل أن لا يتحول العراق ولايات تحكمها الأحزاب والفئات الدينية، لذا استبعدت فكرة قيام منطقة آمنة في الجنوب لأن وجود هذه المنطقة سيفسح الطريق أمام قيام كيان شيعي هناك، بينما راقبت الأوضاع في الشمال عن كثب حتى لا يستفرد الأكراد بالحكم في هذه المنطقة، لأن قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق سيهدد المنطقة ويوجد حالة من التجزئة العرقية تهدد المصالح الأميركية.

# المواقف العربية من الاجتياح التركي لشمال العراق ومن المناورات التركية ـ الإسرائيلية

## موقف لبنان

في بيروت تلقت صحيفة «النهار» بياناً بالفاكس من أحزاب وقوى التحرر الوطني العربية والصديقة نددت فيه بالعدوان التركي على العراق الذي «يأتي في سياق التحالف مع العدو الصهيوني» ووجهوا برقية إلى الرئيس السوري حافظ الأسد أكدوا فيها دعمهم «الموقف القومي السوري الصامد في وجه المخططات الامبريالية الصهيونية».

● **اللجنة الخارجية اللبنانية توصي الدول العربية بقطع علاقاتها الاقتصادية مع تركيا**

أوصت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية ٤/٦/٩٧ بقطع «جميع الدول العربية علاقاتها الاقتصادية مع تركيا» رداً على التحالف التركي ـ الإسرائيلي والغزو التركي لشمال العراق، كما أوصت باستنكار الرعاية الاميركية لهذا التحالف.

## التوصيات

خلصت اللجنة إلى اتخاذ التوصيات الآتية:

**أولاً**: استنكار التحالف التركي ـ الإسرائيلي لأنه يرمي إلى السيطرة على المياه بالاضافة إلى الأرض كما يعمل ويحاول أحكام الحصار ليس فقط على العراق وسوريا ولبنان وحسب، إنما على كل البلدان العربية وذلك عن طريق الغزو التركي للعراق شمالاً، وعن طريق التصعيد العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومحاولة فرض الحل الإستسلامي.

كما أوصت اللجنة باستنكار الغزو التركي لشمال العراق الذي يهدد الأمن القومي العربي ولأن الذريعة التي تتذرع بها تركيا هي حل المشكلة الكردية. أن هذا الغزو يرمي إلى حل المشكلة الكردية عنها آنفاً أي محاولة فرض الحل الإستسلامي.

كما أوصت اللجنة بقطع جميع الدول العربية العلاقات الاقتصادية مع تركيا. وكما

تعلمون نحن في لبنان نستورد من تركيا بحوالي ٢٠٠ مليون دولار في السنة، إنما تركيا لا تستورد من عندنا بأكثر من ١٠ ملايين إلى ١٢ مليون دولار سنوياً.

كذلك أوصت اللجنة باستنكار الرعاية الأميركية لهذا التحالف لأن تلك الرعاية تتناقض مع مبادىء مؤتمر مدريد ورعاية الولايات المتحدة الأميركية لمؤتمر السلام الذي يقوم على معادلة الأرض في مقابل السلام والذي يقوم أيضاً على تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥.

## موقف مصر

أظهرت مصر اهتماماً بالغاً بالمناورات التركية ـ الإسرائيلية فقال الرئيس حسني مبارك مساء أمس الأول ١٢/ ٦/ ٩٧ «أننا نتحدث مع أشقائنا في تركيا بخصوص هذا الموضوع» فيما قال وزير الخارجية عمرو موسى «أن موضوع المناورات التركية ـ الاسرائيلية موضع اهتمام وإنما دول عديدة أخرى في الشرق الأوسط، إذا كانت هذه المناورات تحمل رسالة إلى أحد في المنطقة فإن الرسالة وردود الفعل كلها غير إيجابية».

وفي القاهرة قال وزير الخارجية المصرية عمرو موسى ١٨/ ٥/ ٩٧ أن «احترام سيادة الأراضي العراقية مسألة مهمة ورئيسية وكل ما يتعارض معها لا يمكن الاتفاق عليه». وأضاف «أن دخول الأراضي العراقية بهذا الشكل أمر لا يمكن الاتفاق عليه ونطالب على الفور بعدم اختراق سيادة العراق».

وفي ٢١/ ٥/ ٩٧ وفي القاهرة انتقد وزير الخارجية المصري عمرو موسى توجه السياسة التركية في الشرق الأوسط وأبرز الشكوك التي تحوط باستراتيجية أنقرة العسكرية وتقاربها مع إسرائيل. وقال لصحيفة الأهرام «أتصور أن توجه السياسة التركية نحو منطقة الشرق الأوسط يثير علامات استفهام كثيرة وليس مرحباً به في الأوساط السياسية لأنه لم يطرق الأبواب الصحيحة في الشرق الأوسط» وأضاف أن مصر لا تعترض من حيث المبدأ على علاقة تركيا بإسرائيل و «لماذا نعترض؟ هذا موضوع سيادة دول وحريتها» وتحدث عن الإستراتيجية العسكرية التركية التي يحددها جيش تركيا الذي يسيطر عليه العلمانيون ويخوض حالياً مواجهة ـ مع رئيس الوزراء الإسلامي وقال «عندما يدخل الأمر إلى موضوع استراتيجيات عسكرية علينا أن نسأل ضد من تعمل وهذا سؤال يجب الرد عليه ضد من هذا ولمصلحة من؟ ولماذا الآن وعملية السلام تتصدع ولماذا الآن وهناك موقف إسرائيلي سلبي ومتعنت؟ هناك حال من عدم القبول في الشرق الأوسط. الأشياء التي تشكو منها (تركيا) يمكن أن نعالجها لكن الأمر لا يكون بهذا الشكل لأن ما يتم يتعدى أي مشكلة صغيرة بينها وبين

سوريا» وانتقد أيضاً العملية العسكرية التركية التي تقوم بها تركيا ضد الأكراد في شمال العراق قائلاً «دخول الأراضي العراقية وبدعوى المتابعة الساخنة له إثارة السلبية على صورة تركيا داخل العالمين العربي والإسلامي».

● **تباين تركي ـ مصري حول غزو شمالي العراق**

**مبارك: المناورات مع إسرائيل تولد توتراً**

تباينت المواقف المصرية والتركية بشأن غزو القوات التركية لشمالي العراق والتعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي وذلك أثناء الزيارة التي قام بها وزير الدولة التركي للشؤون الخارجية عبد الله غول ٩٧/٦/١١ إلى القاهرة لتسليم رسالة من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى نظيره المصري حسني مبارك..

وأكد وزير الخارجية المصرية عمرو موسى أن مبارك انتقد خلال لقائه مبعوث ديميريل المناورات التركية ـ الإسرائيلية التي تولد «جواً مليئاً بالتوتر والشكوك وتأتي في وقت تمر فيه عملية السلام في المنطقة بأزمة». واستبعد موسى إجراء المناورات الآن وأضاف أن مصر لا تشرف على السياسة الخارجية التركية أو الإسرائيلية لكن العلاقات بين إسرائيل وتركيا يمكن أن تمس أو تضر بالوضع في المنطقة أو في عملية إعادة الاستقرار. وقال موسى أن مبارك عبر عن «القلق إزاء الوضع في شمالي العراق» مؤكداً على ضرورة الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه» وشدد على أن مصر لا يمكن أن توافق على أن تتحول أراضي العراق إلى ساحة مفتوحة يتم الخروج منها والدخول إليها وكأنه لا توجد دولة. ونحن ننتظر من تركيا ومن الدول الشقيقة والصديقة أن تحافظ على سلامة أراضي العراق وعدم إهدار وحدته» وأضاف «المهم الآن وضع حد لعلمية دخول الأراضي العراقية والعمليات الموجهة ضد المجتمعات الموجودة في المنطقة». وتابع موسى أن مصر حريصة «على العلاقات المصرية ـ التركية والعربية ـ التركية وأن يكون دور تركيا هو دعم عملية السلام القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام من دون أن تسهم أي سياسات أخرى في إعطاء انطباع معاكس».

وسلم غول الرئيس المصري رسالة من نظيره التركي رداً على رسالة كان مبارك قد وجهها لديميريل للتعبير عن قلقه من سياسة تركيا.

وأشار غول إلى أن المحادثات مع الرئيس المصري تركزت على الوضع في شمالي العراق والغزو التركي الذي وصفه بأنه «لمكافحة الإرهاب» الكردي مؤكداً التزام أنقرة بالحفاظ على وحدة العراق وسيادته مضيفاً أن القوات التركية سوف تنسحب من هذه المنطقة «بعد أن تحقق أهدافها وتنهي حالة الفوضى التي تسود المنطقة هناك». نافياً أن يكون لتركيا هدف في إقامة «حزام أمني» وقال أن ما تقوم به تركيا هو حركة تطهير سوف

تعود القوات التركية بعدها إلى أماكنها غير أن الوزير التركي قال أنه ليس في استطاعته تحديد تاريخ انتهاء الغزو. ولم يقر المسؤول التركي بأن تدخل بلاده عسكرياً في شمال العراق يعد انتهاكاً للقانون الدولي، وقال أن المطلوب هو التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وأن تركيا اضطرت إلى التدخل لحماية مواطنيها وأن القانون الدولي لا يمنع دولة من الدخول إلى أراضي دولة أخرى ليس لها سيطرة أو قوة سلطة على المنطقة التي يعيش فيها «إرهابيون». ونفى غول أن تكون العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تضر بمصالح البلدان الأخرى في المنطقة.

● موسى: **التحالف التركي ـ الإسرائيلي يقود إلى تحالف مواجه**

جدد وزير الخارجية المصرية عمرو موسى انتقاده للتعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي وقال أنه إذا كان هناك تحالف عسكري بين أنقرة وتل أبيب سيقوم تحالف عسكري آخر في المنطقة لمواجهته. وقال موسى أن «مصر تتفهم قلق تركيا (من المقاتلين الأكراد) ولكن اجتياحها لشمالي العراق ليس الوسيلة لحل المشكلات لأن رؤية جيش أجنبي على أرض عربية مهما كانت الأسباب يثير مشاعر العرب وبالتأكيد مشاعر العراقيين».

## الجامعة العربية

● نددت جامعة الدول العربية في بيان لها بالعملية التركية ودعت أنقرة إلى سحب قواتها فوراً من الأراضي العراقية، وقالت أنها تندد وتستنكر هذا العمل الذي يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق «وأضافت أنها «تدعو الحكومة التركية إلى العمل فوراً على سحب قواتها من الأراضي العراقية والكف عن مواصلة مثل هذه الأعمال التي تتعارض كلياً وسياسة حسن الجوار ومبادىء القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية».

● في القاهرة ندد الأمين العام لجامعة الدول العربية ٢٥/ ٥/ ٩٧ الدكتور عصمت عبد المجيد «باستمرار العدوان التركي على شمال العراق» والذي يشكل «اعتداء على سيادة» دولة عربية. وطالب أنقرة «بوضع حد لهذا العمل المرفوض عربياً ودولياً وبسحب قواتها فوراً من الأراضي العراقية» وقال «أن تركيا دولة إسلامية صديقة ولم نكن ننتظر منها هذه الأعمال العدوانية على دولة عربية عضو في الجامعة العربية».

● في القاهرة، جددت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في بيان لها التنديد بالعملية العسكرية التركية في شمال العراق وطالبت الجيش التركي بالانسحاب فوراً. وقالت ٢/ ٦/ ٩٧ «نتابع ببالغ القلق التطورات الأخيرة الناجمة عن الغزو العسكري التركي الواسع النطاق والمتواصل في عمق الأراضي العراقية (. . .) استمرار هذا العدوان من شأنه أن ينعكس سلباً على علاقات الصداقة التاريخية والتعاون التي تربط الدول العربية

وتركيا» وجددت «إدانتها الشديدة للغزو العسكري التركي للأراضي العراقية، مطالبة تركيا بسحب قواتها العسكرية فوراً من الأراضي العراقية والامتناع عن تكرار هذه الخروقات لحرمة العراق وسيادته» وأبرزت «ضرورة الامتناع عن استغلال الوضع الاستثنائي في شمال العراق ورفض أي ترتيبات أمنية، أو غيرها تحت أي ذرائع من شأنها المساس بسيادة جمهورية العراق ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية».

## موقف الأردن

● تمنى رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي وضع حد لعمليات التدقيق بالسلع الموجهة إلى العراق داخل مرفأ العقبة (جنوب الأردن) وذكرت الصحف الأردنية اليوم الاثنين ١٩/٥/٩٧ إلى أن المجالي قال خلال لقاء مع رجال أعمال أردنيين أنه يفضل أن يرى مجموعة «لويدز تقوم بعمليات التدقيق داخل الأراضي العراقية» بعد البدء في كانون الأول الماضي بتنفيذ اتفاق «النفط مقابل الغذاء» المبرم بين الأمم المتحدة وبغداد.

وفي ٢٦/٧/٩٧ حض ناطق باسم وزارة الخارجية الأردنية، أنقرة على سحب قواتها من شمال العراق فوراً لتفادي «تصعيد خطير» في الموقف في المنطقة ونقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن الأردن «قلق للغاية» من توغل القوات التركية في سيادة العراق ومعرضة وحدته للخطر. وقال أن على تركيا أن تسحب قواتها لتفادي «تدهور الموقف».

● **المجالي: ندعو تركيا إلى سحب قواتها وإنهاء الأزمة**

أوضح رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي أن ولي العهد الأمير حسن بن طلال يزور أنقرة حالياً «للتأكد من أن العملية العسكرية في شمال العراق لا تهدف إلى تمزيقه، داعياً «القوات التركية إلى العودة إلى بلادها وإنهاء الأزمة».

وفي نص حديثه قال: إن العملية جرت والقوات التركية موجودة في شمال العراق والأمة العربية جمعاء تخشى هذه العملية العسكرية ونرجو أن تعود القوات العسكرية التركية إلى بلادها وتنهي هذه الأزمة.

● **المجالي يبرر وينفي وجود مخطط تركي ـ إسرائيلي**

دافع رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي عن الاجتياح التركي نافياً وجود مخطط تركي ـ إسرائيلي لإقامة «حزام أمني» في المنطقة.

وقد تطوع المجالي الموجود في دولة الإمارات للدفاع عن العدوان التركي، نافياً في تصريحات أوردتها وكالة أنباء الإمارات «وجود مخطط تركي ـ إسرائيلي لتفريغ شمالي العراق تمهيداً لتوطين الفلسطينين فيه» واصفاً ذلك بأنه «يعبر عن قراءة مضخمة وتحليل ناتج من شكوك لا صحة لها». ونفى المجالي في الوقت نفسه أن «يكون الغزو التركي

لشمال العراق مؤامرة تركية» مضيفاً أن «العلاقات التركية ـ العراقية جيدة لكن المشكلة كما تقول تركيا تتمثل في ما تتعرض له من حزب العمال الكردستاني» معرباً عن اعتقاده بأن «ما يحدث ليس موجهاً ضد العراق».

وكان ولي عهد الأردن الأمير حسن بن طلال قد قام مؤخراً بزيارة إلى أنقرة وفي ٢٧ أيار الماضي ١٩٩٧ أعرب الأردن عن قلقه البالغ عقب الاجتياح التركي لشمالي العراق معتبراً أن ذلك يشكل «خرقاً لسيادة العراق الشقيق وتهديداً لوحدة أراضيه».

# العدوان التركي الجديد
# في شمالي العراق يوم ٢٥/٩/١٩٩٧

الاجتياح العسكري التركي الأخير لشمالي العراق ليس مجرد نسخة جديدة من اجتياحات سابقة، إنه ينطوي على رسالة إلى كل من إيران وسوريا في زمن انسداد آفاق «السلام» وإصرار واشنطن على عدم الحوار مع إيران.

الاجتياح التركي الأخير لشمالي العراق حلقة في سلسلة اجتياحات متكررة في السنوات الأخيرة غير أنه يمتد إلى مقربة من الحدود السورية ـ التركية والعراقية ـ الإيرانية. وكأنه ينطوي على رسالة معينة إلى كل من سوريا وإيران. رسالة يحملها «ساعي البريد التركي» في المنطقة.

إن تركيا تغزو العراق كلما انزعجت من أكرادها أو وجدت حليفاً لها هناك يعينها عليهم تدخل العراق وتخرج منه متى تشاء لا هي تسأل ولا أحد يسألها إلى أين.

وإيران كذلك. لا تتردد في الضرب داخل العراق لإضعاف معارضين لها هناك. كما لا تتردد في استخدام العراق لتوجيه رسائل تارة إلى النظام عبر الشيعة في الجنوب وطوراً إلى دول الخليج والغرب عبر الاقتراب من نظام بغداد أو الابتعاد عنه وبعض دول الخليج تبقى العلاقة مع النظام العراقي احتياطاً تغيظ به دولاً خليجية أخرى أو تراضيها.

فالمشكلة أن هذا الوضع الذي يخدم مصالح الكثيرين قد يتغير غداً، لكنه وضع يصعب أن ينتج شعباً يقبل على التحديات بإيجابية بل ينتج شعباً عدائياً ينتظر الفرصة المناسبة للانتقام.

**• الطيران يدعم العملية التركية في شمال العراق لضرب مقاتلين أكراد قدموا من إيران وسوريا**

تابعت القوات التركية عمليتها الواسعة في شمال العراق لمطاردة مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» على رغم المطالبة الواسعة بانسحابها.

وأغارت مقاتلات تركية صباح أمس ٢٥/٩/٩٧ على مخيمات لمقاتلي الحزب

الذي يشن حملة مسلحة لتحقيق استقلال جنوب شرق الأناضول عن أنقرة.

وأفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية أن الطيران الحربي التركي شارك في العملية الهادفة إلى القضاء على نحو ألف من المقاتلين الأكراد الذين دخلوا العراق قبل أسبوع من سوريا وإيران ليتمركزوا في المناطق الواقعة قرب الحدود العراقية ـ التركية ويقوموا بعد ذلك بعمليات داخل الأراضي التركية وأوضحت أن المخيمات التي استهدفتها الغارات هي خاكورك وديانا وبارزان قرب الحدود العراقية ـ الإيرانية وأماديا وأفاغوز وكاني ـ ماسي وخفتانين وسنات وشيفي حيث كان المتمردين الأكراد الذين جاؤوا من سوريا. وأضافت أن وحدات تركية مدرعة عبرت الحدود التركية ـ العراقية في منطقة سياهكايا قرب مركز الخابور الحدودي بطلب من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني، واتخذت مواقع في شمالي العراق لتمنع تسلل المتمردين الأكراد الآتين من سوريا. وكشفت أن المدفعية التركية تدعم مقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذين يواجهون في عدد كبير من المناطق مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الذي يتزعمه عبد الله أوج الآن. وصرح ناطق باسم «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض أن «ثمة معارك عنيفة بين حزب العمال الكردستاني وخصومه في منطقة شيرانينش التي تبعد نحو عشرة كيلومترات من الحدود العراقية ـ التركية». وأضاف «لا نعرف إذا كان حزب الكردستاني يخوض معارك ضد القوات التركية أم ضد المقاتلين الأكراد العراقيين الذين يدعمون تركيا، لكن ثمة اشتباكات عنيفة».

ونقل صحافيون عن شهود عيان أن ثلاث كتائب تركية تدعمها الدبابات عبرت فجر ٢٥/ ٩/ ٩٧ مركز الخابور متوجهة إلى العراق. وقدروا عدد الجنود الأتراك الذين عبروا الحدود من نقاط عدة بأكثر من عشرة آلاف. وكشفوا أن الجنود الأتراك نقلوا في معظم الأحيان في شاحنات مدنية تحمل لوحات تسجيل عراقية.

ومع ذلك وصفت أنقرة العملية بأنها محدودة. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية سرمد اتجنلي أن «تركيا تعاني مشكلة إرهاب ينطلق من شمال العراق، وهي تتخذ بين الحين والآخر تدابير للقضاء على هذه المشكلة، إنها عملية محدودة تندرج في هذا الإطار وأشار إلى أن «معلومات توافرت عن محاولة إرهابيين (من حزب العمال الكردستاني) المتمركز من جديد (في شمالي العراق) لتمضية الشتاء وتكديس الأسلحة والضغط على السكان في المناطق الحدودية» وكرر أنها «عملية محدودة النطاق تنفذها قوات محدودة العدد والهدف إلى القضاء على الإرهابيين» في المنطقة. ولاحظ أن «ثمة ضغطاً من الإرهابيين على قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وهذه العملية ستتيح كذلك تخفيف الضغط» وسئل هل نفذت العملية نزولاً عند طلب حزب البارزاني فأجاب أن «اتصالاتنا مستمرة مع الحزب الديمقراطي

الكردستاني وهو يطلعنا بين الحين والآخر على المصاعب التي يعانيها».

● **أنقرة تعلن عن مقتل ٤٤ ثائراً كردياً وطائراتها تقصف مخيماتهم في شمالي العراق**

أعلنت أنقرة أمس ٢٦/ ٩/ ٩٧ أن ٤٤ من ناشطي «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي قتلوا منذ بدء العملية العسكرية التركية الجديدة الثلاثاء ٢٣/ ٩/ ٩٧ في شمالي العراق، مع تنديد موسكو وطهران بالعملية ومطالبتهما بسحب القوات التركية.

وأفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية أن القوات التركية طوقت ناشطي الحزب بينما قصفت الطائرات مخيماتهم. وأوضحت أن الوحدات التركية تساندها دبابات تقدمت أمس ٢٦/ ٩/ ٩٧ على محور زاخو ويغوفا وسرسنغ وعمادية في اتجاه الحدود الإيرانية لمنع فرار الثوار الانفصاليين.

وقام مقاتلو «الاتحاد الوطني الكردستاني» المتحالف مع أنقرة والذي يتزعمه مسعود البارزاني بعملية مماثلة ضد «حزب العمال الكردستاني» من الحدود العراقية ـ الإيرانية في اتجاه الحدود التركية على المحور الذي يربط غالي علي وبيغ حرير وميرغاسور وبارزان وديانا وشيلاديزا. ودارت معارك عنيفة على منطقتي بارزان وديانا.

وقالت الوكالة أن طائرات «أف ١٦» و «أف ٤» أقلعت من قاعدتي ديار بكر وملاطية ـ أيرهاك في جنوب شرق البلاد وقصفت عشر مخيمات للثوار في مناطق بيريلا وسرسنغ وكاني ماسي وديانا وباتونة وعمادية. ونقلت عن مصادر عسكرية أن العملية الجديدة للجيش التركي تهدف خصوصاً إلى طرد نحو ألف من ناشطي الحزب جاؤوا من إيران وسوريا ليتمركزوا في مخيماتهم السابقة قرب الحدود العراقية ـ التركية وأن الهدف الثاني هو تقديم دعم عسكري لمقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وأكد مساعد الحزب الديمقراطي الكردستاني في أنقرة فايق مرويعي أن ثمة تطابقاً في وجهات النظر بين تركيا والحزب في شأن «حزب العمال الكردستابي» ذلك أن «ضرب الحزب يخدم مصلحة تركيا وطرده من المنطقة يخدم مصلحتنا (. . .) أن مصالحنا تتفق هنا». ويراوح عدد الجنود الأتراك الذين يشاركون في هذه العملية «المحدودة». بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً وتساندهم أكثر من مئة دبابة وعربة مدرعة.

● **القوات التركية تواصل عملياتها وتعزز مواقعها في شمال العراق**

واصلت أمس ٢٨/ ٩/ ٩٧ القوات التركية التي دخلت الثلاثاء ٢٣/ ٩/ ٩٧ شمالي العراق، تعزيز مواقعها في منطقة دهوك الواقعة على مسافة خمسين كيلومتراً من الحدود بين البلدين نظراً إلى احتدام المعارك بين «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي التركي و «الحزب الديمقراطي الكردستاني» العراقي المتحالف مع أنقرة. ونقلت وكالة «أنباء الأناضول» التركية عن مصدر تركي أن المعارك تركزت في منطقة برفاري بين مقاتلي

«الحزب الديمقراطي الكردستاني» والثوار الأكراد الأتراك. وقالت أن المدفعية التركية قصفت مخيمات الثوار وألحقت بها أضراراً جسيمة. وبثت إذاعة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أن مقاتلي الحزب قتلوا ١٣ متمرداً تركياً في ثلاثة اشتباكات منفصلة في شمالي العراق وأصابوا عشرة آخرين. وكانت أخر حصيلة هذه المعارك أشارت إلى مقتل ٤٤ كردياً تركياً وستة جنود.

وتقول المصادر التركية أن هذه العملية تهدف إلى طرد نحو ألف مقاتل من «حزب العمال الكردستاني» قدموا أخيراً من إيران وسوريا واستقروا على مقربة من الحدود العراقية ـ التركية لتمضية الشتاء هناك.

● **بعد أسبوع من العمليات التركية في شمالي العراق**

أفادت وكالة أنباء الأناضول التركية أن طائرات حربية تركية قصفت أمس ٩٧/٩/٢٩ قواعد للثوار الأكراد الأتراك مع احتدام القتال في إطار عملية عسكرية دخلت أسبوعها الثاني في شمالي العراق وقالت أن طائرات «ف ـ ٤» و «ف ـ ١٦» أقلعت من تركيا في الساعات الأولى من صباح ٩٧/٩/٢٩ وقصفت مواقع الثوار في خواكرك وزاب والجبل الأبيض وجبل حرسيز وممر سيندي و «سوت المعارك بالأرض».

وأعلنت مصادر عسكرية تركية أن القوات البرية تشن هجوماً واسع النطاق على الثوار وإنما تدفعهم نحو معسكر ضخم للثوار في زاب القريبة من الحدود العراقية ـ التركية وخواكرك القريبة من حدود العراق مع إيران. وقال مسؤول عسكري تركي أن القوات التركية قتلت ٢٤٢ ثائراً كردياً منذ بدأت الأسبوع الماضي عمليتها في شمال العراق وأن ستة جنود أتراك قتلوا وأن ١١ آخرين أصيبوا بجروح في العملية.

ونقلت وكالة «ديم» للأنباء المؤيدة للأكراد عن اتصالات من أكراد في المنطقة أن «حزب العمال الكردستاني» يقاوم هجوم الجيش بقتال عنيف في منطقتي زاب وسيندي. وأن مقاتلي الحزب قتلوا ٢٣ رجلاً من قوى الأمن التركية وأعضاء «الحزب الديمقراطي الكردستاني» العراقي المتحالف معها وأصابوا تسعة آخرين منذ الأحد ٩٧/٩/٢٨.

وتحدث ناطق باسم «المجلس الوطني العراقي» المعارض في لندن عن تحريك فرقة دبابات سوريا قرب حدودها مع تركيا والعراق وعن استنفار بغداد قواتها نتيجة التوغل التركي وقال أن «سوريا نقلت في الأيام الأخيرة فرقة مدرعة تضم نحو خمسة آلاف رجل إلى المنطقة التي تلتقي فيها حدودها مع تركيا والعراق».

وأضاف أن «العراق نقل وحدة المدينة المدرعة من جنوب البلاد إلى الموصل ونقل فرقة بغداد من الموصل إلى الحدود مع المناطق الكردية» وأشار إلى أن «كل الوحدات النظامية في الجيش العراقي والحرس الجمهوري وضعت في حال تأهب. ورأى أن

«سوريا تريد على ما يبدو إرسال إشارة إلى عدم حال استنفار قصوى»، رضاها عن التوغل التركي في شمالي العراق.

- **تركيا أعلنت الاستيلاء على معسكر للثوار الأكراد**

قالت وكالة «أنباء الأناضول» التركية ٩٧/٩/٣٠ أن ٣٤٢ مقاتلاً من «حزب العمال الكردستاني» قتلوا منذ بدء الهجوم التركي الجديد الثلاثاء الماضي ٩٧/٩/٢٣ على قواعد الحزب في شمالي العراق، وأضافت أن أربعة «إرهابيين» آخرين أسروا وأن تسعة استسلموا للقوات التركية. وأكد أن قوات تركية دخلت معسكر زاب أكبر معسكرات الحزب في شمالي العراق ودمرت كل الوسائل اللوجستية للحزب مشيرة إلى أن ٤٥ ناشطاً من هذا الحزب قتلوا في المنطقة. وكان الجيش التركي استولى على هذا المعسكر مرة أولى خلال العملية العسكرية الأخيرة التي نفذت من ١٤ أيار إلى نهاية حزيران.

ويشارك مقاتلو «الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة البارزاني إلى جانب القوات التركية في العمليات التي تجري غرب منطقة زاب الواقعة جنوب منطقة جوكورجا التركية الحدودية. وروى شهود عيان أن أربع طائرات «ف ١٦» تركية انطلقت من قواعدها في ديار بكر قصفت مجدداً صباح ٩٧/٩/٣٠ قاعدة لـ «حزب العمال الكردستاني» قرب برواني في شمال العراق.

- **رد فعل بغداد على العدوان التركي الجديد في شمالي العراق**

نددت بغداد بشدة، بالتدخل العسكري التركي ونقلت الصحف العراقية عن ناطق باسم وزارة الخارجية «أن حكومة جمهورية العراق تدين بشدة هذا العدوان العسكري التركي الجديد الذي يعد انتهاكاً خطيراً لسيادة العراق وحرمة أراضيه» وطالب تركيا بسحب «قواتها الغازية من داخل الأراضي العراقية فوراً» والكف عن تكرار هذه الممارسات التي تتنافى مع علاقات حسن الجوار ومبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة».

وقدر حجم القوة التركية التي اجتازت الحدود بنحو «٧٠٠٠ عسكري تساندها أكثر من ١٠٠ دبابة وعجلة عسكرية». وأكد أنها دخلت شمالي العراق «عبر نقطة الخابور في اتجاه مدينة زاخو والمناطق الحدودية العراقية مع سورية إلى الجنوب من جبل هاير سيز» ولفت إلى أن «هذا العدوان التركي الجديد يتعارض كلياً مع ما تعلنه تركيا من التزام لاحترام سيادة أراضي جمهورية العراق ووحدتها» معتبراً «أن ما تعانيه تركيا يعود في الأساس إلى استمرار الحال الشاذة التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في شمالي العراق». وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن نائب رئس الوزراء طارق عزيز وجه رسائل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ولأمين عام منظمة المؤتر الإسلامي عز

الدين العراقي ووزيرة خارجية كولومبيا ماريا إيماميخيا فيليز التي ترأس بلادها حركة عدم الانحياز. وطالب المنظمات الثلاث بالضغط على تركيا لسحب قواتها على الفور والكف عن انتهاك حرمة أراضي العراق وسيادته وأن تحترم اعتبارات الجيرة الحسنة والاحترام المتبادل للسيادة». وحذر من أن العراق يحتفظ بحقه «في الرد على هذه الأعمال والمطالبة بتعويض الأضرار الناجمة عن هذه الخروق والانتهاكات التركية». واستنكر رئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني العراقي سعد قاسم حمودي الهجوم التركي وقال «أن تركيا تريد تصدير أزمتها الداخلية إلى الخارج ومتابعة تنفيذ المخطط الامبريالي الأطلسي التآمري ضد العراق تحت ذرائع واهية ومرفوضة»..

● **موقف بغداد**

واصلت بغداد حملتها على الحملة العسكرية التركية وطالب رئيس المجلس الوطني العراقي سعدون حمادي في رسالة بعث بها إلى رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي محمد جلال السعيد بموقف مساند للعراق ومطالبة حكومة أنقرة بسحب قواتها. وقال في رسالته أن «الغزو التركي الجديد لشمالي العراق هو عدوان صارخ على وحدة العراق وسيادته واستقلاله وانتهاك فظ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار».

● **بغداد تطالب بالكف عن انتهاك مجالها الجوي**

كررت بغداد يوم ١/ ١٠/ ٩٧ موقفها الرافض لمنطقتي الحظر وطالبت القوى الغربية التي تفرضهما بالكف عن انتهاك مجالها الجوي. ونشرت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث العراقي الحاكم أن المنطقتين ـ وإحداهما في الشمال لحماية الأكراد والثانية في الجنوب لحماية المعارضين الشيعة من أن هجمات جوية قد تشنها بغداد ـ لم ينص عليهما في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحرب الخليج ١٩٩١ وقالت أن هذا «الحظر التعسفي» لا يمثل إرادة المجتمع الدولي وأنه قرار «منفرد متغطرس» اتخذته الولايات المتحدة والمتعاونون معها. وحضت الأمم المتحدة على احترام التزاماتها في ما يتعلق بسيادة العراق وممارسة ضغوط على الولايات المتحدة والمتعاونون معها لرفع الحظر الجوي المفروض بالقوة.

● **رد فعل جامعة الدول العربية على العملية التركية في شمالي العراق**

دعت الجامعة العربية في ٢٥/ ٩/ ٩٧ أنقرة إلى سحب قواتها «فوراً ومن دون أي إبطاء» وأصدرت بياناً ضمنته «قلقها البالغ من توغل قوات تركية مجدداً في أراضي العراق مما يشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة دولة عضو في الجامعة وسلامتها الاقليمية ويتنافى مع قواعد القانون الدولي» وقالت أن «الأمانة العامة للجامعة إذ تستنكر وتدين هذا الاسلوب

الذي دأبت الحكومة التركية على اللجوء إليه تحت ذرائع مغلوطة وبحجة معالجة مشكلة داخلية تحضها داخل أراضي دولة أخرى، تدعوها إلى سحب قواتها المسلحة فوراً ومن دون أي إبطاء وتفادي اللجوء إلى مثل هذه الاعتداءات مستقبلاً حفاظاً على العلاقات التاريخية والحضارية والمصالح المشتركة التي تربط بين تركيا والوطن العربي وعلى استتباب السلم والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم».

● **رد فعل إيران على العملية التركية في شمالي العراق**

بثت الإذاعة الإيرانية الرسيمة ٢٥/ ٩/ ٩٧ أن «العمليات العسكرية ليست حلاً مناسباً لتسوية المشكلات الداخلية في تركيا» ورأت أن «احترام سيادة أراضي الدول المجاورة والتعاون الإقليمي هما أفضل السبل كي تتمكن تركيا من تحقيق مطالبها المشروعة من دون إثارة أزمات أو زيادة حدة التوتر».

● وفي طهران قال رئيس السلطة القضائية آية الله محمد يزدي في خطبة الجمعة في جامعة طهران يوم ٢٦/ ٩/ ٩٧، أنه «على رغم مشاكلنا مع العراق لا يمكننا أن نقبل أن تنتهك حدود هذا البلد واستقلاله» ورأى أن «ما يحصل عدوان وعلى القوات التركية الانسحاب من العراق في أقرب وقت».

# الحزام الأمني التركي

إذا كان صحيحاً ما أعلن يوم ١٠/٦/١٩٩٧ من أن الجيش التركي قد قرر إنشاء «منطقة أمنية» داخل الأراضي العراقية المحاذية للحدود التركية، فإن هذا يعني أن المؤسسة العسكرية التركية قد اختارت دخول باب الحرب مع العرب وبالتالي اختارت طريقاً مختلفاً تماماً عن الطريق الذي اختاره مصطفى كمال أتاتورك لتركيا. فهذا الأخير قد اختار الابتعاد عن الشرق سياسياً وعسكرياً مع شيء من الحياد الايجابي بالنسبة لقضايا جيران تركيا وبالتحديد الدول العربية ويمكن إيراد موقف التأييد التركي للانتفاضات السورية على الفرنسيين وبالاخص انتفاضة إبراهيم هنانو.

وحتى عندما اختار بعض خلفاء أتاتورك الانضمام إلى الأحلاف الغربية، فإنهم سعوا قدر الإمكان إلى الابتعاد عن أي مواجهة أو تماس مع الدول العربية وإيران. أما الخطوة الجديدة بانشاء «منطقة أمنية» محتلة هي طريق مختلف تماماً عما سلكه أتاتورك، وهي خطوة تضاف إلى سلسلة الخطوات غير المدروسة والمتهورة التي اتخذها قادة المؤسسة العسكرية التركية بدءاً من الانخراط في تحالف مع إسرائيل، يصب في خانة العداء لتركيا نفسها كبلد وانتهاء بتقويض هيبة وسلطة الحكومة التركية إلى درجة أنه باتت هناك دولتان وحكومتان. وقرار إنشاء «منطقة أمنية» في العراق يتجاوز في خطورته كل ما سبقه إذ أن المؤسسة العسكرية التركية والتي تعتبر نفسها الدولة، ربما كانت في طريقها لتوريط تركيا والمنطقة في حرب مدمرة مماثلة، لن تكون إلا في صالح الحليف الإسرائيلي[(١)].

ومن خلال مشروع «الحزام الأمني» الذي تعمل تركيا على إقامته على الحدود مع العراق وسوريا وإيران يمكن تسجيل النقاط الآتية:

١ ـ إعادة إحياء الحلم التركي بالسيطرة على مدينتي الموصل وكركوك حيث أن بعض الخرائط التركية تعتبرها ضمن حدود الدولة.

٢ ـ توجيه ضربة إلى حزب العمال الكردستاني وشل قدرة الأحزاب الكردية الأخرى على المواجهة وتالياً إضعافها.

---

(١) إنقلاب على تركيا البلد «غسان مكحل» السفير ١١/٦/١٩٩٧.

٣ ـ تحقيق مشروع «الحزام الأمني» التركي على الحدود مع سوريا والعراق وإيران، خصوصاً بعد تجربة إسرائيل إقامة مثل هذه المنطقة في جنوب لبنان قبل نحو عشرين عاماً. مع العلم أن هذه الفكرة كان قد اقترحها المسؤولون الإسرائيليون على رئيسة الوزراء التركية طانسو تشيلر أثناء زيارتها لإسرائيل فقبلتها وتبنتها.

٤ ـ تؤمن تركيا عمقاً إستراتيجياً من خلال هذه المنطقة الأمنية التي تمتد بين ٢٠ و٤٠ كيلومتراً (من دجلة غرباً إلى خيرذوك شرقاً) حيث ستعمد إلى إمكان مجموعات كردية فيها (موالية لها) وتشكل خطاً دفاعياً لها ويحميها من هجمات فدائيي حزب العمال الكردستاني.

٥ ـ تتوافق هذه الخطوة مع خطوات إسرائيلية ـ أخرى تقضي بترحيل مجموعات من الفلسطينيين إلى العراق في ظل وضعه الحالي، حيث من الممكن أن تعمد تركيا بالاتفاق مع إسرائيل إلى إسكان هؤلاء الفلسطينيين المبعدين في منطقة «الحزام الأمني» نفسها مما يؤدي إلى حروب مفتوحة بين الأكراد من ناحية وبينهم وبين الفلسطينيين من ناحية أخرى فتنفتح عندها جبهة عداء جديدة بين العرب والأكراد تصب في خدمة الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي.

٦ ـ بعد الانسحاب الشكلي للجيش التركي من منطقة شمال العراق، فإن هذا الجيش ما زال يحتفظ بقوات كبيرة فيها، وحيث تجري حالياً عملية التنفيذ بعيداً عن الأضواء وبمشاركة إسرائيلية فاعلة، كتلك التي تمثلت بالاجتياح التركي الأخير لشمال العراق، بعدما أكد هذه المشاركة كثير من الشخصيات العربية والكردية فضلاً عن بعض الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية.

٧ ـ أن مثل هذا الحزام الأمني «سوف يوفر للصهاينة مكان وجود مهماً في منطقة استراتيجية تجاور سوريا والعراق وإيران دفعة واحدة[١]».

---

(١) أبراهام دده يان «نائب لبناني» حول الحزام الأمني التركي ـ النهار ١٨/٧/١٩٩٧.

# موقف العراق من إقامة
# حزام أمني تركي ومن الاقتتال الكردي ـ الكردي

● **الموقف العراقي من الخطة الأمنية التركية**

رفضت بغداد الخطة التركية وصرح الوكيل الأول لوزارة الخارجية سعد الفيصل ٦/ ٩/ ٩٦ أن الحكومة العراقية «ترفض رفضاً قاطعاً ما تردد في اليومين الأخيرين عن عزم تركيا على إنشاء منطقة أمنية في شمال العراق فهذا يشكل انتهاكاً لسيادة العراق» ورأى أن من مصلحة أنقرة التنسيق مع بغداد لحل المشكلات في شمال العراق.

وكان وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف قد استدعى ليل الخميس ٥/ ٩/ ٩٩٦ القائم بالأعمال التركي في بغداد وأبلغ إليه الاعتراض على حشد القوات التركية على حدود البلدين.

● أفادت وكالة الأنباء العراقية «واع» الرسمية ٩/ ٩/ ٩٦ أن وفداً عراقياً يرأسه مستشار صدام حسين، حامد يوسف حمادي الذي توجه إلى أنقرة لإحاطة الحكومة التركية «بموقف العراق الثابت والواضح» الرافض للمنطقة الأمنية.

وصرح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في مقابلة مع محطة «ت. ف ١» التلفزيونية الفرنسية أن العراق «سيقاوم سياسياً» المشروع التركي «غير المبرر» وأوضح أن بغداد تتابع اتصالاتها «مع الحكومة التركية لإقناعها بعدم ارتكاب هذا الخطأ ونحن على اتصال بعواصم أخرى، وأبلغنا الأمر إلى رئيس مجلس الأمن» ولفت إلى أن رد الفعل العراقي على المشروع لا يزال سياسياً» حتى الآن. «وعندما تعود الحكومة الشرعية العراقية إلى الشمال يمكن أن تسهر على مصالح جيرانها».

● تعليقاً على التطورات الميدانية يوم ١٠/ ٩/ ٩٦ رأت الصحف العراقية أن دخول البارزاني السليمانية يشكل هزيمة للولايات المتحدة. وكتبت صحيفة «الجمهورية» أن «تحرير مدينة السليمانية وهروب جلال الطالباني هزيمة شنيعة لأميركا. وما حدث في شمال العراق أخيراً هو صفعات شعب العراق بما فيها صفعات أكراد العراق على وجه (الرئيس كلينتون)». ولاحظت أن «أقصى أماني كلينتون هو تهريب العملاء والجواسيس

من شمال العراق» موضحة أن «قيام أميركا بمحاولات نقل الهاربين من العملاء في شمال العراق يذكر بما فعلته عام ١٩٧٥ في فيتنام الجنوبية بعدما قررت فجأة الهرب الذليل».

وقالت صحيفة «العراق» أن «فرار الطالباني نموذج لمصير الخونة (. . .) ففي اللحظة التي يسقطون في هاوية الخيانة يحددون مصيرهم بين خيارين لا ثالث لهما: القصاص العادل من الشعب أو إهمال الأسياد وازدرائهم». ونشرت الصحف العراقية بياناً عسكرياً تناول الدورات في منطقتي الحظر الجوي اللتين اعتبرتهما بغداد لاغيتين بعد بدء «ضربة الصحراء» الأميركية وجاء فيه أن «خروقات الطيران المعادي في شمال الوطن بلغت عشر طلعات على الأراضي التركية في حين بلغت خروقاته في الجنوب ٦٨ طلعة من الأراضي السعودية».

ووجه وزير الخارجية العراقي رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن طالباً «العمل على وضع حد لكل الممارسات العدوانية، التي تهدد سيادة العراق وسلامة أراضيه» ولفت إلى أن «التصرفات الاستفزازية التركية بإقامة ما يسمى المناطق الأمنية لم تأت منفردة وإنما جاءت بدعم واضح وصريح من الولايات المتحدة وتظهر هذه التصريحات المواقف العدوانية الصريحة للمجتمع الدولي بأسره ولمنظمة الأمم المتحدة مدى تمادي الولايات المتحدة في تجاوزاتها لأحكام القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها» وقال أن «العراق يحتفظ بحقه الكامل في اتخاذ ما يراه مناسباً للدفاع عن حرمة أراضيه وسيادتها وأمن شعبه ضد السياسة الأميركية العدوانية».

- **المنطقة الأمنية**

دعا نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان الحكومة التركية إلى «إقامة منطقة أمنية على الأراضي التركية: وبعث وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف برسالة إلى مجلس الأمن اتهم فيها تركيا بالسعي إلى «احتلال أراض عراقية حيث تريد إنشاء مناطق أمنية مزعومة أو أحزمة أمنية ونشر عدد كبير من الجنود». ورأى أن «هذه الأعمال العدوانية ليست منعزلة بل على العكس فهي تحظى بدعم واضح من الولايات المتحدة التي أظهرت استهتارها الكامل بالقوانين الدولية وبسيادة الدول واستقلالها» وقال «إن الحكومة العراقية تحتفظ بحقها في اتخاذ كل الإجراءات التي تراها مناسبة للدفاع عن سلامة العراق وأرضه وسيادته».

- **بغداد ترفض المنطقة الأمنية التركية نهائياً (١٢/ ٩/ ٩٦)**

تتفاعل الأحداث في العراق في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من محور ومن أهمها المنطقة الأمنية التي تريد تركيا إنشاءها.

فقد رفضت بغداد نهائياً الخطة الهادفة إلى منع تسلل مقاتلي «حزب العمال

الكردستاني» الانفصالي إلى تركيا وطالبت بإنهاء عملية «بروفايد كومفورت».

ففي أنقرة وبعد محادثات دامت ثلاثة أيام وشملت رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان ونائب رئيس مجلس الوزراء وزيرة الخارجية طانسو تشيلر صرح يوم ٩٦/١/١٢ مستشار الرئيس العراقي صدام حسين، حامد يوسف حمادي أنه أكد للسلطات التركية «رفض بغداد الكامل» للمنطقة الأمنية في شمال بلاده وطالب بوضع حد لعملية «بروفايد كومفورت». وقال في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة التركية «أكدنا للسلطات التركية رفضنا الكامل لخطة المنطقة الأمنية لأن هذه المنطقة خرق لسيادة العراق، فضلاً عن أنها لن تستطيع إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني». وكشف أن الحكومتين التركية والعراقية تناقشان بعض الصيغ لتعاون محتمل لطرد مقاتلي «حزب العمال الكردستاني». ولفت إلى أن المشروع التركي لقي تنديداً من الدول العربية والصين وروسيا وفرنسا والكثير من الدول الأخرى. وكانت إسرائيل والولايات المتحدة الدولتين الوحيدتين اللتين أيدتاه» وأضاف «لقد تفهمتنا تركيا ونحن نتفهمها في بعض المواضيع».

ورأى أن القوة الجوية الاميركية ـ الفرنسية ـ البريطانية المتمركزة في قاعدة أنجرليك التركية والتي تنفذ منذ العام ١٩٩١ عملية «بروفايد كومفورت» لحماية الأكراد في شمال العراق باتت «عامل إزعاج لأكراد تركيا والعراق وإيران على حد سواء» ووصف عملها بأنه انتهاك لسيادة العراق مؤكداً أن «على تركيا والولايات المتحدة إنهاء هذه العملية وعلى الولايات المتحدة أن توضب حقائبها وتعود من حيث أتت لأن أكراد العراق باتوا يتمتعون بحماية حكومة بغداد الشرعية» وكرر أن بلاده «ترفض ما يسمى منطقتي الحظر الجوي في الجنوب والشمال. متهما الرئيس الاميركي كلينتون «بمحاولة كسب بعض النقاط في الحملة الانتخابية».

- **بغداد أكدت التزامها عدم إطلاق صواريخ على طائرات الحلفاء**

أوضحت وكالة الأنباء العراقية «واع» أن الرئيس العراقي صدام حسين رأس اجتماعاً يوم السبت الواقع في ٩٦/٩/١٤ حضره قائد قوات الدفاع الجوي لمناقشة نشر الصواريخ وتحسين وسائل المواجهة ونددت الصحف العراقية بالإدارة الأميركية قائلة أن العراق «لا يمكن أن تخيفه بضع طائرات» وحذرت صحيفة «الثورة» بيل كلينتون من مغبة «لعب ورقة العراق في حملته الانتنخابية» مذكرة بأن سلفه جورج بوش «راهن قبله على تحقيق أهداف خبيثة وشريرة لكن النتيجة جاءت مخيبة للآمال. واتهمت صحيفة «الجمهورية» الإدارة الاميركية «بالانحطاط الاخلاقي وقالت أن واشنطن تجاوزت ذلك إلى حد الكذب المفضوح لحشد الرأي العام الاميركي والعالمي وراء هدف غير إنساني وغير مشروع».

وشدد نائب وزير الخارجية العراقي رياض القيسي على أن قرار العراق تعليق إطلاق

صواريخ على طائرات الحلفاء التي تحلق فوق أراضيه والذي أعربت الولايات المتحدة عن حذر حياله، وهو قرار صادق. ونفى في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أن يكون قرار التعليق محاولة من بغداد لزرع الشقاق بين الولايات المتحدة وحلفائها.

● **تحرك عراقي**

تحركت بغداد في اتجاه موسكو ١٦/ ٩/ ٩٦ لتقويم الحشود الاميركية، وأفادت وكالة الانباء العراقية «واع» أن وكيل وزراة الخارجية العراقية رياض القيسي الذي وصل إلى العاصمة الروسية سيجري محادثات مع المسؤولين تتعلق بمستجدات الوضع الراهن «ومواجهة التهديد العسكري الأميركي للعراق». وكرر المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة أن العراق يعتزم عدم إطلاق النار على طائرات الحلفاء فوق منطقة الحظر الجوي لكنه حذر من أن تعزيز الوجود الأميركي في المنطقة قد يثير «مشكلة» وقال: «إننا في حال ترقب وننتظر لنرى ما سيحدث وإذا واصلت الولايات المتحدة تعزيز وجودها في المنطقة فقد نواجه مشكلة مجدداً».

وفي القاهرة أجرى وزيرا الخارجية المصري عمرو موسى والعراقي محمد سعيد الصحاف محادثات مساء الأحد ١٥/ ٩/ ٩٦ وصرح الصحاف أن «اللقاء تركز في غالبه على العلاقات المصرية ـ العراقية والتعاون بين البلدين في مختلف القضايا السياسية في مجلس الأمن خصوصاً أن مصر عضو فيه».

وأشاد الصحاف بموقف مصر المعارض لإقامة منطقة أمنية تركية في شمال العراق مؤكداً أن «الاتصالات المصرية ـ التركية متواصلة» وأضاف «ليس لدينا معلومات تشير إلى تراجع تركيا النهائي عن موقفها السلبي والخطير في انتهاك حرمة الأراضي العراقية».

وكتب رئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» العراقية صلاح مختار في مقال افتتاحي أن بغداد أحبطت خطة أميركية ترمي إلى تقسيم العراق من شأنها أن تسمح للولايات المتحدة ببسط سيطرتها على البلاد تماماً. وقال أن «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني كان ينوي بمساعدة إيران بسط نفوذه على كردستان العراق بكاملها.

● **عزيز يتهم واشنطن بالاعداد لهجوم على العراق ١٧/ ٩/ ٩٦**

اتهمت بغداد واشنطن بالاعداد لهجوم على الأراضي العراقية رافضة الطلب الأميركي سحب وسائل دفاعها الجوي إلى الجنوب من خط العرض ٣٣، معتبرة هذا الطلب «خرقاً لسيادتها» ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز أن «الذرائع الأميركية لحشد القوات والأجهزة العسكرية في منطقة الخليج تهدف إلى الاعداد لعدوان على العراق» وأضاف «أن التمهيد للقيام بعدوان إثر عدوان يأتي عندما يجد الأميركيون أن الظرف يناسبهم ويخدم سياستهم ومصالحهم الانتخابية (. . .) هذه الذرائع

والحجج لا تستند إلى إثبات لأنها في الأساس تفتقر إلى القاعدة القانونية والشرعية والمنطق السليم (. . .) الآن يتحدثون عن سلامة طياريهم الذين يخرقون أجواء دولة ذات سيادة خلافاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة». ورأت صحيفة «الجمهورية» العراقية رداً على مطالبة وزير الدفاع الأميركي وليم بيري بسحب الدفاعات الجوية العراقية من جنوب العراق إن «أسلوب المسؤولين الأميركيين خرق للسيادة العراقية ومحاولة لتحطيم «الثوابت الوطنية العراقية من طريق استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية» ووصفت تصريحاته بأنها «وقحة ولا يجوز أن تصدر عن إنسان أميركي متحضر».

ونشرت صحيفة «العراق» رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون تحدته فيها إعلان أدنى «نتيجة إيجابية» لـ «العدوان» الأميركي على العراق. وكتبت «كلينتون أيها الرئيس الأميركي المغرور عدوانك الصاروخي على عراقنا جاءت نتائجه عكس حساباتك وضد كل توقعاتك. لقد ازداد تلاحم جماهير شعبنا وتعمق إيمانها بالحقيقة الانتصارية. لقد خسرت كثيراً يا كلينتون».

● انتقد العراق بشدة لقاء البارزاني بيليترو مشيراً إلى أنه يهدف إلى «تفتيت مكاسب أكراد العراق» وكتبت صحيفة «الجمهورية» العراقية أن «لجوء الولايات المتحدة إلى فتح حوار مع أكراد عراقيين ليس سوى محاولة أميركية لتفتيت المكسب العظيم لأكراد العراق من طريق وضع العراقيل أمام عودة منطقة الحكم الذاتي إلى الحال الوطنية الأصلية» منددة «بالنيات الخبيثة» لواشنطن وقالت أنه «لا بد من الانتباه إلى أن الولايات المتحدة متحالفة مع تركيا ضد أكرادها وتدعم إيران ضد أكرادها» وأضافت «الولايات المتحدة وعملاء لها هنا وهناك يريدون تعطيل إرادة الوطنين والأحرار الأكراد بالاسراع في إراقة دم جديد في جسد الوحدة الوطنية».

## موقف بغداد

في أول رد فعل على اللقاء في أنقرة بين البارزاني وبيليترو، أكد نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان للصحافيين أمس (١٩/٩/٩٦) أن هناك «قاعدة مشتركة موجودة بين الحكومة المركزية ومسعود البارزاني ولكن ما نزال في بداية طريق الحوار الديمقراطي للوصول إلى صيغة نهائية، ما تزال هناك أمور كثيرة مطلوب أن نعملها معاً لكي تتضح الصورة، ويتم وضع إطار مشترك». ورداً على سؤال حول تأثير اللقاء على علاقة الحكومة بالبارزاني قال رمضان «المهم أن لا يكون هناك ربط بين ما قامت به الحكومة المركزية لطرد العملاء بزعامة جلال الطالباني من أربيل لصالح البارزاني وبين إطار الاتفاق بين الحكومة المركزية ومسعود البارزاني». وتعليقاً على تصريحات رمضان اعتبر رئيس تحرير صحيفة «الجمهورية» العراقية صلاح المختار أن البارزاني «المعروف بواقعيته يعرف أن استقرار وازدهار الشعب الكردي لا يمكن أن يضمن إلا بالتنسيق مع

السلطة المركزية العراقية» وأضاف أن «بغداد بدعمها العسكري منعت استبعاد البارزاني على يد الطالباني، لكن في الوقت نفسه منع انتصار البارزاني خطة لتقسيم العراق قامت بها إيران بموافقة ضمنية أميركية».

● **صدام مرتاح**

في بغداد أبدى الرئيس العراقي صدام حسين ارتياحه. إلى عودة نفوذه إلى شمال العراق. وقال في كلمة ألقاها يوم السبت ٢١/٩/٩٦ في جلسة لمجلس الوزراء ونشرتها الصحف يوم ٢٢/٩/٩٦ أن ما حصل في الشمال «يدعو كل عراقي وعربي إلى الفخر والاعتزاز بما حققه جيشنا الباسل ومقاتلوه الأبطال» وأشار إلى أن «الاستقبال الذي خصصه أبناء الشعب الكردي لجيشنا لدى دخوله أربيل كان رائعاً» وأشاد «بأداء مقاتلي الدفاع الجوي خلال ردهم على القصف الأميركي» معتبراً أن ما حصل في الشمال والرد على طائرات العدوان الأميركي وصواريخه سيكون أثره كبيراً على معنويات الشعب وروحية الأمة. . . وأكد أن «شعب العراق وقواته المسلحة الباسلة أحبطوا مؤامرات الأجنبي ومحاولات فرض التجزئة من خلال ما يسمى خطوط العرض الدهمية في شمال الوطن وجنوبه» وذكر أن «الأميركيين أعلنوا صراحة أن الهدف من فرض هذه الخطوة هو حماية المصالح الأميركية في الوطن العربي». وأشادت الحكومة العراقية بالمواقف العربية من «العدوان الأميركي على العراق من خلال البيان الذي أصدره مجلس وزراء الخارجية العرب. وكذلك الجامعة العربية التي أكدت حرصها على سيادة العراق ووحدة أراضيه».

● **الحصار**

في بغداد رأى نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان لدى افتتاحه «مهرجان بابل الدولي الثامن» مساء ٢٢/٩/٩٦ أن «الحصار» على العراق سينتهي قريباً. وقال «إن الحدث مؤشر بين مؤشرات عدة تبشر بأن الحصار على العراق يلفظ أنفاسه الأخيرة» وأضاف «أن ما يميز مهرجان بابل الدولي هذه السنة أنه يعقد وسط أفراح العراقيين واحتفالاتهم بانتصاراتهم وتطهير شمالهم الغالي من العملاء والدخلاء وليشارك أبناء شعبنا الكردي في هذا المهرجان ويعبروا عن فرحهم الذي حرموه طوال السنوات الست العجاق».

● **بغداد تلتزم وقف النار «فترة معقولة» مع الحلفاء وتتحدث عن إحباط خطط إيرانية للتغلب على العراق**

أكدت بغداد ٢٤/٩/٩٦ أنها ستلتزم قرارها الامتناع عن إطلاق النار على طائرات التحالف التي تحرس منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق «فترة معقولة» واتهمت الولايات المتحدة بالاعداد لهجوم جديد على أراضيها.

وصرح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في مقابلة مع صحيفة «الفيغارو»

الفرنسية أن القيادة العراقية بناء على نصيحة من روسيا ودول أخرى، قررت في ٣١ أيلول الجاري وقف إطلاق النار على طائرات الدول المتحالفة، وأضاف أن هذه الدول «تحتاج إلى هدوء لتجد حلاً سياسياً لمشاكل عدة بما في ذلك منطقتا حظر الطيران. إنهم يحتاجون إلى وقت وبالتالي فإن أمر وقف الرد على الطلعات الجوية الأميركية سيبقى سارياً فترة معقولة».

وأوضح عزيز أن طهران «أيدت الاتحاد الوطني الكردستاني» من السيطرة على أجزاء من العراق، «واعتقد الإيرانيون أيضاً أن العراقيين ضعفاء إلى حد يمنعهم من الرد. واعتقدوا أيضاً أنهم حصلوا أخيراً على فرصة الاستيلاء على شمال العراق وتشكيل قاعدة للتغلب على العراق كله (. . .) نياتهم كانت سيئة وحساباتهم خاطئة».

ولم يستبعد احتمال نشوب أزمة أخرى مع واشنطن قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني ١٩٩٦، لكنه قال أن العراق يمكن أن يعاود العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة إذا رفع الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة على بغداد بعد غزو الكويت و «عندما ينتهي صراع بين دولتين فليس ما يحظر استئناف العلاقات. وعلى رغم الصراع الدموي فإن هناك الآن بين الولايات المتحدة وفيتنام علاقات طبيعية (. . .) إذا كان للحكومة الأميركية موقف جديد نحونا فلماذا لا تحاول الشركات الأميركية العودة؟ وهذا لا يعني أن بغداد مستعدة لتقديم هدية كبيرة إلى الولايات المتحدة حتى تغير موقفها» وأكد وجود «منطقة من الاتفاق» بين بغداد وباريس التي حجبت تأييدها عن الهجمات الصاروخية الأميركية الأخيرة على العراق وعن تمديد منطقة حظر الطيران، إلا أنه أشار أيضاً إلى «مناطق خلاف» ذلك أن الطائرات الحربية الفرنسية تشارك في دوريات الحراسة التي تقوم بها الدول المتحالفة في منطقتي حظر الطيران «لكن الشيء الرئيسي هو أنه على عكس واشنطن ولندن فإن فرنسا تستمع إلينا وتتحدث معنا».

- **رسائل عراقية إلى دمشق والرياض والقاهرة تطلب مساعدة لإلغاء منطقتي الحظر الجوي**

للمرة الأولى منذ سنوات وجهت الحكومة العراقية ٩٦/٩/٢٥ رسائل إلى الرياض والقاهرة وكذلك إلى النظام الخصم في دمشق وهي عواصم لا علاقات دبلوماسية بينها وبين بغداد طالبة المساعدة على إلغاء المنطقتين اللتين قالت أن الولايات المتحدة فرضتهما بهدف «تفتيت العراق». ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى مصدر رسمي عراقي أن وزير الثقافة والاعلام عبد الغني عبد الغفور وجه رسائل إلى نظرائه السعودي والسوري والمصري في شأن منطقتي الحظر الجوي. وأضاف أن بغداد «تشجعت لمخاطبة أشقائها العرب بالموقف النبيل الذي اتخذوه بعد القصف الأميركي» خصوصاً رفض الرياض انطلاق الطيران الأميركي من أراضيها واتخاذ المجلس الوزاري في جامعة الدول العربية بالإجماع موقفاً مؤيداً لوحدة

أراضي العراق وسلامتها. وكذلك اعتبر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في مقابلة صحافية منطقتي الحظر الجوي ذريعة لتقسيم العراق.

وتؤكد بغداد في رسائلها أن «فرض منطقتي حظر جوي قرار أميركي وبريطاني اتخذ عشوائياً ولم يصدر عن مجلس الأمن» وتطلب من «الاشقاء العرب المساعدة لإحباط خطط الولايات المتحدة وبريطانيا الهادفة إلى تفتيت العراق».

● **طارق عزيز: الشمال عاد جزءاً من العراق**

رأى نائب الوزراء العراقي طارق عزيز أمس ٧/ ١٠/ ٩٦ أن مساندة بغداد «الحزب الديمقراطي الكردستاني» أعاد الشمال جزءاً من البلاد. وكانت القوات العراقية قد أعانت أواخر آب الماضي ١٩٩٦ مقاتلي ««الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني وساعدت البارزاني بذلك على السيطرة على كردستان العراق ودفعت هذه الخطوة الولايات المتحدة إلى شن هجوم صاروخي على أهداف عراقية. ولاحظ عزيز أنه من دون العراق ودولة العراق وقيادة العراق سيكون مصير الشمال الفوضى وإراقة الدماء والدمار والهيمنة الأجنبية.

**بغداد**

وكان رد الفعل العراقي على التطورات معتدلاً إذ صرح ناطق رسمي أن «الإبتعاد عن التعامل مع الأجنبي والعمل على إقامة الحوار السلمي والتمسك بسيادة العراق وعدم الإخلال بأمنه تؤدي إلى الحلول السلمية والديمقراطية لكل القضايا تحت خيمة العراق الواحد» وأضاف أن «نهج الدولة كان دائماً تحذير القيادات الكردية من التقاتل في ما بينها وما يسفر عن هذا التقاتل من سفك للدماء وإزهاق للأرواح وتدمير لممتلكات الدولة والمواطنين». وأكد أن «القيادة العراقية مستعدة لدعوة كل الأطراف بغض النظر عن خلفيات رأينا وتقويمنا لهذا الطرف أو ذاك إلى التحاور في بغداد تحت رعاية الدولة». ولفت إلى أن الموقف العراقي «كان ولا يزال يتحدد بشكل رئيسي إزاء هذا الطرف أو ذاك في ضوء تعامله مع القوى الأجنبية أياً كانت».

وفي ١٤// ١٠/ ٩٦ نسبت وكالة «رويتر» إلى دبلوماسيين ومحللين عن استبعادهم تدخل القوات العراقية في الصراع المسلح بين الحزبين الكرديين ورأوا أن نظام الرئيس العراقي الذي كان يأمل في إستعادة سيطرته على المنطقة اكتشف أنه لم يحقق شيئاً يذكر من مساندة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» لاستعادة أربيل بل دفع الثمن ضربة أميركية كبيرة في الجنوب.

وقال أحد الديبلوماسيين أن القادة العراقيين «يقومون هذه المرة النقاط الإيجابية والسلبية وسيلتزمون الحياد ما لم تتوافر أدلة على تورط إيراني كبير».

ورأى مبعوث صدام حسين إلى الشمال في مهمات اتصال بالحزبين الكرديين مكرم

الطالباني أن «مناصرة فصيل على فصيل ليست ربما الخطوة الصحيحة، بل الأفضل القيام بدور الوساطة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وكسب ثقتهما تدريجاً لتسوية الموقف كله من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية ولاحظ أن تدخل بغداد لمصلحة البارزاني في المعركة السابقة «ساعد الولايات المتحدة على فرض شروطها على جميع الأطراف».

وصرح مسؤول عراقي لـ «وكالة الصحافة الفرنسية» أن «التحرك الذي حققه الاتحاد الوطني الكردستاني لا يعني في شكل من الأشكال ضربة لبغداد ولا حتى ضربة للبارزاني وإنما هو تحرك موقت ومحدود». وأضاف أن الدعوة إلى التحاور التي وجهتها القيادة العراقية يوم الأحد ١٣/ ١٠/ ٩٦ إلى الحزبين المتناحرين «تعبر عن اهتمامها بوضع حد نهائي للمشاكل والصراعات الدموية في الشمال طوال السنوات الأخيرة، وأكد أن الحوار «هو الطريق السليم وعلى الأكراد أن يفكروا ملياً في هذه الدعوة».

ونقلت الوكالة نفسها عن «شخصية كردية» أن موقف بغداد تغير جذرياً بدليل عدم الاتيان على ذكر طهران في البيان الذي صدر نهار الأحد ١٣/ ١٠/ ٩٦ عن الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث وامتناع وسائل الإعلام عن مهاجمة الطالباني على عكس ما حصل في الشهر الماضي شهر أيلول ١٩٩٦.

ويشار إلى أن رد فعل «الاتحاد الوطني الكردستاني» على الدعوة العراقية كان سلبياً إذ اشترط بيان للحزب أن يكون أي حوار مع بغداد مرتكزاً على الأسس الآتية «أن يتم الحوار وفق قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٨ (يتعلق بحماية السكان الأكراد) وأن يعلن النظام إنهاء ديكتاتورية الحزب الواحد والقبول بإجراء انتخابات حرة في إشراف عربي ودولي وبفتح حوار مع مختلف أطراف المعارضة العراقية».

● في مقابل الانفتاح العراقي على إيران، أكد وزير الإعلام والثقافة العراقي حامد يوسف حمادي في ١٦/ ١٠/ ٩٦ «أن نفي إيران تورطها في مساندة مجموعة جلال الطالباني في صراعه المسلح مع مجموعة مسعود البارزاني نفي لا يعتز به» وأضاف «هذه المرة ليست المرة الأولى التي تتدخل فيها إيران في شؤون العراق الداخلية بهذه الصورة السافرة» واستغرب «نفي وزير الدفاع الأميركي وليم بيري ووزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي تدخل إيران في الصراع المسلح الأخير بين الطرفين الكرديين، في حين أن الحكومة التركية تؤيد أن المقاتلين الإيرانيين يشاركون في القتال إلى جانب الطالباني» وتساءل «هل أن استخبارات الإدارة الأميركية عاجزة عن التأكد من هذه المشاركة الإيرانية أم أن واشنطن تريد سدل الستار عليها كي لا تطالب باتخاذ موقف متشدد من إيران»؟ وذكّر بأن «الطالباني نفسه كان قد هدد بعد هروبه من السليمانية في العاشر من أيلول

الماضي بأنه ما لم تساعده أميركا وحلفاؤها لاستعادة مواقعه السابقة فإنه سيطلب المساعدة من إيران. وكانت بغداد تجنبت منذ نشوب المعارك الأخيرة بين الحزبين الكرديين توجيه اتهام مباشر إلى طهران.

● دعا نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ٢٢/ ١٠/ ٩٦، الفصيلين الكرديين المتناحرين إلى تنحية خلافاتهما جانباً وإجراء محادثات مع بغداد للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الكردية. ونقلت عنه وكالة الأنباء العراقية «واع» أن أهم شيء في الوقت الحاضر هو إنهاء القتال ومنع التدخل الأجنبي سواء من الجانب الإيراني أو الأميركي، ثم العمل على إجراء حوار في بغداد بين الجانبين الكرديين المتصارعين. وأنحى باللائمة على الولايات المتحدة في الاشتباكات بين الأحزاب الكردية. وقال أن الولايات المتحدة مسؤولة تماماً عن الدمار والانفجارات في منطقة الحكم الذاتي الكردية لأنها لا تعمل إلا من أجل مصالحها الخاصة.

● في ٢٣/ ١٠/ ٩٦ هاجمت صحيفة «الجمهورية» العراقية الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتوسط بين الأكراد. وقالت أن «الأكراد جربوا مثل هذه الترتيبات في السنوات الخمس الأخيرة وليس لدى الأميركيين الجدد».

● تاريخ ٢٤/ ١٠/ ٩٦ جددت بغداد اتهام واشنطن «بالإزدواجية والنفاق والتدخل» في الشأن العراقي الداخلي كما توقعت فشل تلك المحاولات الأميركية. ورأت صحيفة «الثورة» العراقية أن المحادثات في تركيا بين بيليترو والبارزاني والطالباني تمثل «تأكيداً للغطرسة والتدخل الوقح في شؤون العراق الداخلية» واستطردت أن «سياسة الإملاء الأميركية لن يكتب لها النجاح وسيكون نصيبها الفشل».

● في بغداد انتقدت الحكومة العراقية ٣١/ ١٠/ ٩٦ مهمة بيليترو باعتبار أنها «تدخل أجنبي في شمال العراق». وقالت صحيفة «القادسية» الحكومية في مقال افتتاحي أن اجتماع بيليترو مع الفصائل الكردية المتحاربة هو «لتنفيذ أغراض سياسية أميركية شريرة ضد العراق وبهدف تحقيق المصالح الأميركية غير المشروعة على حساب سيادة العراق وكرامته» ورفضت قول المبعوث الأميركي أن لا حق للحكومة العراقية أو الإيرانية في التدخل في شمال العراق. وعلقت «هكذا يدخل المنطق الأميركي (. . .) فلا يعتري الساسة الأميركان أدنى شعور بالخجل حين يصرحون بما يضحك وبتعابير غاية في السماجة والصلف». وجددت الصحيفة دعوة سابقة للقيادة العراقية إلى الفصائل الكردية للمجيء إلى بغداد والتحاور وحل كل الخلافات.

● **إتهام عراقي لتركيا بتصفية ٤٦ كردياً**

اتهمت صحيفة «القادسية» العراقية ١٠/ ١١/ ٩٦ القوات التركية بقتل ٤٦ كردياً عراقياً لدى إعادتهم إلى شمال العراق بعد لجوئهم إلى تركيا.

ونقلت عن مراسلها في السليمانية أن «٤٦ جثة وصلت إلى مدينة السليمانية الثلاثاء والأربعاء والخميس (٥ و٦ و٧/ ١١/ ٩٦) من الاسبوع الماضي (. . .) والقتلى من الهاربين من جحيم جماعة جلال الطالباني (زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني) والذين حاولوا الوصول إلى تركيا عبر الأراضي الإيرانية حيث اعتقلتهم السلطات التركية أربعة أشهر قبل أن تطلقهم وتعيدهم إلى الحدود العراقية». وأوضحت أنه «بهدف الحصول على الإكراميات المخصصة لأفراد الجيش التركي الذي يقتلون المنتسبين إلى حزب العمال الكردستاني في تركيا، أطلق عناصر من الجيش التركي النار من الخلف على الأكراد العراقيين المطرودين من تركيا».

● **الصحف التركية تحدثت عن فشل زيارة عزيز**

**التباين بين بغداد وأنقرة من واشنطن يعرقل المفاوضات بين أكراد العراق.**

دعا نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز الثلاثاء ١٢/ ١١/ ٩٦ الحكومة التركية إلى التحرك لمواجهة «التدخل الأميركي» في شمال العراق.

وقال في تصريح للصحافيين في أنقرة بعد لقائه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركية طانسو تشيلر «أن السبب الرئيس للمشكلة، للأزمة (في شمال العراق) هو التدخل الأجنبي وبمعنى آخر التدخل الأميركي» الذي «يزيد الأمور تعقيداً على حساب العراق وتركيا على حد سواء» وأضاف «آمل في أن نعمل معاً آخذين في الاعتبار ما هو في مصلحتنا وما ليس في مصلحتنا». وأكد معارضة بلاده خطة التسوية الأميركية لإنماء النزاع بين أكراد العراق. وصرحت تشيلر أن تركيا تستمر في دعمها سيادة العراق ووحدة أراضيه، لكنها لاحظت من غير أن تخوض في التفاصيل أن «ثمة خلافات «لا تزال قائمة بين أنقرة وبغداد. وتأتي تصريحات عزيز الذي زار تركيا فجأة ١٢/ ١١/ ٩٦ والتقى أيضاً رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان قبل ثلاثة أيام من الموعد المقرر لجولة جديدة من مفاوضات السلام بين الفصيلين الكرديين العراقيين المتحاربين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني» في العاصمة التركية في رعاية الولايات المتحدة.

بيد أن موعد المفاوضات بدا معلقاً في كلام لمصدر رسمي تركي تحدث عن احتمال أرجائها بطلب من «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني وقال الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال أن «موعد الاجتماع الذي تقرر أن يعقد في ١٥ تشرين الثاني ليس نهائياً» مشيراً إلى أن جماعة البارزاني أبدت رغبة في أرجائه إياها لإنماء تحضيراتها. وفي حين ذكر ديبلوماسي في أنقرة أن الحزب «الديمقراطي الكردستاني» الذي ساندته بغداد في المعارك التي دارت في كردستان العراق في آب يتعرض لضغوط من حكومة الرئيس صدام حسين، نفى مسؤول أميركي علمه بأي قرار رسمي بإرجاء المفاوضات.

ولم يتضح ما إذا كانت ثمة صلة بين هذا الإرجاء المحتمل وإجماع الصحف التركية على أن عزيز، الذي تردد أنه التقى سراً مسؤولين في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» فشل في إقناع الحكومة التركية بأهمية وضع حد للتدخل الأميركي في المنطقة والعمل على حل الخلافات بين الجانبين بما فيها المسألة الكردية. وأبرزت الصحف تاريخ ١٣/ ١١/ ٩٦ نبأ مفاده أن الحكومة العراقية تقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة احتجاجاً على انتهاك القوات التركية أخيراً المجالين الجوي والأرضي للعراق لدى ملاحقتها الانفصاليين الأكراد في جنوب شرق تركيا.

● **صدام يمد يد المصالحة إلى الأكراد**

حض الرئيس العراقي صدام حسين الأكراد في شمال العراق الخارج على السلطة المركزية منذ ١٩٩١، على وقف تعاونهم مع القوى الأجنبية وعلى المصالحة مع بغداد.

وفي كلمة ألقاها مساء الاثنين ١٨/ ١١/ ٩٦ بعد تقليده ضباطاً ساعدوا «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في القتال الذي دار أخيراً في كردستان العراق أوسمة حيا «أبناء شعبنا الكردي في منطقة الحكم الذاتي» وقال «تمنياتي أن يعود المخطئون والمنحرفون عن مكان إنحرافهم إلى صفوف الوطن بعد أن يكونوا غسلوا أنفسهم من أدران المواقف المخزية». ودعا صدام ١٩/ ١١/ ٩٦ إلى أن تكون منطقة الحكم الذاتي الكردية «حصناً يمنع أي معتد من أن يطأ الأرض العراقية». وأضاف «أنه لأمر مخز في الحقيقة أن يقول أي إنسان يحمل جنسية وطن أنه قاتل إلى جانب الأجنبي ضد بلده وضد أبناء شعبه».

كذلك الأمر دعا مسؤول في حزب البعث الحاكم في بغداد الفصائل الكردية إلى «استئناف الحوار مع السلطة المركزية لإنهاء الوضع الشاذ نهائياً في شمال العراق». ونقلت الصحف العراقية عن عبد الغني عبد الغفور عضو قيادة الحزب أن «الحوار في بغداد عاصمة جميع العراقيين يعكس آمال شعبنا الكردي» في المصالحة.

● كرر وزير الثقافة والإعلام العراقي حامد يوسف حمادي ٢٨/ ١١/ ٩٦ استعداد بغداد لمحاورة الفصائل الكردية المعارضة في شمال البلاد معتبراً قرار واشنطن إجلاء خمسة آلاف شخص من المنطقة «عملاً عدوانياً» على العراق. وقال أن «بغداد مستعدة دائماً للمناقشة (مع الزعماء الأكراد) للتوصل إلى أفضل صيغة تك[illegible] تعزيز الحكم الذاتي» في كردستان العراق والذي قررته بغداد عام ١٩٧٣. وشدد على أ[illegible] «واشنطن لا تملك الحق في أي تصرف في شمال العراق» مشيراً إلى أن «منح هوية من الإدارة الأميركية لأي عراقي مقابل تعاونه معها لأهداف سياسية ضد سيادة العراق وسلامته وأمنه يعتبر عملاً عدوانياً بحسب كل الأعراف والقوانين الدولية».

# حزب العمال الكردستاني

**عوامل ثلاثة وراء تمرد حزب العمال الكردي (دراسة أميركية)**

المسألة الكردية من منظور جغرافي ـ سياسي جوهر الدراسة التي نشرها الباحث هنري باركي (جامعة لوهاي) في صحيفة «كورنت هيستوري».

ترى هذه الدراسة أن عوامل ثلاثة كانت وراء تمرد «حزب العمال الكردي» الذي لم تستطع القوات التركية القضاء عليه.

العامل الأول، هو نمط عمليات هذا الحزب فهو يتمرد على السلطة التركية ويعاقب المتعاونين معها في الوقت ذاته(من الأكراد) ويقرن ذلك بحملة سياسية تهدف إلى تسييس المشكلة وكسب دعم المهاجرين الأكراد في الخارج (وعلى الأخص في إلمانيا). وقد سعى هذا الحزب إلى إثارة ردات فعل عسكرية تركية عنيفة ضد الأكراد «في جنوبي شرقي تركيا» إلى درجة أن الأكراد في تلك المنطقة كانوا يوشون بعناصر الحزب في الثمانينات لقوات الأمن التركية غير أن ولاءهم تحول بعد ذلك في أغلبه إلى التمرد.

العامل الثاني، وفق هذه الدراسة هو إفادة التمرد الكردي في تركيا من الفراغ الأمني في شمالي العراق، فقد كان لحزب العمال الكردي نفوذه في أوساط الأكراد العراقيين الذين لجأوا إلى تركيا عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ ثم في نهاية حرب الخليج وقد ساهم هذا الدعم في إبراز شعور أتني كردي كان مبهماً خلال الحرب الباردة.

والعامل الثالث، هو قدرة حزب العمال الكردي على الإفادة من الدعم الإقليمي في ظروف العلاقات العدائية بين تركيا وبعض دول الجوار وعلى الأخص بشأن مياه دجلة والفرات التي تأبى تركيا اتفاقاً بشأنهما مع سورية والعراق معتبرة أن النهرين تركيان. ويضاف إلى ذلك النزاع التركي ـ السوري منذ منتصف الثلاثينات بشأن لواء الاسكندرون. ويذكر الباحث أن حزب العمال الكردي تمكن في الوقت ذاته من تحريك جالية في الخارج لا تقل عن ٥٠٠ ألف شخص وعلى الأخص في المانيا وهي تمد الحزب بدعم مالي وسياسي.

واقترنت هذه العوامل الثلاثة باعتبارات كانت في صالح التمرد التركي. بمعنى أن انتصار الجيش التركي في هذا النزاع يعني القضاء على القوات العدوة في حين أن انتصار التمرد الكردي يعني بقاءه على قيد الحياة. وهذه المعادلة لم تكن في صالح الجيش التركي

غير أنها ساهمت في توسيع قاعدة حزب العمال الكردي في تركيا. فحتى الأكراد «المعتدلون» في تركيا لا يرغبون في هزيمة «حزب العمال» لأنهم يرون فيه، في أضعف الاحتمالات أداة لإبقاء المشكلة الكردية حية ومطروحة على المستوى الإقليمي والدولي. وفي أي حال «أرغم» الحزب الحكومة التركية على التعامل مع المشكلة بمنطق القمع الفظ وحسب.

وفي هذه الحالة (وكما تذكر الدراسة) باتت تركيا مضطرة إلى اختيار أهون الشرين بمعنى أن حل مشكلة شمالي العراق بات في نظرها إعادة تشكيل سلطة الدولة العراقية على شمالي البلاد، سلطة قادرة على توفير الأمن في مناطق الحدود العراقية ـ التركية.

ويذكر باركي أنه حتى «صدام قوي» (الرئيس العراقي صدام حسين) أقل شراً في النهاية في نظر أنقرة من الوضع الحالي. وقد أدى هذا الموقف التركي إلى سوء تفاهم بين أنقرة والعديد من العواصم الغربية. وعلى الأخص واشنطن التي اعتبرت أن هذا الموقف التركي يخدم مصالح دمشق وبغداد وطهران على حساب المصلحة الأميركية ـ التركية المشتركة.

ويعتبر الباحث الأميركي أن السوريين أفادوا من عمليات حزب العمال الكردي في مداولات نزاعهم مع الأتراك وكانوا القوة التي ساهمت في وقف إطلاق النار بين أوجلان وأنقرة في فترة ما.

أما الإيرانيون فقد احتلوا في الظروف الراهنة موقع الوسيط بين الأطراف الكردية المتنازعة وسعوا إلى إبعاد هذه الأطراف عن دائرة النفوذ الأميركي. وفي هذا الاطار جرى تفاهم بين الحزب الديمقراطي الكردي العراقي والحكم المركزي في بغداد أدى إلى سيطرة البارزاني على معظم أراضي كردستان العراق»(١).

---

(١) هنري باركي باحث في جامعة لاهاي «المسألة الكردية من منظور جغرافي ـ سياسي» ـ صحيفة «كورنت هيستوري» المقال نشر في مجلة الأسبوع العربي اللبنانية ١٩٩٧/٥/٢٦ .

# حزب العمال الكردستاني
# وموقفه من الاجتياح التركي لشمالي العراق

● **أنقرة تعلن مقتل ٥٧ ثائراً كردياً**

أعلنت أمس ٩٦/١٠/١٥ مفوضية الشرطة في ديار بكر أن ٥٧ ثائراً كردياً من «حزب العمال الكردستاني» قتلوا في عمليات عسكرية في شرق تركيا وجنوب شرقها شنتها القوات المسلحة التركية قبل حلول فصل الشتاء ولمنع تسلل الثوار من شمال العراق الذي يتخذونه قاعدة لهم.

وأوضحت أن ٤٢ ثائراً سقطوا في محافظة هكاري في عمليات شهدتها منطقتا كوكورجا وسمونيلي على الحدود مع العراق وإيران و ١٥ آخرين في منطقة ديار بكر في الجنوب الشرقي وتونلجيلي وبينغول في الشرق وبتليس في الجنوب الشرقي من غير أن تحدد تاريخ هذه العمليات.

وكانت مفوضية الشرطة في ديار بكر أعلنت الأسبوع الماضي أن ٢,٩٣ متمرداً من «حزب العمال الكردستاني» قتلوا و ٤٩٧ أسروا منذ كانون الثاني الماضي ١٩٩٦ وقد أسفر تمرد الحزب الهادف إلى إقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرط الأناضول عن سقوط أكثر من ٢٢,٥٠٠ ألف قتيل منذ ١٩٨٤.

● **تركيا: خمسة قتلى في هجوم إنتحاري**

قتل يوم ٩٦/١٠/٢٥ خمسة أشخاص في أضنة في جنوب تركيا بينهم ثلاثة شرطيين ومدني وجرح أربعة آخرين في هجوم إنتحاري شنته إمرأة على مقر شرطة مكافحة الشغب.

وأفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية أن الانفجار مزق المرأة. وسبق لامرأة من أعضاء «حزب العمال الكردستاني» المحظور أن فجرت نفسها في نهاية أيار الماضي ١٩٩٦ وسط عرض عسكري في تونلجيلي في شرق البلاد مما أوقع سبعة قتلى، في أول هجوم إنتحاري للحزب الذي يقاتل منذ ١٢ سنة من أجل الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي في جنوب شرق تركيا.

في المقابل أعلنت مديرية الأمن في ديار بكر أن ٢٤ مسلحاً من الحزب قتلوا في عمليات عكسرية في الشرق والجنوب الشرقي، بينهم ثمانية في منطقة سيرناك المتاخمة لسوريا والعراق وستة في بنيغول وماردين.

وأضيفت هذه الحصيلة إلى أخرى أعلنتها السلطات المحلية عندما تحدثت عن مقتل ٤١ من أتباع الحزب في عمليات عسكرية ومعارك.

● **تركيا: ستة قتلى في عملية إنتحارية**

أفاد مصدر في شرطة سيواس في شرق أوسط تركيا أن ستة أشخاص بينهم ثلاثة شرطيين قتلوا يوم ٢٩/ ١٠/ ٩٦ في عملية إنتحارية نفذتها إمرأة كردية أمام مخفر الشرطة في المدينة، وهي الثانية التي تشهدها تركيا في خمسة أيام.

ورجح إنتماء المرأة إلى «حزب العمال الكردستاني» وكانت إجراءات الأمن شددت في الأماكن العامة في أنحاء تركيا تحسباً لأي هجمات «لحزب العمال الكردستاني» في الاحتفالات بذكرى إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣.

● **أوج الآن حذر البارزاني والطالباني ـ لا حدود للحملة التركية على الأكراد**

أفاد مصدر مطلع في ديار بكر ٥/ ١١/ ٩٦ أن الجيش التركي مكثفاً حملته على الثوار الأكراد، شن يوم الاثنين ١٤/ ١١/ ٩٦ هجوماً في شمال العراق على مجموعة من عناصر «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي فرت من عملية عسكرية في الأراضي التركية. وأوضح أن العملية المحدودة تلت هجوماً على نحو ٣٠٠ متمرد من «حزب العمال الكردستاني» في منطقة أولوديري في محافظة سيرناك التركية الواقعة على الحدود مع سوريا والعراق. ولاحقت القوات التركية التي قدر عديدها بـ ٨٠٠٠ جندي المسلحين الأكراد إذ تراجعوا في منطقة بيزينيك الجبلية في شمال العراق. وأسفرت المعارك الأولى في الأراضي التركية عن ثلاثة قتلى في صفوف «حزب العمال الكردستاني» وإصابة جنديين تركيين بجروح. وبعدها دخلت القوات التركية يساندها الطيران، الأراضي العراقية بعمق سبعة كيلومترات حيث أفيد أنها قتلت ٢٥ متمرداً.

وأكد المصدر أن العملية كانت مستمرة صباح ٥/ ١١/ ٩٦ وكانت طائرات مقاتلة من طراز «أف ـ ١٦» تقلع من مطار ديار بكر لتقصف المناطق التي يلجأ إليها مقاتلو «حزب العمال الكردستاني».

على صعيد آخر، دعا زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوج الان زعماء الأكراد في العراق إلى «حفظ المصالح القومية» للأكراد. وفي مقتطفات نشرتها صحيفة «ديموكرازي» التركية المؤيدة للأكراد من تصريح أدلى به إلى محطة التلفزيون «ميد» المؤيدة للأكراد التي تبث من أوروبا ندد أوج الان بالمفاوضات التي أجريت الأسبوع

الماضي في أنقرة في رعاية الولايات المتحدة بين ممثلين «للحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني» لإنهاء القتال بين الجماعتين في كردستان العراق. وقال إن «هذه المناقشات لن تؤدي إلى أي نتيجة (. . .) إنها تتناقض مع مصالح الشعب الكردي» وأضاف موجهاً كلامه إلى البارزاني والطالباني «إحفظا المصالح القومية» وكان الأخيران تعهدا إحلال السلام في شمال العراق ومنع «العناصر الإرهابية» وخصوصاً عناصر «حزب العمال الكردستاني» من التمركز في المنطقة والقيام بنشاطات فيها.

وفي تحذير غير مباشر للزعيمين الكرديين العراقيين قال أوج الان أن «محاربة حزب العمال الكردستاني ليست أمراً سهلاً» ووصف الهجمات الانتحارية الأخيرة لحزبه في تركيا بأنها «أعمال بطولية» مشيراً إلى أن هذه العمليات التي جرت في تولنجيلي وأضنة وسيفاس «تميزت ببطولة خارقة لم تشهد مثلها القرون الماضية». وأدت هذه العمليات إلى مقتل ١٢ عسكرياً ومدنيين إثنين وأربعة من أعضاء الحزب بينهم النساء الثلاث اللواتي نفذن العمليات.

- **تركيا: مقتل ٣٧ كردياً و ٤ رجال أمن**

قتل أمس (٦/ ١١/ ١٩٩٧) ٣٧ من أعضاء «حزب العمال الكردستاني» وأربعة من عناصر قوى الأمن في عمليات عسكرية ومعارك في شرق تركيا وجنوب شرقها.

ونقلت وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية عن بيان لمحافظة ديار بكر أن ١٩ متمرداً قتلوا في عمليات وقعت في منطقتي جوكورجا وأوزنديري على الحدود مع العراق وأن ١٨ آخرين قتلوا في عمليات وقعت في مناطق فان على الحدود مع إيران وسيرناك على الحدود مع سوريا. ويذكر أن الجيش التركي ضاعف منذ مطلع أيلول الماضي عملياته ضد «حزب العمال الكردستاني» وأنزل به خسائر فادحة.

- **٨٥ مقاتلاً كردياً قتلوا في اشتباكات مع القوات التركية**

أفادت وكالة «أنباء الأناضول ٩٦/١١/١٥» أن القوات التركية قتلت ٨٥ من الانفصاليين الأكراد في اشتباكات وقعت أخيراً في جنوب شرق البلاد وأوضحت أن ٦٢ من أفراد «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي قتلوا في اشتباك في مقاطعة هاكاري قرب الحدود العراقية. وأضافت أن ٢٣ آخرين قتلوا في مواجهات عدة في جنوب شرق تركيا حيث يشن «حزب العمال الكردستاني» حملة مسلحة منذ عام ١٩٨٤. وقالت أن قتيلاً واحداً سقط في صفوف القوات الحكومية.

- **أوج الان: لا حل للمشكلة الكردية من دون حزب العمال الكردستاني**

أكد زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوج الان في مقابلة مع صحيفة «الفيغارو» الفرنسية أن «المشكلة الكردية لا يمكن أن تسوى منه دون حزب العمال

الكردستاني أننا مفتاح الحل وسينتهي الأمر بإدراك الولايات المتحدة نفسها ذلك».

ورأى أن «الرئيس العراقي صدام حسين لا يمكنه أن يحل المشكلة الكردية بمفرده، فإذا ما اقترب من تركيا أخاف الأميركيين والإيرانيين، وإذا ما اقترب من الأكراد أقلق تركيا» وأقر بأنه «فتح جبهة جديدة» جنوبية في مناطق أنطاكية والاسكندرون لكنه نفى في المقابل أن تكون قواته شنت أي هجوم من سوريا وقال «السوريون في حاجة إلينا كما نحن في حاجة إليهم». وسئل عن مستقبل كردستان فدعا إلى «حل فيديرالي مع العراق ومع إيران وتركيا. وسيكون هناك برلمان فيديرالي وبرلمان تركي (. . .) لكننا لن نطالب بفصل المناطق الكردية عن الدول التي وضعها التاريخ فيها».

من جهة أخرى، نقلت وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية عن بيان لمركز شرطة الطوارئ في ديار بكر أن ٣٠ ثائراً كردياً وأربعة جنود أتراك قتلوا تاريخ ٢٠/ ١١/ ٩٦ في اشتباكات في شرق الأناضول وجنوب شرقه وقتل ١٩ ثائراً كردياً من «حزب العمال الكردستاني» وأربعة جنود أتراك في عملية برية وجوية للجيش التركي على جبل سيراف في منطقة أروه في جنوب شرق محافظة سيرناك. كذلك قتل ١١ ثائراً في مواجهات أخرى في منطقة حوزات وبنغول في الشرق وبطمان في الجنوب الشرقي.

وقالت الوكالة أن محكمة أمن الدولة في أنقرة أصدرت حكماً بالإعدام على عضو في «حزب العمال الكردستاني» بتهمة «الخيانة» وأوضحت أنه وجهت إلى المحكوم عليه زانا مداك تهمة محاولة ارتكاب هجمات على مؤسسات عسكرية تركية.

● تمكن ٢٨ سجيناً ينتمون إلى حزب العمال الكردستاني والحزب الشيوعي الماركسي ـ اللينيني من الفرار من سجن إسكندرونة جنوبي البلاد عبر نفق بطول خمسين متراً حفروه بأنفسهم وأعلن مصدر رسمي يوم ٨/ ٣/ ٩٧ أن قوات الأمن اعتقلت ثمانية من السجناء الفارين وتبحث عن العشرين الباقين.

● **مقتل ٢٣ كردياً في شرق تركيا.**

جاء في بيان رسمي أوردته وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية أن ٢٣ متمرداً كردياً قتلوا منذ الجمعة ١٤/ ٤/ ٩٧ في منطقتي كيغي وجيميسكيزيك في شرق تركيا في عمليات لقوى الأمن التركية. ونقلت عن شرطة ديار بكر الخاضعة لحال الطوارىء أن ١٦ من مقاتلي «حزب العمال الكرستاني» الانفصالي قتلوا في كيغي في إقليم بنجول فيما قتلت قوى الأمن سبعة آخرين في جيميسكيزيك في إقليم تونلجيلي وأسرت آخر وأفادت معلومات نشرتها الصحف التركية أن الجيش يستعد لشن عملية جديدة واسعة في شرق تركيا حيث يسعى «حزب العمال الكردستاني» إلى إقامة دولة مستقلة منعاً لمعاودة مقاتلي هذا الحزب نشاطاتهم العسكرية في المنطقة مع حلول الربيع

ويذكر أن أكثر من ٢٣ ألف قتيل من المتمردين والمدنيين سقطوا منذ بدء تمرد «حزب العمال الكردستاني» عام ١٩٨٤.

● في ٩٧/٦/٥ وجه رئيس «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوج الان نداء إلى محاربيه للمقاومة وجاء في بيان وزعه الحزب في أنقرة «أن الجمهورية التركية الاستعمارية والفاشية قررت احتلال جنوب كردستان والاجتياح يمكن أن يحصل في أي لحظة وأن «على جميع مناضلينا أن يكونوا مستعدين منذ الآن للمقاومة وأن يكونوا في حال تأهب قصوى».

● في ٩٧/٦/١٣ قالت مصادر قريبة من حزب العمال الكردستاني أن مقاتلي الحزب اشتبكوا مع القوات التركية في منطقة وادي الزاب وحولها. وذكرت محطة تلفزيون «ميد» الموالية للحزب أن القوات التركية تخلت عن تل بتروت الاستراتيجي الذي كانت تستخدمه كقاعدة لفرض السيطرة على منطقة الزاب. وأشارت إلى أن هذا التحرك جاء بعد هجوم لمقاتلي الحزب. وقالت المحطة أن المقاتلين الأكراد شنوا هجوماً في وقت سابق يوم ٩٧/٦/١٣ على قرية كاسروك حيث قتلوا ثمانية جنود أتراك.

● أعلن مصدر رسمي في أنقرة ٩٧/٦/١٤ أن ٣٠ مقاتلاً كردياً وستة من «حماة القرى» الموالين للحكومة التركية، قتلوا في معارك في منطقة فان. وأعلنت وكالة أنباء الأناضول أن جنديين تركيين قتلا في ٩٧/٦/١٥ وأصيب أربعة آخرون في هجوم صاروخي نفذه مقاتلون أكراد ضد قطار شحن في محافظة بينغول.

● صرح زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الان ٩٧/٦/١٧ الذي يخوض حزبه مواجهة مسلحة مع القوات التركية في جنوب شرقي تركيا وشمال العراق، إن القتال مستمر في شمال العراق على رغم إعلان أنقرة أن عمليتها حققت أهدافها. وقال في مقابلة هاتفية مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» أن تركيا بالغت في وصف الأضرار والخسائر التي لحقت بحزبه في تلك العلميات. وأكد أن الحزب سيواصل استهدافه المنتجعات السياسية التركية ولكن ليس السياح. ونفى تقديم إيران مساعدات لحزبه.

● أفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية ٩٧/٦/١٩ أن ثوار «حزب العمال الكردستاني» قتلوا ليل ٩٧/٦/١٨ ثمانية جنود أتراك في مكمنين مسلحين منفصلين في مقاطعة سرت الجنوبية الشرقية.

**● أنقرة تتهم أثينا بتدريب «حزب العمال» على استخدام «سام ـ ٧»**

أعلن المتحدث باسم الجيش التركي ٩٧/٦/٢٦ الكولونيل سليمان جنبلاط أن القوات التركية قتلت خلال عدوانها ٣٠٠٩ من مقاتلي «حزب العمال» وخسر الجانب

التركي في المعارك ١١٣ جندياً. لكن دبلوماسيين غربيين في أنقرة أشاروا إلى أن التقديرات التركية عن حجم خسائر حزب العمال الكردستاني مبالغ فيها. وذكرت مصادر قريبة من «حزب العمال» أن خسائره بلغت ١٥٠ قتيلاً مقابل ألف قتيل من القوات التركية ومقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني.

وقال مسؤولون عسكريون أتراك أن حزب العمال أسقط طائرتي هليكوبتر تركيتين مستخدماً صواريخ «سام ـ ٧» ولقي ١١ جندياً حتفهم في سقوط الطائرة الثانية يوم الرابع من حزيران الحالي بينهم إثنان من الضباط الكبار. وقال الكولونيل أوغوز كاليليوغلو «بمساعدة ضابط كبير في المخابرات اليونانية تلقت مجموعة تضم سبعة من أعضاء حزب العمال الكردستاني تدريبات لأسبوعين على ساحل الأدرياتي وكان هذا التدريب على أحدث طرازات سام ٧».

# النص الكامل للحوار
# مع «زعيم حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوج الان

## تحدث عن الأسباب الداخلية والخارجية للهجوم
## وعن دور الأحزاب الكردية الأخرى وبغداد
## أوج الان: فشل العملية سيعزز فرص الحل السياسي
## وتركيا تحاول الخروج من أزمتها الداخلية بالحروب والأحلاف

تحدث زعيم «حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الان عن العملية العسكرية التركية التي تستهدف قواعد حزبه في شمال العراق. ونفى الأنباء التي تحدثت عن سقوط أعداد كبيرة من مناصريه أو فرارهم إلى إيران. وشرح الأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت أنقرة إلى القيام بهذا الهجوم. وتطرق إلى علاقة حزبه مع الفصائل الكردية الأخرى عارضاً للأسباب التي دفعت ببعضها إلى الوقوف إلى جانب القوات التركية. وتناول بإسهاب أبعاد العملية على الأصعدة الكردية والتركية والاقليمية وتوقعاته في هذا الشأن والاحتمالات.

وهذا نص الحديث معه:

للمرة الثالثة في غضون بضع سنوات تتوغل القوات التركية في الأراض العراقية لملاحقة أعضاء حزبكم. ما هي في رأيكم الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا الهجوم؟ وما هي أهدافه الحقيقية؟ وإلى أي مدى يمكن أن يصل حجمه؟

ـ الحملة العسكرية التركية الحالية في كردستان العراق وتوغل القوات التركية في عمق شمال العراق، هي الثالثة من حيث الحجم، إلا أن عمليات اجتياز الحدود جواً وبراً مستمرة منذ ١٩٨٠ بأشكال عدة، وإن لم تكن في حجم الاجتياح الأخير. ولكي نتصور حجم هذه الحملة مقارنة بالحملات التي شنتها وتشنها إسرائيل في جنوب لبنان، نذكر أن الحملة التركية أكبر منها كماً ونوعاً، فالحملات الإسرائيلية هي في حجم «الأذن من الجمل» ونورد هذه المقارنة فقط لمعرفة حجم الحملة التركية الحالية.

ليس مهماً أن نتساءل عما ستجني الدولة التركية من هذا الاجتياح بل علينا معرفة الأسباب والأهداف التي دفعت الدولة التركية إلى تنفيذ هذه العملية، إذ لا يخفى على أحد أن هناك أسباباً داخلية كثيرة وراء هذه الحملة العسكرية إضافة إلى سبب آخر خارجي يرتبط بالوضع العام في العراق وخصوصاً المستجدات في كردستان العراق التي تتأثر بالوضع في تركيا وتؤثر عليه. ومعلوم أن الحدود القائمة بين تركيا والعراق ليست سوى خط على الخريطة، وعندما رسمت الحدود قسمت العشيرة الواحدة إلى قسمين، والسلسلة الجبلية الواحدة إلى سلسلتين. وهذان القسمان يتفاعلان ويتأثران عضوياً بعضهما ببعض والجمهورية التركية تعرف هذه الحقيقة ومدى تأثير أي تطور يحدث في الجنوب على الشمال، كما أنها تعلم أن التطورات في الشمال تؤثر بشكل طبيعي على الجنوب. ولهذا فإنها تتطلع إلى أي انتفاضة أو تطور في جنوب كردستان كانت أم شمالها بمنظار واحد، ومن هنا فهي تضغط على الجزءين بأشكال مختلفة لإخضاعهما ووضعهما تحت مراقبتها، فهي تمارس هذه السياسة بهدف تصفية كل شيء والقضاء عليه. سيان لدى الدولة التركية أكانت هذه الانتفاضة أو ذاك التطور في الشمال أو في الجنوب، ما دامت هذه الأحداث تعبر حقيقة عن مطالبة الأكراد بالحرية وتضع نظام أنقرة في مأزق. إذاً ينبغي حسب السياسية التركية التصدي لها بالعنف والوحشية إياهما. هذا هو مفهوم الدولة الذي لم يتغير منذ تأسيسها.

عندما تتجه القضية الكردية نحو حل، تسارع الدولة التركية إلى التدخل، بل نستطيع القول أنها وقفت دائماً وتقف في وجه مثل هذا الحل في جنوب كردستان إنطلاقاً من مصالحها هي وبمشاركة أطراف خارجية. وآخر مثال على ذلك الهجمة المسعورة الأخيرة التي تشنها تركيا ضد حركتنا التحررية التي تؤثر على شعبنا في الجنوب أيضاً وخصوصاً بعد حرب الخليج، وقيام الانتفاضات الشعبية الكردية، وقد خطط لها بالاتفاق مع أميركا لتصفية قضية الشعب الكردي على أيدي الأتراك، وهما تبذلان قصارى جهودهما لتحقيق هذا الهدف.

إن أميركا وبريطانيا وفرنسا والمانيا عام ١٩٩٥ بالاتفاق مع الحزبيين الرئيسيين في الجنوب (الديمقراطي الكرستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) «إيجاد حل» للقضية الكردية ووعدتهما بـ «دولة». ومعروف أن قيادتي الحزبين تعقدان منذ عام ١٩٩١ اجتماعات متكررة في أنقرة التي تدعمهما مادياً وسياسياً وديبلوماسياً تحت إشراف أميركا، بهدف إيجاد صيغة للحل، ليس للجنوب فقط بل للشمال أيضاً ووضع الرئيس التركي تورغوت أوزال كل ثقله لتحقيق هذا الحل على طريقتهم. إلا أن الموقف المبدئي لحزب العمال الكردستاني الذي يلقى تأييداً جماهيرياً في عموم كردستان أفشل هذا المخطط.

وبسبب فشلهم في إيجاد حل للقضية الكردية في جنوب كردستان، وسعياً إلى قلب المعادلة لمصلحتهم شن الأتراك بالتعاون مع بعض الدول الغربية وإسرائيل وبعض دول الشرق الأوسط وبموافقة أميركا، هجمات عنيفة ضد مواقع حزبنا في عام ١٩٩٢ و١٩٩٥، كما أرادوا تصفيتنا في الجنوب والشمال بالتعاون مع قيادة الحزبين «الديمقراطي والاتحاد الوطني». ومعروف أنهم لم يحققوا هدفهم، بل أن الانجازات العسكرية والسياسية التي حققناها أحبطت مخططهم منذ ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين، وبنتيجة تغير موازين القوى في المنطقة، تسعى تركيا إلى إقامة تحالفات عسكرية ضد الأكراد. وبسبب أزمتها الاقتصادية المستفحلة في الداخل، وبغية تنفيذ سياستها الرامية إلى القضاء على الثورة الكردستانية تحاول تركيا من ١٩٩٥ تعزيز علاقاتها مع أميركا وخصوصاً مع إسرائيل وتطويرها إلى علاقات إستراتيجية هدفها القضاء على حركة التحرر الوطني الكردستانية وإخراج تركيا من أزمتها الداخلية الخانقة ووضع حلول مزيفة للقضية الكردية بالتعامل مع المتعاملين معها في الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومشاركة هذا الحزب معها دليل واضح على ذلك.

والأهم من ذلك أن الأميركيين والأتراك والاسرائيليين يخططون لتحقيق مصالحهم المشتركة في المنطقة. وهذا هو بإيجاز الهدف الإستراتيجي لعقد الاتفاقات التي ذكر أن حكومة (رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان) لن تعقدها وهي التي أعدتها السلطة العسكرية وهيئة أركان الجيش ليتزود بموجبها الجيش التركي المعدات الحربية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة من إسرائيل، وهذا ما يرفع من مستوى الهجمة الأخيرة تقنياً. ونرى أن هذا يأتي تطبيقاً للاتفاق المعقود. إن حال الضعف والترهل التي يعانيها الحزبان الكرديان في الجنوب، والخوف من عدم قدرتهما على مواجهة التطور السريع لنشاطات حزب العمال الكردستاني وازدياد جماهيريته بأطراد، وتفاقم مأزق تركيا الخانق وتحول قوة الحزب قوة مؤثرة سواء في الداخل أو في الخارج، كل هذا كان بلا شك أحد الأسباب الرئيسية لشن الحملة الأخيرة التي لم تشهد المنطقة مثيلاً لها. وهذا ما حمل تركيا على إطلاق شعار «النصر أو الموت» في هذه الحرب، فحشدت كل قواها العسكرية والمادية والدعائية والمعنوية في خدمة هذا الغزو، ووضعت مشاكلها الداخلية جانباً، على أمل أن تتخلص منها من خلال هذه الحرب.

وعلى رغم أن الاجتياح التركي يواجه معارضة دولية شديدة، فإن مدة بقاء هذا الاحتلال تتوقف على مقاومة الطرف الآخر وصموده، ومعروف أن القوات الغازية دخلت في مأزق كبير منذ الأيام الأولى، على عكس ما كانت تتوقع وهو إحراز نتائج باهرة وسريعة. فقد كانت تعتقد أنها ستكسر مقاومة المقاتلين الأكراد وستقضي عليهم في الاسبوع الأول، إلا أن حساباتها كانت خاطئة، ولم يحالفها الحظ. وإذا استمر الوضع

هكذا فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي دعا القوات التركية إلى الاجتياح ومحاربة حزبنا سينقسم على نفسه وبالتالي ستمدد القوات التركية فترة بقائها للضغط على المجموعات الانصارية من جهة، وإبقاء المنطقة خاضعة لسيطرتها ومراقبتها من جهة ثانية، أي أن تركيا لن تسحب قواتها حتى تحقيق أهدافها السياسية، من هنا لا يجب النظر إلى أهداف الحملة من الناحية العسكرية فقط.

**● أكدت القيادة العسكرية التركية أن عدد القتلى في صفوف حزبكم في هذه العملية تعدى الألف قتيل وأن عدداً كبيراً من أنصاركم فر إلى إيران. هل تطابق هذه الأرقام الحقيقة؟ وكيف يواجه حزبكم هذه العملبة وبأي وسائل ومن أي مناطق؟ وهل أنتم مطمئنون إلى الوضع الميداني؟**

ـ زعمت هيئة الأركان التركية أن مئات القتلى سقطوا في صفوف مقاتلي حزب العمال الكردستاني، والباقون منهم هربوا إلى إيران. هذا ليس صحيحاً، ولم يهرب مقاتل واحد من مقاتلينا إلى إيران، ولا يتجاوز حجم خسائرنا ٣٠ شهيداً في الأيام الـ ١٥ الماضية. فقد ادعت السلطات العسكرية التركية أن ١٥٠٠ قتيل سقطوا في صفوف مقاتلي الحزب إلا أن العكس هو صحيح، ونستطيع أن نثبت أن أكثر من ١٠٠ قتيل سقطوا في صفوف القوات التركية، وقد استولت قواتنا على أسلحتهم. وقدرة المقاومة والهجوم لدى قواتنا ازدادت كثيراً مما كانت عليه في البداية بتوزعها وانتشارها على شكل وحدات أنصارية، مستفيدة من الظروف الجغرافية الملائمة في جنوب كردستان لتطبيق تكتيك حرب الأنصار وإستراتجيتها. في أي حال لن تستطيع القوات التركية الخروج من المستنقع الذي وقعت فيه بسهولة، وستكلفها هذه الحرب خسائر كبيرة، ولنا تجارب وخبرات كبيرة في هذا الصدد. ففي الحملة الأولى (١٩٩٢) تصدت لها قواتنا بأقل خسائر ممكنة، وفي الهجمة الثانية (١٩٩٥) عرفت كيف تلحق بها ضربات موجعة. فإذا كانوا يرفعون راياتهم ويدعون بأنهم حققوا انتصارات، فإن قواتنا توزعت وانتشرت على طول مساحة كردستان وعرضها، ولا تتخذ من التمسك بالمواقع الثابتة طريقة في أسلوب حركتها، أي «أننا موجودون في كل مكان، ولسنا موجودين في أي مكان في الوقت ذاته»، هذا هو المبدأ في أسلوب مقارعتهم. أما السؤال عن مكان وجود قواتنا وماذا تفعل فهذا شأن لا يمكننا الافصاح عنه.

إن التصريحات والبيانات التي تطلقها هيئة الأركان التركية عن حجم الخسائر في صفوفنا هي مجرد حرب نفسية للتعتيم على الوضع الحرج والمأزق العميق الذي دخلته، وقد تصل إلى نهاية حتمية إذا حصلنا على الدعم السياسي والديبلوماسي المطلوب. فإذا كانت الدولة التركية قادرة على القضاء علينا كما تدعي، فلماذا لا تستطيع القضاء على قواتنا الموجودة في كردستان الشمالية (تركيا) فكيف ستستطيع القضاء على قواتنا

الموجودة في الجنوب والتي تحصل دائماً على أكبر مصدر من الامدادات العسكرية والاقتصادية وما شابه؟ فقد دخلت تركيا بهذه الحملة وضعاً حرجاً ومأزقاً عميقاً وهذا ما كنا ننتظره، وسنلحق بالغزاة ضربات عسكرية كبيرة، وسنحقق تطورات وانتصارات باهرة، فتعدد جبهات المواجهة، يسهل حركة الأنصار ويضمن إمكانات تحقيق النصر أكثر.

**● مواجهة حملة كهذه تتطلب قدرات وإمكانات كبيرة تعجز عنها في بعض الأحيان الدول. فكيف بمقدوركم مواجهة الحملة منفردين ولوقت طويل، ألا تتلقون دعماً من قوى خارجية؟**

ـ صحيح أن مواجهة حملة كهذه صعبة ولو يوماً واحداً، فكيف إذا استمرت فترة طويلة. ونريد أن نؤكد لكم أننا نعتمد على إمكاناتنا الذاتية، ولم نحصل على أي دعم مباشر من أي دولة أو حتى من أي تنظيم كردي ما عدا الدعم المعنوي الذي نتلقاه من بعض الأطراف المحايدين. كما لم يقدم لنا أحد مساعدات مادية أو عسكرية. وكما تفضلتم وقلتم أن دولة بكل إمكاناتها قد لا تستطيع الصمود في مواجهة هذه الحملة، ولكننا نملك تجارب كبيرة في الصمود لمواجهة هذه الحملات ونعتمد في ذلك على روح التضيحة والبسالة التي يتحلى بها مقاتلونا، إلى أننا نملك مهارة كبيرة في الإفادة من الجغرافيا الجبلية الوعرة للتصدي وضرب العدو. ومن هنا نستطيع القول أنه لو اجتمعت قوى الشرق الأوسط كلها فلن تستطيع النيل منا، لأنها تعتمد الأسلوب الكلاسيكي في حرب السهول. ومعروف أن الدولة التركية ليست وحدها التي تحاربنا، بل تتلقى الدعم مادياً وعسكرياً ومعنوياً من أميركا وإسرائيل. إذا أكبر دول العالم تخوض الحرب ضدنا، وهنا يجب أن نعرف جيداً حقيقة من يقف وراء هذه الحرب.

**● تؤكد جميع الفصائل الكردية أن هدفها الرئيسي هو استقلال كردستان لكننا نجد أن بعض هذه الفصائل يقاتل ضدكم إلى جانب القوات التركية. أليس في هذا الأمر التباساً خصوصاً أن هذه الفصائل تمثل فئات واسعة من الشعب الكردي؟ وما هو الدافع لاتخاذ هذا الموقف؟**

ـ أهداف الأحزاب الرئيسية الأخرى في كردستان ليست الاستقلال كما تفضلتم وقلتم، إن الوضع الذي تعيشه هذه الأحزاب لا يتعدى العمالة، وخصوصاً في الجنوب، فهي تتعاون مع الدولة التركية بكل الأشكال، وهذا كاف لمعرفة حقيقتها وخصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني منن خلال اتفاقاته مع تركيا، والأحزاب والتنظيمات الأخرى بدأت تعرف ذلك جيداً. مواقفنا منه كانت واضحة دائماً، كنا نؤكد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني عمل ليس من الناحية السياسية فقط بل من كل النواحي، حتى أن

الاحتلال الحالي لكردستان هو بدعوة منه. ما سيمنع الخيانة لدى الكردي الخائن أنه لكي يصل إلى أهدافه يلجأ حتى إلى ألد أعدائه فهو يتحالف مع عدوه لمواجهة عائلته وعشيرته. وهذا الاسلوب ذاته يتبعه ضدنا الحزب الديمقراطي الكردستاني. فهو يتعامل اليوم مع الحكومات التي تضع الأكراد وتنظيماتهم في مأزق خطير. وهذا أسلوب ماكر جداً، ولكنه بذلك يستهدف الشعب الكردي، لأننا إذا تمعنا في سياسته نجد أنه لا يستطيع محاربتنا بقواه الذاتية فيسعى إلى تصفيتنا بيد العدو التركي الوحشي.

وهنا أريد أن أؤكد أن نمط حياتهم يفرض عليهم القيام بمثل هذه العمالة، فهذا الحزب لا يستطيع التنفس ولو لمدة ٢٤ ساعة بالاستقلال، وليس مهما شكل القوة التي يتحالف معها حتى لو كانت من أخطر الأعداء، سواء في الداخل أو في الخارج. واستمرار هذا الحزب مرتبط بهذا السبب، وهو ليس مخيراً في حياته بل مرهون للعدو. لهذا فهو مرغم على التعامل مع العدو للقضاء على الأحزاب التي تناضل من أجل حرية الشعب حفاظاً على مصالحه العائلية والعشائرية. إذاً بقاؤه مرهون بالعمالة للعدو، والمستجدات الأخيرة مثال واضح على ذلك وتوضح الأسباب الحقيقية لبقائه حتى الآن.

● **تنفذ أنقرة عمليتها العسكرية وسط خلافات كبيرة في المحافل السياسية التركية وعودة الجيش إلى الواجهة. ما هو في رأيكم الترابط بين الاثنين؟ وما هو دور رئيس الوزراء نجم الدين أربكان في هذه العملية؟**

ـ الحملة العسكرية الحالية مرتبطة أساساً بالازمات السياسية الخانقة في أنقرة. فحكومة أربكان حسب أقوال الصحف، ليست لها علم بهذه الحملة، إذاً فهي أصبحت خارج نطاق السياسة الخارجية. وحتى تتمكن الدولة التركية من إخفاء ما يحدث داخل الجيش من تفكك وإرهاق، والتعتيم على الأزمة السياسية في داخلها، لجأت إلى هذه الحملة العسكرية، إذاً أن تطور حزبنا وتقدمه يؤثران مباشرة على الأزمات والتناقضات الداخلية في تركيا. فالحلول التي تقدمها المؤسسة العسكرية هدفها القضاء على الأزمة السياسية المستفحلة، وبروز دور الآلة العسكرية على الساحة مرتبط بهذه الأزمة، وهي لا تقبل بحلول أخرى سوى التي تفرضها هي. الجيش لا يسمح للحكومة والمجلس النيابي حتى بمجرد مناقشة هذه الأزمات، وحسب المعلومات المتوافرة لدينا فإن الجيش لن يدع أي قوة سياسية أو مدنية تتدخل لحل هذه المشاكل. ويقول العسكر أنه إذا كان ثمة حل لهذه المشاكل فهو في يدنا نحن. وأوضح أن المؤسسة العسكرية ترجح دائماً الوسيلة العسكرية والبربرية، ولولا ذلك لكان في الامكان إيجاد حل سياسي. هذه هي الحقيقة. والمشاكل ستتعقد أكثر والتناقضات والأزمات ستتعمق أكثر لأن الهجمة التركية ستصعد وتيرة الحرب أكثر، وستوصل الدولة إلى وضع لا يطاق. ويحتمل أن تكون هذه الحملة العسكرية آخر حملة لهم، لأنهم لن يستطيعوا تحقيق النتائج التي يريدون، وتالياً ستكون

فرص إيجاد حل سياسي أوفر من أي وقت مضى، حتى أن أميركا والمجتمع الدولي سيجدان ضرورة لذلك. فبدل دعم تركيا سيتم التركيز على الحل السياسي. أكرر أنه ليس في مقدور الدولة التركية القضاء علينا عسكرياً. ونعتقد أن هذه الحملة ستكون الأخيرة، ومصير الحكومة الحالية مرتبط بذلك أيضاً، ونعتقد أن نهاية أربكان (ووزيرة الخارجية طانسو تشيلر) ستأتي بنهاية هذه الحملة، إذ لن يبقى لهما مكان في الساحة السياسية بعدها. وأعتقد أن الدولة ستبحث عن رسم سيناريو سياسي جديد للحل، ويومياً تجري نقاشات لوضع مخططات جديدة، لأن هذه الحملة ستسبب تغيير الوضع الحالي، وسندخل وضعاً جديداً، لذا يجب ألا يستغرب أحد ذلك، ويمكن أن تبدأ تركيا بالاصلاحات من الناحية السياسية والعسكرية أيضاً.

● **نددت بغداد علناً بالتدخل التركي في أراضيها، لكن في الوقت نفسه نلاحظ أن تبادل الزيارات الرسمية مستمر بين العراق وتركيا. هل معنى ذلك أن بغداد موافقة ضمناً على العملية التركية ولماذا؟**

ـ بغداد تندد بالحملة التركية من جهة، وتتعامل مع تركيا من جهة أخرى. هذا تناقض كبير. لماذا؟ ونحن أيضاً لم نصل إلى معرفة سر ذلك بعد. هل يمكن أن يكون العراق شريكاً لتركيا في هذه الحملة؟ فإذا كان ذلك صحيحاً فلماذا يفعل هذا؟ هو يندد بالاحتلال التركي لكنه لا ينسق معنا في المواجهة على رغم أنه يملك القوة لذلك. والنتائج التي نستخلصها من التطورات الأخيرة هي أن حكومة بغداد تبحث عن منفذ للخروج من أزمتها. فمن جهة قد تعتقد أن تركيا ستطلب منها المساعدة والعون لإخراجها من أزمتها، ويستحيل أن تضغط بغداد على تركيا لإيجاد حل مشترك والعودة إلى القوانين الكلاسيكية السابقة، لا سيما أن قاعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني جاهزة لذلك. هل يحضر اتفاق سري؟ ولا أستطيع أن أجزم بذلك.

ومن جهة ثانية فإن ما تفكر به أميركا وإسرائيل في شأن العراق واضح، ويحتمل أن تنظر إليه بغداد بحذر شديد. وقد يدفعها ذلك إلى عقد اتفاق سري طويل الأمد مع تركيا. علينا أن ننظر إلى ذلك بمنظار مشكوك فيه، ولكن مع ذلك يجب ألا نسقط هذا من الحساب. على الأقل علينا أن نفكر بهذا الشكل ولو في الفترة الراهنة، إذ يحتمل أن يتغير الوضع مستقبلاً. وأعتقد أن لقاءات مهمة عقدت في هذا الصدد.

والمعلومات المتوافرة لدينا تفيد أن تركيا ستجعل بعد القضاء على حزب العمال الكردستاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني حاكماً على منطقة كردستان وعندئذ سيدخل هذا الحزب في مفاوضات مع النظام العراقي في شأن مشروع الحكم الذاتي.

وسيكون ذلك مثل اتفاق عام ١٩٧١ تماماً. قد يكون هناك اتفاق من هذا القبيل.

ولكن هذا ليس منطقياً لأن الساحة السياسية لن توفر مكاناً لحصول مثل هذا الاتفاق، لأن اتفاقاً بهذا لشكل يتناقض واتفاقات الطرفين (تركيا والعراق) فإذا فكر الطرفان بهذا الشكل الضيق، يصعب إقناع أميركا وإسرائيل بذلك. كما لن تقبل به دول المنطقة ولا نعتقد أن بغداد تؤيد حلاً بهذا الشكل، بل أن هناك احتمالاً لأن يقف العراق ودول المنطقة ضده لأن موازين القوى تغيرت اليوم. وربما قبل العراق بهذا الاتفاق للخروج من أزمته، وإلا كان عليه انتظار فرصة سياسية يستفيد منها. أما إذا جرى تهديده أكثر يمكن أن يكون رد فعل العراق أكبر لمواجهته. وإذا وجد العراق في الحملة العسكرية والسياسية الجارية مخرجاً له فإنه قد يفكر بذلك أكثر. ومن هذه الناحية يستخدم الطرفان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أثبت عمالته لهما في هجومه على أربيل. وبهذه العمالة يريد تأسيس بستان من الورود بلا أشواك، لكن فرص النجاح لذلك معدومة.

**● تزامنت العملية التركية وبروز مؤشرات لقيام أحلاف عسكرية في المنطقة، لا سيما بعد الاتفاق الأمني التركي ـ الإسرائيلي. ألا تعتقدون أن لهذه العملية أبعاداً تتخطى حزبكم إلى أبعاد إقليمية أخرى؟**

ـ علاقة الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي بهذه الحملة، مع أنني أجبت عن هذا السؤال في البداية، موجودة، فالاتفاق هو الذي شجع تركيا ودفعها إلى القيام بهذه الحملة، ولا ننسى الدعم الأميركي المطلق لها. يجب ألا ننظر إلى هذا الاتفاق على أنه اتفاق عسكري فقط، بل يجب أن نعرف أن هناك مشروعاً للسيطرة المشتركة على المنطقة، وأن أميركا وإسرائيل وتركيا تريد تحييد نفوذ أوروبا واليابان وروسيا والتضيقق عليها، هذه رغبة أميركية في وضع هذه المنطقة تحت مراقبة تركيا وإسرائيل. وهي تنفذ سياسة استراتيجية لهذا الغرض في المنطقة. وفي إمكان أي إنسان رؤية ذلك بوضوح، ففي السنتين الماضيتين عقدت تركيا وإسرائيل اتفاقات إستراتيجية من هذا النوع.

الوضع السياسي المتأزم في تركيا والتردي الاقتصادي وحاجتها العسكرية إلى إسرائيل دفعتها إلى هذا الاتفاق الإستراتيجي. فهاتان الدولتان ومن ورائهما أميركا، تشتركان في مصالح استراتيجية في المنطقة كالمياه والنفط وتتحدثان دائماً عن «الفوائد الاستراتيجية». والمؤسستان العسكريتان التركية والاسرائيلية تتحدثان دائماً عن المصالح الاستراتيجية بينهما، وتقولان أن هذه المصالح هي التي دفعتهما إلى اتفاق كهذا. العلاقة بينهما تتطور يوماً بعد يوم، والمناورات المزمع إجراؤها على الساحل الشرقي للمتوسط سابقة خطيرة لها مؤشرات عدة. وحسب نظرتنا إلى هذه الممارسات فإنها يمكن أن تؤدي إلى نشوب حرب إقليمية لأن الاتفاق الثلاثي ليس موجهاً ضد حزب العمال الكردستاني فقط، بل يستهدف النظام العراقي أيضاً، فأما أن يستسلم له أو سيقضي عليه وتشكل حكومة جديدة مرتبطة به. وفي هذه السنة ستتكثف الجهود لتحقيق هذا الهدف. وإذا

تحقق سيتجهون نحو إيران للضغط عليها. وإذا وضع العراق تحت سيطرتهم فسيحاولون فرض سيطرتهم على العالم العربي عموماً. ومن خلال الحملة العسكرية الأخيرة سيحاولون الامساك بمقدرات شعوب المنطقة كافة. ولا بد أن هذه الشعوب، العربية والكردية والفارسية والتركية، ستتصدى لهذه المخططات. فإذا كانت الاتفاقات تستهدف قواتنا تكتيكياً، فهي تستهدف كل هذه الشعوب استراتيجياً.

ويجب ألا يعتقد أحد أن هذه الحملة ستنتهي بانتهاء حزب العمال الكردستاني، بل هي تستهدف كل شعوب المنطقة، وستفرض حصاراً على كل دول المنطقة من إيران إلى العالم العربي وصولاً إلى أذربيجان وآسيا الوسطى ودول القوقاز والبلقان. فهي تشبه حملة هتلر على تشيكوسلوفاكيا. وإذا بقيت شعوب المنطقة صامتة إزاء هذه الحملة فإن الهجمات اللاحقة ستكون أسرع. هذه هي النتائج التي نستخلصها من هذه المواجهة غير المتكافئة في القوى، فهي ليست موجهة ضد الشعب الكردي فقط، بل ضد جميع شعوب المنطقة. وعلى هذه الشعوب التضامن، وعلى شعوب المنطقة وحكوماتها، والقوى الوطنية والتقدمية التضامن والتعاون انطلاقاً من وحدة المصالح لقلب موازين القوى في مواجهة القوى الامبريالية والعميلة. وعليها أن تنظر إلى الانجازات التي حققها حزبنا بأهمية كبيرة، وأن تتخذ مواقف مبدئية وتمد يد العون والمساعدة. فهذه الأيام التي نعيشها مصيرية. وكما ذكرنا سابقاً فإن حملة عسكرية كهذه تعجز دول عن مواجهتها، وإذا أخذنا في الاعتبار الحجم الكبير للحملة يمكننا أن نتبين أهدافها وأبعادها غير المعلنة.

إننا نناشد الشعوب والقوى الوطنية والتقدمية كافة في المنطقة ألا تقف من هذه التطورات موقفاً غير مبال، فهي تعنينا جميعاً وإذا لم تتخذ موقفاً ضد الحملة ستترتب نتائج سلبية تنعكس على الجميع. ويجب النظر إلى ما يحدث على أنه بداية أحداث تاريخية. لهذا يجب تجاوز المواقف الكلاسيكة الحالية. فعلى رغم الحدود القائمة حالياً يجب أن تسود المساواة والعدالة والحرية بين الشعوب، وحينها ستتغير موازين القوى لمصلحة شعوب المنطقة.

مصير شعوب المنطقة مشترك وحريتها مشتركة في هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى. فالشعب الكردي الذي كان منسياً حتى الآن، ولم تتخذ مواقف جريئة من أجل حريته، يتحد اليوم من شعوب المنطقة، ولا سيما مع القوى الوطنية والتقدمية. ونرى اليوم أن القوى التي كانت مترددة في مواقفها من حركة التحرر الكردية، بات تشكل جبهة واحدة معها في خندق واحد.

وبقدر ما يعتبر الحزب الديمقراطي الكردستاني حزباً عميلاً ورجعياً ومرتبطاً بالرجعية الدولية، فإن حزب العمال الكردستاني هو بالقدر ذاته حركة تحررية مرتبطة

بأهداف كل الشعوب والقوى التقدمية في المنطقة وطموحاتها. نعتبر هذا تطوراً مهما جداً والشعب الكردي سيعمق علاقات التعاون والتضامن مع شعوب المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وسيكون قوة لها كما يستمد قوته منها على أساس التحرر والمساواة[1].

## ● مقتل ٢٩ كردياً (٨/ ٥/ ٩٩٧)

في ديار بكر أعلنت قوى الأمن أنها قتلت ٢٥ مقاتلاً من «حزب العمال الكردستاني» في معركة دارت قرب حدود العراق وأربعة آخرين في اشتباكات متفرقة. وقتل أكثر من مئة شخص في يومين من المعارك بين القوات التركية ومقاتلين أكراد امتدت إلى داخل الحدود العراقية في وقت سابق من الأسبوع الجاري.

وفي ٩/ ٥/ ٩٩٧ ذكرت وكالة أنباء الأناضول أن ١٤٨ مقاتلاً كردياً و١٢ عنصراً من قوات الأمن التركية قد قتلوا خلال عمليات يشنها الجيش التركي منذ ٧/ ٥/ ٩٧ في جنوب شرقي الأناضول على الحدود مع العراق.

وفي ٢٦/ ٥/ ٩٧ نقلت وكالة «ديم» الموالية لحزب العمال الكردستاني عن القيادة العسكرية للحزب قولها في بيان «انتهت المرحلة الأولى من حربنا بالنصر». وأضاف البيان: «فتحت قواتنا خطوط العدو للهجمات باستدراجه إلى مناطق استراتيجية وأوقعت به خسائر فادحة وتجاوزت خسائر العدو ٢٥ قتيلاً يومياً».

● في بيان وزع في بيروت (لبنان) ٢٨/ ٥/ ٩٧ أعلن «جيش التحرير الشعبي الكردستاني» أن قواته هاجمت ثلاثة مواقع لـ «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في منطقة راوندوز أسفرت عن مقتل الكثير من «البشمركة» وعقد الحزب اجتماعات موسعة في منطقة «موزوري ـ زاويته» شرحت خلالها أهداف العملية التركية وأبعادها.

---

(١) أجرى الحوار أمين قمورية «النهار» تاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٩٧.

# العلاقات السورية ـ التركية

مواضيع ثلاث تكون نقطة الخلاف بين كل من سوريا وتركيا. موضوع لواء الاسكندرون وموضوع نهر الفرات وموضوع حزب العمال الكردستاني فبالنسبة إلى لواء الاسكندرون فهو في الحقيقة منطقة عربية التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا يقع في شمالي سوريا وقد بقي هذا اللواء تحت السيادة القانونية للحكومات السورية. إلى أن كانت اتفاقية أنقرة يوم ٢٠ تشرين أول/ أوكتوبر سنة ١٩٢١ حيث اعترفت فرنسا لتركيا بحق السيطرة على اللواء مقابل «امتيازات في مناجم الحديد والكروم والفضة الخ»[١]. وقد عمل الأتراك لمحو هوية اللواء العربية عبر تكثيف الهجرة التركية إليه وتفريغه من سكانه العرب في ما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩[٢] و «عام مشكلة اللواء» في شباط/ فبارير ١٩٣٦ عندما تأزم الموقف السوري ـ التركي شكلت عصبة الأمم لجنة لدراسة وضع اللواء القانوني وقدمت تقريراً دعي «اتفاق جنيف لعام ١٩٣٨» في وقت ارتفعت فيه أصوات تركية تدعو إلى انسحاب تركيا من عصبة الأمم إذا لم تحسم مشكلة لواء الاسكندرون لمصلحتها[٣].

وعندما تسلم عصمت إينونو زمام الحكم في تركيا ما لبث أن تفاقم الخلاف السوري ـ التركي بسبب اللواء حيث أصر أينونو على ضمه لتركيا فاجرى انتخابات نيابية بين سكانه بإشراف لجنة دولية قامت فرنسا وتركيا بتزويدها، رافقها غزو الجيوش التركية بمساندة فرنسا للواء فتمت الانتخابات المزورة مما دفع اللجنة الدولية لمغادرة اللواء وهي تندد ببيانها بالتحالف التركي ـ الفرنسي لسلخ اللواء عن سوريا والذي ثبتته فيما بعد اتفاقية أنقرة الثانية في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٩ المستندة إلى معاهدة الصداقة التركية ـ الفرنسية المنعقدة في ٤ تموز/ يوليو ١٩٣٨ وكان نتيجة ذلك، إلحاق اللواء بتركيا مما أدى إلى اعتراض سوريا وسائر الدول العربية، ولكن دون جدوى. وقد عمد إينونو إلى تغذية

---

(١) د. ذوقان قرقوط «تطور الحركة الوطنية في سوريا» دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥.

(٢) مجلة «المستقبل» (باريس) مقال بعنوان ٥٠ سنة على سلخ لواء الاسكندرون» ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٣) د. ذوقان قرقوط ـ مرجع سابق ـ ص ٣٠١.

شعور عدائي للعرب عند الأتراك مصوراً لهم أن العرب خانوا تركيا في الحرب العالمية الأولى وطعنوها في الظهر حتى أنه أدخل هذه الفكرة في كتب التاريخ التي كانت تدرس للطلاب الأتراك في عهده[1] وقد غير الأتراك إسم اللواء وأصبح يعرف «بجمهورية هاتاي»[2].

وقضية الخلاف الثانية بين سوريا وتركيا هي نهر الفرات الذي شكل ورقة ابتزاز تركية مهمة مع كل من سوريا والعراق باعتبار أن منبعه يقع خارج نطاق السيطرة العربية. كما أن نهر الفرات ومعظم روافده الرئيسية ينبع من السفاح الجنوبية لجبل طورس في هضبة الأناضول في الأراضي التركية حالياً والتي كانت حتى عام ١٩٣٦ جزءاً من أراضي سوريا الطبيعية والسياسية وأثناء حرب الخليج ١٩٩١ قامت تركيا بقطع مياه الفرات لمدة شهر كامل عن سوريا والعراق وكان ذلك قراراً سياسياً وعسكرياً تركياً بقدر ما كان قراراً مائياً اقتصادياً. بمعنى أن هذا القرار كان «جرس إنذار مبكر» إلى أن مستقبل الزراعة بل الحياة، على حوض الفرات سيكون مستقبلاً حافلاً بالمآسي والآلام[3] والبعد السياسي للقرار الذي قضى بقطع المياه هو تهديد المسؤولين الأتراك المبطن لكل من سوريا والعراق، بأنهم لم يفعلوا تحت أي ظرف ما فعله الأميركيون مع المكسيك عندما حولوا كلياً مجرى كولورادو عن الأراضي المكسيكية[4].

وتؤكد المعلومات أن سد أتاتورك الذي هو رابع سد ترابي في العالم من حيث الحجم ويقع في جنوبي شرق تركيا على نهر الفرات. وله ثلاثة أنفاق. ويعتبر نفق أورفة من أهم المنشآت التابعة لسد أتاتورك حيث سيتم عبره تحويل مياه الفرات لري سهول ماردين وحران الواقعة خارج حوض الفرات وهذا بمثابة تحويل جذري لمجرى النهر عبر نفقين متوازيين ويتألف منهما نفق أورفة طول كل منهما ٢٨ كلم وهما أطول قناتين في العالم... هذا وقد تم أخيراً تدشين نفق الري الضخم الذي ينقل ٣٢٨ م$^3$ من المياه في الثانية إلى الأراضي المتاخمة للحدود السورية. ويعتبر ري هذه الأراضي نقطة إنطلاق لري مساحات شاسعة من مياه الفرات ستزداد على مدى الأيام حتى يصل معدل الاستخدام التركي لمياه الفرات إلى ما يعادل ٥٠٪ من واردات النهر السنوية. لكن ذلك سيؤدي إلى مشكلة بيئية معقدة لسورية والعراق. ذلك أن المياه العائدة من الحقول المروية في تركيا ستفسد مياه الفرات للدول الواقعة في حوضه الأسفل نتيجة ارتفاع نسبة

---

(١) مصطفى الزين «أتاتورك وخلفاؤه» دار الحكمة ـ بيروت ١٩٨٢ ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٢) «كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء الاسكندرونة» ص ٥٦٠.

(٣) مجلة «الشاهد» القبرصية ص ٤٤.

(٤) محمد العباس في مقاله «تركيا تنافس سوريا بسلاح المياه» نشر في مجلة العالم اللندنية العدد (٣١٠) ١٩٩٠ ص (١٠).

الملوحة وبقايا المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية في مياه النهر الجارية. فضلاً عن أن تخزيين هذه المياه في السدود التركية المنفذة يفوق إضعافاً كثيرة حصة تركيا المائية من مياه الفرات وهذا بحد ذاته يعد «سرقة» مما دفع بجامعة الدول العربية إلى أن تعلن في ندوة عن المياه في الجامعة نفسها، على لسان الأمين العام المساعد للجامعة العربية السفير عدنان عمران أن «إسرائيل وتركيا تسرقان مياه العرب[1]».

كما أن الجانب التركي يصر على القيام باتفاقية مياه شاملة بين سوريا وتركيا تعتمد إلى حد بعيد على التعاون معاً للحد من النشاط الكردي (الدولة الكردية) على أن تتضمن الاتفاقية توزيع مياه جميع الأنهار المشتركة بين الجانبين وبصورة خاصة مياه نهر العاصي الذي ينبع من سوريا ويفيض إلى لواء الاسكندرون.

إن رفض السوريين للموافقة على مثل هذه الاتفاقية مرده إلى إدراكهم بأن عقد مثل هذه الاتفاقية المتضمنة توزيع مياه نهر العاصي تهدف تركيا من ورائها «الاعتراف السوري الرسمي بالسيادة التركية على منطقة الاسكندرون» وهو أمر مرفوض رسمياً وشعبياً في سوريا[2].

يضاف إلى ذلك إلى اعتماد تركيا سياسة التهديد ضد سوريا حيث صرح وزير الدفاع التركي سنة ١٩٨٨ قائلاً «إننا نعرف أن سوريا غير قادرة على خوض حرب مع تركيا بسبب إنشغالها بحالة حرب مع إسرائيل»[3].

وفي تصريح لجريدة «النقطة» التركية تاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٧ أطلق وزير الدفاع التركي تهديداته لسوريا إذ قال «بيدنا سلاحان لردع سوريا: المياه والقوة العكسرية». وصرح تورغوت أوزال أيضاً «سنقطع مياه الفرات عن سوريا إذا لم تتدخل لكبح نشاط الأكراد في تركيا».

وبالعودة إلى دراسة قيمة لأمين عام اتحاد الجيولوجيين العرب يقول الباحث الدكتور وسام شاكر الهاشمي أن مشروع تنمية هضبة الأناضول أو مشروع الغاب هو واحد من المسميات البريئة التي تطلق على المشاريع التآمرية التي تستهدف المياه العربية والذي تعود بداياته إلى عام ١٩٣٦ وهو يعتمد على ثمانين بالمئة من مياه نهر الفرات و٢٠ بالمئة من مياه نهر دجلة وقد تم إنجاز عدة سدود، لكن المشروع بمجمله مخطط له أن ينجز بالكامل خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ وتقدر كلفة المشروع بحدود ٣٠ بليون دولار وبمساهمة جهات تمويلية محلية وبريطانية وأميركية.

---

(١) «النهار» و «السفير» تاريخ ١٩٩٢/١٢/٢١ نقلاً عن وكالة رويتر.

(٢) د. نبيل السمان «حرب المياه من الفرات إلى النيل» ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) د. نبيل السمان «حرب المياه من الفرات إلى النيل» ص (١١).

وتقول الدراسة أن «مشروع الغاب» يعتبر أضخم مشروع في منطقة الشرق الأوسط وثالث أكبر مشروع في العالم ويتضمن بناء ٢١ سداً، ثلاثة منها على نهر دجلة و ١٨ على نهر الفرات و ١٧ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية. ويهدف المشروع إلى إرواء ١,٦ مليون هكتار من الأرضي، وتوليد ٢٥٠٠ بليون واط/ ساعة/سنة من الطاقة الكهربائية من محطات ستبلغ قوتها التوليدية بحدود ٧٥٠٠ مليون واط.

وسيؤدي هذا المشروع إلى إنخفاض كميات المياه الآتية من تركيا على الوجه الآتي:

- مياه نهر دجلة ستخفف من ١٧ مليار متر مكعب إلى ١٣,٥ مليار متر مكعب.
- مياه نهر الفرات، ستخفض مما بين ٢٨,٥ ـ ٣٢,٥ مليار متر مكعب كمعدل إلى ١١ ـ ١٣,٥ مليار متر مكعب كمعدل.

وتركز الدراسة على موضوع التحليل الرقمي لكميات المياه وفق احتياجات كل قطر وخصوصاً في الجانب السوري والعراقي، في ظل التوسع التركي في استغلال المياه وحجزها وتحديداً بالنسبة إلى نهر الفرات.

فالدراسة تشير إلى أن مساحة الحوض الذي يمر منه النهر هو كالآتي:

- تركيا ١٢٥ ألف كلم مربع وسوريا ٧٦ ألف كلم مربع والعراق ٢٤٣ ألف كلم مربع.

أما المساحات المزروعة بالدونم فهي تركيا ٥٤٠ ألف دونم وسوريا ١,٢٦٠ ألف دونم والعراق ٤,٩٢٧ ألف دونم.

وعن الحاجة إلى المياه: تركيا ١,٥ مليار متر مكعب وسوريا ٤,٧٨ مليار متر مكعب والعراق ١٢,٨٦ مليار متر مكعب.

وعن الأراضي القابلة للزراعة في الحوض، تركيا ٥,٣٢ ألف دونم وسوريا ٢,٣١٤ ألف دونم والعراق ٧,٣٤٢ ألف دونم.

أما عن الحاجة الكلية إلى المياه فهي تركيا ١٣,٦٤ مليار متر كعب وسوريا ٧,٩٥ مليار والعراق ١٩ ملياراً.

أما عن الحصة بعد تنفيذ مشروع الغاب فهي: تركيا ١٧,٥ ـ ١٩، أي أكثر من حاجتها الفعلية إلى المياه سواء لري ما هو مزروع حالياً، أو للتوسع واستغلال ما يمكن استغلاله أما بالنسبة إلى العراق وسوريا معاً فإن حصتهما بعد تنفيذ مشروع الغاب سيكون. ما بين ١١ ـ ١٣,٥ مليار متر مكعب من المياه، مع أن حاجتهما الفعلية هي ٢٦,٩٥ مليار متر مكعب.

وتقول الدراسة أنه يتضح من خلال هذه الإحصائية أنه لن يكون بإمكان سوريا والعراق زيادة المساحات المزروعة، أو استغلال أية أراضي جديدة، إضافة إلى العديد من الآثار القاتلة الأخرى، ومنها أن المياه التي سترد إلى سوريا والعراق، لن تكون شحيحة فحسب بل وملوثة ومالحة وذلك خلال ملء الخزانات والسدود التركية. حيث تتوقع الدراسة أن يستمر تدفق المياه المالحة والملوثة لفترة ٤ أو ٥ سنوات، إذا كان معدل الأمطار فوق المتوسط. أما إذا كان دون المتوسط فقد يستمر ذلك فترة تصل إلى ثماني سنوات.

وتقول الدراسة أيضاً أن الحكومة السورية شعرت بالاخطار التي تهددها، الأمر الذي دفعها إلى زيادة المبالغ المخصصة للمشاريع المائية والهيدرو كهربائية اعتباراً من عام ١٩٨٨ من عشرة بالمئة في الميزانيات السابعة إلى ٤٣,٥ بالمئة من إجمالي التخصيصات الحكومية للمشاريع الجديدة في ذلك العام، لكن المشاريع السورية لم تبدأ إلا بعد حرب الخليج (آب ـ أغسطس ١٩٩٠) حيث تم بناء محطة تشرين الكهرومائية على نهر الفرات، والتي ساعدت في تنظيم جريان مياه الفرات إلى بحيرة الأسد. وإكمال بناء سدين على نهر الخابور وسد ١٧ نيسان على نهر عفرين وعشرات السدود الأخرى.

أما على الجانب العراقي فقد توقفت مشاريع السدود بالكامل، بسبب الحصار ولحقت أضرار جسيمة بالسدود العاملة خلال هذه الفترة، الأمر الذي يؤكد أن العراق سيكون المتضرر الأكبر من تنفيذ المشروع التركي. وجاء في الدراسة أن أبرز أوجه الضرر يتمثل بأن ستة ملايين عراقي يسكنون في سبع محافظات يخترقها النهر، سيعانون من شح المياه وأن ٣,١ مليون دونم من الأراضي الزراعية الخصبة سيلحقها الضرر بسبب تردي نوعية المياه الناجمة من التلوث الصناعي وزيادة التملح. وسيؤدي نقصان كل مليار متر مكعب من المياه إلى نقصان ٢٦٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية، وسيمتد الضرر إلى محطات توليد الطاقة التي تعتمد على مياه هذا النهر، والتي يقدر إنتاجها بحوالي ٤٠ بالمئة من مجموع الطاقة المنتجة في العراق. أما عن الأهداف المعلنة فتقول الدراسة أن تركيا أعلنت أنها تهدف من هذا المشروع إلى تحويل المنطقة إلى منطقة تصدير زراعي، وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات التنمية في تركيا، وإزالة الفوارق بين الأقاليم التركية، وزيادة عدد سكان المنطقة من ٩ ملايين نسمة إلى ١٧ مليوناً، من خلال تحويلها إلى مناطق جاذبة للسكان بسبب المشاريع المقامة فيها.

ويبدو وفق ما تشير الدراسة، أن أخطر ما في هذه المسألة، النظرة التركية والفهم التركي لهذا الموضوع، حيث تعتبر تركيا نهر الفرات نهراً تركياً والدليل على ذلك أن القرار الذي اتخذته في ١٠/ ١١/ ١٩٨٩ بشأن تحويل مياه الفرات من أجل تعبئة خزان سد أتاتورك. لم يصدر عن وزير الزراعة أو رئيس الوزراء أو حتى رئيس الجمهورية، بل جاء

قراراً لمجلس الأمن القومي التركي الذي يعني مضمونه أن تركيا مستعدة للمواجهة العسكرية مع جيرانها إذا ما حاولوا التصدي لهذه العملية.

وتقول الدراسة، أن تركيا على علم كامل وتام بفداحة الأضرار التي سيلحقها المشروع بكل من سوريا والعراق. لكن الأتراك يؤكدون أنهم مصممون على عدم الدخول في أية مساومة مع الدولتين الجارتين.

وتذهب تركيا إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث تستخدم موضوع المياه كورقة ضغط على الجانب السوري. دليل ذلك ما أكدت تورغوت أوزال في تشرين ١٩٨٩، عن إمكانية استخدام مياه الفرات كورقة ضغط سياسية واقتصادية على جيرانها حين صرح بأن بلاده ربما تعيد النظر في تدفق مياه الفرات إلى سوريا إذا لم تكف الأخيرة ـ حسب زعمه ـ عن تقديم مساندتها للحركات الكردية في تركيا.

وتقول الدراسة أن هناك أهدافاً غير معلنة لمشروع الغاب ويبرز ذلك من خلال طرح تركيا عام ١٩٧٧ فكرة مشروع أنابيب السلام لتزويد دول الشرق الأوسط بالمياه، وخصوصاً دول الخليج العربي. وقد حاولت تركيا طرح هذا المشروع في مؤتمرات عالمية، من أجل الحصول على التأييد الدولي، ومنها المؤتمر الدولي للمياه الذي انعقد في اسطنبول من ٣ ـ ٩/ ١١/ ٩١. لكن هذا المشروع لم يحظ بالتأييد، ولكن تركيا لم تفقد الأمل في الحصول على الدعم اللازم له. وهي تمضي بمحاولاتها ليس فقط لإقناع العالم بالمشروع، بل ومن خلال تنفيذ مخطط محكم للسيطرة على جميع المياه المتدفقة من أراضيها مما يساعد على تعطيش الدول المجاورة، فتضطر هذه الدول إلى القبول بالمشروع التركي الذي يحقق مقولة «النفط لكم. . . والماء لنا» والذي يؤدي إلى تحكم تركي بمصادر المياه في المنطقة.

ويشتمل المشروع المقترح ـ كما تقول الدراسة ـ على خطين من الأنابيب بطاقة إجمالية قدرها ٣,٥ مليون متر مكعب للخط الأول و ٢,٥ مليون متر مكعب سنوياً للخط التالي، ومجموع ستة ملايين متر مكعب للخطين.

الخط الأول وهو الخط الغربي ويمتد إلى مسافة ٢٦٥٠ كلم نحو الجنوب ماراً بالأراضي السورية والأردنية والضفة الغربية والسعودية.

ويشير مخطط هذا الأنبوب إلى أن بإمكانه تزويد مدن عدة بالمياه على النحو التالي:

تركيا ٣٠٠ ألف متر مكعب، حلب ٣٠٠ ألف، حماة ١٠٠ ألف، حمص ١٠٠ ألف، دمشق ٦٠٠ ألف، عمان ٦٠٠ ألف، تبوك ١٠٠ ألف، المدينة المنورة ٣٠٠ ألف ينبع ١٠٠ ألف، مكة المكرمة ٥٠٠ ألف، جدة ٥٠٠ ألف.

أما الخط الشرقي، والذي تبلغ طاقته القصوى ٢,٥ مليون متر مكعب، ويمر من غرب العراق وشرق الأردن، نحو منطقة الخليج، فيشير المخطط إلى المسار الآتي:

الكويت ٦٠٠ ألف، الجبيل ٢٠٠ ألف، الدمام ٢٠٠ ألف، نجد ٢٠٠ ألف، الهفوف ٢٠ ألف، المنامة ٢٠٠ ألف، الدوحة ١٠٠ ألف. وقبل تنفيذ مشروع أنبوب السلام، اتفقت إسرائيل مع الحكومة التركية مؤخراً على تزويدها بنصف مليون متر مكعب يومياً من نهر مانغجان التركي، نصفها للشرب والنصف الآخر للزراعة وهو مشروع ضخم يوازي مشروع أنابيب السلام، إن لم يفقه ضخامة وأهمية.

وتم الاتفاق على أن تكون تكاليف المتر المكعب من المياه ٢٢,٣ سنتاً، على أن تقوم تركيا بمد خط أنابيب إلى مسافة ١٢ كيلومتراً لنقل المياه من النهر إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث تنقل المياه بعد ذلك عن طريق البحر إلى إسرائيل بواسطة بالونات بلاستيكية ضخمة تعبأ عند الشاطىء وتجر بواسطة قاطرات بحرية إلى داخل الأراضي المحتلة.

وتقول الدراسة أنه يتضح من خلال ذلك أبعاد المخطط التركي في السيطرة على مصادر المياه العربية والطريقة التي تستطيع أنقرة بواسطتها إحكام قبضتها على منطقة الشرق الأوسط بدعم مباشر أو غير مباشر من الحلفاء الغربيين ومن الولايات المتحدة الأميركية حيث تشير الدراسة إلى أن مجرد إغماض العين عن كل ما يجري يعتبر دعماً كبيراً للجانب التركي من أجل تنفيذ ما يهدف إليه. ويبدو أن هناك أهدافاً أخرى غير معلنة لهذا المشروع، كما تقول الدراسة ومنها أن منطقة المشروع هي منطقة تقطنها أغلبية كردية. وقد فشلت الحكومة التركية حتى الآن في القضاء على التمرد الكردي فيها. كما أن العقلية التركية لا تستوعب مسألة منح الأكراد أية حقوق كالحكم الذاتي مثلاً. لذلك فإن الهدف من زيادة الكثافة السكانية للمنطقة من ٩ إلى ١٧ مليون نسمة هو نقل السكان الأتراك من مناطق تركيا الأخرى وتوطينهم في منطقة المشروع من أجل تحويل الأكراد إلى أقلية في المنطقة.

ومن الأهداف غير المعلنة أيضاً، عرقلة التنمية في العراق وسوريا وزيادة مشاكلهما ووضعهما تحت طائلة الابتزاز السياسي والاقتصادي التركي وإبقاء هاتين الدولتين معتمدتين على الغلال والمحاصيل الزراعية التركية. فتضمن تركيا أسواقاً لمنتجاتها وتبقى سلة الغذاء لمنطقة المشرق العربي.

ومن الأهداف أيضاً تمكين تركيا من لعب دور سياسي وأمني مرسوم لها في المنطقة في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وتزويد إسرائيل بالمياه التركية مما يعني تكريس سياسة الاستيطان والتوسع الإسرائيلي. ومن بين الأهداف، الحصول على برميل نفط

بسعر بخس من خلال مقايضته ببرميل الماء. وبذلك تضمن مصدراً دائماً ورخيصاً للطاقة وتحقق مقولة الزعماء الأتراك التي تقايض النفط بالماء. وتخصص الدراسة فصلاً من فصولها لمناقشة مشروع الغاب في ظل القانون الدولي، وتدعو إلى ضرورة توحيد الجهود السورية العراقية وتعبئة الأقطار العربية لمجابهة هذا المخطط[١].

وشنت دمشق حملة عنيفة على أنقرة وشددت في مذكرتها الرسمية العاجلة (شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، المذكرة التي نبهت سوريا بها جامعة الدول العربية) على ضرورة ربط العلاقة بين أي دولة عربية وتركيا بمواقف أنقرة من مياه نهري دجلة والفرات وطالبت بتصعيد الضغط العربي على العاصمة التركية في شكل «هادف وبناء» للتوصل في أسرع ما يمكن إلى اتفاق واضح على قسمة مياه النهرين مع سوريا والعراق لأن «تركيا تضر بمصالح عربية تتعلق بعنصر من عناصر الحياة هو المياه[٢]».

ودعت المذكرة السورية الجامعة العربية إلى إصدار قرارين (اقترحت دمشق مشروعهما) يتعلقان بالموارد المائية والأمن الغذائي. وفيما يدعو الأول الدول العربية إلى «الإسراع في تقديم مذكرات خاصة بمشاكلها المائية مع الدول غير العربية» يحض الثاني على «موقف عربي موحد من هذه الدول غير العربية خصوصاً إن الأمن الغذائي يرتبط بالمياه».

وبررت سوريا تصعيدها ضد تركيا بالاسباب التالية:

**أولاً**: على رغم المحادثات بين كل من سوريا والعراق وتركيا بدأت عام ١٩٦٢ وحتى الآن، فإنها لم تؤد إلى أي نتيجة إيجابية لقسمة مياه النهرين على نحو عادل ومقبول بسبب موقف الجانب التركي الذي يزداد تعنتاً بمرور الوقت.

**ثانياً**: مخالفة تركيا القواعد والأعراف الدولية وادعاؤها حقوقاً ليست لها بإصرارها على اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود، وليسا نهرين دوليين مشتركين بين الدول الثلاث ومحاولة فرض على أساس ما تعتقده في التصرف في مياه النهرين ضمن حدودها السياسية بحجة أنهما ينبعان من أراضي تركية.

**ثالثاً**: زعم تركيا أن المياه التي تمر عبر الحدود السورية ـ التركية لكل من سوريا والعراق تضحية كبيرة من الجانب التركي تجاه جيرانه.

**رابعاً**: فرض الشروط تحت ستار الدعوة إلى ضرورة استخدام التكنولوجيا في مشاريع الري في حوضي النهرين في البلدان الثلاثة وربط ترشيد استخدام المياه ضاربة بعرض الحائط الحدود السياسية القائمة بين الدول الثلاث.

---

(١) دراسة لأمين عام اتحاد الجيولوجيين العرب الدكتور وسام شاكر الهاشمي نشرت في الأسبوع العربي تاريخ ٢١/٧/١٩٩٧.

(٢) جريدة «الحياة» ٢٤ كانون أول ١٩٩٢.

**خامساً**: إعتبار حوض نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً وإمكان نقل المياه من نهري دجلة والفرات عن طريق مشروع الثرثار في العراق. ودعت المذكرة السورية الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها إلى:

**أولاً**: عدم تمويل أي مشروع تركي في حوض نهري دجلة والفرات باعتبار أن أي تمويل لأي مشروع تركي سيشكل وسيلة ضغط خانقة على قطرين عربيين هما سوريا والعراق.

**ثانياً**: ضرورة تنشيط التنسيق الفني والقانوني لتقريب وجهات النظر والتصدي لعمليات سرقة المياه في جنوب لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

**ثالثاً**: حض تركيا على احترام القانون الدولي ومراعاة المصالح المشتركة. وفي الوقت نفسه الوقوف على الخلفيات السياسية للمشاريع الاقليمية المطروحة كمشروع «أنابيب السلام» وآثاره على المشرق العربي خصوصاً أنه مشروع يهدف إلى تزويد الكيان الصهيوني في فلسطين بكميات كبيرة من المياه.

وبالنهاية أن مواجهة سوريا للضغوط التركية والأميركية والاسرائيلية الحالية والمتنامية بغية إفشالها بدأت على الشكل الآتي:

ـ بلورة المصالحة السورية العراقية التي بدأت بخطوات طبيعية اقتصادياً وشعبياً.

ـ تمتين التحالف ـ الإيراني لتوفير مقومات صمود الجبهة السورية خط الدفاع الأول في مواجهة مشاريع الأحلاف التي ترعاها أميركا (حلف تركيا ـ إسرائيل) ومشاريع الحلول الإفخاخ المتمثلة بالطرح الإسرائيلي والتسويق الأميركي لخيار «لبنان أولاً».

إحياء الجبهة الشرقية عن طريق تحالف يضم سوريا والعراق وإيران يتولى تصويب مسار الحركات الإسلامية وصهرها في بوتقة واحدة تحتضنها ديمقراطية تسمح بالتزاوج بينها وبين النخبة الإسلامية المؤمنة بالحداثة والعصرنة.

ـ تأمين دعم مثل هذا الحلف وهذه الجبهة عن طريق تضامن عربي يتمثل بمحور السعودية ـ مصر.

ـ اعتماد ديبلوماسية ناشطة في اتجاه أوروبا لإظهار التمايز بين موقفها وموقف أميركا المنحاز كلياً لإسرائيل من مشروع السلام ومفاهيمه[١].

---

(١) لقد رجعت في هذا البحث إلى ما كتبه الدكتور صالح زهر الدين في كتابه مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية وإلى البحث الذي نشرته الأسبوع العربي تاريخ ٩٧/٧/٢١ لأمين عام اتحاد الجيولوجيين العرب الدكتور وسام شاكر الهاشمي.

# الأسد وأربكان يؤكدان رغبتهما بتوثيق العلاقات

برز التناقض في التوجهات الإقليمية للشريكين في الإئتلاف الحكومي في تركيا أمس ٩٦/٨/٩ مع الإعلان عن رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد إلى رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان يؤكد فيها رغبة سوريا بتوثيق العلاقات مع جاراتها فرد أربكان بتأكيد رغبة مماثلة لديه. وقال السفير السوري لدى أنقرة عبد العزيز الرفاعي أنه سلم أربكان رسالة الأسد الذي يؤكد فيها رغبة سوريا وعزمها على توثيق العلاقات مع تركيا. وأكد الرفاعي أن بلاده ترغب في توثيق العلاقات مع تركيا في المجالات كافة لأن ذلك يخدم مصالح الشعبين والاستقرار في المنطقة.

وكانت صحيفة «ميليت» التركية قد ذكرت ٩٧/٨/٩ أن أربكان عقد «اجتماعاً سرياً» في منزله يوم ٩٧/٨/٨ مع الرفاعي تسلم خلاله رسالة من الأسد.

وقالت «ميليت» أن أربكان اجتمع فور انتهاء اجتماعه بالسفير السوري بمسؤول رفيع المستوى في الاستخبارات التركية «لإبلاغه بالمعلومات التي تلقاها من الرئيس السوري» وأضافت الصحيفة أن الرفاعي كان قد توجه إلى بلاده حاملاً رسالة من أربكان يطلب فيها تسليم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان وطرد عناصر الحزب المتواجدين في سوريا.

- **أربكان يأمل باتفاق مع دمشق بشأن الأكراد**

أعرب رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان ٩٦/٨/٢١ عن أمله في إبرام إتفاق مع سوريا لمكافحة المقاتلين الأكراد.

وقال أربكان «نعتقد أننا سنتوصل قريباً إلى اتفاق مع سوريا لمكافحة الإرهاب» مضيفاً أنه قد يرسل مبعوثين إلى سوريا «بهدف السعي إلى إبرام إتفاق لمكافحة الإرهاب». وتتهم تركيا سوريا بإيواء زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الان وهو ما تنفيه دمشق. ومن جهة ثانية أعلنت وزارة الخارجية التركية ٩٦/٨/٢١ أن زيارة أربكان إلى دمشق غير واردة حالياً، كما نفت أنباء عن أن وزير الدولة التركي عبد الله جول سيزور سوريا للإعداد لقمة المياه بين سوريا والعراق وتركيا. وقال المتحدث باسم وزراة الخارجية التركية عمر

اقبال لوكالة أنباء الشرق الأوسط أنه لا صحة للأنباء التي نشرت بصدد زيارة جول كما أن زيادة أربكان لدمشق حالياً غير واردة.

● **دعوة تركية غير رسمية لسوريا والعراق: تقاسم متساو لمياه الفرات ودجلة والعاصي**

أبدت تركيا استعدادها بشكل غير رسمي ٩٦/٨/٢٢ لتتقاسم مع سوريا والعراق «بالتساوي» مياه أنهار الفرات ودجلة والعاصي. ونقلت صحيفة «حريت» عن وزير الطاقة التركية رجائي قطاني قوله أن الدراسات أظهرت أن تركيا يكفيها ثلث مياه الأنهار الثلاثة: الفرات ودجلة والعاصي. وأشار إلى أن نظام تخصيص المياه سيتحول إلى نظام مشاركة مما سيساعد على حل مشكلة المياه بين الدول الثلاث. وقالت «حريت» أن تأكيد قطاني على استعداد تركيا لتقاسم مياه الأنهار الثلاثة بالتساوي مع سوريا والعراق لا يعد اقتراحاً رسمياً.

● **مسؤولان سوريان يزوران تركيا**

بدأ وزير الصناعة السوري أحمد نظام الدين ٩٦/٨/٢٤ زيارة إلى مدينة أزمير التركية تلبية لدعوة من نظيره التركي يليم أريز في إطار تحسن العلاقات بين البلدين، كما توقع المدير العام للمؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية السورية ذكي عودة أن تبدأ مرحلة الربط الكهربائي مع كل من الأردن وتركيا في مطلع العام المقبل ١٩٩٧. وذكرت وكالة الأنباء السورية أن نظام الدين سيشارك خلال زيارته إلى تركيا في افتتاح معرض أزمير الدولي الخامس والعشرين كما سيجري محادثات حول «التعاون الصناعي» بين سوريا وتركيا.

ومن ناحية ثانية قام محافظ الحسكة في شرقي سورية، صبحي حرب بزيارة ولاية ماردين التركية تلبية لدعوة من الجانب التركي.

وتأتي زيارتا المسؤولين السوريين إلى تركيا في الوقت الذي تحدثت فيه مصادر تركية مقربة من رئيس الوزراء نجم الدين أربكان عن عزمه القيام بزيارة عدد من الدول العربية من بينها سوريا في شهر أيلول ١٩٩٦.

● **الألغام التركية على الحدود السورية تسهل مهمة المتسللين**

أفاد تقرير أعدته لجنة برلمانية تركية أن جهود الجيش التركي لمنع المتمردين الأكراد من التسلل من سوريا تواجه عقبة كبيرة تتمثل في أنه لا يملك خريطة تحدد مواقع الألغام التي زرعها هو نفسه على الحدود بين البلدين. وأضاف أن مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي الذين يسعون إلى استقلال جنوب شرق الأناضول عن تركيا يعرفون مواقع الالغام أكثر من الجيش وقوى الأمن. وأكد أن «الإرهابيين والمهربين استخرجوا الألغام وعطلوها وفتحوا طرقاً واسعة في بعض المناطق. وهم يستطيعون الدخول والخروج بسهولة لأن حقول الألغام لا تشكل عقبة».

● **أنقرة رفضت وساطة إيرانية بينها وبين دمشق**

أفاد مصدر دبلوماسي تركي أن أنقرة رفضت اقتراحاً إيرانياً للمساعدة على تحسين العلاقات بين تركيا وسوريا قدمته طهران في المحادثات التي أجراها نهار الخميس الواقع في ١٩/ ١٢/ ١٩٩٦ الرئيسان التركي سليمان ديميريل والإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني. واتهم دمشق بدعم «حزب العمال الكردستاني» الإنفصالي الذي يخوض تمرداً مسلحاً ضد أنقرة.

ورفضت دمشق هذه الاتهامات واتهمت أنقرة بتقنين كمية المياه التي تصلها من نهر الفرات الذي يروي سوريا أيضاً وذلك بإنشاء سدود على الفرات في إطار مشروع تركي كبير للري وإنتاج الطاقة.

● **العلاقات مع سوريا**

إن زيارة الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى تركيا التي تهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين سبقها تأكيد نائب رئيس حزب الرفاه رضا أولوجاك أن العلاقات بين أنقرة ودمشق ستتحسن. وقال في مؤتمر صحافي: «موقف الدول المجاورة من تركيا تغير (. . .) وسنحسن العلاقات مع سوريا بعدما حسنا علاقاتنا مع إيران والعراق» وأعرب عن أمله في «حصول تحسن سريع في العلاقات التركية ـ السورية بعد إعادة الثقة بين بلدينا».

ويناقض هذا التصريح الموقف المألوف لنائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر زعمية حزب الطريق القويم التي تدأب على اتهام دمشق بدعم حركة التمرد العسكري التي يقودها «حزب العمال الكردستاني» في جنوب شرق تركيا وبإيواء زعميه عبدا لله أوج الان.

ولعل التقارب الإيراني ـ التركي يؤدي إلى تقارب سوري ـ تركي.

● **دمشق ترحب بوساطة إيرانية مع أنقرة.**

لمح السفير السوري لدى تركيا عبد العزيز الرفاعي الأربعاء ٢٥/ ١٢/ ٩٦ أن بلاده ترحب باقتراح طهران المساعدة على تحسين العلاقات بين دمشق وأنقرة وقال «سوريا تتعامل بإيجابية مع أي مبادرة يمكن أن تساهم في تطوير علاقاتها مع جارتها تركيا». في حين أشارت مصادر دبلوماسية تركية إلى أن أنقرة اطلعت بعناية على الاقتراح الإيراني لكنها أكدت أن العلاقات مع سوريا لا يمكن أن تتحسن ما لم تضع (دمشق) حداً لدعمها حزب العمال الكردستاني الأمر الذي تنفيه الحكومة السورية وتأخذ على أنقرة أنها تحرمها المياه ببنائها سدوداً عند مجرى نهر الفرات الذي يروي أيضاً سوريا في إطار مشروع تركي كبير للري وإنتاج الطاقة.

# الموقف السوري من الحلف
# التركي ـ الإسرائيلي والاجتياح التركي لشمالي العراق

● **وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال إسحاق موردخاي يحذر من «الخطر» الإيراني والسوري**

سارعت إسرائيل إلى التقاط فرصة الحملة من قبل جنرالات الأتراك يوم ٢٩/ ٤/ ٩٧ على سوريا وإيران فاطلع وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال إسحق موردخاي نظيره التركي على «الخطر المتزايد الذي تمثله سوريا وإيران بتطويرهما صواريخ وأسلحة غير تقليدية» ووعد موردخاي بمساعدة إسرائيلية لتركيا في مكافحتها «الإرهاب» ملمحاً إلى حزب العمال الكردستاني، وعشية زيارة وزير الدفاع التركي تورهان تايان إلى إسرائيل أطلق جنرالات أتراك تهديداً صريحاً ضد سوريا وإيران متهمين إياهما بدعم «الإرهاب» الكردي. كما اتهموا الإسلاميين الأتراك بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني لزعزعة الدولة التركية. ورد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي ٣١/ ٤/ ٩٩٧ على الاتهامات التركية ووصفها بأنها «إتهامات لا أساس لها».

وقال ولايتي. «إن ما قاله لنا وزير الدولة التركية للشؤون الخراجية سليم أنصار أوغلو في طهران يؤكد العكس». وأضاف «أن أنصار أوغلو أشادوا بتعاون إيران مع تركيا في توطيد الأمن على حدود البلدين وأعرب عن شكره لنا على ذلك».

● **قوة إسرائيلية تركية أميركية لمواجهة سوريا وإيران**

تبنى وزير الدفاع التركي تورمان تايان بالكامل لدى عودته إلى أنقرة، حملة الاتهامات الإسرائيلية لسوريا وإيران بأنهما تطوران أسلحة كيميائية وقال: «إننا قلقون جداً من المساعي التي تبذلها دول وخصوصاً سوريا وإيران في محاولة تطوير قدراتها التسليحية الكيميائية والصواريخ البعيدة المدى التي تملكها وحقيقة أن هذه الدول تحتفظ بأسلحة دمار شامل تشكل سبباً للإنزعاج ليس فقط لنا بل أيضاً لدول أعضاء في حلف الناتو».

● **التحالف مع تركيا يغذي أجواء الحرب مع سوريا**

نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» ٢/ ٥/ ٩٧ عن تقرير للإستخبارات الإسرائيلية

قوله أن «الخيار العسكري لسوريا لم يعد احتماله قليلاً» مضيفاً أنه إذا تزايدت قناعة السوريين بأن «العملية السياسية غير مثمرة، فإن عملاً عدائياً من جانبهم سيكون محتملاً خلال العام الحالي». وانضم وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي بدوره إلى حملة إشاعة أجواء التوتر في المنطقة حين حذر سوريا من مغبة شن أي هجوم بالسلاح الكيميائي على إسرائيل. وقال ليفي في حديث إلى التلفزيون الإسرائيلي أن «سوريا ستدفع غالياً جداً ثمن هجوم بالسلاح الكيميائي على إسرائيل ولن ينتج عن الأمر سوى الدمار».

● **قوة إسرائيلية تركية أميركية تواجه سوريا وإيران.**

تبنى وزير الدفاع التركي تورهان تايان بالكامل، لدى عودته إلى أنقرة يوم ٣/ ٥/ ٩٧ حملة الاتهامات الإسرائيلية لسوريا وإيران بأنهما تطوران أسلحة كيميائية وقال: «إننا قلقون جداً من المساعي التي تبذلها دول وخصوصاً سوريا وإيران في محاولة تطوير قدراتها التسليحية الكيميائية والصواريخ البعيدة المدى التي تمتلكها. وحقيقة أن هذه الدول تحتفظ بأسلحة دمار شامل تشكل سبباً للإنزعاج ليس فقط لنا بل أيضاً لدول أعضاء في حلف ناتو». وقام تايان قبل مغادرته إسرائيل بتفقد الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة ومرتفعات الجولان السورية المحتلة واستمع إلى شرح من ضباط إسرائيليين للمشكلات الأمنية في مواجهة سوريا.

● أعرب رئيس الوزراء نجم الدين أربكان في حديث أدلى به إلى شبكة «شو» التركية للتلفزيون عن أمله في تعاون دمشق مع أنقرة في مكافحة الإرهاب ملاحظاً أن سوريا ستستفيد من علاقة صداقة مع بلاده لا من حال العداء. وتوقع أن تقطع السلطات السورية صلاتها «بحزب العمال الكردستاني» الذي يشن منذ عام ١٩٨٤ حملة مسلحة لتحقيق استقلال جنوب شرقي تركيا.

● **أنقرة وضعت شرطاً لتحسين العلاقة مع سوريا**

في أنقرة وصفت وزارة الخارجية التركية وقف مساندة سوريا للثوار الأكراد شرطاً أساسياً لتحسين العلاقات بين البلدين.

وصرح الناطق باسمها محمد إقبال أن تركيا ترغب في إقامة علاقات حسن جوار مع كل جيرانها وأنه بالنسبة إلى سوريا ينبغي وقف دمشق مساندة «حزب عمال الكردستاني» الذي يعمل من أجل إقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق الأناضول.

● **رسالة من رفسنجاني للأسد حول التعاون التركي ـ الإسرائيلي**

استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد يوم ٧/ ٥/ ٩٧ وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي الذي سلمه رسالة من الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني تتعلق «بأهم التطوارت والقضايا المشتركة والعلاقات المتنامية بين البلدين» كما صرح ولايتي. وقال الناطق الرئاسي السوري جبران كورية أن الأسد استقبل ولايتي بحضور نظيره السوري

فاروق الشرع. وأوضح الوزير الإيراني أنه سيجري خلال زيارته القصيرة إلى دمشق محادثات مع الشرع مؤكداً «ضرورة التشاور لمواجهة التطورات الأخيرة التي حدثت في الشرق الأوسط». في إشارة إلى التحالف التركي ـ الإسرائيلي والمناورات التي يعتزم الجانبان إجراءها الصيف المقبل بمشاركة أميركية. وأضاف ولايتي أنه من «الضروري نقل وجهات النظر والاستنتاجات التي تم التوصل إليها (من خلال جولته في مصر ولبنان) إلى الأخوة السوريين من أجل التنسيق وكيفية العمل والتحرك المستقبلي».

ورأت مصادر دبلوماسية في دمشق أن لزيارة ولايتي إلى سوريا في هذا الوقت بعدين رئيسيين، الأول في إطار التدابير المشتركة التي يمكن اتخاذها حيال التعاون التركي الإسرائيلي الذي تعتبره دمشق وطهران حالة متقدمة من الضغوط الأميركية التي تمارسها واشنطن على البلدين، أما البعد الثاني فيتمثل في مناقشة احتمالات قيام إسرائيل بتحرك عسكري واسع في جنوب لبنان بحجة ضرب المقاومة الإسلامية.

- **مسؤول سوري يحمل واشنطن تبعة تصاعد حدة التوتر في المنطقة.**

حمل مسؤول سوري كبير واشنطن تبعة تصاعد حدة التوتر في المنطقة وانتقد موقفها الذي «يتنافى» في رأيه ودعواتها ومواقفها المتكررة من حيث ضرورة إقامة السلام والثقة بين الأطراف المتخاصمين. وقال أن المشاركة الأميركية في المناورات العسكرية المزمع إجراؤها بين إسرائيل وتركيا «تصب الزيت على نار الأزمة الناجمة عن تعثر مسيرة السلام بفعل السياسة المتعنتة التي ينتهجها» رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. ولاحظ بأن الموقف الأميركي هذا «يتنافى والتعهدات والالتزامات الأميركية التي عبرت عنها الرسائل والبرقيات التي وجهها الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى القيادة السورية».

وأكد المسؤول السوري أن مشاركة الولايات المتحدة في المناورات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية «لا تساهم في بناء الثقة بين الأطراف المعنيين بالنزاع في الشرق الأوسط (. . .) لا بل على العكس من ذلك فإنها تساهم في مضاعفة الشكوك والريبة إزاء السياسة الأميركية، والنيات الإسرائيلية» وأضاف أن «مثل هذه السياسة الأميركية تؤدي إلى دعم مواقف نتنياهو ورفضه المبادىء التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد» عام ١٩٩١ وتالياً إلى «نسف عملية السلام برمتها وإشاعة مناخ عدم الاستقرار والبلبلة في المنطقة» وحذر من أن مثل هذه الأجواء «ستعرض مصالح الجميع للخطر» بعدما «ساهمت الولايات المتحدة مدى السنوات الخمس الأخيرة في إشاعة أجواء سلمية في المنطقة وتحدثت عن مناخ ملائم للإستثمارات من خلال المفاوضات المتعددة الطرف» وتساءل «كيف يمكن أن توفق الولايات المتحدة بين سياستين متناقضتين» واتهم إسرائيل

«بالسعي إلى إثارة حال العداء العربية للولايات المتحدة الخاضعة للوبي اليهودي المتحكم بمقاليد السياسة الأميركية». وخلص إلى أن التحالف العسكري التركي ـ الأميركي ـ الإسرائيلي «يخدم الأهداف الإسرائيلية وسياسة نتنياهو المناهضة لعملية السلام» وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي «يستخدم حليفيه التركي والأميركي لفرض هيمنة إسرائيل على المنطقة حتى وإن كان الثمن الإساءة إلى مصالحهما».

وكتبت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية أنه «من غير المعقول أن يخدم التحالف مع سياسة نتنياهو العدوانية التي تنسف من الأساس مقومات السلام العادل أمن المنطقة واستقرارها» ورأت أن العلاقات التي وصفتها «بالحميمية» بين إسرائيل وتركيا «على المستوى العسكري تدعو إلى الغرابة» وتساءلت عن «مصلحة تركيا في إقامة هذا التحالف العسكري مع إسرائيل».

- **في مواجهة «ثمرة» التحالف التركي الإسرائيلي**

**دمشق تربط نار الجنوب بنار العراق وترى أن السلام لم يسقط نهائياً.**

يتزايد قلق العاصمة السورية من الأوضاع الاقليمية المتدهورة سواء على صعيد الاجتياح التركي لشمال العراق أو الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان. وفي استعداداتها لمواجهة هذين التحديين اللذين يتزامنان مع انهيار شبه كامل لعملية السلام وتعطل الجهود الأميركية، كشفت سوريا حملة مشاورات عربية تنتظر عنها تحركاً عربياً واسعاً ينعقد تحت مظلة جامعة الدول العربية يدين الاجتياح التركي ويؤكد ضرورة الاستمرار في عزل إسرائيل.

وفتح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع في الدول التي أجريا محادثات فيها الملف التركي والتهديدات التي يمثلها وطلبا من الدول الخليجية ذات التأثير على أنقرة ولا سيما منها السعودية المعروفة باستثماراتها الكبيرة هناك، ممارسة ضغوط لوقف توجهات أنقرة. ذلك أن المصادر الحكومية تعتبر التحركات التركية «خطيرة وغير طبيعية» وتشكل الثمرة الأولى للتحالف التركي ـ الإسرائيلي الذي يعطي إسرائيل، في ما يعطيها حق انطلاق طائراتها من الأراضي التركية وهذا يشكل خطراً جسيماً على المصالح الحيوية لمنطقة الشمال السوري بأكملها.

وتربط المصادر التصعيد الإسرائيلي في الجنوب اللبناني بالتصعيد التركي في الشمال مؤكدة أن الأول لا يتم في معزل عن الثاني، ومتهمة الجيش التركي بالتحالف مع قادة التطرف في إسرائيل في وقت يعادي رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان كونه رفع شعار وضع تركيا ضمن دائرتها الطبيعية العربية والإسلامية، على رغم أنه يمثل تياراً إسلامياً معتدلاً ومعروفاً بإخلاصه لاستقلال تركيا وسيادتها. وتؤكد دمشق

أن الولايات المتحدة تشجع الجيش التركي في ممارساته داخل العراق وتعتبر أن توجهاً كهذا يفقد مساعي الإدارة الأميركية في عملية السلام صدقيتها لأنه يدفع بالمنطقة نحو مزيد من التوتر، ولا يخفي المسؤولون السوريون قلقهم مما يتردد عن تعليق أميركي متعمد للجهود المبذولة في سبيل السلام تحت عنوان الضغط على الأطراف ويرون أن هذا يصب في مصلحة إسرائيل لأنه سيكرس الاستيطان أمراً واقعاً إلى حد أنه عندما تقرر الولايات المتحدة معاودة جهودها السلمية ستكون المستوطنات قد أقيمت وسيضطر الأطراف جميعاً إلى التعامل معها عنصراً ثابتاً لكن في الوقت ذاته لا تبدو دمشق مقتنعه تماماً بأن الحجر الأخير للسلام في طريقه إلى الانهيار ذلك أن خيار السلام لا يتعلق بها وحدها.

إن قرار السلام منبثق من مجلس الأمن ومبادرة أميركية ومسعى أوروبي. أن سوريا تملك خيارات دولية وإقليمية عدة لمواجهة التحركات الإسرائيلية ـ التركية.

● أشاد مدير وكالة الأنباء السورية فايز الصايغ في تعليق نشر في ١٣/ ٥/ ٩٧ بإعلان أربكان عن أرجاء المناورات واصفاً إياه «بالخطوة الجديرة بالتقدير» وذلك «سواء تمكن رئيس وزراء تركيا أو لم يتمكن» من تنفيذ قراره، واعتبر الصايغ أن «ما تخطط له المؤسسة العسكرية الإسرائيلة والذي التقى مع ما يتطلع إليه البعض في المؤسسة العسكرية التركية يهدد أمن المنطقة وسلامها ويعرض شعوبها لمخاطر جسيمة».

● **سوريا تشجب العدوان**

أعلنت سوريا أمس ١٩/ ٥/ ٩٧ موقفاً من العدوان التركي وقال مصدر رسمي سوري «إننا نستنكر الغزو التركي للأراضي العراقية لأن ذلك يزيد توتر الأوضاع في المنطقة لأن مشاكل المنطقة لا تحل بغزو أراضي الغير (..) المنطقة لم تتعود دخول قوات دولة إلى دولة أخرى للقيام بعمليات عسكرية تخالف كل القوانين الدولية والأعراف والسيادة وإذا استمر مثل هذا الاسلوب من جانب الدولة فإن نتائج خطيرة ستترتب عليه».

● **تحركات دمشق**

**دمشق تتحرك في اتجاه العراق والخليج لتطويق قمة الدوحة والتحالف التركي ـ الإسرائيلي. وخدام يحمل على الاحتلال التركي للعراق**

وفي ١٩/ ٥/ ٩٧ كانت دمشق قد تحركت في مواجهة مخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي.

وأشار عبد الحليم خدام إلى أنه يقوم بجولة على الدول العربية من أجل التباحث مع زعمائها في صعوبات عملية السلام المتوقفة و «مخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي

التي لا تستهدف بلداً عربياً معيناً وإنما تستهدف العرب جميعاً» وقال إن «هذا الوضع يتطلب من القادة العرب التشاور وأخذه على محمل الجد ودرسه والبحث في سبل التعامل معه بما يؤدي إلى حماية المصالح العربية وإلى إيجاد فهم جديد في تركيا مفاده أن مصلحتها تتمثل في التعامل مع العالم العربي والإسلامي وليس التعامل مع إسرائيل».

وشدد على أن العملية العكسرية التي يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق هي «اجتياح واحتلال للأراضي العربية وهو أمر خطير بغض النظر عن رأينا في هذا النظام أو ذاك في العالم العربي».

وقالت مصادر دبلوماسية عربية في الرياض أن جولة خدام والشرع تتناول على الأخص التدخل العسكري التركي في شمال العراق الذي يقلق سوريا كثيراً. وأشار مصدر دبلوماسي عربي في الرياض إلى أن سوريا قلقة من العملية العسكرية التركية في شمال العراق خصوصاً أن المعارك تدور بالقرب من المثلث الحدود التركي ـ العراقي ـ السوري وكذلك من التقارب العسكري بين تركيا وإسرائيل. وأشار المصدر نفسه إلى أن سوريا تحاول دفع الدول العربية إلى اعتماد موقف حازم تجاه تركيا.

● **خدام يواصل جولته الخليجية ـ والشرع في موسكو لبحث العدوان التركي**

وصل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي يقوم بجولة خليجية إلى أبو ظبي يوم ٢٠/ ٥/ ٩٧ لإجراء محادثات مع المسؤولين الإماراتيين تتعلق بعملية السلام المتوقفة في المنطقة، فيما انتقل وزير الخارجية فاروق الشرع إلى موسكو يوم ٢٠/ ٥/ ٩٧ في زيارة تستغرق ٢٤ ساعة هي الأولى من نوعها منذ العام ١٩٩٢ يبحث خلالها مع المسؤولين الروس عملية السلام والاجتياح التركي لشمال العراق.

وأبو ظبي التي وصلها خدام آتياً من دمشق هي المحطة الثالثة في الجولة الخليجية غير المعلنة سابقاً التي زار خدام في إطارها يرافقه الشرع، للسعودية والكويت بعدما قام الشرع بمفرده في زيارة قطر.

وقال خدام بعد لقائه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول التحالف التركي ـ الإسرائيلي بأنه يحذر من هذا التحالف وما يحمله من أخطار على الأمة العربية وقال إن «هذا التحالف لا يستهدف بلداً عربياً معيناً وإنما يستهدف العرب جميعاً وأن هذا الوضع يتطلب من القادة العرب التشاور حوله ودراسته وبحث انعكاساته على الأمة العربية وضرورة حماية المصالح العربية حتى لا يكون هذا التحالف على حساب مصالحها. ووصف خدام العلميات العسكرية التركية في شمال العراق بأنها تعد انتهاكاً لسيادة بلد عربي وقال أن أي تهديد يتعرض له أي بلد عربي يعتبر خطراً يهدد الدول العربية كلها.

وقد أدان خدام في الكويت يوم ١٩/ ٥/ ٩٧، الاجتياح التركي لشمالي العراق معتبراً أن التحالف التركي الإسرائيلي يشكل خطراً على جميع العرب.

في هذا الوقت قالت مصادر سورية أن الشرع سيجري في موسكو محادثات مع نظيره الروسي تتناول الوضع في الشرق الأوسط بما في ذلك عملية السلام المتوقفة والوضع في جنوبي لبنان والاجتياح التركي لشمال العراق. وتابعت المصادر قائلة أن الوزير السوري سيعرب عن قلق سوريا إزاء العملية العسكرية التركية ويؤكد ضرورة أن تقوم الدول الكبرى باحتوائها.

- **تحرك سوري باتجاه الخليج وروسيا لإظهار مخاطر التحالف الإسرائيلي ـ التركي**

ركزت الدبلوماسية السورية الناشطة في غير اتجاه على إظهار مخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي التي تتبدى بالعدوان التركي على الأراضي العراقية وبإغلاق رئيس الوزراء الإسرائيلي ـ بنيامين نتنياهو باب عملية السلام، ما من شأنهما زعزعة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

## جولة خدام

وفي غضون ذلك تابع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام جولته الخليجية الهادفة إلى الحصول على دعم لموقف دمشق من الممارسات التركية حيالها.

وقد وصل مساء ٢١/ ٥/ ٩٧ إلى البحرين آتياً من سلطنة عمان حيث سلم السلطان قابوس بن سعيد رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد تتعلق بالأوضاع في المنطقة وعملية السلام. وقال مسؤول سوري يرافق خدام «إننا في حاجة إلى موقف عربي موحد في مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجهها الأمة العربية (. . .) إننا نتناول في محادثاتنا ضرورة أن يظهر العرب حزماً في مواجهة الموقف الإسرائيلي المتعنت والتحالف التركي ـ الإسرائيلي الموجه ضدنا».

وهو كان قد أبدى مساء الثلاثاء ٢٠/ ٥/ ٩٧ بعد لقاء الرئيس الإماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قلق سوريا «على العراق البلد الشقيق الذي يواجه تهديداً خارجياً» وشدد على أن مخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي «لا تستهدف بلداً عربياً معيناً وإنما تستهدف العرب جميعاً».

وحصل نائب الرئيس السوري على دعم واضح من الإمارات التي أبدت بدورها «قلقها البالغ» للتدخل العسكري التركي في شمال العراق وطالبت بانسحاب القوات التركية. ولاحظ رئيس الأركان الإماراتي الفريق الركن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن غياب العراق عن الصف العربي أخل بالميزان الاستراتيجي في منطقة الخليج.

وكان خدام قد زار السعودية والكويت في هذه الجولة غير المقررة سابقاً.

## الشرع في موسكو

في موسكو عرض وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مع نظيره الروسي يفغيني بريماكوف الوضع في المنطقة من كل جوانبه. وقال بريماكوف بعد اللقاء أن لا سلام في الشرق الأوسط من دون «إعادة الأراضي التي احتلت في النزاعات السابقة» ودعا «جميع المشاركين في عملية السلام في الشرق الأوسط» إلى معاودة مفاوضات السلام «على قاعدة ما اتفق عليه حتى الآن» ولا سيما منه مبدأ «الأرض مقابل السلام». وشدد على ضرورة قبول جميع الأطراف «القرارات التي اتخذها المسؤولون الذين سبقوهم» ذلك أن وصول قادة جدد في بلد أو في آخر يجب ألا يترافق مع رغبة في العودة إلى نقطة الانطلاق» ورأى أنه «من دون حل المسائل المتعلقة بلبنان وسوريا لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط».

وكرر الشرع عن قلق سوريا من التقارب بين تركيا وإسرائيل «التي تدعمها قوة عظمى (الولايات المتحدة) وتحاول إحياء أجواء الحرب الباردة في الشرق الأوسط» ورد الوزير الروسي بأنه «يتفهم هذا القلق في وجه تحالفات عسكرية في المنطقة قد تستهدف سهامها دمشق».

## جولة الرئيس السوري عبد الحليم خدام

واصل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام جولته الخليجية فانتقل من المنامة إلى صنعاء بعد ما سلم أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد تتناول عملية السلام والتطورات الإقليمية. ونقلت وكالة أنباء الإمارات العربية المتحدة «وام» عن خدام أنه «يجب أن يكون هناك موقف عربي موحد في مواجهة التعنت الإسرائيلي لحماية مصالح العرب وحقوقهم» وذكر أن «الأمة العربية اتخذت قرارات بوقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل وكل أشكال التعاون معها «مشيراً إلى أن سوريا تعمل مع الأشقاء العرب من أجل وضع قرارات القمة العربية الأخيرة وقرارات وزراء الخارجية العرب والقمة الإسلامية الأخيرة موضع التنفيذ» وأكد أن «إسرائيل توسع المستوطنات وتحتل الأراضي في القدس وترفض التزام قرارات الشرعية الدولية وترفض استئناف المفاوضات من الجانب السوري من حيث توقفت وأن مجمل هذه السياسات أدى إلى تعطيل عملية السلام».

## زيارة خدام إلى صنعاء

وفي صنعاء المحطة الأخيرة في جولة شملت خمس دول خليجية سلم خدام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رسالة من الأسد وعرض معه عملية السلام والتقارب

الإسرائيلي ـ التركي. وقبل مغادرته صنعاء صرح خدام أن «مصالح تركيا هي أن تكون جزءاً من العالم الإسلامي ومتعاونة مع العالم العربي بسبب العوامل التاريخية والسياسة والاقتصادية المختلفة»، وأكد أن «التحالف التركي ـ الإسرائيلي يتعارض مع المصالح العربية الواسعة لتركيا» واعتبر أن الاجتياح التركي لشمال العراق هو «ثمرة من ثمار الاتفاق الإسرائيلي ـ التركي ويشكل خرقاً فاضحاً لسيادة بلد عربي» وأضاف أنه بحث مع الرئيس علي صالح في توقف عملية السلام و «وجهات نظر الطرفين متفقة حول كل القضايا وحول ضرورة التزام تنفيذ القرارات العربية المتعلقة بموضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي» مشيراً خصوصاً إلى «القرارات التي تدعو إلى وقف التطبيع وكل أشكال الاتصال مع الإسرائيليين بسبب إغلاقهم طريق السلام».

وفي تصريح أدلى به لدى وصوله إلى صنعاء قال خدام أن رسالة الأسد تتناول «ما تقوم به إسرائيل لتعطيل العملية السلمية ومخاطر ذلك على المنطقة» وما «يوجب على الأمة العربية لوضع أفضل الأسس لمواجهة هذه المخاطر والتحديات وذلك من خلال العمل على تنفيذ قرارات القمة العربية ومجلس وزراء الخارجية العرب وقرارات المؤتمر الإسلامي المتعلقة بالقدس» ووقف «التطبيع» مع الدولة العبرية وأفادت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن الرئيس اليمني أكد لخدام «دعم اليمن للموقف السوري» وعبر عن أمله في أن «يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته في الضغط على إسرائيل لالتزام الاتفاقات وإنقاذ مسيرة السلام من مخاطر التطرف الإسرائيلي.

وقبل اليمن والبحرين زار خدام كلاً من المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

## الموقف السوري

رأى الأمين العام المساعد لحزب البعث في سوريا عبد الله الأحمر في دورة للإعداد الحزبي في دمشق أن «اجتياح الجيش التركي لشمال العراق يعد غزواً واحتلالاً وانتهاكاً لسيادة بلد عربي على أرضه إضافة إلى تصعيد التوتر في المنطقة وقال أن «الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع تركيا في الوقت الذي جمدت عملية السلام في الحقيقة تحالف يجسد النزعة العدوانية ويعكس أخطاراً جسيمة على أمن المنطقة واستقرارها مشدداً أن هذا الاتفاق «يستهدف العرب جميعاً وبلدان المنطقة الأخرى» في إشارة إلى إيران. وقال مسؤول سوري أن العملية العسكرية التركية في شمال العراق هي «ثمرة الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي» موضحاً أن «الغاية من التصعيد العسكري هي صرف الأنظار عما يجري داخل تركيا من جهة وعن مسؤولية إسرائيل في إحباط العملية السلمية في المنطقة». وأضاف «أن التصعيد العسكري في شمال العراق من خلال غزو القوات التركية

لا ينفصل عن التصعيد الإسرائيلي في جنوب لبنان» وأن «التوتر في الحالين هو لتأجيج حدة الصراع في المنطقة لصرف الأنظار عما يجري في كل من إسرائيل وتركيا».

وفي دمشق رأى مصدر حكومي أن المزاعم التركية عن حشود سوريا على حدودها مع كردستان العراق تهدف إلى صرف النظر عن توغلها في شمال العراق وأكد أن «القوات السورية تنتشر على طول حدودها وفي جهوزية تامة لمواجهة أي طارىء». وناشد المجتمع الدولي التدخل للحد من الممارسات التركية ونقلت إذاعة مونتي كارلو عن مصادر إيرانية مطلعة أن أي تغيير لم يحصل في وضع القوات الإيرانية على الحدود سواء مع تركيا أو العراق وأن الوضع على طول الحدود يسوده الهدوء التام.

● وفي ٢٥/ ٥/ ٩٧ لفتت صحيفة «البعث» السورية إلى «خطورة التعاون العكسري والأمني بين إسرائيل والمؤسسة العسكرية التركية مما يهدد العرب منفردين ومجتمعين وخصوصاً بعد التوغل التركي في الأراضي العراقية بما فيه من انتهاك صارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية (. .) أن الربط بين العمليات التركية والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والعدوان اليومي على لبنان لا يأتي من فراغ في ظل ما تبحث عنه حكومة (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو) من مخرج لمأزقها الخانق أو ما تعدله من عمل عسكري في المنطقة (. . .) إن المنطقة شهدت في الأشهر الأخيرة جولات دبلوماسية مكثفة في محاولة إقناع نتنياهو بالاستجابة لأسس عملية السلام ومرجعيتها واستئناف المفاوضات من حيث توقفت، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل كلها وبقي رئيس الحكومة المتهور على تعنته وغطرسته ما ينبىء بنيات مغامرة تفجر الوضع في المنطقة مخرجاً من التزامات السلام ما تزين له أوهامه (. . .) إذا كان نتنياهو يعتمد على سياسة القوة والإرهاب وعلى ما بلغ من درجة تحالف مع تركيا فإن حساباته خاطئة وفاشلة في وقت واحد لأن السلام لا يفرض بالقوة، ولأن المؤسسة العسكرية التركية ليست كل تركيا شعباً وبرلماناً وحكومة».

● وفي ٢٦/ ٥/ ٩٧ واصلت الصحف السورية حملتها على العملية التركية فنشرت صحيفة تشرين أن «غزو شمال العراق والتفكير في إقامة حزام أمني فيه لن يجعل تركيا أكثر أمناً واستقراراً ولن يخفف الصراع العرقي هناك» ورأت أن «القيادات العسكرية التركية أخطأت عندما ظنت أن التحالف مع إسرائيل وتمزيق العلاقة مع العرب سيجعلان تركيا أكثر قوة وأمناً واستقراراً (. .) لأن إسرائيل لا تريد لأحد أن يكون أقوى منها في المنطقة وهي تسعى إلى إضعاف الجميع ونهب خيراتهم».

● في دمشق أدانت أحزاب وقوى حركة التحرر وقوى حركة التحرر الوطني العربية والصديقة العدوان التركي على الأراضي العراقية ودعت إلى إنسحاب القوات التركية فوراً وبدون شروط.

وأكدت هذه الأحزاب والقوى في بيان أصدرته عقب اجتماع استثنائي أن «العدوان التركي الجديد يأتي في إطار سياسة التحالف مع إسرائيل وعقد تحالف إستراتيجي معها وفي سياق تفاقم الأزمة الداخلية التي تواجهها تركيا». وعبرت الأحزاب وقوى حركة التحرر الوطني عن وقوفها مع سوريا الصامدة في مواجهة الضغوطات التي تتعرض لها والتهديدات الإسرائيلية التي تحاول النيل من صمودها ورفضها العدوان التركي على العراق مؤكدة تأييدها لمواقف سوريا الوطنية والقومية الداعية إلى بناء تضامن عربي فعال يوقف مسلسل الإنحدار العربي نحو التطبيع مع إسرائيل والاستسلام لشروطها. ودعا البيان مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار يدين فيه الغزو التركي للأراضي العراقية.

● نفت دمشق يوم ٢٩/ ٥/ ٩٧ أنباء عن سماحها «لحزب العمال الكردستاني» بإقامة محطة تقوية البث التلفزيوني ووصفته بأنه «مختلف ولا يستند إلى أي أساس» وقال رئيس التحرير والمدير العام لصحيفة «البعث» الناطقة باسم الحزب الحاكم تركي صقر «نستطيع بما لدينا من معلومات أن ننفي هذا الاتهام المختلف وهذا الافتراء الذي لا يستند إلى أي أساس من الواقع ولا إلى الامكانات الفنية، التي يعرفها أبسط الفنيين المعنيين في شؤون البث التلفزيوني» وأشار إلى «تهور الأوساط العسكرية التركية إلى هذا الحد من الافتراء على سوريا وتوجيه الاتهامات إليها إرضاء لإسرائيل» معتبراً أن الأمر «مجرد اختلاقات لتعكير صفو العلاقات التركية ـ السورية ومن أوساط لا مصلحة لها في أن تكون هناك بين سوريا وتركيا علاقات طبيعية.

● ٢٥/ ٥/ ٩٧ اتهمت وكالة «أنباء الأناضول» سوريا بالسماح لـ «حزب العمال الكردستاني» بتركيز محطات تقوية لتلفزيون «أم أي دي» الموالي له في المحافظات والقرى السورية القريبة من الحدود مع تركيا وقالت أن التلفزيون الذي كان بثه في الماضي لا يلتقط إلا بواسطة أطباق فضائية كبيرة يمكن مشاهدته الآن بواسطة أجهزة استقبال عادية.

● في حديث لوزير الدولة التركي للشؤون الخارجية أنور أيمن في ٢٨/ ٥/ ٩٧، كرر فيه أن تحسن العلاقات التركية ـ السورية مرهون بامتناع دمشق عن «استضافة إرهابيين» وحاول طمأنة الدول العربية إلى أن التعاون مع إسرائيل لا يستهدفها.

● **مخاوف خليجية من تنسيق تركي ـ إسرائيلي يستهدف سوريا**

أعرب المجلس الوزاري الخليجي في اجتماعه ٣٠/ ٥/ ٩٩٧ عن «قلقه الشديد إزاء التحركات العسكرية التركية الأخيرة وتوغلها في شمال العراق» كما «عبر عن قلقه لانعكاسات هذه التطورات على الأمن والاستقرار في المنطقة» وطالب الحكومة التركية «بسحب قواتها إلى خارج الحدود العراقية الدولية والامتناع عن التدخل في الشؤون

الداخلية العراقية» وأكد مصدر خليجي مسؤول أن ثمة اعتقاداً خليجياً بوجود تنسيق تركي ـ إسرائيلي يستهدف سوريا أيضاً.

وقال المصدر الخليجي «أن دول الخليج تنظر إلى الهجوم التركي ليس كخطر على العراق فقط، بل بما يمثله من تهديد لسوريا خصوصاً أنه يتم بالتنسيق مع إسرائيل ويخشى الخليجيون أن يعطي غزو العراق مبرراً لتركيا للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي السورية بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني الفارين من سوريا».

● **إعتصام في سوريا**

في دمشق نفذ ممثلو ٣٤ منظمة وحزباً فلسطينياً وعراقياً ولبنانياً وسورياً وتركياً اعتصاماً في مقر الأمم المتحدة في دمشق استنكاراً للعملية العسكرية التركية في شمال العراق. ومن المشاركين في الاعتصام المنظمات الفلسطينية المعارضة لاتفاقات أوسلو، إلى حركتي المقاومة الإسلامية «حماس» و «الجهاد الاسلامي» والأحزاب الشيوعية في سوريا ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية والأحزاب العراقية و «حزب اليسار الثوري» التركي المعارض.

وأعرب المعتصمون في بيان وزعوه على الصحافيين وسلموا ممثل الأمم المتحدة في العاصمة السورية نسخة منه عن «إدانتهم للغزو التركي للأراضي العراقية» وطالبوا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ومجلس الأمن «بإدانة هذا الغزو والعمل على الانسحاب الفوري للقوات التركية الغازية» واعتبروا العملية العسكرية التركية«اعتداء على الأمة العربية وشعوب المنطقة يهدف إلى الضغط على صمود سوريا واحتواء كل من إيران والعراق توصلاً إلى إجبار تلك الدول على القبول بالاتفاقات الاستسلامية المفروضة على المنطقة».

وطالب ممثل الحزب الشيوعي العراقي حامد أيوب الأمم المتحدة «بالتحرك السريع لوقف العدوان التركي» وقال أن على تركيا أن «تنسحب قواتها على الفور».

● **دمشق تريد «إقناع» تركيا وليست مع قطع العلاقات**

غلب الطابع الإقليمي على المواقف التي أعلنها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في زيارته ووزير الخارجية فاروق الشرع يوم ٥/٦/٩٧ لبيروت. عدة أسئلة وجهت لخدام بالنسبة لعلاقات سوريا وتركيا.

هناك من يتهم سوريا بأنها تؤوي عبد الله أوج الان زعيم «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي وتساعده وأن هذا ما يدعو الأتراك إلى مهاجمة سوريا أو الحديث عن مهاجمة سوريا؟

ـ سوريا تتهم بأشياء كثيرة غير صحيحة وغير مبنية على أي أساس. الحملات التركية بين وقت وآخر ضد سوريا ناجمة عن الظروف الداخلية في تركيا هذه الظروف يحاولون

تجييرها في اتجاه الخارج. ولا أقول الحكومة التركية، لأن الحكومة التركية في واد وسلطات أخرى في تركيا في واد آخر. وأستطيع القول أنه ليس لدى الجانب التركي ما يؤكد أو يثبت أن هناك مساعدة تذهب من سوريا إلى حزب العمال الكردي التركي. نحن كما أعلنا مراراً نريد علاقات جوار حسنة مع تركيا ومع الدول الإسلامية المحيطة بنا، مع تركيا ومع إيران وهي دول الجوار وبيننا وبينها تاريخ طويل. ما هي مصلحة سوريا في أن تكون هناك حال من قلق للأتراك في تركيا؟ لا مصلحة لنا في ذلك إطلاقاً ولا يمكن أن تشجع سوريا أي عمل ضد أي بلد عربي كان أو غير عربي لكن، كما قلت هذه الحملة مبنية على الظروف الداخلية في تركيا. والاهتمامات كثيرة ولا يقتضي الوقوف عندها كثيراً.

إلى أين تتوقعون أن تصل هذه الحملة التي تحدثتم عنها بعدما شاهدنا مباشرة التحرك التركي على الحدود العراقية؟ وهل تشعرون أن الضغوط المتزايدة يمكن أن تصل إلى سوريا وما هي حدود هذه الضغوط؟

ـ أولاً ما يجري على الأراضي العراقية لا يعني العراق فقط وإنما يعني الدول العربية كلها. الشركة التركية ـ الإسرائيلية هي شركة أمنية وسياسية واقتصادية تستهدف السيطرة على المنطقة، تستهدف الأرض العربية، تستهدف المصالح العربية وبالتالي علينا جميعاً أن نعمل ما نستطيع لأن تعيد تركيا النظر في هذه السياسة لأن ليس في مثل هذه السياسة على الأمد القريب والبعيد مصلحة لتركيا ولا تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونأمل في أن يؤدي العمل العربي المشترك إلى إيجاد اقتناع جديد لدى الجانب التركي وأن يعيد النظر ويدرك أن علاقاته مع العرب هي الأفضل والأصوب.

في حال لم تعد تركيا النظر ما هو الأفق المستقبلي الذي تتوقعون؟

ـ هذا الأمر يناقش في الإطار العربي.

مثلاً قطع العلاقات دبلوماسية مع تركيا؟

ـ هذا الأمر غير مطروح. والأمور لا تناقش بقطع العلاقات الدبلوماسية يجب أن نبحث عن قنوات حوار مع تركيا لإقناعها بأن صواب العلاقة الحقيقية والجدية هو مع الجانب العربي وليس مع الجانب الإسرائيلي.

هل ستعاد العلاقات السورية ـ العراقية لأن هناك وفوداً اقتصادية تتبادل الزيارات بين البلدين؟

ـ هناك وفود تجارية تذهب بين البلدين لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي ولم تتحدث عن بعد سياسي لمثل هذه الوفود.

● **دمشق تشجب العدوان التركي**

شجبت سوريا بشدة ٩/ ٦/ ٩٧ العدوان التركي على شمالي العراق قائلة أنه يشكل تهديداً للأمن القومي العربي وتأكيداً للمخاطر الناجمة عن التحالف التركي ـ الإسرائيلي،

واتهمت الحكومة الإسرائيلية بإيصال عملية السلام إلى حالة من الجمود والسبات باعتمادها سياسة إيصاد الأبواب أمام إمكانية الوصول بالعملية إلى هدفها وأكدت استمرار التزامها بالعملية على الأسس التي قامت عليها.

وقال متحدث رسمي سوري أن القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة التي عقدت اجتماعاً ٩/٦/٩٧ أكدت أن التحالف التركي الإسرائيلي «يسيء إلى العلاقات التركية مع الأمة العربية والعالم الإسلامي ولا يخدم مصالح الشعب التركي».

وأشار إلى أن الاجتماع الذي عقد برئاسة نائب الرئيس السوري ونائب رئيس الجبهة محمد زهير مشارقة استمع إلى تقرير مفصل من وزير الخارجية فاروق الشرع تناول عدداً من المسائل العربية والاقليمية والدولية.

وقال أن القيادة «درست الآثار المترتبة على الاجتياح التركي لشمالي العراق والعمليات العسكرية التي تجري هناك فوجدت في ذلك تهديداً للأمن القوي العربي ومحاولة لتشتيت الجهد العربي وتهديداً لوحدة العراق أرضاً وشعباً» وأضاف المتحدث قوله أن القيادة استعرضت النشاطات التي تقوم بها سوريا من أجل قيام تضامن عربي فاعل لتعزيز القدرات العربية في مواجهة التحديات القائمة. وقام نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام يرافقه الشرع مؤخراً بجولة شملت العديد من الدول العربية للتحذير من خطورة مشاركة إسرائيل في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا المقرر عقدها في الدوحة في تشرين الثاني المقبل «لبحث مخاطر العدوان التركي على شمالي العراق».

- **دمشق: اعتصام احتجاجي أمام السفارة التركية**

نفذ ممثلو أكثر من ٣٠ حزباً ومنظمة عربية يوم ١٢/٦/٩٧ اعتصاماً أمام السفارة التركية في دمشق احتجاجاً على العدوان العسكري التركي على شمالي العراق وحاولوا من دون جدوى نقل رسالتي احتجاج موجهتين إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيس الوزراء نجم الدين أربكان ورفع المشاركون لافتات طلبت من الأسرة الدولية «الضغط على تركيا» وأشارت إلى التضامن «مع الموقف الحازم لسوريا إزاء التحالفات العسكرية المعادية» وجاء في الرسالتين أن العدوان التركي على العراق هو «اعتداء على الأمة العربية» وأضافتا أن الجيش التركي «يسعى إلى احتلال قطاع واسع من الأراضي العراقية ويهدف إلى إنشاء منطقة حزام أمني شبيه بالشريط المحتل في جنوبي لبنان الذي تعتبره إسرائيل حزاماً أمنياً». ودعتا «أركان الدولة التركية إلى سحب قوات الجيش التركي في الأراضي العراقية فوراً وبدون شروط».

- **الشرع: نسعى إلى علاقة مع تركيا تمر عبر الحوار بدل المواجهة**

صرح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن بلاده تسعى إلى إيجاد شروط أفضل

للعلاقة مع تركيا «تمر عبر الحوار بدل المواجهة» وقال في حديث إلى محطة تلفزيون الشرق الأسط «نحن حريصون على سلامة أراضي تركيا فالحدود الطويلة يجب ألا تتعرض للاهتزاز وأن تكون نقطة زعزعة للبلدين» ونفى أن تكون بلاده تساند «حزب العمال الكردستاني» كذلك نفى أن يكون زعيم هذا الحزب عبد الله أوج الان في سوريا. ولاحظ أن «هذا الحزب لا يحتاج إلى المساعدة لأن أنصاره في تركيا بالملايين وهم يشكلون قسماً كبيراً من الشعب التركي يقدره البعض بـ ١٨ مليوناً». ورأى أن مشكلة تركيا تكمن في محاولتها «تبرير عجزها عن إيجاد حل عادل للمشكلة الكردية» وأضاف «أن الأكراد الأتراك يرغبون في حل عادل لمشكلتهم وأن يكونوا مواطنين عاديين كأي تركي آخر» وانتقد اتهامات أنقرة بأن سوريا والعراق وأرمينيا وبلغاريا واليونان وقبرص والسعودية والسودان وليبيا تقف وراء الحركات الكردية الانفصالية أو الحركات الإسلامية التركية. وتساءل «هل يعقل أن تكون كل هذه الدول التي يتجاوز عددها العشر معادية لو أن أنقرة سلكت مسالك حسن الجوار والتعاون». واتهم الولايات المتحدة بأنها وراء إقامة التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي قائلاً «يعتقد البعض أن الولايات المتحدة طلبت من تركيا إقامة مثل هذا التحالف إن هي أرادت إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة» وتساءل «ما مصلحة الولايات المتحدة في توتير أجواء المنطقة؟. ورفض فكرة إقامة حلف إيران ـ سوري ـ عراقي مذكراً بمقاومة سوريا لمنطق الأحلاف منذ إقامة حلف بغداد لكنه لمح إلى أن الخطوة التجارية السورية في اتجاه العراق يمكن أن تليها «خطوات أخرى مرتبطة بالوضع الإقليمي والدولي» وشدد على أن «تطبيع العلاقات بين دمشق وبغداد يجب أن يخدم الشعبين العراقي والسوري وكذلك كل الدول العربية من دون استثناء وفي مقدمها من تضرر من غزو الكويت».

● **وزراء «إعلان دمشق» يبحثون قضايا ساخنة أبرزها: تحالف تركيا ـ إسرائيل وقمة الدوحة**

يجمع دبلوماسيون ومحللون على أن اجتماع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» يوم ٦٥/٦/٩٧ في اللاذقية، قد يكون الأهم في مسيرة هذا التكتل الذي قام غداة حرب الخليج عام ١٩٩١، لما سيتناوله من «قضايا ساخنة» مرتبطة بأزمة عملية السلام المفتوحة على تحالف استراتيجي تركي ـ إسرائيلي ظهرت مفاعيله بسرعة بالعدوان على شمالي العراق وعلى قمة الدوحة الاقتصادية التي أحيت المعارضة لمشاركة إسرائيل في الدعوات إلى إقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة. ويرى دبلوماسي عربي مركزه في دمشق أن زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق عشية اجتماع اللاذقية تمثل «دعماً سعودياً مباشراً للموقف السوري من القضايا الساخنة المطروحة وبينها جمود عملية التسوية والاجتياح التركي للعراق».

● **الشرع: مناورات إسرائيلية ـ تركية على أميال من اللاذقية**

طغت أجزاء التهديدات التي يشكلها التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي معطوفة على التدمير الإسرائيلي المتواصل «لعملية السلام» على اليوم الأول من اجتماعات وزراء خارجية دول إعلان دمشق.

وكان وزير الخارجية السورية قد أضفى في كلمته الافتتاحية، أجواء من التحدي والجدية على الاجتماع، عبر الكشف من أن السبب في اختيار اللاذقية مقراً للاجتماعات، هو وجود سفن حربية إسرائيلية وتركية تجري مناورات على بعد أميال قبالة شواطىء المدينة «الصامدة».

وحدد وزير الخارجية السورية في كلمة الافتتاح «ثلاثة تحديات» وقال «التحدي الأول هو عملية السلام. . . إسرائيل تبحث عن أبواب غير شرعية وغير قانونية بزعمها أنها تريد السلام فيما تمارس النقيض على الأرض، مثل الاجراءات القمعية والنشاطات الاستيطانية والاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان».

أضاف الشرع «التحدي الثاني، الذي يرتبط بالتحدي الأول يتمثل بالتحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي. هذا التحالف يملي علينا مسؤوليات ثقيلة لأنه تشكل كان يفترض أننا في منتصف عملية سلام، وفيما كنا نحن، كعرب، نبحث بجدية وإخلاص عن آفاق حقيقية للوصول إلى سلام عادل وشامل يعيد الحقوق المغتصبة والأراضي المحتلة لأصحابها وفق القرارات الدولية ويؤدي إلى الأمن والاستقرار» وأكد أنه «في هذا الوقت بالذات يقوم تحالف عسكري ويعلن عن مناورات أو تمارين عسكرية بين إسرائيل وتركيا وهناك سفن حربية تتحرك الآن على بعد أميال من مدينة اللاذقية الصامدة» وأعرب عن «الأسف لأن يكون شريك الإسرائيليين بلداً جاراً ومسلماً، تربطنا به علاقات تاريخية ويفترض أن يكون بيننا وبينه مصالح متبادلة تهم الشعبين العربي والتركي».

وأشار الشرع إلى «محاولة الولايات المتحدة، التي ستشارك في هذه المناورات بعد مدة من الزمن، تبرير ما يجري بالقول إنها تمارين من أجل عمليات إنقاذ في البحر المتوسط يتعاون فيها الأتراك مع الإسرائيليين. من الغريب وهي مفارقة فعلاً غريبة أن تبذل الولايات المتحدة جهوداً في عمليات انقاذ بحرية وتتجاهل أنها بحكم مسؤولياتها كراع لعملية السلام يجب أن تبذل جهوداً من أجل إنقاذ عملية السلام التي تغرق أمام أعيننا وأما العالم».

● **دول «إعلان دمشق» دعم لسوريا وتنديد بالتحالف التركي ـ الإسرائيلي**

حضّت سوريا أمس ٢٦/ ٩٧ بدعم لمواقفها المتعلقة بعملية السلام والتحالف التركي ـ الإسرائيلي من دول إعلان دمشق التي اختتم وزراء خارجيتها اجتماعاتهم في اللاذقية تاريخ ٢٧/ ٦/ ٩٧.

وعقد وزير الخارجية السورية فاروق الشرع مؤتمراً صحافياً عقب مغادرة الوفود المشاركة شدد فيه على النواحي الإيجابية للاجتماعات وجدد الشرع التأكيد على مواقف بلاده تجاه القضايا الأساسية فرأى أن التحالف التركي ـ الإسرائيلي يهدد أمن العرب واستقرار منطقة الشرق الأوسط مع الإشارة إلى الرغبة السورية الجادة بحوار إيجابي مع تركيا، الجار المسلم الذي تجمعنا معه نقاط عديدة.

وحول فتح الحدود السورية ـ العراقية قال الوزير الشرع «لقد تم إبلاغ الأشقاء الأعضاء في دول إعلان دمشق بهذا الموضوع قبل انعقاد هذا الاجتماع».

وما ورد في نص البيان الختامي:

يعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء التعاون العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل والذي يشكل تهديداً لأمن الدول العربية وللاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويتناقض كلياً مع ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والروابط التقليدية بين تركيا والدول العربية. ويدعون تركيا العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى إعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل والعودة إلى علاقات التعاون وحسن الجوار مع الدول العربية حفاظاً على المصالح المتبادلة والروابط التاريخية بين الجانبين. كما يستنكر الوزراء التوغل التركي في شمالي العراق الذي يشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي ويؤكدون دعمهم لسيادة العراق ووحدة وسلامة أراضيه.

- **أنقرة تعرض ٩ مقاتلين أكراد أسرى: يحملون الجنسية السورية وتدربوا في لبنان**

شنت تركيا حملة سياسية مكثفة ضد سوريا، في أعقاب اتهامات دمشق لأنقرة بالقيام بمناورات مشتركة مع إسرائيل قبالة الساحل السوري، وأعادت اتهام دمشق بمساعدة «الإرهاب» وإيواء زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج الان كما قال وزير الدفاع التركي تورهان تايان لصحيفة «الأهرام» المصرية.

وعرض الجيش التركي في إطار الحملة على الصحافيين أمس ٢٦/٨/٩٧، تسعة عناصر قال إنهم من مقاتلي «حزب العمال» يحملون الجنسية السورية وقعوا في الأسر في الآونة الأخيرة في شمالي العراق.

وقال المقاتلون الأكراد أن حزب العمال الكردستاني جندهم في سوريا وأنهم تلقوا التدريب في معسكرات للحزب في لبنان وسوريا وشمالي العراق.

وذكر أحدهم أنه تم تجنيده في الجامعة وقال إن حزب العمال الكردستاني «ناشط بشكل كبير في الجامعات السورية لتجنيد الأكراد السوريين».

ووجه وزير الدفاع التركي ترهان تايان إتهاماً مباشراً لسوريا بإيواء «الإرهاب» المتمثل بحزب العمال الكردستاني وزعميه عبد الله أوج الان. وقال تايان لصحيفة

«الأهرام» المصرية أن «دولاً مجاورة تساند الإرهاب الموجه لبلدنا، وأقولها مباشرة أنهم يساندون حزب العمال الكردستاني وتركيا لا يوجعها قلبها على أولئك الجيران».

وعندما ألحّ عليه لذكر أسماء تلك الدول قال تايان «سوريا، نعم إنها سوريا أنا أتحدث عن حقائق أن قائد الإرهابيين (أوج الان) يعيش هناك».

● **الأسد: منعنا مؤامرة لتقسيم العراق كادت تنجح**

كشف الرئيس السوري حافظ الأسد في مقابلة لصحيفة «الأهرام» المصرية نشرتها يوم ٥/ ٧/ ٩٧ أن مؤامرة لتقسيم العراق كادت أن تنجح لو لم تتدخل سوريا للحؤول دون ذلك وقال «لقد أوشكت مؤامرة تقسيم العراق أن تنفذ. . . نعم كان العراق على شفير التقسيم لولا تدخل سوريا، ربما لم يحن الوقت لكي أحكي التفاصيل، ولكنني أقولها بوضوح: كاد العراق أن يقسم لولا جهود سوريا» أضاف «يجب علينا أن نعي ما حدث للعراق فإن تدمير العراق قد يعقبه تدمير دول عربية أخرى».

ورداً على سؤال عما إذا كانت هناك خطوات ستلي استئناف العلاقات التجارية السورية ـ العراقية قال الأسد «يكفي هذا في الوقت الحاضر» أضاف «زارنا وفد تجاري عراقي والتجار العراقيون والسوريون يعرفون بعضهم البعض ويلتقون في أماكن كثيرة وفي مناسبات كثيرة. . . ولكن إذا كان بيننا وبين أي دولة أجنبية أي خلاف فنحن لا نتبادل معها علاقات تجارية، ولكن العراق دولة عربية ولا نتعامل معها كما نتعامل مع الدول الأجنبية. لقد حاولت تصفية الخلافات بين الجميع ونعود مرة ثانية لكي نكون صفاً واحداً ويبدو أن تحقيق ذلك لم يحن وقته بعد، فعند الحديث عن إزالة الخلافات والتضامن يوافق الجميع ولكن عند تنفيذ هذا يظهر ما في القلوب. . وما زال في القلوب الكثير».

**تركيا ـ إسرائيل**

وعن موقفه مما يعلنه الإسرائيليون عن أن تحالفهم مع تركيا هدفه سوريا، قال الأسد «طبعاً هم صادقون في ذلك، فسوريا هي التي تشكل لهم العقبة في سبيل فرض السلام المزيف علينا. . . وهدف هذا الحلف هو العرب بصفة عامة وسوريا بشكل خاص».

وتعليقاً على ما يقوله المراقبون السياسيون من أن هدف العدوان التركي على شمالي العراق هو إخلاء هذه المنطقة لتوطين الفلسطينيين فيها، وفقاً لمشروع قديم أعلنه عراب الصهيونية تيودور هرتسل قال الأسد «ليس ببعيد أن يكون هذا أحد الأهداف من العلميات العسكرية التركية في شمالي العراق وما دام هذا المشروع القديم قد أثير أخيراً فربما

يسعون إلى تحقيقه بعد وقت طويل أو قصير على. . العموم هذا شيء محتمل ولا يمكن استبعاده من الذهن».

**حلف عربي؟**

سئل الأسد عما إذا كان الرد على الحلف الإسرائيلي ـ التركي بحلف بين مصر وسوريا وإيران وحلف آخر بين مصر وسوريا والسعودية. فأجاب «إن علاقتنا قوية جداً بمصر وكذلك بإيران والعلاقات المصرية ـ الإيرانية في طريقها للتحسن أما علاقتنا مع الدول العربية قوية ولا نحتاج فيها إلى أحلاف، إن علاقتنا القائمة أقوى من الأحلاف» وشدد على أن «العلاقة بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية هي الضمان الأكيد للإستقرار في الوطن العربي. وهذه العلاقة هي القوة الدافعة لكي نحقق ما نريده للعرب ولأنفسنا وسوف ينصرنا الله في معاركنا من أجل الحرية والاستقلال والرخاء والسلام».

● **محادثات سورية ـ كردية في دمشق**

أعلن أمس ٨/ ٧/ ٩٧ مصدر في مكتب «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني أن وفداً عراقياً من قادة «التحالف الديمقراطي الكردستاني» المعارض يزور سوريا حالياً. وأوضح الأمين العام لحزب «كادحي كردستان» قادر عزيز والأمين العام لـ «الحزب الديمقراطي الاشتراكي» محمد حاج حمود وهما من قادة التحالف وصلا قبل أيام إلى دمشق. وصرح قادر عزيز أنه ومحمد حاج محمود التقيا يوم ٨/ ٨/ ٩٧ نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وعرضا معه الأوضاع في العراق عموماً وفي شمال العراق خصوصاً بعد الاجتياح التركي في ١٤ أيار الماضي. وأشار إلى «أن القوات التركية أبقت ما يقارب عشرة آلاف جندي ومئة دبابة داخل العراق قرب الحدود مع سوريا» وأكد أن القوات التابعة للتحالف والتي تضم أيضاً الاتحاد الوطني الكردستاني تتصدى لهذه القوات في شكل يومي وسيلتقي عزيز اليوم ٩/ ٨/ ٩٧ قادة المعارضة العراقية الموجودين في دمشق «لتنسيق المواقف في مواجهة الاجتياح التركي المستمر».

# الموقف السوري بالنسبة لمياه العراق

**• دمشق تطالب تركيا بحصة عادلة من مياه نهري الفرات ودجلة**

شددت دمشق مجدداً على حق سوريا وحق العراق في حصة عادلة ومعقولة من مياه نهري الفرات ودجلة في مقابل حق تركيا في حصة عادلة ومعقولة أيضاً. جاء ذلك في محاضرة ألقاها في ٧/ ١/ ٩٧ معاون وزير الري السوري المهندس بركات حديد ودعا فيها إلى استراتيجية للعمل العربي المشترك لتحقيق أهداف الأمن المائي العربي على أن تأخذ صفة الاستمرارية وأن تكون مشاركة فعلية من كل الأقطار العربية وليست نظرية.

وقال إن مجموع الموارد المائية العربية يبلغ نحو ٣٤٠ متر مكعب لافتاً إلى أن المنطقة العربية ستشهد إقبالاً متزايداً على المياه نتيجة زيادة عدد السكان. وأضاف أن الطلب المتزايد على المياه سنة ٢٠٠٠ يقدر بنحو ٣٠ مليار متر مكعب وسنة ٢٠١٠ بنحو ٥٠ مليار متر مكعب وسنة ٢٠٢٠ بنحو ١١٤ مليار متر مكعب وسنة ٢٠٣٠ بنحو ١٨٦ مليار متر مكعب.

وتطرق إلى الخلاف السوري ـ العراقي ـ التركي في شأن تقسيم مياه دجلة والفرات فذكر بالمشاريع التي تخطط لها تركيا منذ زمن بعيد وأبرزها مشروع تطوير الأناضول الذي يشمل ١٣ مشروعاً استثمارياً لإنشاء ٢١ سداً. ولاحظ أن عدداً من هذه السدود ليس بعيداً عن الحدود السورية. وقال أن البنك الدولي أكد أكثر من مرة عدم جواز إقامة مثل هذه السدود إلا باتفاق دول الجوار علماً أن لدى تركيا نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه.

**• تركيا تحول المزيد من مياه الفرات وتروي آلاف الهكتارات وسوريا والعراق يشكوان من الندرة**

عادت المياه وهي موضوع أطماع في الشرق الأوسط لتغذي ـ سهل وهران القاحل سابقاً في جنوب شرق تركيا بفعل سياسة تحويل مياه الفرات التي تنتهجها أنقرة على رغم احتجاجات سوريا والعراق المجاورين. وكانت هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها ١٥١ ألف هكتار وتمتد من شرق مدينة سانليورفا التركية حتى الحدود مع سوريا تعرف في العصور

القديمة بمنطقة بلاد ما بين النهرين العليا وكانت أيضاً خصبة في الماضي لكنها تحولت شبه قاحلة بسبب عمليات التدمير التي ألحقتها بها الحروب المتبادلة وارتفاع نسبة ملوحة التربة نتيجة عمليات الري الكثيفة والبدائية كما يفسر الخبراء الأتراك. وعادت الحياة اليوم إلى نحو ٤٠٠ ألف هكتار بعد تحويل مياه الفرات على أن تحصل المساحات الأخرى على هذه النعمة لاحقاً. ويقول عيسى أكار «لقد تغيرت الحياة هنا كلياً» ويؤكد أن محصوله السنوي من القمح زاد بنسبة ٨٠ في المئة منذ وصول المياه «والآن صار لدي سيارة ومنزل وأولادي يذهبون إلى المدرسة».

وتجر المياه عبر قنوات ري من مسافة ٢٦ كيلومتراً من بحيرة تخزين المياه على سد أتاتورك وهو السادس في العالم من حيث الحجم والمشروع الرئيسي في برنامج ضخم للري وتوليد الكهرباء في أحواض نهري الفرات ودجلة.

ويتضمن البرنامج الهائل الذي أطلق عليه إسم «غاب» (مشروع جنوب شرق الأناضول) ٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الكهرباء. وبدأ هذا المشروع في السبعينات ولن ينجز قبل سنة ٢٠١٧ كما أفاد رئيس إدارة التنمية في جنوب شرق الأناضول أولجاي أونفر. وستبلغ تكاليفه نحو ٣٢ مليار دولار وتموله تركيا تمويلاً كاملاً تقريباً. ومن المفترض أن يسمح بري منطقة مساحتها ١,٧ مليون هكتار أي ١٠ في المئة من مساحة تركيا وبإيجاد ثلاثة ملايين وظيفة جديدة. وشدد أونفر على أن «غاب» هو أكثر من مشروع مياه. أنه مشروع اجتماعي ـ اقتصادي يتضمن مراكز للتدريب الزراعي ومزارع نموذجية وقرى نموذجية نحاول في إطارها مساعدة النساء على تحسين ظروفهن في هذه المنطقة». وإلى سد أتاتورك أقيم على الفرات سدان آخران هما كيبان وكاراكايا. ويقام حالياً سدان هما برجيك وكاركاميس والأخير يقع على مسافة كيلومترات قليلة من الحدود السورية. وسيقام سدان أيضاً على نهر دجلة. وقد بنيت سدود ولاتزال أخرى قيد الاعداد على روافد النهرين. ويثير مشروع «غاب» معارضة سوريا والعراق ذلك أن الفرات ينبع من تركيا ويمر بسوريا فالعراق في حين يمر دجلة مباشرة من تركيا إلى العراق ويلتقي النهران في العراق ويشكلان شط العرب. وتتهم دمشق وبغداد أنقرة بتنفيذ المشروع من دون مشاورتهما وبأنها تحرمهما بسبب عمليات الري كمية كافية من المياه الأمر الذي تنفيه تركيا بشدة. وتستند تركيا إلى بروتوكول موقع مع سوريا عام ١٩٨٣ ينص على منح هذا البلد ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات مشددة على أنها «كمية كافية» لحاجات الري السورية والعراقية في حوض النهر وتؤكد من جهة أنها تسمح عملياً بمرور كمية أكبر من المياه وليس فقط ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. ويطالب العراق وسوريا بإجراء مفاوضات وتقاسم مياه النهرين بحصص متساوية مع حصول كل دولة على الثلث.

● **المؤتمر الوزاري العربي للمياه**

**قلق من التهديدات الخارجية للموارد**

أبدى وزراء الزراعة والري العرب قلقهم البالغ من التهديدات التي تتعرض لها الموارد المائية العربية من «دول مجاورة» في إشارة ضمنية إلى تركيا وإسرائيل. وجاء في «إعلان القاهرة» الذي أصدره الوزراء في ختام مؤتمرهم ٣١/ ٤/ ٩٧ «إننا نرصد بقلق بالغ المهددات الخارجية والسياسية والطروحات المتعلقة بالموارد المائية العربية وبالحقوق العربية الثابتة في المياه المشتركة، من بعض الدول المجاورة للإستئثار بها واستنزافها وانتقاص الحقوق العربية فيها والتي نعتبرها حقوقاً مكتسبة تاريخية لا يجوز المساس بها». وتؤكد سوريا والعراق أن المشاريع الضخمة التي تنفذها تركيا على نهري دجلة والفرات ستؤدي إلى اقتطاع جزء من حصتيهما من المياه في حين تقوم إسرائيل بتحويل ينابيع المياه العذبة في الضفة الغربية إلى المستوطنات التي يحصل سكانها على أضعاف حصة الفلسطينيين.

وجاء في الإعلان أن المياه «مورد طبيعي حر لا يجوز بيعه» ودعا إلى «تبني موقف موحد يرفض كل المشروعات التي تروج إنشاء بنوك لشراء المياه في المنطقة العربية وبيعها نظراً إلى ما تشكله مثل هذه المشروعات من أخطار تهدد الاقتصادات العربية وتنتقص من الحقوق العربية في السيادة على مواردها المائية الوطنية والدولية ولتناقض ذلك مع الأوضاع الاجتماعية والتقاليد في مجتمعنا العربي».

**بغداد: قطع المياه من الشمال عمل إجرامي والطالباني يتوقع «عملاً ما» من العراق.**

نقلت الصحف العراقية الصادرة تاريخ ٨/ ٥/ ٩٧ عن مدير القسم المسؤول عن السدود والمياه في وزارة الري وليد عبد الحميد صالح «أن هذا العمل الإجرامي الحق الأذى والضرر بأبناء الشعب العراقي وأثر بشكل كبير على القطاع الزراعي في محافظات التأميم وديالي وصلاح الدين». وكان وزير الزراعة العراقية محمود ذياب الأحمد أكد أن «عملاء الأجنبي قطعوا بالكامل (مجاري المياه) المنطلقة من سد دوكان في ١٩ نيسان ١٩٩٧ وحتى الآن» كما أنهم «خفضوا تصريف المياه من سد دريندخان» منذ مطلع العام الحالي مما أدى إلى شح في المياه وصعوبات في الزراعة في محافظتي ديالي والتأميم. والسدين يقعان على نهري الزاب الصغير وديالي، وهما رافدان لنهر دجلة في مناطق يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني.

وأشار صالح إلى «الأهمية الكبيرة لهذين السدين لري التأميم وديالي». مؤكداً أنهما «منشآت استراتيجية متعددة الأغراض هدفها درء أخطار الفيضان وتخزين المياه لأغراض

الاستهلاك». وكانت الصحف العراقية ذكرت يوم ٧/ ٥/ ٩٧ أن أبناء محافظتي التأمين وديالي تظاهروا للإعراب عن إدانتهم للأعمال الإجرامية «لشرذمة الخيانة والعمالة في الشمال». وقالت صحيفة «الثورة» أن «المتظاهرين رفعوا لافتات ورددوا شعارات أدانت بشدة الممارسات اللاأخلاقية لزمرة العميل جلال الطالباني وبوحي من الاستخبارات الأميركية والصهيونية لإلحاق الأذى بشعب العراق» ورفض صالح «أن التلاعب بتصاريف المياه من هذين السدين لا يمكن تبريره من الجانب الفني لأن أبسط قواعد التشغيل لا تسمح بقطع المياه من هذين السدين». وكان الطالباني قد أعلن يوم ٧/ ٥/ ٩٧ خلال وجوده في القاهرة أنه يتوقع عملا ما بعد الاتهامات العراقية بقطع المياه معيداً هذا القطع إلى نقص في الأمطار وقال: «إذا أعطينا العراقيين ما يطلبونه ستفرغ السدود خلال شهر وهم يعرفون أننا لا نستطيع أن نفعل ما يطلبون».

● نددت بغداد بشدة بالمناورات البحرية التي ستجريها تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في البحر المتوسط في الصيف المقبل. وبذلك يكون العراق قد انضم إلى الدول العربية والإسلامية المنددة بهذه المناورات باعتبارها مؤشراً على احتمال قيام تحالف بين تركيا وإسرائيل بمساندة من إمكانات الولايات المتحدة العسكرية الضخمة ضد دول المنطقة وخاصة سوريا وإيران. وقال وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف في بيان نشرته الصحف العراقية يوم ٩/ ٥/ ٩٧ من أن العراق يندد بشدة بهذه المناورات ويعتبرها عملاً استفزازياً عدائياً ضد الأمة العربية. وأضاف أن مشاركة دولة شعبها مسلم مع الكيان الصهيوني ليس عملاً عادياً، وحث الدول العربية على مواجهة ما وصفه بأنه سياسات خاطئة قبل استعمالها ودعا تركيا إلى إعادة النظر في المشاركة في هذه المناورات.

● **المعارضة العراقية تتهم بغداد بالتحضير لهجوم على المناطق الكردية**

تحدثت أمس ١٢/ ٥/ ٩٧ المعارضة العراقية عن حشد قوات عراقية على مشارف كردستان العراق تحضيراً لهجوم محتمل على هذه المناطق بسبب خلاف على امدادات المياه. لكن وزارة الدافع الأميركية أكدت أنها لم ترصد أي تحرك ضد الأكراد. وقال «المؤتمر الوطني العراقي» المعارض الذي يتخذ من لندن مقراً له أن «النظام العراقي يحشد قوات» قرب المناطق الكردية موضحاً أنه «في الأيام الأربعة الأخيرة نشرت ثلاث فرق من المدرعات والمدفعية والمشاة المؤللة في وضع هجومي» وأضاف أن هذه الحشود رصدت قرب كفري في شمال شرق العراق الذي يسيطر عليها «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني. وكان «الاتحاد الوطني الكردستاني» قد أصدر في وقت سابق بياناً اتهم فيه بغداد بالاعداد لشن هجوم على كردستان بحجة قطع المياه من سدين في المنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد.

وسبق للحكومة العراقية أن اتهمت «الاتحاد الوطني الكردستاني» بقطع المياه عن محافظتين شماليتين خاضعتين لسيطرة الحكومة انطلاقاً من سدي دوكان ودربندخان كما طالبت بالقيام «بعمل حاسم» ضد الأكراد.

لكن الاتحاد نفى «بشدة هذه الاتهامات من الحكومة العراقية المزعومة والتي يمكن أن تشكل ذريعة لهجوم جديد يقوم به (الرئيس العراقي) صدام حسين ضد الشعب الكردي في المنطقة الوحيدة من البلاد الخارجة عن سلطة نظامه العدواني» وعزا انقطاع المياه من السدين إلى قلة الأمطار هذه السنة مشدداً على أنه «لا يستخدم المياه سلاحاً سياسياً» وقال أن «نشر قوات أخيراً في منطقة كفري إلى الجنوب من دربندخان غذى المخاوف من اعتداء عراقي محتمل» وشدد على أن «التهديدات العراقية تذكرنا بالتصريحات التي سبقت اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ ولا ينبغي أن تؤخذ بخفة» ودعا «الأسرة الدولية إلى عدم التساهل مع النظام العراقي الذي زحفت قواته على أربيل» في آب الماضي.

ويقع سدا دوكان ودربنديخان على نهري الزاب الصغير وديالي وهما رافدان من روافد دجلة في المنطقة التي يسيطر عليها «الاتحاد الوطني الكردستاني» ويشار إلى أن شمال العراق خارج عن سيطرة الحكومة المركزية منذ ١٩٩١ لكن القوات العراقية دخلته في آب من العام الماضي ١٩٩٦ لمساعدة «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني على طرد أنصار منافسه الطالباني في أربيل كبرى مدن شمال العراق.

وفي واشنطن صرح الناطق باسم القيادة المركزية الأميركية مارك نيوهارت أن القوات الأميركية المتمركزة في الشرق الأوسط «لم ترصد أي حشود عسكرية أو أي شيء يشير إلى قرب هجوم».

# ملف الفرات إلى الواجهة من جديد

**أنقرة تدعو لمؤتمر دولي لـ «بورصة المياه» ودراسة سورية حول «المزاعم التركية»**

يعود ملف المياه بين أنقرة من جهة، ودمشق وبغداد من جهة ثانية، إلى واجهة الأحداث من جديد، وهذه المرة يأخذ أبعاداً سياسية خطيرة، لكون الجانب التركي الذي ارتبط في اتفاقات استراتيجية مع إسرائيل، حرك الموضوع، من خلال مؤتمر دولي ترعاه صحيفة «هيرالد تريبيون» البريطانية يعقد في اسطنبول في نهاية الشهر الحالي تحت عنوان «مياه العالم: تمويل مشاريع المياه في المستقبل» والتحرك السوري السريع للحصول على تضامن عربي يحفظ حق سوريا والعراق في مياه دجلة الفرات. وأدرجت سوريا على جداول أعمال مجلس وزراء جامعة الدول العربية الـ ١٠٨، بنداً يتعلق بهذا الموضوع، وحصلت على الدعم الذي أرادته في حقوقها التاريخية مع بغداد في النهرين.

كما تحركت الدبلوماسية السورية في هذا المنحى. ودعا وزير الدولة السورية للشؤون الخارجية ناصر قدور المكلف ملف المياه، صباح أمس الأول، سفراء الدول العربية المعتمدين في دمشق إلى مبنى وزراة الخارجية وسلمهم مذكرات رسمية إلى حكوماتهم توضح موقف سوريا من السياسات المائية التركية بعد الدعوة للمؤتمر المشار إليه والذي يبدوأنه سيكرس لتسويق موقف أنقرة من هذه المشكلة والذي يمكن تلخيص بعبارة واحدة «إنكار الحقوق التاريخية لكل من سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات».

وشرح الوزير قدور للسفراء العرب مخاطر التوجه التركي وفنَّد مزاعم أنقرة ومواقف وتصريحات مسؤوليها التي «تتناقض مع مبادىء القانون الدولي ولا سيما مبادىء قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، والذي أقر في الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر الشهر الخامس من هذا العام» حسب تعبير الوزير قدور.

## مؤتمر اسطنبول

المعلومات تؤكد أن الإدارة التركية بعدما صدرت اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٩٧ عن الجمعية العامة للأمم

المتحدة بإجماع ١٠٣ دول ومعارضة ثلاث دول فقط بينها تركيا، تحركت لتسويق موقفها الذي أصبح ضعيفاً مستفيدة من عاملين دوليين إثنين، الأول عدم توقيع الصين على هذه الاتفاقية لأسباب خاصة بخلافاتها مع دول الجوار، والثاني عدم توقيع فرنسا على هذه الاتفاقية أيضاً لأسباب مشابهة.

من هنا بدأت الدوائر التركية المعنية الاتصالات مع كل من باريس وبكين ومع دوائر غربية معنية بملفات المنطقة وأزماتها.

ولكي يكون للمؤتمر صفة أكاديمية دعت صحيفة «هيرالد تريبيون» الدولية الواسعة الانتشار إلى رعاية هذه التظاهرة.

وعُلم أن الرئيس التركي سليمان ديميرل سيفتتح المؤتمر المذكور الذي يشارك فيه الرئيس البرازيلي فيرناندوكارسو، وولي عهد الأردن الأمير حسن بن طلال، رئيس وزراء باكستان نواز شريف ورئيس البنك الدولي ووفد صيني رفيع المستوى، وآخر فرنسي لم يعرف مستواه، إضافة إلى ممثلي شركات مالية وعالمية.

ويبدو أن أنقرة لا تريد من هذه التظاهرة سوى تسويق موقفها المعلن من قضيتي الحقوق التاريخية لكل من سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، ومبدأ تحويل الماء إلى سلعة تعرض في البورصات العالمية!

وعلى الرغم من أن الوثيقة الأساسية التي وزعت على المدعوين تشير إلى أن الغاية في عقد المؤتمر هي تأمين مصادر تمويل المشاريع المائية وما يتعلق بها من بنى تحتية، إضافة إلى بحث سبل تجنب عامل المجازفة في استثمار تلك المشاريع، كما سيتم التطرق إلى ضمان السبل الكفيلة بتحقيق استخدام «سلمي ومشترك» للمياه مع فرص إقامة شراكة دولية أو تعاون إقليمي ومحلي بين القطاعات العامة والخاصة.

وتقول مصادر سورية رفيعة المستوى أن فكرة إقامة المؤتمر امتداد للدعوة التي سبق أن وجهها للدول العربية الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال لعقد قمة مياه الشرق الأوسط في تشرين الثاني العام ١٩٩١ في اسطنبول، إلا أن التضامن العربي في حينه تجاه مقاطعة المؤتمر المشار إليه باعتباره يشكل مساساً بالأمن القومي العربي، قد أفشل فكرة عقده.

لكن تركيا تحاول اليوم من جديد عقد مؤتمر دولي للمياه«يعتبر أخطر» من سابقه للأسباب التالية:

**أولاً**: نتيجة الظروف الدولية الراهنة والتحالف الجديد القائم بين تركيا وإسرائيل.

**ثانياً**: إعلان تركيا صراحة عن فكرة «بَوْرصة المياه» ومقارنة ذلك بالنفط.

هنا يمكن التوقف عند ما ذكره وزير الدولة التركي صالح يلدرم المسؤول عن مشروع «الغاب» إذ قال لمراسل تلفزيون عربي يوم ١٩٩٧/٨/١٨ «المهم لدينا هو تقييم

مشروع الغاب في الأسواق الدولية والعالمية، هذا المشروع سيغطي احتياجات دول الشرق الأوسط والدول العربية... إلا أن أهداف بعض الدول العربية تكمن في الحصول على المياه من دون مقابل وهذه المياه هي من حقنا»!!

**ثالثاً**: نتيجة لما سبق، والمدلولات الواضحة التي تعكسها الصحافة التركية يومياً، يمكن فهم المنحى الذي تذهب إليه أنقرة في العمل من أجل «بورصة المياه».

وتقول دوائر سورية معنية أن هذا السلوك التركي يتناقض مع مبادىء القانون الدولي ولا سيما مع مبادىء قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية الذي أقر في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٧.

كما يتناقض مع الاتفاقات التي أبرمتها تركيا نفسها حول استخدام نهري «الاراس» مع الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، ومع اليونان بشأن استخدام مياه نهر ميريج (ميرتزا) منذ عشرات السنين.

كما يتناقض أيضاً مع قواعد مبادىء جمعيات القانون الدولي المتعلقة بالمياه الدولية المشتركة وهي: توصيات سالزبورغ ١٩٦١، قواعد هلسنكي ١٩٦٦، توصيات اللجنة الاستشارية القانونية الآسيو أفريقية بشأن الأنهار الدولية، دورة نيودلهي ١٩٧٣، توصيات مؤتمر ماردل بلاتا ١٩٧٧.

ثم أن ما تطرحه أنقرة حول بورصة المياه الدولية يتناقض مع بروتوكول العام ١٩٨٠ بين سوريا وتركيا والعراق الذي شكلت بموجبه اللجنة الفنية المشتركة بين الدول الثلاث لمناقشة قضايا المياه المشتركة ووضع أسس اقتسامها بشكل عادل ومعقول بين الدول الثلاث، والتفاوض من أجل حل النزاعات المشتركة ضمن فترة معقولة والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة.

من هنا قال الوزير قدور للسفراء العرب: «إن ما تسعى إليه تركيا من أجل صياغة ووضع مبادىء في السياسة المائية الدولية على ضوء مصالحها الخاصة هو خروج كامل عن مبادىء القانون الدولي، وما المؤتمر (المشار إليه) سوى محاولة جديدة لتكريس فكرة بيع المياه واعتبارها سلعة قابلة للتداول بهدف إعطاء إسرائيل شرعية قانونية للسيطرة على الموارد المائية والتحكم وبالتالي في السياسات العربية الداخلية والدولية عن طريق وضع الأمن المائي القومي في الخزانات والسدود التركية».

وإذا نظرنا إلى ما يقوله الوزير قدور من زاوية التحالف التركي ـ الإسرائيلي وأهدافه المعلنة والمخفية، نفهم تماماً طبيعة المشكلة التي تواجهها دمشق وبغداد مع أنقرة بالرغم من أنه ما يزال أكثر من مسؤول سوري وعربي يرددان مصالح تركيا هي مع العرب وليس مع الإسرائيليين.

ويكفي للتدليل على خطورة ما تقوم به تركيا الإشارة إلى أن الوارد المائي السنوي الوسطي لنهر الفرات يكفي لري ٢,٥ مليون هكتار بعد أخذ التبخر من سطح الخزانات والمياه الراجعة من المشاريع الزراعية بعين الاعتبار، في حين أن تركيا تخطط لري ما يقارب من مليوني هكتار، أي استهلاك حوالي ٨٠ في المئة من مياه الفرات، غير آخذة بالاعتبار حاجة سوريا لهذه المياه خاصة أنها بحسب جميع الوثائق الرسمية الدولية تعتبر (سوريا) الدولة الأفقر في المياه والأكثر حاجة للحصول عليها.

ولعل دمشق التي لا تسعى إلى نقل محور اهتمامها من المشكلات الرئيسية في الشرق الأوسط (الصراع العربي ـ الإسرائيلي) تجد نفسها أمام تحدٍّ لا يمكن تجاهله وهو يكبر كل يوم، خصوصاً أن أنقرة تجاهلت جميع الدعوات العربية لإعادة النظر في تحالفها مع إسرائيل على ضوء ما تطلبه علاقات حسن الجوار والعناصر المشتركة الأخرى، وتترجم هذا التجاهل من خلال استخدامها لورقة المياه كوسيلة ضغط على مصالح سوريا الاقتصادية ومشاريعها الزراعية الحيوية، وصرف نظر الرأي العام العالمي عن الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ووقف عملية السلام.

لذلك، توجهت وزارة الخارجية السورية بمذكرة رسمية إلى الدول العربية لأخذ هذا الموضوع بحجم خطورته، داعية إلى مقاطعة المؤتمر الدولي للمياه، على غرار المقاطعة العربية الناجحة لمؤتمر اسطنبول العام ١٩٩١.

# ملف الفرات إلى الواجهة من جديد

السمة البارزة التي يمكن أن توسم بها عودة ملف المياه بين أنقرة من جهة ودمشق وبغداد من جهة ثانية، هي أنه بات يرتبط بالمناخات التي ولدها التحالف التركي الإسرائيلي في أجواء الشرق الأوسط.

فالتحالف الإسرائيلي ـ التركي، إضافة للخدمات الكبيرة التي يقدمها لإسرائيل من خارج نادي التطبيع، يعطي الجانب العربي براهين جديدة على الدور الذي بدأت أنقرة بلعبه لحساب الغير، في تهديد مصالح دمشق وبغداد، عدا الدول العربية الأخرى، والتفريط بحقوقهما في مياه دجلة والفرات اللذين كانا على الدوام الصنوان الإبرزان لبلاد الشام وبلاد ما بين النهرين منذ آلاف السنين.

ويقول مصدر سوري معني: «دأبت الصحافة التركية ولفترات طويلة على تضليل الموقف الداخلي التركي والدولي حول قضية المياه وخاصة ما تنسبه بين الحين والآخر لمسؤولين أتراك من تصريحات بمفاهيم خاطئة وتخيلات غير واقعية تنم على عدم تعمق، وعدم فهم صحيح لقضية المياه بين الدول الثلاث المتشاطئة. وعلى النقيض من ذلك لم يسبق أن تحدث أي مسؤول سوري. . . أو عراقي. . أو حتى عربي، عن احتمال صراعات في المنطقة من أجل المياه، وسوريا بالذات ترى دوماً بأن المياه يجب أن تشكل جسور سلام بين شعوب المنطقة».

أضاف فقد قدمت سفارة تركيا في القاهرة ورقة قبيل انعقاد الدورة الـ ١٠٨ لمجلس الجامعة العربية ركزت على النقاط التالية:

**أولاً**: تقدم الصحافة العربية على أنها سبب للصراع.

**ثانياً**: تؤكد أن سوريا تطرح / ٧٠٠ م٣/ ثا/ كحصة لها وللعراق من الفرات وذلك بناء على قرار سوري!

**ثالثاً**: إطلاق تعبير الأنهار العابرة للحدود على نهري دجلة والفرات.

**رابعاً**: اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً.

**خامساً**: إنكار وقف تدفق مياه الفرات في مطلع العام ١٩٩٠.

**سادساً**: اعتراضات سورية على بناء سد (بيرة جيك) ويقول المصدر السوري «ثمة دراسة أعدتها الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية تفند هذه المزاعم وقد سلمت للسفراء العرب المعتمدين في سوريا وفي هذه الدراسة تجد أن بروتوكول الأمم ١٩٨٧ ينص على تحرير ما يزيد على (٥٠٠م٣/ثا) من المياه في نقطة الحدود السورية التركية، وذلك بشكل مؤقت حتى الانتهاء من ملء سد أتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين الأطراف الثلاثة وكان الهدف من ذلك إتاحة الفرصة أمام تركيا لملء سد أتاتورك حفاظاً على سياسة حسن الجوار وترك المجال مفتوحاً بتعبير (ما يزيد عن ٥٠٠ م٣/ثا) حتى يتسنى للفرقاء الثلاثة عبر اللجنة الفنية المشتركة من وضع أسس فنية وعلمية لقسمة عادلة ومعقولة من مياه نهر الفرات وصولاً إلى الرقم النهائي لكل دولة متشاطئة».

وأضاف المصدرالسوري و «بحسب الدراسة، فإن سوريا لم تطرح رقم/ ٧٠٠م٣/ ثا/ مطلقاً لأن الطروحات السورية تبنى دائماً على أساس الحق والعدالة، وبالطرق العلمية السليمة والعملية القابلة للتطبيق وهي تعمل للوصول إلى اتفاق نهائي تحدد فيه حصص الأطراف بشكل عادل ومعقول وفقاً للشرعية الدولية والقانون الدولي العرفي».

## الدراسة السورية

في الآتي بعض ما جاء في الدراسة التي قدمتها الإدارة القانونية في وزارة الخارجية السورية حول الخطاب التركي من المشكلة والرد السوري على كل نقطة:

تعبير المياه العابرة للحدود:

بكل بساطة لم يجد الأتراك في اجتماعات اللجنة السادسة للفريق العامل الجامع، خلال مناقشة مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، في الأمم المتحدة، وبحضور ممثلين عن معظم دول العالم، خلال الفترتين ما بين (٥ - ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٦) و(٢٤/ ٣ - ٤/ ٤/ ١٩٩٧)، أي مؤيد أومساند تمييز بين نوعين من المياه «العابرة للحدود» و «المياه الدولية» وقد أصيبت تركيا بخيبة الأمل عندما نادت جميع دول العالم، بعدم جواز النظر في هذه المفهوم، لأنه لا يشكل نظاماً قانونياً مستقلاً بل يندرج تحت مفهوم المجاري المائية الدولية.

ومن المفيد أن نورد هنا تعريف المجرى المائي الدولي، كما ورد في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، التي اعتمدت بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٩٧، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإجماع / ١٠٣/ دول، ومعارضة / ٣ دول فقط، ومنها تركيا:

المادة ٢:

فقرة (أ): يقصد «بالمجرى المائي» شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية، التي تشكل

بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً ويتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

فقرة (ب): «يقصد بالمجرى المائي الدولي» أي المجرى الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

هذا بالاضافة إلى ما ورد في إعلان مونتفيديو، الذي اعتمده المؤتمر الدولي السابع للدول الأميركية، في جلسته الخامسة، التي عقدت في ١٩٣٣/١٢/٢٤: بأنه تسري على الأنهار التعاقبية نفس المبادىء التي تسري على الأنهار المتاخمة.

إضافه إلى الكم الهائل من النصوص الموجودة في الأعراف والاتفاقيات والمبادىء والتوصيات الدولية، التي تدحض الموقف التركي.

إن تكرار الحديث واستخدام هذا المفهوم الخاطىء «المياه العبارة للحدود»، هو خروج عن الشرعية الدولية، والاجماع الدولي، وليس له أي مؤيد قانوني.

- **إعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً**

في جميع الدراسات التركية، من هيدرولوجية وهيدروجيولوجية... تعتبر تركيا نفسها أن دجلة والفرات حوضان منفصلان، وقد أعطى ترتيب الأحواض في مؤسسة أعمال مياه الدولة التركية (DSI) رقم (٢١) لحوض الفرات، ورقم (٢٦) لحوض دجلة، وكذلك هما في سوريا حوضان منفصلان، وفي العراق أيضاً حوضان جغرافيان منفصلان، لأن قناة الثرثار حتى وان وصلت بينهما، فإن ذلك لا يرتب أي أثر قانوني لاعتبارهما حوضاً واحداً. وهذا ينسجم مع ما قامت به لجنة القانون الدولي عند شرح تعريف الفقرة (أ) من المادة الثانية من قانون استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية. حيث أوردت اللجنة في الفقرة رقم (٦) من التعليق على المادة الثانية بقولها: «فمثلاً كون حوضي صرف مختلفين، يتصلان بواسطة قناة، لا يجعل منهما جزءاً من مجرى مائي واحد بالمعنى المقصود في هذه المواد، كما أن الدانوب والراين مثلاً، لا يؤلفان شبكة واحدة لمجرد كون المياه تتدفق في بعض أوقات السنة من الدانوب كمياه جوفية إلى الراين عبر بحيرة كونستانس. والحكم السليم والعملي يقتضي بأن الدانوب والراين يبقى كل منهما كلاً واحداً مستقلاً»، وهذا ما ينطبق تماماً مع حالة حوضي الفرات ودجلة.

وإن تكرار مفهوم اعتبار حوضي الفرات ودجلة حوضاً واحداً، هو مفهوم خاطىء بالمقاييس الفنية، والقانونية، والطبيعية وإذا لم ترض تركيا لنفسها أن تعتبرهما حوضاً واحداً، فكيف ترضى لغيرها أن يؤمن بهذه الفكرة المنافية للعلم أصلاً.

- **خطة المراحل الثلاث للانتفاع الأمثل والمنصف والمعقول للمجراي المائية العابرة للحدود في حوض نهري دجلة والفرات**

إن هذا العنوان يحوي مفاهيم خاطئة، أتينا على ذكرها في البنود السابقة «تعبير

المياه العابرة للحدود» و «اعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً»، إضافة إلى «مفهوم حوضاً واحداً»، إضافة إلى «مفهوم الانتفاع الأمثل» الذي أخذت منه الناحية المادية فقط بالمفهوم التركي، حيث أوضحت لجنة القانون الدولي في الفقرة (٣) من التعليق على المادة رقم (٥) من القانون بقولها:

إن الحصول على أمثل انتفاع وفوائد، لا يعني تحقيق الاستخدام الأقصى أو الاستخدام الأكثر فاعلية من الوجهة التكنولوجية، أو الاستخدام الأكثر قيمة من الوجهة النقدية، ولا من باب أولى جني أرباح في الأجل القريب على حساب خسائر في الأجل البعيد. كما لا يدل ضمناً على أن الدولة القادرة على استخدام المجرى المائي على الوجهة الأكثر فاعلية، سواء من الناحية الاقتصادية أو في ما يتعلق بتجنب الهدر، أو بأي معنى آخر ينبغي أن يكون لها ادعاء أقوى في استخدام المجرى المائي، بل أن مفهوم «أمثل انتفاع» يدل على الحصول على أقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيفاء بجميع حاجاتها، وفي الوقت ذاته تقليل الضرر أو الحاجات غير الملباة لكل منها إلى أدنى حد.

وقد انتهى الإجماع الدولي في اجتماعات اللجنة السادسة المنوّه بها في بداية هذه الدراسة، إلى تقييد مفهوم الاستخدام الأمثل بعبارة «مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية» وذلك في متن نص المادة رقم (٥) الفقرة (١) من قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

كما ورد في الخطة هذه مفهوم تصنيف التربة ودراسات التربة، وحول ذلك نقول:

لقد تقدم الوفد التركي المشارك في اجتماعات اللجنة السادسة (المنوه بها سابقاً) باقتراح أضافة كلمة «بيدولوجية» إلى العوامل ذات الصلة بالانتفاع المنصف والمعقول، الفقرة (١) من المادة رقم (٦) من قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. . . إلا أن هذا الطرح لم يلق أي تأييد، بل وجد معارضة مطلقة من جميع دول العالم المشاركة، لأسباب بيّنها المقترح السوري رقم CRP.77 تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧، المقدم إلى الاجتماعات المذكورة والذي يتضمن:

(أ) إن هناك العديد من المعايير والممارسات المختلفة السارية في ما يتصل بهذا العامل، وبالتالي فإن كل دولة تختار عادة المعيار الملائم لظروفها، ولذلك لا يمكن أن ينتظر من الدول المشتركة في النهر نفسه أن تعتمد المعايير والممارسات نفسها.

(ب) إن البحوث والدراسات المتعلقة بتصنيف التربة هي بطبيعتها شديدة التعقيد، ويستغرق إنجازها وقتاً طويلاً، ولا يمكن إثبات نتائجها بصورة قاطعة قبل الوصول إلى مرحلتها التفصيلية النهائية.

(ج) وعلى كل حال، وبافتراض التغلب على جميع الصعوبات في هذا الشأن، والوصول إلى مقارنة موضوعية بين نتائج هذه الدراسات في ما بين الدول المشتركة في النهر نفسه، فإن من المؤكد تماماً، أياً كانت نتائج هذه المقارنة، أن مواقف مختلف الدول المعنية ستكون موضع خلاف. ولتوضيح ذلك لنفترض أن التربة في الدولة «ألف» تربة من الدرجة الأولى، في حين أن التربة في الدولة «باء»، المشتركة في النهر نفسه من الدرجة الثانية، فمن يستطيع عندئذ أن يحدد بصورة موضوعية وفقاً لهذا العامل، أي الدولتين تتمتع بالحق في استخدام قدر أكبر من المياه للري؟ لهذا نجد أن هذا التعبير مرفوض أيضاً.

يمكن أن نلخص ردنا على مفهوم الخطة الثلاثية بما يلي:

إن الخطة الثلاثية التي حوت على مفاهيم خاطئة، كما بينا، ولم يقرها الاجماع الدولي، ولم تلق أي تأييد من أي دولة في العالم كيف يمكن قبولها لحل مسألة مصيرية، كمسألة المياه. لذلك نجد أن طرحها ثانية يعتبر مخالفة للمفاهيم الدولية بهذا الصدد، وبالتالي فهي مرفوضة عنواناً وشكلاً ومضموناً، وإنها لا تحقق أي قادة للأطراف الثلاثة.

لقد قدمت سوريا اقتراحاً عملياً وعلمياً، في اجتماعي وزراء الري من الدول الثلاث (سوريا، العراق، وتركيا) ١٩٨٨/ ١٩٩٠ ودعت إلى مناقشته بكل موضوعية، وموقفها بهذا الشأن: هو أن هناك ثلاثة اقتراحات، سورية وعراقية وتركية، لا بد من أن تجتمع اللجنة الفنية المشتركة للنظر في توحيد هذه الاقتراحات باقتراح واحد يقبله الجميع. وقد حاول الوفد السوري في الاجتماعات اللاحقة ولأكثر من مرة توحيد الآراء والوصول إلى مقترح مشترك، ولكن أصر الوفد التركي على أنه في حال عدم قبول الوفدين السوري العراقي لمقترحه، فلن يقبل مناقشة أي مقترح آخر،وكان يردد عبارة هذا توجيه سياسي.

## نص المقترح السوري

المقترح السوري المتعلق بتوجيه أعمال اللجنة الفنية المشتركة لإنجاز مهمتها المتفق عليها في بروتوكول عام ١٩٨٠.

١ ـ الأعمال الهيدرولوجية:

وافق على متابعة تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين البلدان الثلاثة،وعلى مشاركة الأطراف الثلاثة في القياسات المائية في محطات القياس المتفق عليها (بلقيس كوي ـ قرقميش ـ جرابلس ـ أبو كمال ـ الحصيبة ـ هيت ـ الناصرية) على نهر الفرات و (جزرة ـ فيش خابور ـ الموصل ـ كوت) على نهر دجلة وذلك بهدف تحديد الجريان الطبيعي لكل من النهرين على الحدود المشتركة.

٢ ـ تحديد الاحتياجات المائية

● نقترح توجيه اللجنة المشتركة لتحضير خارطة مناسبة، توقع عليها مشاريع الري

القائمة، والمشاريع قيد التنفيذ، والمشاريع المخطط لها، على نهري دجلة والفرات، يبيّن عليها المساحة الاجمالية والصافية لكل مشروع ري، ووضعه الراهن من حيث كونه قيد الاستثمار، أو قيد التنفيذ، أو في مرحلة الدراسات والفترة المتوقعة لإنجاز هذه المشاريع، وكذلك الدورات الزراعية ونسب التكثيف الزراعي فيها، والاحتياجات المائية السنوية وتوزيعها الشهري، بالاضافة إلى تحديد مياه الصناعة والبلديات على طول نهري دجلة والفرات، وكذلك حجم المياه في كل من الخزانات القائمة والخزانات قيد التنفيذ بما في ذلك الفوائد المائية فيها، ثم تبادل المعلومات الأساسية لكل سد على النهرين في البلدان الثلاثة، وبرامج تشغيلها الشهرية والسنوية.

٣ ـ يجري تقييم هذه المعلومات من قبل اللجنة الفنية المشتركة بأسرع وقت ممكن، وترفع في تقرير مشترك التوصيات في ضوء احتياجات كل واحد حسب الموارد الدنيا والعظمى لكل بلد إلى الوزراء المختصين لتمكينهم من اتخاذ القرار النهائي بهذا الخصوص، حيث ستحدد في هذا التقرير حصة معقولة ومناسبة لكل بلد من مياه نهري الفرات ودجلة.

**وحول وقف تدفق مياه نهر الفرات في أوائل عام ١٩٩٠**

لقد تدنى تصريف نهر الفرات في الفترة من (١٣/١ ـ ١٢/٢/١٩٩٠) إلى أقل من (٤٥م٣/ث)، في أن الوارد الوسطي الطبيعي هو بحدود (١٠٠٠ م٣/ث). إن هذا العمل خالف أبسط قواعد القانون الدولي القاضية بضرورة التشاور والاخطار المسبق. إن مبدأ الاخطار بالتدابير المزمع اتخاذها مجسد في عدد من الاتفاقيات الدولية، وقرارات المحاكم والجمعيات القضائية الدولية، والإعلانات والقرارات المعتمدة من قبل منظمات ومؤتمرات دولية، واجتماعات حكومية دولية، مثل اتفاقية ٢٥/أيار/ ١٩٥٤ بين يوغسلافيا والنمسا، بشأن نهر درافا(المادة ٤) والتي أصبحت نافذة في ١٥/١/١٩٩٥، وكذلك معاهدة بايوان بين إسبانيا وفرنسا. والنظام الأساسي لنهر السنغال لعام ١٩٧٢ (المادة ٤) واتفاقية عام ١٩٦٠ بشأن بحيرة كونستانس (المادة ١ الفقرة ٣) ومعاهدة مياه السند لعام ١٩٦٠ بين الهند وباكستان (المادة السابعة الفقرة ٣) والنظام الأساسي لنهر أورغواي ١٩٧٥ الذي اعتمدته الأوروغواي والأرجنتين، والقرارات التي توصلت إليها هيئة التحكيم في قضية بحيرة لانو بين فرنسا وإسبانيا. . . الخ.

وقد اشترط إعلان مونتفيديو، الذي ينص ليس على الاخطار المسبق بالاشغال الهندسية المزمعة فحسب وإنما أيضاً على الموافقة المسبقة على التعديلات التي يحتمل أن تسبب ضرراً. ومن أمثلته أيضاً مبدأ الإعلان والتشاور الذي اعتمده مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٧٤ وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ١٩٧٧، وكذلك ما ورد في قواعد هلسنكي ١٩٦٦، والمواد المتعلقة بتنظيم تدفق مياه

المجاري المائية الدولية الذي اعتمدته رابطة القانون الدولي عام ١٩٨٠ (المادتان ٨,٧) . . وأخيراً أحكام قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، ولا سيما الباب الثالث (التدابير المزمع اتخاذها).

إن إطلاق مياه إضافية قبل فترة القطع، يعني شيئاً لأنه تصرف من طرف وحيد. ونذكّر هنا باجتماع لندن العام نفسه بين الدول الثلاث الذي خلص إلى نتيجة أنه لا ضرورة فنية لاتخاذ هذا الإجراء لمدة شهر. وعندما أقدمت تركيا على قطع مياه النهر لمدة يومين (٢٤ ـ ٢٥/ ٣/ ١٩٩٢)، أثبت الفنيون السوريون في موقع سد أتاتورك بالدليل العلمي والرياضي أنه لا ضرورة فنية لاتخاذ هذا الإجراء أيضاً.

ويمكن أن نقول إن هذا الأمر، علاوة على أنه سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات المائية بين الدول المتشاطئة، فإنه خرج عن كل الميادين الدولية وأدى إلى تدني تصريف النهر عن مقدار التصريف الصحي لنهرالفرات الأمر الذي ألحق أضرار إقتصادية واجتماعية وبيئية. . .

إن اعتراض سوريا على بناء سدي بيرة جيك وقرقميش نابع من مخالفة تركيا لمبادىء القانون الدولي، ومنها مبدأ التشاور بين دول المجرى المائي والاخطار المسبقة للإنشاءات المزمع إقامتها على مجرى مائي دولي، وأخذ موافقة بقية دول المجرى المائي على إقامة المنشآت، وعلى العكس مما تقوله تركيا بأن هذا السد (أي بيرة جيك) هو سد تنظيمي لفائدة سوريا والعراق، حيث إن البلدين ليسا بحاجة إلى سدود خارج أراضيهما لتنظيم حصصهما من الموارد المائية المشتركة، لأن في سدودهما وداخل أراضيهما وعلى مجرى نهر الفرات ما يكفي أن يحقق تنظيم مجرى النهر لأكثر من عامين متتاليين، إضافة إلى تعارض ذلك مع التصريحات التركية التي تقول إن سد بيرة جيك هو سد تنظيمي، بينما تخطط في الوقت نفسه لري مساحة (٨١٦٧٠ هكتاراً) من مياه بحيرة سد بيرة جيك في نطاق مشروع غازي عنتاب.

وقد أشعر القطر العربي السوري نتيجة اعتراضه لدى الهيئات الدولية ومؤسسات التمويل، بأن تلك المؤسسات ومن نظامها الداخلي عدم تمويل أي مشروع على مجرى مائي دولي من دون أخذ موافقة مسبقة من بقية دول المجرى المائية.

ومما قاله البنك الدولي «إن البنك الدولي ليس منخرطاً في تمويل أي من النشاطات التي تقوم بها تركيا على نهر الفرات، ويوضح البنك الدولي وجهة نظره من الدول المتشاطئة، بأنه يرى أهمية بالغة في أن تتوصل هذه الدول إلى اتفاقات ملائمة أو ترتيبات لهذا الغرض، من أجل كامل مجرى النهر أو جزء منه[1].

---

(١) الحلقتان نشرتا في صحيفة «السفير» اللبنانية الشهر التاسع ١٩٩٧.

# بغداد تدعو أنقرة إلى حل نزاع المياه

دعا رئيس الوفد العراقي المشارك في مؤتمر «مياه العالم تحويل من أجل المستقبل» في اسطنبول، المدير العام في وزارة الخارجية العراقية أكرم الوتري، تركيا إلى حل النزاع الطويل بين البلدين على اقتسام المياه. وقال إن بلاده تواجه خطر تدهور إمدادات المياه من نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا، وحذر أنقرة من الأضرار بالعراق مس حيث كمية المياه التي تصل إليه أو نوعيتها، وجاء في بيان الوفد العراقي في اسطنبول أن ثمة حاجة ماسة إلى التوصل إلى اتفاق نهائي على التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات التي تعتمد سوريا والعراق عليهما إلى حد كبير. وبموجب اتفاق وقع عام ١٩٨٧، وافقت تركيا على السماح بتدفق مياه الفرات بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية على الأقل وتقول سوريا والعراق أن هذه الكمية غير كافية لتلبية الحاجات الحالية، وأن تدفق المياه ونوعيتها يهددها برنامج تركي لبناء السدود للطاقة والري تبلغ تكاليفه ٣٢ مليار دولار في جنوب شرق البلاد. وأكد البيان أنه في ظل عدم التوصل إلى اتفاق دائم لاقتسام المياه يمثل مشروع جنوب شرق الأناضول التركي انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وافتتح المؤتمر الرئيس التركي سليمان «ديميريل الذي يلقب «ملك السدود» لمساندته مشروع جنوب شرق الأناضول.

# نص مذكرة عراقية إلى جامعة الدول العربية

## بغداد تتمسك بـ «الاقتسام المنصف»
## لدجلة والفرات وترفض دعوة ديميريل إلى «الاستخدام الأمثل»

المذكرة العراقية التي قدمها صباح أمس في القاهرة مندوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير نبيل نجم إلى الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد في شأن مشكلة مياه نهري دجلة والفرات مع تركيا وطلب توزيعها على الحكومات العربية.

وترد المذكرة على تصريحات للرئيس التركي سليمان ديميريل وتؤكد أن بغداد لم تقترح في أي وقت سابق «قسمة ثلاثية متساوية» لمياه دجلة والفرات، مشددة على التمسك بمبادىء القانون الدولي التي تدعو إلى «الاقتسام المنصف» لمياه الأنهار الدولية، على أن يليه «الاستخدام الأمثل». والمبدأ الأخير هو الذي يدعو إليه الرئيس التركي لتجنب الاتفاق على حصص نهائية بين الدول الثلاث المشاطئة للنهرين وهي تركيا وسوريا والعراق. وتشير المذكرة إلى رفضها اعتبار تركيا النهرين «حوضاً واحداً» وتتمسك بأن لكل منها حوضاً مستقلاً عن الآخر.

ومعلوم أن دمشق وبغداد تؤكدان أن دجلة والفرات نهران دوليان وفقاً لمبادىء القانون الدولي، فيما تعتبرهما تركيا «نهرين عابرين للحدود».

وهنا نص المذكرة:

### المذكرة

«في مقابلة صحافية مع صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في تاريخ ١٦/٩/١٩٩٧ مع السيد سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية في مناسبة زيارته للقاهرة تحدث فيها عن قضايا المياه ومياه دجلة والفرات ومواقف تركيا من هذه المواضيع. وقد حملت إجابات الرئيس التركي عن أسئلة الصحيفة أقوالاً مجافية للحقيقة والواقع واحتوت على جملة من المغالطات في العرف والقانون الدوليين، لذا ترى وزارة خارجية جمهورية العراق توضيح الأمور وفق مبادىء القانون والعرف الدولي:

١ ـ أن نهري دجلة والفرات هما نهران قامت عليهما داخل العراق أقدم الحضارات التي عرفها تاريخ البشرية وما كان لهذه الحضارات أن تنشأ وتنمو لولا توافر مقومات الحياة والمعيشة من مياه وغذاء. لذا فقد وجدت في بلاد ما بين النهرين حقوق مكتسبة في مياه نهري دجلة والفرات منذ أقدم العصور، وتحاول تركيا الاستئثار بمياه النهرين لحرمان العراق وسوريا المياه وتطوير أراضيهما أو حتى تأمين المياه اللازمة لري الأراضي المستغلة منذ بدء التاريخ. وخير دليل على ذلك أنه في الوقت الذي تخطط تركيا لإرواء ٣٣ في المئة من الأراضي القابلة للري في عموم تركيا فإنها تركز على حوضي دجلة والفرات لري أكبر مساحة ممكنة فيهما.

٢ ـ أن ما ورد على لسان الرئيس التركي من أن سورية والعراق يصممان على تقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص متساوية دون إعطاء أي تفسير مقبول لهذا التقسيم هو أمر غير دقيق إذ لم يسبق للعراق أن عرض مقترحاً لقسمة مياه نهري دجلة والفرات إلى ثلاث حصص متساوية من خلال الاجتماعات أو اللقاءات التي عقدت مع الجانب التركي أو السوري عند مناقشة قسمة المياه المشتركة، وفي مايلي عرض موجز لموقف العراق وتركيا في شأن موضوع قسمة المياه:

### أ ـ موقف العراق:

**أولاً**: تأكيد كون نهري دجلة والفرات نهرين دوليين استناداً إلى القوانين والأعراف الدولية.

**ثانياً**: أن حوض دجلة مستقل عن حوض الفرات من خلال حدود جغرافية وطبيعية.

**ثالثاً**: أن هدف اللجنة الفنية المشتركة المؤلفة من الأطراف الثلاثة هو البحث في موضوع قسمة المياه وليس الاستخدام الأمثل للمياه.

**رابعاً**: ضرورة تحديد سقف زمني لحسم موضوع قسمة المياه.

**خامساً**: يعارض العراق خطة المراحل الثلاث التي تدعو إليها تركيا ويؤكد مبدأ الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة.

**سادساً**: يؤكد موضوع نوعية المياه إضافة إلى الكمية.

**سابعاً**: يرى العراق أن مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه يتضمن التنمية الشاملة للموارد المائية وحمايتها من التلوث بهدف ضمان استثمارها على أفضل وجه وحسن توزيعها وبما يتطلبه ذلك من اعتماد أساليب الري الحديثة لتقليل الفواقد وزيادة كفاية الري وبما يقلل كميات المياه التي تهدر إلى البحر، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة

التي تحول دون تصريف المياه المتخلفة عن النشاطات الزراعية والصناعية والمدنية إلى الأنهار للحد من أسباب التلوث. ويرى العراق أن الجوانب القانونية والفنية التي يتحدد في ضوئها جوهر هذا المفهوم تنبع من حق كل دولة من الدول المتشاطئة في الانتفاع بحصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك المجرى لكي تستطيع في ضوئها وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتحقيق الاستخدام الأمثل. أن الاتجاه العام في القانون الدولي هو ضد التفسير التركي لهذا المفهوم (خطة المراحل الثلاث). فلا يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل إلا بعد الاتفاق على تطبيق مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول الذي تتحدد في ضوئه حصة كل دولة من الدول المتشاطئة. وقد انعكس هذا الاتجاه في مواد اتفاق استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في مايو/أيار ١٩٩٧.

## ب ـ موقف تركيا

**أولاً**: لا تقبل بمبدأ الحقوق المكتسبة والحقوق التاريخية وتؤكد استخدام المياه وليس قسمة المياه.

**ثانياً**: تعتبر حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً وليس حوضين منفصلين.

**ثالثاً**: تؤكد أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود ولا يمكن اعتبارهما نهرين دوليين، وأن لها حق السيادة المطلقة على مياههما واستغلالهما بالشكل الذي تراه مناسباً دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها (سوريا والعراق).

**رابعاً**: تقوم بإطالة أمد المفاوضات لتحقيق أهدافها في الاستحواذ على أكبر كمية ممكنة من المياه وتدعو من خلال خطتها المسماة «خطة المراحل الثلاث» إلى درس واقع المياه، الزراعة والتربة والتخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية في البلدان الثلاثة وتخصيص المياه للأراضي ذات الترب الجيدة والتي يقع معظمها في تركيا.

ونود أن نوضح أن تركيا لم تقم وزناً للاتفاقات المبرمة معها والخاصة بنهري دجلة والفرات ومنها ما يأتي:

١ ـ (البروتوكول الرقم ١) الخاص بتنظيم مياه دجلة والفرات الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين العراق وتركيا في تاريخ ١٩٤٦/٣/٢٩ حيث نصت المادة الخامسة منه على ما يأتي: «توافق تركيا على اطلاع العراق على أي مشاريع خاصة بأعمال الوقاية من الفيضان قد تقرر إنشاءها على أي من هذين النهرين أو روافدهما وذلك لغرض جعل الأعمال التي تخدم على قدر الإمكان مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا».

٢ ـ بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الموقع في تاريخ ١٧/ ١/ ١٩٧١ حيث جاء في المادة الثالثة منها ما يأتي:

«يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن في المباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنيين».

٣ ـ محضر اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني الموقع في ١٢/٥/ ١٩٨٠ الذي جاء في نص الفصل الخامس منه بالمياه الإقليمية ما يأتي:

«وافق الطرفان أيضاً على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدرس المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية (وبشكل خاص حوضي نهري دجلة والفرات) ويطالبان أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاثة خلال مهلة سنتين قابلة للتمديد سنة أخرى. وفي ضوء تسلم التقرير ستدعى الحكومة الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقويم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة للوصول إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة».

٤ ـ جاء على لسان الرئيس التركي حول موضوع المياه بين تركيا وسوريا والعراق ما يأتي:

«هذه أيضاً قضية تشوبها معلومات مغلوطة. فالفرات ودجلة ينبعان من تركيا وتذهب مياههما إلى سوريا والعراق وتصب في الخليج وهناك مياه كثيرة تذهب إلى البلدين وفي نيتنا أن نقطعها عنهما وفي غضون ٢٠ أو ٢٥ سنة لن تكون هناك شكوى من أي من البلدين كما لن تكون هناك أي مشكلة. لدينا عقود تنظيم عمليات صرف المياه وما نقوله: تعالوا نجلس معاً ونبحث كم من المياه يحتاج إليها كل بلد من البلدان الثلاثة وكم من المياه متاح، دعونا نوجد نظاماً للحصص».

أن ما ورد في أعلاه فيه مغالطات عدة حيث أن الأحداث قد أثبتت أن تركيا لا تقيم وزناً لما يصيب جيرانها من أضرار والدليل على ذلك قيامها بقطع مياه نهر الفرات لمدة شهر في بداية إملاء سد أتاتورك على رغم عدم وجود مبرر فني لذلك كما أثبت ذلك الوفد الفني العراقي للجانب التركي أواخر عام ١٩٨٩ وكذلك تقليص إطلاق المياه خلال فترة إملاء خزان سد أتاتورك عام ١٩٩٠ والأعوام التي تلته مما أدى إلى انخفاض وارد نهر الفرات إلى ثلث الوارد الطبيعي للنهر وتأشير حدوث تلوث خطير في مياهه حيث تجاوزت بعض المحددات الضارة بالصحة العامة الحدود المسموح بها دولياً عند الحدود السورية ـ العراقية.

هذا ومن جانب آخر فإننا نعتقد أن ادعاءات تركيا هي لأغراض إعلامية بحتة حيث

أنها تستهدف استكمال المشاريع المخطط تنفيذها عام ٢٠٠٥ كحد أقصى أي بعد ثماني سنوات فقط وستقوم باستهلاك أكثر من نصف الإيراد الطبيعي لنهر الفرات وبملاحظة الاستهلاك المستهدف ضم حوضي نهري دجلة والفرات، نجد أن المشاكل التي سيعانيها كل من العراق وسوريا ستكون كبيرة حيث سيبلغ الاستهلاك السنوي المستهدف للمياه في الدول الثلاث ١٠٧ مليارات م$^{3}$ في حين أن طاقة النهرين المذكورين تبلغ ٨٤ مليار م$^{3}$ أي بعجز مقداره ٢٣ مليار م$^{3}$ والذي سيكون على حساب الحاجات والمشاريع العراقية والسورية.

وإذا كان هناك حسن نية في هذه التصريحات فإن العراق يدعو الجانبين التركي والسوري على الفور للاجتماع وتحديد سقف زمني لإنجاز نظام الحصص للبلدان الثلاثة وبما لا يتعدى سنة واحدة. ونود أن نذكر الجانب التركي ببروتوكول عام ١٩٨٠ الذي تم بموجبه تشكيل لجنة فنية مشتركة تعقد اجتماعها خلال شهرين مهمتها التوصل إلى تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة (دجلة والفرات) ودولها مدة سنتين قابلة للتجديد سنة واحدة لإنجاز مهماتها في حين أن اللجنة المذكورة لم تعقد اجتماعها إلا عام ١٩٨٢ وأنها عقدت ١٦ اجتماعاً دون التوصل إلى نتيجة وأن أعمالها متوقفة بسبب مماطلة الجانب التركي ورفضه حضور الاجتماعات المشتركة وليس كما يدعي الرئيس التركي بقوله «تعالوا نجلس معاً ونوجد نظاماً».

٥ ـ وفي خصوص تصريحات الرئيس التركي حول المؤتمر الذي عقد في تركيا لبيع المياه وكذلك في خصوص تطرقه لتوقعه حدوث عجز كبير في موارد المياه في العالم في العشرين أو الخمس والعشرين سنة المقبلة ومقترح تركيا خطة ثلاثية المراحل على العراق وسوريا نود أن نوضح ما يلي:

أ ـ أن أكثر من ٥٠ في المئة من موارد الوطن العربي المائية تأتي من خارجه ولا بد للدول العربية والمجتمع الدولي أن تقف بحزم ضد دعوات تركيا المتكررة لترويج فكرة بيع المياه لأن ذلك سيشكل سابقة دولية خطيرة يراد من خلالها امتصاص ثروات الشعوب والتحكم بمصائرها انطلاقاً من حاجات هذه الشعوب للماء باعتباره عصب الحياة.

ب ـ أننا نستغرب التناقض بين الدعوة لقسمة المياه والتمسك بخطة المراحل الثلاث التي تدعو إليها تركيا لغرض التسويف وكسب الوقت وإبعاد اللجنة الفنية المشتركة عن مهماتها. وهي خطة تستهدف وضع معايير محددة للتربة لاستبعاد بعض أصناف الترب التي تزرع في كل من العراق وسوريا واستبعاد زراعة بعض المحاصيل بحجة كونها ذات

استهلاك عال للمياه وكذلك توحيد المعايير الاقتصادية للمشاريع الزراعية في البلدان الثلاثة.

أن ذوي المعرفة والاختصاص يعلمون جيداً أنه بفضل التطور التقني والعلمي في الإمكان تحسين صنف التربة وخصوبتها كما أن الترب ذات الصنف الجيد يمكنها أن تتردى بمرور الزمن إذا ما افتقرت إلى الإدارة الجيدة والبزل كما أن فرض أو منع زراعة محصول معين ضمن حدود أي بلد يعد تدخلاً في شؤونه الداخلية وكذلك الحال بالنسبة إلى المعايير الاقتصادية للمشاريع»[1].

(١) نشرت «المذكرة العراقية» صحيفة النهار في ١٤ تشرين أول ١٩٩٧.

# العلاقات السورية ـ العراقية

## سوريا والورقة العراقية

## والتحسب السوري للتلاقي الأميركي ـ الإسرائيلي ـ التركي

زيارة وفد سوري للعراق في مهمة محدودة جداً هي التجارة، لا يسقط عنها في أي حال المعاني السياسية، فهي تكسبها بوضوح، ليس كونها أول اتصال على هذا المستوى منذ القطيعة فحسب بل من توقيت هذا الاتصال. فبعدما كان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام قد أصر على أن الحدود السورية مع العراق تفتح لأسباب تجارية فقط فقد تجاوز ديبلوماسية المسايرة ليعلن أن المسألة تتعدى التجارة إلى مواجهة مخططات تهدد وحدة العراق. وبعدما كان دعا إلى معالجة مشكلة العرب مع تركيا بالاقتناع سواء اعتداءاتها على العراق أو تحالفها مع إسرائيل دعا العرب إلى إنقاذ تركيا من تحالفها مع إسرائيل. وهذا إنما يعكس ازدياد الشعور بالتهديد التركي وليس طبعاً القلق على مستقبل تركيا.

لذلك فإن سوريا ليست في وضع إقليمي مريح وكأن ثمة من يحاول أن يفرض عليها طوقاً بعد طوق ليقيد حركتها بل ليشلها وهذا ما لا تحتمله.

وإذا كان حال عملية السلام طوقاً جديداً، فإنه ليس الوحيد. فقد فرض التقارب التركي ـ الإسرائيلي طوقاً آخر، تعمقه تركيا وتوسعه باعتداءاتها على العراق وبتلميحات تختفي وتعود إلى إمكان احتلالها أرضاً عراقية لإقامة «حزام أمني» يعزل الثوار الأكراد عنها لكنه بطبيعة الحال يطاول في طرفيه سوريا وإيران. إضافة إلى الإشارات الإسرائيلية إلى استعدادات سورية لحرب خاطفة يترافق وتصريحات مسؤولين إسرائيليين عن امتلاك سوريا أسلحة كيمائية متطورة واستعداد إسرائيل لدعم تركيا في أي نزاع محتمل بينها وبين جارها السوري. كما أن إعلان وزير الدفاع التركي تورها تايان بعيد عودته إلى أنقرة من إسرائيل «أن تركيا قلقة من جهود سوريا وإيران لتطوير قدراتها في مجال الحرب الكيمائية والصواريخ البالستية» يتقاطع وموقف نتنياهو الذي اعتبر أن «تدفق الأسلحة على سوريا وإيران يشكل خطراً على إسرائيل التي تملك الوسائل الكفيلة بمواجهته».

ضف إلى ذلك إتهام أنقرة لدمشق بتزويد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي تذرعت بضربه لغزو شمال العراق بصواريخ مضادة للطائرات من طراز «سام ٧» وتدريبهم على استخدامها، وبالتالي تحميل السوريين مسؤولية غير مباشرة عن إسقاط الحزب لمروحيتين حربيتين تركيتين في العراق، ما أسفر عن مصرع ثلاثة عشر عسكرياً تركياً إضافة إلى عرض الجيش التركي لتسعة أشخاص قال إنهم من مقاتلي حزب العمال ويحملون الجنسية السورية وأنه أسرهم فيما كانوا يقاتلون القوات التركية.

هذه البوادر تشكل مقدمة لتحريك الجبهة السورية التركية بصورة تتناغم مع ما يرصد من تهديدات إسرائيلية مبطنة وعلنية ضد سورية وكان آخرها إتهام رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال أمنون شاحاك، سورية في كلمة ألقاها أمام لجنة الدفاع في الكنيست في الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو ١٩٩٧ بمواصلة تحسين قدراتها على شن هجوم مفاجىء ضد إسرائيل ومشككاً في الطابع الاقتصادي للخطوة السورية بفتح معابر حدودية مع العراق ومعتبراً أنها تشكل رداً على تعثر عملية السلام وفي كل الأحوال يمكن الاستنتاج أن «النظام الإقليمي الجديد» الذي يرتكز على تركيا وإسرائيل في شكل أساسي غرضه كما قال ديبلوماسي فرنسي.

١ ـ الضغط على سوريا.

٢ ـ الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران.

٣ ـ وضع حواجز أمام روسيا ومصالحها في المنطقة.

فالعاصمة السورية تراهن على استعادة التضامن العربي ولو في حده الأدنى الذي يلجم «التطبيع» وهذا ما يفسر الديبلوماسية السورية المرنة والمنفتحة حتى على العراق بحيث تطمح دمشق إلى أن تكون من دون خلافات مع أي قطر عربي وتكون في مواجهة الحلف التركي ـ الإسرائيلي.

# جولة الوفد الاقتصادي السوري إلى العراق

زيارة وفد سوري للعراق في مهمة محددة جداً هي التجارة، لا يسقط عنها في أي حال المعاني السياسية، فهي تكتسبها بوضوح، ليس من كونها أول اتصال على هذا المستوى منذ القطيعة فحسب بل من توقيت هذا الاتصال. ذلك أن سوريا ليست في وضع إقليمي مريح، وكأن ثمة من يحاول أن يفرض عليها طوقاً ليقيد حركتها بل ليشلها وهذا ما لا تحتمله.

بنيامين نتنياهو عمل ولا يزال يعمل على عزل سوريا وتهميشها في عملية السلام كما فرض التقارب التركي - الاسرائيلي طوقاً آخر تعمقه تركيا وتوسعه باعتداءاتها على العراق وبتلميحات تختفي وتعود إلى إمكان احتلالها أرضاً عراقية لإقامة «حزام أمني» يعزل الثوار الأكراد عنها، لكنه بطبيعة الحال يطاول في طرفيه سوريا وإيران ضف إلى ذلك التغيير في موقف اليونان فبعدما كان تقاربها مع سوريا جلياً في أول عهد التقارب بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٩٦ وبعد ما نددت بالمناورات التي قررت هاتان الدولتان إجراءها أعلنت هي نفسها العزم بالقيام بمناورات ستجريها إسرائيل، وهذا التحول لا بد من أن يزيد القلق السوري.

من هنا أهمية الاتصال بالعراق إذ يرى البعض أن هذا الاتصال هو ورقة أخيرة تلعبها سوريا لفك الطوق عنها. وهذا ممكن طبعاً.

- **وفد اقتصادي سوري رفيع يعبر اليوم إلى العراق**

يغادر اليوم ١٩/ ٥/ ٩٩٧ إلى بغداد وفد سوري تجاري - صناعي غير حكومي للبحث مع الجانب العراقي في إمكان توريد بضائع سورية إلى العراق ضمن إطار صيغة الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء والدواء». وعلم أن الوفد يتألف من الدكتور راتب الشلاح رئيس اتحاد الغرف التجارية السورية والدكتور عبد الرحمن العطار أمين سر اتحاد الغرف التجارية السورية والدكتور يحي الهندي رئيس غرفة صناعة دمشق ومحمد صالح ملاح رئيس غرفة تجاة حلب ومحمد أوبري رئيس غرفة صناعة حلب. وذكر المصدر أن الوفد سيسلك الطريق البرية المقطوعة في منطقة أبو الشامات. وقالت مصادر الوفد أن هذه الخطوة تمت بتسهيلات من الحكومة السورية وأن

السماح للوفد بعبور نقطة الحدود السورية العراقية جنوبي بادية الشام يحمل دلالات طيبة. وتوقعت المصادر أن توافق الحكومة السورية على عبور البضائع من هذه النقطة الحدودية إذا أبرم التجار والصناعيون السوريون اتفاقات مع نظرائهم العراقيين. وحول المستوى السياسي للشخصيات العراقية المنوي الاجتماع بها أثناء الزيارة قالت المصادر «أن اللقاءات في بغداد لا تحمل أية صفة سياسية وأن للوفد مهمة محدودة وهي البحث في إمكانية توريد بضائع سورية تحت سقف قرارات الأمم المتحدة إلى العراق». وقالت المصادر أن الجانب السوري الملتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشأن العراقي سيستجيب للشروط المعلنة المنصوص عنها بمذكرة لجنة المقاطعة التابعة للأمم المتحدة. وحول العلاقات التي تجعل البضائع السورية منافسة ضمن هذا «الهجوم الدولي» على اقتسام السوق العراقية قالت المصادر «قرب المسافة يعني تدني أجور النقل إضافة إلى الأسعار المقبولة للبضائع السورية».

يشار إلى أن العلاقات السورية العراقية مجمدة بقرار من دمشق وبغداد منذ أكثر من عشرين عاماً وأن الحدود مغلقة والرحلات الجوية متوقفة والتنسيق بين البلدين يقتصر فقط على موضوع ملف المياه المتنازع عليه مع تركيا.

● **الوفد السوري في بغداد... زيارة تجارية بلا سياسة**

بدأ وفد من اتحاد غرف التجارة السورية أمس ١٩/ ٥/ ٩٧ زيارة إلى بغداد التي وصلوا براً عبر الحدود السورية ـ العراقية وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ إغلاق الحدود بين البلدين في مطلع الثمانينات وتتم «بمعرفة السلطات السورية على الأقل إن لم يكن بموافقتها الضمنية» حسب قول مصادر مالية سورية.

ويترأس الوفد رئيس غرفة دمشق الدكتور راتب الشلاح ويضم أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية عبد الرحمن العطار ورئيسي غرفتي التجارة والصناعة في دمشق وحلب. وقال المصدر في اتحاد الغرف التجارية أن الوفد سيجري محادثات مع المسؤولين العراقيين حول إبرام عقود لتزويد العراق بمنتجات سورية في إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ المعروف باتفاق «النفط مقابل الغذاء» وقالت مصادر مالية سورية أن زيارة الوفد إلى بغداد «تتم بمعرفة السلطة على الأقل إن لم يكن بموافقتها الضمنية ومن دون معارضتها حيث أن الوفد طلب إذناً من رئيس الوزراء محمود الزعبي بالذهاب إلى بغداد أسوة بالوفود التجارية الأخرى التي تأتي من كل مكان». وقد نقلت وكالة «يونايتيد برس انترناشيونال» عن مصادر سورية قولها أن «لا أهداف سياسية» وراء الزيارة.

ونقلت «فرانس برس» في المقابل عن «مصادر مطلعة» في دمشق قولها أن الزيارة مؤشر على ذوبان الجليد بين البلدين وإن كانت غير كافية للحديث عن إنفراج في

العلاقات. وقال الشلاح لوكالة «فرانس برس» في بغداد «هدف زيارتنا إعادة تحريك التعاون التجاري والصناعي بين البلدين الشقيقين». وأكد أنه حصل على «موافقة الحكومة السورية على زيارة العراق» مشيراً إلى أن «من الممكن التوقيع على اتفاق اقتصادي وصناعي» خلالها. وقال «قد نعقد اتفاقاً لتعزيز التعاون التجاري والصناعي وخصوصاً في مجال الاستثمارات». وأضاف الشلاح «إلى الآن، ليس ثمة أي شكل من التعاون بين العراق وسوريا وقد حان الوقت ليعيد البلدان العلاقات الاقتصادية والصناعية بينهما وليوسعا التبادل لمصلحة شعبيهما».

● **الشلاح: موانىء سوريا جاهزة لاستقبال البضائع للعراق.**

نقل عن رئيس غرفة التجارة والصناعة السورية راتب الشلاح الذي يزور بغداد على رأس وفد تجاري سوري قوله أن موانىء بلاده جاهزة لاستقبال واردات العراق من الأغذية والأدوية بمقتضى اتفاق النفط في مقابل الغذاء الذي وقعته بغداد مع الأمم المتحدة، فيما تحدثت بغداد عن «محاولات تجري منذ فترة بهدف تطبيع العلاقات» مع دمشق.

ونسبت صحيفة «العراق» الرسمية إلى الشلاح قوله أن الموانىء السورية جاهزة للمساعدة في جلب الأغذية والأدوية التي يستوردها العراق. وقال الشلاح أنه سيحاول بيع مواد غذائية وأدوية للعراق وشراء النفط الخام بمقتضى اتفاق الأمم المتحدة الذي سمح للعراق منذ كانون الأول الماضي ١٩١٦ بتصدير نفط خام بملياري دولار على مدى ستة أشهر لشراء مواد إنسانية تشتد إليها حاجة الشعب العراقي الذي يعاني من آثار عقوبات دولية منذ العام ١٩٩٠.

وذكرت الصحف العراقية أن وزير النفط العراقي عامر محمد رشيد استقبله معرباً عن الأمل في أن تكون زيارته بداية لتعاون نفطي مشترك بين بغداد ودمشق. وللعراق خط أنابيب يمتد إلى البحر المتوسط مروراً بأراضي سوريا وهو مغلق منذ أن تأزمت العلاقات بين البلدين.

واستقبل وزير التجارة العراقية محمد مهدي صالح المسؤول عن مشتريات العراق من السلع الغذائية رجال الأعمال السوريين وأطلعهم على حاجات العراق الغذائية. ونقلت صحيفة «الجمهورية» العراقية عن الشلاح قوله أن الوفد السوري وصل إلى بغداد عبر مركز أبو الشامات الحدودي بين البلدين «لأننا نريده أن يبقى مفتوحاً لحركة التعاون بين البلدين للسنوات المقبلة».

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مصدر وثيق الاطلاع في بغداد إقراره بوجود مساع للتقريب بين البلدين لكنه أكد أن «هذه المساعي لم تستكمل بعد، الأمر الذي يجعل

الحديث عنها أو الخوض في تفاصيلها في الوقت الحاضر سابق لأوانه».

ونسبت الوكالة في تقريرها من بغداد، إلى مصادر دبلوماسية عراقية قولها أن زيارة الوفد السوري، تهدف ليس فقط إلى بحث إمكانية التعاون التجاري والصناعي وإنما تتجاوز ذلك إلى تمهيد الطريق لإعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

واعتبر مصدر عراقي «وثيق الاطلاع» أن «توقيت زيارة الوفد التجاري السوري للعراق هو في حد ذاته مؤشر واضح على وجود جهود للتقريب بين البلدين يمكن أن تبدأ بالتعاون التجاري أولاً ومن ثم تتطور إلى النواحي الأخرى.

وأعرب دبلوماسي عربي في بغداد عن تفاؤله في أن تؤدي الزيارة إلى التقدم على طريق تطبيع العلاقات السورية ـ العراقية لكنه أعاد إلى الأذهان «أن موضوع المصالحة العراقية ـ السورية ليس جديداً وإنما يعود إلى سنوات عدة».

## الوفد الاقتصادي السوري يتوقع فتح الحدود مع العراق ١٩٩٧/٥/٢٢

في موازاة العملية العسكرية التركية الآخذة في التوسع في شمال العراق وتعزيز التعاون العسكري بين أنقرة وتل أبيب والجمود الذي يعتري عملية السلام في الشرق الأوسط، حققت سوريا والعراق مزيداً من الانفتاح في علاقاتهما مع الحديث عن احتمال فتح الحدود البرية بين الدولتين ليترافق ذلك مع استمرار التحرك الدبلوماسي السوري نحو دول الخليج لشرح الموقف السوري من التقارب الإسرائيلي التركي.

وأنهى وفد من رجال الأعمال السوريين برئاسة رئيس غرفة دمشق راتب الشلاح زيارة لبغداد استغرقت أربعة أيام تلبية لدعوة من اتحاد غرف التجارة العراقية. وعلى رغم التأكيدات السورية الرسمية أن لا أبعاد سياسية لزيارة الوفد الاقتصادي السوري لبغداد فإن تصريح الشلاح لصحيفة «الثورة» العراقية بأن الطريق البرية السريعة التي تربط العراق وسوريا سيعاد فتحها قريباً كما تمر عبرها واردات العراق في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» أعاد طرح السؤال عن الأهداف السياسية للزيارة الأولى من نوعها منذ قطع العلاقات بين الدولتين.

وأكد الشلاح أنه بنى تصوراته على «سماح الحكومة السورية للوفد بمغادرة البلاد عبر الطريق البرية (في نقطة أبو الشامات) وفي ذلك مؤشراً لعدم ممانعة الحكومة السورية في عبور رجال الأعمال والبضائع في حال وجود اتفاق بمقتضى صيغة النفط مقابل الغذاء» وأشار إلى أن الوفد الاقتصادي «لا يملك صنع هذا القرار وأن الأمر يبقى مرهوناً بإرادة الحكومتين السورية والعراقية» مبرزاً «ضرورة فتح المعبر دائماً بين دولتين شقيقتين تربطهما الجيرة والقرابة كما التاريخ والجغرافيا» ولفت إلى «الطبيعة التجارية والاقتصادية للقاءات الوفد السوري مع اتحاد الغرف العراقية والمسؤولين العراقيين». قائلاً إنها

تمحورت على إمكان التعاون الاقتصادي بين البلدين وأشاد «بالحفاوة الصادقة التي أحاط بها العراقيون الوفد السوري» وتوقع في حال موافقة الحكومتين السورية والعراقية على فتح الحدود عبر نقطة أبو الشامات، أن يتم التبادل التجاري وانتقال الأشخاص من هذه النقطة «ونحن لسنا أصحاب قرار ولكننا نتوقع أن تعاوناً سيتحقق من دون شك وأن العلاقات الاقتصادية تشكل مدخلاً إلى علاقة متينة في حالات أخرى تجارية، وصناعية وغيرها ضمن إطار إتفاق النفط مقابل الغذاء وقوانين الدولتين بالنسبة إلى الاستيراد والتصدير».

ويكتسب تجدد الحديث عن فتح الحدود السورية ـ العراقية في هذا الوقت أبعاداً سياسية واضحة يضاف إليها إمكان تحريك الاقتصاد السوري الذي يعاني ركوداً واضحاً وفق دراسة أعدتها غرف التجارة السورية للحكومة أخيراً.

# العطار يتحدث عن زيارة بغداد: فتح الحدود ينتظر قراراً سياسياً

أطلقت زيارة الوفد التجاري ـ الصناعي السوري غير الرسمي إلى بغداد استنتاجات تفاؤلية الطابع باعتبارها مؤشراً على نية انفتاح بين البلدين، ذهب البعض فيها إلى الحديث من بدء الانفتاح فعلياً بخطوة فتح الحدود البرية المغلقة منذ ١٧ عاماً على الرغم من أن موقفاً رسمياً لم يصدر بعد في هذا الخصوص وباعادة التداول بملف التعاون النفطي.

وزيارة الوفد حظيت باهتمام شعبي لاحق خصوصاً لتزامنها مع نشاط دبلوماسي سوري مكثف للحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه وذلك على خلفية القلق السوري المعلن من مفاعيل التحالف التركي ـ الإسرائيلي والاجتياح التركي لشمالي العراق.

وسيقدم الوفد التجاري ـ الصناعي اليوم ٢٥/ ٥/ ٩٧ تقريراً مفصلاً إلى رئيس مجلس الوزراء السوري محمود الزعبي والوزراء المختصين والدوائر المعنية عن المحادثات الإيجابية التي أجراها مع كبار المسؤولين الاقتصاديين العراقيين متضمناً تصوره لآلية التعاون التجاري بين البلدين بعد قطيعة استمرت نحو عشرين عاماً.

وكان الوفد الذي ترأسه رئيس غرفة تجارة دمشق راتب الشلاح قد عاد مساء ٢٣/ ٥/ ٩٧ إلى دمشق عبر نقطة الحدود المغلقة في منطقة أبو الشامات. وقد كان للصحافة لقاء مع عضو الوفد العائد من بغداد عبد الرحمن العطار الذي يشغل منصب الأمين العام لاتحاد غرف التجارة السورية وأمين سر غرفة تجارة دمشق والذي استهل كلامه بالقول:

«أنا رجل أعمال ولا أتحدث في السياسة، ولكن المشاعرالمفعمة بالود التي لمسناها من إخواننا العراقيين كانت أكبر من كل العقود والصفقات».

أضاف: «طبعاً قبل أن نغادر طلبنا من الحكومة السورية الموافقة على السفر أولاً ثم على السماح لنا بعبور الحدود المغلقة، وجاءت الموافقة من دون تردد وبأسرع مما كنا نتصور.. وفي الطريق إلى بغداد اضطر إخواننا العراقيون إلى إيجاد محطة استراحة خاصة لنا لأن لا حياة على جانبي الطريق منذ إغلاقها. وقد أخبرونا أنهم نقلوا الطعام من

مسافات بعيدة. . قلنا لهم: نتمنى إعادة الحياة إلى هذه الطريق التي كانت عبر التاريخ شريان حضارة وتجارة، فردّوا بالقول: لقد طال إغلاقها».

**ـ ماذا عن اللقاءات الرسمية؟**

بعد وصولنا اجتمعنا إلى وزير التجارة،المسؤول عن اتحاد الغرف، وبحثنا إمكان توريد بضائع سورية بموجب اتفاق الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)، وتبين لنا أن الزيارة كانت لتثمر أكثر لو أنها تمت قبل الآن، لأن معظم الأموال المخصصة في المذكرة قد حجزت لعقود كثيرة مع شركات ودول. . . لكنه وعد بدراسة ما يمكن تخصيصه للبضائع السورية.

بعد ذلك، توالت اللقاءات الرسمية، واجتمعنا إلى وزراء الصناعة والنقل والصحة والاتصالات والنفط، وعبروا كلهم عن ارتياحهم لهذه الخطوة وعن إعجابهم بالنجاحات التي حققتها سوريا.

وفي غرفة تجارة بغداد عقدنا اجتماعاً حضره أكثر من ١٥٠ رجل أعمال وتمنوا كلهم زيارة سوريا ورحبوا باستئناف اللقاءات بين رجال الأعمال في البلدين. وطبعاً وجهنا دعوة إلى زملائنا رئيس وأعضاء اتحاد الغرف التجارية الذين كانوا السباقين في دعوتنا. . وأتوقع أن يلبوا الدعوة قريباً.

**ـ إستقبال وزير النفط العراقي للوفد ثم إعلانه أنه يتمنى التعاون النفطي مع سوريا أثار أكثر من إشارة إيجابية حول ضخ النفط العراقي عبر الخطوط المارة في سوريا. . ماذا عن هذا اللقاء؟**

نعم، أبدى استعداد بلاده للتعاون في مجال النفط والمجالات كافة. وسنقوم بنقل وجهة نظره إلى الدوائر السورية المعنية بهذا الملف، وهي صاحبة القرار؟

**ـ الحدود. . . هل فُتحت، تماماً؟ أم جزئياً؟ أم ماذا؟**

أتمنى بأن تكون زيارتنا الخطوة الأولى لعبور البضائع السورية ورجال الأعمال.

**ـ ألا نستطيع حذف كلمة «أتمنى»؟**

نعم نستطيع، لكن هذا يلزمه إعلان موقف رسمي، وستكون سعادتنا والأخوة العراقيين كبيرة بهذا الاجراء.

**ـ جوازات السفر السورية ممهورة بعبارة: جميع البلاد العربية عدا العراق. . . كيف عبرتم بهذه الجوازات؟**

أنا أحمل جواز سفر لا توجد عليه هذه العبارة، وإنما مكتوب عليه: جميع البلاد العربية. على كل حال، توجد إجراءات كهذه، لكنها كانت بصورة مؤقتة وأعتقد أنها ستزول.

**ـ ستزول؟ كأنك تتحدث عن تحول حقيقي في الموقف هل يمكن اعتبار زيارة وفدكم بداية تطبيع علاقات البلدين؟**

أقول أن رجال الأعمال لا يملكون القرار، وإنما يقدمون واجبهم تجاه اقتصاد بلدهم. ونحن سنلبي احتياجات القطر العراقي بمواصفات أجود، وبأسعار أقل جراء تخفيف الكلفة الاضافية المترتبة على استيراد العراق بضائع من بلد ثالث لا تربطه معه حدود في كثير من الأحيان.

**ـ لا بد من تكرار السؤال عن الأبعاد السياسية لهذا الاتصال؟**

لنترك السياسة إلى أهلها، نحن رجال إعمال. لاحظ كلمة «أعمال».

لذلك، فإننا نتمنى خلال زيارة زملائنا المقبلة، استكمال الحوار الذي بدأناه في بغداد، وأود القول أننا في سوريا، وقبل ذهابنا إلى بغداد، لمسنا من الأخوة الرسميين كل الدعم والتشجيع والتسهيل لعملنا ولفكرتنا التي طرحناها بعد تلقينا دعوة زملائنا في بغداد.

**ـ الاتصالات الهاتفية مع العراق مقطوعة. فهل لمستم أي نية لوصلها؟**

الحقيقة، كما فهمنا، أن الاتصالات مع العراق عموماً محاصرة عن طريق الأقمار الاصنطاعية (الانتلسات)، ولكن مع سوريا وعدوا بإمكان تشغيل شبكة «المايكروويف» المباشرة الموجودة حالياً بين البلدين والتي يمكن إعادة الحرارة إليها في القريب العاجل. وهذا سيساهم في تلبية رغبات رجال الاقتصاد العراقيين.

**ـ هل تطرقتم إلى موضوع الترانزيت والشاحنات السورية والعراقية وحركة تدفقها بين البلدين؟**

نعم.. لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع، ونأمل أن نرى ذلك بعد أن تتم الموافقات الرسمية التي تنظم هذا الموضوع.

**ـ كنتم في بغداد فيما كان نائب الرئيس عبد الحليم خدام يقوم بنشاط سياسي مكثف على خلفية الهجوم التركي على شمالي العراق. ما صدى هذا النشاط داخل العراق.**

الأخوة العراقيين الذين قابلناهم كانوا دائماً يشيدون بمواقف سوريا الوطنية والقومية التي أثبتت أنها على المسار الصحيح، وكلهم أمل بتقارب بين البلدين.

إن التطوارت الحالية تدفعنا إلى التفكير بشكل جدي وأعمق لإنجاز أعمال مشتركة تعود بالخير على بلدينا.

وأريد أن أقول لك: لقد كان للاهتمام اللافت بالوفد السوري الذي تجاوز مستويات الاهتمام بالوفود الأخرى، مدلولات سياسية بالغة الاهمية.. ويمكنك أن تقرأ فيه ما تريد.

ودائماً كان أخوتنا هناك يذكرون أن الروابط الاسرية بين السوريين والعراقيين كبيرة ومهمة.

**ـ كأنها كانت زيارة لتبادل المشاعر... ماذا عن العقود؟**

من خلال عملي كأمين عام لاتحاد غرف التجارة السورية، وأمين سر غرفة تجارة دمشق، اعتبر هذه الزيارة من أنجح الزيارات إذا قورنت بسواها، علماً بأن الوفد قطع ١٨٠٠ كيلومتر في الذهاب والإياب، يعني: رالي بكل معنى الكلمة...

وفي موضوع العقود، هناك سلع ومجالات عددة نبحثها، وأرجو أن نعجل في الاعلان عنها. نحن الآن ندرس العقود والصيغ المحددة وفق اتفاق النفط مقابل الغذاء، وقد اطلعنا على إحدى مسودات هذه العقود، وفي الوقت المناسب نعلن عنها انتهى الحديث.

# دمشق وبغداد تمهدان لإعادة العلاقات

توقعت مصادر دبلوماسية عربية في بغداد ١٣/ ٥/ ٩٧ تقارباً عراقياً سورياً في فترة قريبة معتبرة زيارة الوفد التجاري السوري الأخيرة للعاصمة العراقية بأنها خطوة أولى ومهمة في هذا الاتجاه. وكشفت أن محاولات تجري منذ فترة لإعادة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وفتح الحدود البرية المغلقة منذ عام ١٩٨٠، مشيرة إلى أن زيارة الوفد السوري «لم تهدف فقط إلى إنعاش العلاقات السياسية والديبلوماسية المقطوعة بينهما منذ أكثر من ١٧ سنة». وأكدت أن وفوداً تجارية وصناعية من البلدين ستتبادل الزيارات قريباً.

● **وفد اقتصادي عراقي يزور سوريا قريباً**

أعلن أحد أعضاء الوفد التجاري السوري الذي زار بغداد في الأيام الأخيرة أن وفداً اقتصادياً عراقياً سيقوم قريباً بزيارة إلى دمشق لمواصلة المحادثات التي بدأت في العاصمة العراقية. وصرح رئيس غرفة التجارة في حلب النائب صالح الملاح «دعونا لزيارة دمشق أعضاء من اتحاد غرف التجارة العراقية فقبلوا الدعوة ووعدوا بتلبيتها في الاسبوعين المقبلين». وأشار الملاح أن هدف الزيارة التي قام بها الوفد التجاري السوري إلى العراق كان دراسة إمكانية إرسال مواد غذائية وأدوية إلى العراق في إطار صيغة «النفط مقابل الغذاء». ورداً على سؤال قال الملاح «عندما يحصل تصدير للبضائع فهذا يعني أن الحدود ستفتح وسيستأنف التعاون (الاقتصادي) بين سوريا والعراق».

## ● العراق وسوريا سيفتحان ٣ معابر حدودية

### الخطوة لن تستتبع تطبيعاً سياسياً

يستمر في الساحة السياسية السورية الحديث عن احتمال فتح الحدود السورية ـ العراقية وإبعاد خطوة كهذه من حيث إمكان عودة العلاقات بين دمشق وبغداد إلى طبيعتها.

وفي الوقت الذي أفادت مصادر سورية رسمية أن دمشق مستعدة لفتح معبرين

رئيسيين للسماح بمرور الأشخاص والبضائع، تحدثت مصادر المعارضة العراقية عن فتح ثلاثة معابر عند نقطة أبو الشامات الحدودية ومنطقتي دير الزور السورية والموصل العراقية. وأضافت أن لجنة سورية تألفت لدرس إجراءات فتح الحدود للأشخاص وخروج البضائع السورية إلى العراق، مشيرة إلى أن الأمر يتطلب أولاً إلغاء البرقيات الأمنية التي يدخل العراقيون بموجبها الأراضي السورية، وهي برقيات يستصدرها المعارضون العراقيون المقيمون في دمشق.

وأكدت مصادر المعارضة أن رئيس غرفة التجارة زهير عبد الغفار الدوري سيصل إلى دمشق بعد بضعة أيام على رأس وفد من رجال الأعمال العراقيين لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقات عقدها في بغداد قبل أيام وفد من رجال الأعمال السوريين برئاسة رئيس غرف تجارة دمشق الدكتور راتب شلاح.

وعلم أن الجانبين اتفقا على أن تصدر سوريا إلى العراق سلعاً تبلغ قيمتها نحو ٢٠٠ مليون دولار ويمكن أن يرتفع الرقم إلى ٥٠٠ مليون دولار. والصادرات هي القمح والشعير والملابس والأدوية ولن يخرج معظمها عن اتفاق النفط مقابل الغذاء بين الأمم المتحدة وبغداد بينما يبيع التجار السوريون في الأسواق العراقية مباشرة سلعاً لا يشملها الاتفاق.

وأشارت مصادر مطلعة إلى أن الفوائد التي ستجنيها سوريا من فتح الحدود كثيرة أولها تنشيط الاقتصاد السوري. ورأت أن هذه الخطوة ستعيد «في المقابل إلى العراقيين كرامتهم».

وتوقعت مصادر المعارضة أن يؤدي فتح الحدود إلى تخفيف حدة التوتر بين الفصيلين الكرديين العراقيين المتناحرين «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البارزاني و «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة جلال الطالباني، إذ تؤكد أن السبب الأول للخلاف بينهما هو تنافسهما على اقتسام رسوم العبور المفروضة على الشاحنات التي تتجه عبر شمال العراق جنوباً».

وقالت مصادر خليجية أن دمشق لا تنوي إعادة العلاقات السياسية مع بغداد إلى سابق عهدها نظراً إلى الحساسيات الأكيدة لخطوة كهذه عربياً وإقليمياً ودولياً. وتستدرك أن هذه الورقة تبقى صالحة للاستعمال ولو تلويحاً إذا شددت واشنطن ضغطها على دمشق.

- **مسؤول اقتصادي عراقي يتوقع فتحاً قريباً للحدود السورية ـ العراقية ٣٠/ ٥/ ٩٧**

أعلن رئيس اتحاد الصناعات العراقي عدنان القدسي أن سوريا في صدد اتخاذ «قرار سياسي قريباً» يقضي بإعادة فتح حدودها مع بلاده للمرة الأولى منذ ١٥ سنة.

ونقلت عنه وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن بغداد اتفقت مع دمشق على استيراد الحبوب السورية مشيراً إلى أن وفداً «اقتصادياً عراقياً سيتوجه إلى سوريا في حزيران المقبل لمواصلة المحادثات السورية العراقية» بعدما أجرى وفد سوري محادثات في بغداد. وأضاف أن نتائج هذه المحادثات الأولية «تشير إلى عزم سوريا على فتح حدودها مع العراق (. . .) وبما أن القرار الاقتصادي السوري قد صدر بتطوير العلاقات مع العراق وتم فتح الحدود لعبور الوفد فإن القرار السياسي بفتح الحدود بات قريباً».

وتأتي تصريحات القدسي غداة إعلان مصادر دبلوماسية عربية في عمان أن السلطات السورية قررت فتح مركزي حدود مع العراق يقعان شمال سوريا بعد ١٥ سنة من القطيعة بين نظامي البلدين. وأوضح القدسي أن «سوريا ومصر ستكونان من الدول المستفيدة من رفع الحصار» عن بلاده إلى الأردن.

## حسابات فتح الحدود السورية العراقية

إعلان فتح الحدود السورية العراقية أمام رجال الأعمال والتجار جاء ملتبساً مع تأكيد مصادر اتحاد غرف التجارة السورية أن الحدود مفتوحة منذ زيارة وفدها إلى بغداد، وتصريح الوزير فاروق الشرع في القاهرة يوم ٢/٦/٩٦ أن أي قرار رسمي بفتحها لم يتخذ بعد.

فالخطوة لا يمكن أن يقلل من شأنها لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا على المستوى السوري والعراقي ولا على مستوى الوضعين العربي والإقليمي. صحيح أن الكثيرين قد يذهبون في تفسير الخطوة إلى أن المحور السوري العراقي الإيراني آخذ في التبلور في وجه المحور التركي الإسرائيلي. وهذا ليس مستحيلاً ولكنه ربما سابق لأوانه. فنقطة العبور التجارية هي نافذة ولو صغيرة جداً قد تسمح بإعادة العراق إلى العرب ونافذة تسمح باستخدام ورقة المحور المحتمل.

لا بد أن العراق يراهن على أن يتحول التعاون التجاري مع سوريا متنفساً سياسياً له يتوسع مع الوقت لكن السؤال هل أن دمشق مستعدة أن تكون متنفساً للرئيس العراقي صدام حسين في ظل التزاماتها العربية والدولية؟

على الصعيد العربي، يمكن أي إعلان سوري واضح بفتح الحدود ولو للتجارة فقط أن يثير حساسية دول الخليج وهذا ما لا تسعى إليه سوريا إطلاقاً بعدما تحسنت علاقاتها كثيراً مع السعودية. وإلا لما كان نائب الرئيس عبد الحليم خدام جال في الخليج يوم كان الوفد السوري في بغداد. كذلك فإن الإعلان الواضح قد يستفز الأردن الذي سيتأثر من

جراء استخدام الممرات البرية والموانىء السورية لنقل بضائع ربما شملت غالبية شحنات الترانزيت.

أما على الصعيد الدولي فالقصة أولاً وأخيراً هي الولايات المتحدة. والإعلان بحفاوة عن فتح الحدود سيفسر نوعاً من التحدي لها، في وقت تريد سوريا في ظل جمود عملية السلام أن تلتفت إليها واشنطن بعد تجاهل طويل باهتمام لا باستياء، إضافة إلى أن التغيير في إيران يملي التريث لمعرفة توجهات الإدارة الأميركية حيال الرئيس خاتمي.

في أي حال أن الإعلان الملتبس لفتح الحدود لا يفرغ الخطوة من معانيها ولا يلغي الرسائل التي تريد دمشق توجيهها إلى واشنطن وإسرائيل وتركيا، بل يخفف وقعها ويوصلها بهدوء. كما أنه لا يستفز أي طرف عربي أو يضع سوريا موضع التحدي أو المغامر. بل أنه يبقيها في موقع آمن محسوب النتائج تستطيع أن تتقدم فيه أو إذا تغيرت المعطيات وهذا جزء من السياسة السورية في حفظ التوازنات.

## تقرير مفصل عن زيارة الوفد التجاري السوري إلى بغداد

### مشروع لإعلان العلاقات السياسية بين سوريا والعراق

اعتبرت مصادر مطلعة أمس ١/٦/٩٧ أن زيارة الوفد التجاري الصناعي السوري غير الرسمي إلى بغداد أثمرت انفتاحاً سورياً ـ عراقياً ستظهر نتائجه في المستقبل القريب. ترجمة سياسية عبر عنها المسؤولون العراقيون والصحافة العراقية التي دعت إلى تحالف عراقي ـ سوري تنضم إليه إيران لقلب موازين القوى لصالح المنطقة.

ونقل رئيس الوفد التجاري ـ الصناعي السوري إلى بغداد راتب الشلاح عن وزير الخارجية العراقية محمد سعيد الصحاف قوله أن «التواصل السوري ـ العراقي مستمر منذ سنة ونصف السنة».

وقال الشلاح في تقرير مفصل عن الزيارة أن «وزير الخارجية العراقية أبلغه أن الجانب العراقي كان قد أرسل إلى دمشق مشروع مسودة إعلان إعادة العلاقات السياسية بين البلدين، وأنه يأمل تسلم جواب دمشق الإيجابي قريباً».

ووصف الشلاح في تقريره اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بأنها كانت جميعها «حميمة مفرحة وقد تركزت على مدى محبة وحماس الجانب العراقي لإعادة العلاقات السورية ـ العراقية إلى وضعها السليم والطبيعي والتي كانت خالية من «همس الماضي» تماماً. وجاء في التقرير أن وزير التجارة العراقية الذي يحمل ملف العلاقات الاقتصادية السورية العراقية استقبل الوفد أكثر من مرة وسعى لتخصيص الجانب السوري بكل ما استطاع من المخصصات الواردة في مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والتي تحدد كميات

ومبالغ ما يمكن للعراق شراءه ضمن إطار «النفط مقابل الغذاء والدواء».

وقال الشلاح في تقريره أن هذه الكميات المتبقية في مذكرة التفاهم الأولى التي ستنتهي قريباً ويحتمل الوصول إلى اتفاق على مذكرة جديدة بالمبالغ المعتمدة نفسها بالمذكرة الأولى وستكون حصة سوريا حصة محترمة بناء لتصور وخطط العراق الشقيق.

وأضاف «الوسيلة لإبرام أي من العقود تبدأ بالاتفاق مع وزارة التجارة العراقية على الكمية والسعر يوقعه كل من الوزارة والطرف السوري (قطاع خاص أو عام) تبقى نسخة مع العراق ونسخة لسوريا ونسخة ترسل عن طريق السفير السوري في الأمم المتحدة في نيويورك ليقدمها إلى لجنة العقوبات الدولية وعندما تعتمده يصبح العقد صالحاً للتنفيذ».

وقال أنه للتأكيد من صلاحية وتطابق المواصفات والشروط فشركة «لويدز» أوكلت بتدقيق ذلك على الحدود العراقية السورية (ومراقبة لويدز هي فقط للبضائع الواردة ضمن إطار مذكرة التفاهم).

وتابع الشلاح «هناك مجال واسع لتبادل عدد آخر من السلع «بموجب عقد شراء يوقع من وزارة التجارة حتى القطاع الخاص» وفق قائمة بنماذج من المواد التي حصلت عليها موافقة لجنة العقوبات «هذه الموافقة يمكن اعتبارها شكلية» بمقتضى قاعدة عدم الاعتراض المنصوص عليها في الفقرة (٢٠) من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١».

وقال أيضاً «تحدثنا عما يدعى بتجارة الحدود فلا شيء يتوفر ولا يرد حالياً إلى العراق بموجب هذا الإجراء الذي يتم بشكل واسع جداً ـ وإن كان ممنوعاً من قبل الأمم المتحدة ـ وعلى سبيل المثال يرد إلى العراق يومياً عبر تركيا فقط بين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ سيارة شحن مليئة بهذه البضائع وكميات كبيرة ترد أيضاً من إيران والأردن والإمارات العربية.

هناك قائمة بهذه الأصناف التي يسمح العراق باستيرادها وترد يومياً من المصادر المشار إليها ـ رغم منع ذلك من قبل الأمم المتحدة ـ من الواضح أن الأسواق العراقية مغرقة بها وهذه التجارة تتم بشكل مباشر بين التجار ويمكن تمويلها إما نقداً أو مقايضة بترتيبات خاصة بين الطرفين.

ولقد اتفقنا بالرأي مع وزير التجارة أن الخطوة الأولى والرئيسية للتعاون ضمن إطار مذكرة التعاون هي بفتح معبر أبو الشامات بالاضافة إلى معبر آخر لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع. إن قناعة الطرفين على أن فتح الحدود الفوري هي خطوة هامة وضرورية يجب اتخاذ الإجراءات لتحقيق ذلك حالاً. وقدرنا أن السماح الشامل

لجميع المواطنين قد لا يمكن تحقيقه حالاً لأنه يحتاج إلى إجراءات وترتيبات عديدة ولربما معقدة فلقد طرحنا فكرة البدء بالسماح لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات بالعبور وذلك بناء لكتاب يقدمه اتحاد غرف التجارة لوزارة الاقتصاد والتجارة لاعتماده رسمياً وأصولاً يتم التنقل بموجبه.

أضاف «الخطوة التالية الرئيسية هي اتخاذ حل فعال لتجاوز صعوبة الاتصالات الهاتفية وبالفاكس ووعد وزير التجارة بتأمين خط لاتحاد الغرف العراقية فور طلبه ويأمل من الحكومة السورية أن تجد سبيلاً لتوفير هذه الخدمة الضرورية الرئيسية من الجهة السورية».

وذكر التقرير الذي قدمه الشلاح أن وزير التجارة الخارجية العراقية أشار إلى ضرورة:

أ ـ إقامة معرض للمنتجات السورية (للعرض فقط) إسوة ببقية الدول، وبالنسبة للدواء ستكون فكرة جيدة أن يرافق المعرض برنامج ندوات تعريف للدواء السوري يشكل دعماً وترويجاً إضافة لإرسال كمية ـ محترمة ـ كنماذج تهدى إلى المستشفيات العراقية.

ب ـ مشاركة سوريا بمعرض بغداد الدولي في ١٩٩٧/٩/٢١.

ج ـ اشتراك العراق بمعرض دمشق الدولي ـ ويمكن أن يتم ذلك بمساعدة مالية من اتحاد غرف التجارة السورية.

د ـ يسمح للسيارات والشاحنات السورية والعراقية بعبور القطرين.

هـ ـ يسمح للعراق باستيراد البضائع إلى العراق عن طريق المرافىء السورية (طرطوس واللاذقية).

و ـ بضائع كثيرة يمكن تصديرها إلى سوريا أو عبرها وهي: اليوريا ـ نفطة ـ بنزين ـ الكالاين Lab - base oil ـ الأسمدة ـ الغاز السائل ـ الصوف ـ مع إمكانية استيراد الغزول السورية بالمقايضة.

ز ـ هناك حاجة لإعادة فتح خطوط سكك الحديد المعطلة من زمن.

ح ـ يمكن لخط الترانزيت للبضائع الواردة من تركيا ـ تفادياً للمخاطر والتلف الكبيرة التي تتكبدها البضائع الواردة عن طريق زاخو والمناطق الساخنة في جنوبي تركيا وشمالي العراق ـ أن تمر عبر نصبين ـ وتل كوشك في سوريا.

ط ـ هناك عدد من البواخر العراقية المعطلة والواقفة في مختلف الموانىء ويمكن التعاقد مع العراق على إعادة تأهيلها وتشغيلها أو استئجارها.

ي ـ هناك حاجة لإقامة منطقة حرة في كل منطقة حدودية تفتح بين سوريا والعراق.
وبالنسبة للنفط قال التقرير:

أ ـ أبدى وزير النفط العراقي استعداده مع الاعتراف بضرورة وفوائد إعادة تأخيل وفتح أنابيب النفط عبر سوريا.

ب ـ إمكانية كبيرة لتصدير عدة مواد نفطية بما فيها البنزين والكاز والمازوت وخاصة اليوريا والنفطة والزيوت الأساسية Lab Z - base oil والكالاين البنزين السائل التي تحتاجها سوريا.

أما بالنسبة للأدوية أوضح التقرير الذي قدمه الشلاح أن المجال واسع جداً لضخامة الرقم المخصص بموجب مذكرة التفاهم للأمم المتحدة مع الاعتراف بأن:

أ ـ المواصفات يجب أن تكون محترمة ومتقيد بها.

ب ـ أن تكون الأدوية المصنعة بموجب إجازة وبأن يكون لدينا سماح بتصديرها إلى العراق بموجب الاتفاقية مع الشركة الدولية.

ج ـ يجب أن يكون لدى الشركة السورية شهادة تسجيل وتداول في بلد التصنيع.

د ـ لا بد من تسجيل الدواء لدى وزارة الصحة العراقية ـ وهذا يتطلب دعوة من المختصين الفنيين في العراق لزيارة هذه المعامل والتعرف عليها وعلى مستوياتها كما أن التسجيل يأخذ وقتاً طويلاً لكن الوزير وعد بأن يسرع ذلك ويمنحه خلال أسبوعين.

هـ ـ برع الوزير بالنماذج التي قدمت له وطلب اجتماعاً فورياً يتم بين أعضاء الوفد السوري المعنيين بصناعة الدواء وهم أربعة. وبين الفنيين العراقيين وبعد الاجتماع كان انطباع الجانب السوري بأن هناك نوعاً من المقاومة لدى الفنيين العراقيين للدخول في عالم جديد وتداول مجموعة من الأدوية لكن الوزير عاد وأكد استعداد الطرف العراقي لتأييد ومساعدة سوريا للدخول في هذا المجال.

وكما أوضحنا أعلاه فإننا أعلمنا سيادة وزير التجارة بما حصل ووعد بأنه سيخصص من المذكرة الحالية مبلغ مليون دولار للتعاقد على شراء أدوية سورية».

وقال الدكتور الشلاح عن لقائه مع وزير الخارجية العراقية أنه «أشاد بالتواصل القائم بين سوريا والعراق وعن اللقاءات التي تجري منذ سنة ونصف وآخر هذا التواصل كان إرسال مسودة مشروع إعلان إعادة العلاقات السياسية بين البلدين» وأمل العراق بتسلم جواب سوريا الإيجابي وقد «أشاد بموقع وموقف سوريا رئيساً كريماً وحكومة شعباً مع نظرته المليئة بالاحترام والتحية إلى سوريا ودورها الهام وأهمية لقاء العراق وسوريا».

● في بغداد قال وزير التجارة العراقية محمد مهدي صالح أن وفداً تجارياً وآخر من وزارة الصحة سيتوجهان إلى دمشق قريباً لإبرام صفقات تجارية. وأضاف في مؤتمر صحافي أمس ١/٦/٩٧ أن الجانب العراقي أخذ إجراءات للإعداد لفتح الحدود أما البضائع والسلع التي سيتم استيرادها من سوريا وأنه سيتم قريباً الإعلان عن فتح الحدود بين البلدين.

● **الحدود السورية ـ العراقية مفتوحة تجارياً مغلقة سياسياً**

بعد ساعات من إعلان مصدر رسمي سوري فتح الحدود مع العراق لتسهيل حركة التجارة بين البلدين في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» أكد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ٢/٦/٩٧ أن أي قرار نهائي لم يتخذ في شأن فتح الحدود.

وقال المصدر السوري في دمشق «فتحت نقطتان حدوديتان في شمال شرق سوريا مع العراق من أجل مرور رجال الأعمال والتجار من كلا البلدين خطوة أولى» وأشار إلى أنه لم يتخذ بعد أي قرار في ما يتعلق بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي قطعت بعد نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠ التي عارضتها سوريا بشدة. وأضاف أن مسألة إعادة فتح خط أنابيب كان يستخدم لنقل النفط العراقي إلى الموانىء السورية على البحر المتوسط والذي أغلق في بداية الثمانينات أيضاً هي قيد البحث إلا أن قراراً في هذا الشأن لم يتخذ بعد.

وأفادت مصادر اتحاد غرف التجارة السورية أن وفداً تجارياً عراقياً «سيصل إلى سوريا الجمعة المقبل ٦/٦/٩٧ تلبية لدعوة من وفد يمثل اتحاد غرف التجارة والصناعة السورية» سبق له أن زار العراق في أيار الماضي. وأوضحت أن محادثات الوفد التجاري السوري لبغداد بين ١٩ أيار و٢٢ منه «تمحورت على العلاقات التجارية وما يتوقعه كل طرف من الطرف الآخر» وأنه «لم يجر أي بحث سياسي يتعلق بمستقبل أو بواقع العلاقات» بين البلدين. وتحدثت المصادر عن «الأجواء الإيجابية» التي رافقت زيارة الوفد السوري لكنها لفتت إلى أن إعادة فتح الحدود في شكل طبيعي في حاجة إلى قرار سياسي.

## الشرع

أما الشرع فقد صرح قبل مغادرته القاهرة في نهاية زيارة لمصر استمرت يوماً واحد ٢/٦/٩٧ أن «هناك عدداً من رجال الأعمال السوريين ذهبوا إلى بغداد بهدف إيجاد فرصة للتعاون من أجل رفع المعاناة عن الشعب العراقي». وأكد أنه «لم يتم حتى الآن اتخاذ قرار في شأن فتح الحدود بين العراق وسوريا». وقال مصدر سوري رسمي أن سوريا ليست مستعدة بعد لمعاودة العلاقات السياسية مع العراق على رغم إعادة فتح الحدود للتبادل التجاري.

- **اقتراح سوريا القمة الاقتصادية العربية يشمل العراق**

كشف مصدر سوري رسمي ٤/٦/٩٧ أن القمة الاقتصادية العربية التي اقترح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عقدها خلال زيارته للقاهرة «يجب أن تضم كل الأطراف العرب بمن فيهم العراق». غير أن دعوة خدام التي تزامنت مع فتح الحدود السورية ـ العراقية المغلقة منذ ١٧ عاماً أمام حركة التجارة حمل المحللين على الاعتقاد أن سوريا تسعى إلى إعادة العلاقات مع بغداد تحت مظلة عربية من البوابة الاقتصادية في ظل عناوين عدة أبرزها صعوبة إغفال القوة الاقتصادية العراقية في دعم الاقتصاد العربي عموماً وتالياً الموقف السياسي وخصوصاً في عملية السلام. ويتأكد اقتناعان سوريان: الأول إدراك دمشق صعوبة البدء «بتطبيع» علاقاتها السياسة مع بغداد بخطوات ملموسة على الأقل في الوقت الحاضر وضرورة بحثها عن منافذ أخرى لهذا «التطبيع» تحت غطاء عربي من دون إغفال التلويح بالورقة العراقية في الوقت ذاته، الأمر أكده وزير الخارجية السوري حين ذكر أن خطوة سوريا حيال العراق لم تأته بمعزل عن التطورات في المنطقة بدأ من الفشل في عملية السلام وصولاً إلى التحالف الإسرائيلي ـ التركي والغزو التركي لشمال العراق.

- **بغداد: العلاقات ضرورة تحتمها التحديات**

توقيع عقود بين البلدين ووفد عراقي في سوريا نهار الجمعة ١٣/٦/٩٧ .

اعتبر مسؤول عراقي ٨/٦/٩٧ غداة توقيع اتفاقات تجارية مع شركات سورية أن إعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات «ضرورة تحتمها التحديات» التي تواجههما فيما قال رجل إعمار سوري بارز أن وفداً تجارياً عراقياً سيزور سوريا يوم الجمعة المقبل ١٣/٦/٩٧.

وفي تصريح لوكالة «فرانس برس» يعكس تغير لهجة المسؤولين العراقيين إزاء سوريا أشاد سعد قاسم حمودي أحد مسؤولي حزب البعث ورئيس لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني العراقي ـ بمواقف سوريا إزاء العراق في المحافل الدولية قائلاً أن الأشقاء السوريين يدعمون بوضوح وحدة العراق واستقلاله وسيادته ويشجبون أي اعتداء أجنبي أو إقليمي أو دولي على العراق والتدخل في شؤونه الداخلية».

أضاف حمودي أن المسؤولين السوريين «يعبرون عن تعاطفهم مع شعب العراق في معاناته الإنسانية ويدعون إلى رفع الحصار» المفروض على العراق منذ العام ١٩٩٠.

واعتبر أن إعادة العلاقات بين العراق وسوريا «ضرورة تحتمها التحديات التي تواجه القطرين الشقيقين والأمة العربية جمعاء أمام هجمة معادية شرسة لأكثر من طرف دولي وإقليمي».

وكانت صحيفة بابل قد دعت مؤخراً إلى قيام تحالف بين العراق وسوريا وإيران من أجل تغيير موازين القوى لصالح العرب والإيرانيين.

وقالت صحف عراقية ٨/٦/٩٧ أن العراق وقع أول عقوده مع شركات سورية بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» وقالت صحيفة «الجمهورية» أن وزارة التجارة وقعت ٧/٦/٩٧ مع شركات سورية عدة عقود لتزويد العراق بمواد غذائية، أضافت أن الشركات السورية ستورد كميات كبيرة من القمح والحبوب والصابون والمنظفات.

أضافت تقول أن توقيع هذه العقود هو بداية النشاط التجاري بين البلدين «الذي سيغطي مجالات أخرى في المستقبل».

وسوف تصل المشتريات من سوريا بالطريق البري السريع الذي يربط بين البلدين والذي أغلق منذ أوائل الثمانينات عندما قطعت الدولتان الروابط الدبلوماسية بينهما بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وقالت صحيفة «القادسية» الرسمية أن وفد رجال الأعمال اللبنانيين برئاسة نبيل اللاذقي الذي يزور العراق حالياً يسعى إلى بيع أدوية وأغذية ونقلت عن اللاذقي قوله أن «إعادة فتح الطريق بين العراق وسوريا سيسهل توريد سلع لبنانية إلى العراق». وأكدت الصحف العراقية أن وفداً تجارياً عراقياً سيزور دمشق منتصف حزيران الحالي. وفي دمشق قال نائب رئيس غرف التجارة والصناعة السورية «صالح الملاح في تصريح لوكالة «فرانس برس» أن وفداً تجارياً عراقياً سيصل إلى سوريا يوم الجمعة في زيارة تستغرق ٣ أيام. وأوضح الملاح أن الوفد العراقي سيبحث مع رجال الأعمال السوريين «في مجال تطوير آلية العمل التجاري ضمن الشرعية التي أقرتها الأمم المتحدة» في إشارة إلى القرار الدولي الرقم ٩٨٦ المعروف باسم «النفط مقابل الغذاء». وأشار إلى أن رجال الأعمال السوريين «سيسعون إلى التوقيع على عقود جديدة في إطار الأمم المتحدة ولا سيما أنه تم تجديد مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة اعتباراً من الأول من تموز المقبل» وكان الملاح ضمن وفد رجال الأعمال السوريين الذين زاروا العراق في ١٩ أيار الماضي، برئاسة رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة السورية راتب الشلاح، وذلك في بادرة هي الأولى منذ قطع العلاقات بين البلدين في العام ١٩٨٠.

- **تحضيرات عراقية لفتح الحدود مع سورية**

نشرت الصحف العراقية ٩/٦/٩٧ أن الهيئة العامة للجمارك في العراق اتخذت الإجراءات اللازمة لافتتاح المراكز الحدودية مع سوريا التي كانت قد أقفلت منذ عام ١٩٨٢ ونقلت عن المدير العام للهيئة العامة للجمارك حميد شكر محمود أن «الهيئة اتخذت الإجراءات اللازمة لافتتاح تعاونية جمرك القاتم المقابلة لمنطقة البوكمال السورية

وأكملت كل المستلزمات لافتتاح مركز جمرك الوليد المقابل للتنف السورية».

وكان العراق وسوريا قد أعلنا في الثاني من حزيران الجاري أن الحدود المشتركة بينهما المقفلة منذ عام ١٩٨٢ سيعاد فتحها أمام رجال الأعمال والبضائع. وقال محمود أن «هذه الإجراءات تأتي في إطار تهيئة مستلزمات تنفيذ العقود التي أبرمها العراق مع الشركات السورية لتوريد الموارد الغذائية إلى العراق «بموجب اتفاق» النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة.

● **أثار إيجابية للتجارة مع العراق**

رأى اقتصاديون في العاصمة السورية أن استئناف المبادلات مع العراق سيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد السوري وتوقع رئيس غرفة التجارة في حلب صالح الملاح أن يساهم توقيع أولى العقود لتصدير مواد غذائية سورية إلى العراق السبت في بغداد ٩٧/٦/١٤ «سيحقق بعض الفائدة» لأنه «سيساهم في دفع العمل التجاري». وأضاف «نحاول أن نحقق عقوداً جديدة مع العراق» في إطار القرار الصادر عن الأمم المتحدة المعروف بصيغة «النفط مقابل الغذاء».

● **وفدان عراقيان إلى دمشق**

يصل إلى دمشق يوم ٩٧/٦/١٣ عبر نقطة التنف الحدودية جنوبي بادية الشام وفد تجاري عراقي موسع يضم ٣٢ شخصية تجارية وصناعية تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية العراقية برئاسة رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية زهير عبد الغفور يونس.

ويترافق وصول الوفد التجاري العراقي مع وصول وفد صحافي عراقي إلى دمشق عبر عمان يوم ٩٧/٦/١٤ في أول زيارة من نوعها منذ الثمانينات. وذلك للمشاركة في اجتماع لاتحاد الصحافيين العرب يعقد يوم الأحد الواقع في ٩٧/٦/١٥.

وقال رئيس غرفة تجارة دمشق راتب الشلاح «أننا والأخوة العراقيين أبرمنا العقود التي سبق وذكرت، ونحن الآن بانتظار تصديق الأمم المتحدة على هذه العقود».

إلى ذلك قال نقيب الصحافيين السوريين صابر فلحوط أن وفداً عراقياً برئاسة الدكتور طه الجزاع نائب نقيب الصحافيين العراقيين وعضوية إثنين من النقابة سيصل إلى دمشق يوم السبت ٩٧/٩/١٤ للمشاركة في اجتماع الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب. وحول تلقيه دعوة من نقيب الصحافيين العراقيين عدي صدام حسين لزيارة بغداد قال فلحوط «نعم تلقيت وزملائي النقباء هذه الدعوة ولكن بسبب تضاربها مع انعقاد الدورة الحالية للإتحاد في دمشق وليس بسبب آخر تعذرت تلبيتها».

ونتمنى أن تزداد الفاعليات التجارية لمصلحة الشعبين».

وتوقع رئيس غرفة صناعة حلب صالح الملاح التوقيع على «عقود جديدة بين البلدين ضمن إطار مذكرة التفاهم» العراقية مع الأمم المتحدة. وأشار إلى أن العقود التي وقع عليها رجال الأعمال السوريون والتي صادقت عليها الحكومة العراقية «أحيلت إلى الأمم المتحدة للمصادقة عليها قبل أن تدخل حيز التنفيذ».

وأكد الملاح أن سورياً «ستسعى خلال المباحثات التي ستجري مع الوفد العراقي لتخفيف المزيد من العقود في ظل الشرعية الدولية وكما فعلت سائر الدول» مشيراً إلى أن الوفد التجاري السوري التقى في بغداد التي زارها وفوداً من أوروبا والولايات المتحدة وغيرها». أما رئيس الوفد العراقي قال «أن أمنيتنا أن تكون حصة سوريا هي أبكر حصة لكن هذا الموضوع يتوقف على العروض والأسعار وموافقة الأمم المتحدة» وأضاف «أن العراق بحاجة لكل الدول العربية ولن تتأثر أي دولة بما يجري مع سوريا».

- **للمرة الأولى منذ إقفال الحدود عام ١٩٨٠**

**استقبال سوري حار لوفد عراقي عبر براً.**

أعد رجال الأعمال السوريون يوم ٩٧/٦/١٣ إستقبالاً ودياً وحافلاً في مركز التنف الحدودي بين سوريا والعراق لأول وفد تجاري عراقي يصل إلى سوريا براً منذ إغلاق الحدود بين البلدين عام ١٩٨٠. وقرب خيمة عربية نصبت خصيصاً في هذا المكان من الحدود الذي يبعد نحو ٣٠٠ كيلومتر شمال شرق دمشق، عانق أعضاء الوفد العراقي مضيفيهم السوريين وتناول الجميع طعام الغداء الذي أحضر خصيصاً من دمشق في حين كانت أعمال الترميم والإصلاحات تتواصل من مبنى المركز الذي ظل مهجوراً ١٧ سنة. ووصل إليه في الأيام الأخيرة ٣٠ من رجال الجمارك والأمن السوريين. وقال رئيس غرفة التجارة السورية الدكتور راتب الشلاح أن عمليات نقل السلع التي وقعت غرف التجارة السورية والعراقية اتفاقات في شأنها التي تصل قيمتها إلى ١٥ مليون دولار أميركي، ستبدأ في غضون أسبوع أي بعد المدة التي تتوقعها سوريا لحصولها على موافقة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وتحدث عن إجراءات تتخذ لإعادة تأهيل الخطوط الهاتفية المقطوعة بين البلدين، ملاحظاً أن الحدود المفتوحة والتبادل التجاري تتطلب إيجاد آليات لإعادة خطوط الهاتف والفاكس. وشدد على الطابع الاقتصادي لزيارة الوفد العراقي، مشيراً إلى أن إعادة العلاقات السياسية بين البلدين تستلزم خطوات عدة.

وقال الشلاح «أن استئناف العلاقات التجارية والاقتصادية غالباً ما يتبعه استئناف للعلاقات الأخرى. . . فالشعبان السوري والعراقي شقيقان ولديهما لغة واحدة ومستقبل واحد وآمال مشتركة» وأضاف «مهما كانت الخلافات فإنه بعد مرور ١٧ عاماً يجب نسيان هذه الخلافات ويجب أن تستأنف العلاقات الطبيعية».

وقال رئيس الوفد العراقي، رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية زهير عبد الغفور يونس «أن أمنية كل عربي هي لم شمل العرب، ونحن حاضرون لتقابل أي مسؤول يريد مقابلتنا» وأضاف «نحن جئنا لزيارة إخواننا وزيارتنا ليست غريبة، مؤكداً أن إغلاق الحدود المشتركة منذ العام ١٩٨٢ «لم يترك أثراً في عمق الأواصر التي تشد البلدين».

وأكد أمين سر الاتحاد السوري لغرف التجارة عبد الرحمن العطار أن «خطوة التطبيع التجاري والاقتصادي لا بد من أن تنعكس إيجاباً على العلاقات بين البلدين».

وأشار إلى أن «فتح الحدود وزيارة إخواننا العراقيين إلى دمشق سيؤديان إلى إعادة الأمور التجارية إلى ما كانت عليه.. سوريا لديها مع العراق حدود مشتركة أكثر من ٦٠٠ كيلومتر

- **خدام: إنهاء معاناة شعب العراق مسؤولية أخلاقية**

**تسهيلات تجارية للعراق عبر الموانىء السورية**

أكد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ٩٧/٦/١٥ أن بلاده «بادرت إلى تعطيل المخطط» وراء العدوان التركي الذي «يهدد العراق في وجوده وكيانه الوطني» وأشار إلى اقتناع سوريا بأن «معاناة الشعب العراقي باتت مسؤولية أخلاقية وهي تدعو إلى إزالة هذه المعاناة».

في هذا الوقت كان الوفد التجاري العراقي الأول الذي يزور سوريا منذ ١٧ عاماً يحصل على تسهيلات «مشجعة» للبضائع التي يمكن للعراق استيرادها عبر الموانىء السورية وعلى موافقة على البدء بـ «تعمير» الخطوط الحديدية بين البلدين، مع بروز نقاط تقارب جديدة أبعد من الإطار التجاري وفي مقدمها البحث في كيفية «إعادة الحرارة» إلى خطوط الهاتف والفاكس والتلكس في أقرب وقت ممكن.

وتعليقاً على زيارة الوفد التجاري العراقي، قال خدام في مقابلة نشرتها وكالة الأنباء السورية (سانا) يوم ٩٧/٦/١٤ «أن العلاقات مع العراق الآن هي في النشاط التجاري» وأكد أن الحدود «ستفتح أمام البضائع الواردة إلى العراق والواردة من العراق سواء إلى سوريا أو خارج سوريا». وأوضح أنه «عندما يتعرض العراق لخطر نحن لا يمكن إلا أن نعمل كل ما نستطيع لدفع هذا الخطر لأن المقصود هو العراق».

وأشار إلى أن العدوان التركي على شمالي العراق منذ ١٤ أيار الماضي «يهدد العراق في وجوده وفي كيانه الوطني» فبادرت سوريا «إلى تعطيل هذا المخطط» وكانت «المؤامرة على العراق» محور جولته الخليجية والعربية في أيار الماضي.

وتلقى رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي ٩٧/٦/١٥ اتصالاً هاتفياً من نظيره الأردني عبد السلام المجالي الذي أوضح أنه «نقل تطمينات تركية إلى الجانب السوري» بشأن العدوان على شمال العراق.

وقال المجالي أن المسؤولين الأتراك أكدوا لولي العهد الأردني الأمير حسن لدى زيارته أنقرة أن «عملية الانسحاب من الأراضي العراقية بدأت» كما أكدوا التمسك «بوحدة دولة العراق في جميع حدودها واحترام الحدود بكل معنى الكلمة».

وفي هذا الوقت أجرى الوفد العراقي سلسلة لقاءات مع وزراء سوريين ورجال أعمال يمثلون قطاعات التجارة والصناعة والنقل والترانزيت والصحة.

والتقى الوفد وزراء الصحة، أياد الشطي، والنقل مفيد عبد الكريم، والاقتصاد محمد العمادي وقالت مصادر رسمية أن هذه اللقاءات تركزت على آليات تنفيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، ضمن الإطار المسموح به دولياً، وفقاً لاتفاق «النفط مقابل الغذاء».

وبرزت صباح ٩٧/٦/١٥ نقاط تقارب جديدة تتجاوز الإطار التجاري إلى ما هو أشمل فقد التقى خبراء اتصالات من الجانبين في مبنى المؤسسة العامة السورية للاتصالات السلكية واللاسلكية وبحثوا في كيفية إعادة الحرارة إلى خطوط الهاتف والفاكس والتلكس بين البلدين في أقرب وقت.

وأعلن رئيس اتحاد الغرف التجارية السورية راتب الشلاح عن معرض للمنتجات السورية يقام في بغداد الشهر المقبل، وقال أن الحدود أصبحت بحكم المفتوحة أمام البضائع ورجال الأعمال والصناعة. وأضاف «يكفي أن يتقدم من يريد السفر بكتاب لاتحاد الغرف ونحن نؤمن له ذلك ومن الجانب العراقي ينصح الأمر ذاته».

وأعرب رئيس الوفد العراقي زهير عبد الغفور يونس رئيس اتحاد الغرف العراقية عن ارتياح للنتائج «الطيبة» التي تحققت حتى الآن وقال «نحن نتوقع زيادة حصة سورية من اتفاق النفط مقابل الغذاء في المرحلة المقبلة» وأضاف «نحن وإخوتنا في سوريا شعب واحد ومن الطبيعي أن يقوم بيننا تعاون».

- **الوفد العراقي يتفقد ميناءي اللاذقية وطرطوس**

تفقد الوفد التجاري العراقي الذي يزور سوريا ٩٧/٦/١٦ ميناءي اللاذقية وطرطوس للإطلاع على استعدادهما لاستقبال السفن المحملة بالسلع الموجهة إلى العراق وزار مدينتي حلب وحمص فيما أعلنت بغداد أن العمل سيبدأ الاسبوع المقبل لإعادة بناء معبر التنف على الحدود بين البلدين المغلقة منذ ١٥ عاماً.

وأوضحت مصادر اتحاد غرف التجارة السورية أن عدداً من أعضاء الوفد العراقي انتقلوا يوم ١٦/ ٦/ ٩٧ إلى ميناءي اللاذقية وطرطوس للإطلاع على مدى استعدادهما لاستقبال السفن المحملة بالسلع الموجهة إلى العراق قبل شحنها براً وعبر السكة الحديد التي تؤدي إلى بلدة اليعربية وهي نقطة حدود تصل سوريا بشمالي العراق.

وأن مجموعة أخرى من أعضاء الوفد توجهت إلى حلب للبحث في إمكان تصدير المواد الغذائية والطبية إلى العراق. كما زارت مجموعة ثالثة مدينة حمص حيث أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة حمص وليد طليمات خلال اللقاء أهمية الخطوات التي تم الاتفاق عليها لتصدير المنتجات الدوائية والغذائية إلى العراق.

وأعرب وزير التجارة السورية محمد العمادي عن استعداد سوريا لتوفير كل التسهيلات التي تساعد في تأمين «جو تجاري جيد» بين البلدين.

وأكدت هذه المصادر أن سوريا قررت إرسال شحنة أدوية مجانية هدية للشعب العراقي.

● **اتحاد الصحافيين العرب يجتمع في دمشق**

بدأت في ١٦/ ٦/ ٩٧ في العاصمة السورية اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الصحافيين العرب برئاسة نقيب الصحافيين المصريين رئيس اتحاد الصحافيين العرب إبراهيم نافع وقال نائب نقيب الصحافة العراقية طه الجزاع ورئيس الوفد العراقي أن مشاركة العراق في هذه الدورة بعد مقاطعة الدورة السابقة قرار اتخده النقيب عدي صدام حسين «كي نسجل موقفاً تاريخياً».

● **خدام يؤكد الأبعاد السياسة لفتح الحدود السورية ـ العراقية**

أوضح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ١٧/ ٦/ ٩٧ أن خطوة دمشق في اتجاه بغداد اتخذت لمواجهة «ما يخطط العراق» مؤكداً ما نقل عن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع من أن فتح الحدود العراقية ـ السورية ليس مجرد خطوة اقتصادية. وقال في كلمة أمام المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب أنه يراد لتركيا أن «تكون النافذة الاقتصادية الوحيدة للعراق من خلال ربط اقتصاده باقتصادها كما يراد وضع الشعب العراقي في حال من اليأس ليقول فلتأت إسرائيل وتخلصنا من هذا الوضع» ورأى أن العراق مستهدف في إطار استهداف العالم العربي والسعي إلى تفكيكه قائلاً أن للحصار الدولي المفروض على العراق أبعاداً استراتيجية.

وعن إمكان إعادة العلاقات مع بغداد قال أن المسؤولية السورية حيال العراق شيء والعلاقات العربية شيء آخر على أساس أن ثمة مشكلة في الواقع العربي تستلزم حلاً. وحذر «بعض العرب من تسهيل تغلغل إسرائيل في المنطقة».

وتناول التحالف التركي ـ الإسرائيلي معتبراً أنه موجه ضد كل العرب ومطالباً الدول العربية بعدم معاداة أنقرة بل بإجراء حوار معها لإقناعها بالتخلي عن هذا التحالف.

وأبرز وجوب تحاشي أي مشكلة عرقية بين عرب وأتراك وقال أن «تركيا ليست إسرائيل ولا نريدها أن تصير مثل إسرائيل» لافتاً إلى أن المصالح التركية هي مع العرب لا مع الدولة العبرية ونفى الاتهامات التركية لدمشق بدعم «حزب العمال الكردستاني» وكرر أن بلاده «لا تريد أن تكون هدفاً في الصراعات الداخلية في تركيا».

## زيارة خدام إلى طهران

● **خدام يبحث في طهران في استفزازات إسرائيل وحلفائها**

في حين تشهد العلاقات السورية ـ العراقية مزيداً من الانفراج بعد زيارة الوفد التجاري العراقي لسوريا وطلب بغداد من الأمم المتحدة إضافة منفذ للعراق على الحدود السورية وصل نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى طهران فجأة حاملاً رسالة من الرئيس السوري حافظ الأسد إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني في ١٨/ ٦/ ٩٧ ونقلت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) عن خدام الذي يرافقه وزير الخارجية فاروق الشرع لدى وصوله إلى مطار طهران قوله «أنني أحمل رسالة من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني تتعلق بالتطوارت الجارية في المنطقة والتي تعنينا مباشرة سواء في طهران أو في دمشق ومن الطبيعي أن ما يجري في المنطقة وخصوصاً ما يتصل بالتحالف التركي ـ الإسرائيلي والاجتاح التركي للأراضي العراقية والاستفزازات الأخرى من إسرائيل وحلفائها في المنطقة يتطلب التشاور وتبادل الرأي مع أصدقائنا في طهران» ووصف الغزو التركي لشمال العراق بأنه «عدوان سافر وخرق لميثاق الأمم المتحدة وهو في الأساس ظاهرة إسرائيلية من حيث استخدام القوة تحت ذرائع أمنية وثمرة من ثمار التعاون التركي ـ الإسرائلي».

وحذر خدام في مقابلة مع صحيفة الأهرام المصرية من أن الصداقة المتنامية بين إسرائيل وتركيا جزء من مخطط إسرائيلي يتضمن طرد الفلسطينيين إلى العراق. ولفت إلى أن الغزو التركي لشمال العراق في أيار الماضي كان عنصراً واحداً في المخطط الإسرائيلي بينما لتركيا ذاتها مطامع في حقول النفط حول مدينة الموصل العراقية الشمالية وقال: «وردنا في سوريا أن هناك خطة استراتيجية ليس فقط لتفكيك أواصر العلاقات العربية بل لتفكيك الوحدة الوطنية لكل بلد عربي، وهذا مخطط إسرائيلي في الأساس (. .) اجتياح العراق (بواسطة القوات التركية) هو ثمرة هذا، لذلك نلاحظ تسارع الاتصالات التركية ـ

الإسرائيلية ثم تسارع الاتفاق العسكري الإسرائيلي ـ التركي ثم جاء الاجتياح» ورأى أن أهداف إسرائيل تفتيت العراق للوصول إلى إيجاد مكان للفلسطينيين وترحيلهم إليه وهذه فكرة قديمة من المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧.

● **العراق طلب إضافة منفذ على الحدود السورية**

**ويطلب رسمياً من الأمم المتحدة الموافقة على فتح معبر الوليد ـ أبو الشامات**

عاد الوفد التجاري العراقي إلى بغداد ١٨/٦/٩٧ بعدما عبر فجراً منفذ التنف الحدودي مختتماً زيارة بثت حرارة العلاقات المقطوعة بين دمشق وبغداد اتفق خلالها على إعادة الاتصالات والعلاقات التجارية بين البلدين. في حين أعلن في بغداد أن العراق الخاضع لحظر دولي طلب رسمياً من الأمم المتحدة إضافة منفذ على الحدود العراقية ـ السورية لاستقبال البضائع من سوريا بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء».

وقال رئيس اتحاد غرف التجارة السورية راتب الشلاح أنه تم خلال زيارة الوفد العراقي الاتفاق على إعادة الاتصالات الهاتفية التي ستتم خلال أيام وتأسيس شركة نقل برية مشتركة وإقامة معرض للمنتوجات السورية في بغداد.

كما تم إبلاغ الوفد العراقي خلال زيارته التي استمرت خمسة أيام أن الموانىء السورية جاهزة لاستقبال البضائع التي يستوردها العراق في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء».

وقال مصدر في اتحاد غرف التجارة السورية أن نقطة التنف «فتحت رسمياً» من الجانب السوري أمام انتقال رجال الأعمال والسلع في كلا البلدين بعد أن تم تجهيزها لهذه الغاية. وقال الشلاح أنه تم إشعار الأمم المتحدة بالرغبة في اعتماد نقطة حدودية من أجل تصدير البضائع للعراق يمكن أن تكون التنف على أن تعين شركة «لويدز» للمراقبة وكذلك التصديق على العقود التي تم الاتفاق عليها خلال زيارة الوفد السوري إلى بغداد.

إلى ذلك نقلت الصحف العراقية عن وكالة الأنباء العراقية قولها أن مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة نزار حمدون سلم رسالة إلى رئيس لجنة المقاطعة في الأمم المتحدة تتضمن طلب العراق إضافة منفذ «الوليد ـ أبو الشامات» على الحدود العراقية ـ السورية إلى لائحة المنافذ التي تدخل عبرها البضائع إلى العراق بموجب النفط مقابل الغذاء.

● **إتحاد الصحافيين العرب يدين التحالف التركي ـ الإسرائيلي**

شدد المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب الذي انعقد في العاصمة السورية يومي ١٦ و١٧ من حزيران ١٩٩٧ على رفض التطبيع المباشر وغير المباشر مع إسرائيل وطالب بأعداد قائمة المقاطعة التي تضم أسماء الصحافيين المطبعين.

ودعا البيان الختامي الحكومات العربية إلى «الالتزام بروح وقرارات القمة العربية ومواجهة المخططات والأحلاف الجديدة مثل الحلف العسكري بين تركيا وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة» وأكد البيان رفضه «الغزو التركي للأراضي العراقية واستباحة السيادة الوطنية العراقية مهما كانت الأسباب» ودعا العرب إلى «التصدي لمثل هذه الأطماع التي لم تعد تهدد العراق وحده، ولكنها مع التحالف التركي الإسرائيلي المدعوم أميركيا أصبحت تهدد أمن واستقرار أكثر من دولة عربية تنفيذاً لمخطط التقسيم والتفتيت».

- **عزيز لتعزيز العلاقات مع سوريا: التقارب لا يؤثر سلباً على الأردن**

أبدى نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز عن رغبة بغداد في تعزيز العلاقات العراقية السورية بعد ساعات من الزيارة المفاجئة التي قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى طهران.

وصرح بعد محادثات أجارها مع رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبد السلام المجالي ٢٠/٦/٩٧ أن العراق يرغب في «تطوير علاقاته الاقتصادية» مع سوريا في اتجاه أحداث تقارب سياسي بين البلدين. وذكر بأن العراق اعتمد موقفاً يستند إلى الانفتاح حيال كل الدول العربية «حتى الحكومات التي كان على خصام معها». وأشار إلى أن العراق أبلغ إلى الحكومات العربية «إن المهم الآن هو الحاضر والمستقبل وليس الماضي لأن الأخطار التي تهددنا لا تفرق بيننا وعلينا أن ننظر نظرة بناءة بعيداً عن تعقيدات الماضي ومشاكله ونسعى إلى صيغة جديدة واقعية وعملية من التضامن توفير الحد الأدنى من الحماية» وأوضح أن «العلاقة مع سوريا حتى هذه اللحظة هي في حدود ما نشر وما صرح به الإخوان في دمشق».

وأكد أن التقارب بين دمشق وبغداد «لن يؤثر سلباً على العلاقة مع الأردن».

# التواجد اليهودي في تركيا (جذوره)

يعتبر الوجود اليهودي في تركيا أقدم من ولادة الدولة بقرون عديدة حيث جاءت أغلبيتهم إليها بعد عام ١٤٩٢ أثر سقوط الأندلس وهروبهم من مذابح الأوروبيين ومحاكم تفتيشهم.

قبل مؤسس تركيا مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٣٢ بعد الحرب العالمية الأولى وعلى أنقاض الدولة العثمانية لم يكن هناك «لا وطن تركي» ولا «قومية تركية» ولا «شعب تركي» بدليل أن «العرب والأرمن كانا أكثر قوميات تركيا الجنوبية حيوية وأقدمهما ثقافة[(١)].

في هذا الإطار يذكر المؤرخ الفرنسي «جاك بنوا ـ ميشان» أنه في نيسان سنة ١٩١٩ لم تكن هناك تركيا بعد. . . فكان يجب إنجابها على يد مصطفى كمال الذي سمي بحق ـ أتاتورك (أب الأتراك). فقبل ظهور أتاتورك لم يكن هناك وطن تركي (وأن كلمة «وطن» أخذوها عن العرب، ولا توجد في اللغة التركية كلمة تعادل كلمة الوطن) ولا ثقافة تركية. وهذا الفراغ الثقافي كانت تملؤه الثقافة الأرمنية في الأراضي الأرمنية وفي اسطنبول والثقافة البيزنطية في الأناضول الغربية والثقافة العربية في باقي أطراف السلطة العثمانية[(٢)]. لقد كان هناك فراغ في كل شيء لدى الأتراك باستثناء النزعة العنصرية المتمثلة «بالطورانية» التي ترتبط مع الصهيونية بعلاقة رحم ونسب ودم باعتبار أن مبتكري هذه النظرية ليسوا أتراكاً بل صهاينة ينحدر معظمهم من أصل يهودي[(٣)] ولا عجب إذاً، إذا تلاقت الطورانية مع الصهيونية وإذا تحالفت تركيا وإسرائيل ضد العرب والمسلمين.

إن يهود تركيا الحاليين هم من إفرازات تلك المرحلة بعد أن استقبلتهم الدولة العثمانية كلاجئين من الأندلس إثر سقوط آخر قلاعها، غرناطة عام ١٩٤٢.

إذاً المجتمع اليهودي التركي تكون من مجموعات ثلاث: الذين عاشوا في

(١) نديم عبده «اللوبي اليهودي في العالم» بيورت ١٩٩٤ ـ ص ـ (٧).

(٢) المرجع السابق ص (٨).

(٣) كرسام أهارونيان «القضية الأرمنية أمام الرأي العام العربي». بيروت ١٩٦٥ ص (٧٦).

الامبراطورية البيزنطية وخضعوا للحكم التركي بعد سقوطها، والمهاجرين من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، ثم المهاجرين من النمسا والمجر وروسيا وإلمانيا وبولندا. وقد كفل الأتراك العثمانيون لليهود حرية دينية، فعاشوا في أمن كامل[(١)].

يضاف إلى ذلك، أن بعض المراجع الأخرى تشير إلى أن تاريخ اليهود في تركيا يعود إلى تلك المرحلة التي كانت فيها المنطقة تخضع لسيطرة اليونانيين والرومان ففي القرن السابع تفكك القسم الشرقي من الأمبراطورية الرومانية وتحول إلى المسيحية وأصبح يعرف ببيزنطة، وفي ظل هذا الحكم كان اليهود في خطر، وقد أجبروا على التعميد ومنعوا من ممارسة الطقوس الدينية اليهودية وبناء المعابد، كما وضعت شروط على سفرهم وبالتالي فإن عدداً من اليهود لجأ إلى شمالي أفريقيا وجنوبي أوكرانيا[(٢)].

وفي عهد السلطان مراد الأول والسلطان محمود الأول والسلطان مراد الثاني (١٣٢٦ ـ ١٤٢١) صار من حق اليهود تملك الأراضي في المدن والريف[(٣)] ونتيجة لسياسة التسامح والعطف التي تميز بها السلطان مراد الثاني إزاء اليهود فقد أطلق عليه لقب «الرجل الإنساني الكبير»[(٤)].

وفي هذا الإطار توضح بعض المصادر اليهودية أيضاً، قائلة أنه في عام ١٣٢٦ احتل السلطان أورهان مدينة بورصة في تركيا وجعلها عاصمة الإمبراطورية العثمانية، وقد شجع اليهود على الإقامة في السلطنة العثمانية وامتلاك الأراضي والبيوت بالتدريج. كما احتل السلطان العثماني عدداً كبيراً من الأراضي حتى أصبحت حدود الامبراطورية في عام ١٥٠٠ تصل غرباً إلى الجزائر وجنوباً إلى اليمن وشمالاً إلى الجنوب الأوكراني وشرقاً إلى الخليج العربي.

وعندما طرد اليهود من إسبانيا والبرتغال ودعاهم السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ ـ ١٥١٢) إلى الإقامة في السلطة العثمانية شعوراً منه بأنهم سيغنون الفن والعلوم والتجارة. وقد جلب المهاجرون الجدد معهم، استخدام البنادق وصناعة المدافع وهذا ما دفع السلطان بايزيد إلى القول: «إنني مندهش من الذين يقولون أن فرديناند ملك إسبانيا، ذكي، فهو يُضعف دولته ويُغني أرضي»[(٥)].

---

(١) Jaques Bénoist - Mechin, le loup et le léopord. Mustapha Kémal ou la mart d'un Empire Edition Albin - Michel , Paris 1954 P. 204.

(٢) الأرمن والعرب بين الطورانية والصهيونية. د. صالح زهر الدين ١٩٩٤ ـ ص (٩).

(٣) د. كمال المتوفي في مقاله حول «تركيا والصراع العربي الإسرائيلي» مركز الدراسات الفلسطينية ١٩٧٧ ص (١٠٩)

(٤) Yalestrom the expulsion of the jews S.P.I Books Newyork 1992 P.63.

(٥) Benard Lewish the Energena of modern Turkey London oxford U.P. 1961 P. 207 - 208.

والواقع أنه في عام ١٤٩٢ استسلمت إمارة غرناطة للقوات المسيحية وشرعت إسبانيا بحملة تطهير البلاد كما من المسلمين كذلك من اليهود الذين خيرتهم بين تغيير دينهم أو المغادرة. وأن القسم الأكبر من اليهود قرر ألا يجازف بحياة المنفى وبالتالي ارتضى الارتداد عن يهوديته واعتناق المسيحية. أما الذين فضلوا الموت يهوداً على أن يعيشوا مسيحيين وعددهم يقارب ٣٠٠ ألف، فقد قرروا الهجرة، وفي النهاية وصل عدد كبير منهم إلى إيطاليا والبلقان، أما من وصل إلى تركيا فقد تجاوز المئة ألف يهودي.

ويرى المؤرخون أن الرصيد الأهم الذي حمله معهم يهود إسبانيا بعد أن خسروا ثرواتهم كان العلم والمعرفة إذ كانوا ذوي خبرة في صناعة السلاح. لذا أمد هؤلاء بخبراتهم الدولة العثمانية بعناصر نوعية قومية لا سيما على صعيد الطباعة والحياكة حيث دخلت أول مطبعة إلى الأراضي العثمانية بعد ٥٠ سنة فقط من ظهور مطبعة غوتنبرغ[١].

وتؤكد بعض المراجع أن مدينة اسطنبول كانت مركز الطباعة العبرية في الامبراطورية العثمانية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. وقد كان من بين الأشخاص المشهورين في الطباعة «صموئيل بن محياس» و «دافيد» اللذان نفيا من إسبانيا وكذلك عائلة «صونسينو» التي هي أصلاً من إيطاليا[٢].

في ظل السلطان سليمان العظيم (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) وسليم الثاني (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤) تألق اليهود إلى حد كبير، إذ عين السلطان سليمان أحد اليهود في منصب المتحدث باسم الطائفة اليهودية[٣] كما أن معرفة اليهود باللغات الغربية وميلهم إلى التجارة وخبرتهم في شؤون المال والصيرفة أتاح لهم فرصة تسلم وظائف عدة في الدولة، في مرحلة كانت تشهد تطوير العلاقات مع الدول الأوروبية. ووسط هذا المناخ من الإيجابية بدأ اليهود حياتهم في الدولة العثمانية بحيث اعتبر القرن السادس عشر بمثابة «العصر الذهبي» أو «الحقبة الذهبية» من تاريخ اليهود في تركيا. وأصبحت مدينة اسطنبول إحدى أهم مدن اليهود في العالم.

في هذه المرحلة خرج من بين اليهود من لعب أدواراً بارزة في حياة الدولة العثمانية وكان من بين هؤلاء «جوزف ناسي» المعروف بـ «ياسين ناسي» وهو من مواليد البرتغال ومن عائلة يهودية ارتدت عن دينها واعتنقت المسيحية. وقبل أن تدخل في خدمة الدولة العثمانية، كان «ياسين ناسي» يعرف باسم «دون جوان ميغير» ويتعاطى الأعمال المالية

---

(١) د. حسين عمر جمادة «الأدبيات الماسونية» دار الوثائق ـ دمشق ١٩٩٥ ص ٣٣٤.

(٢) Yale strom the Explusion of the jews P. 62 - 63.

(٣) شؤون تركية (عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت) إعداد د. محمد نور الدين العدد الثالث. ١٩٩٢ ص ٤٧.

والصيرفة ويملك شركات تجارية بحرية. واستناداً لوثائق موشيه هامون رئيس أطباء السلطان سليم الثاني فإن «ميغير» قدم إلى اسطنبول سنة ١٥٤٤ واتخذ إسم «ياسين ناسي»(١).

وكان بفضل الشركات التي يملكها والعلاقات التي أسسها في أوروبا يؤمن للسلطنة العثمانية معلومات «استخباراتية» ويشارك في اجتماع «الديوان» بصفة «مستشار» حيث يقدم تقاريره عن الوضع المالي والاقتصادي للدول الأوروبية وعن تشكيلاتها العسكرية ونظمها الحربية. وتؤكد بعض المراجع أن يهود اسطنبول كانوا يديرون نشاطات في حوالي ٢٠ مهنة مختلفة وتحولوا إلى همزة وصل بين فئات المجتمع مما يشبه الطبقة الوسطى اليوم(٢).

لم يستمر الوضع على هذا المنوال بالنسبة لليهود في الدولة العثمانية حيث شهد القرن السابع عشر بروز حركات يهودية أطلق عليها إسم «حركات تحرير» تدعو إلى هجرة اليهود إلى «الأرض الموعودة» في فلسطين مما انعكس توتراً على العلاقات العثمانية اليهودية وبدأ تراجع الدور الارتقائي اليهودي في حركة عكسية «للحقبة الذهبية» السابقة أو ما عرف بمرحلة «العد العكسي» و «الانحطاط» للنفوذ اليهودي في السلطنة العثمانية، وقد وصل الأمر عند بعض السلاطين مثل مراد الثالث إلى أن يقول: «ما الذي يحصل لو قطعت رؤوس جميع هؤلاء؟»(٣). هذا وفي سنة ١٦٦٠ كان المهاجرون اليهود من إسبانيا شديدي الحرص في المحافظة على التراث الاسباني اليهودي في الأراضي العثمانية وقد أصبحت اللغة اليهودية ـ الاسبانية هي لغة اليهود في الأراضي المجاورة للبحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، مع العلم أن مكانة اليهود الأتراك متأثرة بمكانة وتأثير زعيمهم الحاخام باشي الذي تختاره الجمعيات اليهودية. ورغم ذلك فما من دولة في أوروبا خلال الحكم العثماني سمحت لليهود بالحرية الفكرية والروحية باعتراف المصادر اليهودية نفسها(٤).

أما في القرن التاسع عشر فقد منح اليهود الأتراك حقوقاً قانونية متساوية مثل حق المساواة أمام القانون وحرية العبادة وحرية تكوين التنظيمات وحق التعيين من المناصب الإدارية(٥).

---

(١) Yale Strom Op. P. 63 - 64.

(٢) د. كمال المتوفي مرجع سابق نقلا عن الموسوعة اليهودية العالمية المجلد العاشر ص (٢٢٦ ـ ٢٢٩) وبرناردلويس ص (٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٣) Yale strom Op. P. 64.

(٤) شؤون تركية ـ العدد الثالث نوفمبر ١٩٩٢ ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) المرجع السابق نفسه ص ٤٨.

وبالرغم من المعاملة الطيبة التي كان يلقاها يهود الدولة العثمانية على يد السلطان عبد الحميد الثاني، إلا أنهم لعبوا دوراً بارزاً في الإطاحة به وخلعه عن العرش في عام ١٩٠٩، خصوصاً بعد أن لمسوا فيه التمييز بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية تعمل على اغتصاب فلسطين التي كانت إحدى ممتلكات الدولة العثمانية وتابعة لنفوذها وعلى الأخص من خلال تيودور هرتزل الذي تمكن من الاجتماع بالسلطان عبد الحميد وطرح عليه موضوع شراء فلسطين فرفض السلطان.

وتؤكد الانسكلوبيديا اليهودية بأن السلطان عبد الحميد الثاني عامل اليهود معاملة طيبة في دولته العثمانية ويشهد بذلك بعض المقربين إليه من اليهود أمثال «أرمينوس فامبيري» الصديق الشخصي للسلطان[١] وقد صرح فامبيري «أنه من خلال الصداقة التي تربطني بالسلطان منذ سنوات طويلة كان لي الفرصة للتعرف على معاملته الطيبة لليهود. وكان أول حاكم تركي يعطيهم المساواة أمام القانون مع رعاياه المسلمين. وعندما استلم الحكم أمر بإعطاء رواتب شهرية لحاخام تركيا الأكبر وبمعنى آخر عامل الحاخام كما يعامل كبار موظفي الدولة واتخذ تقليداً بأن يرسل سنوياً في عيد الفصح إلى حاخام القسطنطينية ثمانية آلاف فرنك لتوزع على فقراء اليهود في العاصمة التركية[٢] ومن جهة أخرى يؤكد شاهين مكاريوس وهو مؤرخ معاد للسطان عبد الحميد، أن السلطان العثماني هذا عامل اليهود معاملة طيبة وأنه في سنة ١٨٩٦ أنعم بالوسام الحميدي على حاخام باشي الطائفة الإسرائيلية بمصر وتوابعها «رابي أهارون بن سيمئون» وفي عام ١٩٠٢ منحه الوسام العثماني الثاني[٣] وبالرغم من هذه المعاملة الطيبة، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يميز في المعاملة بين اليهودية والصهيونية وهذا ما كان سبباً رئيسياً في تدبير المؤامرة اليهودية الصهيونية الماسونية الدونمية عليه.

في هذا الإطار تشير الانسكلوبيديا اليهودية بقولها: إنه نظراً لأهداف الحركة الصهيونية المتعاظمة ارتاب السلطان بهذه الحركة وسياستها وبالتالي عمل ضدها ولم يكن متعاطفاً أو مساعداً لها وقد كانت نظرته إلى اليهود تخالف نظرته إلى الصهيونية[٤].

ومما لا شك فيه أن هؤلاء اليهود الذين عوملوا معاملة حسنة قد تعاونوا مع الصهيونية باعتبارها الحركة المخولة «إعادة الأراضي المقدسة إلى الشعب اليهودي» ولا

---

(١) أرمنيوس فامبيري وهو مستشرق هنغاري خبير بالتاريخ الإسلامي وهو الذي رتب لقاءات هرتزل بالسلطان عبد الحميد.

(٢) Yale strom .Op. P. 63.

(٣) د. كمال المتوفى ص ١٠٩ نقلاً عن الانسكلوبيديا اليهودية وبرنارد لويس.

(٤) The Jewish Encyclopedia Vol 1, P 47.

يخفي دور هؤلاء اليهود خاصة واليهود عامة في ثورة ١٩٠٨ وفي حادثة خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ بالاتفاق مع «جمعية الاتحاد والترقي» كما لا يخفى ما كان للدونمة والماسونيين أيضاً من نفوذ قوي في أوساط تلك الجمعية أن لم تكن بأغلبيتها الساحقة من هؤلاء قلباً وقالباً[١].

---

(١) د. حسان حلاق «دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) الدار الجامعة بيروت ١٩٨٢ ص ٦٠ نقلاً عن شاهين مكاريوس «تاريخ الإسرائيليين» ص (٢٠٨).

ملاحظة: رجعت في هذا المقال إلى ما كتبه الدكتور صالح زهر الدين في كتاب «اليهود في تركيا» ٥٠٠ عاماً ـ عن دار الصداقة ـ حلب ١٩٩٦.

# تاريخ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ودور اليهود الأتراك فيها

إن اليهود في المجتمع التركي يشعرون بمسؤولية كبيرة ليس تجاه المجتمع التركي الذي يعيشون فيه بل تجاه المجتمع اليهودي الذي ينتمون إليه إن كان ذلك في تركيا أم في دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين العربية، التي يطلقون عليها إسم «دولة اليهود» ويعملون في سبيلها. وبالرغم من كل مزاعمهم وادعاءاتهم حول انتمائهم التركي» وأنهم «أتراك» قبل أن يكونوا يهوداً، فإنها مزاعم وادعاءات يستغلونها دائماً لخدمة هدفهم الكبير وأبناء عقيدتهم اليهودية و «دولتهم» التي قامت على أرض قوميه للشعب العربي في فلسطين، تماماً كما قامت الدولة التركية على أراضي قوميات أخرى كالأكراد والعرب والأرمن وغيرهم... ولهذا تبدو القواسم المشتركة كبيرة بين الدولتين ومتشابهة إلى حد كبير على هذا الأساس تجلى النشاط اليهودي التركي في تركيا قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي وبعده، إذا دخّل اليهود إلى المجتمع التركي كثيراً من العادات والتقاليد التي أفسدت النشيء تحت حجة التطور والتقدم ومماشاة الركب الحضاري، كما لعبوا دوراً كبيراً في تعميق الخلافات العربية ـ التركية والإساءة إلى هذين الشعبين ومناهضة العرب والمسلمين. هذا في الوقت الذي كانوا يهندسون فيه العلاقات بين تركيا والغرب بتوجيهات من الحركة الصهيونية كما هو الحال مع جاويد بك والحاخام حاييم ناحوم وجاك قهمي واسحق الأتون وغيرهم(١).

يضاف إلى ذلك إنهم كانوا يشجعون السلطات التركية على استقبال اليهود للإقامة في تركيا أو المرور عبرها إلى فلسطين المحتلة بغية الاستيطان فيها... حتى إذا كانت ولادة الكيان الصهيوني في عام ١٩٣٨، كان لليهود الأتراك دورهم الهام في دفع السلطات التركية إلى إعلان الاعتراف بهذا الكيان الغاصب وإقامة علاقات معه

---

(١) تشير الباحثة «رينا كاستوريانو» إلى هذه النقطة في دراستها حول «الطائفة اليهودية في تركيا» والمنشورة في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية:

- Riva Kastoryono, En revue from cuise de science politique No 42 octobre 1992 P. 791.

على مختلف الصعد وصولاً إلى ما شاهدناه من تتويج لهذا الدور ولهذه العلاقة من خلال توقيع «الاتفاق الاستراتيجي والأمني التركي ـ الإسرائيلي»[1].

لم ينحصر نشاط اليهود الأتراك في الحياة العامة فقط بل أن بعضهم تجاوز هذا الواقع إلى أكبر منبر في تركيا والممثل «بالبرلمان التركي» حيث لم تخل دورة من دوراته، منذ تولى مصطفى كمال حتى عهد جمال غورسيل، من وصول نائب يهودي إلى هذا البرلمان. حتى أن بعضهم عرف عهدين متواصلين فيه، كما هو الحال بالنسبة للدكتور «ابريفايا مرمرهلي» الذي كان نائباً عن محافظة «نيغدة» (١٩٣٥ ـ ١٩٤٣) في عهدي مصطفى كمال وخليفته عصمت أينونو.

كذلك المحامي «سلمون آداتو» الذي كان نائباً عن اسطنبول (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) في عهدي عصمت أينونو وجلال بايار. ومنهم من عرف عهداً واحداً ولدورة واحدة، كالبروفيسور «أفرام غالنتي بودروملو» الذي كان نائباً عن محافظة «نيغدة» عام ١٩٤٣ في عهد عصمت أينونو و «هانري صوريانو» عن اسطنبول في عام ١٩٥٤ في عهد جلال بايار. وكذلك «إسحاق التابيق» عام ١٩٥٧ أيضاً عن اسطنبول وفي عهد بايار، شأنه شأن «يوسف سلمان» في نفس العام وعن ذات المدينة، وفي العهد ذاته أيضاً. أما المحامي «أيرول ديليك» الذي كان عضو المجلس التأسيسي فقد شهد عهدين أيضاً بين جلال بايار وجمال غورسيل عام ١٩٦٠[2].

وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٩، اعترفت تركيا اعترافاً واقعياً بالكيان الإسرائيلي، ثم قام هذا الكيان بتعيين قنصل عام له في تركيا في ١٦ تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٤٩. وفي عام ١٩٥٠، اعترفت تركيا اعترافاً قانونياً كاملاً بدولة الاحتلال الإسرائيلي وتم تبادل البعثات الدبلوماسية[3] ولما كانت تركيا ذات موقع جغرافي مجاور للعرب، فقد أعطى الكيان الإسرائيلي أهمية لهذا الاعتراف، وازدادت أهمية تركيا في نظر الإسرائيليين ولقد اعتبر الساسة الصهاينة في مطلع عهد «كيانهم» أن الحصول على اعتراف كهذا هو إنجاز من الدرجة الأولى، واحتلت العلاقات مع تركيا المرتبة الأولى في سلم الأهداف الإسرائيلية، لما لهذا من مدلولات بالنسبة إلى وجودها في وسط بحر عربي مسلم مُعاد لفكرة وجودها. كذلك اعتبر إنجازاً مهماً قبول تركيا استقبال ملحق عسكري إسرائيلي في العاصمة التركية أنقرة في وقت اقتصر عدد الدول التي سمحت باستقبال ملحق عسكري إسرائيلي على أرضها ثلاث دول هي واشنطن ولندن وباريس وقد تجلت الأهمية التي

---

(١) د. صالح زهر الدين «اليهود في تركيا» ٥٠٠ عام ص ١٠٦.

(٢) «شؤون تركية» العدد الرابع عشر ـ ١٩٩٥ ـ ص ٤٧.

(٣) د. صالح زهر الدين «مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية» ١٩٩٣ ص ١٧.

أولاها الإسرائيليون لإقامة علاقة دبلوماسية مع تركيا حينذاك في تعيين «الياهو ساسون» رئيساً للبعثة الإسرائيلية في أنقرة رغم ما قد ينجم عن هذا من آثار سلبية على المفاوضات التي جرت يومذاك مع الملك عبد الله والتي كان يقوم بها ساسون شخصياً[1].

هذا ولقد أعقب الإعتراف، موافقة الحكومة التركية على هجرة اليهود الأتراك إلى الكيان الإسرائيلي. ويذكر أنه حتى أوائل ١٩٥٤ هاجر ما يقارب من ٣٤ ألف يهودي تركي. وارتفع هذا الرقم إلى ٣٦ ألف مهاجر في عام ١٩٦٠. ولم يكن الدافع وراء هجرة هؤلاء اليهود سوى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، إذ لم يثبت أن السلطات التركية قد اتخذت أية إجراءات تعسفية ضدهم بعد حرب فلسطين، وإنما كان الدافع نفسياً بالاساس، حيث استجاب اليهود للدعاية الصهيونية القائلة بأن أي يهودي يعيش خارج إسرائيل يعتبر ملحداً، وبأن إسرائيل سوف تهيء لكل اليهود مساواة تامة في ممارسة الحياة السياسية والاجتماعية وهو ما لم يحدث بطبيعة الحال[2].

وفي شهر حزيران يونيو ١٩٥٠، عقدت اتفاقية تجارية بين الطرفين تلاها إبرام اتفاق نقل جوي في شباط فبراير ١٩٥١[3]. وهذا دليل على أن الاعتراف التركي بالكيان الصيهوني من الأساس كان بمثابة شراكة استراتيجية في عملية الاغتصاب والتوسع ضد العرب وتبرير بحد ذاته للاغتصاب التركي للواء اسكندرون العربي من قبل. ولقد استمر التحالف التركي ـ الإسرائيلي (ولا يزال) عبر مختلف الأشكال، أحياناً بشكل سري وأحياناً أخرى بشكل علني.

فعلى المستوى الثقافي، فقد قام تعاون علمي بين جامعة الشرق الأوسط للتكنولوجيا ومقرها أنقرة، وبين المعهد الزراعي التابع للجامعة العبرية. وهو تعاون يرمي إلى عرض النظريات والخبرات الإسرائيلية في مجال التنمية الاقليمية للاساتذة والطلاب الأتراك. كما تم إنشاء قسم للتخطيط الإقليمي، والمشاركة في برامج البحوث الجامعية

---

(١) د. مرغريت حلو «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية» مركز الدراسات الأرمنية ـ بيروت ١٩٩٤. ص (٣٥) نقلاً عن:

Amikam Nachmani Israel Turkey and Greece: Uncusy relation in the East Mediterranian (U.K.A. whenton et co LTD) 1987. الفصل الأول والثاني.

(٢) كمال المتوفي في مقالته حول «تركيا والصراع العربي الإسرائيلي، التي نشرت في مجلة، مركز الدراسات الفلسطينية بغداد ـ العدد ٢٣ ـ شهري تموز/آب ١٩٧٧ ص ٩٥.

(٣) عبد المنعم سعيد «العرب ودول الجوار الجغرافي» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٧ نقلاً عن طلعت مسلم «تطورات الامكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار» مركز الوحدة العربية القاهرة ١٩٨٦.

المتصلة بنطاق تخصصه، وإجراء البحوث بالتعاون مع الحكومة، وخاصة مع وزراتي الانشاء والتعمير والشؤون الريفية.

كذلك الأمر فإن الحكومة التركية لم تتردد (كلما اقتضى الأمر) في الاستعانة بالعلماء الإسرائيليين (ومن بين الأسماء التي ترددت في منتصف الخمسينات، بودينهمر عالم الحشرات، وزهاري عالم النبات بالجامعة العبرية[١]، ومما يذكر في هذا المجال، أن اليهود الأتراك شجعوا كثيراً يهود إلمانيا من قبل على المجيء إلى تركيا، خصوصاً في العهد النازي الهتلري وقد «لجأ هؤلاء فعلاً إلى تركيا ونالوا وظائف هامة في استطنبول، بل كانوا المؤسسين لقسم الفلسفة في جامعتها، وخرجوا عدداً هاماً من الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء اللغة[٢].

والجدير بالذكر، أن الانحياز التركي للعدو الصهيوني تجلى في أكثر من موقف وموقع ولم يكن ذلك إلا نتيجة التنسيق المتبادل واللقاءات القائمة بين مسؤولي الطرفين وبدعم أميركي.

وفي شهر تشرين الأول/أوكتوبر ١٩٨٨، عقد في نيويورك لقاء بين وزير خارجية تركيا مسعود يلماظ ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز. وقد طلب الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن «مشروع أنابيب السلام» التركي الذي تعهدت تركيا بإقامته عبر سوريا والأردن إلى دول الخليج[٣] هذا مع العلم أن مشروع أنابيب السلام الذي تبنته تركيا هو بحد ذاته مشروع إسرائيلي الأصل والتخطيط حيث طرح عام ١٩٧٤ من قبل المهندس الإسرائيلي «اليشع كالي».

وفي ٢٤/ ٥/ ١٩٨٩ أكد إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي أثناء حديث مع الصحافي التركي جنكيز جاندار ونشرته صحيفة (حُريتْ)، العلاقات الوثيقة بين الدولتين ودور تركيا في الاستراتيجة الامبريالية المدافعة عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط[٤].

وفي تحقيق صحافي لنفس الجريدة (حُريت) بعنوان «أصابع إسرائيل في طائرات اف ١٦ التركية» أعدته نورجان عقاد وديترصوم، وكذلك ما نشر عن علاقات مستشار

---

(١) كمال المتوفي، مرجع سابق ص ٩٦.

(٢) «شؤون تركية» العدد الرابع عشر ١٩٩٥ ص ٤٦.

(٣) راجع «نشرة» رؤية» (المصرية) عن مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العدد ٣ ـ أيلول ١٩٩١ ص ١٧.

(٤) د. جرجس حسن «تركيا في الاستراتيجية الأميركية بعد سقوط الشاه» دمشق ١٩٩٠ ص ٥٧ نقلاً عن جريدة «حريت» التركية تاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٨٩.

تورغوت أوزال وصهره محمد بايبخامان بإسرائيل، كل ذلك أظهر أبعاد جديدة لعلاقة الطرفين. حيث تؤكد المعلومات أن صهر أوزال زار الكيان الإسرائيلي مرتين وتعاقد معه حول تطوير طائرات (اف ٤) وشراء قطع جهاز الالكتروني الإسرائيلي لطائرات (اف ١٦) كما دارت مفاوضات مع شركة (أورال) الأميركية (الإسرائيلية) لتزويد الجهاز الالكتروني الاسرائيلي لطائرات شاهين التركية[١]. وفي هذا الإطار ذكرت وكالات الأنباء العالمية أن مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية «أعلنوا أن إسرائيل ستعمل قريباً على تطوير (٥٤) مقاتلة تركية من طراز (فانتوم اف ـ ٤) بموجب أول عقد من هذا النوع توقعه إسرائيل مع تركيا. ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن المسؤولين قولهم أنه تم وضع اللمسات الأخيرة على العقد الذي تبلغ مدته خمس سنوات وقيمته (٦٠٠) مليون دولار[٢]، إضافة إلى الكثير من الوثائق والصور التي تظهر وتؤكد عن علاقة أوزال نفسه بالمسؤولين الإسرائيليين حيث أن إحدى الصور تجمع بين هنري كيسنجر وديفيد ليفي (وزير الخارجية الإسرائيلي) وتورغوت أوزال في الذكرى الخامسة لطرد يهود إسبانيا إلى الدولة العثمانية بعد سقوط الأندلس عام ١٩٩٢. إضافة إلى استقبال أنقرة واسطنبول لرئيس دولة الاحتلال الإسرائيلي حاييم هرتزوغ في منتصف شهر تموز/يوليو ١٩٩٢ (حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تستقبل رئيس الكيان الإسرائيلي) ومن بعده خليفته عازار وايزمان.

إضافة إلى ذلك الدور التركي الكبير والأساسي في تسهيل أمر إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين الكيان الصهيوني والجمهوريات الإسلامية التي أعلنت استقلالها أثر تفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره باستثناء تركمانستان[٣] إضافة إلى هذا كله فقد صرح شيمون بيريز عقب لقائه مع تورغوت أوزال ٨ نيسان/ أبريل ١٩٩١ «بأن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الأرض وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، وإلى جانب المفاوضات السياسة بخصوص السلام في المنطقة ينبغي أيضاً تبني خطة إقتصادية للتنمية يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام (الانبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن[٤] والجدير بالذكر أن ما يدعو للقلق بشأن هذه المسألة هو أن كل المشاريع المائية والاقتصادية التي تقوم بها

(١) مجلة الهدف ـ العدد ٩٦٧ تاريخ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٨٩.

(٢) جريدة «السفير» ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ص ١٦.

(٣) بربر العبادي ـ مجلة «الوحدة» المغربية العدد ١٤٦ ـ ص ٤٦.

(٤) مجدي صبحي «مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف» مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسة ١٩٩٢ (الورقة رقم ٧) ص ١٨.
وأيضاً مجلة (السياسة الدولية) القاهرة العدد (١١١) ١٩٩٣ ص ٦٥.

تركيا حالياً هي مشاريع إسرائيلية الأصل والتخطيط والهدف بدءاً من مشروع «أنابيب السلام» ومشروع «قناة السلام» مروراً بمشروع «مانافغات» وانتهاء بمشروع «الغاب». مع العلم أن بعض هذه المشاريع نفذت خصيصاً لخدمة الكيان الصهيوني، كما هو الحال لمشروع «نهر مانافغات» بعد دراسات قامت بها شركة «تاحال» الإسرائيلية للاستشارات(١) يضاف إلى ذلك أن مشروع الغاب (لتنمية جنوب شرق الأناضول تكمن فيه خطورة كبرى تتمثل في كونه أحد أهم مجالات التعاون التركي ـ الإسرائيلي. ووفق هذه السياسة التحالفية التنسيقية فقد قام «ياليم أيريز» رئيس مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي بزيارة الكيان الصهيوني عام ١٩٩٢ وبعد عودته قدم تقريراً عن التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة المستخدمة في الزراعة، وإلى وزير الدولة المسؤول عن شؤون الـ «غاب» عمر بادتشو، وأبدى اهتماماً كبيراً بذلك. وكان مقرراً أن يزور الوزير ورئيس وحدة الغاب إسرائيل، غير أو وفاة تورغوت أوزال وما تلا ذلك من تطورات سياسية حال دون ذلك. ويقترح «ايريز» تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة للكيان الصهيوني في منطقة الغاب في جنوب شرق الأناضول، ولا سيما من جانب شركات زراعية إسرائيلية معروفة عالمياً مثل.

**Cargill, Continental, Philip Brother, Mark Rich.**

بل إن أعلى علاقات هذا التعاون الذي يحتل الغاب مكاناً خاصاً كانت دعوة لعشرين رجل أعمال إسرائيلي إلى زيارة منطقة غازي عينتاب وهي أحدى المناطق التي يشملها مشروع الـ «غاب» وقد لبى الوفد الدعوة هذه. ويقول مسعود أوزتشال سكرتير عام غرفة التجارة في غازي عينتاب، والذي كان المبادر للدعوة، إن الاجتماعات التي عقدت مع الإسرائيليين توقفت عند اقتراحات استثمارات مشتركة والتعاون في مسائل عديدة مثل نُظُم البذار والري والمسح بواسطة الكمبيوتر وخدمات الهندسة وما إلى ذلك. ويقول أوزتشال أن الإسرائيليين كانوا منفتحين على كل ما يتعلق بالـ «غاب» ويقترح القيام باستثمارات في مجال الصناعات التي تعتمد على الزراعة. كذلك يريدون المساعدة في الخدمات البلدية الكبيرة مثل البيئة والبنية التحتية والأقنية. والأكثر من ذلك أن إسرائيل تقترح على لسان قنصلها في اسطنبول التعاون في جميع المشاريع التي في تركيا(٢).

وهكذا يبدو في الواقع أن خبراء المياه إسرائيليين وأميركيين يقومون بجانب خبراء المياه الأتراك بتنفيذ «السياسة المائية» في تركيا وهي سياسة غير منفصلة عن الجوانب الأمنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية ضد الدول العربية المحاذية لتركيا، خصوصاً

---

(١) ملف «شؤون تركية» العدد التاسع ١٩٩٣ ص ٨.

(٢) أنظر ملف «شؤون تركية» العدد التاسع ص ١٦ ـ ١٧.

سورية والعراق. والدليل على ذلك أن تركيا دائماً تأخذ بنصيحة خبراء المياه الأميركيين والصهاينة[١]. إذ أن هناك خبيراً أميركياً يدعى «جان كولاس» مدرس في جامعة ميتشيغان الأميركية وقد شارك في مؤتمر المياه الذي عقد مؤخراً في أنقرة حيث طرح توصية أشار فيها إلى أنه يمكن «لتركيا بناء السدود في منطقة جنوب شرق الأناضول لأن الطابع الطوبوغرافي لهذه المناطق مساعد جداً على بناء السدود[٢] وإذا عرفنا أن سياسة السدود التركية خاصة والسياسة المائية عامة هي سياسة أميركية صهيونية فإننا ندرك إذن أبعاد مثل هذه التوصيات من الخبراء الأميركيين والإسرائيليين والالتزام التركي بتنفيذها.

ولعل الرؤية السورية في هذا المجال كفيلة بإعطاء صورة أوضح عن المسألة في هذه الفترة، التي تبدو فيها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في ذروتها حيث توضح أن «الجانب الآخر للإستراتيجية التركية الناشطة في المنطقة تستهدف على ما يبدو قطف ثمار التسوية المفترضة لأزمة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بصورة مسبقة. ويؤكد الخبراء أن «إسرائيل» تحاول الإفادة من هذه العلاقات المميزة مع أنقرة لتحقيق حلمها الإستراتيجي القديم بالالتحام جغرافياً بالبر الأوروبي عبر الجسر التركي»[٣].

ومن ناحية أخرى، اكتسبت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي بين ١٣ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أهمية خاصة لما مثلته من تطور نوعي في العلاقات بين الجانبين حمل انعاكساً سلبياً خطيراً على العرب والمسلمين توضح لاحقاً بعد قيام رئيسة وزراء تركيا طانسو تشيلر في النصف الأول من عام ١٩٩٥ بتوقيع الاتفاق الإستراتيجي والأمني التركي ـ الإسرائيلي بعد زيارتها للكيان الصهيوني. وأهمية زيارتها تكمن في أن كونها الأولى لوزير خارجية تركيا إلى دولة العدو الصهيوني منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ وتبعتها زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى إسرائيل ثم جاء رد الزيارة لرئيس الكيان الصهيوني إلى اسطنبول.

ويركز المسؤولون الأتراك على عاملين يعتبرونهما أساساً لتقارب تركيا مع إسرائيل. الأول، هو أن البلدين هما الوحيدان الديمقراطيان في الشرق الأسط، والثاني هو «الود التاريخي» الذي يجمع الأتراك واليهود منذ استضافة الدولة العثمانية للهاربين اليهود من محاكم التفتيش الإسبانية في أوائل القرن الخامس عشر[٤]. وبأمكاننا التساؤل كيف لا يكون هناك من «ود تاريخي» بين اليهود والأتراك في الوقت الذي نعلم فيه أن الذي أسس

---

(١) د. صالح زهر الدين «اليهود في تركيا» ٥٠٠ عاماً ـ دار الصداقة ـ حلب ١٩٩٦.

(٢) موفق مدني «تركيا ـ الأناضول الغاضب» الديار ـ ٣١/٢/٩٣ ص ٨.

(٣) محد ظرُوف في مقال له «الملف الساخن للعلاقات السورية ـ التركية» جريدة الحياة ٣١/١٢/٩٣.

(٤) ملف «شؤون تركية» العدد العاشر ١٩٩٤ ص (١٢)،

تركيا الحديثة هم «اليهود الدونمة» (أي اليهود المتسترين بالاسلام» بينما أسس «اليهود المكشوفون» دولة الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين العربية. وإذا كانت إسرائيل هي «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين عام ١٩٤٨ فإن «أنقرة» هي «الوطن القومي اليهودي» في تركيا قبل ٥٠٠ عاماً. ومن هنا نرى «أن اليهود الذين هاجروا من تركيا إلى إسرائيل أقاموا نصباً تذكارياً في غابة على طريق بين تل أبيب وحيفا، حفروا عليها بالتركية والعبرية إسم «غابة أتاتورك»[١].

وتؤكد الباحثة د. مرغريت حلو أن «العلاقات بين تركيا وإسرائيل أشبه بسيف ذي حدين: التنازع بينهما يقطع وكذلك التعاون والضحية هي بلدان المنطقة وأقلياتها وشعوبها ونموها واستقلالية قرارها»[٢].

على ضوء ذلك نستطيع الإشارة إلى نقاط التشابه والإلتقاء بين الطورانية التركية والصهيونية والتي تمثل القاسم المشترك بينهما حيث تتمثل هذه النقاط بما يلي:

**أولاً**: زعم كل منهما بواحدانية الحق بالعيش والحياة والسيادة حيث أن الصهيونية تنادي بمقولة «اليهود شعب الله المختار» والطورانيون يُدرسون التاريخ الطوراني القديم على أساس أن «الترك أعظم أمة في العالم اختارتها الأقدار لسيادة الأمم»[٣].

**ثانياً**: نظرة كل منهما كنصير متوأم للآخر على أساس أن العلاقة بينهما هي صلة رحم ونسب ودم.

**ثالثاً**: التشابه في الجوهر العنصري العدواني الفاشي العرقي المقرون بنزعة الاستعلاء والتفوق.

**رابعاً**: التشابه في اتباع الأسلوب الخادع من قبل كل منهما مع الآخرين واستغلال الظروف والوقت حتى تحين ساعة الانقضاض عليهم.

**خامساً**: تشابه في مخططات الإبادة الجماعية.

**سادساً**: تشابه في العنف والقسوة والإجرام.

**سابعاً**: تشابه في عمليات الأبعاد النفي حيث «كان النفي طريقة من طرق الإعدام في تركيا»[٤].

---

(١) محمد السماك دراسة حول «العلاقات العربية ـ التركية» في كتاب «العرب والأتراك في عالم متغير» مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ـ بيروت ١٩٩٣ ص ٩٥.

(٢) مرغريت حلو «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية» مركز الدراسات الأرمنية ١٩٩٤ ص ٦١.

(٣) أسعد مفلح داغر «ثورة العرب» حلب/ سوريا ١٩٨٩ ص ١٨١.

(٤) أسعد مفلح داغر، المرجع نفسه ص ١٨١.

**ثامناً**: تشابه في الهدف والرؤية تجاه العرب والأكراد وغيرهم.

هذا وبعد ترسيخ أركان الدولة التركية وتعزيز كيانها وبعد تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين العربية قامت هاتان الدولتان (تركيا وإسرائيل) على قواسم مشتركة تمثلت بـ:

١ ـ تشابه في الولادة حيث قامت الدولتان على أراضي قوميات أخرى (العرب والأكراد والأرمن وغيرهم).

٢ ـ تشابه في العنصرية ونزعة التفوق العرقي.

٣ ـ تشابه في الاغتصاب وابتلاع الأرض.

٤ ـ تشابه في التنسيق المبرمج والمنظم لطمس الجرائم والمجازر المشتركة ضد العرب والأرمن.

٥ ـ تشابه في الدعم والتمويل والاندماج في المنظومة الغربية والاعتماد عليها.

٦ ـ تشابه وتوحيد الموقف من القضايا المصيرية المطروحة في المنطقة.

٧ ـ سوء العلاقات الدائمة مع جيران كل منهما وبالتالي طابع العداء المستحكم.

٨ ـ تشابه في التغني الدائم بكون كل منهما «واحة حرية وديمقراطية».

٩ ـ تشابه في بناء دولة. فإسرائيل تعمل على إقامة «وطن قومي يهودي» من الفرات إلى النيل تحت إسم «إسرائيل الكبرى» وتركيا تسعى إلى تحقيق دولة طورانية تمتد من البحر الأدرياتيكي إلى أقاصي آسيا وصولاً إلى بحر اليابان تحت إسم «تركيا الكبرى».

١٠ ـ تشابه بالأطماع في البلدان المجاورة: الكيان الصهيوني يطمع بالسيطرة على أراضي ومياه وخيرات في الدول العربية المجاورة، وكذلك تركيا تطمع في الأرض والخيرات والمياه في كل من: سوريا ـ العراق ـ إيران ـ بلغاريا ـ رومانيا ـ أرمينيا ـ جورجيا.

١١ ـ تشابه في مصادرة الأملاك وقوننتها حيث أنه بعد تهجير الأرمن وترحيلهم عمدت السلطات التركية إلى مصادرة أملاكهم بموجب قانون أصدرته يوم ١٦ أيار/ مايو ١٩١٥ باعتبار أن هذه الأملاك صارت بعد ترحيلهم من المتروكات ولا مالك لها، ثم ألغت كل امتيازاتها نحوهم... وهذا ما فعلته دولة الاحتلال الصيهوني بعد ترحيل العرب الفلسطينين من ديارهم بعد المجازر التي ارتكبتها ضدهم في عام ١٩٤٨ ثم أصدرت قانوناً صادرت بموجبة جميع الأملاك المتروكة.

١٢ ـ تشابه في ضرب القرارات الدولية والرأي العام العالمي عرض الحائط ولم

يكن ليتم ذلك لولا موقف الغرب خصوصاً أميركا إلى جانب هاتين الدولتين اللتين تعتبران بمثابة أقدام للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.

١٣ ـ تشابه في معاداة السلم والسلام وحب للحرب.

وعلى ضوء كل ذلك ليس من الغرابة أن أقدمت تركيا وإسرائيل على خطوات تحالفية تنسيقية مشتركة بينهما ضد كل ما هو عربي وإسلامي وكردي ـ الخ[١].

---

(١) رجعنا في هذا المقال إلى ما كتبه الدكتور صالح زهر الدين في كتابه «اليهود في تركيا» ٥٠٠ عاماً ـ دار الصداقة ـ حلب ١٩٩٦.

# الحلف التركي ـ الإسرائيلي

تشهد العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مزيداً من التقدم والتطور وصولاً إلى الهدف المرسوم لدى البلدين، وهو قيام تحالف إستراتيجي كامل ترعاه الولايات المتحدة الأميركية وتدعمه بقوة.

ومع أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تعود إلى زمن بعيد وبالأخص في المجالين الأمني والعسكري، إلا أن المؤسسة العسكرية التركية نشطت بصورة لم يسبق لها مثيل من أجل تمتين العلاقة معها عبر تبادل الزيارات وتوقيع الاتفاقات والسعي لتدريبات مشتركة مع الاهتمام الواضح بتغطية إعلامية واسعة لشل هذه النشاطات والتحركات. وبالطبع فإن إسرائيل الطامحة إلى بناء أي علاقة مع دولة إسلامية وبالتحديد تركيا، تلقفت بحماسة ظاهرة هذا التوجه من جانب العلمانيين والعسكريين الأتراك وصعدت من نشاطها لاستثماره في إطار توجهاتها الإقليمية والسياسية والعسكرية.

والخلاف بشأن العلاقة مع إسرائيل لم يعد مجرد مسألة خلاف بل مسألة صراع على الوجود، لكن خطورة هذا الخلاف تأتي أساساً من كونه يجعل إسرائيل عاملاً فاعلاً في السياسة الداخلية التركية مع ما في ذلك من انعكاسات خطيرة مستقبلاً على تركيا والعالم الإسلامي ككل وبالأخص المنطقة العربية.

لذلك فما كان في البدء تعاوناً تقنياً بين تركيا وإسرائيل لإصلاح عدد من الطائرات تحول حلفاً حقيقياً تباركه الولايات المتحدة وترعاه وكأنها أخيراً (حققت ما يشبه المعجزة). وهي فعلاً كذلك إذ كيف يجتمع صيف أنقرة مع شتاء تل أبيب على سطح واحد لولا إقناع أميركا الطرفين بأن مصالحهما واحدة وما يهددهما واحد: ما أسمته إرهاب طهران وإرهاب دمشق[(١)].

لذلك «لم يكن اشتراك الولايات المتحدة في المناورات التركية ـ الإسرائيلية أمراً

---

(١) نبيل خوري «صيف أنقرة وشتاء تل أبيب» النهار ٩/٥/٩٩٧.

مستهجناً، فهي حليف إستراتيجي أبدي لإسرائيل من جهة وشريك لتركيا في حلف الأطلسي من جهة أخرى.

فالتشجيع الأميركي للحلف الإسرائيلي ـ التركي عبر المشاركة في المناورات المزمعة هو تعزيز ضمني لسياسة بنيامين نتنياهو ومنح قوة لليمين الإسرائيلي للإثبات بأن التطرف لن يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية وأن إسرائيل حليف إستراتيجي لا غنى عنه للولايات المتحدة. لذلك فإن النظر إلى أحداث المنطقة وواقعها الجيو ـ سياسي لم يعد ممكناً من دون إدراك الحقيقة السياسية التي تقول أن زيارة المسؤولين الصهاينة إلى تركيا، لا تترك مجالاً للشك بأن تحالفاً إستراتيجياً قد عقد فعلاً بين البلدين.

لذلك لا يخفى أن الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي الذي قضى بفتح المجال الجوي التركي أمام الطيران الإسرائيلي والتوقيع على عقد اتفاق بقيمة ٦٣٠ مليون دولار أميركي ستخصص لتحديث المقاتلات التركية من طراز «ف ـ ٤» وعقد آخر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لتحديث طائرات «ف ـ ٥» وعقد جديد لتحديث الدبابات التركية «أم ـ ٦٠» تأخذ في إطار المناورات البحرية التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية المزمع إجراؤها، أبعاداً جديدة بالغة الخطورة. يضاف إلى كل ذلك بحث تركيا الدائم عن موقع جديد قوي، يعوقه قلقها مما يسميه خبراؤها العسكريون «مثلث الفوضى» الذي يطوقها، أي الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وتنافسها الحاد مع إيران على جمهوريات آسيا الوسطى. ولا يبدو أن المؤسسة العسكرية التركية وجدت مدخلاً أفضل لهذا البحث إلا بتوثيق علاقاتها العسكرية مع إسرائيل والتي تبدو نظيراً إلى علاقة الدولتين بالولايات المتحدة، مشروع محور مستقبلي في وجه التحالف السوري ـ الإيراني الذي يمكن أن يشكل مستقبلاً أيضاً، روسيا والصين.

ويفيد التذكير بتصريح وزير الدفاع التركي فور وصوله إلى الكيان الصهيوني في أول زيارة له حيث قال «إن تركيا تولي أهمية كبرى لعلاقاتها مع إسرائيل، والتعاون في ما بيننا سيساهم في استقرار المنطقة ودفع مسيرة السلام» مستطرداً بالقول «تركيا وإسرائيل تواجهان مشاكل مشتركة» لذلك إزاء الواقع الذي تجد فيه إسرائيل نفسها معزولة عربياً ودولياً تنفرج أمامها آفاق العلاقة مع تركيا بما يبدو وكأن تركيا أصبحت بوابتها الوحيدة لإعادة صياغة وضع جديد في المنطقة، ليس على أرضية المفاوضات والتسوية وما نتج عنها من اتفاقيات في أوسلو ووادي عربة وما رافقها من مؤتمرات شرق أوسطية اقتصادية، بل ربما يكون الباب التركي مجالاً إلى شن حرب عدوانية تستهدف سوريا ولبنان بشكل خاص، من دون إغفال ما يعد من خطط ضد دول أخرى كإيران مثلاً وهذا الخيار العدواني ليس مستبعداً ومن دلائله تصعيد التهديدات الإسرائيلية لسوريا متزامنة مع تطور العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في وقت تكشف تركيا عن نوايا عدوانية تجاه سوريا.

ولا بد من القراءة في خلفيات التحالف مع إسرائيل وخفاياه ومراميه، وليست مصادفة مجانية أن تتسارع. وتأثر هذا الحلف في الوقت المرصود على خطة تفخيخ إستراتيجية أربكان الإسلامية وتحويلها إلى شظايا، والإسرائيليون حليف أساسي للعسكر التركي والشرائح العلمانية في هذا التفخيخ للقضاء على أربكان. وهل هي مجرد مصادفة أن تقدم المصارف الإسرائيلية سلفة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار لإعادة تأهيل نحو ٩٠ طائرة تركية من طراز «ف ٤».

ويؤكد الخبير الفرنسي تييري مونبليار أن «الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي وهو حلف إستراتيجي ويتضمن بروتوكولات سرية، وظيفته الأولى عرض قوة للجيش العلماني الذي يحاول من خلال هذا التحالف تطويق واحتواء وإلغاء المشروع الأربكاني المشدود إلى الانفتاح على العالم الإسلامي وتوثيق علاقاته معه بعد اسلمة الدولة الأتاتوركية».

وقال المحلل سامي كوف «تدخل الجيش بعدما بدأ أربكان يدلي بتصريحات أو يقوم بزيارات اعتبرت تحولاً في توجه السياسة التركية الموالية للغرب» وأضاف «في التقدير الإستراتيجي لتركيا، تشكل سوريا وإيران والعراق مخاطر. وإذا كانت سوريا وإيران والعراق تشكل مخاطر لتركيا فإنها تشكل مخاطر لإسرائيل أيضاً».

وبالنهاية، كيف يواجه هذا الحلف التركي ـ الإسرائيلي، وفي أي اتجاه يمكن أن يتطور علماً بأن زعيم حزب «الرفاه الإسلامي» نجم الدين أربكان بادر إلى الإعلان عن إرجاء المناورات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية إلى السنوات المقبلة؟ وهل من خطة عربية لتعاون بين دول المنطقة التي يستهدفها هذا الحلف ومن بينها سوريا وإيران والعراق على سبيل المثال.

# الحلف التركي ـ الإسرائيلي
# مباركة أميركية له ومحور عدواني جديد
# ضد العرب ـ وسورية بالذات يجمع إسرائيل وتركيا واليونان

بدايات الغزل التركي ـ الإسرائيلي:

ما إن بدأت «الحركة الصهيونية» بزعامة «تيودور هرتزل» تفرض نفسها كإيديولوجية رسمية لليهود منذ الستينات من القرن الماضي، قامت هذه الحركة باتصالات مكثفة مع الدولة العثمانية عن طريق اليهود الموجودين فيها، أي اليهود «الدونمة» بهدف تحقيق تنازل الدولة العثمانية لليهود عن أرض فلسطين التي كانت تحت السيطرة العثمانية، ومع بداية هجرة يهود روسيا إلى فلسطين وأنشئت عدة مستوطنات يهودية في فلسطين وخاصة في الفترة ما بين ١٨٨٢ و ١٩٠٤

وبعد اتخاذ الحركة الصهيونية طابع حركة سياسية تضع في مقدمة أهدافها المباشرة «إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» فتح باب الحوار بين الجانبين خاصة في عهد تيودور هرتزل الذي قابل السلطان العثماني في «الآستانة» سنة ١٨٩٧ وبحث معه الحركة الصهيونية. وكان كل الهدف من زيارات «هرتزل» الخمس إلى «الآستانة» ومقابلة السلطان العثماني هو الحصول على «ميثاق» أو «وعد» يسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين وبالتالي إنشاء وطن لليهود فيها. وعلى الرغم من تفسير زيارات هرتزل تلك بتبريرات مختلفة، كزيارات شخصية أو صحافية (كان هرتزل يمثل صحيفة نمساوية تصدر في فيينا تحت إسم (New Freir Presse) إلا أن هذه الزيارات أسفرت عن نتائج ملموسة كفتح مكتب إتصال رسمي تابع للحركة الصهيونية في الآستانة تحت إدارة فيكتور جاكو اليهودي التركي، وكذلك الاختراقات الماسونية للجمعيات التركية مثل «الاتحاد والترقي» التي كانت تضم مسؤولين عسكريين وكبار الضباط أمثال طلعت باشا وأنور باشا ومصطفى كمال باشا في سالونيك وكذلك إعلان اليهود في تلك الفترة عن ولائهم المطلق وإخلاصهم للدولة العثمانية وإخفاء انتمائهم الحقيقي (إلى الحركة الصهيونية)، كل ذلك كان تمهيداً لتسهيل

الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعدم إثارة أية مخاوف عثمانية من اليهود والهجرة اليهودية.

وكانت تلك الحركة «تركيا الفتاة» الوحيدة التي نبهت في تلك الفترة إلى مخططات اليهود وذلك لوجود عناصر فكرية وأدبية وسياسية من العرب والأقليات الأخرى فيها. لهذا أبدت الحركة تخوفاتها مما يذهب إليه اليهود وما يقومون به لتحقيق أهدافهم ونواياهم. ولكن قيام حركة إصلاحية في تركيا والدخول في مواجهة سياسية مع الدولة العثمانية، وهزيمة الجيوش العثمانية في كل الجبهات إثر انهيار الدولة العثمانية من الداخل على كل صعيد، وخاصة بعد بروز مصطفى كمال وحركته القريبة من الغرب والحركة الصهيونية، أوصلت الأوضاع في فلسطين إلى زوال الحكم العثماني وظهور سلطة الانتداب البريطاني الذي أعطى فيها بعد للحركة الصهيونية «وعد بلفور» في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ بعد أن قطعت الحركة الصهيونية أشواطاً بعيدة وتحولت من حركة إيديولوجية إلى حركة سياسية رسمية.

وفي ظل وصول الحركة الصهيونية إلى حالة نضوج من كل الجوانب الذاتية والمحلية والدولية، تنازل مصطفى كمال الذي بدأ حركته بمواجهة «حكومة» الاستانة بالاعتماد على الغرب «الفرنسيين وغيرهم» عن كل الولايات العربية التي كان تحت سيادة الدولة العثمانية مقابل اعتراف الأطراف الغربية به بدلاً من الخليفة في الآستانة وهذا يتضح من خلال تعليمات مصطفى كمال أتاتورك إلى الوفد التركي المفاوض في معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي جاءت كما يلي: «إن تركيا تتنازل كلياً ونهائياً عن إرث السلطنة العثمانية في العالم العربي شرط أن تصبح دولة ذات سيادة مطلقة على أراضيها وأن تجلو عنها جميع الجيوش الأجنبية التي دخلتها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها».

وبهذا تمكنت الحركة الصهيونية من كسب تخلي مصطفى كمال عن فلسطين التي كانت من إرث الدولة العثمانية إلى جانب «وعد بلفور» من بريطانيا. ولم يكن ذلك التخلي العلني فقط من جانب مصطفى كمال من فلسطين للحركة الصهيونية وبقية الولايات العربية للأطراف الغربية وإنما حققت الحركة الصهيونية حملة عدائية شاملة من جانب تركيا في مواجهة العرب الذين وصفتهم تركيا بـ «الخونة» لقيامهم بثورة ١٩١٦ بقيادة شريف مكة في وقت بلغت الدولة العثمانية آخر أيامها، كما استفادت الحركة الصهيونية من محاولة ضم «الموصل» إلى تركيا بحجة أن سكانها عثمانيون. مسلمون (الأكراد) وأيضاً من سلخ (لواء اسكندرون) من سوريا. وتمكنت الحركة الصهيونية من تأسيس مكتب للإشراف على الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية في اسطنبول يشرف عليه حايم بارلاي. ويذكر أن زعماء الحركة الصهيونية اتصلوا بقادة الدولة العثمانية قبل إنهيارها وعرضوا استعداد اليهود لتسديد كافة الديون الخارجية على الدولة العثمانية مقابل سماح الأخيرة بإنشاء وطن قومي لليهود ولكنها رفضت هذا العرض لاعتبارات مثل:

١ ـ الاعتبار الديني وهو عدم المساس بشعور المسلمين الديني باعتبار أن على أرض فلسطين يوجد «بيت مقدس» وأولى القبلتين.

٢ ـ في حال الموافقة على طلب الحركة الصهيونية ستلجأ الشعوب والأقوام الأخرى الداخلية في نطاق الدولة العثمانية إلى القيام بإنشاء كيانات خاصة بهم أسوة باليهود.

وبعد فشل الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها عن طريق سلاح (المال) لجأت إلى السلاح للانقضاض على الدولة العثمانية في آخر أدوارها وأيامها. ويشار إلى أن مصطفى كمال باشا عندما زار أرض فلسطين قال قولاً يتعلق بمصير فلسطين وهي كانت تحت الانتداب الانكليزي «ستتأسس يوماً دولة على هذه الأرض» واللافت أن اليهود ينظرون إلى مصطفى كمال أتاتورك نظرة مختلفة عن أية شخصية أخرى في تركيا أو خارجها بسبب:

١ ـ أصول مصطفى كمال أتاتورك اليهودية.

٢ ـ علاقات مصطفى كمال بالمنظمات الماسونية وخاصة جمعية «الاتحاد والترقي».

٣ ـ دور مصطفى كمال في إيجاد نهاية حاسمة للدولة العثمانية والخلافة الإسلامية وتخليه عن فلسطين وكافة الولايات العربية للأطراف الغربية القريبة من اليهود وخاصة بريطانيا التي أعطت اليهود «وعد بلفور». وفي هذا المجال يشير الأستاذ محمد السماك في كتابه «العرب والأتراك في عالم متغير» إلى إقامة اليهود في الطريق بين تل أبيب وحيفا (غابة أتاتورك) وكتب على نصب تذكاري بالتركية والعبرية (غابة أتاتورك) وأشار جلال كمحي اليهودي التركي قائلاً في الذكرى الـ ٥٠٠ لهجرة اليهود من الأندلس إلى تركيا «وها نحن نرفع إمبراطورية في أنقرة. فمن يستطيع أن لا يسمع أصواتنا عندما نريد أن نتحدث عن الآخرين» وكأنه يريد أن يقول «أن اليهود أسسوا تركيا قبل تأسيس إسرائيل».

ولدى زيارة شمعون بيريز إلى تركيا، أشاد بتركيا ومصطفى كمال أتاتورك فقال «إن تركيا وإسرائيل هما البلدان الديمقراطيان الوحيدان في الشرق الأوسط وأنني معجب بالثوري الكبير ورجل السياسة العظيم أتاتورك الذي عاش فترة في فلسطين عندما كان ضابطاً شاباً».

**العلاقات التركية ـ الإسرائيلية**

على الرغم من أن الدولة التركية قد وقفت إلى جانب الدول العربية والإسلامية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ حين صوتت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ضد تقسيم فلسطين، إلا أنها لم تتردد في الاعتراف بإسرائيل بعد تقسيمها مباشرة، أي في آذار

سنة ١٩٤٩ إثر اعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وأعقب ذلك الإعتراف تبادل البعثات الدبلوماسية بين تركيا «وإسرائيل» على مستوى وزير مفوض وترسخت رغبة أنقرة في إنشاء علاقات جيدة مع إسرائيل، خاصة بعد انضمامها إلى «حلف الناتو» عام ١٩٥٢. ومنذ الخمسينات دخلت تركيا في علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وتجارية مع إسرائيل إلى جانب علاقات سرية في مجال تبادل المعلومات وتزويد تركيا بأسلحة ومعدات وأجهزة متطورة، وكلها بالطرق السرية لاعتبارات أمنية وسياسية بين تركيا والدول المجاورة وخاصة العربية، ولكن تركيا لم تستطع إخفاء كل مخططاتها غير الودية إن لم نقل العدائية إزاء الأقطار العربية:

١ ـ إنضمام تركيا إلى «حلف بغداد» ١٩٥٥ المعادي للدول العربية وخاصة تلك التي تأثرت بالفكر القومي العربي «الناصري» بذريعة وجود طرف عربي (العراق) في الحلف المذكور المعادي أصلاً للقضايا العربية والمد القومي الحاصل أنذاك بعد ظهور جمال عبد الناصر.

٢ ـ لدى العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، لم تقطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل رغم ضغط الأطراف العربية والإسلامية، بل أقدمت على تخفيض التمثيل الدبلوماسي إلى درجة قائم بالأعمال في تل أبيب. ويمكن القول أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لم تتأثر عملياً تحت أي ظرف كان علماً بأن معظم الدول في العالم قطعت علاقاتها مع الدولة «العبرية» بما فيها الدول غير الإسلامية، بل ظلت هذه العلاقات مستمرة إلى أن وصلت إلى إبرام اتفاقيات جديدة في مجالات الأمن وتبادل المعلومات والاستخبارات وغير ذلك وخاصة في آب (أغسطس) ١٩٨٥، حيث أوضحت إسرائيل أهمية تركيا من المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي لتطويق الدول العربية عبر سياسة «أطباق فكي الكماشة».

والملاحظ أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بلغت مراحل متطورة خاصة من النواحي السياسة والأمنية وغيرها بعد تسلم تورغوت أوزال السلطة عبر حزبه «الوطن الأم» الذي فيه نفوذ يهودي واسع، والذي يؤمن بأن تركيا ستصبح قوة رئيسية في العالم والشرق الأوسط بالاعتماد على واشنطن، وأن الطريق لتحقيق ذلك يمر عبر تل أبيب، وفي هذا المجال كان كل هم تورغوت أوزال يتركز على كسب «اللوبي اليهودي» في الولايات المتحدة.

وركز تورغوت أوزال على زيادة المبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل. فعلى سبيل المثال زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ١٨٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ كما ارتفع عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا بعد توقيع وزير السياحة التركي عبد القادر آتش إتفاقية في مجال السياحة إلى أكثر من ١٥٠

ألف سائح خلال عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ وصل إلى تركيا حوالي ٣٠٠ ألف سائح إسرائيلي مقابل ١٥ ألف تركي إلى إسرائيل. ولهذا الغرض بالذات أشارت الصحف التركية إلى أن اللقاءات السياسية المباشرة بين الأتراك والإسرائيليين كانت السبب في فتح أبواب تركيا للإسرائيليين وارتفاع عدد السياح من إسرائيل. وهذا يدفع بالمراكز السياحية التركية في المدن إلى فتح دورات لتعليم اللغة العبرية للموظفين والعاملين في مجال السياحة للتعامل مع السياح الإسرائيليين. ولم تقتصر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على القطاع السياحي والمبادلات التجارية، وإنما تعدت إلى إنشاء مشورعات مثل «مشروع أنابيب السلام لنقل المياه من بحيرة أتاتورك» بجانب شرق تركيا أو من مشروع الغاب على نهر الفرات إلى هضبة الجولان السورية لتشكل بحيرة بطول ٦٠ كلم وعرض ٦٧٠ متراً. ورغم أن الدولة التركية و «العبرية» تصف هذا المشروع بصفة «السلام» إلا أن ما يتمخض عن هذه المشاريع هو السيطرة والتحكم بالموارد المائية للمنطقة عامة، وتماثل خطورة مشروع تنمية «جنوب شرق الأناضول (GAp) سياسياً نفس خطورة مشروع أنابيب السلام، علاوة على تغيير ديمقراطية «جنوب شرق تركيا» إثر تخفيف هذا المشروع والاستغلال التركي لمصادر وموارد «جنوب شرق تركيا» بشكل ضار للجزء الشمالي من كردستان.

**المباركة الأميركية للتحالف التركي ـ الإسرائيلي:**

هل تخلت الولايات المتحدة عن التزاماتها بإنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلمياً؟ واستطراداً هل نسفت وظيفتها «كوسيط نزيه» بين الأطراف المتفاوضة، وانتقلت إلى دور الشريك للطرف الإسرائيلي، وعادت إلى استخدام التهويل لفرض الإملاءات بدل «السلام»؟

لقد أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز أن الهدف الإستراتيجي الدائم للولايات المتحدة هو أن «على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية». ورداً على سؤال عن «غضب» إيران والعراق وسوريا من قرار إجراء مناورات عسكرية في المتوسط بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، قال «ليس مفاجئاً ويا للأسف أن نرى العراق وإيران لا يرغبان في رؤية الولايات المتحدة وتركيا تعملان بالتعاون مع إسرائيل لكن الهدف الإستراتيجي الأميركي كان أن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما وأضاف: «أن إسرائيل صديق مقرب جداً للولايات المتحدة وحليف وثيق لها. وتركيا حليف وصديق مقرب ويبدو لنا أن من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معاً عسكرياً. أن الولايات المتحدة مسرورة جداً للمشاركة في هذا التعاون (. . .) صراحة، وأننا لا نكترث لوجود اعتراضات على هذا من إيران والعراق لأنهما بلدان خارجان على القانون ولن نأخذ وجهة نظرهما في الاعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمني في ذلك الجزء من العالم».

وعن رد فعل سوريا، أجاب «أعتقد أن ثمة خلافاً أساسياً بيننا. إننا نعتقد أن من الإيجابي أن يكون لإسرائيل أصدقاء أبعد من المنطقة المتاخمة لها، أن تركيا بلد قوي جداً ومهم جداً في شرق المتوسط، ونحن نعتقد أن من الصائب أن تكون إسرائيل وتركيا صديقين وأن يكون هناك تعاون اقتصادي وعسكري بينهما» وإذا لم تحب بعض الدول العربية ذلك فإن هذه مشكلتها وحدها لأن إسرائيل تحتاج إلى دعم واسع ونحن سعداء جداً لأن واحداً من حلفائنا في حلف الأطلسي على استعداد لمدها بهذا الدعم» نافياً أن يكون التعاون العسكري موجهاً ضد سوريا خصوصاً قائلاً «أن التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا طبيعته دفاعية وهو مصمم لتدعيم أمن الدولتين أنه ليس هجومياً في شكل من الأشكال». أما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتبر أن «التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا يجب أن يتعزز من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وضمان الإستقرار في المنطقة كلها.

**الخيار العسكري:**

ويذكر أن الإدارة الأميركية تواجه اعتراضات من الكونغرس الذي ينشط بين أعضائه «لوبي» أرمني ويوناني قوي على تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى تركيا بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان. ويعتقد أن واشنطن شجعت إسرائيل على تقديم مساعدات تقنية للجيش التركي بعدما اضطرت تحت ضغط الكونغرس إلى تجميد صفقات تسليحية مع تركيا.

وكان وزير الدفاع التركي تايان قد سعى إلى الحصول على مساعدة إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة لإطلاق بيع عشر طائرات هليكوبتر هجومية من طراز «سوبر كوبرا» تحتاجها تركيا في القتال ضد مقالتي حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد، إضافة إلى ثلاث فرقاطات تحتاجها لتعزيز سلاحها البحري الذي ينافس اليونان على التفوق في بحر أيجة. وتأمل تركيا عبر علاقاتها المتقدمة مع إسرائيل في الحصول على دعم اللوبي اليهودي القوي في الكونفرس الأميركي لتحييد اللوبي اليوناني والأرمني.

وكعادة إسرائيل في نشر الادعاءات والأكاذيب التي تخدم أغراضها، تلق تايان خلال زيارته لإسرائيل تقارير من خبراء «الموساد» الإسرائيلي في إطار توقعات عن «تهديدات العام ٢٠٠٠» وذكرت صحيفة «توركيش ديلي نيوز» أن الإسرائيليين أطلعوه على وثيقتين مهمتين عن الاتصالات بين سوريا وإيران. وجاء في أحد التقريرين أن إيران نقلت جواً ٢٠ شحنة من السلاح إلى سوريا خلال العام ١٩٩٦ لتوزيعها على «منظمات إرهابية» في سهل البقاع «بما فيها حزب العمال الكردستاني». أما التقرير الثاني فكشف

عن شراء إيران صواريخ من طراز ستينغر» محمولة على الكتف من أفغانستان زودتها لمقاتلي «حزب الله». عبر سوريا أيضاً. إلى ذلك نقلت الصحف التركية عن الجنرال بير أن الجانبين التركي والإسرائيلي يدرسان إمكان التعاون لإنتاج مشترك لدبابات ميدانية على أن تشمل الصفقة المحتملة في شأن تصديرها إلى بلدان ثالثة لتغطية كلفة الانتاج. وكان رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أعلن مصادقة الحكومة الإئتلافية على تخصيص أربعة بلايين دولار لمشروع تحديث الدبابات التي يستخدمها الجيش التركي خصوصاً من طراز «أم ـ ٤٨» و «أم ـ ٦٠» الأميركية الصنع و «ليوبارد ـ ١» الالمانية الصنع وكانت تركيا قد أعلنت شهر أيار ١٩٩٧ أنها ستنفق ٣٠ بليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة على تحديث قواتها المسلحة البالغ عددها ٨٠٠ ألف جندي والتي تعتبر ثاني أكبر جيش بعد الجيش الأميركي بين الدول الأعضاء في حلف الأطلسي.

لذلك يتضح أن هناك تنسيقاً استراتيجياً حقيقياً بين تركيا وإسرائيل يتعدى الإطار النظري أي إطار التدريبات المشتركة وتبادل المعلومات العسكرية والمناورات المشتركة، وربما تشكيل قوة مشتركة يقال أن الولايات المتحدة قد تكون طرفاً ثالثاً فيها، وأن جوهر هذا التنسيق في حقيقة الأمر هو تهديد لسوريا.

أول «الغيث» ما قاله وزير الدفاع التركي تورهان تايان بعد عودته إلى بلاده من زيارة لإسرائيل، إذ أبدى «قلقاً شديداً» للجهود التي تبذلها بعض دول المنطقة وخصوصاً سوريا وإيران لتطوير قدراتها في مجال الحرب الكيميائية والصواريخ «البالستية» ولاحظ أن «امتلاك (هذه الدول) أسلحة دمار شامل يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط وإنما أيضاً لحلف شمال الأطلسي» وبينما كان نائب رئيس الأركان التركي الجنرال شفيق بير يبدأ زيارة لإسرائيل للبحث في تفاصيل التعاون العسكري والإستراتيجي، كان رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية في هيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال عاموس إيلعاد يؤكد في اجتماع لجنرالات الاحتياط في تل أبيب أن «سوريا تحضر فعلاً خياراً عسكرياً وعلى الجيش الإسرائيلي أخذ هذا الأمر في الاعتبار» ورأى أن الرئيس السوري حافظ الأسد «لا يزال يتطلع إلى إعادة هضبة الجولان إلى الأراضي السورية من طريق المحادثات السلمية مع إسرائيل، لكن سوريا لا تستبعد خيارات أخرى، بينها (. . .) خوض حرب شاملة مع إسرائيل بهدف تحقيق إنجازات سياسية» وأشار إلى أن «سوريا تستعد منذ العام ١٩٩٤ لخوض معركة شاملة مع إسرائيل ولم يستبعد أن تسعى دمشق إلى تحقيق أهدافها «من خلال تكثيف النشاطات التخريبية في جنوب لبنان بما في ذلك إطلاق صواريخ كاتيوشا على الأراضي الإسرائيلية من لبنان». ولفت إلى عدم وجود معلومات عن وجود صواريخ بعيدة المدى لدى «حزب الله». وأشار سكرتير الحكومة داني نافيه إلى أن إسرائل «لا تملك في الوقت الراهن معلومات عن تدابير ملموسة وفورية قد تكون سوريا اتخذتها

لخوض حرب. لكننا نعرف منذ سنوات أن سوريا تحضر خياراً عسكرياً». وبدوره حذر النائب أيهود باراك من الخيار العسكري قائلاً «منذ اللحظة التي توقفت فيها عملية السلام بدأ العد العكسي لحصول مواجهة» وكان وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي حذر سوريا من شن أي هجوم بالأسلحة الكيميائية على بلاده، وهددها بدفع ثمن غال من غير أن يشير إلى طبيعة الرد الإسرائيلي المحتمل.

● **ليس تهويلاً دعائياً**

الرد السوري على التهديدات الإسرائيلية المتكررة جاء في بيان أصدرته القيادة المركزية للجنة الوطنية التقدمية التي تضم ممثلي من الأحزاب السورية والتي اجتمعت في دمشق برئاسة نائب الرئيس السوري محمد زهير مشارقة فأكدت أن «التهديدات التي تلوح بها إسرائيل لسوريا بين الحين والآخر، لا يمكن أن تهز سوريا» وأضافت أن «من يمتلك السلاح النووي لا يحق له أن ينتقد الآخرين لأي سلاح يمتلكونه وأن نزع السلاح في المنطقة ينبغي أن يبدأ بنزع السلاح النووي» ولاحظت أن «إجراءات إسرائيل ومواقفها أوقفت العملية السلمية وأغلقت كل الأبواب في وجه إنطلاقها نحو إقامة السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها من دون نقص ومن دون الإساءة إلى كرامة شعوب المنطقة ومعنوياتها».

وفي موازاة كلام التهديد و «الأجواء العسكرية» أكد موفد الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط ميغيل انخيل موراتينوس في القدس المحتلة «الإلتزام الجدي والعميق» من سوريا لعملية السلام، مشيراً إلى أنه لم يسمع في دمشق التي زارها قبل إسرائيل «قعقعة السلاح بل طبول السلام».

وإذا كانت تلك التهديدات سواء من جانب إسرائيل أم من جانب تركيا ـ قد اكتست إلى حد ما بطابع داخلي، إلا أنها أظهرت بوضوح أن الحرب احتمال حقيقي في الشرق الأوسط ـ وبالأخص ضد سوريا من جانب تحالف يضم تل أبيب وأنقرة. فالتهديدات التي أطلقها الجنرال عاموس جيلاد تحت ذريعة أن «سوريا تحضر فعلاً خياراً عسكرياً وعلى الجيش الإسرائيلي أخذ هذا الأمر في الاعتبار» تعني بوضوح أن ورقة الحرب يمكن أن تلعب من جانب إسرائيل في أي لحظة سياسية أو عسكرية تراها الحكومة الإسرائيلية مناسبة.

لذلك وعلى الرغم من أن التهديدات التي يوجهها مسؤولون أتراك إلى سوريا، تدخل في إطار الصراع الداخلي في أنقرة بين الجيش والعلمانيين من جهة والإسرائيليين الذي يتزعمون الحكومة من جهة أخرى، فإن تراكم وتصاعد مثل هذه التهديدات إلى واقع عملي تحت إغراء محاصرة سوريا بتهديدات ثنائية، بهدف إخضاعها سياسياً وفرض

أمر واقع في تركيا يتعارض تماماً مع أي طموحات مستقبلية للإسلاميين. وما يزيد من احتمالات الانعكاسات الخطيرة لهذه التهديدات التركية ـ الإسرائيلية المشتركة، هو الصمت تجاهها من جانب الولايات المتحدة بل وإعلان المشاركة الصريحة في المناورات العسكرية المزمع إجراؤها هذ الصيف.

في هذا الوقت رأى المتحدث باسم الحكومة اليونانية ديميتيريس ريباس أنه كان الأفضل تجنيب المنطقة المشحونة الأجواء أصلاً مناورات عسكرية كالتي تنوي تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة أجراءها في المتوسط بالقرب من قبرص. ونقلت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها أن هدف هذه المناورات تعزيز الصلة بين الجيشين الإسرائيلي والتركي تحت مظلة أميركية والتلميح أيضاً لدول المنطقة بأنها تواجه جبهة قوية وموحدة. وفي بون كشفت صحيفة «سود دوتيشه» الالمانية أن إلمانيا هي التي أرسلت ثلاث مقاتلات روسية الصنع من طراز «ميغ ـ ٢٩» إلى إسرائيل للتدرب على سبل مواجهتها واكتشاف أسرارها التكنولوجية التي أكدت صحيفة تركية أن تل أبيب قدمتها إلى أنقرة. وقالت الصحيفة أن مقاتلات «ميغ ٢٩» كانت موجودة في قواعد جوية في المانيا الشرقية قبل الوحدة. ونقلت الصحيفة الالمانية عن مصادر عسكرية إسرائيلية تأكيدها أن إسرائيل تريد من تركيا أن تكون على أهبة الاستعداد في حالة تصعيد الموقف مع سوريا واحتمال تطوره إلى مواجهة عسكرية معها.

وعلى رغم مسارعة تركيا إلى تقليل أهمية المناورات العسكرية المشتركة التي ستجريها مع إسرائيل وواشنطن بالتأكيد أنها ليست موجهة ضد بلد آخر، فإن دولاً أخرى في المنطقة ولا سيما منها إيران وسوريا اللتين تعتبران أنهما مستهدفتان بالمحور الجديد أبدتا قلقهما من عواقب التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ـ الأميركي. وبالنسبة إلى، المشاركة الأميركية في المناورات العسكرية المزمع إجراؤها بين إسرائيل وتركيا فإنها «تصب الزيت على نار الأزمة الناجمة عن تعثر مسيرة السلام بفعل السياسة المتعنتة التي ينتهجها» رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ـ ولاحظ المسؤول السوري الرفيع المستوى، أن الموقف الأميركي هذا «يتنافى والتعهدات والالتزامات الأميركية التي عبرت عنها الرسائل والبرقيات التي وجهها الرئيس الأميركي بل كلينتون إلى القيادة السورية» وأكد المسؤول السوري أن مشاركة الولايات المتحدة في المناورات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية «لا تساهم في بناء الثقة بين الأطراف المعنيين بالنزاع في الشرق الأوسط، لا بل على العكس من ذلك فإنها تساهم في مضاعفة الشكوك والريبة إزاء السياسة الأميركية والنيات الإسرائيلية».

صحيفة «راديكال» التركية نشرت أن التقارب التركي ـ الإسرائيلي يستهدف تبني استراتيجية مشتركة لمواجهة تهديدات مشتركة و «أعداء مشتركين وخصوصاً بعد شراء

إيران أخيراً صواريخ متوسطة المدى من الصين. وقالت أن وكالتي الاستخبارات الأميركية والتركية مقتنعتان بأن إيران تملك القدرة النووية أو على الأقل على وشك امتلاكها إياها وأن الرؤوس النووية لصواريخ «أس، أس ٢٢» التي اختفت في كازاخستان لدى تفكك الاتحاد السوفياتي يحتمل أن تكون في إيران.

لقد قيل مرة أن تركيا بتوجهها الأوروبي تدير ظهرها للعالمين العربي والإسلامي. ولكن المفارقة اليوم أن أوروبا أقرب إلى العرب سياسياً من تركيا. وأن هذه الأخيرة تمارس سياسة «الأقدام السوداء» المغالية. أنها مخلب أطلسي ليس إلا وحليف لإسرائيل، هذا ما يريده جنرالاتها لها وهو مخالف لتوجه بدأت معالمه ترتسم في برشلونه ومالطا.

أما التشجيع الأميركي للحلف الإسرائيلي التركي عبر المشاركة في المناورات المزمعة فهو تعزيز ضمني لسياسة نتنياهو ومنح قوة لليمين الإسرائيلي للإثبات بأن التطرف لن يؤثر سلباً في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، وأن إسرائيل حليف إستراتيجي لا غنى عنه للولايات المتحدة كما أعلن نيكولاس بيرنز أخيراً. ونتيجة لذلك أسقطت أميركا عملياً قدرتها على الضغط على إسرائيل ولم تعد مؤهلة للعب دور فاعل في تحريك المسارات التفاوضية.

**حلف ثلاثي جديد يجمع تركيا وإسرائيل واليونان**

في إطار إستراتيجية أميركية لوضع الشرق الأوسط في بيت الطاعة، ومنع الأقطاب الأقليمية (القاهرة، طهران، دمشق) من حرية الحركة أو التجاذب في اتجاه مشروع إقليمي يمثل ضغطاً على إسرائيل، يتم التشكيل حالياً حلف ثلاثي جديد بقيادة واشنطن يضم أضلاع ثلاثة، تل أبيب، وأنقرة وأثينا وهو أحد روافد حلف الأطلسي.

وكشفت المصادر المطلعة عن مشروع أميركي بدأ تنفيذه في إقليم البحر الأبيض المتوسط، نقطة الإرتكاز الأساسية فيه، إسرائيل، وهدفه إقامة ميزان قوى جديد يلقي بالدول العربية المطلة عليه إلى الصفوف الخلفية ويحقق قيادة غير عربية لحوض المتوسط بما يخدم الاستراتيجية الأميركية العليا.

وقالت المصادر إن واشنطن تشجع تل أبيب على إقامة تحالف ثلاثي مع تركيا واليونان ذي طابع عسكري إستراتيجي ليشكل هذا التحالف امتداداً للذراع الجنوبي للحلف الأطلسي. ولاحظت تلك المصادر أن التعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي، أبعد بكثير من مجرد صفقات تتضمن تحديث طائرات أو أسلحة أخرى ـ أو القيام بمناورات مشتركة. وقالت أن هذا التعاون يرقى إلى مستوى التحالف الإستراتيجي ويمكن إدراك ذلك من خلال المناورة البرية المشتركة التي اشتركت فيها أيضاً قطع من الاسطول السادس الأميركي وفي منطقة غير بعيدة عن السواحل السورية.

إن التصريحات التي أدلى بها وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي مؤخراً والتي أكد فيها أن الهدف الإستراتيجي للتعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي هو الإرهاب (حسب نفس المصادر) ملاحظاً أن الإرهاب موجود في سوريا وإيران. . . والعراق أيضاً.

وعلى ضوء تعزيزات التحصينات العسكرية الإسرائيلية في الجولان ومضاعفة حجم المناورات الإسرائيلية المخصصة للتدريب على صد هجمات وشن هجمات مضادة في الوقت الذي يعبأ فيه الرأي العام الإسرائيلي ضد امتلاك سورية لأسلحة كيماوية، ومن ضمن هذه التعبئة مضاعفة الميزانية المخصصة لشراء أقنعة واقية للإسرائيليين. فإن الدوائر السياسية في المنطقة فسرت تصريحات نتنياهو بأنها تهديد مباشر لسورية وتحذير لإيران من أن تتدخل في أي مواجهة سورية ـ إسرائيلية مقبلة.

لكن أقدام المصادر الغربية على «تسريب» معلومات عن الحلف الثلاثي الجديد كشف أبعاد المخطط الأميركي لمستقبل المنطقة.

فقد قالت هذه المصادر أن تل أبيب تجري حالياً اتصالات مع أثينا لإقامة تعاون عسكري بين إسرائيل واليونان يرقى إلى مستوى التعاون مع تركيا، وهذا الكلام يعني أن إسرائيل بصدد إقامة تحالف إستراتيجي واليونان أيضاً، وإذا اكتمل هذا المشروع فإن المنطقة ستفاجأ بولادة حلف عسكري جديد من إسرائيل وتركيا واليونان. وبالطبع فإنه لا يمكن تفسير هذا الحلف بأي شكل من الأشكال بأنه لصالح الاستقرار في المنطقة أو لمصلحة الدول العربية. وإقامة هذا الحلف الثلاثي الجديد هو سبب القلق الذي يراود المسؤولين العرب حالياً حيث أن الحلف الجديد من المنظور العربي طبعاً، سيكرس زعامة إسرائيل وهيمنتها على المنطقة، وبالتالي يصادر دور الدول العربية في المنطقة وخصوصاً الدول ذات الامكانيات القيادية مثل مصر.

ويخشى المراقبون أن يؤدي قيام هذا الحلف إلى اضطرار الدول الأخرى في المنطقة إلى الانضمام في حلف مماثل مما يعيد سياسة الأحلاف إلى المنطقة، إلى ذلك كانت أجهزة معلوماتية رفيعة المستوى في القاهرة قد رصدت أيضاً المناورة البرمائية الضخمة التي شاركت فيها قوات حرس الثورة الإسلامية (الباسدران) وقوات التعبئة الشعبية (البسيج) في شهر نيسان ١٩٩٧، وهي المناورة التي وصفت بأنها الأكثر أهمية في العقد الجاري لجهة امتدادها على مساحة ألفي كيلومتر وشملت محافظات هرمزكان، وبوشهر، وخوزستان، وكورمنشاه، وشارك فيها ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف مقاتل ينتمون إلى جميع الأسلحة، وكانت طهران قد أطلقت على هذه المناورة إسم (طريق المقدس) وهي المناورة الثانية خلال خمسة شهور. وتردد في العاصمة المصرية على لسان مسوؤلين غربيين أن طهران لم تكن توجه بهذه المناورة رسالة إلى واشنطن وتل أبيب

وأنقرة فحسب وإنما إلى القاهرة أيضاً، وإن اختلف مضمون الرسائل، فبالنسبة إلى العواصم الثلاث الأولى أرادت طهران أن تؤكد جهوزيتها لخوض أي معركة والردع السريع لأي هجوم إقليمي (تركيا وإسرائيل) أو هجوم دولي (الولايات المتحدة) وبالتالي فعلى الدول أن تفكر أكثر من مرة قبل التفكير في الهجوم على إيران، لكن الرسالة الموجهة إلى القاهرة تفيد بأن تكامل الطاقات الإيرانية ـ المصرية ـ السورية ما يشكل جدار ردع للقوات الإقليمية التي يمكن أن تفكر في مهاجمة إحدى الدول الثلاث.

وعلى رغم وضوح الرسالة الإيرانية للقاهرة، إلا أن الإدارة المصرية تحفظت بشأن تطوير العلاقات مع إيران، بل أنها قللت من شأن التطورات التركية الإسرائيلية على اعتبار أن إشارات التطمين الصادرة من أنقرة كانت كفيلة بإزالة القلق عن القيادة المصرية، لكن مع ذلك ثمة فريق مهم في الإدارة المصرية يرى إمكانية دفع العلاقات الإيرانية ـ السورية إلى مرحلة أرقى من التطور لإيجاد توازن إقليمي في مواجهة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على أن تكون مصر خارج الحلقات لكنها قريبة من الحلقة الإيرانية ـ السورية من جهة سورية، ويرى أنصار هذا الفريق أن التمدد الإسرائيلي في اتجاه تركيا يتجاوز قصة الطائرات (اف ـ ٤) التي فرضت واشنطن على الإدارة التركية تطويرها في تل أبيب أو إجراء مناورات روتينية لدفع الكفاءة العسكرية، وأن الأمر يكاد يصل إلى إعادة تشكيل حلف شرق أوسطي لتطويق الدول العربية وإيران، وبالتالي فإن مصر هي المتضرر أولاً لأنها صاحبة مشروع عربي يتناقض مع المشروع الشرق أوسطي.

**مواجهة إيرانية ـ إسرائيلية**

وعند هذا الفريق الذي يضم رؤوساء الإدارات المهمة في الخارجية المصرية تصور مفاده دفع إيران إلى نوع من المناوشة ضد إسرائيل التي لا تصل إلى حد وقوع حرب إقليمية وذلك بهدف الضغط على سوريا، وإجبار أميركا على التدخل لإقرار السلام في الشرق الأوسط الذي تهدده قوى إقليمية متنازعة الأطماع والأدوار، ويقوم هذا التصور على أن من شأن تصاعد المواجهات في جنوب لبنان بين إسرائيل وإيران (عبر حزب الله) يمكن أن يساهم في زيادة التوتر في المنطقة من دون أن يصل ذلك إلى حافة الخطر.

وهنا يبرز دور مصر كلاعب إقليمي يتدخل لإطفاء النيران قبل أن تمتد لمناطق أخرى، ويعتمد أنصار هذا التصور على إدخال إسرائيل في بوتقة نزاع إقليمي لا يكون العرب طرفاً رئيسياً فيه سوف يحقق مصلحة مصرية خالصة، هي استنزاف طاقات المجتمع الإسرائيلي في إطار العسكرة الجبرية، في الوقت الذي تكون مصر أمنت خطتها الخمسية (٨٧/ ٢٠٠٠) التي ستمكنها من توفير ١٢٠ مليار دولار في بنكها المركزي.

وانتهت المصادر إلى القول أن الولايات المتحدة هي العرابة الحقيقية للمشروع

وأنها هي التي أعطت الضوء الأخضر للتعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي والإسرائيلي اليوناني أيضاً.

## مصادر الموضوع:

- كتاب «العرب والأتراك في عالم متغير» الأستاذ محمد السماك.
- مجلة سور غول (Sorgul) العدد (٣) ١٩٩٦ (اليهود في تركيا).
- «الصياد» اللبنانية موضوع كتبه الأستاذ نقولا صيقلي.
- «الأسبوع العربي» ١٩٩٧/٥/٢٦.

# الحلف التركي ـ الإسرائيلي من وجهة نظر مرجع ديني بارز في التيارات الإسلامية الأصولية اللبنانية

عن التحالف التركي ـ الإسرائيلي والضجة والصراخ اللذين يثيرهما في المنطقة العربية والإسلامية وعن جدية المخاوف منه تحدث المرجع الديني قائلاً:

«إنني في دراستي للموقع التركي، حتى من وجهة النظر الأميركية، قد أفكر في أن تركيا لا تملك ـ حتى في المستقبل أية فرصة لأن تكون قوة مستقلة لحسابها الخاص في مواجهتها لواقع المنطقة، بحيث تمثل خطراً على المنطقة كأية دولة تملك طموحات كبيرة تتصل بالمنطقة، لأن تركيا في تركيبتها الداخلية لا تملك مثل هذه المقومات التي تستطيع خلالها أن تعبىء الشعب كله ضد المنطقة، تماماً كما تملك إسرائيل مثل هذه القوة الشعبية التي إذا اختلفت مع بعضها فإنها لا تختلف في إستراتيجيا إسرائيل في الداخل وفي الخارج، لأن الشعب التركي لا يمكن أن يتجاوب مع الجيش أو مع حكومته في إثارة الحرب مع الدول المحيطة بتركيا، ولا سيما سوريا، لأن هناك خصوصية قد لا يلتفت إليها الكثيرون في هذه القضية، فإن سوريا تملك في تركيا ما يقارب ثمانية عشر مليوناً من العلويين الذين لا يقبلون تحت أكثر من اعتبار أي عدوان تركي على سوريا، حتى مع ملاحظة أن النظام الذي يحكم سوريا هو نظام علماني وليس نظاماً علوياً، ولكننا نعرف أن الشرق يتأثر بالجوانب الطائفية أكثر مما يتأثر بالجوانب الوطنية.

وهكذا نجد أن مصالح تركيا لا يمكن أن تزدهر وتقوى إذا انفصلت تركيا عن المنطقة، سواء المنطقة العربية أو المنطقة الإسلامية، لأن ذلك يجعل تركيا تعيش في حصار إذا لم يكن ثابتاً وكاملاً فهو حصار متحرك، ونحن نعرف أن تركيا تعيش دماراً اقتصادياً، وهي تحاول أن يعترف بها الاتحاد الأوروبي كدولة أوروبية، وأنا أتصور أنه لا يمكن أن يأتي وقت يعترف الاتحاد الأوروبي بانضمام دولة إسلامية، حتى لو كان نظامها علمانياً ـ وهذا ما عرفناه في البوسنة والهرسك التي لا تمثل قوة، حيث كانت اللعبة تتحرك وتلف وتدور حتى لا يكون عنوان البوسنة والهرسك عنواناً إسلامياً كدولة إسلامية في الجسم الأوروبي.

لذلك فإن الوضع الداخلي لتركيا لا يسمح لها بأن تكون قوة مستقلة معادية للمنطقة بمعناها الوطني الداخلي كدولة، كما أن أميركا لا تسمح لتركيا بأن تقوى أكثر من اللازم أو تستقر، لأن تركيا تملك في تاريخها السياسي رواسب الذهنية الامبراطورية، وتملك في الواقع السياسي في المنطقة فرصة أن تكون دولة ممتدة في نفوذها السياسي والاقتصادي إلى الجمهوريات الإسلامية التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، باعتبار أن العنصر التركي يطغى على أكثرية هذه الجمهوريات، مما يجعل فكرة الامبراطورية التركية على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي فكرة واقعية، وربما تصطدم هذه القوة التركية خلال طموحات الحكام الأتراك بالمصالح الأميركية في تلك المنطقة. ونحن نعرف أن أميركا بدأت تتحفظ عن سياسة الشاه في إيران عندما فكر بسوق آسيوية اقتصادية، لقد بدأت تحسب حساب هذا الطموح الإيراني في المنطقة الذي قد يتعب المصالح الأميركية أو الأوروبية.

لهذا فإنني أتصور أن أميركا ليست مستعدة لأن تعطي تركيا هذه القوة التي تجعل منها دولة قوية في الداخل ومستقرة، كما أنني أعتقد أن أميركا لا تبتعد عن بقاء حزب العمال الكردي في أقلاقه السياسة الداخلية لتركيا لأننا لا نتصور أن حزب العمال الكردي يملك نفوذاً سياسياً دولياً بعيداً عن السياسة الأميركية التي تتحرك بطريقة الإزدواجية السياسية، لأنه إذا كان الاتحاد السوفياتي يعطي هذا الحزب القوة فإنني أتصور أن روسيا لا تملك أن تعطي هذه القوة بحسب ظروفها الحاضرة، على الأقل هذا احتمال معقول في ما نعرفه من طبيعة السياسة الأميركية التي لا تريد لأية دولة في المنطقة أن تستقر، ما عدا إسرائيل.

أما الحلف التركي ـ الإسرائيلي فالمطلوب منه أن يزعج المنطقة، أن يُستفاد من بعض التعقيدات التركية مع بعض الدول العربية كسوريا مثلاً، أو الخلفيات التعقيدية لتركيا من إيران. يراد الاستفادة من هذا في سبيل إيجاد نوع من أنواع التحالف التركي ـ الإسرائيلي لإزعاج إيران وإزعاج سوريا باعتبار أن المصلحة مشتركة، ولو في الوقت الحاضر، بين تركيا وإسرائيل وأميركا للضغط على سوريا من جهة وعلى إيران من جهة أخرى. لكنني لا أتصور أن المسألة تصل إلى حد الحرب.

لهذا، فإنني أعتقد أن هذا الذي يعبّر عنه السؤال بالصراخ السياسي ينطلق من واقع السياسة الجديدة في أرباك إيران وسوريا من جهة، وفي ما يمكن أن تتحرك به إسرائيل مستغلة موقعها التحالفي مع تركيا بالغطاء الأميركي لأن تنفذ إلى البلاد العربية، كما نلاحظ أنها استفادت بطريقة وبأخرى ـ بحسب الاعلام ـ من الهجوم التركي على حزب العمال الكردي في شمال العراق. فقد ذكرت الأخبار أن الإسرائيليين دخلوا مع الأتراك

بصيغة وبأخرى واستفادوا من بعض المواقع والأمور التي تتعلق بالجانب الأمني والسياسي وما إلى ذلك.

لهذا، فأنا أعتقد أن صراخ دفاعي بقدر ما يتعلق الأمر بسوريا وإيران، وصراخ وقائي بحسب ما يتعلق الأمر بالدول العربية الأخرى»[1].

(١) رأي المرجع الديني لصحيفة «النهار» اللبنانية تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٧ تحت عنوان (الصراخ السوري ـ الإيراني دفاعي).

# مسلسل يومي
# للاتفاقات والمعاهدات التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية

● **واشنطن مستاءة من زيارة أربكان إلى طهران**

أعربت واشنطن عن استيائها من الزيارة التي ينوي رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان القيام بها إلى إيران. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز ٦/٨/٩٦ «لقد قلنا بوضوح كبير للحكومة التركية أن إيران دولة يجب عزلها» وأضاف «نعتقد أن مواصلة العلاقات مع إيران وكأن شيئاً لم يكن ليست أمراً عاقلاً»، وأكد «سنبحث بكثير من الانتباه تطور هذه العلاقة» مشيراً إلى أن واشنطن «لا تنتظر خيراً» منها.

● **أربكان في طهران برغم الضغوط الأميركية**

كشفت الصحف التركية عن توتر في العلاقات الأميركية ـ التركية بسبب زيارة أربكان إلى طهران يوم السبت ١٠/٨/٩٦ التي ضغطت واشنطن لإلغائها فردت أنقرة بتأكيد أن «تركيا لا تطلب أذناً من الولايات المتحدة لإدارة شؤونها الخارجية».

إلى ذلك نسبت صحيفتا «يني يوزيل» و «جمهوريت» إلى المتحدث باسم الحكومة عبد الله جول قوله أن تركيا لا تطلب أذناً من الولايات المتحدة لإدارة شؤونها الخارجية لأنها دولة ذات سيادة كما أن زيارة أربكان إلى طهران ليست ضد الولايات المتحدة.

● **كريستوفر يلوح بـ «قانون داماتو» ضد تركيا**

أعلن وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر في بروكسل يوم ١٣/٨/٩٦ أن اتفاق الغاز الإيراني لتركيا «قد يكون انتهاكاً» للعقوبات الأميركية الجديدة على إيران وذلك في تلميح مباشر إلى احتمال سريان «قانون داماتو» على شركات تركيا. وقال كريستوفر في مؤتمر صحافي «لم يحدد بعد ما إذا كان هذا الأمر (الاتفاق) ينتهك القانون الجديد. إننا نعتقد أن هناك احتمالاً لذلك». وأضاف: «إننا قلقون جداً لدور إيران في الإرهاب ولمعارضتها عملية السلام في الشرق الأوسط» إننا نريد أن نبلغ ذلك إلى أصدقائنا وحلفائنا وإلى حليفنا التركي». وذكر كريستوفر أن واشنطن ستناقش موضوع

الاتفاق الإيراني التركي مع حكومة أربكان في إنقرة وقال «سنحاول إقناعهم مثلما نأمل إقناع الآخرين بأن التبادل التجاري مع إيران ليس أمراً حسناً». وأعربت وزارة الدفاع الأميركية ١٣/٨/٩٦ عن قلقها بشأن الاتفاق التركي الإيراني مؤكدة في الوقت نفسه عن ثقتها في استمرار أنقرة بالتزاماتها كعضو في حلف شمالي الأطلسي وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع كينيث باكون أن «لدى تركيا حاجة مشروعة إلى الطاقة ويمكننا تفهم كيف وصلت إلى عقد هذا الاتفاق. لكن الاتفاق يطرح مشاكل». وأضاف أن تركيا «حليف مخلص منذ زمن بعيد ونعتقد أن هذا الأمر سيستمر».

● **مباحثات أميركية ـ تركية حول النفوذ الإيراني**

جددت الولايات المتحدة الأميركية ٢٦/٨/٩٩٦ نداءها إلى الفصيلين الكرديين المتقاتلين لوقف المعارك بعد أربعة أيام على إعلان واشنطن عن وقف لإطلاق النار إثر وساطة قام بها موفد أميركي. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية غلين ديفيس يوم ٢٦/٨/٩٦ أنه طلب من الطرفين «التقيد بوقف إطلاق النار وبما التزما به لجهة عقد اجتماع» بين البارزاني والطالباني، إلا أن ديفيس أقر في الوقت نفسه أنه «لم يتم سوى تحقيق تقدم بسيط منذ الإعلان» عن وقف لإطلاق النار لوقف المعارك التي أوقعت أكثر من مئة قتيل منذ ١٧ آب الحالي.

وفي إطار آخر كشفت صحيفة «جمهوريت» التركية ٢٧/٨/٩٦ النقاب عن اجتماع سري عقد في إلمانيا بين قادة عسكريين أتراك وأميركيين لبحث تزايد النفوذ الإيراني في شمالي العراق.

● **إتفاق للتعاون العسكري الشامل بين تركيا وإسرائيل**

كشف تقرير صحافي أميركي أن تركيا وإسرائيل تعتزمان التوقيع على اتفاق للتعاون الشامل في مجال التقنيات العسكرية. وأشارت مجلة «أخبار الدفاع» الأميركية الأسبوعية إلى احتمال التوقيع على هذا الاتفاق خلال زيارة المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلي ديفيد عفري إلى أنقرة والتي أجلت. ونقلت المجلة الأميركية عن مسؤولين أتراك وإسرائيليين قولهم أن الاتفاق يتناول التعاون في المجال التقني والتدريب العلمي وتبادل معلومات أجهزة الاستخبارات بالاضافة إلى بروتوكول حول قيام إسرائيل بتحديث طائرات تركية مقاتلة من طراز «اف ـ ٤ فانتوم» في صفقة يبلغ حجمها ٦٥٠ مليون دولار.

وتوقعت المجلة أن يقدم عفري للحكومة التركية ضمانات مالية من الحكومة الإسرائيلية تحصل أنقرة بمقتضاها على قروض من مؤسسات مصرفية لتمويل الصفقة وأوضحت أن الصفقة تشمل إجراء عمليات تجديد لـ ٥٤ طائرة، في قاعدة جوية تركية في وسط تركيا وعمليات تحديث لـ ٢٦ طائرة في شركة الطيران الإسرائيلية (لود) في

إسرائيل. وأضافت أن الاتفاق سيمهد الطريق أمام المزيد من التعاون بين الدولتين اللتين وقعتا على اتفاق عسكري في وقت سابق من العام الحالي سمح للطيارين الإسرائيليين باستعمال المجال الجوي التركي للقيام بطلعات طويلة ومناورات على التزود بالوقود في الجو. وتشمل المشاريع المقترحة تحديث ٧٠ مقاتلة تركية في صفقة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار وبيع بنادق «جليل» الآلية الإسرائيلية لقوات المشاة التركية وتوريد ستة زوارق بحرية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار للبحرية الأميركية. ونقلت المجلة الأميركية عن مسؤول عسكري إسرائيلي قوله أن إسرائيل لا تعتزم القيام بأي عمليات عسكرية مشتركة مع تركيا أو التورط في مشكلات تركيا مع سوريا والأكراد، وأضاف أن الطيارين الإسرائيليين لا يقومون بأي طلعات فوق المنطقة الشرقية من تركيا أو على الحدود مع سوريا «ونحن مستعودن لتبادل معلومات الاستخبارات مع تركيا ولكننا لسنا مستعدين للمشاركة في عمليات».

وأعلن مسؤول في وزارة الخارجية التركية ٥/ ٨/ ٩٦ أن مجلس الوزراء التركي لم يصدر بعد تفويضاً بتوقيع الاتفاق الأمر الذي دفع إلى تأجيل زيارة عفري.

- **إسرائيل تقرض تركيا لتمويل تحديث «الفانتوم»**

أظهرت تل أبيب مدى حرصها على التعاون العسكري مع أنقرة بتعهدها يوم ٧/ ٨/ ١٩٩٦ تقديم قرض مباشر من الخزانة الإسرائيلية إلى الخزانة التركية، للإسراع في تمويل صفقة تحديث أسطول المقاتلات التركية من طراز «فانتوم ـ اف ٤». وأعلن متحدث باسم الخزانة الإسرائيلية أن لجنة المال في الكنيست الإسرائيلي قد أقرت في وقت سابق من العام الحالي، تقديم ضمانات لتمويل مصرفي قيمته ٤١٠ ملايين دولار، لتغطية الجزء الأكبر من صفقة تحديث المقاتلات التركية التي يبلغ إجمالي قيمتها ٦٠٠ مليون دولار، على أن تمول المصارف الإسرائيلية جزءاً آخر بقيمة ٤٧ مليون دولار. لكن المصارف الإسرائيلية ما زالت تحجم عن قبول مخاطرة التمويل. وتعتبر إسرائيل الصفقة مهمة للغاية لصناعتها العسكرية كما تراهن على أن تعطي دفعة قوية للعلاقات مع تركيا.

- **أربكان يتعهد بقبول الاتفاق مع إسرائيل**

أكدت الصحف التركية ٨/ ٨/ ٩٦ أن رئيس الوزراء نجم الدين أربكان رضخ لضغوط المؤسسة العسكرية وما عاد معارضاً للتوقيع على اتفاق التعاون الشامل في مجالات التكنولوجيا العسكرية مع إسرائيل.

وذكرت الصحف «ميليت» و «صباح» و «حريت» أن الأمين العام لمجلس الأمن القومي الهان كيليج اجتمع يوم ٧/ ٨/ ٩٦ بأربكان ليبلغه موقف رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي بأن المؤسسة العسكرية تتمسك بالاتفاق العسكري مع إسرائيل وترفض أي

إجراء حوار مع «الإرهابيين» الأكراد وقالت الصحف أن أربكان وافق على عدم معارضة التوقيع على اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل وعلى عدم فتح حوار مع الأكراد. واعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية نور الدين نوركان أن التعاون بين بلاده وإسرائيل سيساهم في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وقال نوركان «التعاون المؤسس على النوايا الطيبة بين إسرائيل وتركيا والذي يخدم مصالح الجانبين موجود في جميع المجالات» وأضاف «أن أحد هذه المجالات هو الصناعة العسكرية التي تشمل مشاريع تحديث الطائرات التركية».

● **تشيلر تلتزم لإسرائيل بتعزيز التعاون العسكري**

سارعت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية طانسو تشيلر إلى الاجتماع بالسفير الإسرائيلي لتبحث معه سبل تعزيز العلاقات بين دولتيهما ولطمأنة تل أبيب بأن أنقرة ملتزمة التوقيع على اتفاق التعاون الشامل في التكنولوجيا العسكرية في «فترة قصيرة» واجتمعت تشيلر بالسفير الإسرائيلي لدى أنقرة زيفي أبليغ وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية نور الدين نورهان أن تشيلر بحثت مع أبليغ «النواحي المختلفة للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية» وقال أن اتفاق التعاون الشامل في مجال التكنولوجيا العسكرية بين الدولتين سيكون جاهزاً للتوقيع عليه خلال فترة قصيرة. وأشاد نورخان بالعلاقات التركية ـ الإسرائيلية في مختلف المجالات.

● **تركيا وإسرائيل توقعان اتفاقاً ثانياً للتعاون العسكري**

وقعت تركيا وإسرائيل يوم ٩٦/٨/٢٨ في أنقرة، اتفاقاً للتعاون التكنولوجي والصناعي والعسكري بينهما يشمل تحديث ٥٤ مقاتلة تركية من طراز «اف ـ ٤ فانتوم» ويعتبر إكمالاً للإتفاق الذي وقعت عليه الدولتان في شباط الماضي ١٩٩٦ وأثارت اعتقادات عربية وإسلامية حادة. وجاء التوقيع متأخراً شهراً عن الموعد المقرر سابقاً بعد أن فضل رئيس الوزراء زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي نجم الدين أربكان وهو الذي عارض العلاقة مع إسرائيل يوم كان في المعارضة، تأجيله إلى ما بعد جولته على دول مسلمة آسيوية عدة استهلها في طهران بالتوقيع على اتفاق لشراء غاز طبيعي إيراني في إطار صفقة قيمتها ٢٣ مليار دولار، كما وقع في المحطات الأخرى على اتفاقات للتعاون الاقتصادي، هدف من ورائها إلى إظهار نيته بموازنة تعاون تركيا مع إسرائيل بانفتاحها على الدول المسلمة مراعياً وبالتنسيق مع شريكته نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تشيلر رسم سياسة خارجية «ذات وجهين» شرقي وغربي.

ووقع على الاتفاق من الجانب الإسرائيلي المدير العام لوزارة الدفاع ديفيد عفري ومن الجانب التركي وكيل وزراة الدفاع الجنرال تونشاي كلش.

وسعت أنقرة، كما هو متوقع إلى التقليل من شأن هذا الاتفاق، فقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عمر اقبال أنه «اتفاق ـ إطار» للتعاون في مجال الدفاع. «وقد أبرمنا اتفاقات من هذا النوع مع نحو عشرين دولة بينها دول عربية» إحداها مصر.

ولم يوضح إقبال تفاصيل الاتفاق الجديد الذي كانت تفاصيله قد وضعت من قبل الحكومة التركية السابقة برئاسة مسعود يلماظ بالائتلاف مع تشيلر والذي تقول أوساط أنقرة أن القوات المسلحة التركية متحمسة جداً له إلى درجة عدم تمكن أربكان من التملص منه تنفيذاً لوعد أطلقه خلال حملته الانتخابية. والمعروف عموماً أن الاتفاق ينص على تبادل الخبرات التكنولوجية وتصنيع عسكري مشترك من شأنه تمهيد الطريق أمام صفقة تحديث طائرات الـ «فانتوم» التركية البالغ قيمتها ٦٥٠ مليون دولار ورهاناً على تخفيف ردود الفعل العربية، أرفقت أنقرة الاعلان عن التوقيع على الاتفاق بالإعلان عن دراستها زيادة حصة سوريا من المياه من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية إلى ٨٠٠. وقال إقبال أن سوريا «تحصل حالياً على أكثر من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية وهذا يأتي في إطار الرغبة (التركية) لتقديم المياه اللازمة لها» وترفض تركيا التوقيع على بروتوكول ينظم إمدادات المياه إلى سوريا وهذا يشكل نقطة خلاف رئيسية في العلاقات بين أنقرة ودمشق.

● **أنقرة: إحتجاز ١٥ إسلامياً تظاهروا ضد إسرائيل**

تواصل سلطات الأمن احتجاز ١٥ تركيا ١٠/١٠/٩٦ شاركوا في تظاهرة إسلامية ضد إسرائيل في أكبر مساجد أنقرة احتجاجاً على الممارسات الوحشية ضد الفلسطينيين وفتح النفق تحت المسجد الأقصى.

● **تشيلر: رفض الاتحاد الأوروبي لتركيا لا يمكن تفسيره إلا بكون بلدي إسلامياً**

اعتبرت نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أن رفض إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيكون أمراً غير مفهوم وسيفسر بأن الاتحاد يرفض أن يدخله بلد إسلامي وقالت في مقابلة مع صحافيين «أن أوروبا تعرف أننا نقوم بكل ما تقوله لنا. ولكن إذا كانت تركيا ستجد نفسها على رغم ذلك ممنوعة من دخول الاتحاد الأوروبي فإن الشعب التركي لن يجد تفسيراً لهذا الأمر» وأضافت «هذا الرفض الأوروبي لتركيا لا يمكن تفسيره إلا بكون بلدي إسلامياً» مشيرة إلى أن «هذا الرفض سيكون أمراً مشؤوماً لمجمل المنطقة». وشددت على أن موقع تركيا هو داخل الاتحاد الأوروبي عضواً كاملاً «وهذا الأمر لن يكون جيداً للاتحاد الأوروبي فحسب وإنما للسلام في هذا الجزء من العالم كذلك» ولاحظت «أننا نشاطر أوروبا القيم ذاتها والمثل ذاتها ولكن إذا لم نتوصل إلى تحقيق هذه المثل فأخشى أن تبتعد هذه المنطقة عن السلام».

- **إتفاق تركي - إسرائيلي جديد لإجراء مناورات عسكرية مشتركة**

بثت يوم ١/ ١٢/ ٩٦ الإذاعة الإسرائيلية أن حكومتي إسرائيل وتركيا وقعتا في الأيام الأخيرة اتفاقاً جديداً للتعاون العسكري ينص على إجراء مناورات عسكرية مشتركة السنة المقبلة من شأنه أن يثير غضب الدول العربية مجدداً.

وأوضحت أن الوفد الأمني الإسرائيلي الذي وقع الاتفاق والذي كان برئاسة مساعد وزير الدفاع الجنرال ديفيد أيفري عاد إلى إسرائيل في نهاية الأسبوع واستمرت زيارة الوفد يومين وأجرى فيها محادثات مع المسؤولين الأتراك. وقالت أنه أجري بين الطرفين للمرة الأولى حوار استراتيجي وقع في ختامه اتفاق لإجراء مناورات عسكرية مشتركة تبدأ السنة المقبلة. ونقلت عن مصادر أمنية أن إجراء المحادثات في ذاته ينطوي على أهمية بالغة لأنه يعبر عن استمرار العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا على رغم الضغوط التي يمارسها بعض الدول العربية على النظام الجديد في تركيا. وضم الوفد الإسرائيلي رئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة ونائب المدير العام لوزارة الدفاع ومسؤولين آخرين. ورأس الجانب التركي نائب رئيس الأركان.

وكان الاتفاق الأول للتعاون الأمني التركي - الإسرائيلي وقع قبل نحو سنة حين كان أيفري مديراً عاماً لوزارة الدفاع وأدى كشف أمره إلى جملة انتقادات واسعة في العالم العربي وخصوصاً من سوريا والعراق ومصر كما انتقدته طهران أيضاً.

وأبدت الدولة العبرية تخوفها من إعادة النظر في هذا الاتفاق بعد وصول رئيس حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان إلى السلطة في حزيران. لكن التعاون العسكري بين البلدين لم يتوقف. ذلك إن للجيش التركي «مصلحة في الحفاظ عليه» كما قالت الإذاعة الإسرائيلية وتواصلت المناورات المشتركة الجوية والبحرية بين البلدين - وزار تركيا كل من مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال ماتان فيلنائي وقائد سلاح الطيران الجنرال إتيان بن الياهو.

- **نفي تركي لمناورات مشتركة مع إسرائيل**

نفى الناطق باسم وزراة الخارجية التركية عمر إقبال ٤/ ١٢/ ٩٦ ما تردد عن اتفاق بين تركيا وإسرائيل على إجراء مناورات عسكرية مشتركة سنة ١٩٩٧ وقال إن ما اتفق عليه في الاجتماع الذي عقد في أنقرة بين المسؤولين العسكريين الكبار في البلدين كان وضع البرنامج التنفيذي للتعاون في إطار اتفاق التدريب المشترك مؤكداً أن هذا البرنامج لم يتضمن اتفاقاً على مناورات عسكرية مشتركة.

وذكر أن الحكومتين أبرمتا حتى الآن إتفاقين عسكريين إحداهما للتدريب والآخر للتصنيع يقوم على تحديث إسرائيل طائرات «ف - ٤» التركية بتزويدها أجهزة رادار متطورة.

● **أربكان أقر اتفاقاً مع إسرايل لتطوير مقاتلات «ف ـ ٤» التركية**

كشفت ٦/ ١٢/ ٩٦ مصادر مطلعة في أنقرة أن رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أقر نهار الخميس ٥/ ١٢/ ٩٦ اتفاقاً بقيمة ٦٠٠ مليون دولار موقعة مع إسرائيل لتطوير مقاتلات «ف ـ ٤» تابعة لسلاح الجو التركي. وأوضحت أن أربكان كان يعارض أصلاً هذا الاتفاق، لكن العسكريين الأتراك المؤيدين لمواصلة التعاون التركي ـ الإسرائيلي والراغبين في تنفيذه أقنعوه بالموافقة عليه. وينص الاتفاق الموقع عام ١٩٩٥ على أن تقدم إسرائيل إلى تركيا ٦٠٠ مليون دولار للمساعدة في تمويل المشروع الذي لن ينفذ إلا بعد مصادقة الرئيس التركي سليمان ديميريل عليه.

وستتولى المؤسسة العسكرية العامة «إسرائيلي ايركرافت أنداستريز» بموجب هذا الاتفاق الذي ينص على برنامج موزع على خمس سنوات تجهيز ٥٤ طائرة تركية من نوع «ف ـ ٤» بمعدات متطورة تتضمن رادارات وأنظمة ملاحية وتشويش إلكتروني. وستجهز ٢٦ من هذه المقاتلات في إسرائيل والـ ٢٨ الأخرى في المنشآت التابعة للقوات المسلحة في إقليم اسكيشهير. وقال دبلوماسي إسرائيلي في أنقرة «نحن مسرورون جداً لهذه المبادرة التركية» وأضاف «نأمل أن ننفذ المشروع في أسرع وقت ممكن».

وأشارت المصادر التركية أن أربكان المعروف بمواقفه المعادية لإسرائيل خلال حملته الانتخابية كان يعترض على الشروط المالية فقط.

● **اتفاق جمركي إسرائيلي ـ تركي**

بثت الإذاعة الإسرائيلية ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٦ أن اتفاقاً للتعاون الجمركي بين إسرائيل وتركيا وقع أمس ٢٣/ ١٢/ ٩٦ في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس.

وتولى التوقيع عن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية ديفيد ليفي وعن الجانب التركي نائب وزير الخارجية للشؤون الجمركية كوشكون أوزيسك. وأشاد ليفي بالعلاقات الوطيدة التي تربط البلدين في كل المجالات. ويذكر أن وفداً تركياً رفيع المستوى يزور إسرائيل حالياً ويضم موظفين كباراً في مصلحة الجمارك التركية.

وسئل ليفي عن موقف إسرائيل من العلاقات التركية ـ الإيرانية فأجاب أن «تركية دولة ديمقراطية وعلى رغم التصريحات والمخاوف التي واكبت فوز زعيم حزب الرفاه الإسلامي التركي نجم الدين أربكان فإن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تتطور يوماً بعد يوم لذلك نحن لا نخشى التقارب التركي ـ الإسرائيلي».

● **تورط إسرائيلي في المافيا التركية**

جاء في بيان لمكتب الأنتربول التركي أن الأسلحة التي ضبطت في السيارة التي تحطمت إثر حادث أسفر عن مقتل نائب مدير أمن اسطنبول أخيراً هي أسلحة إسرائيلية.

وأوضح أن الشركة الإيطالية التي تولت تصنيع هذه الأسلحة أفادت بأنها قد باعتها لإسرائيل. ويذكر أن الحادث كشف تورط الدولة مع عصابات المافيا واستقال على أثره وزير الداخلية محمد أنور، وتطالب المعارضة البرلمانية بكشف أسماء المسؤوليين الذين لهم علاقات مشبوهة بهذا الحادث.

● برر نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي ٩٦/١٢/٣١ الاتفاق التركي مع إسرائيل على تحديث طائرات «ف ـ ٤» الأميركية الصنع التي يملكها سلاح الجو التركي بأن التكنولوجيا اللازمة لذلك متوافرة في الولايات المتحدة وإسرائيل فقط، وبعد رفض دولي القيام بالمهمة لم يكن أمام الحكومة التركية سوى خيار وحيد.

● **ليفي يتطلع إلى لقاء أربكان**

أفاد مصدر رسمي أن وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أبدى أمس ٩٧/١/٦ عن رغبة المسؤولين الإسرائيليين الكبار في عقد لقاء مع رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان وأعلن ليفي ذلك أثر لقائه رئيس البرلمان التركي مصطفى كاليملي في القدس. وقال أن «إسرائيل تولي أهمية كبيرة العلاقات مع تركيا وترغب في حوار مباشر وعميق مع رئيس وزرائها المنتخب ديموقراطياً». ويرافق رئيس البرلمان التركي الذي يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل وفد نيابي يمثل الاتجاهات المختلفة في الجمعية الوطنية التركية ويضم نائبين من حزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه أربكان.

● **رئس البرلمان التركي في غزة يدافع عن الاتفاقات التركية ـ الإسرائيلية**

دافع رئيس البرلمان التركي مصطفى كالملي عن الاتفاقات العسكرية التي وقعتها تركيا وإسرائيل مؤخراً والتي تسمح للطيران الإسرائيلي باستخدام الأجواء التركية في التدريبات وقال «من المستحيل اعتبار المحاولات التي تحاول تصوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بصورة مغايرة لطبيعتها الحقيقية على أنها محاولات قائمة على حسن النية».

ويضاف «لم يحصل أي تغيير في الدعم الذي تقدمه تركيا للقضية الفلسطينية».

● **المناورات التركية ـ الإسرائيلية**

ذكرت صحيفة «الجمهورية» التركية يوم ٩٧/٢/٦ أن تركيا وإسرائيل تقومان بالاستعداد لإجراء مناورات عسكرية في البحر المتوسط بأكبر قوة بحرية بالاشتراك مع الولايات المتحدة وقالت الصحيفة أن تركيا وإسرائيل تعتزمان إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة لإظهار الدعم الأميركي للتحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي الذي بدأ يترسخ في البحر الأبيض المتوسط.

وأشارت إلى أن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية قالت في عددها الصادر يوم ٩٧/٢/٥ أن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي اجتمع مع الأميرال ستيف

أبوت قائد الأسطول السادس الأميركي الذي وصل إلى البحر الأبيض المتوسط لإجراء مناورات عسكرية أميركية - إسرائيلية مشتركة. وأضافت أنه من خلال اللقاء جرى بحث إجراء مناورات ثلاثية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا حيث أكد موردخاي أن إجراء عمليات تدريبية بين الدول الثلاث من شأنه تعزيز التعاون العسكري بينها.

● **رئيس الأركان التركي يزور إسرائيل قريباً**

أعلن مصدر دبلوماسي في أنقرة ١٤/ ٢/ ٩٧ أن رئيس الأركان التركي الجنرال إسماعيل حقي قراداي سيقوم في نهاية شهر فبراير/ شباط الحالي بزيارة رسمية إلى إسرائيل تستغرق أياماً عدة.

ومن المقرر أن تندرج هذه الزيارة في إطار تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين العسكريين الأتراك والإسرائيليين التي تضاعفت منذ التوقيع على اتفاق التعاون العسكري بين الدولتين في شباط الماضي ١٩٩٦، وكان هذا الاتفاق الذي نص خصوصاً على السماح لسلاح جو كل من الدولتين باستخدام أجواء الدولة الأخرى في التدريبات وتبادل المعلومات قد تعرض لحملة انتقادات واسعة في العالم العربي خصوصاً من قبل العراق وسوريا ومصر كما انتقدته طهران.

وفي كانون الأول الماضي وقعت تركيا وإسرائيل على برنامج التعاون العسكري للعام ١٩٩٧ خلال الزيارة التي قام بها المدير العام في وزارة الدفاع الإسرائيلية ديفيد عفري وينص هذا البرنامج على تنظيم مناورات مشتركة للمرة الأولى بين الجيشين التركي والإسرائيلي. وفي آب الماضي ١٩٩٦ أبرم الطرفان أيضاً اتفاق تعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية.

وفي السادس من كانون الأول الماضي ١٩٩٦ وافق رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان على اتفاق تم إبرامه مع إسرائيل بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لتحديث طائرات «اف - ٤» في سلاح الجو التركي بناء لطلب العسكريين الذين يؤيدون استمرار التعاون بين الدولتين. وينص هذا الاتفاق الذي أبرم في العام ١٩٩٥ على تقديم إسرائيل قروضاً لتركيا قيمتها ٦٠٠ مليون دولار للسماعدة في تمويل مشروع تحديث الطائرات.

● **رئيس الأركان التركي يزور إسرائيل (في ٢٤/ ٢/ ٩٧) نهار الإثنين**

أعلن مصدر رسمي في ٢١/ ٢/ ٩٧ أن رئيس الأركان في الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي قراداي سيبدأ زيارة رسمية لإسرائيل في ٢٤ شباط الجاري ستكون الأولى لمسؤول عسكري تركي كبير للدولة العبرية. وسيقابل قراداي، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وأن زيارته ستكون إشارة البدء بعملية تحديث الأسطول التركي من المقاتلات من طراز «فانتوم في - ٤ ي» في إسرائيل.

● **رئيس الأركان التركي في إسرائيل: نحن الديمقراطيتان الوحيدتان في المنطقة**

تعهد رئيس أركان الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي قراداي الذي وصل يوم ٢٤/ ٢/ ٩٧ إلى إسرائيل في زيارة رسمية تستمر أربعة أيام تلبية لدعوة من نظيره الإسرائيلي الجنرال أمنون شاحاك، الامتناع عن نقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية إلى دول إسلامية من دون موافقة الدولة العبرية.

وبدأ قراداي زيارته وهي الأولى لمسؤول عسكري تركي رفيع لإسرائيل، بنصب ضحايا المحرقة اليهودية في القدس، ومن المقرر أن يلتقي الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إسحاق موردخاي، وأن يتفقد عدداً من القواعد العسكرية ومصانع السلاح.

ورأى مراقبون أن هذه الزيارة ستشكل مرحلة جديدة في تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين اللذين وقعا في العام الماضي ١٩٩٦ اتفاق إطار للتعاون أثار استنكار دول عربية وإسلامية عدة، وهي ستكون مناسبة لإطلاق عملية تحديث الطائرات التركية من طراز «فانتوم في ـ ٤ أي» في إسرائيل بحيث تصل أولى الطائرات هذا الاسبوع لتجهيزها بمعدات متطورة من رادارات وأنظمة ملاحة وتشويش إلكتروني.

وصرح في حديث نشرته صحيفة «هارتس» أن بلاده ستمتنع عن نقل الخبرات العسكرية الإسرائيلية إلى الدول الإسلامية وقال: «لا مبرر لأية مخاوف لدى إسرائيل فمن الواضح أنه من غير الممكن نقل الخبرات العسكرية إلى دولة أخرى إلا في إطار اتفاق بين الطرفين. وطالما سعت تركيا إلى إقامة علاقات طيبة مع إسرائيل والدول العربية وينبغي ألا ينظر إلى التعاون العسكري بين بلدينا نظرة سلبية».

وسئل عن ردود الفعل التي قد تثيرها زيارته في أوساط الإسلاميين الأتراك فأجاب أنه «لا يمكن تغيير الطابع العلماني والديمقراطي للجمهورية التركية المترسخ في دستورها» واعتبر أن «تركيا وإسرائيل هما الدولتان الديمقراطيتان الوحيدتان في المنطقة ولهما مقاربة مماثلة للمشاكل الأمنية مما يسهل تطوير علاقاتنا».

● **التعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي**

تعهد وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي ٢٥/ ٢/ ٩٧ لدى استقباله رئيس أركان الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي قراداي في تل أبيب، مواصلة تعاون بلاده مع تركيا وخصوصاً في المجال العسكري. وجاء في بيان صادر عن وزارة الدفاع أن «هذا التعاون سيستمر في كل المجالات ولا سيما منها العسكرية عبر الحفاظ على الحوار الإستراتيجي وإجراء مناورات عسكرية مشتركة وتبادل الخبرات في ما يتعلق بالصناعات العسكرية».

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن موردخاي أن التعاون الثنائي يساهم في تعزيز الإستقرار في الشرق الأوسط ويحبط محاولات بعض الدول تغيير ميزان القوى في المنطقة وأنه اطلع ضيفه التركي على مبادرته في شأن إشراف قوات أميركية على التمارين المشتركة الإسرائيلية ـ التركية. وقالت أن قراداي أكد عزم بلاده على تعزيز التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب.

ومن المقرر أن يلتقي قراداي الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وأن يتفقد عدداً من القواعد العسكرية ومصانع السلاح.

- **عرض إسرائيلي رسمي لتحديث دبابات تركية طراز «أم ـ ٦٠»**

كشف مصدر عكسري تركي ٥/ ٣/ ٩٧ أن إسرائيل عرضت على تركيا تحديث الدبابات من طراز «أم ٦٠» الأميركية الصنع التي يمتلكها الجيش التركي. ونقلت صحيفة «توركيش دايلي نيوز» عن المصدر العسكري قوله أن العرض الذي تقدمت به إسرائيل رسمياً مطلع العام الحالي يتضمن تحديث ٣٠٠ دبابة «أم ـ ٦٠» في إطار برنامج ينفذ في كل من تركيا وإسرائيل. وأضاف أن كلفة المشروع ومدته لم تناقشا بعد، إلا أن إسرائيل عرضت القيام بتحديث دبابة «أم ـ ٦٠» مجاناً على سبيل التجربة. وأشار المصدر أن فريقاً من الفنيين الأتراك يدرس المشروع الآن.

- **مستوى جديد للعلاقات بين أنقرة وتل أبيب**

وزير الدفاع التركي يزور إسرائيل.

تتجه العلاقات التركية ـ الإسرائيلية المستندة إلى التعاون العسكري أولاً إلى مستوى جديد مع الإعلان أمس ١١/ ٣/ ٩٧ عن زيارة لوزير الدفاع التركي تورهان تايان إلى إسرائيل في الشهر المقبل شهر أبريل/ نيسان، تأتي تكملة لزيارة رئيس الأركان التركي إسماعيل حقي قراداي الذي استقبل بحفاوة بالغة لافتة للنظر في إسرائيل.

وستكون زيارة تايان الأولى لوزير دفاع تركي إلى إسرائيل وتوقعت وكالة أنباء «الأناضول» التي أعلنت خبر زيارة تايان أن يقوم وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي بزيارة إلى أنقرة لم تحدد موعدها. وقالت وكالة أنباء الأناضول أن تايان سيزور إسرائيل من السابع إلى التاسع من شهر نيسان المقبل تلبية لدعوة من موردخاي. وأشارت الوكالة التركية إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي أرجأ زيارة إلى أنقرة كان مقرراً أن يقوم بها في شباط الماضي ربما إلى نيسان المقبل. ولا بد من أن إسرائيل تنظر إلى زيارة تايان باعتبارها فاتحة مرحلة جديدة، أعلن عن التعاون العسكري بين الدولتين الذي كان قد بدأ في العام الماضي ١٩٩٦ «باتفاق ـ إطار» للتعاون والذي نددت به دول عربية وإسلامية. وأدت زيارة رئيس الأركان التركي بمناسبة البدء في إسرائيل بتحديث الطائرت

الحربية لسلاح الجو التركي من طراز «فانتوم أف ـ ٤ أيه» وقد أرسلت الدفعة الأولى من هذه الطائرات إلى إسرائيل نهاية شباط من أجل تزويدها بتجهيزات متطورة من رادارات وأنظمة ملاحة وتشويش الكترونية. وتتم هذه العملية في إطار اتفاق قيمته ٦٠٠ مليون دولار وقعت عليه الدولتان. وينص الاتفاق الذي تم التوصل إليه في العام ١٩٩٥ على أن تمنح إسرائيل تركيا قرضاً بقمية ٦٠٠ مليون دولار من أجل المساعدة في تمويل عملية التحديث التي تستغرق خمس سنوات.

ويأتي الإعلان عن زيارة وزير الدفاع التركي في وقت تتحدث فيه تقارير إسرائيلية عن بحث اتفاق لتولي إسرائيل تحديث المئات من الدبابات أميركية الصنع لدى الجيش التركي.

● **صفقة صواريخ إسرائيلية لتركيا**

خطت تركيا أمس ٩٧/٣/١٣ خطوة جديدة نحو توطيد تعاونها العسكري مع إسرائيل بالإعلان عن اعتزامها تصنيع وشراء صواريخ إسرائيلية. وأكد مسؤول حكومي أنه «تمت خلال الفترة الماضية مناقشة مشروع إنتاج صواريخ بوباي في تركيا بترخيص إسرائيلي» وتابع «نعتقد أننا سنتوصل إلى اتفاق قريباً». ويبلغ مدى هذه الصواريخ ٧٠ كيلومتراً وستجهز بها الطائرات المقاتلة التركية من طراز «اف ـ ١٦» والمقاتلات القاذفة من نوع «اف ـ ٤ أي».

● **ليفي: علاقاتنا مع تركيا «ضمانة» للمنطقة**

اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي عشية زيارته أنقرة أن العلاقات الإسرائيلية ـ التركية تشكل «ضمانة» للإستقرار في الشرق الأوسط. ووصف ليفي في بيان له نشرته وكالة أنباء الأناضول التركية أمس ٩٧/٥/٤، تطور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في السنوات الأخيرة وفي عدد من المجالات خصوصاً الحوار السياسي والتعاون العسكري بأنه «مذهل».

وقال أن «تركيا وإسرائيل تخدمان الاستقرار وأعتقد أن تطور العلاقات الثنائية يرتدي أهمية حيوية للإستقرار في الشرق الأوسط». وأضاف «علينا إلا نخشى المبادرات المشتركة بين إسرائيل وتركيا، لأن البلدين يطالبان بالسلام في الشرق الأوسط وقالا بوضوح أن تعاونهما لن يضر بالمصالح العربية». ورأى أن السلام أصبح «أكثر شمولاً بالمقارنة مع الوضع منذ عشر سنوات (. . .) وازداد عدد الدول التي أصبحت تدرك أن السلام يشكل الطريق الوحيد في المنطقة» وعبر عن تفاؤله «بفرض السلام والاستقرار» مشيراً في هذا السياق إلى العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية والإسرائيلية ـ الأردنية.

● **تركيا وإسرائيل تضاعفان ٤ مرات حجم التجارة بينهما حتى سنة ٢٠٠٠**

قبل يومين من زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لتركيا، أعلنت أنقرة وتل

أبيب عن زيادة حجم التعاون التجاري بينهما أربعة أضعاف بعد أن صادق مجلس النواب التركي الجمعة الماضي على اتفاق في هذا المجال.

وأوضح السفير الإسرائيلي لدى أنقرة، رفي بيليغ أن هذا الاتفاق ينص على إلغاء الرسوم الجمركية تدريجاً مدة ثلاث سنوات مما يسمح بتوسيع حجم التبادل بين تركيا وإسرائيل. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة التبادل نحو ملياري دولار في السنوات الثلاث المقبلة.

وعن زيارة ليفي لأنقرة، قال بيليغ أنها تأتي في إطار الحوار السياسي الذي تجريه الدولتان في موازاة الحوار الأمني بينهما. وأضاف أنه سيتوقع خلال الزيارة مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين البلدين في مجال المواصلات البرية. كذلك سيجري ليفي محادثات مع رئيس أركان الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي كاراداي بناء على رغبة تركية. وأكد أن مسيرة السلام في المنطقة ستحتل مكاناً مهماً في هذه المحادثات «خصوصاً أن تركيا تضطلع بدور مهم في عملية السلام في الآونة الأخيرة».

● كشف مسؤول إسرائيلي ٦/٤/٩٩٧ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «وجه كتاباً إلى أربكان لدى انتخابه رئيساً للوزراء. وقال أنه لا تزال ثمة فرصة للحوار على رغم الاختلافات في وجهات النظر، ليفي سيأتي حاملاً الرسالة ذاتها» ورأى أن تركيا «باعتبارها دولة متوازنة لها علاقات طيبة مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني» وأشار إلى أن من المقرر أن تحيي تل أبيب وأنقرة خطط بين إسرائيل وغيرها من الدول المياه العذبة التركية من نهر مانجوات الجنوبي.

● يجري حالياً العمل في مشروع تركي لإقامة مصنع تنقية المياه على النهر وقال المسؤول: «سيبدأ الجانبات كذلك اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة» ويتضمن اتفاق التجارة الحرة الثنائي جعل التجارة التركية مع إسرائيل متمشية مع تعهدات أنقرة للاتحاد الأرووبي الذي قامت معه اتحاداً جمركياً عام ١٩٩٦ وهو يمهد الطريق كي تزيد تركيا تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأميركا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها علاقات تجارية تفضيلية مع هذه الدول.

● أكد مصدر في وزارة الدفاع التركية أن إسرائيل تأمل في توقيع عقد مع تركيا بقيمة مئات الملايين من الدولارات لتطوير دبابات «م ٦٠» التركية الأميركية الصنع. وقال أن «موضوع تطوير دبابات» م ٦٠، التركية طرح في المحادثات العسكرية الإسرائيلية ـ التركية وأن وزارة الدفاع التركية قد تتخذ قريباً قرارها في هذه المسألة» وأضاف «في حال توقيع اتفاق، ستتم عملية تطوير دبابات «م ٦٠» في تركيا بمشاركة صناعية تركية.

ومعلوم أن الولايات المتحدة زودت تركيا أكثر من ألف دبابة في السنوات الأخيرة

في إطار برنامج حلف شمال الأطلسي الذي تنتمي إليه يهدف إلى مساعدة الدول الأكثر فقراً في الحلف.

**● تشيلر ويلماظ يحذران من حرب أهلية**

حذر نائب رئيس مجلس الوزراء وزيرة الخارجية التركية تشيلر وزعيم حزب الوطن الأم المعارض مسعود يلماظ أمس ٢/ ٤/ ٩٧ من أن استقطاب المجتمع بين العلمانيين والاسلاميين قد يؤدي إلى حرب أهلية. وقالت تشيلر «لا تحضوا المواطنين على مواجهة بعضهم البعض بتقسيمهم علمانياً ودينياً (. . .) معظم الدماء التي أريقت منذ انتهاء الحرب الباردة (. . .) كانت بسبب جماعات داخل البلاد تتبادل الكراهية» و «أشارت إلى أنها ستمضي قدماً في دفع خطة زيادة فترة التعليم الإجباري وحذرت من وصف مطالب مجلس الأمن بأنها غير دينية لأننا إذا وضعنا الجيش في مواجهة مع الدين فستعاني البلاد أضراراً فادحة» أما يلماظ فدعا الإسلاميين وقادة الجيش إلى المصالحة «لأنكم إذا لم تتمكنوا من ذلك فإنكم ستسببون ضرراً بالغاً للبلاد وربما حرباً أهلية».

وطالب مجلس الأمن القومي التركي الحكومة الإئتلافية بكبح النشاطات الإسلامية المتزايدة منذ تولت الحكومة السلطة في أيار الماضي وأثار هذا الطلب توترات بين الإسلاميين والعلمانيين وأصاب التحالف الحكومي بالاهتزاز أيضاً.

**● رئيس وزراء الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي في تركيا**

تستقبل تركيا اليوم ٨/ ٥/ ٩٧ وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي في زيارة هي الأرفع مستوى بين الدولتين منذ تشكيل الحكومتين الإئتلافيتين الحاليتين في تل أبيب وأنقرة إسرائيل تنصح منذ فترة عن مرامها من هذه الزيارة بأن تكون تكريساً سياسياً ـ دبلوماسياً لعلاقات تعاون وثيق في المجالين العسكري والاقتصادي ـ التجاري بدأت ترقى فعلاً إلى معالم حلف بين الدولتين يحتمل أفقه الإستراتيجي زاوية ثالثة أردنية.

زيارة وزير خارجية إسرائيل إلى بلد كتركيا هي بلا شك حدث مهم في أي وقت لكن توقيتها الآن يكسبها أهمية قصوى إذ تتم في ظل أزمة «خيار أوسلو» التي تهدد مدينة القدس بوضعها الحالي والمستقبلي بخطر التهويد.

طبيعي أن يزداد الرهان الإسرائيلي في ظل «أزمة القدس» على علاقات مع حليف كتركيا ذي حضور رئيسي في العالم الإسلامي ومؤسساته.

لكن إذ يزداد الرهان الإسرائيلي فإن زيارة ليفي ستزيد الإحراج السياسي الداخلي في تركيا الظاهر منذ شهور إثر قيام أول حكومة برئاسة إسلامي (نجم الدين أربكان) بنى رصيده السياسي ـ الانتخابي بحملة مركزة على هدف إعادة تركيا إلى هويتها الحقيقية، بشعارات إسلامية عالمية بينها تحرير القدس.

و «القدس» تحديداً حتى قبل بروزها أزمة في خيار أوسلو كانت وراء إيصال المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا إلى ذروتها ليخيم جو انقلاب عسكري وشيك يعيد السياسة إلى نصابها «الأتاتوركي» ولتبرز أزمة دبلوماسية بين أنقرة وطهران. كان ذلك في احتفال «يوم القدس» في بلدة سينجان قرب أنقرة، الذي نظمه مجلس البلدية الذي يسيطر عليه حزب أربكان (الرفاه) وخطب فيه السفير الإيراني مما اضطر الجيش إلى التدخل بسفور قل نظيره، بعراضة دبابات أولاً ثم بإجراءات مفروضة بالقوة لحد من مظاهر أسلمة المجتمع والدولة.

والملفت للنظر أنه وفيما المواجهة العلمانية ـ الإسلامية في تركيا تشهد منذ أسبوعين نوعاً من الهدنة، خرج نائب رئيس الأركان الجنرال شفيق بير فجأة ليعلن يوم الجمعة الماضي عن إصرار الجيش على مواجهة «خطر المعادين للعلمانية». وفيما لا سبب داخلياً يبرر كلام الجنرال بير الآن فقد كان واضحاً أنه يوجه رسالة واضحة تحضيراً لزيارة ليفي الذي يفترض أن يلتقي رئيس وزراء تركيا البلد الحليف، لكن أربكان هو المعني الآن ولقاء كهذا سيمثل اختباراً حاسماً لخياره السياسي والتزامه لن يخرج منه الآن تحديداً معافى.

## أربكان تردد في استقبال ليفي

أعلن مكتب رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان أمس ٧/ ٤/ ٩٧٩ أنه سيجتمع مع وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي عندما يزور أنقرة اليوم بعدما كانت سرت تكهنات بأنه لن يستقبله. وصرح ناطق باسم أربكان «نعم هذا صحيح سيجتمعان مساء غد (اليوم ٨/ ٤/ ٩٧)» وجاء في بيان صدر عن رئاسة الوزراء التركية أن الاجتماع سيعقد الساعة ١٦,٠٠٠ بتوقيت غرينتش.

وكان السفير الإسرائيلي لدى أنقرة زفي بيليغ قال في وقت سابق أن أربكان تجاهل مطالب متكررة للاجتماع مع ليفي الذي سيزور تركيا يومين من أجل تعزيز العلاقات كما يريد العسكريون الأتراك. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية إيغال بالمور أن «هذه الزيارة ستتمحور خصوصاً على المسائل الاقتصادية وسبل إعطاء دفع للمبادلات التجارية إثر تصويت مجلس النواب التركي على اتفاق للتبادل الحر بين البلدين». وقال إن المبادلات السنوية التي تبلغ حالياً ٥٠٠ مليون دولار قد تزيد أربعة أضعاف بحلول سنة ٢٠٠٠.

وأوضح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبال أن محادثات ليفي مع المسؤولين الأتراك ستتركز على العلاقات الثنائية فضلاً عن المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ويعتبر ليفي أرفع مسؤول إسرائيلي يزور تركيا منذ تولى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو منصبه في حزيران من العام ١٩٩٦.

● **أربكان انتقد إسرائيل أمام ليفي: ١,٥ مليار مسلم منزعجون بسبب القدس**

انتقد رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان لدى استقباله وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أمس ٨/ ٤/ ٩٧، الدولة العبرية لاستمرارها في سياسة الاستيطان وفي احتلال أراضي عربية. وقال «إن إسرائيل يجب أن تنسحب ويجب إلغاء الخطط لإقامة مستوطنات جديدة في القدس» وشدد على أن «القدس هي مدينة مقدسة ليس لدى اليهود والمسيحيين فحسب بل أيضاً لدى المسلمين (. . .) إن بعض السيناريوات والأفكار التي تقدم اليوم إزعاجاً لـ ١,٥ مليار مسلم». ودافع ليفي عن موقف حكومته فأكد «أن إسرائيل كانت وفية لكل اتفاقات السلام» و «أن القدس لم تكن يوماً عاصمة لدولة أخرى».

وأجرى ليفي قبل لقاء أربكان محادثات مع رئيس هيئة الأركان في الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي كراداي. وقبل سفره إلى أنقرة، صرح ليفي أنه سيسعى إلى تنقية الأجواء مع أربكان وقال «سنستمع إلى موقفه، وذكر بأنه قبل بضعة أيام وافق البرلمان التركي بغالبية ساحقة على اتفاق التجارة الحرة مع إسرائيل وأيده حزب أربكان» «لذلك سأحاول أن أزيل الغيوم وأعيد العلاقات والحوار الصحيح الطيب لنرضي أيضاً رئيس الوزراء أربكان».

## ليفي يغادر تركيا بهجوم عل سوريا

اختتم وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي أمس ٩/ ٤/ ٩٧ زيارته إلى تركيا بإشارتين: الأولى ضد سوريا متهماً إياها بالعمل ضد السلام ودعم «الإرهاب» والثانية باتجاه رئيس الوزراء التركي زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي نجم الدين أربكان معرباً عن رضاه عن اللقاء الذي تم بينهما مساء ٨/ ٤/ ٩٧ قائلاً أنه بدأ بارداً لكنه انتهى دافئاً.

في هذا الوقت كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية ٩/ ٤/ ٩٧ أن وزير الدفاع التركي تورهان تايان سيزور إسرائيل في الشهر الحالي، فيما سيزور وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي أنقرة في الشهر المقبل لدفع التعاون بين الدولتين إلى مستوى أعلى بإيلاء اهتمام خاص لإجراء مناورات بحرية مشتركة إسرائيلية ـ تركية ـ أميركية في العام ١٩٩٧، ووصف ليفي رئيس الوزراء التركي «بالرجل المثير للاهتمام» وقال أنه بالنيابة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، جدد له الدعوة إلى زيارة إسرائيل. وكان أربكان قد قال لدى استقباله ليفي «من الطبيعي أن يكون تطوير علاقتنا مع إسرائيل مثل تطويرها مع كل الدول الأخرى، هو جزء من برنامجنا». لكنه أضاف «في هذا الإطار على إسرائيل مسؤليات ضخمة قبل كل شيء عليها أن تعترف دائماً بأن القدس مدينة مقدسة بالنسبة إلى كل الشعوب، بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين واليهود» ورد ليفي بالقول «لا، القدس فقط عاصمة إسرائيل». وفي تعليقها على لقاء أربكان ـ ليفي،

قالت صحيفة «يني يوزيل» التركية: «سقط وجه ليفي أثناء حديث أربكان». وقال ليفي أمس ٩/ ٤/ ٩٧ أن اختلاف القادة أمر طبيعي «لكن الأمر الرئيسي هو الاتفاق على علاقات أوثق». وأكد أن الحديث بينه وبين أربكان انتهى في «جو دافيء» وأكد دبلوماسيون في العاصمة التركية أن موافقة أربكان على لقاء ليفي التي جاءت في اللحظة الأخيرة كانت بضغط مباشر من المؤسسة العسكرية التركية التي تحمي اتجاه تعزيز العلاقات مع إسرائيل.

واتهم ليفي خلال لقائه بأعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي، سوريا بأنها غير راغبة بالسلام، وبأنها تدعم «الإرهاب».

● **ليفي اقترح على تركيا تعاوناً ضد سوريا وإيران**

قالت صحيفة «حريت» التركية ١٠/ ٤/ ٩٧ أن وزير الدفاع التركي تورهان تايان سيبحث في زيارته التي سيقوم بها لإسرائيل في نهاية نيسان الجاري في شراء طائرات للإنذار المبكر من طراز فالكون وتحديث إسرائيل ٤٨ طائرة تركية من طراز «ف س ٥» وشراء بنادق مشاة من طراز «تاوس» وأضافت أن تركيا ستشتري أجهزة رادار من إسرائيل وأجهزة لإزالة الألغام تقدر بـ (٥٠٠) مليار دولار. وأشارت إلى أن ديفيد ليفي اقترح على المسؤولين الأتراك أن تتعاون تركيا وإسرائيل ضد سوريا لضمان الإستقرار في المنطقة.

● نسبت صحيفة «دايلي نيوز» التركية إلى مسؤول إسرائلي أن زيارة ليفي إلى تركيا أظهرت أنه على رغم تباين وجهات النظر بين الدولتين في ما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط إلا أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تمتلك قوة الدفع الخاصة بها وأن البلدين يرغبان في تحقيق السلام على رغم خلافهما على سبل تحقيقه. وأضاف أن الزيارة أكدت أهمية تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنميتها. ونقلت الصحيفة عن نائب رئيس الوزراء التركي وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر أنها أبلغت إلى ليفي أن العراق القوي مطلوب لمواجهة إيران في المنطقة.

● **تظاهرة معادية لإسرائيل في اسطنبول**

شهدت اسطنبول أمس تاريخ ١١/ ٤/ ٩٧ وبعد يومين من انتهاء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلية لتركيا، تظاهرة تنديد بإسرائيل وبسياسات الدولة التركية تجاهها. وضمت التظاهرة مئات الأشخاص الذين تجمعوا في ساحة بايزيد في القسم الأوروبي من المدينة بعد الصلاة صلاة الجمعة وأطلقوا هتافات مناهضة لإسرائيل وأحرقوا علماً إسرائيلياً. وقالت محطة التلفزيون الخاصة «أن. تي. في» أن الشرطة ألقت القبض على إثنين من المتظاهرين.

● **تركيا تتسلح بمشاركة أميركية إسرائيلية: ٣١ مليار دولار تنفق على مدى ١٠ سنوات**

أعلن وزير الدفاع التركي تورهان تايان أمس ١١/ ٤/ ٩٧ أن تركيا ستنفق ٣١ مليار

دولار على الأقل لشراء أسلحة وتحديث معدات عسكرية خلال السنوات العشر المقبلة. ويأتي الإعلان عن خطط التسلح هذه في الوقت الذي يستمر التوتر في العلاقات بين تركيا والدول المجاورة لها وخاصة سوريا والعراق واليونان. وقال تايان أن الخطة تنص على شراء (١٠٨) مروحيات وطائرات استطلاع وصواريخ متطورة وأجهزة استكشاف وبناء فرقاطات ودبابات حديثة بالإضافة إلى تحديث الطائرات المقاتلة. وأضاف أن «هدفنا الأساسي هو تلبية حاجاتنا من خلال الاستعانة بالامكانات المحلية قدر المستطاع» وتابع «أننا لا نرمي فقط إلى امتلاك قوات مسلحة قوية وإنما إلى تعزيز صناعتنا الدفاعية أيضاً».

وأخيراً وقعت تركيا مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية اتفاقاً لتحديث ٥٤ من طائراتها القاذفة من طراز «اف ـ ٤» وأعلنت عن عزمها على تحديث طائرات «اف ـ ٥» أيضاً. وأعلنت مصادر تركية متخصصة في شؤون الدفاع أمس ١١/ ٤/ ٩٧ أن تركيا تنوي شراء معدات الكترونية إسرائيلية تتضمن شريطاً شائكاً خاصاً ورادارات من أجل تشديد المراقبة على حدودها مع العراق.

من جهة أخرى، يبدأ وزير الدفاع التركي تورهان تايان زيارة لإسرائيل في ٣٠ نيسان الجاري تعقبها في الرابع من أيار زيارة لنائب رئيس الأركان الجنرال شفيق بير على رأس وفد يضم ٢٠ من القادة العسكريين الكبار.

● **وزير الدفاع التركي في إسرائيل: نواجه مشاكل مشتركة**

استهل وزير الدفاع التركي تورهان تايان زيارة رسمية إلى إسرائيل ٣١/ ٤/ ٩٩٧ هي الأولى من نوعها، بتعهد المضي قدماً في العلاقات المتنامية بسرعة بين الدولتين بحرص زائد من قبل المؤسسة العسكرية التركية التي فرضتها أشبه «بخط أحمر» في السياسة الداخلية لتركيا، المتميزة حالياً بازدياد حدة المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين وبرفع درجة الاستنفار ضد سوريا وإيران مع تهديد مباشر باستخدام القوة العسكرية ضدهما أطلقه جنرالات أتراك عشية زيارة تايان، وأكد تايان في تصريح للإذاعة الإسرائيلية أن تركيا لن تتراجع عن الاتفاق العسكري مع إسرائيل الذي يتيح للطائرات المقاتلة الإسرائيلية التحليق فوق تركيا.

وقال «إن الطلعات الإسرائيلية في المجال الجوي التركي ستستمر» رافضاً الاحتجاجات التي صدرت عن الدول المجاورة وخصوصاً سوريا وإيران. وشدد الوزير التركي على أن التعاون بين تركيا وإسرائيل «ليس موجهاً ضد أطراف أخرى... وتركيا تولي أهمية كبيرة لعلاقتها مع إسرائيل وأعتقد أن التعاون بيننا سيساهم في استقرار المنطقة ودفع مسيرة السلام».

وأكد موردخاي أن إسرائيل «ستبذل كل ما في وسعها لتعزيز الأمن والروابط

الاقتصادية مع تركيا». وأضاف «دولتانا حرتان وديمقراطيتان وتساندان السلام إن التعاون بيننا ضروري لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط».

وقال تايان «لدينا مشاكل مشتركة.... مشاكل الإرهاب الدولي... كلانا ضدها أيا كانت أشكالها».

وأشار مراسل إذاعة لندن نقلاً عن معلومات في أنقرة إلى أن تركيا تعتزم شراء ثلاثة آلاف وستمئة دبابة من إسرائيل بالاضافة إلى طائرات تزويد الوقود جواً والقيام بصناعات عسكرية مشتركة بين الجانبين.

● **أميركا تنضم لمناورات تركية ـ إسرائيلية شرقي المتوسط**

أعلن في إسرائيل أن الولايات المتحدة ستنضم إلى مناورات بحرية إسرائيلية ـ تركية تجري قريباً في شرقي البحر المتوسط، وهو ما من شأنه إشاعة أجواء الحرب التي ساهم في تعزيزها زيارة وزير الدفاع التركي تورهان تايان إلى إسرائيل لتعزيز التعاون العسكري معها، في حين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يندد «بتدفق» الأسلحة على سوريا وإيران ويطال رئيس الأركان الجنرال أمنون شاحاك بالاستعداد للحرب. ونقلت الإذاعة عن وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي قوله أن بالامكان التغلب على الأزمات الصغيرة التي تواجهها عملية السلام وأن نتنياهو مصمم على مواصلة العملية لإخراجها من مأزقها الحالي. غير أن نتنياهو دعا أمس ٢/ ٥/ ٩٧ خلال استقباله تايان إلى «تعزيز التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها».

ونسبت وكالة «أنباء الأناضول» التركية إلى وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي قوله لصحافيين أتراك في تل أبيب «أرى أن إجراء الدول الثلاث مناورات مشتركة ستكون له فائدة كبرى في ما يتعلق بتعزيز قوة الدول» وأضاف «نقوم بمبادرات عدة في هذا الاتجاه» مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تجري فعلاً عمليات عسكرية مع الجيشين الإسرائيلي والتركي كل على حدة.

وأكد تايان لدى زيارته الصناعات العسكرية ـ الإسرائيلية أن «تركيا وإسرائيل قلقتان من الإرهاب الدولي، لكنهما لم توقعا اتفاقاً للتعاون في هذا المجال... وقعنا فقط ثلاثة اتفاقات في مجال التعاون العسكري وفي مجال صناعة الأسلحة والتبادل التجاري الحر» وشدد على أن «الطلعات التدريبية الإسرائيلية في الأجواء التركية ستستمر».

● **نائب رئيس الأركان التركي في إسرائيل بعد مغادرة وزير دفاعه**

مناورات منتظمة ومستودعات أسلحة وقواعد خاصة في تركيا.

استقبلت إسرائيل أمس ٤/ ٥/ ٩٧، وهي التي ودعت أمس الأول ٣/ ٥/ ٩٧ وزير

الدفاع التركي تورهان تايان، ضيفاً تركياً أهم هو نائب رئيس الأركان الجنرال شفيق بير الآتي على رأس وفد يمثل قطاعات الجيش كلها في زيارة يأمل الإسرائيليون بأن ترسخ الحوار الهادف إلى بناء تحالف إستراتيجي بشراكة أميركية وبمهمات أمنية ـ عسكرية ضد سوريا وإيران علناً وفي مواجهة أي تطور في الخليج.

وبين مغادرة الوزير تايان ووصول الجنرال بير، استهدفت القنصلية التركية في القدس الشرقية بهجوم قنابل مولوتوف أحدثت أضراراً طفيفة وأوقفت الشرطة الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين قالت أنهم من أصل أرمني للإشتباه بهم.

وتشيد الأوساط الإسرائيلية الرسمية والصحافية بالتطور السريع «للحوار الإستراتيجي» بين إسرائيل وتركيا بوصفه أحد «الإنجازات المذهلة» للسياسة الخارجية الأمنية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، حسب قول المعلق العسكري زئيف سشيف.

ويترأس الوفد الإسرائيلي المقابل للوفد التركي اللواء احتياط ديفيد عبري وهو من أكبر مساعدي وزير الدفاع إسحاق موردخاي وتولى عبري ومعه نائب المدير العام لشؤون العلاقات الخارجية يكوتئيل مور بناء الحوار الإستراتيجي مع تركيا طوال العقد الأخير.

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن مسؤولين عسكريين أميركيين سيشاركون أيضاً في المحادثات بين بير وعبري والتي ستتركز على وضع تفاصيل المناورات البحرية المشتركة في المتوسط في الصيف المقبل.

وذكرت صحيفة «حريت» التركية أن هدف هذه المحادثات هو إقامة تحالف ثلاثي أميركي ـ إسرائيلي ـ تركي للرد سريعاً على أي تهديد من جهة سوريا وإيران وفي حال أزمة طارئة في منطقة الخليج. وأضافت أن الأطراف الثلاثة ستنخرط في مناورات منتظمة وستقيم مستودعات أسلحة في تركيا لاستخدامها في حالات الطوارىء وإقامة منظومة اتصالات سرية وتكثيف سبل تبادل المعلومات الاستخباراتية.

ونقل مراسل «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي. بي. سي) عن أوساط دبلوماسية تركية قولها أن محادثات بير في إسرائيل ستتركز على احتمال تشكيل ما يسمى «بقوة ردع» تركية ـ إسرائيلية ـ أميركية مشتركة على أن تكون القواعد الخاصة بهذه القوة في تركيا.

وقالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن ٢٤ ضابطاً يمثلون كل قطاعات الجيش التركي سيرافقون الجنرال بير الذي يمثل «الزعيم الحقيقي لتركيا» رئيس الأركان إسماعيل حقي قراداي.

وكانت «حريت» قد نقلت عن مصادر إسرائيلية قولها أن إسرائيل سلمت تركيا الأسرار التكنولوجية للمقاتلة الروسية الصنع طراز «ميغ ـ ٢٩» التي تمتلك سوريا وإيران

أعداداً منها، والتي وصلت بعض الطائرات منها مؤخراً إلى إسرائيل فأجرت عليها تجارب ميدانية ودرست إمكاناتها.

وإذا كانت إسرائيل تراهن أكثر على زيارة بير باعتباره إبناً فعلياً للمؤسسة العسكرية التركية فإنها استفادت من زيارة تايان إلى أقصى حد ممكن في إظهار أن الاستهداف المباشر للتحالف بين الدولتين هو سوريا.

فقد تبنى تايان بالكامل، لدى عودته إلى أنقرة، حملة الاتهامات الإسرائيلية لسوريا وإيران بأنهما تطوران أسلحة كيمائية وقال: إننا قلقون جداً من المساعي التي تبذلها دول وخصوصاً سوريا وإيران في محاولة تطوير قدراتها التسليحية الكيميائية والصواريخ البعيدة المدى التي تمتلكها وحقيقة أن هذه الدول تحتفظ بأسلحة دمار شامل تشكل سبباً للإنزعاج ليس فقط لنا بل أيضاً لدول أعضاء في حلف ناتو».

وقام تايان قبيل مغادرته إسرائيل بتفقد الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة ومرتفعات الجولان السورية المحتلة واستمع إلى شرح من ضباط إسرائيليين للمشكلات الأمنية في مواجهة سوريا.

ونقلت «هآرتس» عن مصادر أمنية إسرائيلية إعرابها عن الارتياح البالغ لزيارة تايان واعتبارها من أهم الانجازات السياسة والأمنية لإسرائيل في السنوات الأخيرة مشيرة إلى «وجوب تحليل هذه الزيارة وفهمها في ضوء تردي العلاقات مع السلطة الفلسطينية وبرودة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية التي كانت قد اعترفت بإسرائيل بعد اتفاقات أوسلو».



**مردخاي يصافح نائب رئيس الأركان التركي (إلى اليسار) في مستهل محادثاتهما أمس**

● **التحالف التركي ـ الإسرائيلي لا يستبعد الحرب مع سوريا**

(ضباط أميركيون يشاركون في اجتماعات موردخاي ـ بير في تل أبيب»

انخرطت الولايات المتحدة الأميركية للمرة الأولى بشكل مباشر أمس ٥/ ٥/ ٩٧ في جلسات الحوار الإستراتيجي الإسرائيلي ـ التركي بمشاركة ضباط أميركيين في المحادثات بين وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي ونائب رئيس الأركان التركي الجنرال شفيق بير.

وفيما ينشغل الجنرال بير في إسرائيل في وضع التفاصيل النهائية لمناورات بحرية وبرية تركية ـ إسرائيلية ـ أميركية مشتركة، حاولت أنقرة تخفيف الضجة التي أثارها وزير دفاعها تورهان تايان بتهديداته العنيفة التي أطلقها خلال زيارته إلى إسرائيل وعقبها.

ودخلت أثينا أيضاً ٥/ ٥/ ١٩٩٧ على خط الإعراب عن القلق من المضاعفات الإقليمية الخطرة للتعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي محذرة من أن المناورات المشتركة في المتوسط ستزيد فقط أجواء إقليمية مشحونة بالتوتر أصلاً».

واجتمع موردخاي بالجنرال بير الذي يرافقه وفد يضم ٢٤ ضابطاً يمثلون قطاعات الجيش التركي كلها، في مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب.

وقال دبلوماسي أميركي أن ضباطاً أميركيين شاركوا للمرة الأولى في هذه المحادثات. وكانت صحيفة «معاريف» الأسرائيلية قد ذكرت أن جنرالاً أميركياً من قيادة «يوكوم» (القيادة الأميركية في أوروبا) وصل إلى إسرائيل للمشاركة في المحادثات. وبعد اللقاء أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلي أن سفناً حربية إسرائيلية وتركية وأميركية ستشارك في الصيف المقبل في مناورات في المتوسط.

ونقل بيان للوزارة الإسرائيلية عن بير قوله أنه يؤيد «وجوب تعزيز التعاون الأمني وتعميقه» وأنه انبهر مما رأى لدى زيارته شركة صناعة الطائرات ومصنع دبابات ميركافا الإسرائيلية.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر إقبال أمس (٥/ ٥/ ٩٧) أن الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل لا تختلف عن تلك التي وقعت عليها تركيا مع دول أخرى في المنطقة لمكافحة «الإرهاب». واعتبر أن اتفاقات كهذه «تخدم السلام في المنطقة» ونقلت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها أن هدف هذه المناورات هو تعزيز الصلة بين الجيشين الإسرائيلي والتركي تحت المظلة الأميركية والتلميح أيضاً لدول المنطقة بأنها تواجه جبهة قوية وموحدة.

وفي ٧/ ٥/ ٩٩٧ صرح الناطق باسم وزارة الخارجية التركية سيرميت أتاجنلي أن المناورات البحرية التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية المقررة هذا الصيف في البحر الأبيض

المتوسط «لا تستهدف أي بلد آخر» وقال أن «هذه المناورات ستكون مخصصة في الحقيقة لأغراض مدنية لعمليات بحث وإنقاذ» موضحاً أن «المفهوم المدني هو الأولوي».

وأكد أن «من المفيد إعادة التأكيد (. . .) أنه لا يجوز لأي بلد في المنطقة أو أي بلد مجاور لتركيا أن يدلي بتعليقات مغايرة للأهداف الحقيقية لهذه المناورات الثلاثية» وكرر أن «هذه المناورات لا تستهدف أي بلد آخر وليس لها أي جانب إستراتيجي».

● في ٩/ ٥/ ٩٧ أكدت وزارة الخارجية التركية أن التدريبات البحرية التي من المقرر أن تجري صيف هذه السنة لا تشكل تهديداً للدول المجاورة. وأضافت أنها لن تكون ذات هدف إستراتيجي وستركز على عمليات البحث والانقاذ.

لكن صحيفة «راديكال» التركية نشرت يوم ٩/ ٥/ ٩٩٧ في صفحاتها من أن التقارب التركي ـ الإسرائيلي يستهدف تبني إستراتيجية مشتركة لمواجهة تهديدات مشتركة و «أعداء مشتركين» وخصوصاً بعد شراء إيران أخيراً صواريخ متوسطة المدى من الصين. وقالت أن وكالتي الاستخبارات الأميركية والتركية مقتنعتان أن إيران تملك القدرة النووية أو على الأقل على وشك امتلاكها إياها وأن الرؤوس النووية لصواريخ «أس. أس ٢٢» التي اختفت في كازاخستان لدى تفكك الاتحاد السوفياتي يحتمل أن تكون في إيران.

ومن جهة ثانية، يدفع الجيش التركي باتجاه تعزيز العلاقات مع إسرائيل وخاصة العسكرية منها في إطار جهوده للحد من نفوذ الإسلاميين في البلاد الذين يعتبرهم تهديداً للنظام العلماني المطبق منذ العام ١٩٢٣. وفي هذا الاطار أدخل كبير الضباط الأتراك المسؤولين عن الأمن الداخلي في إيجاز صحافي، تعديلاً على الاستراتيجية الأمنية للبلاد، وضع بموجبه المتطرفين الإسلاميين للمرة الأولى في مرتبة المقاتلين الأكراد لناحية «التهديد» الذي يمثلونه للبلاد. وكان هذا التعديل مفاجئاً بالنظر إلى أنه على مدى الأعوام الـ ١٣ الماضية، أفرغت القوات المسلحة التركية مستودعات أسلحة في قتال المقاتلين الأكراد بينما ظلت حتى الآن التنبيهات الحادة هي السلاح الوحيد الذي أطلق في وجه حزب «الرفاه» الذي يقود الحكومة والذي غالباً ما يتهمه أعداؤه بأنه يسعى لإحلال القرآن محل دستور البلاد. وقال رئيس غرفة عمليات الأمن الداخلي الجنرال كنعان دنيزان «أن إنهاء التطرف الإسلامي هو أمر حيوي للجمهورية التركية ومن غير الوارد الدخول في مساومات في هذا الشأن».

وهذا الكلام من جانب كبار الضباط الأتراك يأتي معززاً بتاريخ من الانقلابات التي نفذها الجيش. ففي كل العقود الثلاثة الماضية قام الجيش بعزل حكومات مدنية وأمسك بالسلطة مباشرة لعدة سنوات.

وقال الكاتب فايق بولون الذي يكتب عن التاريخ الإسلامي والحركات الحديثة «أن

الانقلابات الثلاثة كانت لمحاربة ما رأى الجيش أنه تهديد من اليسار والشيوعية، كما في الحرب الباردة. والغرب دعم الجيش وكذلك فعل الكثير الكثير من الأتراك، حالياً الأمور ليست سوداء وبيضاء إلى هذا الحد».

إلى ذلك صعد وزير تركي سابق حملته لتشكيل حكومة «خالية من الإسلاميين» بدلاً من حكومة أربكان. وقال مسؤولون في حزب الشعب الجمهوري اليساري أن ياليم أيريز وهو من حزب «الطريق القويم» العلماني الشريك في الإئتلاف مع الرفاه واستقال من منصب وزير التجارة والصناعة احتجاجاً على تزايد النشاط الإسلامي سيجري محادثات مع زعيم حزب البعث لبحث سبل الإطاحة بأربكان وحزبه.

وفي ١١/ ٥/ ٩٧ أعلن مسؤولون أتراك أن طائرات حربية من طراز «اف ـ ١٦ و أف ـ ٤» تركية قصفت مواقع «لحزب العمال الكردستاني» في شمال العراق يستخدمها لشن عمله المسلح من أجل إقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق تركيا.

وفي ١٢/ ٥/ ٩٧ قتلت القوات الحكومية التركية ٣٠ ثائراً من «حزب العمال الكردستاني» في اشتباكات جنوب شرق تركيا.

- **اتفاقات الجيش التركي مع إسرائيل قضت على «التوجه الشرقي» لأربكان (١١/ ٥/ ٩٧)**

في عرض لقوته السياسة قضى الجيش التركي العلماني بالاتفاقات الأمنية التي عقدها مع إسرائيل على حلم رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان بالانفتاح على العالم الإسلامي وتوثيق علاقاته معه.

وكان الاتفاق الذي توصل إليه الأسبوع الماضي ضباط كبار من الجيش التركي لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة مثابة النهاية «للتوجه نحو الشرق» في السياسة الخارجية لتركيا في عهد أربكان أول رئيس وزراء إسلامي منتخب، وبذلك عزز القادة العسكريون حملتهم لإضعاف ولاية رئيس الوزراء الذي بدأت قبل ١١ شهراً وإنهاء ما يعتبرونه خطراً على الجمهورية العلمانية. وفي الوقت ذاته وجه الجيش التركي رسالة إلى منافسي أنقرة في المنطقة سوريا وإيران والعراق مفادها أن تركيا ترى أن مصالحها الأمنية مرتبطة بواشنطن وحليفتها إسرائيل. وقال المحلل سامي كوهين «تدخل الجيش بعدما بدأ أربكان يدلي بتصريحات أو يقوم بزيارات اعتبرت تحولاً في توجه السياسة التركية (الموالية للغرب)» وأضاف «في التقدير الإستراتيجي لتركيا تشكل سوريا وإيران والعراق مخاطر. وإذا كانت سوريا وإيران والعراق تشكل مخاطر لتركيا فإنها تشكل مخاطر لإسرائيل أيضاً». ويلي الاتفاق الخاص بالمناورات اتفاقاً آخر للتدريب الدفاعي مع إسرائيل وتطوير المصانع الإسرائيلية مقاتلات تركية. وأبرز هذا الاتفاق عجز أربكان أمام جيش خلع ثلاث حكومات في أربعة عقود.

وسبق لحزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان أن تعهد إنهاء كل أوجه التعاون مع إسرائيل والتخلي عن التوجه الموالي للغرب وإبداله بتوثيق العلاقات بالشرق العربي والإسلامي. لكن العلاقات الثنائية مع الدولة العبرية ازدادت رسوخاً بفضل الجيش في ظل رئاسة أربكان الحكومة لتؤثر على قوة التأييد التي كان يحظى بها.

وتساءلت صحيفة «يني شفق» الإسلامية اليومية في أحد عناوينها «القرار قرار من؟» وقال مسؤول كبير في حزب الرفاه للصحافيين أن الجيش لم يستشر الحكومة ووصف التدريبات المشتركة بأنها «غير ضرورية» وكتب مصطفى أوغلو في عموده في الصحيفة «حقق الجيش نصراً ملموساً على الحكومة في ما يتعلق بالهيمنة على السياسة الخارجية (. . .) الصورة الآخذة في الظهور الآن صورة لتركيا وهي تشكل تكتلاً ضد الدول المسلمة».

وشددت حكومتا تركيا وإسرائيل على أن المناورات المقرر إجراؤها في شرق البحر المتوسط لا تستهدف أي طرف ثالث. لكن هذا الإعلان لم يجد صدى لدى الكثيرين سواء في الداخل أو في الخراج، إذ أن معظم الدول المجاورة ومنها العراق وسوريا ولبنان انتقدها واعتبرها عملاً استفزازياً وعدائياً ضد الأمة العربية. ومن وجهة نظر المؤسسة التركية، أن إدانة كهذه ثمن يسير لما يمكن أن تجنيه أنقرة نتيجة التقارب مع إسرائيل لأسباب عدة. ذلك أن إسرائيل تستطيع على النقيض من الولايات المتحدة وأوروبا أن تلبي مطالب تركيا في الحصول على أسلحة متطورة من غير أن تخشى جماعات الضغط القوية التي تثير مسائل انتهاك حقوق الإنسان في هذا البلد وكلتا الدولتين تواجه نزاعاً مع سوريا وكلتاهما تطمح إلى تحويل علاقات ثنائية وثيقة فعلاً مع الولايات المتحدة إلى ما وصفه وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي «بمثلث قوي في الشرق الأوسط أمام خطر أي عناصر متطرفة».

- **وزير الدفاع التركي تورهان تايان أكد إجراء المناورات**

أكد وزير الدفاع التركي تورهان تايان في حديث له ١٣/ ٥/ ٩٧ على هامش الدورة نصف السنوية لوزراء الخارجية والدفاع لدول اتحاد أوروبا الغربية أن المناورات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية التي سيكون مسرحها البحر المتوسط ستجرى وإن يكن موعدها غير محدد.

وهذا نص الحوار مع تورهان تايان:

يلاحظ أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية تطورت أخيراً في شكل لافت وخصوصاً بعد إعلان إجراء مناورات بحرية مشتركة تشارك فيها قوات أميركية فمتى ستتم هذه المناورات وأين في البحر المتوسط؟

ـ ثمة اتفاق تعاون بين تركيا وإسرائيل يتضمن تدريبات عسكرية مشتركة بحراً وبراً وجواً وتبادل الخبرة في مجال الصناعات العسكرية. وقد عقدنا اتفاقات متشابهة للتعاون مع كل من مصر والأردن. وما يقرب تركيا وإسرائيل أن نظاميهما ديمقراطي ولا بد من التذكير بأن بلادنا اعترفت بإسرائيل منذ ١٩٤٨، لكنها في الوقت نفسه دعمت عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها. كما شاركت تركيا بفاعلية في أعمال اللجان الخمس الخاصة بالمفاوضات المتعددة الطرف. وحاولنا المساهمة في التوصل إلى سلام عادل ودائم يضم مصالح جميع الأطراف. ووقعنا عام ١٩٩٣ أعلان تعاون استراتيجي مع إسرائيل في أثناء زيارة وزير الخارجية التركي آنذاك.

ومن واجبي أن أوضح للرأي العام أن الاتفاقات التي عقدناها مع إسرائيل لا تتضمن أي بند يهدد مصالح طرف ثالث أو موجه ضده. كما علينا ألا ننسى أن تركيا لها علاقات تاريخية وثقافية مع كثير من الدول العربية والإسلامية.

هذا من الناحية التاريخية، لكن ما يعنينا الآن هو معرفة الموعد المحدد لإجراء المناورات البحرية المشتركة في المتوسط.

ـ لم نحدد بعد تاريخ المناورات ولا إطارها، لأن الموضوع متروك للخبراء في البلدين. ولكن أود إضافة شيء مهم هو أن المناورات تهدف إلى التدرب على إنقاذ حياة المدنيين في حال الخطر أو في حادث ما. وكل ذلك لن يهدد إطلاقاً السلام في المنطقة.

أعلنت أخيراً أن «تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل يجب ألا يزعج أحداً»، في الواقع أبدت دمشق والقاهرة وبيروت وطهران تخوفها منه ونددت بالسياسة التركية في هذا المجال. وذهب البعض إلى توقع حرب إقليمية بين تركيا وإسرائيل من جهة وسوريا وإيران من جهة أخرى.

ـ أريد أن أوضح مرة أخرى أن اتفاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل ليست اتفاقات عسكرية أو أحلافاً عكسرية. أنها تقتصر على تدريبات وهي ليست في أي حال تحضيراً لحرب إقليمية. وتركيا لا تريد الحرب لأنها تعمل بمبادىء مؤسس دولتنا كمال أتاتورك القائمة على السلام في بلادنا وفي العالم عبر احترام سيادة دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. وإذا أردتم التأكد من ذلك عليكم العودة إلى تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية والحرب الإيرانية ـ العراقية والحرب العراقية ـ الكويتية. ولم تعمل تركيا إطلاقاً على استغلال هذه الحروب لأغراض خاصة بها بل حاولت أن تكون وسيطاً بين الأطراف المتنازعين.

ولهذه الأسباب لسنا في وارد الدخول في حرب لا شرقاً ولا غرباً ولا جنوباً أو

شمالاً. وإذا لم تتعرض أرضنا لانتهاكات أو اعتداءات فلا مبرر لنا لاستخدام السلاح ضد أي دولة مجاورة.

وفي المحادثات التي أجريتها أخيراً مع المسؤولين الإسرائيليين استنتجت أن الجميع يودون السلام والعدل وعبرت عن قلقي بعد أحداث جرت في القدس. واستنتجت أن القدس لها مكانة خاصة جداً عند المسلمين وهي مدينة حساسة ومهمة في ديننا الإسلامي. ولا يجوز أن يقوم أي عمل أو نشاط يمكنه أن يثير اضطراباً في ضمائر الناس.

هل قلقك محصور بالقدس، على أهميتها الاستثنائية، أم يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى؟

ـ أحاول منذ البداية إظهار تعلقنا بالسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

لكن توقيت إعلان مناورات مشتركة مع إسرائيل جاء في ظل تعثر العملية السلمية وعدم احترام إسرائيل الاتفاقات المعقودة مع السلطة الفلسطينية.

ـ في اجتماعي مع الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمان علمت أن مفاوضات الحل النهائي ستبدأ، وبعد أسبوع قام المسؤولون الإسرائيليون باتصالات مع السيد ياسر عرفات في غزة. وطالبنا باحترام كل اتفاقات السلام السابقة وتنفيذها. ويشارك ٥٠ جندياً تركياً في تنفيذ اتفاق الخليل. ولكن بعد يومين من مغادرتنا إسرائيل وضع أرمني عبوة ناسفة قرب قنصليتنا العامة في القدس.

ثمة من لا يريد السلام في المنطقة وهؤلاء هم منظمات إرهابية أو أعضاء في تنظيمات سرية.

ألا تعتقد أن تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل من شأنه أن يؤثر على الاجتماعات الثلاثية بين أنقرة ودمشق وطهران التي تبحث في مستقبل العراق؟

ـ قبل مدة طويلة عقدت اجتماعات بين مسؤولين في وزارات الخارجية لتركيا وسوريا وإيران. لكن هذه الاجتماعات توقفت ولم يعد من وجود لمحادثات ثلاثية.

نشرت إحدى الصحف التركية إن إسرائيل أعطتكم خرائط هندسية خاصة بطائرات «ميغ ـ ٢٩» التي يستعملها سلاح الجو السوري. فهل تؤكد هذه المعلومات؟

ـ هذا خبر عار من الصحة لأننا لسنا في حاجة لا إلى طائرة «ميغ» ولا إلى غيرها ولا إلى معلومات تتعلق بها. ولم نحصل على أي معلومات عن «الميغ».

ثمة اعتقاد سائد في أوساط عربية أن التعاون التركي ـ الإسرائيلي قضى على حلم رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بتوثيق علاقات بلادكم مع الدول العربية والإسلامية.

ـ العام الماضي وقعنا ثلاثة اتفاقات مع إسرائيل في مجالي تبادل الخبرات العسكرية والصناعات الحربية ومجال إقامة سوق حرة بين البلدين. وهذه الاتفاقات وقعها أربكان ووزراؤه المعنيون وصادق عليها البرلمان.

أن علاقتنا بتل أبيب لا تهدد علاقاتنا مع الدول العربية والإسلامية ولا تقف حائلاً دون تطورها مع دول المنطقة وخارجها. وتركيا سيطرت على دول المنطقة في العهد العثماني ولم نعلم شيئاً معادياً لهذه الدول. وساهمنا في تطوير الدول العربية إذ أقمنا خطوط السكك الحديد حتى اليمن، وحيث حللنا احترمنا حقوق الإنسان.

● **لكن شعار حقوق الإنسان حديث ولا يعود إلى ٥٠٠ سنة**

ـ حقوق الإنسان قديمة قدم الإنسانية والامبراطورية العثمانية حمت الإسلام وحملته إلى وسط أوروبا.

● **لنعد قليلاً إلى أربكان**

ـ (. . .) تركيا تمسكت بالمبادىء التي وضعها أتاتورك، وهي مبادىء ساهمت في إقامة علاقات واضحة مع الدول العربية والإسلامية. ووقعنا مع إيران اتفاقاً إقليمياً للسلام يطلق عليه إسم «ار. سي. دي»، ومع العراق «حلف بغداد»، والآن تركيا عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي و «الايكو» (منظمة تضم دولاً إسلامية).

تركيا لم تبدأ علاقاتها مع الدول الاسلامية مع وصول أربكان إلى رئاسة الحكومة قبل عشرة أشهر. و ٩٩ في المئة من الشعب التركي مسلم. وهم والحمد لله لا يزالون مسلمين.

● **من هم أعداء تركيا الحاليون في رأيك؟**

ـ حزب العمال الكردستاني والدول التي تساعده لا يمكن اعتبارها دولاً صديقة. لدينا معلومات أن زعيم هذا الحزب الارهابي الماركسي ـ اللينيني (عبد الله أوج الان) موجود الآن في دمشق يذكر أن سوريا وقعت في الوقت نفسه اتفاقاً للتعاون العسكري مع اليونان.

● **لكن لنعد قليلاً إلى المنطقة. . .**

ـ (مقاطعاً) إيران سمحت لهذا الحزب باللجوء إلى أراضيها؛ . . .). في المقابل، نحن نحترم كل الأنظمة العربية والاسلامية الشقيقة والصديقة، وعلى هذه تحذير سوريا من استمرار دعمها حزب العمال الكردستاني لأن ما تفعله دمشق لا يتوافق ومبادىء الإسلام ومتطلبات الصداقة بين الشعوب والحفاظ على حسن الجوار واحترام القانون الدولي.

**● النائب خليل إبراهيم تشليك قال أخيراً أنه إذا استمرت الأوضاع على هذه لحال فستبدأ حمامات الدم في تركيا كما في الجزائر. فما رأيك؟**

- نفى زعيم الحزب الذي ينتمي إليه خليل إبراهيم تشليك وقادته الكلام المنقول على لسان هذا الأخير.

**● إذا تعقدت الأمور السياسية في تركيا الأسبوع المقبل واستقالت حكومة أربكان ولم تتوصل الأحزاب إلى تكوين ائتلاف يؤلف حكومة جديدة، هل يقوم الجيش بانقلاب على السلطة السياسية؟**

- تركيا جمهورية ديمقوقراطية علمانية وهي الوحيدة التي كانت تعتمد هذا النظام من البحر الأدرياتيكي إلى الهند وشعبها مسلم بنسبة ٩٩ في المئة. أن هذا النظام الديمقراطي العلماني سيستمر في تركيا. ودولتنا نجحت في تطوير بناها بفضل هذا النظام والمبادىء التي وضعها أتاتورك، ولم يكن النفط الطاقة التي استخدمناها في تحديث مجتمعنا ومؤسساته.

وفي أنقرة (الوكالات) أعلن أربكان بعد اجتماع مع وزير العدل العراقي شبيب لازم المالكي أن «إجراء مناورات لاختبار التجهيزات التي سنشتريها من إسرائيل منصوص عليه في اتفاق. لكن هذه المناورات أرجئت إلى السنوات المقبلة».

ونقلت «وكالة الصحافة الفرنسية» عن ديبلوماسي إسرائيلي في أنقرة أن الجانب الإسرائيلي «يتحقق من هذا لنبأ. ونحاول أن نعرف ما هو الوضع. ليس لدينا في هذه المرحلة أي رد فعل إضافي».

وفي كلام يبرز غموض الوضع داخلياً، صرح مسؤول في وزارة الخارجية التركية «لم نتلق أي تعليمات تصب في خانة ما أوردته وسائل الاعلام عن لسان رئيس الوزراء».

ويتوقع زيادة التوتر في الساحة التركية وحصول مواجهة، ولو سياسية فقط، بين أربكان والجيش ذلك أن رئيس الوزراء خالف أمس ما اتفق عليه والمسؤولين الإسرائيليين نائب رئيس الأركان التركي الجنرال شفيق بير في زيارته لإسرائيل الأسبوع الماضي. والأمر لا يتعلق بالمناورات وحدها ففي الميزان مشاريع طويلة المدى للتعاون العسكري التركي - الإسرائيلي الذي يعكس في الواقع حلفاً متوسطياً تباركه واشنطن.

وقال الوزير العراقي من جهته «ما يمكن إسرائيل أن تقدمه إلى تركيا لا يمكن مقارنته بما تستطيع الدول العربية والإسلامية أن تقدمه» إليها. ورأى أن «المناورات العسكرية مع إسرائيل لن تفيد تركيا كثيراً».

في غضون ذلك، توقع مسعود يلماظ انفراط عقد الحكومة الإئتلافية بين الرفاه والطريق القويم. ونقلت عنه وكالة «أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية قوله في

أنقرة بعد اجتماع مع النائب عن الطريق القويم ياليم أريز أن «كل شيء على ما يرام وهذا الأسبوع سنضغط الزر» لإطاحة الحكومة. وكان أريز وزيراً للصناعة والتجارة، لكنه استقال أواخر نيسان الماضي متهماً الحكومة بـ «تعريض الديموقراطية والعلمانية للخطر». وأقام بعد ذلك علاقات وثيقة مع رؤساء أحزاب المعارضة لإنشاء بديل من الائتلاف الحالي. وهو يأمل في إقناع تشيلر بالانسحاب من الحكومة وإذا لم تفعل قد تقدم مذكرة بحجب الثقة عن الحكومة يؤيدها «عشرات النواب المستائين» من الطريق القويم[1].

(١) أجرت الحديث صحيفة النهار تاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٧.

# الجيش التركي يتمسك بالمناورات مع إسرائيل ويحذر «الخوجة» أربكان في الداخل

أعاد الجيش التركي في خضم المواجهة الجديدة بينه وبين رئيس الوزراء نجم الدين أربكان حول المناورات العسكرية مع إسرائيل، التأكيد أن العلاقات الأمنية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل «خط أحمر» يحدده الجنرالات من دون أن يكون لرئيس الوزراء حق التدخل. ورداً على إعلان أربكان عن أرجاء المناورات العسكرية مع إسرائيل، أعلن وزير الدفاع تورهان تايان أمس ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ في مؤتمر صحافي أن «تأجيلاً كهذا غير وارد وفي الوقت الراهن ليس من الواضح متى ستجري هذه المناورات». وقال تايان «إن عملاً كهذا تقوم به هيئة الأركان العامة وليس من الوارد أن يوافق عليه رئيس الوزراء أو يؤجله وفقاً لرغبته». وقبل تايان كان متحدث باسم وزارة الخارجية التركية قد أكد أن خطط إجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل ستمضي قدماً وقال المتحدث «لم يتحدد موعد مؤكد بعد للتدريبات المشتركة بين تركيا وإسرائيل. وجهودنا في هذا الصدد مستمرة ولم تصلنا أي معلومات عن مسألة التأجيل من مصدر عسكري».

وفي تكثيف للضغط على أربكان قرر الجيش حسب ما ذكرت وسائل الإعلام التركية أمس ١٤/ ٥/ ٩٧، تقديم موعد اجتماع المجلس الأعلى في خطوة قالت صحيفة «راديكال» إنها تحذير جديد لـ «الخوجة» وهذا لقب أربكان ويعني المعلم.

ويعقد المجلس العسكري الأعلى اجتماعين في السنة، وقالت وزارة الاعلام أن الاجتماع المقبل للمجلس سيعقد في ٢٦ أيار الحالي بدلاً من نهاية الصيف كما كان مقرراً. وسيحضر أربكان هذا الاجتماع الذي سيشارك فيه وزير الدفاع و ١٥ جنرالاً.

وقالت صحيفة «صباح» يعتزم رئيس الأركان «توجيه رسالة قوية للغاية للحكومة بالدعوة إلى اجتماع طارىء للملجس». ونقلت وكالة «يوناتيد برس انترناشيونال» عن مصدر عسكري تركي قوله أن المناورات «ستجري على الأرجح في أواخر الصيف المقبل».

● قالت رئيسة وزراء تركيا طانسو تشيلر في مؤتمر صحافي عقدته نهار السبت

١٧/ ٥/ ٩٩٧ أن المناورات العسكرية الأميركية ـ الإسرائيلية ـ التركية ستجري كما تم الاتفاق عليها مع تل أبيب وواشنطن. وأضافت أن التعاون العسكري والسياسي والتجاري بين تركيا وإسرائيل قررته الحكومة التركية الإئتلافية ولا خلاف أبداً حول هذا الموضوع. وشددت تشيلر على أن التعاون التركي ـ الإسرائيلي سيستمر في جميع المجالات على الرغم من جميع الاعتراضات لأن ذلك في مصلحة تركيا وكان نجم الدين أربكان قد أعلن أن المناورات المذكورة قد تأجلت «بضع سنوات».

● **إسرائيل وتركيا تتفقان على إنتاج صاروخ متطور**

خطت إسرائيل وتركيا خطوة جديدة لتعزيز التعاون العسكري بينهما عبر إنتاج صواريخ إسرائيلية في تركيا في الوقت الذي تتجه فيه الأزمة السياسة الداخلية إلى مزيد من التعقيد بعد استقالة ثالثة من الحكومة وتظاهرة مناهضة للإسلاميين في أنقرة.

ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست، عن مصدر في شركة «رافائيل» لصناعة الأسلحة أن إسرائيل وتركيا قررتا أن تنتجا معاً صاروخ جو ـ أرض متطوراً. أضافت الصحيفة أن قيمة العقد تبلغ مئة مليون دولار في مرحلته الأولى وسيكون الصاروخ الجديد الذي سمي «بوباي ـ ٢» نسخة أصغر إنما أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية من الصاروخ الإسرائيلي «بوباي ـ ١». وقال المتحدث باسم «رافائيل» نواه شحار أن تركيا اشترت حتى الآن ٥٠ صاروخ «بوباي ١» لمقاتلاتها القاذفة «اف ـ ٤» التي يجري تحديثها في مصانع «شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية». وأوضحت «جيروزاليم بوست» نقلاً عن معلومات نشرتها الصحافة التركية أن الصاروخ «بوباي ـ ٢» الذي يبلغ مداه ١٥٠ كيلومتراً سيتم تسليمه عام ٢٠٠٠.

● **الجيش التركي يسرح مئة ضابط إسلامي تقريباً**

تشهد العلاقة بين الجيش التركي والحكومة توتراً شديداً بسبب تردد نجم الدين أربكان في تنفيذ توصيات مجلس الأمن القومي الذي يهيمن عليه العسكريون لكبح نشاطات الإسلاميين الأتراك والتي يرى فيها الجيش تهديداً للنظام العلماني الذي أرسى أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣، وكشفت صحيفة «مليت» التركية يوم ٢٠/ ٥/ ٩٧ أن القيادة العليا للجيش التركي تستعد لتسريح أكثر من مئة ضابط إسلامي من الجيش الاثنين المقبل في ٢٦/ ٥/ ٩٧ وقالت أن المجلس العسكري الأعلى سيتخذ الاثنين المقبل إجراءات للتصدي للجهود التي تبذلها بعض المنظمات الإسلامية في محاولاتها التسلل إلى الجيش. وبذلك قد يسرح نحو مئة ضابط يشتبه في أن لهم نشاطات إسلامية. ويرجح أن ينصاع أربكان الذي يعتبر رئيساً المجلس العسكري الأعلى باعتباره رئيساً للوزراء، لقرار الجنرالات ويصادق على تسريح

الضباط إظهاراً لحسن نيته حيال العسكريين وسبق للمجلس العسكري الأعلى أن سرح نحو ٦٠ ضابطاً يشتبه في أن لهم نشاطاً إسلامياً وقد وافق أربكان على هذا الإجراء.

● **نتنياهو يؤكد تقاسم الأدوار بين إسرائيل وتركيا**

كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صراحة يوم ٢٦/ ٥/ ٩٧ عن الترابط ما بين الخطوات والسياسات التركية التي تستهدف الدول العربية وعملية التسوية مظهراً أبعاداً إضافية للتحالف التركي ـ الإسرائيلي بالإعلان أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا بعد توقف سوريا من دعم حزب العمال الكردستاني.

وطالب نتنياهو سوريا بالتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني في تصريحات نشرت في صحيفة «صباح» التركية يوم ٢٦/ ٥/ ٩٧ ويبدو أنها تستهدف صب الزيت على نار متأججة أصلاً بفعل الغزو التركي للأراضي العراقية. وأشار نتنياهو إلى أن السلام لا يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط إلا بعد توقف سوريا عن دعم منظمات «إرهابية» بينها حزب العمال الكردستاني وحركة المقاومة الإسلامية «حماس». وفي إطار هذا التعاون العكسري قال نتنياهو «نحن (إسرائيل وتركيا) نواجه مرضى الإرهاب الوحشي لذا فإن تقاسم المصادر والوسائل (لمكافحة الإرهاب) ليس طبيعياً فحسب بل إلزامي» مضيفاً أن تبادل المعلومات حول «الإرهاب» بينهما سيزيد.

وقال نتنياهو أن إسرائيل لا تؤيد إقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة موضحاً أن «تركيا تعرضت لإرهاب حزب العمال الكردستاني ولا نرى أن ثمة فرقاً بين هذا الإرهاب والإرهاب الذي يستهدفنا. وفي هذا الإطار، لم ندعم إقامة دولة كردية مستقلة».

● نشرت صحيفة «حريت» ٢٨/ ٥/ ٩٧ التركية أن المؤسسة العسكرية التركية تدرس عروضاً عدة من إلمانيا وإسرائيل لإنتاج طائرات وأنها ستطلب في أشهر السنة المقبلة من الشركات الأجنبية تقديم عروض لانتاج طائرات هليكوبتر عسكرية في تركيا. وأوضحت أن المؤسسة العسكرية التركية تدرس اقتراحاً إسرائيلياً لإنتاج طائرات أبحاث تعمل بالكمبيوتر. كما تدرس اقتراحاً لشركة الملاحة الجوية للتعاون في إنتاج طائرات قتال تدريبية.

● **ايفر يطمئن العرب إلى العلاقات مع تركيا**

حاول مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال ديفيد أيفري الذي رأس وفد بلاده إلى اجتماعات اللجنة السياسية العسكرية الإسرائيلية الأميركية المشتركة، طمأنة دول المنطقة إلى أن المعاهدة الأمنية بين إسرائيل وتركيا لا تستهدف أي دولة.

وفي تصريح للإذاعة الإسرائيلية ٥/ ٦/ ٩٩٧ قال إيفري أن اللجنة بحثت في آخر التطورات في المنطقة من تركيا إلى إيران والدول العربية المعنية بالسلام. ورأى أن دول المنطقة يجب ألا تكون قلقة من العلاقات الإسرائيلية ـ التركية مؤكداً أن «المعاهدة الأمنية

بين البلدين ليست موجهة ضد أي دولة» بل «ترمي إلى بناء الثقة في الشرق الأوسط». وأضاف أن «تطور العلاقات بين إسرائيل وتركيا يساهم في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة». وأضاف أن «إسرائيل تسعى في المدى البعيد إلى توقيع معاهدات عسكرية أمنية مع كل دول الشرق الأوسط بما في ذلك مصر وسوريا».

● في تل أبيب بثت الإذاعة الإسرائيلية ٦/٩/٩٧ أن مجلس الوزراء الإسرائيلي صادق في جلسته الأسبوعية عن الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي للتعاون في المجالات الاقتصادية والصناعية والتقنية والعلمية.

● **سفن حربية تركية في حيفا**

رست يوم ١٧/٦/٩٧ في ميناء حيفا خمس قطع بحرية تركية في زيارة تظهر تطور العلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا.

وصرح ناطق باسم الجيش الإسرائيلي أن مسؤولين في البحرية التركية يزورون إسرائيل لعقد «اجتماعات تخطيط» لكنه لم يفصح عن طبيعة القطع الزائرة التي أفادت مصادر إسرائيلية أنها غواصة وثلاث سفن حربية وسفينة دعم. ومعلوم أن مناورات بحرية أميركية ـ إسرائيلية ـ تركية مشتركة ستجري في شرق البحر المتوسط في وقت ما من الصيف.

وترتبط تل أبيب وأنقرة باتفاق تعاون للتدريب الجوي وآخر لتحديث ٧٤ مقاتلة تركية في مصانع إسرائيلية، كما ستقوم قواتها البحرية في ٢٠ حزيران الجاري بمناورات مشتركة مسرحها مياه المتوسط قبالة ساحل قبرص.

● دافع وزير الدفاع التركي تورهان تايان في مقابلة مع صحيفة «الأهرام» المصرية في حديثه عن الاتفاق العسكري الإسرائيلي ـ التركي وقال «إننا لا نهدف من التعاون العسكري مع إسرائيل أي طرف ثالث واتفاقاتنا مع إسرائيل ليست ضد سوريا أو أي دولة إقليمية أخرى» وزعم تايان أنه «لا يوجد تحالف عسكري» مع إسرائيل وإنما مجرد «اتفاقات للتدريب والتعاون». وقال تايان أن بلاده بدأت في التعاون مع إسرائيل لأنها تملك تكنولوجيا متقدمة. «لو أن هذه القدرات التي لدى إسرائيل كانت لدى العراق لدخلنا في اتفاقات تعاون عسكري مع العراق. ولو كانت مصر تنتج طائرات عسكرية لحصلنا على الطائرات من مصر».

من جانبه قال وزير الدولة ونائب زعيم حزب الرفاه الإسلامي عبد الله غول لـ «الأهرام» أيضاً أن التعاون التركي ـ الإسرائيلي بدأ قبل أن تأتي حكومة الرفاه، إلا أنه دافع أيضاً عن التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي وقال أن «تركيا لديها خطط لتحديث قواتها المسلحة، ولها كل الحق في ذلك وكان المفروض أن الولايات المتحدة هي التي

ستتعاون مع تركيا في هذا المجال، إلا أنها رفضت في حين وافقت إسرائيل على التعاون لتحديث الطائرات والمشاركة في التدريب».

ورداً على سؤال حول المناورات البحرية التركية ـ الإسرائيلية المشتركة قال غول أن «هذه المناورات لم تقر بعد والدول العربية مدعوة للمشاركة فيها».

من جهته، نفى تايان مشاركة الولايات المتحدة في هذه المناورات وقال «لا توجد اتصالات بين تركيا وأميركا حول هذا الموضوع» بالرغم من إعلان إسرائيل عن مشاركة واشنطن في هذه المناورات وقال تايان أنه لم تجر مناورات حالياً وأن موعد التدريبات التي يفترض أن تجري خلال الصيف «لم يتحدد بعد».

وفي أحدث إشارة إلى العلاقات العسكرية المتنامية بين أنقرة وتل أبيب، قال وزير الدفاع التركي أن سفناً حربية ترسو الآن في مرفأ حيفا الإسرائيلي.

وأضاف أن «عدداً من القطع البحرية التركية تزور ميناء حيفا في الوقت الحالي وبعضها سيزور مصر قريباً».

# هكذا تنظر واشنطن
# إلى الحلف التركي ـ الإسرائيلي واجتياح العراق

في الوقت الذي يواصل فيه الجيش التركي عملياته العسكرية في شمال العراق بدعم أميركي علني وبخبرة عسكرية جديدة ناتجة عن التعاون الإستراتيجي مع إسرائيل، تتوقع مصادر سياسية مطلعة في واشنطن أن يصبح هذا التحالف العسكري الذي تقف واشنطن وراءه بقوة سبباً رئيسياً للتخلص في الشهور المقبلة من رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان الذي يعارض هذا التحالف.

وتتنبأ مصادر عدة في واشنطن بسقوط أربكان (أما عبر إرغامه على الاستقالة أو عبر تفكيك الائتلاف الحاكم أو حتى بانقلاب عسكري كلاسيكي) قبل إجراء المناورات البحرية بين إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة. ومع أنه لم يعلن رسمياً عن موعد هذه المناورات التي أشيع أنها قد تجري في الصيف إلا أن المصادر المطلعة في واشنطن تتوقع حدوثها إما في الخريف أو حتى في الشتاء المقبل.

والدعم الأميركي القومي للتحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي والتأييد الحماسي للاجتياح التركي لشمال العراق لم يمنعا أقلية صغيرة في الحكومة من التشكيك بجدوى تقديم دعم مفتوح كهذا لتركيا. ولكن المصادر المطلعة ترى أن التيار الرئيسي في الأجهزة الحكومية الأميركية ما زال مؤيداً بقوة لتركيا ويدعو إلى تعزيز التعاون معها، وتعزيز علاقاتها مع إسرائيل ومساعدتها أكثر للدخول في المحافل الأوروبية. ولهذا التيار مؤيدوه الأقوياء في البيت الأبيض ومعظم أقسام وزارتي الخارجية والدفاع.

أما الأقلية التي تتحفظ في النقاش الدائر حالياً على إعطاء الجيش التركي دعماً كهذا غير محدود، فإنها ترى أن ذلك سيشجع على الانقلاب وعلى تأزيم العلاقات مع عدد من جيران تركيا بما في ذلك اليونان وروسيا وليس الدول العربية فقط. وهذه الأقلية موجودة في وكالة الاستخبارات المركزية (سي. أي. أيه) ولها بعض المؤيدين في وزارة الخارجية وفي حال تعيين سفير واشنطن في إسرائيل مارتن أنديك كمساعد لوزارة الخارجية لشؤون

الشرق الأوسط فإن «التيار التركي ـ الإسرائيلي» يحظى بدعم كبير لأن أنديك كان دائماً من دعاة محور كهذا.

مصادر مطلعة قالت أن هناك مؤشرات على أن وزارة الدفاع الأميركية خلال اندفاعها لتأييد التعاون الإستراتيجي التركي ـ الاسرائيلي، وافقت على إجراء المناورات العسكرية البحرية في شرقي المتوسط (يقال أنها ستحدث قبالة الشواطىء السورية) قبل استشارة الأجهزة الأخرى في الحكومة. وقد انعكس موقف البنتاغون هذا سلباً على النقاش الراهن في الأوساط الحكومية حول مستقبل العلاقات مع تركيا.

ومع أن وزارة الخارجية الأميركية قالت أن الاجتياح التركي لشمال العراق سيكون قصيراً ومحدوداً، إلا أن الانطباع السائد في واشنطن هو أن القوات التركية ستبقى هذه المرة لوقت أطول في العراق «لتنظيف» المنطقة العراقية المحاذية لتركيا من العناصر التابعة لحزب العمال الكردستاني المناوىء لها. وكشفت المصادر أن إسرائيل قد قدمت لتركيا «خبراتها» في مثل هذه العمليات العسكرية والتي اكتسبتها من تجربة «الحزام الأمني» في جنوب لبنان، وفي هذا المجال قدمت إسرائيل لتركيا معدات وخبرات لرصد التحركات عبر الحدود من بينها أجهزة تنصت وغيرها من الأجهزة الالكترونية.

ويرى الخبير في الشؤون التركية الان ماكوفسكي أن بين الأسباب التي تجعل الجيش التركي يشعر بثقة أكثر الآن في مواجهاته مع الأكراد «العلاقة العسكرية مع إسرائيل» بالاضافة إلى تحسن أداء الطيارين الأتراك في استخدامهم لطائرات «اف ـ ١٦» ويعتقد ماكوفسكي وهو مسؤول سابق في وزارة الخارجية وباحث في «مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأوسط أن الجيش التركي يريد تطوير العلاقات مع إسرائيل «لكي يحصل على الأسلحة المتطورة (والتقنيات الأميركية) من إسرائيل أو عبر إسرائيل من دون قيود أو شروط» يمكن أن يفرضها الكونغرس إذا طلبتها تركيا من واشنطن مباشرة. ويرى ماكوفسكي أن «اللوبي» اليوناني قد يستطيع أن يمنع صفقات أسلحة كبيرة لتركيا ولكنه سيكون من الصعب عليه منع إسرائيل من توفير هذه المساعدات لتركيا. ومع أن تركيا وإسرائيل وقعتا على عدد من الاتفاقات العسكرية شملت التدريبات المشتركة والزيارات العسكرية المتبادلة، إلا أن ماكوفسكي يقول أنه من وجهة نظر الجيش التركي، فإن العلاقة الجديدة مع إسرائيل ما زالت «علاقة واعدة» ولم تتبلور بعد بشكل كاف. وكانت الدولتان قد وقعتا في السنة الماضية على عقد بقيمة ٦٣٢ مليون دولار تقوم إسرائيل بموجبه بتحديث وتطوير طائرات تركية مقاتلة من طراز «فانتوم ـ ٤» الأميركية الصنع. كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لإنتاج مشترك لصاروخ جو ـ أرض جديد سيعطي إسم «باباي» يعتقد أن قيمته تصل إلى مئة مليون دولار.

ويرى ماكوفسكي أن مستقبل أربكان قاتم ويتوقع سقوطه قريباً ويرى أن الانقلاب الكلاسيكي ما زال ممكناً وإن كان يرجح الاستقالة أو تفكيك الائتلاف الحاكم.

ويتفق الخبراء في الشؤون التركية والإسرائيلة على أن التعاون بين الدولتين والذي بدأ خلال وجود حكومة «العمل» في إسرائيل وحكومة تشيلر «العلمانية» في أنقرة عكس أنذاك رغبة تركيا في الضغط بالدرجة الأولى على سوريا ورغبة إسرائيل بالضغط بالدرجة الأولى على إيران. ويرى هؤلاء أن الوضع تغير بعض الشيء بعد وصول «الليكود» في إسرائيل و«الرفاه» في تركيا إلى السلطة. ومع أن أربكان غير متحمس لهذا التعاون لا بل يعارضه فإنه عاجز عن وقفه أو حتى تجميده، ويجد نفسه عاجزاً حتى عن منع بعض المسؤولين في بلاده من التهديد علناً باستخدام القوة ضد سوريا. وفي إسرائيل فإن بنيامين نتنياهو يستفيد الآن من هذا التعاون ليس فقط في تهديد إيران بل سوريا أيضاً.

وفي الوقت الذي يستمر فيه التعاون العسكري بين الدولتين يزداد حجم التبادل التجاري بينهما. فقد ارتفع هذا التبادل من مئة مليون دولار في العام ١٩٩١ ووصل إلى ٥٠٠ مليون دولار مع حلول العام (٢٠٠٠).

ويقول الخبير في الشؤون التركية غراهام فولر أن إسرائيل وتركيا تلتقيان الآن في زيادة الضغوط على سوريا، وتبدو تركيا حتى أكثر حماسة من إسرائيل في هذا المجال، وبينما هناك قوى سياسية واقتصادية في تركيا تنبه من خطأ تأزيم العلاقات كثيراً مع إيران بسبب حاجة تركيا ـ للغاز الطبيعي من إيران لا توجد قوى فاعلة مماثلة تنبه من خطر تأزيم العلاقات مع دمشق. ويعتقد فولر أن الجيش التركي يريد عبر تحالفه مع إسرائيل وعبر منع أربكان عملياً من إدارة سياسة تركيا تجاه جيران المسلمين إهانة أربكان عبر إظهار عجزه عن تنفيذ برنامجه الإسلامي أي تحسين علاقات تركيا مع العالم الاسلامي ـ ويضيف فولر. هذا وقت غير مناسب لتركيا لكي تقترب كثيراً من إسرائيل، لأن إسرائيل ـ نتنياهو تتعرض للانتقادات من أكثر من طرف، وإذا أصبحت تركيا من الدول المقربة كثيراً لإسرائيل في هذا الوقت فإن ذلك سيضر بها» وبعد أن يشير فولر إلى استياء العرب واليونان وروسيا من التحالف التركي ـ الإسرائيلي، يضيف أن واشنطن تدعم هذا التحالف كجزء من موقفها التقليدي، أي دفع جميع الدول إلى تحسين علاقاتها مع إسرائيل ويوافق فولر أن التحالف التركي ـ الإسرائيلي سيدفع بسوريا وإيران إلى تعزيز علاقاتهما كما سيؤدي إلى تحسين العلاقات بين سوريا والعراق «وسوف يحقق نتنياهو أشياء لم يحققها أحد من قبل، وهو سيدعي أنه لم يخوف جميع الدول المجاورة، لأن دولة أساسية مثل تركيا تتعاون معه». الأتراك وبعض أنصار إسرائيل في أميركا يتحدثون عن ازدياد التعاون السياسي ولا يسبعدون حتى التعاون العسكري في المستقبل بين سوريا واليونان لموازنة التحالف التركي ـ الإسرائيلي.

# واشنطن تدعم التقارب الإسرائيلي ـ التركي

وفي ٩/ ٥/ ٩٧ أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز أن الهدف الاستراتيجي الدائم للولايات المتحدة هو أن «على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية» وقال رداً على سؤال عن «غضب» إيران والعراق وسوريا من قرار إجراء مناورات عسكرية في المتوسط بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة «ليس مفاجئاً ويا للأسف أن نرى العراق وإيران لا يرغبان في رؤية الولايات المتحدة وتركيا تعملان بالتعاون مع إسرائيل. لكن الهدف الإستراتيجي الأميركي كان إن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية». وأضاف «أن إسرائيل صديق مقرب جداً للولايات المتحدة وحليف وثيق لها. وتركيا حليف وصديق مقرب ويبدو لنا أن من الطبيعي والايجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معاً عسكرياً. أن الولايات المتحدة مسرورة جداً للمشاركة في هذا التعاون (. . .) صراحة، إننا لا نكترث لوجود اعتراضات على هذا من إيران والعراق لأنهما بلدان خارجان على القانون ولن نأخذ وجهة نظرهما في الاعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمني في ذلك الجزء من العالم».

وسئل عن رد فعل سوريا فأجاب «أعتقد أن ثمة خلافاً أساسياً بيننا. أننا نعتقد أنه من الإيجابي أن يكون لإسرائيل أصدقاء أبعد من المنطقة المتاخمة لها. أن تركيا بلد قوي جداً ومهم جداً في شرق المتوسط ونحن نعتقد أنه من الصائب أن تكون إسرائيل وتركيا صديقين وأن يكون هناك تعاون عسكري واقتصادي بينهما» و «إذا لم تحب بعض الدول العربية ذلك فإن هذه مشكلتها وحدها لأن إسرائيل تحتاج إلى دعم واسع ونحن سعداء جداً لأن واحداً من حلفائنا في حلف شمال الأطلسي على استعداد لمدها بهذا الدعم».

وعندما سئل عن هدف هذا التعاون العسكري وما إذا كان موجهاً ضد سوريا خصوصاً أجاب «قطعاً لا. أن التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل طبيعته دفاعية وهو مصمم لتدعيم أمن الدولتين. إنه ليس هجومياً في شكل من الأشكال. إن إسرائيل بلد يريد السلام في الشرق الأوسط وتركيا بلد من الواضح أنه يريد السلام في الشرق المتوسط ونحن دائماً دعمنا ذلك وهذا ليس بتطور جديد. ونحن سعداء لأن هذا النوع من التعاون يحصل ومسرورون بالمشاركة فيه عندما نستطيع ذلك». وعن العلاقات بين

واشنطن وإسرائيل بعد إثارة قضية التجسس حرص بيريز على تأكيد «العلاقات الوثيقة» بين الطرفين في «كل الأبعاد».

● رأت وزارة الخارجية الأميركية ١٤/ ٥/ ٩٧ أن لتركيا الحق في شن عملية عسكرية في العراق معلنة في الوقت ذاته أن أنقرة وعدت واشنطن بأن تكون هذه العملية «محدودة من حيث حجمها ومدتها» وقال ناطق باسم الوزارة نيكولاس بيرنز أن لتركيا «الحق في الدفاع عن ذاتها» وأضاف «نحن نتوقع إنسحاباً سريعاً، للقوات التركية من شمالي العراق».

● **واشنطن تشكك في تجديد العمل باتفاق «النفط مقابل الغذاء»**

في موقف يثير شكوكاً في تجديد اتفاق «النفط مقابل الغذاء» ستة أشهر أخرى، انتقد أمس ٢٣/ ٥/ ٩٧ المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة السفير بيل ريتشاردسون المنظمة الدولية والعراق بسبب عملية توزيع المساعدات الإنسانية في الأراضي العراقية الخاضعة لسيطرة حكومة بغداد في شمال البلاد.

ولم يرفض ريتشاردسون الموافقة على تجديد الاتفاق لكنه لمح إلى أن واشنطن تستعد لطلب تعديلات في التوزيع وقال «لسنا في موقف يمكن فيه القول أن العراق والأمم المتحدة نفذا القرار كما كان مقصوداً. كنا نتوقع أن تتسم العملية بقدر من الشفافية أكبر بكثير مما اتضح في الواقع» وأضاف أن «حكومة الولايات المتحدة لم تقرر بعدما إذا كانت تؤيد تجديد العمل بالاتفاق أم لا».

والاتفاق الحالي الذي بدأ العمل به في العاشر من كانون الأول ١٩٩٦ يسمح للعراق ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط كل ستة أشهر من أجل شراء مواد غذائية وطبية في إشراف الأمم المتحدة.

وأوضح المندوب الأميركي أن واشنطن تريد مزيداً من المعلومات عن «أساليب التوزيع في العراق والطريقة التي تراقب بها الأمم المتحدة التوزيع» كذلك تنفيذ البرنامج في الشمال الذي يتلقى حصة مستقلة من المؤن. وأعلن أنه لن تكون هناك زيادة لمبيعات النفط كما طلب العراق قائلاً «لا تتوقعوا أن نوافق على زيادة حجم مبيعات النفط».

ولاحظ مراقبون أن موقف ريتشاردسون يتناقض وتقريراً إيجابياً لمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية باسوشي أكاسي الذي تشرف إدارته على توزيع المساعدات الإنساية. وصرح رئيس مجلس الأمن المندوب الكوري الجنوبي السفير بارك سو - جيل أن الأعضاء «لاحظوا أن السلطات العراقية تتعاون بوجه عام في عمليات المراقبة مع إدارة الشؤون الإنسانية». غير أن الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلارت اعتبر في تعليقه اليومي أن لا شيء يستوجب إعادة النظر في تطبيق إتفاق

«النفط مقابل الغذاء» وقال «لا يبدو حتى الآن أن ثمة ما يستدعي إعادة النظر في تنفيذ هذا القرار الإنساني الذي لا يمكن إلا أن يساهم في تخفيف معاناة الشعب العراقي».

● **واشنطن تجدد إعلان «تفهمها» للعدوان التركي: نراقب عن كثب الاتصالات السورية ـ العراقية.**

كررت الولايات المتحدة أمس ٢٧/ ٥/ ٩٩٧ الإعلان عن تفهمها للاجتياح التركي لشمالي العراق وأشارت إلى أنها تراقب عن كثب الاتصالات السورية ـ العراقية مؤكدة تمسكها بنظام العقوبات المفروض على العراق ومعلنة استيائها من طريقة تنفيذ بغداد لقرار الأمم المتحدة الرقم ٩٨٦ النفط مقابل الغذاء» الذي قالت إنها لم تقرر موقفها بعد من مسألة التجديد له.

وقد برر مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي بروس رايدبل الاجتياح العسكري التركي لشمالي لعراق واعتبره من «متطلبات تركيا للدفاع الشرعي عن مصالحها» وقال أن واشنطن تلقت تأكيدات من تركيا بأنها لا تعتزم البقاء في شمالي العراق لوقت طويل أو تعديل الحدود الدولية. وحين سؤاله عن البعثة السورية التي زارت العراق مؤخراً قال رايدبل «من الطبيعي أن ندرس الأمر عن كثب. لقد تحدثت مع السورين بهذا الشأن الأسبوع الماضي وتلقيت تأكيدات بأن الحكومة السورية لا تعتزم انتهاك قرارات مجلس الأمن الدولي أو لكسر تعاونها مع الائتلاف المناهض للعراق». وأضاف «أن السوريين أكدوا لنا أن هذه البعثة التجارية أرسلت في إطار القرار ٩٨٦ وسوف نرى ما إذا كان هذا بالفعل هو الواقع ولكننا في هذا الوقت تلقينا هذه التأكيدات من السوريين ونظرا لسجلهم السابق حول العراق فعلينا أن نعطيهم الفرصة لكي نرى ما إذا كانوا سينفذون ما قالوه».

# علاقات إيران مع تركيا ومواقفها من سقوط نجم الدين أربكان

عام ١٩٨٠، قاد نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه ورئيس وزراء تركيا السابق، تظاهرة كبيرة بمناسبة يوم القدس العالمي. وقد رفعت في تلك التظاهرة لافتات تطالب بتحرير القدس. وبعد أيام قليلة من تلك التظاهرة قاد رئيس أركان الجيش الجنرال كنعان أيفرين انقلاباً عسكرياً أطاح الحكومة المدنية التي كان يرأسها آنذاك الرئيس الحالي سليمان ديميريل وفي آخر جمعة من شهر رمضان الماضي، شباط/ فبراير نظم حزب الرفاه احتفالاً بيوم القدس في مدينة (سنجان) إحدى توابع العاصمة أنقرة. وقد ألقى السفير الإيراني في تركيا محمد رضا باقري كلمة في الاحتفال هاجم فيها الولايات المتحدة وإسرائيل مطالباً بتحرير القدس. وفي اليوم التالي للاحتفال، قامت وحدات من الجيش التركي باستعراض عسكري كبير في المدينة نفسها تخللته تصريحات لجنرالات الجيش التركي تحذر من احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكري يطيح حكومة نجم الدين أربكان ويحفظ العلمانية في تركيا. ومع أن تهديد الجيش التركي بالتدخل وحسم الأوضاع ليس جديداً، إلا أنه أخذ هذه المرة أبعاداً غير عادية خصوصاً أن عدداً من زعماء الأحزاب السياسية لم يخف تعاطفه مع قادة الجيش إضافة إلى الاستعراض العسكري الذي قامت به الوحدات العسكرية في مدينة (سنجان) وهو ما يعني أن الجيش كان يريد توجيه آخر رسالة إلى أربكان.

وكما أنه يصعب أن تدفع الأزمة الأخيرة قادة الجيش إلى إطاحة حكومة نجم الدين أربكان، فمن غير المحتمل أيضاً أن تؤدي إلى حدوث أزمة سياسية بين طهران وأنقرة، فقد تعاملت الجهات الرسمية في كلا البلدين بهدوء ملحوظ مع قضية الاحتفال بيوم القدس. فعلى رغم الهجوم العنيف الذي شنته الصحافة التركية ضد الجمهورية وشاركت فيه شخصيات سياسية تركية عدة فإن الخارجية الإيرانية اكتفت بالاحتجاج على عملية استدعاء السفير إلى مقر الخارجية التركية معتبرة مشاركة السفير باقري أمراً عادياً خصوصاً وأنه جرت العادة أن يشارك الدبلوماسي الإيراني في الاحتفال الذي يقام سنوياً بهذه المناسبة وفي المدينة نفسها وتحدث باللهجة نفسها فلماذا أثيرت عاصفة إعلامية وسياسية

ضد إيران هذه السنة؟ المراقبون السياسيون في العاصمة الإيرانية يعتقدون بأن هناك أسباباً عدة وراء العاصفة الجديدة منها أولاً: وجود علاقة شخصية قوية تربط رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان بالسفير الإيراني محمد رضا باقري. وكما يقول المعارضون لرئيس الوزراء التركي، فإن السفير باقري كان له دور مهم في فوز حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية وذلك من خلال الدعم المالي الذي قدمته السفارة الإيرانية إلى حزب الرفاه لدعم حملته الانتخابية. وقد ظلت هذه الاتهامات ترددها الأحزاب التركية العلمانية على رغم النفي المتكرر للسفارة الإيرانية. ويبدو أن الأحزاب التركية مصممة هذه المرة على استغلال هذه الأزمة لاستبدال السفير باقري بدبلوماسي إيراني آخر علماً بأن السفير الإيراني عاد إلى طهران بعد يومين فقط من اندلاع الأزمة وذلك تحت ضغط تصريحات بعض قادة الجيش والأحزاب والهجوم المكثف الذي شنته الصحافة التركية ضده. ثانياً: إبقاء العلاقة بين طهران وأنقرة في حال عدم التقدم حيث تبقى أسيرة الأزمات المتلاحقة. فبعد زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني لتركيا أواخر العام ١٩٩٦. شهدت العلاقات الثنائية نوعاً من الدفء الذي لا يرضي معارضي أربكان. أن التيار العلماني الذي لم يكن يرغب بأن يحدث أي تطور نوعي في العلاقات الإيرانية ـ التركية في عهد طانسو تشيلر وكذلك في فترة سليمان ديميريل حينما كان رئيساً للوزراء. لا يمكن أن يقبل بان تخرج العلاقة بين طهران وأنقرة من حال البرود إلى الدفء في عهد أربكان.

ثالثاً منع رئيس الوزراء التركي من تنفيذ عدد من المشاريع التي كان ينوي القيام بها في إطار برنامجه لإحياء الشعائر الإسلامية في تركيا.

ومهما يكن فإن العاصمة الإيرانية التي اعتادت على حال المد والجزر في علاقاتها مع العاصمة التركية، لا تشعر بأي قلق من احتمال حصول تحولات درامية على الساحة السياسية التركية على الأقل في المرحلة الراهنة. فحالة الشد بين أربكان والجيش لم تكن الأولى رغم أنها تؤثر سلباً على العلاقات الثنائية كما أن الأحزاب العلمانية على رغم هجومها على إيران لم تجد مفراً من التعاون معها ولن تجد فالمصالح المشتركة وليس العواصف هي التي تحكم العلاقة بين الدول.

ومن ناحية ثانية، لم تشعر الأوساط السياسية في العاصمة الإيرانية بالصدمة من سقوط حكومة نجم الدين أربكان الذي يرتبط بعلاقة شخصية جيدة مع الكثير من القيادات الإيرانية. الجميع كان يتوقع إنهيار الإئتلاف الحكومي التركي الذي ربما عمر في نظر بعض الأوساط الإيرانية فترة أطول من المتوقع.

فحكومة نجم الدين أربكان على رغم الشعور الإيراني العام بالإرتياح منها، جلبت

الكثير من المشاكل للعلاقة بين طهران وأنقرة. أثناء حكومة أربكان ازدادت حساسية الجيش والتيار العلماني في تركيا من مجرد الحديث عن تطوير العلاقات الإيرانية ـ التركية، فاتفاق الغاز مثلاً، الذي وقعه نجم الدين أربكان في طهران عام ١٩٩٦ أثار حساسية مفرطة لدى المؤسسة العسكرية مع أن حكومة تشيلر هي التي أوصلت اتفاق الغاز إلى مرحلة التوقيع وكذلك الحال للأزمة التي اندلعت بين العاصمتين في الربيع الماضي بسبب الخطاب الذي ألقاه السفير الإيراني في احتفال بمناسبة يوم القدس. . ففي السنوات السابقة اعتاد السفير الإيراني المشاركة في هذا الاحتفال وإلقاء خطاب دون أي إثارة من جانب الجيش. والأهم من كل ذلك هو أن العلاقة بين طهران وأنقرة أثناء حكومة أربكان تحولت جسراً عبرت عليه العلاقة بين أنقرة وتل أبيب إلى مرحلة العمل والتحالف الاستراتيجي الذي كانت طهران في مقدم العواصم الاقليمية المتضررة منه. المراقبون السياسيون في العاصمة الإيرانية يشعرون بأن العلاقات الإيرانية التركية في عهد مسعود يلماظ سوف تواجه الكثير من الأزمات وذلك للاعتبارات الآتية:

**أولاً**: التفاهم بين يلماظ والجيش. فقادة الجيش الذين لا يحبذون أي تطور مهم في العلاقات الإيرانية ـ التركية، سوف يجدون الرغبة نفسها لدى مسعود يلماظ مع فارق بسيط هو أن يلماظ لا يعبر عن هذه الرغبة بالقوة نفسها التي تعلنها المؤسسة العسكرية.

**ثانياً**: التدخل في شمال العراق: حرص رئيس الوزراء الجديد على وضع موضوع محاربة الإرهاب (حزب العمال الكردستاني) في المرتبة الثانية بعد بند المحافظة على العلمانية. ولا شك في أن التدخل العسكري التركي في كردستان سيثير أزمة حقيقية بين طهران وأنقرة خصوصاً وأن هناك معلومات تتداول في العاصمة الإيرانية مفادها أن مؤسسة الشؤون المدنية التركية قامت أخيراً بتسجيل عدد كبير من الأكراد العراقيين على أنهم أتراك في مقابل أموال ومواد غذائية. كما أن القوات التركية كانت مشغولة منذ أواخر العام الماضي ١٩٩٦ بتشكيل قوة عسكرية من تركمان العراق وصل عدد أفرادها إلى نحو ٧٠٠ عنصر مهمتها ظاهرياً القيام بدور العازل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. يضاف إلى ذلك أن القوات التركية التي أعلنت عن انسحابها من شمال العراق أخيراً، أبقت تجهيزات في المنطقة للعودة ثانية في حال هدوء الوضع السياسي في أنقرة.

إن التدخل العسكري التركي في طوره الجديد وبعد دخول العامل الإسرائيلي على الخط يضع العلاقة بين طهران وأنقرة على كف عفريت.

**ثالثاً**: التحالف التركي ـ الإسرائيلي: كانت العاصمة الإيرانية تشعر بالاطمئنان بأن وجود نجم الدين أربكان في السلطة سوف يبقي التحالف بين أنقرة وتل أبيب في حالات محدودة، لكن وصول مسعود يلماظ إلى الحكم والمدعوم بقوة من الجيش سيدفع

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية إلى مرحلة متقدمة، لذلك فإن التراشق السياسي الذي يتم بين طهران وتل أبيب بعد كل مواجهة عسكرية بين القوات الإسرائيلية ومقاتلي «حزب الله» في جنوب لبنان سيأخذ بعداً أمنياً إنطلاقاً من شمال العراق بمعنى أن هناك نوعاً من الترابط الأمني بين الجنوب اللبناني والشمال العراقي. رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيريز كان قال بعد التوقيع على اتفاق التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا بأن هذا الاتفاق وفر لإسرائيل فرصة للاقتراب من الحدود الإيرانية مثلماً تتواجد إيران على مقربة من حدود إسرائيل بواسطة «حزب الله» ومن دون أدنى شك فإن العاصمة الإيرانية تضع الاقتراب الاسرائيلي من حدودها الشمالية في حساب المؤسسة العسكرية التركية التي تحكم تركيا في صورة غير مباشرة.

وليس الاتفاق بين يلماظ والجيش وحده الذي يترك أثاراً سلبية على العلاقات الإيرانية ـ التركية بل أن الإئتلاف الحكومي بين يلماظ وبولنت أجاويد هو أيضاً سيلحق ضرراً بالعلاقات الثنائية.

وربما كان المؤشر الأول على ذلك دعوة أجاويد إلى ضرورة أن تعيد تركيا النظر في عضويتها إلى مجموعة الدول الثماني التي عقدت في أواخر عهد نجم الدين أربكان مؤتمر قمة، ومع أن العاصمة الإيرانية لم تكن متفائلة كثيراً بإمكان نجاح هذا التجمع كما أن مشاركة الرئيس هاشمي رفسنجاني في القمة كان لمراعاة مشاعر أربكان، فإن دعوة أجاويد إلى خروج تركيا في هذه المجموعة كان مثابة جرس لإنذار على حجم المتاعب التي ستواجهها العلاقات الإيرانية ـ التركية. صحيح أن دعوة أجاويد ربما تكون المزايدة السياسية وكذلك رغبة منه في العودة إلى ممارسة دور في رسم السياسة الخارجية التركية بعد طول غياب، لكن الصحيح هو أن السياسة الخارجية التركية وتحديداً بإزاء إيران تواجه نوعاً من عدم الانسجام والارتباك. فالذي جمع يلماظ وأجاويد داخلياً قد يفرق بينهما خارجياً وهذا ما تخشى منه العاصمة الإيرانية ـ وبسبب هذا الافق المظلم الذي ينتظر العلاقات الإيرانية ـ التركية في عهد مسعود يلماظ فإن بعض الأوساط في العاصمة الإيرانية تخشى من أن تنسجم الحكومة التركية مع السياسة الأميركية إلى فرض المقاطعة الاقتصادية ضد إيران علماً بأن نجم الدين أربكان قام بخطوة سياسية مهمة وبعد فترة قصيرة من تشكيك حكومته حين زار العاصمة الإيرانية ووقع اتفاق الغاز بقيمة ٢٣ مليار دولار في وقت كانت الولايات المتحدة تضغط على حلفائها في مسايرة سياسة الحصار الاقتصادي ضد إيران ولكن ومهما يكن فإن العاصمة الإيرانية لا تبدو قلقة كثيراً خاصة وأن احتمالات بقاء حكومة مسعود يلماظ فترة طويلة غير ممكنة[١].

---

(١) رجعنا في هذا المقال إلى ما كتبه الاستاذ ياسين مجيد في «النهار» تاريخ ١٥/٢/٩٧ و ١٧/٧/٩٧.

## «المسلسل اليومي للعلاقة التركية ـ الإيرانية»

لقد أنشدت السياسة التركية دائماً إلى قدر من الاستقرار في علاقاتها مع إيران رغم الاختلافات. فالدولتان القوميتان للأتراك والإيرانيين لا ترثان فقط الحدود الوحيدة الثابتة منذ القرن الثامن عشر لتركيا مع جاراتها التي لم تتغير بعد انهيار الامبراطورية العثمانية. بل مرت هذه العلاقات الخاصة مع إيران عبر حلف بغداد في الخمسينات شهدت ازدهاراً تجارياً غير عادي خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. سواء بين أنقرة وطهران أو بين أنقرة وبغداد. . . وحيال بغداد أيضاً وحتى خلال غزو الكويت كان هناك سياسيون أتراك بارزون ومهمون مثل أردال عصمت أينونو الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري وبولند أجاويد رئيس الوزراء الأسبق أبقوا خط العلاقات مع نظام صدام حسين مفتوحاً فمشروع شراء تركيا للغاز الإيراني وعلى مدى ٢١ عاماً بكلفة عشرين مليار دولار مع خط أنابيب غاز بطول ١٠٨٨ كيلومتراً بينها ٢٧٢ كيلومتراً في الأراضي الإيرانية والباقي في الأراضي التركية ـ هذا المشروع تستخدمة إيران الآن لتوجيه ضربة إلى محاولات عزلها على يد واشنطن فيما تستفيد تركيا من عدد من التسهيلات المالية والفنية لمشروع وافق عليه الإيرانيون. أن القرار التركي يعكس موافقة المؤسسات العسكرية والسياسية للدولة التركية التي ليس جديداً عليها بناء علاقات خاصة مع إيران رغم الاختلافات الايديولوجية كما في السياستين الاقليمية والدولية.

والدولة التركية ستحاول الاستفادة من توقيع هذا العقد مع إيران لكي تمضي في سياسة تعزيز الاتفاق التدريبي العسكري التركي ـ الإسرائيلي ولهذا فإن العقد مع إيران لن يجعل تركياً أكثر ابتعاداً عن اتفاقها التدريبي مع إسرائيل، بل العكس صحيح فهو سيقربها منه أكثر كتعبير عن التوازن في سياستها الاقليمية وبما يخفف الشكوك الاميركية حيال أنقرة.

**● أربكان في طهران. . بداية تحول في السياسة الخارجية لأنقرة وخامنئي يأمل بأن تخلص تركيا نفسها من الارتباط بإسرائيل**

أظهر رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان أنه بزيارته إلى إيران التي بدأها يوم ٩٦/٨/١٠ وهي الأولى له إلى الخارج منذ تسلمه منصبه في حزيران ١٩٩٦، ينوي أحداث تحول في السياسة الخارجية لتركيا لدفعها أكثر إلى إقامة العلاقات «على أساس الوحدة الإسلامية» لكن المسؤولين الإيرانيين لم يتأخروا في تحديد العقبة الرئيسية أمام هذا التوجه والمتمثلة بالاتفاق العسكري مع إسرائيل فاعربوا عن أملهم بأن «تتخلص تركيا نفسها في الوقت المناسب من الارتباط». بهذا «الكيان الخطير».

وزيارة أربكان إلى طهران تكتسب أهمية استثنائية لكونها ستتوج بالتوقيع على اتفاق

قيمته عشرون مليار دولار لبناء خط أنابيب لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا وذلك في وقت تصعد فيه واشنطن حملتها لعزل إيران إقتصادياً ودبلوماسياً وهو ما سيشكل ضربه قاسية لهذه الحملة، خاصة أنها تأتي من جهة دولة تعتبر من أبرز حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وفي منظمة حلف شمالي الأطلسي (ناتو). وتعاملت وسائل الإعلام الإيرانية مع الزيارة باعتبارها رفضاً للحملة الإميركية ضد طهران، فيما سعى أربكان لدى وصوله إلى العاصمة الإيرانية إلى تهدئة القلق الأميركي قائلاً أن الزيارة ليست تحدياً لواشنطن التي وصفها بـ «صديقتنا وحليفتنا» لكنه أكد لاحقاً خلال محادثات مع الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أن أنقرة لن تسمح لأي بلد بالتدخل في عملية توسيع الروابط بين تركيا وإيران ولن تسمح لجماعات إيرانية منشقة بالعمل في تركيا.

ونقل التلفزيون الإيراني عن خامنئي قوله لأربكان «نأمل أن تتخلص تركيا نفسها في الوقت المناسب من الارتباط الذي إقامته مع إسرائيل في الآونة الأخيرة» وأضاف «لقد كان تحرككم باسم الإسلام وانتصرتم والله سيساعدكم على أن تصبحوا أقوياء ببركة الإسلام وأن تبقوا في الحكم أنها فرصة جيدة لتركيا لتوسيع علاقاتها مع العالم الاسلامي».

وبعد لقائه برفسنجاني نقل التلفزيون الإيراني عن أربكان قوله «لن تسمح تركيا لأي طرف ثالث بالتدخل في الاتجاه المتنامي للتعاون بين تركيا وإيران».

● **إيران وتركيا توقعان صفقة الغاز**

اختتم رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان يوم ١٢/٨/٩٩٦ زيارته إلى طهران بالتوقيع على عقد لتزويد تركيا بغاز طبيعي إيراني بقيمة ٢٣ مليار دولار على مدى ٢٣ عاماً، اعتبرته طهران «نصراً» لها على العقوبات الأميركية المفروضة عليها وسارعت واشنطن إلى شجبه باعتبار أنه يوجه «رسالة خاطئة» إلى إيران، لتشغل الإدارة الأميركية في تقييم أبعاد خطوة أربكان هذه وتأثيرها على «جوهر العلاقات التركية ـ الأميركية القوية جداً» وسط تقارير عن احتمال كونها تمهيداً لتحول حاسم في السياسة الخارجية لأنقرة يقربها من التحالف مع دمشق وطهران وبغداد وقد يتبعها إلغاء للإتفاق العسكري المبرم مع إسرائيل.

وجرى حفل التوقيع على اتفاق الغاز في حديقة سعد أباد في شمالي طهران، بحضور أربكان ونائب الرئيس الإيراني حسن حبيبي وقام بالتوقيع وزيرا النفط الإيراني غلام رضا أغا زادة ووزير الطاقة التركية رجائي قطان.

وتلا حبيبي بياناً مشتركاً مع أربكان جاء فيه أن إيران ستبدأ تصدير ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز إلى تركيا سنوياً اعتباراً من العام ١٩٩٩ ترفع إلى عشرة مليارات متر

مكعب بدءاً من العام ٢٠٠٥. وأوضح وزير الطرق والمواصلات الإيرانية أكبر توركان أن قيمة هذه الصفقة تبلغ ٢٣ مليار دولار على مدى ٢٣ عاماً في حين كانت تقديرات سابقة قد أشارت إلى أن قيمتها ٢٠ مليار دولار. وأشار أغا زادة أن إيران ستربح من هذا العقد سنوياً ما بين ٨٥٠ مليون دولار ومليار دولار. وأشار إلى أن خط أنابيب سيبنى خصيصاً لربط مدينة تبريز (في شمالي غربي إيران) بالحدود التركية وأن استدراج عروض سيعلن لهذه لغاية وأكد أن طهران وافقت على زيادة شحناتها من النفط الخام إلى تركيا من ثمانين ألف برميل يومياً حالياً إلى مئة ألف برميل.

وتعتبر تركيا أن عقد الغاز الإيراني لا يشكل استثماراً بل مجرد اتفاق متعلق بالتجارة بين البلدين كما أن إيران ستتولى بناء جزء من خط الأنابيب الممتد على أراضيها في حين تتولى تركيا بناء الجزء الممتد على أراضيها. وبهذا الاتفاق الذي كان محل تفاوض منذ مطلع السبعينات أصبحت إيران المصدر الثاني بعد روسيا للغاز لتركيا.

ووقع الطرفان يوم ٩٦/٨/١٢ أيضاً على اتفاقين آخرين لتعزيز التجارة بين البلدين ورفع المبادلات بينهما إلى مليارين ونصف مليار دولار مقابل ٩٦٠ مليون دولار حالياً. كما اتفقا «على تعزيز الأمن على حدودهما المشتركة» وتعهدا التعاون لمحاربة «الإرهاب» في المنطقة. وقال أربكان «هذه الاتفاقات بين بلدينا ستخدم الاستقرار والأمن في المنطقة بكاملها». وأضاف حبيبي «أننا نضمن السلام والهدوء على جانبنا من الحدود» مؤكداً العزم على منع المقاتلين الأكراد من استخدام الأراضي الإيرانية للعمل ضد تركيا.

**موقف واشنطن**

سارعت واشنطن التي أبدت استياءها من زيارة أربكان إلى طهران، إلى شجب اتفاق الغاز لأنه يوجه «رسالة خاطئة» إلى إيران في هذا الوقت لكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية غلين ديفيس قال أنه ليس واضحاً بعد ما إذا كان الاتفاق ينتهك «قانون داماتو». واتصل مساعد وزير الخارجية الأميركية بيتر تارنوف بنظيره التركي أومور أديمان لإبلاغه بالانزعاج الأميركي من هذا التطور. وسعى المسؤولون الأميركيون إلى التقليل من أهمية تقارير تحدثت عن أن هذا الاتفاق قد يكون خطوة ممهدة لتشكيل تحالف يجمع تركيا وإيران وسوريا والعراق. وقال ديفيس أن سعي إيران لامتلاك أسلحة دمار شامل «يهدد جيرانها منهم تركيا ونحن نعتقد أن هذا نوع خاطىء من الصفقات لإبرامه وبالتأكيد أن هذا وقت خاطىء لإبرامه». وأكد أنه «سيكون علينا ببساطة تقييم الصفقة لتحديد ما إذا كانت تخفي بحراً من التغيير أم لا، وما إذا كانت نقلة مستجدة في موقف تركيا في المنطقة أم لا» وأعرب عن أمله بألا يرضخ أربكان للضغوط لإضعاف روابط تركيا مع إسرائيل.

● **طهران وأنقرة تتحفظان على القمة الرباعية**

أبدت إيران والشريك الثاني في الإئتلاف الحاكم في تركيا يوم ٩٦/٨/١٣ تحفظات على الدعوة التي أطلعها رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان لعقد قمة رباعية حول شمالي العراق بمشاركة أنقرة وطهران وبغداد ودمشق. وقالت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر «من غير الوارد عقد قمة رباعية حول شمالي العراق، إن مثل هذه المسألة ليست في برنامج تركيا».

وبدوره، أبدى وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي تحفظات مماثلة على هذا الاقتراح وقال «أن مسألة مشاركة العراق في اجتماع كهذا يجب أن تبحث أولاً وتقرر في اجتماع ثلاثي» بين دمشق وطهران وأنقرة.

● **ولايتي: وحدنا يمكننا إقرار السلام في شمالي العراق**

في تصريح إلى صحيفة «إيران نيوز» الإيرانية قال وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي «لا أعتقد أن الولايات المتحدة وبريطانيا قادرتان على إرساء السلام في شمالي العراق» مضيفاً أن الولايات المتحدة سبق أن حاولت في الماضي «لكنها لم تنجح في إقامة سلام دائم» وأكد أن «إيران هي أفضل من يمكنه جمع الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات» وأنها «ما تزال مستعدة لبذل مساعيها الحميدة لإعادة السلام» إلى شمال العراق وأضاف أن إيران «حاولت وستظل تحاول أن تخفف إلى أقصى حد التوترات في شمالي العراق وبأفضل سبيل ممكن» وأكد أن «سياسة إيران في شمالي العراق تهدف إلى تمكين الطرفين من اختيار طريق الصداقة والتعايش».

● اتهمت الإذاعة الإيرانية الولايات المتحدة ٩٦/٨/٢٧ بإثارة الاشتباكات بين الأكراد في شمالي العراق وقالت «بالنظر إلى قلق أميركا من دور إيران بين جماعات الأكراد العراقيين فإن أي تحرك لإثارة الجماعات الكردية على بدء الاقتتال مرده إلى البيت الأبيض».

● **الغاز الإيراني يصل إلى تركيا ١٩٩٨**

أعلن وزير الطاقة التركي رجاي كوتان ووزير النفط الإيراني غلام رضا أغا زاده الثلاثاء ٩٦/١١/٥ بدء البلدين في آذار ١٩٩٧ بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا اعتباراً من سنة ١٩٩٨.

وقال كوتان أن «تركيا وإيران ستقومان باستدراج عروض في نهاية تشرين الثاني الجاري وستعلن الجهة الفائزة بالعقد مطلع السنة المقبلة» وأضاف أن «مدينة أرضروم في شرق تركيا ستزود الغاز الإيراني سنة ١٩٩٨ بدل ١٩٩٩ كما كان مقرراً».

وستحصل تركيا في السنتين الأوليين على ثلاثة مليارات متر مكعب من الغاز الإيراني سنوياً، على أن تزيد الكمية تدريجاً لتصل سنة ٢٠٠٥ إلى عشرة مليارات

مكعب، علماً أن العقد يمتد على ٣٠ سنة.

وعن الانتقادات الأميركية قال الوزير التركي «نحن نتخذ قراراتنا وفق مصالحنا وليس مصالح الولايات المتحدة».

وكانت واشنطن التي تتهم طهران بمساندة الإرهاب الدولي نددت بالاتفاق مطالبة بإلغائه. ويذكر أن تركيا تشتري ٦,٥ مليارات متر كعب من النفط سنوياً من إيران.

● **أنقرة تتوقع ضخ النفط العراقي في ١٥ كانون الأول**

أعلنت أنقرة ٢٨/١١/٩٦ أن النفط سيبدأ بالتدفق عبر خط الأنابيب الذي يمر في الأراضي التركية، في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول المقبل، وصرح وزير الدولة التركي لطفي اسنجون، بعد جلسة لمجلس الوزراء التركي في أنقرة أن «النفط العراقي سيبدأ بالتدفق بحلول ١٥ كانون الأول على الأكثر عبر خط أنابيب كركوك ـ يومورطاليك» مشيراً إلى أن «كل العقبات الأخرى ستذلل في الأيام الـ ١٥ المقبلة وخط الأنابيب سيصير قيد التشغيل ويبدأ بنقل النفط».

● **تركيا: ٣ قتلى في هجوم للأكراد**

قتل ثلاثة أشخاص بينهم ولدان وجرح اثنان آخران في عملية «لحزب العمال الكردستاني» الانفصالي في منطقة كولب في محافظة ديار بكر في جنوب شرق تركيا. وأفادت وكالة «أنباء الأناضول» أن هؤلاء كانوا يرعون الماشية عندما اطلقت عليهم مجموعة من الانفصاليين النار من أسلحة رشاشة من غير أن تحدد تاريخ الحادث. ويخوض حزب العمال الكردستاني منذ عام ١٩٨٤ تمرداً مسلحاً ضد السلطات التركية في شرق البلاد وجنوبها الشرقي حيث غالبية السكان من الأكراد سعياً إلى الاستقلال. ومنذ ١٩٨٤ قتل أكثر من ٢٣ ألف شخص من الانفصاليين والعسكريين والمدنيين في هجمات للحزب أو عمليات للجيش التركي.

● انتقدت أنقرة طهران لتقاعسها عن منع متسللين من «حزب العمال الكردستاني» من شن هجمات من إيران على تركيا تزايدت على ما يبدو في الآونة الآخيرة. وصرح وزير الداخلية التركي محمد أجار في مؤتمر صحافي بعد اجتماعه مع وفد إيراني برئاسة المدير العام لشؤون الأمن القومي الإيراني «أبلغت إليهم أنه أيا تكن الإجراءات التي اتخذوها فإنها غير كافية وعليهم اتخاذ مزيد من الإجراءات». وتزايدت تقارير مسؤولي الأمن الأتراك عن هجمات يشنها مقاتلو «حزب العمال الكردستاني» إنطلاقاً من أراضي إيرانية على مواقع حدودية في تركيا.

● **رفسنجاني يزور أنقرة اليوم ١٨/ ١٢/ ١٩٩٦ لتعزيز العلاقات وتوثيق التعاون**

يقوم اليوم ١٨/ ١٢/ ١٩٩٦ الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني بزيارة

لتركيا تهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين وتأتي تلبية لدعوة من الرئيس التركي سليمان ديميريل وعشية زيارته، صرح أمس ١٨/ ١٢/ ٩٦ في طهران «نحن نتعاون مع تركيا تعاوناً صادقاً. إننا جيران مسلمون ونحن نتعاون منذ فترة طويلة» وأشار إلى أن ثمة مشاريع كثيرة تحقق فوائد اقتصادية للبلدين وتوثق العلاقات بينهما.

وكتبت صحيفة «طهران تايمس» في تعليق لها أن الزيارة تبرز إصرار البلدين على تعزيز العلاقات بينهما. وشددت على أن لدى «إيران وتركيا الدولتين المسلمتين أسباباً كثيرة لتعزيز التعاون فكل منهما تملك قوة بشرية مدربة كافية وإنتاجية عالية في الزراعة وكل منهما تقع في جزء إستراتيجي من العالم، وهما عضوان في كثير من المنظمات الإقليمية وتقع على حدودهما جمهوريات استقلت أخيراً عن الاتحاد السوفياتي السابق».

وكان رئيس الوزراء التركي زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان زار طهران في آب الماضي ووقع صفقة قيمتها ٢٣ مليار دولار ومدتها ٢٣ سنة لشراء الغاز الطبيعي الإيراني الذي سيصل إلى تركيا عبر خط للأنابيب سيمد من تبريز إلى أنقرة على مسافة ٣٠٠ كيلومتر. وجاءت الصفقة بعد أيام من توقيع الرئيس الأميركي بيل كلينتون قانوناً يتيح فرض عقوبات على أي شركة تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار سنوياً في قطاع الطاقة في إيران أو ليبيا.

ومهما تحدث المسؤولون عن العلاقات الودية بين البلدين فإن ثمة أوساطاً سياسية في إيران لا تنظر بعين الرضى إلى توجهات تركيا العضو في حلف شمالي الأطلسي والتي توفر قواعد للطائرات الحربية الأميركية وترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب عموماً. وفي هذا السياق دعت صحيفة «الجمهورية الإسلامية» إلى توخي الحذر في توسيع العلاقات مع أنقرة، معتبرة أن شيئاً لن يتغير ما دام الوجود العسكري والأمني الأميركي قائماً في قاعدة أنجيرليك الجوية في جنوب تركيا. وقد أغضب طهران إتفاق التعاون العسكري الجوي بين أنقرة وتل أبيب الموقع في شباط الماضي ١٩٩٦ والذي يسمح للطائرات العسكرية الإسرائيلية بالتدرب في المجال الجوي التركي.

- **رفسنجاني يعرض التوسط بين أنقرة ودمشق ويتفقد «مشروع الفرات»**

تميز اليوم الثاني من زيارة الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى تركيا بمحطتين بالغتي الدلالة، إذ تجول مع مضيفه الرئيس سليمان ديميريل في جنوبي شرقي تركيا، حيث بؤرة التمرد الكردي وتفقد معه أيضاً «مشروع تطوير جنوبي شرق الأناضول» الذي تحبس به تركيا مياه الفرات عن سوريا والعراق والذي بات عقدة أساسية في العلاقات التركية ـ السورية في وقت أكدت مصادر تركية أن رفسنجاني عرض التوسط بين أنقرة ودمشق. ورفعت هاتان المحطتان أمس ٢١/ ١٢/ ١٩٩٦ مستوى الرهانات التي

تعلقها كل من أنقرة وطهران على زيارة رفسنجاني لجهة تطوير التعاون الثنائي إلى أقصى حد ممكن أو مسموح به لأنقرة ولجهة السعي إلى تعاون «رباعي إقليمي» (إيراني ـ تركي ـ سوري ـ عراقي) يتصل مباشرة بـ «السؤال الكردي» ويرتهن بتسوية «مشكلة المياه» وكذلك بالسياسة التركية الشرق أوسطية التي تتقاطع «بعض» حساباتها مع مواقف إسرائيلية.

وجاءت هاتان المحطتان في وقت كشفت فيه واشنطن أنها قامت بإبلاغ أنقرة بتحفظاتها الجوية وقلقها العميق إزاء التطورات الأخيرة بين تركيا وإيران. وذكرت مصادر تركية أن رفسنجاني عرض خلال محادثاته مع ديمريل توسط إيران بين أنقرة ودمشق وقالت هذه المصادر أن وساطة إيرانية كهذه قد تثمر «موقفاً موحداً من قبل الدول الثلاث» تجاه التطورات الإقليمية وخصوصاً في ما يتعلق بإسرائيل. وأشارت المصادر إلى أن إيران تسعى إلى احتواء المسألة الكردية في «إطار رباعي» يجمع تركيا وإيران والعراق وسوريا ويضمن الحيلولة دون أي انفصال كردي يمس بسيادتها.

وكان السفير الإيراني لدى أنقرة محمد رضا باقري قد ذكر بعد محادثات رفسنجاني ـ ديمريل «لقد أكدنا استعدادنا للمساعدة» في تحسين العلاقات بين أنقرة ودمشق لكنه أضاف أن الأمر لا يعني القيام بـ «وساطة» من دون إعطاء توضيح.

إلا أن وكالة فرانس برس نقلت عن مصدر دبلوماسي تركي في أنقرة قوله أن أنقرة رفضت الاقتراح الإيراني المساعدة على تحسين العلاقات بين تركيا وسوريا.

واتهم المصدر الدبلوماسي التركي دمشق بدعم «حزب العمال الكردستاني» الذي يخوض تمرداً مسلحاً ضد أنقرة. ورفضت دمشق هذه الاتهامات واتهمت أنقرة بتقنين كمية المياه التي تصلها من نهر الفرات الذي يروي سوريا أيضاً وذلك بإنشاء سدود على الفرات في إطار مشروع تركي كبير للري وإنتاج الطاقة.

**● إتفاقات تجارية توجت زيارة رفسنجاني لتركيا. لكن التعاون لم يصل إلى المجال العسكري**

أنهى الرئيس الإيراني علي أبكر هاشمي رفسنجاني يوم ٢٢/١٢/١٩٩٦ زيارة رسمية لتركيا توجت بتوقيع عدد من الاتفاقات التجارية التي أغضبت واشنطن لأنها تشكل خرقاً لمحاولة عزل إيران. وصرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي الذي رافق رفسنجاني إلى تركيا، أن طهران وأنقرة قررتا «تنمية علاقاتهما على كل الصعد وستتعاونان بنشاط أكبر مما فعلنا في الماضي».

ووقع الجانبان نهار السبت ٢١/١٢/٩٦ ثلاثة اتفاقات وبروتوكولين في مجال التجارة وتشجيع الاستثمارات وحمايتها والتجارة البحرية والتعاون في حماية البيئة وإنشاء

غرفة تجارة تركية ـ إيرانية. ويحل الاتفاق المتعلق بالتجارة محل اتفاق وقع في أيلول ١٩٦٤ يهدف إلى رفع حجم المبادلات التجارية من نحو مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى مليارين. وكان البلدان قد وقعا في آب الماضي ١٩٩٦ على هامش زيارة رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان لطهارن عقداً قيمته ٢٣ مليار دولار تستورد بموجبه تركيا، الغاز الطبيعي الإيراني مدى ٢٣ سنة عبر خط للأنابيب يمتد ٣٠٠ كيلمتر من تبريز إلى أنقرة. وقد طلبت واشنطن آنذاك من الحكومة التركية إلغاء العقد فرفضت بل أنها كلفت خبراء إجراء دراسة جدوى عن إمكان مد خط للأنابيب لنقل النفط الإيراني إلى تركيا.

وبعد احتفال التوقيع الذي شارك فيه الرئيس التركي سليمان ديميريل قال رفسنجاني أن إيران وتركيا «لن تسمحا للولايات المتحدة بأن تملي عليهما ما تريد (. . .) ولا أعتقد أن أميركا يمكنها أن تغير سياسة التعاون مع تركيا» ورأى أن «سياسية الولايات المتحدة تتمثل في محاولة منع قيام تعاون بين الدول القوية في المنطقة.

وكانت واشنطن قد أبدت الخميس ١٩/ ١٢/ ١٩٩٦ «تحفظات شديدة» عن التقارب بين تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي وإيران. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز نهار الجمعة ٢٩/ ١٢/ ٩٦ أن بلاده «لا تعجبها الزيارة ونحن ننصح للحكومة التركية بعدم تحسين علاقاتها مع إيران، فهي دولة تسعى إلى إمتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية وتمويل الإرهاب وتوجهه». وأشاد الرئيس الإيراني بما «لمسه من عودة الإسلام» في تركيا في إشارة إلى وصول حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان إلى السلطة في نهاية حزيران الماضي ١٩٩٦. وأوضح أنه عرض على السلطات التركية مساعدتها على تحسين العلاقات التركية ـ السورية وقال «إن اقتراحنا لقي ترحيباً» علماً أن مصدراً دبلوماسياً تركياً أفاد نهار الجمعة ٢٠/ ١٢/ ٩٦ أن أنقرة رفضت هذا العرض.

● **ولايتي: أنقرة رحبت بوساطة إيرانية مع أثينا ودمشق**

صرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي أن أنقرة رحبت بعرض طهران القيام بوساطة لتحسين العلاقات التركية ـ السورية. وأوردت وكالة الجمهورية الإسلامية للأبناء «أرنا» الإيرانية تصريحاً له قال فيه أن «تركيا ترحب باقتراح الوساطة الإيراني لتسوية خلافات تركيا مع اليونان وسوريا، وستتخذ خطوات عملية في هذا الصدد في المستقبل القريب».

وأوضح أن طهران ستبدأ «جهوداً جديدة بموافقة تركيا واليونان وسوريا» وأضاف أن الوساطة بين أنقرة ودمشق ستناقش مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي سيزور إيران الشهر المقبل.

● سئل وزير الخارجية الإسرائيلة ديفيد ليفي عن موقف إسرائيل من العلاقات التركية ـ الإيرانية فأجاب أن «تركيا دولة ديمقراطية وعلى رغم التصريحات والمخاوف التي واكبت فوز زعيم حزب الرفاه الإسلامي التركي نجم الدين أربكان فإن العلاقات التركية الإسرائيلية تتطور يوماً بعد يوم لذلك نحن لانخشى التقارب التركي ـ الإسرائيلي».

● بثت الإذاعة الإيرانية من طهران أن نحو ٦٥ ألف كردي عراقي لجأوا إلى إيران الصيف الماضي هرباً من المعارك بين الفصيلين الكرديين المتحاربين في كردستان العراق عادوا إلى بلادهم. ونقلت عن وزير الداخلية الإيراني علي محمد بشارتي أنه لم يبق في بلاده إلا ٥٠٠٠ لاجىء كردي عراقي وأن وزارة الداخلية تبحث عن إمكان نقلهم من الحدود مع العراق إلى منطقة أخرى. وقد هرب كثيرون من ديارهم في أيلول الماضي نتيجة المعارك بين مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني و «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني. ووزعتهم السلطات الإيرانية على سبعة مخيمات في منطقة كرمنشاه وأذربيجان الغربية في كردستان إيران.

● **تحرك إيراني في مواجهة التحالف الإسرائيلي ـ التركي ـ الأميركي**

على رغم مسارعة تركيا إلى تقليل أهمية المناورات العسكرية المشتركة التي ستجريها مع إسرائيل وواشنطن بالتأكيد أنها ليست موجهة ضد بلد آخر، فإن دولاً أخرى في المنطقة ولا سيما منها سوريا وإيران اللتين تعتبران أنهما مستهدفتان بالمحور الجديد حيث أبدتا قلقهما من عواقب التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ـ الأميركي. ومع مضي واشنطن وإسرائيل وأنقرة في توطيد تعاونهما العسكري بحث ولايتي في جولته التي شملت مصر ولبنان وسوريا والمقررة أصلاً لتسليم رؤساء هذه الدول دعوات إلى حضور قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تستضيفها طهران في كانون الأول المقبل، في التطورات الإقليمية وسط بروز دلائل على تحسن العلاقات بين إيران ومصر للمرة الأولى منذ سنوات.

## ١ ـ زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى سوريا

أبدت مصادر دبلوماسية إيرانية ارتياحها إلى مستوى العلاقات بين دمشق وطهران مشيرة إلى أن تحالفهما الاستراتيجي تترجمه الرؤية، شبه المتطابقة للجانبين في ما يتعلق بالتطورات الإقليمية المختلفة.

وأوضح الوزير الإيراني علي أكبر ولايتي الذي سلم الرئيس السوري رسالة من الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني تتعلق «بأهم التطورات والقضايا المشتركة والعلاقات المتنامية بين البلدين». وأوضح أنه سيجري خلال زيارته القصيرة إلى دمشق محادثات مع الشرع مؤكداً «ضرورة التشاور لمواجهة التطورات الأخيرة التي حدثت في الشرق

الأوسط» في إشارة إلى التحالف التركي ـ الإسرائيلي والمناورات التي يعتزم الجانبان أجراءها الصيف المقبل بمشاركة أميركية.

وأضاف أنه من «الضروري نقل وجهات النظر والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال جولته في مصر ولبنان إلى الأخوة السوريين من أجل التنسيق وكيفية العمل والتحرك المستقبلي».

## ٢ ـ زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى مصر

لعل زيارة ولايتي للبنان وسوريا واليمن أمر طبيعي لأن العلاقات بين بلاده وهذه الدول تسير على ما يرام لكن زيارته النادرة لمصر ولقاءه مبارك واجتماعه مع وزير الخارجية عمرو موسى لها أهميتها لأنها على ما يبدو ذوبت بعض الجليد الذي يقف حائلاً دون إعاقة العلاقات بين البلدين.

وعلى رغم أن الهدف الرئيسي لزيارة ولايتي هو تسليم مبارك الدعوة وتقريب وجهات النظر مع مصر إلا أنها تدخل في إطار أوسع يشمل سعي إيران إلى إعادة جدول أولويات الدول الإسلامية واهتماماتها لمواجهة تحديات المرحلة.

## أهمية الزيارة إلى مصر

على أن القيمة الأبرز لهذه الزيارة تكمن في الرسالة التي وجهتها مصر إلى تركيا فقد اعتبر عمرو موسى أن المناورات العسكرية المزمع إجراؤها بين تركيا وإسرائيل «مصدر قلق» للعرب وستثير ردود فعل. وقوله هذا أمام ولايتي يتضمن تلميحاً قوياً إلى أن تطور العلاقة بين المؤسسة العسكرية التركية وإسرائيل والتي يمكن أن تتحول مستقبلاً إلى حلف نظراً إلى التقاء الطرفين على كثير من الأهداف المشتركة في المنطقة يمكن الرد عليها بحلف مضاد تكون فيه إيران شريكة للعرب وبمعزل عما إذا كانت إيران مؤهلة الآن لهذا الدور بحكم ظروفها مع واشنطن أو كانت مصر قادرة على قيادة حلف كهذا بحكم علاقتها مع واشنطن. فإن أقوال موسى أكدت ما تصر القاهرة عليه دائماً ومفاده أن «صداقتها» للولايات المتحدة لا تجعلها مثل الحلفاء الآخرين لها في المنطقة أي تركيا وإسرائيل وأنها مركز الثقل العربي ولها كلمتها في التحالفات الإقليمية توسع هامش التحركات العربية أو تضيقها وهي في هذه الحال توسعه.

● في ٢٥/٥/٩٧ أدانت إيران مجدداً العدوان التركي على شمال العراق ووصفه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدي بأنه «انتهاك للضوابط الدولية وكذلك انتهاك للتكامل الإقليمي ولحق الشعب العراقي المسلم بالسيادة».

● **طهران تدعو إلى انسحاب تركي فوري**

احتجت طهران لدى أنقرة على العلمية العسكرية وطالبت بانسحاب فوري وغير

مشروط للقوات التركية من الأراضي العراقية. وأفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن القائم بالأعمال التركي في طهران استدعي إلى مقر وزارة الخارجية الإيرانية وأبلغ إليه «احتجاج إيران وقلقها (. . .) وأن الإجراء الأخير لأنقرة يعد انتهاكاً للقوانين الدولية وأن إيران تدعو إلى الإنسحاب الفوري غير المشروط للجيش التركي من شمال العراق» غير أن الطلب الإيراني قوبل برفض سريع من أنقرة التي أكدت أن الهجوم سيستمر إلى حين القضاء نهائياً على المتمردين الأكراد في هذه المنطقة. وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية التركية «أوضحنا جيداً أن العملية ترمي إلى ضمان الأمن في المنطقة (. . .) والقوات التركية تنسحب عندما تحقق أهدافها وكنا نفضل لو تعاونت إيران معنا ضد الإرهاب عوض أن تبدي قلقها حيال هذه العملية».

ورئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق محمد باقر الحكيم، حذر من تطبيع الحالة التركية في شمال العراق وفرض هيمنتها بالتنسيق مع السلطة المركزية في بغداد. وقال الحكيم أن العدوان العسكري التركي المستمر منذ أكثر من عشرة أيام يرتدي الآن أهمية خاصة ويختلف عن أي تدخل سابق للجيش التركي في مداه الذي تعدى ٢٠٠ كيلومتر في عقر الأراضي العراقية، كما في توقيته. وأشار إلى أن العدوان يأتي في وقت تصاعد فيه التوتر في العلاقات بين تركيا والبلدان العربية «بسبب التحالف التركي الإسرائيلي المكشوف. . محذراً من انعكاسات ذلك على المنطقة في هذا الوقت بالذات الذي تشهد فيه العملية السلمية جهوداً خطيرة في ضوء مواقف إسرائيل المتعنتة. واتهم الحكيم النظام العراقي بإعطاء الضوء الأخضر للجيش التركي وقال أن العدوان «تلى اتفاقاً استراتيجياً بين النظام العراقي وأنقرة لمد أنابيب الغاز بين العراق وتركيا».

● **إيران: العراق خطط لهجوم مشترك على إسرائيل**

أكد مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية ٢٦/ ٥/ ٩٧ أن الرئيس العراقي صدام حسين أرسل الطائرات الحربية العراقية إلى إيران أثناء حرب الخليج الثانية في إطار خطة أعدها لشن هجوم مشترك مع إيران ضد إسرائيل. وقال لوكالة «اسوشيتدبرس» أن الهجوم لو وقع لكان غير مجريات الصراع. وكشف المسؤول عن أن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزت إبراهيم وجه رسالة إلى القادة الإيرانيين قال فيها أنه لن يكون هناك وقت أفضل لمهاجمة إسرائيل والتخلص منها إلى الأبد. وأضاف أن الرسالة التي وجهت إلى الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني تضع الطائرات العراقية وطياريها تحت القيادة الإيرانية الكاملة. وأوضح أن إيران رفضت الخطة لأنها لم تكن في مصلحتها القومية. وذكر أن إرسال الطائرات العراقية إلى إيران يندرج في إطار الخطة المذكورة وليس لحمايتها كما سادت التكهنات أثناء الحرب وبعدها. ويقدر خبراء عسكريون غربيون عدد الطائرات العراقية التي توجهت إلى إيران بتسعين فيما تقول طهران أن لديها ٢٢ طائرة

عسكرية ومدنية بعضها صادره العراقيون من الكويت، ويؤكد العراق أنه أرسل ١١٥ طائرة حربية ومدنية إلى إيران.

● **خامنئي يبدي معارضة**

أبدى الرئيس الإيراني المنتخب محد خاتمي في أول مؤتمر صحافي عقده ٢٧/ ٣/ ٩٧ منذ انتخابه رئيساً بأكثرية ساحقة، معارضة طهران للهجوم الذي تشنه تركيا عبر حدودها على ثوار «حزب العمال الكردستاني» في شمال العراق وقال «وجه مسؤولونا احتجاجاً رسمياً على التطورات الأخيرة في شمال العراق، نحترم الوحدة الإقليمية لكل الدول وخصوصاً العراق وسندافع عن ذلك (. . .) نؤمن بأن المشاكل بين الدول لا يمكن أن تحل عن طريق العمليات العسكرية والتدخل العسكري (. . .) إننا مهتمون بالتوصل إلى تسوية من طريق التفاوض ونأمل في أن تتفق الحكومة التركية معنا في الرأي».

● في ٢٨/ ٥/ ٩٧ ندد وزير الخارجية الإيراني الدكتور علي أكبر ولايتي بشدة الغزو التركي ودعا أنقرة إلى تقديم إيضاحات في هذا الشأن. وقال في مؤتمر صحافي «نحن نعارض أي انتهاك لحدود أي دولة في المنطقة من دولة أخرى (. . .) لا نعرف لماذا تأخذ تركيا على عاتقها مسؤولية إرسال قوات إلى شمال العراق» ورأى أن «الاحتجاج الإيراني مشروع ومبرر تماماً وأن على تركيا أن «تحدد من الذي منحها تصريحاً بانتهاك حدود دولة أخرى» وهذا «مخالف للقانون الدولي».

● **نفي اتهام تركيا لإيران**

نسبت وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الإيرانية إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية محمود محمدي نفيه لإعلان الأمين العام لهيئة الأركان التركية والجنرال ايرول أوزكاسناك الجمعة ٦/ ٦/ ٩٧ عن أن ست دول هي سوريا وإيران وصربيا وأرمينيا واليونان وقبرص ساعدت حزب العمال في الحصول على صواريخ «سام ـ ٧ ـ سي» أدى استخدامها إلى إسقاط مروحيتين تركيتين في شمالي العراق ومقتل ١٣ عسكرياً كانوا على متنيهما.

وقال محمدي أن «مزاعم ذلك المسؤول التركي تتناقض مع السياسات المعلنة لتركيا عن العلاقات الثنائية الطيبة وتوسعها». وأضاف أن إيران «ركزت معظم جهودها في اتجاه تعزيز التعاون الأمني وكانت نتيجة التعاون بناءة للغاية».

وكانت إيران قد نددت بشدة بالغزو التركي لشمالي العراق.

ونفت أرمينيا أيضاً أن تكون قد زودت حزب العمال بالصواريخ التي تطلق من الكتف. وشدد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأرمنية أرسن غاسباريان أن بلاده لا علاقة لها بمسألة الصواريخ. وقال «وراء هذه التصريحات المسؤولة تقف تلك القوى التركية التي تتسبب بتدهور الوضع في المنطقة والمعارضة لتسوية العلاقات بين تركيا وأرمينيا».

● أكد نائب وزير الخارجية الإيراني علاء الدين بورو جردي مطالبة طهران بالانسحاب الفوري للقوات التركية من شمالي العراق وقال أن إيران «تولي اهتماماً كبيراً للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وللوجود العسكري التركي على أراضي هذا البلد». ودعا تركيا إلى التوصل لتسوية لمشكلاتها الأمنية بالتعاون مع دول المنطقة مؤكداً أن إيران «لن تسمح للمتمردين الأكراد بأن يكون لهم أي وجود على الأراضي الإيرانية.

● في ٩٧/٦/١١ نفى نائب وزير الخارجية الأيرانية علاء الدين بروجردي أن تكون بلاده تأوي مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ودعا بروجردي المسؤولين الأتراك إلى التوجه إلى إيران لمشاهدة «المناطق التي يزعم أن فيها معسكرات لحزب العمال الكردستاني» وأعلن أن السلطات الإيرانية اعتقلت في الأيام الأخيرة عدداً من المقاتلين الأكراد الذين حاولوا التسلل إلى إيران.

● **عمليات إنتحارية**

أفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يشن هجمات انتحارية في شمال العراق على منافسه «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يدعم التدخل التركي. وأوضحت أن ٥٥ من مقاتلي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» سقطوا في هذه الهجمات.

● **طهران تدعو أنقرة إلى حلف دفاعي**

دعا أمس ٩٧/١/٥ وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي أنقرة إلى إقامة حلف دفاعي مع طهران بعد محادثات أجراها في اسطنبول مع رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان وتعكس الدعوة رغبة إيرانية في تخطي التوتر بين العاصمتين الذي سببه توقيع أنقرة في شباط الماضي ١٩٩٦ اتفاقاً للتعاون العسكري مع إسرائيل، علماً أن الخطوة الأولى تخذها أربكان عندما قال أن بلاده مهتمة بالتعاون مع إيران في مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية. وصرح ولايتي أن الجانبين لم يتفقا على أي خطوة بعد في اتجاه عقد عسكري، مذكراً بالخبرة الواسعة التي «اكتسبتها إيران في الحرب المؤسفة مع العراق» ومؤكداً استعدادها «لنقل خبراتها إلى صديقتنا تركيا».

● **تصريحات السفير الإيراني تثير أزمة حكومية**

زادت التصريحات التي أدلى بها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري من مخاطر انفصام عرى الإئتلاف الحكومي بين حزب الرفاه الإسلامي وحزب الطريق القويم بعد سلسلة من المواقف المتناقضة التي اتخذها الحزبان مؤخراً واعتبر الموقف من العلمانية أحد أبرز نقاط الخلاف فيها.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبال أن أنقرة «ستتقدم باحتجاج

لدى السلطات حول التصريحات الداعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا» والتي أدلى بها السفير الباقري خاصة أن تركيا علمانية منذ إعلان الجمهورية في العام ١٩٢٣ وكان السفير الإيراني قد صرح في أمسية نظمها رئيس بلدية سينكان وهي إحدى ضواحي أنقرة، بكر يلدز الذي ينتمي إلى حزب الرفاه الإسلامي أن «العصر سيكون للإسلام في جميع أنحاء العالم» وندد بالاتفاقات مع إسرائيل.

واعتبر وزير الدفاع التركي تورهان تايان تصريحات باقري «أمراً رهيباً» وأضاف «أننا هنا في الجمهورية التركية واعتقد أن مدعي الجمهورية سيقومون باللازم» كما انتقد رئيس البلدية الإسلامي. وأكد وزير الصحة العضو في حزب الطريق القويم أيضاً يلد يريم اكتونا أن «رئيس البلدية سيقال من منصبه» ورأى رئيس البرلمان مصطفى قلملي أن «المنظمين والخطباء تجاوزوا الحدود». وأعلنت وزيرة الداخلية ميرال اكسينر فتح تحقيق في ملابسات الاجتماع الذي رفعت فيه صورة قادة «حزب الله» وحركة «حماس».

● **أنقرة تحتج على السفير الإيراني**

استدعت وزارة الخارجية التركية يوم الاثنين ٣/ ٢/ ٩٧ السفير الإيراني لاحتجاج على دوره في «يوم القدس» ورفضت طهران الاحتجاج التركي.

وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن باقري «رفض الاحتجاج على أساس مبدأ المعاملة بالمثل الذي يقره القانون الدولي ويبيح له مثل حريات السفير الصهيوني الذي (. . .) أدلى بتصريحات عدة مناهضة لإيران من غير أن تحتج عليه وزارة الخارجية التركية مرة واحدة» وأضاف أنه «سعى أكثر من سبعة أعوام إلى أن تعمل إيران وتركيا معاً في إطار علاقة يسودها الود، لكن بعض العناصر في تركيا التي تكره أن ترى علاقات صحية قائمة بين الدولتين الجارتين تحاول نسف جهوده».

وفي «يوم القدس» قدم عرض مسرحي اضطلع فيه شبان بدور فلسطينيين يرشقون قوات إسرائيلية بالحجارة. وخطب رئيس البلدية والسفير الإيراني في الحشد المجتمع من منصة علقت عليها صور للقائد الراحل لحركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين فتحي الشقاقي والإمام موسى الصدر».

● **طهران: الأوساط التركية الموالية لإسرائيل وراء الضجة، المفتعلة حول قضية السفير**

اتهمت طهران الإعلام التركي بإطلاق حملة جديدة في إطار الحملة الدعائية ضد إيران وضد توجهات رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان وذلك بدفع من الدوائر المدعومة إسرائيلياً في المؤسسة السياسية التركية بهدف افتعال أزمة بين تركيا وإيران في الوقت نفسه تغطية شد العلاقات مع إسرائيل.

ولاحظت إذاعة طهران في تعليقها ٦/ ٢/ ٩٧ على قضية السفير الإيراني محمد رضا

باقري الذي أثارت تصريحات له ضجة في أنقرة إن الاعلام نفسه «المدعوم من الصهيونية» سبق أن نشر أخباراً من النوع ذاته لكن من دون إثارة ضجة كهذه يوم لم تكن هناك حكومة ذات توجه إسلامي في تركيا.

واعتبرت الإذاعة أن لا صدفة في أن تأتي الحملة «المفبركة» لتشويه صورة إيران في وقت كان مسلمو العالم يستعدون لإحياء يوم القدس العالمي.

وسألت الإذاعة «أوليس صحيحاً أيضاً أن الأحزاب السياسة التركية التي فقدت كل أمل بالسيطرة على الحكومة في البلاد تبذل كل جهد لتحييد جهود أربكان الهادفة إلى إحياء القيم الإسلامية المغيبة في تركيا؟».

وقالت أن الحملة الإعلامية تستهدف حكومة أربكان بقدر ما ترمي إلى تحقيق «غاية صهيونية قديمة» وهذه غاية سيفشلها «المسؤولون الإسلاميون والشعبان في البلدين».

● **السفير الإيراني غادر تركيا منهياً توتراً في العلاقات**

غادر السفير الإيراني لدى تركيا محمد رضا باقري والقنصل في اسطنبول محمد رضا رشيد يوم ٢١/ ٢/ ٩٧ أنقرة عائدين إلى إيران لينهيا توتراً في العلاقات بين البلدين تسبب به كلام السفير في «يوم القدس» في بلدية سنجان التركية إذ دعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا وهاجم العلمانية الأمر الذي اعتبرته تركيا تدخلا في شؤونها الداخلية.

وكان وزير التعليم التركي محمد أصلان أعلن أن السفير الإيراني سيغادر تركيا من تلقائه عوض أن تعتبره وزارة الخارجية شخصاً غير مرغوب فيه. بيد أن عضواً بارزاً في حزب الرفاه الإسلامي قال أن لا صلة لرحيل السفير بما حصل «فمهمته انتهت وكان سيرحل على أي حال».

● **السفير الإيراني سيعود إلى أنقرة**

شن نائب وزير الخارجية الإيراني علاء الدين بوروجردي في تصريح نقلته وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية نهار السبت في ٢٢/ ٢/ ٩٧، الأنباء التي نشرت الجمعة ٢١/ ٢/ ٩٧ في تركيا ومفادها أن سفير إيران في أنقرة محمد رضا باقري والقنصل الإيراني في اسطنبول محمد رضا رشيد غادرا البلاد بسبب خلاف دبلوماسي نجم عن دعوة باقري إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا وقال أن «هذين الدبلوماسيين موجودان في طهران للمشاركة في اجتماع تنظمه وزارة الخارجية» وسيعودان بعده إلى تركيا مشيراً إلى أن «مهمة باقري في أنقرة انتهت وأنه سيعود إلى طهران «في وقت مناسب وبعد احتفال وداعي» وكان كلام باقري في مهرجان «يوم القدس» أغضب الأوساط العلمانية التركية التي طالبت باعتبار السفير الإيراني «شخصاً غير مرغوب فيه».

● **العلاقات مع إيران**

نشرت الصحف الإيرانية أن وزارة الخارجية الإيرانية استدعت الاثنين ٢٤/ ٢/ ٩٧ السفير التركي في طهران عثمان كورتورك بعدما اتهم نائب رئيس الأركان التركي شفيق بير إيران بأنها «دولة إرهابية» وأبلغ المدير العام لقسم آسيا في الوزارة محمود موسوي إلى السفير أنه «من غير المسموح به سماع مسؤول رسمي في بلد صديق يردد ادعاءات غير مسؤولة» تقف وراءها الولايات المتحدة وإسرائيل.

● **أنقرة تطرد قنصلاً إيرانياً انتقد جيشها**

في خطوة ذات أبعاد خارجية وداخلية طردت يوم ٢٧/ ٢/ ٧٩ الحكومة التركية قنصل إيران في مدينة أرضروم الشرقية سعيد زار بعد توجيهه انتقادات عنيفة إلى الجيش التركي. وأفادت وكالة أنباء الأناضول التركية أن وزارة الخارجية أمهلته ٤٨ ساعة لمغادرة البلاد.

وكان «زار» قد ندد بكلام «غير مسؤول قاله مساعد رئيس أركان الجيش التركي الجنرال شفيق بير الذي اتهم طهران بمساندة الإرهاب في زيارته الولايات المتحدة. وانتقد عرض قوة قام به الجيش التركي مطلع شباط الجاري ضد الإسلاميين. ورأى أن «تحرك دبابات الجيش يعكس مفهوماً يستند إلى القوة» وتساءل «اليس الدبابات تعبيراً عن العنف؟ كيف يمكن أن يكون ذلك منسجماً مع مبادىء دولة القانون»؟ وتلى ذلك قول مصادر دبلوماسية في أنقرة أن الحكومة على وشك استدعاء سفيرها في طهران عثمان كوروتوك وقنصلها العام في أرومية أفق أوزسا نجاك للتشاور.

● ترددت أنباء في أنقرة أمس أي آخر شهر فبراير عن إمكان اتخاذ إيران إجراء انتقامياً بطرد إثنين من المبعوثين الأتراك رداً على طرد تركيا قنصلاً إيرانياً لانتقاده قائداً عسكرياً تركياً. ولم تؤكد وزارة الخارجية التركية على الفور الأنباء المتعلقة بطرد المبعوثين.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الإيرانية عن صحيفة إيرانية قولها «يبدو أن السفير التركي في طهران والقنصل العام في أوورمية سيطردان من إيران كرد على الإجراء الذي اتخذته الحكومة التركية ضد سفير بلادنا».

ويهدف الخط إلى السماح للمسؤولين في البلدين بالتشاور الفوري لدى نشوب أية أزمة وقد يهدد هذا الخلاف صفقة للغاز الطبيعي قيمتها ٢٣ مليار دولار عقدتها حكومتا البلدين العام الماضي ٩٩٦ وكانت ثمرة زيارة قام بها أربكان لطهران ويقول محللون في أنقرة أن الأحداث الأخيرة تظهر استحالة إقامة تعاون مبني على ثقة كاملة بين البلدين علماً أن إيران هي الدولة الحدودية الوحيدة التي لها علاقات مستقرة مع تركيا.

● **إيران تبعد سفير تركيا وقنصلاً وموفد لديميريل في طهران**

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية يوم ١/ ٣/ ٩٧ عن أبعاد السفير التركي في طهران عثمان كوروترك والقنصل العام التركي في أروميه (شمال غرب) أو فوق أوز سنجق. وقالت أن أمام الدبلوماسيين مهلة أسبوع لمغادرة الأراضي الإيرانية بسبب «نشاطهما الذي يتناقض مع وضعهما الدبلوماسي». وأن «التأكيدات الصادرة عن بعض القادة الأتراك والموجهة ضد إيران تتناقض مع جوهر العلاقات الودية بين البلدين وهي بالتالي غير مقبولة». وأكدت الوزارة أن طهران ترغب في «علاقات جيدة مع جميع جيرانها ومن بينهم تركيا وهي مستعدة لبذل كل جهد للوصول إلى هذا الهدف». وكانت إيران قد سحبت سفيرها من أنقرة بعدما طالب العسكريون والأوساط العلمانية بطرده من البلاد وعدم الاكتفاء بمذكرة الاحتجاج التي وجهتها وزارة الخارجية التركية إليه. وتجري جميع هذه الاحداث على خلفية توتر شديد في تركيا بين الجيش وحكومة أربكان والتي جعلت من التقارب مع إيران أحد المحاور الرئيسية لسياستها الخارجية.

● **موفد لديميريل يزور طهران**

وصل دبلوماسي تركي إلى طهران ليل السبت ـ الأحد (١ و٢/ ٣/ ٩٧) حاملاً رسالة من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى نظيره الإيراني هاشمي رفسنجاني وتندرج زيارة علي تويجان في إطار الأزمة الدبلوماسية بين البلدين التي نجمت عن تصريحات مؤيدة لتطبيق الشريعة أدلى بها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري في ٣١ كانون الثاني الماضي ١٩٩٧ وأثارت استياء العسكريين والأوساط العلمانية التركية.

والرئيس ديميريل أعرب في رسالته عن رغبة تركيا في قيام علاقات جيدة مع إيران «لكن يتعين على البلدين من أجل هذه الغاية أن يكونا أكثر انتباهاً في شأن بعض النقاط».

وأوضحت الرسالة أن الرئيس التركي «أشار أيضاً إلى استمرار انزعاج تركيا» على الحدود المشتركة ملمحاً إلى ما تصفه أنقرة باستخدام الأراضي الإيرانية من قبل حزب العمال الكردستاني لشن هجمات ضد تركيا.

● **رفسنجاني: إياد مشبوهة توتر العلاقات**

سعت أنقرة وطهران أمس ٣/ ٣/ ١٩٩٧ إلى احتواء الأزمة الدبلوماسية التي تفاقمت بينهما مؤخراً. واتهم الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إسرائيل والولايات المتحدة من دون تسميتهما بأنهما وراء توتر العلاقات. «للأسف هناك أياد مشبوهة لا تريد أن يستخدم

البلدان الجاران ثرواتهما لتعزيز العلاقات بينهما». وأكد أن «التصريحات اللامسؤولة والتشهير الذي تمارسه وسائل الاعلام يضران بالعلاقات بين البلدين» وكانت طهران قد احتجت بشدة على «المزاعم اللامسؤولة» للمسؤول العسكري التركي الجنرال شفيق بير، الذي قال أن إيران «دولة إرهابية».

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية في أنقرة سرمد أتانجلي يوم ٣/ ٣/ ٩٧ «أننا نريد عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي على أساس المصالح المشتركة والاهتمامات الأمنية».

● **ولايتي: رغبة إيرانية ـ تركية بتجاوز الأزمة**

أكد وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي في أنقرة يوم ١٠/ ٣/ ٩٧ عن عزم طهران على تخطي الأزمة الدبلوماسية بين البلدين التي انفتحت في سياق أجزاء مواجهة بين العلمانيين مدعومين من الجيش وبين الإسلاميين في تركيا والتي استمرت مع تحذير جديد من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى الإسلاميين من إثارة «جو سياسي يتحدث فيه الجميع عن إنقلاب» وكان وزير الخارجية الإيراني الدكتور علي أكبر ولايتي قد وصل إلى أنقرة آتياً من دمشق حيث صرح لدى بدء محادثاته مع أربكان بأن «المشاكل التي شهدتها العلاقات بين البلدين في الأيام الأخيرة باتت تحت السيطرة بفضل موقف حكيم وصبور». أما أربكان فقال أن «تركيا وإيران لن تتدخلا إحداهما في الشؤون الداخلية للأخرى وكل دولة تدير بنفسها علاقاتها الخارجية». ونقل الوزير الإيراني رسالة إلى ديميريل من الرئيس الإيراني ضمنها دعوة رسمية له للمشاركة في القمة المقبلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المقرر عقدها في كانون الأول في طهران. وكان ديميريل قد شدد لدى استقباله ولايتي أن «العلاقات التركية ـ الإيرانية تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية».

● **الجيش التركي يهدد سوريا وإيران ويتهم الإسلاميين بالتعاون مع الأكراد ضد الدولة.**

هدد الجيش التركي أمس ٢٩/ ٤/ ٩٧ عشية زيارة وزير الدفاع توركان تايان إلى إسرائيل تندرج في إطار الجهد لإرساء شراكة عسكرية أمنية بأفق سياسي إقليمي باستخدام القوة ضد إيران وسوريا بذريعة دعمهما «الإرهاب» الكردي.

وقال الجنرال تشيتين يلديز «إيران وسوريا تؤمنان دعماً لوجستياً ومالياً لحزب العمال الكردستاني» وقال جنرال ثان أن «على تركيا الأخذ بالاعتبار إمكان استخدام القوة ضد الدول التي تدعم الإرهاب إلا إذا نجحت الوسائل السياسية والاقتصادية».

وقال قائد عمليات الأمن الداخلي في الجيش الجنرال كنعان دنيز أن إيران «تدعم لوجستياً حزب العمال الكردستاني كما تقدم الدعم أيضاً إلى منظمات إسلامية أصولية مثل

حزب الله المحلي يهدف الإساءة إلى النظام العام في تركيا». وقال الجنرال دنيز «هناك حالياً في إيران بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مسلح من حزب العمال الكردستاني» واتهم إيران بأنها «تستخدم الإرهاب لتحقيق مآربها السياسية». وأضاف أن حزب العمال «بدل استراتيجيته» وصار «يتعاون مع منظمات إسلامية أصولية ضد الدولة التركية مثلما تعاون في الماضي مع منظمات يسارية متطرفة».. واتهم مسؤول عسكري ثالث سوريا «بإيواء حزب العمال (عبد الله أوج) داخل منشآت عكسرية».

# العلاقات الإيرانية ـ العراقية

● **إيران تضرب معارضيها داخل العراق**

اتهمت بغداد طهران أمس ٢٩/٩/٩٧ بشن غارات جوية على مواقع لمنظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة المسلحة داخل الأراضي العراقية.

وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية أن طائرات إيرانية أغارت الساعة السابعة صباحاً بالتوقيت المحلي على موقعين عراقيين قريبين من الحدود مع إيران، الأول في محافظة ديالي شمال شرق بغداد والثاني في محافظة واسط جنوب شرق بغداد والتي تقع داخل منطقة الحظر الجوي التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا. وقالت أن المقاومات الأرضية العراقية تصدت للطائرات المغيرة «وأن طائراتنا المقاتلة لاحقت الطائرات الغازية وأجبرتها على العودة إلى داخل إيران». وهذه المرة الأولى منذ نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ تعلن بغداد تعقب مقاتلاتها الطائرات الإيرانية، والمرة الأولى منذ أيار ١٩٩٣ تغير طائرات إيرانية على الأراضي العراقية.

وأكد الناطق العراقي «حق العراق في استخدام وسائله الدفاعية على كامل ترابه الوطني وفي كل أجوائه الوطنية لحماية سيادته وأمنه من أي انتهاك وعدوان». ولم يحدد أهداف الغارات الإيرانية، لكنه حمل إيران «المسؤولية الكاملة عن نتائجها والخسائر والأضرار التي نتجت من جرائها» واعتبر «أن استمرار الحظر الجوي في الشمال وفي الجنوب بات يشكل تهديداً مستمراً لسيادة العراق وأمنه لا من أميركا ومن يتعاون معها من الذين يفرضون الحظر فحسب وإنما من إيران وآخرين أيضاً». ودعا «الأمة العربية والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما في استنكار هذا العدوان الإيراني وإلى الضغط على أميركا وحلفائها لوضع حد لهذا الحظر المفروض في شمالي العراق وجنوبه والذي يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة» ولاحظ أن إيران «تستغل الظروف الصعبة للحصار الجائر كما تستغل هي ودولة أخرى الحظر المفروض من أميركا ومن يتعاون معها» في إشارة إلى التدخل العسكري التركي الجديد في شمالي العراق ضد «حزب العمال الكردستاني» من أجل «انتهاك سيادة العراق وخرق أجوائه وارتكاب العدوان العسكري المستمر على أراضيه» وخلص إلى «أن هذا السلوك العدواني من إيران يكشف

أكاذيب النظام الإيراني في دعوته المراوغة للحوار والسلام. فعوض التجاوب مع مبادرات العراق الكريمة التي تساهم في بناء علاقات حسن الجوار بين الشعبين والبلدين وبين إيران والأمة العربية، تلجأ الطغمة الحاكمة في طهران إلى أساليب العدوان هذه».

وكانت بغداد قد قررت السماح بدءاً من أيلول الجاري للإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق، لكن طهران اشترطت إجراء مشاورات مسبقة في هذا الشأن. وجاء في بيان لـ «مجاهدين خلق» أن طائرات حربية إيرانية هاجمت أمس ٢٩/٩/٩٧ معسكرين للمنظمة في العراق مما أدى إلى إصابة شخصين بجروح فضلاً عن خسائر مادية.

وصرح ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جيمس روبن أن على النظام العراقي أن يتقيد بالحظر الجوي المفروض فوق أراضيه «أيا كانت الظروف» وسئل عن المعلومات التي تحدثت عن غارات جوية إيرانية على جنوب العراق، فأجاب أن واشنطن «لا تملك أي تأكيد من مصدر مستقل» لهذه المعلومات وقالت أن الولايات المتحدة «لا تدعم حصول توغلات إيرانية، إلا أن خرق العراق منطقة الحظر الجوي غير مقبول أيا كانت الظروف» وأضاف «سنواصل فرض التقيد بحظر الطيران فوق هذه المنطقة ونأمل في أن تحترم القوات العراقية هذا الحظر».

- **بغداد تشكو طهران إلى الأمم المتحدة**

قدمت بغداد يوم ٣٠/٩/٩٧ شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان عن الغارات الجوية الإيرانية التي استهدفت يوم الاثنين ٢٩/٩/٩٧ موقعين لمنظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة المسلحة داخل الأراضي العراقية. فيما حذرت واشنطن طهران من أن تحليق طائراتها فوق المناطق المحظورة على الطيران العراقي في جنوب العراق يمكن أن يشكل خطراً على الطيارين الإيرانيين. وأفادت وكالة الأنباء العراقية، أن نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز بعث برسالة إلى أنان جاء فيها أن «إيران تستغل ظروف الحصار الجائر المفروض على العراق» لشن هجماتها. وأضاف أن إيران «تستغل هي ودولة أخرى (في إشارة إلى تركيا التي دخلت قواتها شمالي العراق) الحظر الجوي المفروض من أميركا ومن يتعاون معها في الشمال والجنوب لانتهاك سيادة العراق وخرق أجوائه وارتكاب العدوان العسكري المستمر (...) أن استمرار هذا الحظر الجوي في الجنوب والشمال بات يشكل تهديداً مستمراً لسيادة العراق وأمنه لا من أميركا ومن يتعاون معها في فرض الحظر فحسب وإنما من إيران وغيرها أيضاً (...) أن تكرار العدوان على العراق بات يعني أن تعهدات الأمم المتحدة الحفاظ على سيادة العراق صارت محض حبر على ورق». وأكد ناطق عسكري إيراني أن الطائرات الإيرانية هاجمت قاعدة لحركة «مجاهدين خلق». وقال مراسلون غربيون يزورون معسكراً لـ «مجاهدين خلق» في العراق

أن طائرتين عسكريتين حلقتا فوق المعسكر بعد ١٢ ساعة من غارة شنتها ثماني طائرات إيرانية عليه. وأضافوا أن الوحدات المضادة للطائرات التابعة للمنظمة أطلقت النار على الطائرتين وأجبرتهما على الفرار. ووصفت وكالة الأنباء (العراقية الطائرتين بأنهما مجهولتان. وقالت أنه بينما كان مراسلون أجانب في المعسكر، حلقت طائرتان مجهولتان فوقه في الساعة ٦,٤٠ مساء بالتوقيت المحلي وتمكن المراسلون من التقاط صور للوحدات المضادة للطائرات تطلق النار على الطائرتين.

وصرح ناطق باسم «مجاهدين خلق» أن الطائرتين إيرانيتان. وأشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية في «مجاهدين خلق» محمد سيد إلى أن «كل قواتنا العسكرية على امتداد الحدود قد وضعت في حال تأهب قصوى تحسباً لغارات جوية أو هجمات برية» من القوات الإيرانية.

ودعا المجلس الوطني العراقي الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي إلى التنديد بالهجوم الجوي الإيراني وطالب بوضع حد لمناطق الحظر الجوي في شمالي العراق وجنوبه.

- **«مجاهدين خلق» تعلن تمسكها بالكفاح المسلح ضد النظام الإيراني**

أعلن زعيم مجاهدين خلق» مسعود رجوي في ١/ ١٠/ ٩٧ وفي ختام اجتماعات المجلس الوطني للمنظمة التي انعقدت في «أحد مراكز المقاومة في العراق» واستمرت عشرة أيام وشارك فيها نحو ٥٧٠ عضواً بأنها متمسكة بـ «سياسة الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي لإطاحة النظام الإيراني وإقامة نظام ديمقراطي بديل» ودعا «جميع فصائل الشعب الإيراني إلى توسيع مقاومتها والنضال بكل أشكاله في المصانع والمعامل والمدارس والجامعات والمراكز الرياضية والمؤسسات العسكرية والحكومية». وقال إنه «بات واضحاً للجميع أن أي شيء لم يتغير في إيران ومهزلة الانتخابات لم تغير سياسة الملالي في القمع وإثارة المجلس لإطاحة النظام القائم». واعتبر أن الهجوم الإيراني «مؤشر لضعف رخوة من نظام الملالي» الذي «لا يستطيع البقاء إلا من خلال القمع والإرهاب وتصدير الإرهاب وإثارة الأزمات وهو أكبر مصدر تهديد للسلم والاستقرار في هذه المنطقة من العالم».

## الموقف العراقي من إيران التي ضربت معارضيها داخل العراق

في ٣٠/ ٩/ ٩٧ وجهت بغداد شكوى إلى الجامعة العربية نقلها مندوب العراق في الجامعة نبيل نجم، تطالب بالضغط على إيران «للكف عن ممارساتها العدوانية ضد العراق واحترام قواعد حسن الجوار والقانون الدولي» متهمة طهران «بالمراوغة في الدعوة للحوار أو السلام مع العراق» مؤكدة «حق العراق في استخدام الوسائل للدفاع عن كامل ترابه الوطني من أي انتهاك».

## الرد الأميركي على ضرب إيران لمعارضيها داخل العراق

● **واشنطن تحذر إيران من الطيران فوق العراق**

وجهت الولايات المتحدة الأميركية يوم ٩٧/٩/٣٠ تحذير إلى إيران من تحليق طائراتها فوق المناطق المحظورة على الطيران العراقي في جنوب العراق حيث قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية أن تحليق الطائرات الإيرانية في المناطق المحظورة يمكن أن «يشكل خطراً على الطيارين الأميركيين».

# الصراع التركي بين العلمانيين والإسلاميين

تعيش تركيا أزمة سياسية عميقة وخطيرة ولعلها الأخطر منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣، جوهرها هو الصراع على السلطة بين العلمانيين والإسلاميين أو كما تصفه الصحافة التركية بين «الحرس القديم» و «القوى الجديدة».

ويمثل الحرس القديم الجيش والأحزاب العلمانية والبورجوازية الكبيرة والاعلام وشريحة واسعة من سكان المدن الكبرى الأصليين الذين يعيشون في غرب تركيا وهي المنطقة الأكثر تقدماً وعلماً وثراء وتمسكاً بالعلمانية والقيم الغربية. وقد نعمت هذه الفئة باحتكار السيطرة السياسية والاقتصادية في البلاد منذ نشوء الجمهورية ولا تزال.

أما القوى الجديدة فيمثلها حزب الرفاه والتيار الإسلامي الصاعد والبورجوازية الصغيرة وشريحة مهمة من الطبقة الوسطى وما دون الوسطى والتي تيعش عموماً في ضواحي المدن الكبرى وشرق تركيا والأرياف وهذه الفئة تتمسك بتراثها الإسلامي. وقد عاشت مهمشة سياسياً ومحرومة اقتصادياً مدى عقود، ولكن بفضل «النهضة الاقتصادية» في عهد تورغوت أوزال في الثمانينات والتسعينات باتت قوة صاعدة تنافس الحرس القديم في التجارة والصناعة وتطالب بحصة لها في الحكم وبمشاركة في القرار.

لذلك تبدو أزمة الحكم في تركيا كما يقول المحلل السياسي في جريدة «الصباح» جنكيز تشاندلر هي أزمة «الزعامة المفقودة» و «الفراغ السياسي الذي خلفه غياب تورغوت أوزال» إذ أن الأحزاب السياسية التركية أفلست وقياداتها هرمت مثل رئيس حزب الرفاه نجم الدين أربكان ويولنت أجاويد رئيس الحزب الديمقراطي الشعبي ودنيس بايكال رئيس الحزب الجمهوري حيثوا يتجاوزوا عمر السبعين وفي المقابل تعيش القيادات الشابة مثل طانسو تشيلر (الطريق القويم) ومسعود يلماظ (الوطن الأم) في حال عداء وتنافس دائمين.

وظهر الاهتراء السياسي وذلك عبر مسلل الفضائح «فضيحة سوسويك» وتورط شخصيات سياسية ومسؤولين كبار في الأجهزة الأمنية في عملية تبييض الأموال والتعاون مع مافيات التهريب. وقد ساعد افتضاح أمر الفساد «الدم الجديد» الذي يمثله حزب الرفاه والتيار الاسلامي الصاعد في شق طريقه جماهرياً ليسيطر على أكبر ثلاث بلديات في

اسطنبول وأنقرة وأزمير، إضافة إلى ٤٠٠ بلدية أخرى في المناطق واستطاع حزب «الرفاه» أن ينال ٢١ في المئة من الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٤ وتالياً بات أكبر حزب في البرلمان وله ١٦٦ نائباً من أصل ٥٥٠ وهكذا استطاع حزب الرفاه أن يخترق التناقضات عند العلمانيين ووصل إلى سدة الحكم وألف حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم العلماني وفي هذه الأجواء قام حزب الرفاه والتيار الإسلامي الصاعد باختبار المؤسسة العلمانية، العسكرية والمدنية من خلال مطالب أعلنها الرفاه واعتبرها العلمانيون «مظاهر إسلامية لأهداف سياسية» ممنوعة بموجب الدستور ومنافية لمبادىء أتاتورك وجاء مهرجان القدس في سنجان الذي اشترك فيه السفير الإيراني محد علي باقري ودعا فيه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا، ليزيد التشنج وخصوصاً بعد نزول الدبابات إلى الشوارع وبسبب هيجان شعبي في الشارعين العلماني والإسلامي والأهم توتر بين الحكومة والجيش.

وتصاعدت الأزمة في ضوء المطالب التي تبناها الرفاه مثل بناء مسجدين في مكانين علمانيين مهمين في أنقرة واسطنبول والسماح لموظفات الدولة بارتداء الحجاب وتوظيف خريجي الأمة والخطباء في المراكز الرسمية الشاغرة ورفض تسريح ١٩ ضابطاً من الجيش بسبب انتماءاتهم الإسلامية وتوثيق العلاقات مع إيران.

وقد يبدو الكثير من هذه المطالب عادياً إذا ما وضع في إطار الطبيعي، لكن بناء مسجد في ساحة التقسيم في اسطنبول وصفه أربكان بأنه «إعادة فتح للمدينة» في إشارة إلى عودتها الثاني إلى أيدي الإسلاميين بعد محمد الفاتح ليس أمراً عادياً.

ومن جهة ثانية، وبعد ازدياد شكوك الجيش والعلمانيين في الرفاه نتيجة خطاب السفير الإيراني الذي اعتبر تدخلاً إيرانياً في الشؤون التركية، ارتفعت الأصوات التي تطالب بـ «وضع أربكان عند حده» كما قالت صحيفة «حريت» حتى «لا تستيقظ تركيا على نظام أصولي شبيه بالنظام القائم في إيران».

وتحولت إيران، «كابوس تركي» يقضي مضاجع المؤسسة العلمانية، العسكرية والمدنية، خصوصاً أن الحديث عن الأصولية الإسلامية في الغرب يلقى أذاناً صاغية في تركيا. ويؤكد المحلل تشاندلر، أن هذا «التطور جديد في تركيا وبدأنا نشعر بوجوده هذه السنة فقط».

والمعضلة التي تواجه تركيا، هي أن التيار الإسلامي بات تياراً شعبياً موجوداً. كما أن جزء من الصراع العلماني الإسلامي في تركيا صراع بين المؤسسة التقليدية أي الجيش ورئيس الوزراء الذي يمثل تياراً كبيراً فالجيش يعتبر نفسه الحارث الأمين للعلمانية والمؤتمن على المحافظة على مبادىء أتاتورك إذ عاشت تركيا مدة ٧٥ عاماً في ظل النظام

القائل بأن الدولة علمانية ودين الشعب الإسلام وبفصل تام بين الدولة والدين. والمواطن التركي العادي «هو مسلم مؤمن غير مسيس» لكن بعد مجيء حزب الرفاه والصحوة الإسلامية هو بداية التغيير «وتسيس المواطنين».

وفي النهاية، الخوف متبادل، العلمانيون خائفون من الصحوة الإسلامية، لذلك كانت ردود فعل على المظاهِر الإسلامية المسيئة اتخذت أشكالاً عدة منها التظاهرة النسائية العلمانية بمناسبة عيد المرأة العالي في الثامن من آذار وتظاهرة كبيرة في اسطنبول وحملة تواقيع تقوم بها النقابات العمالية وتأسيس منظمات غير حكومية وجمعيات علمانية للإنخراط في العمل الاجتماعي في ضواحي اسطنبول وأنقرة وكلها لمحاربة حزب الرفاه.

لكن الجيش الذي «هو سيد اللعبة» بلا منازع عوض القيام بانقلاب عسكري(كما كان مطروحاً) قد يؤذي سمعة تركيا ومصالحها وخصوصاً مع الاتحاد الأوروبي الذي تسعى إلى دخوله، استطاع حتى الآن أن يمارس عبر مجلس الأمن القومي «الديمقراطية الموجهة» ويحرك اللعبة مع إبقاء الحكومة والبرلمان مشلولين.

والشلل بدأ فعلاً في ٢٧ شباط ١٩٩٧ عندما وضع مجلس الأمن القومي حكومة أربكان في الزاوية وخيرها بين توقيع البنود العشرين التي وضعها أو الرحيل. لذلك بعد أسبوع واحد وقع أربكان البنود للمحافظة على وجوده أطول فترة ممكنة وتفويت الفرصة على خصومه لتأليف حكومة من دونه. وقد وصفت صحيفة «ميلييت» تكتيك أربكان بأنه «تقطيع للوقت» ويعود ذلك إلى رغبة في إطالة مدة تنفيذ هذه القرارات عبر إحالتها على البرلمان وتنفيسها وتقسيمها ثلاث دفعات: قريبة ومتوسطة وبعيدة. لكن الحكومة الائتلافية خرجت خاسرة إذ ارتفعت أصوات تدعوها إلى فك الائتلاف مع أربكان نظراً إلى تناقض برنامج الرفاه والنظام العلماني. وشعرت الأحزاب العلمانية المعارضة بدقة المرحلة وخطورتها. فأطلق رئيس الحزب الديمقراطي الشعبي بولنت أجاويد نداء إلى الأحزاب العلمانية الثلاثة إلى تناسي الخلافات الشخصية وتأليف حكومة واسعة للتخلص من أربكان الذي قال أن بقاءه بات «يثقل تركيا».

وفي الواقع أن قدر الأتراك هو في عيشهم الدائم في ازدواجية مستمرة، منهم أوروبيون ومشرقيون، علمانيون وإسلاميون، وكما يقول مدير الاعلام والصحافة في أنقرة أيدان كارهان «العقيلة أوروبية وجغرافيا الأرض شرق أوسطية».

أما حزب الرفاه فإن معركته فهي في الداخل وهدفه محاولة التأثير على الممارسة العلمانية.

ويقول نائب رئيس حزب الرفاه، رجب الطيب أردوغان، «لا نريد إقامة دولة

إسلامية بل نريد أن نعيش بالطريقة التي نريد وأن يسمح للفرد بأن يتصرف كما يشاء، نحن وغيرنا كذلك».

ويرى أحد المقربين من رئيس الوزراء زعيم الرفاه نجم الدين أربكان والمكلف العلاقات مع الجماعات الإسلامية العربية، الأستاذ الجامعي عمر الفاروق أن الرفاه، «حزب سياسي يعمل في إطار العلمانية والديمقراطية وفقاً للنظام التركي الذي نحترم ونجل» وينفي أن يكون حزباً دينياً لأن الدستور يمنع قيام أحزاب دينية وأتنية في تركيا.

وثمة تسليم من الرفاة وأكثرية الإسلاميين المعتدلين بالمحافظة على العلمانية نظاماً للدولة ولكن مع «تغيير تطبيق العلمانية التركية» التي وصفها الفاروق «بالعلمانية الفاشية». مضيفاً بأن العلمانية من منظار الحزب «مبدأ عالمي يعطي للعقائد والأديان حرية واحدة من غير تمييز حيث يجب على الدولة ألا تتدخل في شؤون الشعب الدينية». ورأى أن ما شهدته البلاد مدى ٧٤ عاماً هو أن «الدين يجب ألا يتدخل في شؤون الدولة لكن الدولة يجب أن تنظم شؤون الدين في تركيا. وهذا ما يخالف العلمانية الديمقراطية».

وموقف الرفاه يرفضه إسلاميون آخرون في المبدأ ومنهم مساعد المدير العام لمركز البحوث في منظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور هداية نوهو غلو الذي «نعى العلمانية في تركيا» وطالب المؤسسة بـ «أن تعترف بفشلها». ورأى أن العلمانية كايدولوجية بقيت «نظرية في الكتب ولم تطبق كاملة في أي بلد لأن الدين ضروري لكل دولة ومجتمع وإنسان» وجزم بأن «الفكرة كما جاءت في الكتب لا يمكن تطبيقها في العالم الإسلامي» داعياً الدولة والنصف العلماني من الحكومة «قبول الإسلاميين لأنهم جزء في الحكومة وممثلون للشعب الذي انتخبهم».

وبعد ٧٤ عاماً على قيام العلمانية في تركيا فإن «الإسلام لم يمت» كما يقول الدكتور نوهو غلو بل عاش «تحت سقف العائلة».

وفسر ظاهرة الرفاه والصحوة الإسلامية بأنها «حلقة في مسيرة طويلة ومستمرة والصحوة الدينية تفيد المؤمن» وأضاف أنه «منذ الخمسينيات خصوصاً في مواسم الانتخابات النيابية» بدأ الدين يضطلع بدور في السياسة.

وفي عملية البحث عن استرجاع الجذور الإسلامية في تركيا، يتوقف الإسلاميون عند محطاتها الرئيسية الثلاث: الأولى عام ١٩٤٦ عندما أعيد فتح مدارس أمام - خطيب والثانية عام ١٩٨٠ عندما جعل الجنرال كنعان أفرين الدين مادة إلزامية تدرس في كل المدارس التركية وعين إسلاميين في مناصب عالية في المحافظات والإدارات الحكومية، والثالثة في عهد تورغوت أوزال عندما عين إسلاميين في طاقم مساعديه. ويعتبر الكاتب المتخصص في الحركات الإسلامية التركية روشتين شاكيو أن عهد أوزال شكل «نقلة

نوعية» في حياة المسلمين الأتراك إذ قبله كان المسلم يشعر بأنه مواطن «من الدرجة الثانية».

وتقول الباحثة زينب دوكرلو أن التركي يقوم بواجباته الدينية سراً من دون مظاهر وحتى من دون التحدث عنها. ولكن منذ التسعينات «بدأت المظاهر الدينية تظهر في الحياة اليومية و «تسيَّس».

ويطالب الاسلاميون بأن يصير الدين «شأناً عاماً» في «المظاهر والسياسة» ويرى المعلق في جريدة «الزمان» فكرت ايشمر أن هذا مطلوب نظراً إلى «التغير الحاصل في شتى الميادين والذي لم تعد السيطرة عليه بعد الآن ممكنة إلا بالتفاهم وتقديم التنازلات».

كما يطالب الإسلاميون، الدولة بعدم التدخل في شؤون الفرد الخاصة ويعتبرون التدخل إنتهاكاً لحقوق الإنسان وكرامته وخرقاً لمبادىء الديمقراطية أما ممارسة شعائر الدين كالصلاة والصوم والحج وزيارة الضرائح، يمارسها نحو ٧٠ في المئة من السكان، علمانيين وإسلاميين على حد سواء. إذ أن تركيا هي بلد مسلم حيث أن ٩٩٪ من المواطنين مسلمون حنفيون وقسم من الأكراد شافعيون. أما الأقليات فنسبتها واحد في المئة موزعة بين مسيحيين ويهود.

أما بالنسبة لحزب الرفاه الإسلامي فإن نجاحه في العمل الاجتماعي والبلديات جعله الرقم الصعب في المعادلة التركية. ويكمن سر نجاحه في الساحة السياسية التركية، إلى فشل الأحزاب السياسية الأخرى التي نخرها الفساد، وتبني الرفاه برنامج اجتماعي، لقي تأييداً من المهاجرين الجدد من الأرياف إلى المدن الكبرى وفي مقدمها أنقرة واسطنبول.

وبفضل الماكينة الحزبية المنظمة التي يؤكد رئيس الوزراء زعيم الرفاه نجم الدين أربكان أنها تتألف من «مؤمنين وليس من حزبيين» صار «الرفاه» الرقم الصعب في المعادلة التركية، وهو الحزب الوحيد الذي يتقدم بينما الأحزاب الأخرى تتراجع. ويرى نظير كيوادر، وهو صديق الرئيس سليمان ديميريل أن بروز حزب الرفاه جيد لسببين فهو «يستطيع أن يمسك بالحركة الإسلامية ويحتويها ويستطيع أن يتعاون مع المؤسسة العسكرية لجعل تركيا نموذجاً في المنطقة لتعايش العلمانية والاسلام معاً في نظام ديمقراطي».

ويعتبر أربكان في نظر مؤيديه وأعدائه من أعمدة النظام وأركان الدولة وقد أسس الرفاه في الثمانينات على أنقاض حزب السلامة الوطني الذي كان مؤسسة عام ١٩٧٢، وسانده الهاربون من الأحزاب التقليدية الأخرى مثل حزب العدالة والحزب الديمقراطي الشعبي.

ويتألف الرفاه من قاعدة عريضة وخليط بشري واسع فهو حزب يضم الأتراك والأكراد ويجمع بين أهل الريف وأهل المدينة. ويتميز حزب الرفاه عن غيره من الأحزاب بأنه يمثل «ظاهرة اجتماعية» وأمل الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة وخصوصاً جيوش المهاجرين من شرق تركيا وجنوب شرقها ومناطق البحر البحر الأسود الذين تركوا الأرياف بحثاً عن عمل أو هرباً من الاشتباكات والصدامات بين الأكراد وقوى الأمن.

ويتمتع الرفاه بتأييد ٢٥ في المئة من طلاب الجامعات وعدد كبير من الأساتذة والباحثين وله شعبية كبرى في الأرياف في شرق البلاد وخصوصاً في قونية وقيسري ومراش وغيرها التي تعتبر معاقل إسلامية محافظة كما له شعبية بين الأكراد.

وتصور الرفاه لحل مشكلة الأكراد مبني على أساس «الأخوة الإسلامية» ومنح الأكراد حقوقاً ثقافية ولغوية ضمن مفهوم الدولة والسيادة التركية مع مقاومة الإرهاب والتفريق بين الكردي الإرهابي والمسالم.

# حزب الرفاه الإسلامي والجيش التركي
# العلمانية في مواجهة الإسلاميين

● **في افتتاح مؤتمر حزب الرفاه الإسلامي**

أربكان يلتزم خط الاعتدال ويتمسك بسياسة التعاون مع الغرب.

حاول حزب الرفاه «الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان في افتتاح مؤتمر حزب الرفاه الإسلامي يوم الأحد الواقع في ١٣/ ١٠/ ٩٦ طمأنة زعماء الدول الغربية إلى عزمه على التعاون معهم وإظهار وجهه الداخلي المعتدل وبعده عن التشدد وافتتح أربكان المؤتمر الذي هو الأول يعقده الحزب منذ فوزه في الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول الماضي وتسلمه السلطة في حزيران ١٩٩٦ أنه يرغب في لقاء «زعماء الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى» ليؤكد لهم عزمه على التعاون معهم وقال «إنني أتطلع إلى إجراء محادثات مع الاتحاد الأوروبي في شأن تعاون أفضل» مشيراً إلى أن زياراته الخارجية (خصوصاً إلى ليبيا) «ليست موجهة ضد حلفائنا الأوروبيين أو ضد الولايات المتحدة».

وفي محاولة لتهدئة مخاوف الغرب من احتمال فرض الحزب قوانين إسلامية متشددة قال «زعموا أننا سنقتل النساء اللواتي لا يلتزمن الحجاب (. . .) لكننا لم نأت إلى الحكم لنتدخل في ثياب الناس».

تعليقاً على انعقاد المؤتمر الخامس لحزب الرفاه الإسلامي يوم الأحد ١٣/ ١٠/ ٩٩٦ كتبت صحيفة «النهار» تحت عنوان:

## هكذا تكلّم أربكان: غابت القدس وحضر ممثّل إسرائيل

انعقد يوم الأحد الماضي المؤتمر العام الخامس لحزب الرفاه الإسلامي التركي منذ أن تأسس في ١٩ تموز من العام ١٩٨٣. ولقد تميّز هذا المؤتمر بالكثير من المظاهر والمؤشرات والمواقف، التي تجعل منه مؤتمراً «تاريخياً» بكل معنى الكلمة، سوف يذكره المعنيون، من باحثين وخبراء وساسة، باعتباره «نقطة تحوّل» في تاريخ الحزب وفي تاريخ

تركيا الحديث، ومضاعفات ذلك على مستقبل البلاد من جهة، والحركة الاسلامية في تركيا (والعالم الإسلامي) من جهة أخرى[1].

**أولاً**: إنعقد المؤتمر بحضور عدد كبير من المندوبين الأجانب مثّلوا أكثر من ٣٢٠ منظمة وحزباً من مختلف أنحاء العالم من بينهم ممثلو حركات إسلامية معارضة مثل الإخوان المسلمين في مصر، كما حضر قادة مسلمون من آسيا وأفريقيا والقوقاز والبلقان والشرق الأوسط، بحيث كان المشهد أشبه بـ «غاليري أممية» لم يعرف نظيرها أي حزب تركي، أو إسلامي على امتداد الساحة العالمية. ومع ذلك يمكن القول أن هذا الحضور الإسلامي، هو المظهر الوحيد «الإسلامي» الذي طبع المؤتمر، بخلاف المؤتمرات السابقة للحزب. وكان هذا مفاجأة أولى لم تستطع البتة أن «تطمس» المفاجآت الأخرى.

**ثانياً**: بدءاً من الشكل وصولاً إلى المضمون كان مؤتمر الرفاه الخامس، وبامتياز، مؤتمر «التحولات الكبرى» في الحزب على مختلف الأصعدة. مع أن مؤشرات هذه التحولات أمكن التقاطها أثناء الحملة الانتخابية التي جرت في شهر كانون الأول الفائت، وكبرت بعد فوز الرفاه في تلك الانتخابات بالمركز الأول، وتعاظمت بعد تشكيل زعيمه نجم الدين أربكان الحكومة الحالية في ٢٩ حزيران الماضي، إلا أن صورة هذه التحولات اكتملت بما لا يمدع مجالاً للظن في مؤتمر الأحد المنصرم.

**ثالثاً**: أولى هذه التحولات، كانت على صعيد «الشكل»، وهو أكثر من معبّر عن «جوهر» التحول. ففي قاعة أتاتورك الرياضية في أنقرة، حيث انعقد المؤتمر، ارتفعت لأول مرة صورة ضخمة لمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، وهذا لم يحدث أبداً في مؤتمرات الرفاه السابقة. وإلى جانب هذه الصورة تدلى علم تركي كبير. فميا اكتفى برفع أعلام الرفاه وصورة نجم الدين أربكان. وخلف المنصة الرئيسية كتابة كبيرة تحمل: «من جديد تركيا عظيمة». وخلال ذلك افتقد الحضور ما كان يميز المؤتمرات السابقة: الرايات الخضر (الإسلامية)، الكتابات باللغة العربية (القرآنية خصوصاً)، هتافات التكبير، التي عندما حاولت مجموعة صغيرة المباشرة بها سارع النائب الرفاهي مقدّر باش أغميز، إلى «قمع» المبادرة بالقول لهم: «لا تقعوا في الفخ»!. وإذ غابت نهائياً شعارات «النظام العادل» الذي يدعو إليه الرفاه ويعتبر أساس برنامجه الاقتصادي، وشعار «أربكان مجاهد»، فقد «تراجع» كذلك حضور الأعضاء «الملتحين» في المؤتمر، على الأقل من المحيط الذي كان يتواجد فيه أربكان حيث غلب حضور حليقي اللحى، المرتدين بزات حديثة، بعضها، من صناعة «إيف سانت لوران».

(١) الأستاذ محمد نور الدين خبير في الشؤون التركية «النهار» ١٦/ ١٠/ ٩٩٦.

**رابعاً**: وبعد الشكل، كان التحول الكبير في الخطاب الجديد الذي قدّمه الرفاه، على لسان زعيمه أربكان. لم يخاطب أربكان من كانوا في القاعة، وجلّهم من الرفاهيين، بل خاطب، عملياً، من هم خارجها، وخارج حزب الرفاه. كان الخطاب الأكثر «تعقلاً» وتوافقية وتصالحاً، بعيداً كل البعد عن الراديكالية. كان خطاباً حافلاً بالرسائل ذات اليمين وذات اليسار، بحيث بدا الحضور الإسلامي العالمي في المؤتمر أشبه بمجرد «زينة» في ديكور مسرحية فاجأ مخرجها، وممثلها، من كانوا يعتبرونه أملاً و «خليفة» جديداً محيياً للإسلام في ديار الأناضول.

ابتعد أربكان بقوة عن الخطاب الراديكالي الإسلامي الذي عُرف عنه وتعاظمت شعبيته بسببه. فغاب لأول مرة شعار مركزي للرفاه عن خطاب الأحد الماضي، وهو «تحرير القدس»، فيما كان يحضر المؤتمر، لأول مرة كذلك، ممثل عن السفارة الإسرائيلية. وبعدما كان أربكان يدعو كذلك لتحرير العالم الإسلامي من الامبريالية الصهيونية اكتفى بإدانة الظلم الذي يتعرض له المسلمون في العالم. ولم يتضمن خطاب أربكان أياً من ركائز الحزب الخمسة في سياسته الخارجية، وهي إقامة: سوق إسلامية مشتركة، وحلف دفاعي إسلامي، وأمم متحدة إسلامية، وعملة إسلامية، ومنظمة ثقافية إسلامية.

وكان خطاب أربكان رسالة تطمين إلى الدولة التركية نفسها وإلى الغرب، والولايات المتحدة بالذات. فأكد «المجاهد (سابقاً) أربكان «أنه لا نيّة لإقامة نظام حكم على النمط الموجود في إيران». وقال حرفياً: «يقولون أننا سننقل النموذج الإيراني في الحكم إلى تركيا. لكنكم ترون أن تركيا لا تشبه أية دولة أخرى. إنها تحمل إدارة تنسجم مع دستورها. وضمن هذا الدستور، سنحمل تركيا عالياً».

وتكلّم أربكان بحرارة لافتة عمن كان يوصف بأنه «عدو الإسلام الأول» أي مؤسس تركيا الحديثة أتاتورك. وأجرى مقارنة مثيرة بين ما كان يدعو إليه أتاتورك ويعمل لأجله، وما يسعى إليه الرفاه ليصل أربكان إلى نتيجة مفادها أن الرفاه امتداد للأتاتوركية (!) وأن أتاتورك لو كان حياً لانضم إلى حزب الرفاه. فالاثنان، برأي أربكان، يدعوان إلى: العقلانية والاستقلال والتنمية الوطنية بالقدرات الذاتية والتصنيع والمدنية المعاصرة ليخلص إلى اعتبار نفسه، وحزبه، «الورثة الحقيقيين للاتاتوركية» ونعت الأحزاب الأخرى بأنها «أتاتوركية مزيفة».

وركّز أربكان في خطاب «التحول الكبير» على ما اعتبره «التفسير الخاطىء» للعلمانية في تركيا. وبدا أن الهم الأكبر أمام أربكان هو إلغاء مفهوم «العداء للدين» من هذا التفسير، بحيث إذا تمّ ذلك لم يعد من مبرر لمعارضة الإسلاميين للعلمنة. لذا قال

أربكان أنه هو «ضمان العلمانية الحقيقية» لكنه سيتحول إلى «العدو الأكبر لمن يفسر العلمانية على أنها العداء للدين أو الإلحاد». كذلك اعتبر أربكان نفسه، وحزبه الضمان الحقيقي للديمقراطية.

وبطبيعة الحال، كانت هذه المواقف أكثر من ضرورية للوصول إلى «بيت القصيد» في كسب عطف المؤسسة العسكرية. فسخر أربكان من شائعات الإنقلابات العسكرية ووصف الجيش، كما كانت تصفه طانسو تشيلر، بأنه «حدقة عيوننا»، وربط الحديث عن «جيشنا البطل» فوراً بمسألة تعتبر أكثر المسائل حساسة بالنسبة إلى الجيش وهي «إرهاب» حزب العمال الكردستاني. وهنا أظهر أربكان، ما كان يخفي على غير الملمّين بمواقف الرفاه الحقيقية، وهو أنه في موقفه من المسألة الكردية في تركيا لا يختلف عن موقف الجيش والقوميين المتشددين من الأتراك، باعتبارها «قضية إرهاب» ليس إلا. قال أربكان: «تركيا دولة واحدة، وأمة واحدة، ووطن واحد، وراية واحدة. وستتحرر بالتأكيد من بلاء الإرهاب الذي يعمل لتقسيم هذه العناصر». فيما غابت عن خطابه حتى عبارة «الجنوب الشرقي» التي يستخدمها بعض الأتراك عوضاً من الإشارة بالاسم إلى أصل المشكلة أي «المسألة الكردية».

**خامساً**: بدا واضحاً أن حزب الرفاه تحوّل بالفعل حزب اليمين المركزي في تركيا، الذي كان يتقاسمه حزبا الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ وحزب الطريق المستقيم بزعامة تشيلر. وبعدما استطاع أربكان أن يرث آيدين مندريس، ابن رئيس حكومة تركيا في الخمسينات عدنان مندريس الذي أعدم عام ١٩٦٠، وأن «يلحقه» بحزب الرفاه منذ نحو السنة، فإن «عين» أربكان الآن هي على حزب الوطن الأم الذي يتسم بوجود تيارات إسلامية في داخله. ويجهد أربكان لضرب حزب الوطن الأم وتصفيته ووراثته. وقد نجح أخيراً في اجتذاب أحد قادة الوطن الأم وهو الوزير السابق والنائب الحالي عبد القادر آقصو الذي احتفى به الرفاهيون بحرارة أثناء مؤتمر الأحد الماضي.

في المقابل، ما زالت تشيلر شريكة أربكان في السلطة، تحظى برضى وافر منه وهو الذي لا يوفر سانحة دون كيل المديح لها. وكيف لا وهي التي كان لها الفضل الأول لتسلمه رئاسة الحكومة في حزيران الفائت. ويبدو استمرار أربكان في هذه السلطة محكوماً بتأييد تشيلر له. وإذ يدرك ذلك جيداً، فقد وجه لها في خطاب الأحد الماضي عبارات الشكر ثلاث مرات بحيث أن بعض المعلقين الأتراك اعتبرها «نجمة المؤتمر»، وقد أرسلت إكليلاً من الورد (تم إبرازه جيداً) وبرقية تضامن، فيما قوبلت برقيتا يلماظ، ودينيز بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري بصيحات الاستنكار.

لكن تطمينات أربكان لتشيلر لا تخفي، بدورها، طموحات الرفاه إلى «تذويب»

حزب الطريق المستقيم في «الوقت المناسب» وتدريجاً. فيما يبدو من تطورات الأحداث منذ نحو السنة حتى الآن هو أن «محدلة» الرفاه لن توفر أحداً.

**سادساً**: بين الابتعاد عن كونه «حزباً أيديولوجياً» وبين هوسه بالاحتفاظ بالسلطة، وما يتطلبه ذلك من تنازلات وتراجع عن «مبادىء» و «مسلمات»، حفلت «الهيئة الإدارية للقرار المركزي» (MKYK) بدخول وجوه شابة مثل: «رجب طيب أردوغان (رئيس بلدية اسطنبول)، وإسماعيل قهرمان (وزير الثقافة)، وعبد الله غول (وزير الدولة) وعبد اللطيف شينير (وزير المالية)، وحسن حسين جيلان (الباحث والنائب عن أنقرة) وغيرهم.

ولهؤلاء خاصية مشتركة مهمة جداً، وهي أنهم جميعاً كانوا يشكلون سابقاً وفي وقت واحد قيادة «اتحاد الطلبة الوطني التركي» المعروف بأنه منظمة شبابية إسلامية. وهنا يبرز من بين هؤلاء رجب طيب أردوغان، الذي انتخب رئيساً لـ «ديوان الحزب» ما اعتبر مؤشراً على أن أردوغان هو «ولي عهد» أربكان وخليفته المحتمل.

ورأى أردوغان، بعد انتخابه، أنه «قدري، واعمل منذ ٢٦ عاماً مع أربكان، وهو رئيسي واستاذي واعمل منذ سنتين ونصف السنة في رئاسة بلدية اسطنبول. واعمل في كل مكان يتطلبه الحزب. فنحن حزب لا يرتبط بشخص بل بذهنية وبمبادىء» واعتبر أردوغان نفسه «أتاتوركياً حقيقياً» فيما الآخرون من الأحزاب الأخرى «أتاتوركيون مقلّدون».

**سابعاً**: على رغم تعاظم قوة الرفاه واستلامه السلطة لأول مرة، إلا أ«ن المؤتمر الخامس للحزب أظهر، مجدداً، استمرار هيمنة «الذكور» على مقدرات الحزب، فمعظم المندوبين الألف ومئتين وواحد وخمسين هم من الرجال، فيما خلت الهيئات القيادية للحزب من أي امرأة. وترى بعض الرفاهيات «أن دور النساء في قيادة الحزب سيأتي عندما ينفرد بالسلطة. وفي جميع الأحوال يعود تقدير ذلك للحزب وللخوجا (أربكان)». أما «خالصة تشيفتشي» رئيسة لجنة أنقرة النسائية في الحزب فتقول بأن نساء الحزب موجودات في كل مكان: البلديات وغيرها. و «لسنا كما يظن في الصفوف الخلفية، وإن لم نكن في موقع القيادة المكشوف».

كان نجم الدين أربكان يحسّ في داخله بقوة فائقة كانت تدفعه لـ «ينهر» قادة الأحزاب المنافسة بقوله لهم: «هيّا من هنا، هيّا هيّا هيّا هيّا». ولينصّب نفسه «على المكشوف» ودون أدنى خجل، وريثاً لأتاتورك.

وما كانت تدري «نيرمين»، التي بكت عندما دخل زوجها نجم الدين قاعة المؤتمر تأثراً برحلته الطويلة إلى السلطة، أن أربكان الجديد هو الوريث الفعلي لشعار سليمان ديميريل الشهير: «الأمس هو الأمس واليوم هو اليوم»، وعفا الله عما مضى وعن شيطان

الأمس الأكبر، حليف اليوم، ويداً بيد تحت بركة النظام العالمي الجديد.

- **أربكان يتهم الاتحاد الأوروبي بالخداع**

اتهم رئيس الوزراء التركي الاتحاد الأوروبي بأنه «غير صادق» في علاقاته مع تركيا ورأى أن على بلاده أن تعيد درس علاقاتها مع الاتحاد الذي قدمت ترشيحها لعضويته عام ١٩٨٧. ففي تصريحات نشرتها الصحف التركية ٩٦/١٢/٤ قال «يبدو أن الغربيين لم يكونوا جديين عندما وقعوا اتفاق أنقرة» عام ١٩٦٣ الذي يربط تركيا بالاتحاد الأوروبي. وأضاف «يبدو أنهم كانوا يريدون خداع تركيا (. . .) أنظروا إلى المعاملة التي لقيتها تركيا في هذه الفترة» وتساءل «اليوم هل هي عضو في أوروبا أم لا؟ ولماذا لم يتحقق بعد انضمام تركيا عضواً كاملاً إلى الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن الاتفاق نص على ذلك، أي حجة من حججهم ليست مقبولة». وكانت المفوضية الأوروبية اعتبرت عام ١٩٨٩ أن «من السابق لأوانه» قبول ترشيح تركيا. وانتقد رئيس الوزراء التركي سير عمل الوحدة الجمركية التي بدأ تطبيقها في الأول من كانون الثاني ١٩٩٦ مشيراً إلى أن «ميزاننا التجاري مع أوروبا يشهد حالياً عجز بنحو خمسة مليارات دولار. نريد أن نبحث في كل المواضيع بين تركيا والاتحاد الأوروبي بصدق».

إلى ذلك نقلت الصحف عن أربكان قوله: «أن تركيا تستحق الاحترام ويجب أن تتغير هذه المعاملة لقد آن أوان قبول حقيقة أن تركيا بلد أوروبي».

- **الجيش التركي سرح ٧٠ ضابطاً إسلامياً**

سرحت السلطات العسكرية العليا في تركيا تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠، ٦٧٠ ضابطاً في إطار عملية إبعاد الإسلاميين الأصوليين عن الجيش. وجاء في بيان أن «المجلس العسكري الأعلى قرر قطع صلات ٣٣ ضابطاً و ٣٦ ضابط صف بالقوات المسلحة لأسباب نظامية وأخلاقية» لكن مصادر ثقة قالت أن أكثر هؤلاء سرحوا لارتباطاتهم بالإسلاميين الأصوليين.

وقد وافق رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان على قرار المجلس العسكري الأعلى. وليست هذه المرة الأولى يسرح ضباط من الجيش. فقد سرحت القوات المسلحة التركية التي تعتبر حارسة المباديء العلمانية لمؤسس جمهورية تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك مرات عدة سابقاً لأسباب مماثلة.

ويشار إلى أن قرارات المجلس العسكري الأعلى لا رجوع عنها بموجب القانون التركي. لكن النائب البارز حسن حسين جيلان الذي ينتمي إلى حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان صرح في تشرين الثاني الماضي أن حزبه يعد مشروع قانون يجيز الطعن في تلك القرارات.

● **الجيش التركي يحذر الإسلاميين**

وجه ضابط كبير في الجيش التركي ٩٦/١٢/١٣ تحذيراً شديد اللهجة إلى الإسلاميين وندد بجهودهم الرامية إلى التشكيك أمام القضاء في تسريح ٧٠ عسكرياً لاتهامهم بميول أصولية وذلك بعد جملة انتقادات للصحف الإسلامية وعدد من النواب من أعضاء حزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين أربكان.

ونقلت صحيفة «صباح» عن الضابط الكبير أنه «لن يسمح بالتأكيد لأجهزة إعلامية معينة ومؤيديها أن يقوضوا القوات المسلحة التركية» وأكد أن العسكريين المسرحين «كانت تدعمهم أوساط أصولية مسلمة» وأن الجيش «نظف بيته (. . .) وجود وجهات نظر سياسية وعقائدية في صفوف القوات المسلحة من شأنه إثارة خلافات في الرأي على كل المستويات» وأضاف «إننا نشكل جيش جمهورية (مصطفى كمال) أتاتورك العلمانية وصفات جنوده واردة في النظام الداخلي الذي ينص على أن يكون لعائلات العسكريين نمط الحياة الحديثة» في إشارة واضحة إلى حظر ارتداء زوجات العسكريين الحجاب.

● **تحذير أربكان من مغبة السماح بارتداء الحجاب**

يسعى حزب الرفاه منذ فترة طويلة إلى السماح باللحى للشبان وبالحجاب للنساء في الإدارات والجامعات ويرى أن منعهما مخالف لحقوق الإنسان. وقال النائب عن الرفاه صالح كابوزوز «أنه حق أساسي للنساء في أن يتمكن من تغطية رؤوسهن بحسب معتقداتهن الدينية ومنعهن من ذلك انتهاك لحقوقهن». ولا يتمتع الرفاه بغالبية مطلقة في مجلس النواب وهو يحتاج من أجل تبني مشروعه إلى دعم حزب الطريق القويم شريكه في الإئتلاف الحكومي. وقد عبر عدد من نواب الطريق القويم عن معارضتهم للمشروع لكن زعيمة الحزب نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية طانسو تشيلر لم تدل بأي تصريح في هذا الشأن. كما انتقد وزير الدفاع تورهان تايان العضو في الطريق القويم والقريب من الجيش موقف الرفاه. وأوردت صحيفة «دايلي نيوز» التركية أن ديميريل استدعى فجأة رئيس مجلس النواب مصطفى قلملي وطلب منه أن يبلغ إلى رؤساء الأحزاب نتائج اجتماعية مع رئيس الأركان. وأشارت إلى أن الرفاه إزاء هذه التطورات قد يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، ولذلك فإنه يركز حالياً على المسائل الإسلامية مثل الإصرار على بناء المسجد في ميدان التقسيم وضرورة السماح بارتداء الحجاب.

سعى رئيس مجلس الوزراء التركي وزعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان إلى احتواء الأزمة فأكد في اجتماع لنواب حزبه أن تركيا «دولة علمانية لها هدف واحد هو إقامة تركيا الكبرى» «وأن ما أثير في شأن رفع بعض الحاضرين في الأقطار في سينكان صور زعماء إسلاميين أجانب «لا يعني تخلي تركيا عن أهدافها ومبادئها» وقال أن تحقيقاً

سيجري مع المسؤولين الذين سمحوا بذلك وأنه لا ينبغي لأحزاب المعارضة استغلال الحادث وإعطاءه حجماً أكبر من حجمه.

● وفي ٥/ ٢/ ٩٧ أثار حزب الرفاه الإسلامي مجدداً مسألة السماح بارتداء الحجاب في الجامعات ومؤسسات القطاع العام الذي تمطره القوانين العلمانية في البلاد وكذلك بناء مسجد في موقعين يرمزان إلى تركيا الحديثة في اسطنبول وأنقرة. كما أقام نجم الدين أربكان في المقر الرسمي لرئاسة الحكومة إفطاراً لعدد من رؤساء جمعيات إسلامية محظورة مبدئياً بموجب قانون صادر منذ عام ١٩٢٥.

● **الصراع السياسي المحتدم في تركيا أمام مجلس الأمن القومي**

الوضع المتوتر في تركيا كان أمس أي آخر شهر فبراير مدار بحث في اجتماع لمجلس الأمن القومي الذي يضم المسؤولين السياسيين والعسكريين الكبار والذي يمكن أن ينتهي بقرارات تحسم مصير الحكومة الإئتلافية بين حزب الرفاه وحزب الطريق القويم خصوصاً أن الاجتماع الذي عقد كرس للبحث في «النشاطات الأصولية والإرهاب». ولا شك أن أربكان سمع انتقادات عنيفة من العسكريين الذين يعتبرون الحرس التقليدي للجمهورية العلمانية. وهم يتهمونه وحزب الرفاه بالتوجه الأصولي وبتوثيق العلاقات مع دول متطرفة وخصوصاً إيران وليبيا. وكتبت صحيفة «صباح» في افتتاحيتها أن «جميع القادة العسكريين سيعرضون شكاويهم من تصاعد نشاطات الأصوليين».

وكان الرئيس سليمان ديميريل قد وجه إلى أربكان رسالة دعاه فيها إلى تجنب «اختراق الاتجاهات الإسلامية المتشددة لمؤسسات الدولة». وقال ديميريل أن «المدارس والإدارات المحلية والجامعات والنظام القضائي والقوات المسلحة يتوجب حمايتها».

● **أربكان يهاجم مجلس الأمن القومي رافضاً الاستقالة**

رفض رئيس الوزراء التركي زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان تنفيذ خطة العمل التي طالب بها الجنرالات الكبار في محاولة لوضع حد للتوجهات الإسلامية المتشددة في تركيا واستبعد تقديم استقالته على رغم تزايد الضغوط عليه بانضمام الأحزاب العلمانية إلى الجيش في مطالبته التزام الخط العلماني للدولة التي أرسى أسسها مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣.

وقال أربكان «لن أستقيل» وذكر بأن «مجلس الأمن القومي هيئة استشارية ولا يحق له أن يطلب من الحكومة أن تنفذ قوانين معينة» ولفت إلى أن «الحكومة مشكلة في مجلس النواب وليس في مجلس الأمن القومي ومجلس النواب يمثل إرادة الشعب ومنه تأتي القرارات. وكل الأحزاب ممثلة في المجلس متفقة على أن العلمنة لا تعني الإلحاد»

ورأى أن الكلام على احتمال قيام العسكريين بعرض قوة هو عبارة عن «محاولات تقوم بها بعض القوى الخارجية التي لا تريد تركيا قوية لزعزعة استقرار البلاد» وأضاف «أن الصحافة تسعى أيضاً لمصالحها الخاصة إلى زعزعة تركيا».

**● شد الحبال التركية ينتهي لمصلحة الجيش وأربكان يوقع على كبح النشاطات الإسلامية**

رضخ رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان ٥/ ٣/ ٩٧ بعد ثلاثة أيام من المناورات المضنية «لأوامر» الجيش فوقع على «لائحة المحظورات العشرين» المفروضة على نشاطات الإسلاميين في خطوة غير متوقعة منه تظهر على ما يبدو اضطراره إلى الإقدام عليها تجنباً لـ «الخيار المر» بالاستقالة الاضطرارية سواء بفك الإئتلاف الحكومي أو بعمل عسكري مباشر. حيث أعلن الجنرال إيلهان كيليبح الأمين العام لمجلس الأمن القومي أن أربكان وقع على سلسلة الإجراءات التي أقرها المجلس في اجتماعه الحاسم مساء يوم الجمعة الماضي ٢٩/ ٢/ ٩٧ الهادفة إلى وقف المد السياسي للإسلاميين. أما زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ أوضح أنه رفض تقديم أي دعم لأربكان في وجه العسكريين ودعاه إلى الإستقالة «كي لا يتدهور الوضع» وإذ أن «السبب الأساسي للأزمة الحالية هو التناقض بين حزب الرفاه والدستور» موضحاً أن «الرفاه لم يستوعب المبادىء الأساسية للدولة ولا سيما العلمانية».

**● استرضاء الجيش يغضب «الرفاه»**

خف الاحتقان السياسي الذي خيم على أجواء أنقرة نتيجة رضوخ رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان لضغوط الجيش والتوقيع على «لائحة العشرين محظوراً» على نشاطات الإسلاميين فنزع بذلك مبدئياً «فتيل الأزمة مع المؤسسة العسكرية وخلفها الأوساط العلمانية لكن لتنفتح في وجهه أزمة محتملة داخل حزبه «الرفاه» حيث بات يواجه مشكلتين بدلاً من واحدة: أذ عليه بعد التوقيع تطبيق هذه الإجراءات، خاصة أن الجيش أكد أنه سيراقب ذلك عن كثب، فيما عليه احتواء مضاعفات موقفه المحرج أمام قاعدة حزبه «الرفاه» تلافياً لأي خطر انقسامي.

ودعت صحيفة «بني سافاك» الناطقة باسم الجناح «المتشدد» في حزب الرفاه، يوم ٦/ ٣/ ٩٧ السلطات العلمانية إلى «التفكير مرتين» قبل تطبيق إجراءات الحد من النشاطات الإسلامية وتساءلت «من سيقبل هذه المطالب؟».

وفي إطار الحملة على الإسلاميين، أعلنت مصادر قضائية، أمس ٦/ ٣/ ٩٧ عن توجيه محكمة أمن الدولة في مدينة ديار بكر اتهاماً إلى رئيس بلدية بلدة ديجل الجنوبية الشرقية وهو من حزب الرفاه بأنه يساعد الأكراد الانفصاليين.

**● الإسلاميون الأتراك يلوحون بانتخابات مبكرة في خطوة قد تزيد الأزمة مع الجيش تفاقماً**

دخلت الأزمة بين الجيش التركي والإسلاميين نفقاً جديداً ذلك أن رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان أبدى رغبته في أن يعرض على مجلس النواب للمناقشة التوصيات التي صدرت عن مجلس الأمن القومي قبل أسبوع والرامية إلى الحد من نشاطات الإسلاميين. ولوح مقربون منه بانتخابات مبكرة. واعتبر محللون هذه الخطوة محاولة من أربكان للمماطلة قدر الامكان في تطبيق الإجراءات المطلوبة. أما رغبة الحكومة في طرح الموضوع على النقاش أمام مجلس النواب فرأوا فيها «محاولة خطيرة» ترمي إلى وضع الجيش والبرلمان وجهاً لوجه. وكتبت صحيفة «صباح» التركية في عنوانها الرئيسي «أربكان يلعب بالنار مجدداً».

ونسبت صحيفة «ميلييت» إلى وزير الدولة عبد الله غول قوله «في الوقت الذي تمر تركيا بأزمة ويتعرض النظام الديمقراطي لضغط متزايد يجب أن نجري انتخابات وهذا هو رأيي الشخصي».

ومن جهة ثانية وفي خطوة مستديمة لمحاربة الإسلاميين، طلب المدعي العام التركي نوح جيتينكايا عقوبة السجن ١٢ سنة لرئيس البلدية السابق لضاحية سينكان في أنقرة بكر يلديز بتهمة نشر الكراهية على أسس دينية. وكان يلديز قد نظم احتفالاً أوائل شباط دعا إليه السفير الإيراني لدى أنقرة محمد رضا باقري الذي ألقى خطاباً نادى فيه بتطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا، الأمر الذي أثار حفيظة الجيش فقام بعد أيام بعرض للقوة في هذه الضاحية وأرغم الحكومة على إقالة يلديز.

**● أربكان يحذر الجيش من محاربة الإسلام «لا يمكن لأحد أن يقضي على شعب مؤمن»**

نسبت صحيفة «يني ساكاً» التركية اليمينية ٨/ ٣/ ٩٧ إلى رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان قوله أنه «لا يمكن لأحد أن يقضي على شعب مؤمن» مضيفاً «أن أولئك الذين حاولوا أن يفعلوا هذا الأمر هنا فشلوا وستالين أيضاً حاول محاربة الدين وفشل». وكان أربكان قد وقع نهار الأربعاء ٥/ ٣/ ٩٧ بالموافقة على الإجراءات التي طالب بها العسكريون. وتفرض هذه الإجراءات من جملة ما تفرضه، خطر القيام بأي دعاية لتطبيق الشريعة وبث برامج دينية في التلفزيون والإذاعة وتطلب فرض قيود صارمة على ارتداء الزي الإسلامي بالاضافة إلى إجراءات تهدف إلى منع الإسلاميين من شغل مناصب إدارية في دوائر الدولة وخصوصاً في البلديات التي يسيطر عليها حزب الرفاه الإسلامي ومع توظيف ضباط سبق أن طردوا من الجيش بسبب ميولهم الإسلامية في هذه

البلديات وطالب عسكريون أيضاً بمراقبة فعالة لآلية تمويل الجمعيات الدينية.

● **أربكان إلى مكة تاركاً وراءه موجة انتقادات**

غادر نجم الدين أربكان يوم ١٤/ ٤/ ٩٧ إلى مكة لأداء فريضة الحج يرافقه وفد كبير يتضمن ٥٤ نائباً من حزب الرفاه الإسلامي. وكتبت الصحف التركية أن هذه هي المرة الـ ٢٥ التي يحج فيها أربكان، والمرة الأولى بصفته رئيساً للوزراء. وتعرض أربكان لانتقادات شديدة بسبب هذه الرحلة. وقال وزير الصحة يلدريم اكتونا (حزب الطريق القويم) أنه «استخدام واضح للدين في السياسة» وأضاف أن الحج هو لاتمام الدين وليس للعرض.

ووصف دنيز بايكال أحد مسؤولي حزب الشعب الجمهوري زيارة أربكان إلى مكة بأنها «استعراض سياسي». وقال مسؤول في مديرية الشؤون الدينية حسن سنكتار أنه كان يتوجب على أربكان «استخدام وقته وقوته وماله في أعمال وخدمات لمصلحة شعبه» وأضاف أن «هدف من يزورون مكة للحج أكثر من مرة هو عمل فارغ».

● **الحكومة التركية تقرر إقالة الموظفين الأصوليين**

قررت وزارة الداخلية التركية تنفيذ سلسلة من الإجراءات المتشددة ضد الحركات والموظفين الإسلاميين الأصوليين واستدعت وزيرة الداخلية ميرال اكسينير (من حزب الطريق القويم) المحافظين الثمانين في البلاد إلى اجتماع عقد في أنقرة أبلغتهم فيه بلائحة من الإجراءات المتشددة للحؤول دون تسلل الاسلاميين الأصوليين إلى الدولة والمجتمع. وقالت «إن العلمانية هي اللاصق الذي يجعل مجتمعنا متماسكاً بسلام» وقالت «وكالة أنباء الأناضول» أن اكسينير طلبت من المحافظين أن «يقال من الوظائف العامة كل من يشارك في نشاطات دينية تخريبية» كما طلبت الوزيرة من المحافظين إقفال المدارس الدينية غير القانونية «التي تحاول فرض أيديولوجيتها باسم الإسلام».

ويقول محللون سياسيون أن هذا القرار قد يؤدي إلى تخفيف التوتر بين العسكريين المدافعين عن تقاليد تركيا والحكومة الإسلامية بشأن تنامي النزعة الإسلامية في البلاد.

● **تصريحات جنرال تركي تثير أزمة بين الإسلاميين والجيش (٢٠/ ١/ ٩٧)**

حذر قائد الدرك في منطقة أرضروم التركية الجنرال عثمان أوزبك، حزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان من المساس بالديمقراطية فأثار أزمة جديدة بين الجيش والإسلاميين. وقال الجنرال أوزبك في اجتماع عام في ارتفين «أن الاسلاميين باستغلالهم الديمقراطية يحاولون الاستيلاء على الحكم بالقمع وحتى بقطع رؤوس كما هي الحال في الجزائر. أن الجيش في خدمة الديمقراطية وفي خدمة الشعب التركي» وأضاف «سأحارب الإسلاميين كما حاربت حزب العمال الكردستاني مدى ١٣

سنة» ووجه انتقادات أيضاً إلى أربكان لإدائه فريضة الحج للمرة الرابعة والعشرين كما تقول الصحافة بدعوة من الملك فهد بن عبد العزيز وقال «إن الرجل اللائق لا يمكن أن يكون ضيفاً لهذا الملك» وألقى على السعودية تبعة «المآسي» في موسم الحج.

وحملت تصريحات الجنرال أوزبل ناطقين باسم حزب الرفاه على الرد عليه، لكنها حصلت على دعم أحزاب المعارضة. وقال وزير الدولة عبد الله غول (من الرفاه) «لقد ارتكب جرماً إذ لا يمكن لعضو في الجيش أنه يعبر عن أرائه بهذه الطريقة وهو يرتدي بزته العسكرية وسنقوم بالضروري في إطار القوانين» ودعا نواب آخرون من الحزب الجنرال أوزبك إلى «خلع بزته العسكرية وخوض معترك السياسة حيث سيتلقى رداً ملائماً من الشعب» واتهموه بأنه «تجاوز بتصريحاته حدود وظيفته». أما وزير الصحة يلديرم اكتونا فاعتبر أن «تصريحات الجنرال أوزبك تعني أن صبر المدنيين والعسكريين يكاد ينفذ» وقال رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال «ما استمرت هذه الحكومة في الحكم فإن أزمات كهذه ستتوالى» مما يشكل تأييداً واضحاً للجنرال.

- **ديميريل يدعو إلى انتخابات مبكرة تفادياً للصدام بين الإسلاميين والعسكريين**

مع تصاعد التوتر في تركيا بين حكومة رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان والجيش المتمسك بالطابع العلماني للدولة، دعا الرئيس التركي سليمان ديميريل يوم ٢٢/٤/٩٧ إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة في تركيا في محاولة لوقف الخلافات والتوترات. وحض ديميريل أيضاً على المصالحة بين الحكومة والعسكريين الذين يعتبرون أنفسهم ضامني علمانية الدولة ويواجهون تاليا النزعة الإسلامية لحزب الرفاه وقد وجهوا تنبيهات عدة إلى حكومة أربكان في هذا الشأن وقال أن «الذين يختبئون وراء الإسلام عليهم ألا يجرؤوا على محاولة تغيير أسس النظام التركي أبداً وأن يتفادوا الاصطدام بالجيش» و «على الآخرين ألا يصطدموا بمشاعر المسلمين الحقيقيين الذين يمثلون ٩٩ في المئة من سكان هذا البلد» وحذر من أي انقلاب عسكري سيلغي «الديمقراطية» التركية قائلاً «لا يمكنكم إنقاذ الديمقراطية بدءاً بتدميرها».

- **نواب في الرفاه ينقلون المواجهة إلى البرلمان**

في أول إجراء ملموس تتخذه حكومة رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان لتنفيذ توصيات مجلس الأمن القومي التركي الرامية إلى مواجهة تصاعد التيار الإسلامي المتشدد دهمت الشرطة التركية أمس ٢٨/٤/٩٧ مراكز غير شرعية للتعليم الإسلامي في البلاد. وأفاد مصدر في وزارة الداخلية التركية أن الشرطة أغلقت ١١ مركزاً تعتمد برامج غير رسمية لتعليم القرآن بينها سبعة في منطقة بورسة وأربعة في زونغولدال وسكاريا. وقال: «أغلقت البرامج اتضح أنها تقدم خارج إطار سلطة هيئة الشؤون الدينية».

وكان وقف التعليم الإسلامي غير الشرعي أحد أهم مطالب قادة الجيش العلماني التي أبلغت إلى الحكومة قبل شهرين. ويأتي هذا الإجراء غداة توقع أربكان بياناً لمجلس الأمن القومي وافق فيه على المضي في فرض قيود على دور الإسلام في الحياة العامة. وقال البيان الذي صدر نهار السبت الواقع في ٢٦/٤/٩٧ في ختام اجتماع للملجس استمر أكثر من ثماني ساعات إلى أن مجلس الأمن القومي توصل إلى تفاهم يطلب بناء عليه من الحكومة أن تنسق الإعداد والتنفيذ للتدابير التي اتفق عليها خلال اجتماعه في ٢٨ شباط الماضي ١٩٩٧». وعقد الاجتماع في أجواء أزمة سياسية لاستمرار تردد أربكان في تنفيذ بعض التدابير التي تقررت سابقاً وأبرزها زيادة مدة التعليم الإلزامي من خمس سنوات إلى ثماني سنوات، الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاق أقسام الثانوي في مدارس «أمام خطيب» التي يجري فيها أعداد أئمة المساجد ويعتمد الرفاه عليها في تطويع كادراته المقبلة.

وكشف النائب البارز في الرفاه صالح كابوسوز أن نواب الحزب ينوون معارضة مشروع إدخال إصلاحات على النظام التربوي والتعليمي «بكل قواهم» في مجلس النواب وقال «سنقاتل بكل قوانا تبني هذا المشروع (. . .) أنه مشروع قانون أمر واقع» وأضاف «لا قوة فوق قوة مجلس النواب» في الديمقراطيات في إشارة إلى مجلس الأمن القومي ونقلت صحيفة «ميلييت» عن ضابط كبير أن «رئيس الوزراء يقبل كل شيء في مجلس الأمن القومي لكن الناطقين باسم حزب الرفاه في الخارج يقولون العكس تماماً (. . .) أربكان يمارس التقية أنه يحاول أن ينصب فخاً ويكسب الوقت».

● **الجيش التركي يتهم الإسلاميين بالتعاون مع الأكراد ضد الدولة**

شمل تهديد الجيش التركي ٢٩/٤/٩٧ الحركات الأصولية التي اتهمها أيضاً «بالتعاون» مع حزب العمال الكردستاني لزعزعة الدولة مضيفاً عنصراً جديداً على المواجهة المفتوحة بين التيارين العلماني المحمي من المؤسسة العسكرية والإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان وذلك في وقت بدا أن أربكان المحرج أمام قواعد حزبه «الرفاه» جراء تنازلاته المتكررة اختار قلب الطاولة على خصومه واضعاً إياهم أمام استحقاق انتخابات مبكرة لتبديل وحيد عن ائتلافه الحكومي ممتلكاً أسباباً كافية للرهان أولاً على خشية الجميع من نتائج هذا الاستحقاق بحيث يهربون منه، وثانياً على «انضباط» شريكته طانسو تشيلر. وأعلن أربكان خلال اجتماع مع نواب حزبه «الرفاه» الإسلامي أن «الحكومة الحالية هي الحل الوحيد والفرصة الوحيدة لتركيا ليس ثمة بديل آخر» لكنه قال مخاطباً زعماء المعارضة «إذا اردتم انتخابات تشريعية قبل أوانها فليكن ذلك» وأضاف مخاطباً نواب «الرفاه» «تحملوا معي عشرة أيام أخرى وسندعو إلى انتخابات إذا كان ذلك ضروريا». مع ذلك حاول أربكان تحييد الجيش مشيراً إلى أن الجيش موال تماماً للديمقراطية ونفى الشائعات عن انقلاب وشيك واصفاً إياها بالأكاذيب.

● **أربكان يستبعد انتخابات مبكرة وينفي علاقته بتنظيم يتزعمه القذافي**

نقلت وكالة أنباء الأنضول التركية شبه الرسمية عن رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان في اجتماع للقادة المحليين لحزب الرفاه الإسلامي الذي يتزعمه أن «اللجوء إلى الانتخابات سيعني وقوعنا تحت تأثير جدول أعمال غير صحيح». وسئل عن صحة ما أعلنه الرئيس الليبي معمر القذافي عن انتمائه إلى ما سماه «القيادة الدولية للشعب الإسلامي» نفى ذلك قائلاً «حتى الأطفال لا يمكنهم أن يصدقوا ذلك». ويمارس الجيش العلماني ضغوطاً كبيرة على أربكان أول رئيس وزراء إسلامي في تركيا الحديثة، لدفعه إلى تنفيذ حملات مناهضة للنشاطات الإسلامية المتزايد في البلاد.

أما أكسيتير وهي من الجناح العلماني في الحكومة فتوعدت بإغلاق آلاف من مراكز التعليم الإسلامية المحظورة وقالت: «لن يبقى منهج قرآني أو معهد ديني أو مؤسسة مماثلة محظورة (. . .) سنتخذ كل الإجراءات الضرورية لمنع الأفق الساطع لبلادنا أن يصير مظلماً». وأشارت إلى أن عشرات من الفصول السرية لتدريس القرآن التي أغلقتها الشرطة أخيراً لا تمثل سوى إثنين في المئة من عدد الفصول الدراسية المحظورة.

● **«الرفاه» يرفض تمديد إلزامية التعليم**

رفض حزب الرفاه الإسلامي في تركيا مجدداً في ٥/ ٥/ ٩٧ تلبية مطالب الجيش حول التعليم العلماني بإعداد مشروع قانون بشأن المدارس التابعة للحكومة وقال النائب عن «الرفاه» صالح كبوشوز رداً على سؤال حول مطالبة الجيش بإقرار تعليم حكومي يستمر ثماني سنوات متتابعة «ليس ممكناً بالنسبة لنا أن نعد مسودة قانون بشأن هذا الموضوع في الوقت الحالي». ويخشى الإسلاميون أن يؤدي مثل هذا البرنامج الذي يأتي في إطار حملة على النفوذ الإسلامي يقودها الجيش إلى إغلاق المدارس الدينية جزئياً. وتنص القوانين الحالية على استمرار التعليم الإلزامي خمسة أعوام وقد طلب الجيش مؤخراً تمديد المدة إلى ثمانية أعوام وهو ما يرفضه «الرفاه».

● **تشيلر تطلب مساندة الجيش لتصفية «الرفاه»**

وفي ٨/ ٥/ ١٩٩٧ واستناداً إلى صحيفتي «حريت» و «صباح» واجهت وزيرة الخارجية التركية تشيلر موقفاً رافضاً من رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي قرادحي عندما طلبت مساندته «لتصفية» حزب «الرفاه» الإسلامي بزعامة رئيس الحكومة نجم الدين أربكان الذي تسلم السلطة منذ نهاية حزيران ١٩٩٦ في إطار حكومة ائتلافية مع حزب «الطريق القويم» بزعامة تشيلر. وقد رد الجنرال على طلب تشيلر بأن «الجيش لا يتدخل في الشؤون السياسية». وأشارت الصحيفتان إلى أن الجيش أطلع الرئيس سليمان ديميريل

على ما دار في اللقاء مع تشيلر وأن ديميريل أكد له دعمه لمواقف العسكريين في مواجهة الإسلاميين.

وتشهد العلاقات بين «الرفاه» والجيش توتراً منذ بضعة أشهر بسبب المواقف المعادية للعلمانيين التي أعلنها الحزب قبل وبعد تسلمه السلطة وقوبلت بحملة مضادة يحركها الجيش اكتسبت زخماً منذ شباط الماضي حين اجتمع «مجلس الأمن القومي» الذي يضم مسؤولين مدنيين وعسكريين.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول أن السلطات المحلية في محافظة توجايلي أغلقت أربع مدارس جديدة لتعليم القرآن تم افتتاحها من دون ترخيص. وسبق للسلطات التركية أن أعلنت عن إقفال ٢٤ مدرسة أخرى مماثلة منذ ١٨ نيسان الماضي في أقاليم عدة في إطار إجراءات طالب بها العسكر من أجل ردع النمو الإسلامي تتضمن إصلاح النظام التعليمي وحظر أي رعاية تدعو إلى تطبيق الشريعة في وسائل إعلام الإسلاميين والتشدد إزاء ارتداء اللباس الشرعي ومنع الإسلاميين من الالتحاق بأجهزة الدولة.

مسؤولون في حزب «الرفاه» يحذرون من جزائر ثانية إذا أصر الجيش على إغلاق المدارس الدينية.

وفي ٩/ ٥/ ٩٩٧ حذر مقربون من رئيس الوزراء التركي زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان من أن تركيا ستتحول إلى جزائر ثانية إذا أصر الجيش على إقفال المدارس الدينية وأبدوا معارضتهم لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل.

## رأوا أن لا حاجة إلى المناورات التركية الإسرائيلية

وفي ٩/ ٥/ ٩٧ قال نائب رئيس حزب الرفاه أوغوزان أصيلترك أنه لا يرى حاجة إلى تدريبات بحرية مشتركة مع إسرائيل، في إشارة إلى قلق الإسلاميين في تركيا من تنامي العلاقات مع الدولة العبرية. وأضاف «هذا موضوع لم تناقشه الحكومة (. . .) أقول أنه لا حاجة إلى مثل هذا الشيء».

وأعربت إيران ومعظم الدول العربية عن عدم ارتياحها إلى الروابط العسكرية المتنامية بين تركيا وإسرائيل. وسمح اتفاق وقع العام الماضي للسلاح الجوي الإسرائيلي بالتدريب في المجال الجوي التركي.

- **تظاهرة في تل أبيب (٩/ ٥/ ١٩٩٧)**

في تل أبيب تظاهر ثلاثون ناشطاً إسلامياً أمام السفارة التركية احتجاجاً على هيمنة الجيش على الحكومة في أنقرة. ورفع المتظاهرون الذي ينتمون إلى «الحركة الإسلامية» المعتدلة للأقلية العربية في إسرائيل لافتات كتبت فيها شعارات مثل «تركيا

ينبغي ألا يحكمها العسكريون» و «الرد هو الإسلام». ويذكر أن ناشطين فلسطينيين ألقوا نهار ٤/ ٥/ ٩٩٧ زجاجات حارقة على القنصلية التركية في القدس الشرقية احتجاجاً على زيارة بير لإسرائيل.

وفي ١٤/ ٥/ ٩٧ أشار السفير الإسرائيلي لدى أنقرة زفي البيليغ إلى أن لا موعد قد تحدد للمناورات، لكنه أعرب عن أمله بإجرائها «في المستقبل القريب جداً».

وقال النائب عن حزب الرفاه خليل إبراهيم جيليك لصحيفة «صباح» الشعبية «إذا أقفلتم المدارس الثانوية الدينية فستراق الدماء. وفي هذه الحال ستصير تركيا جزائر ثانية أو يصير الوضع أسوأ مما هو في الجزائر». وجاء كلامه غداة إعلان حزب الرفاه رسمياً أنه سيعارض في مجلس النواب مشروعاً للإصلاح التربوي يدعمه الجيش من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق المدارس الدينية. وكان الرجل الثاني في حزب الرفاه أحمد تيكدال شدد على أنه «ليس وارداً إغلاق المدارس الإسلامية والجهود التي تبذل لإغلاقها ستمنى بالفشل» وأضاف أن «الذين يريدون إغلاق المدارس الإسلامية سيصطدمون بإرادة الشعب ولا تستطيع وزارة التربية ولا الحكومة إغلاقها». وأضاف «أن حرمان الطلاب حق الذهاب إلى المدارس الدينية سيكون انتهاكاً لحقوق الإنسان».

## «الرفاه» يلاحق صحافيين محرضين على الإنقلاب

استمر اختبار القوة بين الإسلاميين الأتراك والعلمانيين إذ تحرك حزب «الرفاه» الإسلامي للرد على الحملات التي تستهدفه منذ شهور عدة وذلك من خلال وزارة العدل التي يتولاها شوكت قازان المنتمي للحزب لملاحقة ثمانية صحافيين وإثنين من النقابيين بتهمة «تحريض الجيش عبر الصحف على القيام بانقلاب» يزيح الإسلاميين المشاركين في الحكم ائتلافياً. وذكرت شبكة «أن. تي. في» التلفزيونية الخاصة أن محاكم عدة منها محاكم أمن الدولة تقوم بتحريات مبدئية عن ثلاثة من المتهمين وتحريات شاملة عن خمسة آخرين بسبب مقالات أو خطب هدفها إثارة إنقلاب عسكري.

الصحافيون المتهمون انتقدوا بشدة الحكومة الإئتلافية برئاسة زعيم «الرفاه» نجم الدين أربكان ووصفت صحيفة «حريت» هذه التحقيقات بأنها «تحريات مضحكة» فيما ذكرت صحيفة «صباح» التي لها ثلاثة صحافيين تجري تحقيقات معهم بينهم رسام كاريكاتير أن الصحافيين يتعرضون «لضغط قضائي». وتكهن بعض الصحف التركية باحتمال قيام الجيش المدافع عن العلمانية برابع إنقلاب منذ العام ١٩٦٠ يطيح بحكومة الإئتلاف بين الإسلاميين وحزب «الطريق القويم» اليميني بزعامة تشيلر.

وكتب الصحافي في «صباح» فاتح جيكرجي مقالاً بعنوان «الموقف الأخير من أنقرة شيء ما قد يحدث في أي لحظة» أما النقيبان المتهمان فهما الأمين العام للاتحاد العمالي

سمزي دنيزر لأنه قال «سنؤيد الإنقلاب لو كان ضرورياً» ورئيس نقابة «ساغليك ـ أيس» التي تضم العاملين في قطاع الصحة.

## مئات الألوف يتظاهرون في اسطنبول

«هذه تركيا. . . وليست إسرائيل»

يوم ١١/ ٥/ ٩٧ تجمع مئات الآلاف من الأتراك عند المسجد الأزرق في اسطنبول في أكبر تظاهرة تشهدها تركيا منذ عقود، احتجاجاً على أوامر الجيش العلماني بإغلاق المدارس الدينية في إطار المواجهة المفتوحة مع حزب «الرفاه» الإسلامي الذي يقود الحكومة والذي حاصره العسكريون بمجموعة من الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل قوضت آمال زعيمه ورئيس الوزراء نجم الدين أربكان في توثيق علاقات بلاده بالعالم الإسلامي. وكتب على إحدى اللافتات التي رفعها المتظاهرون «لا أريد أن أتعلم القرآن» وقال علي اكيار بينما كان يحاول شق طريقه إلى مكان التجمع ممسكاً بيد إبنه «أليست تركيا بلداً إسلامياً؟ أريد أن يتعلم أطفالي عن دينهم في المدارس».

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من السكان المسلمين فإن تركيا علمانية منذ العام ١٩٢٣ عندما تأسست الجمهورية على إنقاض الإمبراطورية العثمانية.

وأصدر مجلس الأمن القومي الذي يهيمن عليه الجنرالات سلسلة توجيهات للحكومة في شباط الماضي، تطالب من بين أمور أخرى بزيادة سنوات التعليم الإجباري من خمس إلى ثماني سنوات مما يعني عملياً إلغاء السنوات الثلاث الأولى للمدارس الدينية التي تقبل الآن طلبة من سن ١١ عاماً.

وحتى الآن تملصت الحكومة من تنفيذ هذا القرار ولم يرسل أي مشروع قانون بهذا الشأن إلى البرلمان بعد. لكن المدافعين عن المدارس الدينية يشعرون بقلق من أن تخضع حكومة أربكان في النهاية للضغط العسكري بهدف البقاء في السلطة ونظموا تجمع لاستعراض قوتهم في الشارع والتحذير من خطورة كهذه من جانب الحكومة. وتوجد ٦١٠ مدارس دينية في تركيا وتفضل العائلات المتدينة إرسال أولادها إلى مثل هذه المدارس لأنها تفصل بين الجنسين. وقدرت الشرطة عدد المتظاهرين الذين تجمعوا في ساحة السلطان أحمد عند الجامع الأزرق بـ ٣٠٠ ألف شخص.

وردد عدد من المتظاهرين هتافات تدعو لنظام إسلامي في تركيا. وهتف بعض المتظاهرين «لا يمكن وقف الحركة الإسلامية» فيما لوح آخرون بالأعلام الخضراء رمز الحكم الإسلامي، والشعار الذي تردد كثيراً خلال التجمع هو «هذه تركيا ليست إسرائيل» في إشارة إلى الغضب من تحسين العلاقات مع إسرائيل بدفع من المؤسسة العسكرية التركية.

وكان آخر اتفاق أبرمه الجيش التركي مع إسرائيل الأسبوع الماضي لإجراء مناورات بحرية في البحر الأبيض المتوسط بين الدولتين وبمشاركة الولايات المتحدة وهو كان بمثابة النهاية لأي توجه «نحو الشرق» في سياسة تركيا الخارجية في عهد أول رئيس وزراء إسلامي منذ العام ١٩٢٣ الذي جاء إلى الحكم مع حلم بتوثيق العلاقات مع العالم الإسلامي. وفي الوقت نفسه أرسل الجيش التركي بهذا الاتفاق وغيره من الاتفاقات مع إسرائيل رسالة إلى سوريا والعراق وإيران بأن تركيا ترى أن مصالحها الأمنية مرتبطة بواشنطن وحليفتها إسرائيل. وقال محلل الشؤون الخارجية الصحافي اليهودي سامي كوهين «تدخل الجيش بعد أن بدأ أربكان يدلي بتصرحات أو يقوم بزيارات اعتبرت تحولاً في توجه السياسة التركية (الموالية للغرب). وكتب مصطفى كار علي أوغلو في عموده في صحيفة «يني شفق» الإسلامية «حقق الجيش نصراً ملموساً على الحكومة في ما يتعلق بالهيمنة على السياسة الخارجية» وأضاف «الصورة الآخذة في الظهور الآن صورة لتركيا وهي تشكل تكتلاً ضد الدول الإسلامية».

- **إسلامي تركي اقتحم مبنى «حريت»**

إقتحم إسلامي مسلح ١٢/ ٥/ ٩٧ في اسطنبول مبنى صحيفة «حريت» التي تدعم الخط العلماني في تركيا وأصاب إثنين من العاملين فيها بجروح. ومعلوم أن «حريت» تدعم الخط العلماني بقوة وأنها كثيراً ما تنتقد الإئتلاف الحكومي برئاسة حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان.

وقال رئيس تحرير صحيفة «حريت» أرطغرل أوزكوك «زاد أعضاء الحكومة تصريحاتهم التي تستهدف الإعلام التركي في الأيام الأخيرة ومثل هذه الأشياء توجد مناخاً تقع فيه حوادث بغيضة». واتسمت العلاقة بين أربكان ووسائل الإعلام التركية العلمانية بالتوتر وقد اتهمها كثيراً بتوسيع الصدع بين حكومته والجيش الذي يهيمن عليه العلمانيون.

وتحدثت الصحف الكبرى بترحاب عن احتمال قيام الجيش بانقلابه الرابع على الحكومة منذ عام ١٩٦٠. وطلبت وزيرة العدل التي يتولاها إسلامي إجراء تحقيق مع ثمانية صحافيين وإثنين من أعضاء نقابة الصحافيين بسبب مقالات أو خطب قيل أنها تستهدف الدعوة إلى إنقلاب عسكري. ولكن على رغم الخلفية الإسلامية للمهاجم نالت تشيلر الشريكة في الائتلاف الحاكم القسط الأكبر من النقد. وانضم آخرون إلى أزوك في مقارنة الهجوم الذي وقع استهدف أمس ١٢/ ٥/ ٩٧ بذلك الذي وقع قبل عشرة أيام مكاتب محطة تلفزيون «فلاش» رداً على برنامج يتعلق بالجريمة المنظمة اتهم فيه رجل عصابات شخصيات سياسية علمانية بارزة بالفساد.

- **زجاجة حارقة على مدرسة أميركية في أزمير**

ألقى مجهولان زجاجة حارقة على مدرسة أزمير الثانوية للبنات في مدينة أزمير على بحر إيجة وهذا الهجوم الثاني على مدرسة أجنبية في أزمير منذ أسبوعين، فقد تعرضت مدرسة القديس يوسف الفرنسية لزجاجة حارقة في ٣٠ نيسان ٩٩٧ ويذكر أن هاتين المدرستين كانتا من الأهداف التي هددت «جبهة مقاتلي الشرق الكبير» الإسلامية المتشددة في بيان نشرته مجلة «اكينجي يولو» بضربهما وتبنت الجهة التي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية إلقاء قنبلة يدوية على مقر الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية في اسطنبول في أيلول من العام الماضي ٩٩٦.

- **أربكان يعلن إرجاء المناورات مع إسرائيل**

فجر رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان قنبلة سياسية عندما أعلن إلغاء المناورات التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية عملياً قائلاً أنها «أرجئت إلى السنوات المقبلة». وأجواء الانقسام السياسي الحاد في تركيا بين معسكري العلمانيين والإسلاميين الذي يعكسه التناقض في أقوال رئيس الوزراء ووزير دفاعه الذي ينتمي إلى حزب الطريق القويم بزعامة تشيلر تنبىء بأن لا إجماع للقوى المختلفة على القرار الذي قد يؤدي إلى مواجهة نهائية بينهما يحسم فيها الجيش «حامي العلمانية» الموقف ويخرج أربكان من السلطة. ومن اللافت في هذا السياق ما قاله رئيس الوزراء السابق زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ إذ أبدى تفاؤله بسقوط حكومة الرفاه والطريق القويم وقرب تأليف حكومة جديدة. وربما كان أربكان يدرك أنه خارج من السلطة فأراد تسجيل موقف يرضي قاعدته الشعبية المستاءة من التقارب «التحالفي» مع إسرائيل.

وقد تحدى رئيس الوزراء التركي بذلك المؤسسة العسكرية علانية بالإعلان عن أرجاء المناورات العسكرية ـ التركية ـ الإسرائيلية الأميركية المشتركة إلى «السنوات المقبلة» رافعاً بذلك من درجة التوتر بينه وبين الجيش فيما بدا أن «ماكنية» المعارضة العلمانية السياسية قد وضعت اللمسات الأخيرة على خطة للإطاحة بالائتلاف الحاكم عبر تصويت على الثقة في البرلمان وهجوم على أركان التحالف من حزبي الرفاه الإسلامي والطريق القويم. وذكرت وكالة أنباء الأناضول أن أربكان أعلن إلغاء هذه المناورات التي أثارت انتقادات واسعة خلال اجتماعه بوزير العدل العراقي شبيب لازم المالكي وأوضح أربكان «أن إجراء مناورات لاختبار التجهيزات التي ستشتريها من إسرائيل منصوص عليه في اتفاق. لكن هذه المناورات أرجئت إلى السنوات المقبلة».
وجاء تصريح أربكان رداً على اسئلة الصحافيين حول ردود فعل الدول العربية على المناورات التي كانت تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة تنوي إجراءها الصيف المقبل

في البحر المتوسط. ونقلت وكالة فرانس برس عن دبلوماسي إسرائيلي في أنقرة قوله أن الإسرائيليين يتحققون من هذا النبأ «ونحاول أن نعرف ما هو الوضع وليست لدينا في هذه المرحلة أي ردة فعل إضافية». كما نفى مسؤول في وزارة الخارجية التركية أن تكون الوزارة قد تلقت أية تعليمات تصب في خانة ما أوردته وسائل الإعلام على لسان رئيس الوزراء.

ورأى محللون سياسيون أن تصريح أربكان سيرفع من حدة المواجهة القائمة بينه وبين السلطات العسكرية التركية واسعة النفوذ التي اتفقت على تعاون إستراتيجي مع إسرائيل على الرغم من معارضة الإسلاميين.

وشدد أربكان على أن الاتفاق مع إسرائيل «تجاري بحت» في إشارة إلى اتفاق قيمته ٦٣٠ مليون دولار أبرم العام الماضي ١٩٩٦ مع شركة إسرائيلية لتحديث طائرات مقاتلة تركية من طراز «اف ـ ٤». وتعهد أربكان في وقت لاحق بألا يسمح لتركيا بسلوك طريق الجزائر أو إيران وقال أن «قيم العلمانية والديمقراطية ترسخت جذورها في البلاد وحزب الرفاه ضامن حقيقي لعلمانية تركيا.

● ندد المدعي العام التميزي التركي فورال سافاس ٢٣/ ٥/ ٩٧ الذي بدأ إجراءات قانونية لحل حزب الرفاه «بحملة تشهير» شنتها الصحافة الإسلامية عليه ودعا في مؤتمر صحافي في أنقرة المدعين العامين إلى «القيام بمهمتهم حيال حملة الشتائم التي تشنها الصحف الإسلامية ومنها الصحيفة التي تدعم الرفاه» وأعرب عن ثقته بأن «المدعين العامين سيبذلون قصارى جهودهم في حق الذين يشتموني أن ذلك يشكل جنحة وأنا أنتظر أن يقوموا بمهماتهم وإلا فإنني سأتقدم بشكوى في حقهم بتهمة الإهمال أمام اللجنة العليا للقضاء والمدعين العامين». وكانت صحيفة «أكيت» الإسلامية وصفت المدعي العام بأنه «ليس قاضياً متوازناً». وقد طلب سافاس يوم الأربعاء في ٢١/ ٥/ ٩٧ من المحكمة الدستورية حل الرفاه متهماً إياه «بدفع البلاد إلى الحرب الأهلية ومحاولة نسف النظام العلماني في تركيا».

● **تظاهرة تركية ضد أربكان والجيش وإسرائيل**

شهدت اسطنبول ٢٥/ ٥/ ٩٧ تظاهرة هتف خلالها آلاف المشاركين ضد رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الإسلامي وأيضاً ضد المؤسسة العسكرية التي تناصبه عداء سافراً وضد المناورات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية ـ الأميركية المقرر إجراؤها. وحاول المتظاهرون الذين عقد عددهم بنحو عشرة آلاف شخص إحراق علم إسرائيلي وآخر أميركي. ودعا إلى هذه التظاهرة «حزب الحريات والتضامن» اليساري وشارك فيها حزب موال للأكراد وهتف المتظاهرون «لا نريد حكومة إسلامية ولا تدخلاً عسكرياً».

● ذكرت صحيفة «حريت» أن جنرالات الجيش سيطلبون من أربكان تقديم تفسير عن سبب اشتراك نواب من حزب «الرفاه» في تظاهرة للإسلاميين جرت في اسطنبول مؤخراً تأييداً لمدارس تحفيظ القرآن التي اتخذ «مجلس الأمن القومي» قراراً بإغلاقها.

وفي مواجهة أخرى، ذكرت وكالة أنباء الأناضول أن أمام مسجد في أنقرة مثل أمام محكمة أمن الدولة بتهمة الدعوة لتطبيق الشريعة خلال خطبة الجمعة. ونقلت الوكالة عن لائحة الاتهام قولها أن أسلوب الحديث هذا في مكان عام مثل المسجد مناف للقانون كما أنه يؤثر بشكل سلبي على السلام الاجتماعي. ويعمل أمام المسجد علي كوكجوكر الذي تعينه الدولة في مسجد قائم في الساحة الأمامية لمقر حزب «الرفاه» في أنقرة وهو يواجه عقوبة قد تصل إلى السجن لمدة ثلاثة أعوام.

**● الإسلاميون الأتراك تحدوا ضغوط العلمانيين باحتفال ضخم ٣٠/ ٥/ ٩٧ في ذكرى «فتح القسطنطينية»**

رد الإسلاميون الأتراك على ضغوط القوى العلمانية بعرض للقوة تمثل في احتفال حاشد أقاموه في اسطنبول إحياء للذكرى الـ ٥٤٤ «لفتح القسطنطينية». ووسط اشتداد حملة العلمانيين على الإسلاميين، نزل أكثر من ٤٠ ألف مؤيد للرفاه إلى شوارع اسطنبول في الذكرى ال ٥٤٤ «لفتح القسطنطينية». وقال أربكان لأنصاره الذين تجمعوا في ملعب اينونو على الضفة الأوروبية للبوسفور، أن استيلاء السلطان العثماني محمد الثاني الملقب «الفاتح» على القسطنطينية في ٢٩ أيار ١٤٥٣ «يشكل يوماً مشرقاً للعالم الإسلامي الذي يضم (١,٥ مليار) نسمة» مئكداً «أننا وحدنا قادرون على ملء هذا الملعب في تركيا» وأضاف أن «الفتوحات التكنولوجية والمعنوية لتركيا ممكنة بقيادة قائد مؤمن بقدر «الفاتح» وبجنوده مؤمنين بقدر جنوده» وهتف أنصاره «ها هو القائد ها هو الجيش».

واحتج الحشد في شعاراته على الاجراءات التي بوشرت لحل الحزب الإسلامي وعلى الأوامر التي أصدرها مجلس الأمن القومي التركي الذي يهيمن عليه العسكريون بإغلاق الفروع الثانوية للمدارس التي تخرج الأئمة وعلى الإغلاق الأخير لعشرات مدارس الفقة الإسلامي التي تعمل في شكل غير قانوني.

وأقيم احتفال على أرض الملعب يرمز إلى فتح القسطنطينية: قاد «سلطان» يعتلي صهوة جواده وقد شهر سيفه مجموعة ترتدي لباس الانكشارية هاجمت وهي تصرخ «الله الله» اسواراً يدافع عنها «بيزنطيون» رسموا صلباناً على صدورهم.

وتجنب أربكان الإدلاء بالأقوال يمكن أن تستفز المؤيدين للعلمانية باستثناء مطالبته مجدداً بإعادة تحويل كنيسة اجيا صوفيا البيزنطية مسجداً. وكان محمد الثاني حولها مسجداً بعد سقوط بيزنطية وظلت كذلك إلى أن جعلها مصطفى أتاتورك مؤسس الدولة

التركية الحديثة متحفاً عام ١٩٣٥. وهتف الجمهور «الله أكبر» عندما أعلن أربكان هذا المطلب الذي يشكل أحد المطالب الرئيسية لحزب الرفاه.

● **الجيش يحذر الإسلاميين من الإنحراف عن النظام العلماني**

حذر رئيس هيئة الأركان في الجيش التركي الجنرال إسماعيل حقي قاراداي من أي محاولة «لتغيير النظام الديمقراطي والعلماني» في البلاد «وجر تركيا إلى ظلامية القرون الوسطى» لأن أي محاولة كهذه «لا يمكن أن يقبل بها الشعب التركي والقوات المسلحة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الشعب». ورأى في حديث نشرته مجلة «الأناضول» الشهرية أن «حرية المعتقد لا يمكن أن تكون مضمونة إلا في إطار النظام العلماني» الذي يشكل «العامل الأساسي لتطوير العلم والفكر الحر والديمقراطية» وشدد على أنه «لا يمكن القبول بأي تنازل عن مباديء (مؤسس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣) مصطفى كمال أتاتورك». ولاحظ أن قيام ١,٥ مليون شخص بزيارة ضريح أتاتورك في العاشر من تشرين الثاني الماضي ١٩٩٦ في ذكرى وفاته «يظهر بوضوح تمسك الشعب التركي بذكراه». وكشف الجيش التركي الضامن التقليدي للنظام العلماني، تحذيراته للإسلاميين منذ وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في نهاية حزيران وتولي زعيمه نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء.

وعارض كاراداي أعطاء الأولية في السياسة الخارجية للدول الإسلامية وهو النهج الذي يتبعه أربكان مبرزاً ضرورة الانفتاح على الغرب واستمرار السعي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقال أنه «ليس في وسع تركيا البقاء خارج الاتحاد الأوروبي (. . .) فتركيا جزء لا يتجزأ من أوروبا ليس فقط في المجال العسكري بل أيضاً على المستويين السياسي والعسكري» وحذر من أن «إبقاء تركيا خارج أوروبا سينعكس سلباً على أوروبا».

● **الجيش التركي حذر أربكان من مغبة السماح بارتداء الحجاب**

كشفت الصحف التركية أن الجيش التركي الذي يعتبر الحارس التقليدي للعلمانية في تركيا حذر رئيس الوزراء التركي الإسلامي نجم الدين أربكان من مغبة السماح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات الحكومية.

ونشرت صحيفة «ميلييت» أن رئيس أركان الجيش إسماعيل حقي نقل إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل وجهة نظر الجيش في ما يتعلق بخمس نقاط تثير حساسية خاصة لدى الجيش وهي التزام حزب الرفاه الإسلامي الذي يقود الإئتلاف الحكومي بزعامة أربكان تشييد مسجد في ميدان التقسيم في اسطنبول واختصار ساعات العمل في شهر رمضان والسماح لجهات أخرى عبر مؤسسة الطيران الرسمية بجمع الذبائح والسماح للحجاج بأداء فريضة الحج عن طريق البر.

وقالت صحيفة راديكال أن الجيش يعترض بشدة على اعتزام الحكومة الائتلافية تعديل قانون الملابس الذي لا يسمح للطالبات بارتداء الحجاب داخل المدارس والجامعات ولا يسمح للموظفات بارتدائه في العمل. وجاء في العنوان الرئيسي لصحيفة «بيني يوزيل» الليبرالية «لا موافقة من العسكريين على ارتداء الحجاب». وكان ارتداء الحجاب قد حذر في المؤسسات الحكومية والمدارس باستثناء المؤسسات الدينية بموجب مبادىء العلمانية التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة في العشرينات.

وترى الأوساط العلمانية أن مشروع القانون يكشف رغبة الرفاه في التقدم شيئاً فشيئاً على طريق إحلال الشريعة الإسلامية. وقالت أويا اراسلي التي تمثل حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك في مجلس النواب أن «السماح بارتداء الحجاب في الجامعات والمؤسسات الحكومية سيكون الخطوة الأولى على طريق فرض الحجاب على جميع النساء».

**● المبادرات الإسلامية لحزب الرفاه تقلق العلمانيين الأتراك وقادة الجيش**

أثارت المبادرات والاقتراحات الدينية الأخيرة لحزب الرفاه الإسلامي التركي الحاكم قلق العلمانيين ودفعت شريكه في السلطة حزب الطريق القويم إلى إعادة النظر في موقعه هذا، وكذلك تسبب بشائعات من خطر قيام الجيش بانقلاب. ويعارض حزب الطريق القويم اليميني العلماني، خصوصاً بناء مسجدين في اسطنبول وأنقرة ومشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في المؤسسات العامة والجامعات. ونقلت وكالة «أنباء الأناضول» عن وزير الصحة بلديريم اكتونا العضو في هذا الحزب قوله في أضنة أن «توجيه رسائل إيديلوجية عبر بناء مساجد ليس عملاً ذكياً. أن رمز جمهورية تركيا ليس المسجد بل علمها» وأضاف «لا يحق لأي حزب استخدام الدين أداة سياسية».

وأكد الرئيس التركي سليمان ديميريل من جهته أن تركيا ستحتفظ بعلمانيتها التي صارت بفضلها «الدولة الإسلامية الأكثر تطوراً» وأضاف «أن تركيا العلمانية دولة تفصل بين شؤون الدولة والدين (. . .) لا تخشوا شيئاً لأن تركيا ستبقى علمانية» وأضاف أن «الجمهورية التركية هي الدولة العلمانية الوحيدة بين الدول الإسلامية الـ ٥٥ وهي التي شهدت أكبر تطور في هذا القرن».

**● الجيش التركي يتحدى الإسلاميين بدباباته**

في تحد واضح لمحاولات الإسلاميين الأتراك اتخاذ خطوات لتطبيق الشريعة الإسلامية تدريجاً سواء عبر السعي إلى سن قوانين تسمح بارتداء الحجاب في المدارس وأماكن العمل على المستوى الداخلي أو عبر مشاركة إيرانية في احتفال مناهض لإسرائيل كما حصل في «يوم القدس» الذي أعلنه الزعيم الإيراني الراحل الإمام الخميني، قامت

دبابات الجيش التركي بعرض في شوارع ضاحية على مشارف أنقرة يهيمن عليها الإسلاميون كانت قد شهدت الاحتجاج الذي ندد بإسرائيل.

وأفادت وكالة «أنباء الأناضول» التركية أنه بعد ساعات من العرض أمرت محكمة أمن الدولة في أنقرة باعتقال رئيس البلدية الإسلامي بكر يلدز الذي ينتمي إلى حزب الرفاه الإسلامي بسبب الاحتجاج الذي جرى في منطقته. وفي وقت لاحق بثت شبكة «أن تي في» التركية للتلفزيون أن وزير الداخلية مرال اكسينير عزل يلدز من منصبه. وقالت الوكالة أن ٢٠ دبابة و١٥ ناقلة جند مدرعة وعربات جيب عسكرية وشاحنات ثقيلة شاركت في مسيرة تدريب في ضاحية سينكان التي شهدت الاحتفال «بيوم القدس» غير أن مسؤولين عسكريين نفوا وجود صلة بين العرض والاحتجاج المناهض لإسرائيل.

● **تركيا تعيش هاجس تدخل الجيش ٥/ ٢/ ٩٧**

تعيش تركيا هاجس تدخل العسكريين في الساحة السياسية بعدما أنذر الجيش الإسلاميين بأنه لن يسمح بأي تشكيك في العلمانية ودعا بقية الطبقة السياسية إلى الإنضباط ونجح العسكريون في التأثير يوم ٤/ ٢/ ٩٧ حين قاموا بعرض مدرع في شوارع بلدة إسلامية قرب أنقرة كانت مسرحاً في الأيام الأخيرة لمهرجان معاد للعلمانية.

وتحدثت الصحف التركية يوم ٥/ ٢/ ٩٧ عن إمكان تدخل عسكري يمكن أن يشكل «انقلاباً مدنياً» أي تحذيراً من الجيش الذي يملي على السياسيين السياسة الواجب اتباعها.

وكتب المعلق السياسي في صحيفة «يني يوزيل» بلال شيتين أن عرض القوة الذي قام به الجيش في سنيكان «لا يعني أنه سيقوم بانقلاب بدءاً من غد لكنه تحذير أخير منه» وقال الجنرال المتقاعد نوزت بولو جيراي «لا يمكنني القول أن انقلاباً لن يجري» في حال استمرار الوضع الراهن في إشارة إلى أفكار طرحها منذ بداية شهر رمضان، حزب الرفاه الإسلامي والمهرجان المناهض للعلمانية الذي أقيم في سنيكان في ضواحي أنقرة.

## المعارضة التركية

منذ حادث سنيكان تزايدت نداءات في المعارضة والأوساط النقابية والصحافة من أجل إنهاء الإئتلاف بين حزب الرفاه وحزب الطريق القويم.

وكتب مدير تحرير صحيفة «ميلييت» دريا سازاك ٥/ ٢/ ٩٧ «يجب أن نهنيء قيادة الرفاه الذي نجح عبر إنجازاته في ستة أشهر في إخراج العسكريين من ثكنهم» وأضاف أن «جهوداً صغيرة ستحمل العسكريين على نشر الدبابات أمام البرلمان».

وشهدت تركيا ثلاث انقلابات في السنوات الـ ٣٧ الأخيرة في ١٩٦٠ و ١٩٧١ و١٩٨٠ بررت كلها «بالدفاع عن الجمهورية المهددة بالدمار».

● **الجيش التركي يضغط والحكومة تستجيب**

**طرد سفير إيران لتعبيره عن موقف بلاده**

نجحت ضغوط الأوساط «العلمانية» التركية بالتحالف مع المؤسسة العسكرية وبمباركة أميركية واضحة، في إجبار حزب «الرفاه» الإسلامي، على قبول طرد السفير الإيراني محمد رضا باقري، الذي أثارت تصريحات له عن حتمية انتشار الإسلام ضجة كبيرة في أنقرة، في خطوة تمثل انتصاراً لرافضي اتجاه انتفاح تركيا على محيطها الإسلامي.

فقد سارعت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيلر إلى فتح ملف إيراني ثاني يخص القنصل العام الإيراني في اسطنبول لإدلائه بتصريح مشابه لتصريحات السفير، ملمحة إلى اتخاذ إجراءات بحقه.

وأعلن أحد معاوني أربكان، أغوزان أصيل ترك في مؤتمر صحافي أن السفير الإيراني انتهت مدة انتدابه «وأنه قام بزيارات الوداع منذ خمسة أو ستة أشهر هذا لا يعني أنه رحل إلى بلاده» وجاء الإعلان عن رحيل باقري قريباً بعدما طالب الجيش التركي بطرده على حد ما ذكرت صحيفة تركية يوم ٦/ ٢/ ٩٩٧ واعتبرت وزيرة الخارجية التركية أن باقري «يلبد» الأجواء بردود فعله على مذكرة الاحتجاج وهو الذي قال أنه «لا يقبل احتجاج» أنقرة.

وأثارت تشيلر قضية أخرى تخص القنصل العام الإيراني في اسطنبول محمد رضا رشيد الذي قال يوم ٥/ ٢/ ٩٧ «أن أحداً لا يستطيع أن يحول دون نشر الإسلام فهو ينتشر في العالم كله» وقالت تشيلر أن كلام رشيد يستحق «النظر فيه» أيضاً. وأضافت «من الضروري أن يعمل الدبلوماسيون جميعهم في إطار قوانين البلدان الذين يتواجدون فيها تماشياً مع العادات» الدبلوماسية.

● **ديميريل والجيش يحذران حكومة أربكان: لن نسمح بأن يمس النظام العلماني**

انتهز الرئيس التركي سليمان ديميريل والمؤسسة العسكرية ذات النفوذ الواسع في تركيا مناسبة حلول عيد الفطر لتحذير الحكومة من محاولة الابتعاد عن النظام العلماني الذي أرساه مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

نقلت صحيفة «حريت» يوم الأحد الماضي ٩/ ٢/ ٩٧ عن ديميريل قوله «أولئك الذين يحاولون تسييس الدين يرتكبون خطيئة وجريمة في الوقت نفسه» وأضاف: «لا تسيئوا فهم عدم تحيزي كرئيس وفقاً للقسم أنا ملتزم بمبادىء جمهوريتنا العلمانية».

وانتهز رئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي قراداي مناسبة عيد الفطر لإعادة التذكير بأن المؤسسة العسكرية هي حامية النظام العلماني في البلاد.

وقال قراداي «أن القوات المسلحة التركية قررت أن تأخذ على عاتقها تنفيذ أي واجب لحماية العلمانية والديمقراطية في تركيا».

كما اتهم زعيم حزب «الوطن الأم» المعارض مسعود يلماظ أعضاء في حزب الرفاه «بالتسلح» وقال «هناك أخطار كثيرة بينها إثنان كبيران يتمثلان أولاً في توظيف كوادر ناشطة من الرفاه في أجهزة الدولة والتحرك على مستوى قاعدة هذا الحزب التي تتسلح». وأضاف أنه «لأمر غير مفهوم على الإطلاق أن يشكل حزب سياسي قوات مدنية ترتدي لباساً موحداً».

● **أنقرة: الحجاب للطالبات لا للموظفات**

صرح وزير العدل التركي شوكت قازان ١٤/ ٢/ ٩٧ أن حزب الرفاه الإسلامي تراجع عن اقتراحه إلغاء الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة بعد تعرضه لضغوط من شركائه في الائتلاف الحاكم. لكنه أضاف أن هذا الحزب وشريكه في الائتلاف حزب الطريق القويم بزعامة نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية طانسو تشيلر توصلا إلى اتفاق على رفع الحظر على ارتداء الطالبات الحجاب في الجامعات، علماً أنه يحق الآن لرؤساء الجامعات منعهن من ذلك.

وكان رفع الحظر على ارتداء موظفات القطاع العام الحجاب ضمن سلسلة من الاقتراحات طرحها حزب الرفاه في شهر رمضان وهي اقتراحات أزعجت كثيرين في المؤسسة الحاكمة وخصوصاً الجيش حامي العلمنة في البلاد.

● **الجيش التركي يبلغ أربكان قلقه من النشاط الإسلامي المتزايد**

نشرت صحيفة «صباح» التركية أن مجلس الأمن القومي التركي سيجتمع في ٢٨ شباط الحالي للبحث في نشاط الإسلاميين في تركيا. وأوضحت أن رئيس أركان الجيوش التركية الجنرال إسماعيل حقي قراداي سيبدي في الاجتماع الذي يحضره رئيس الوزراء نجم الدين أربكان «قلق الجيش من النشاطات المعادية للعلمانية» التي يقوم بها الحزب.

ومن جهة ثانية اتهم زعيم حزب الشعب الجمهوري دينيز بايكال، حزب الرفاه بالسعي إلى «إقامة نظام على النمط الإيراني» في تركيا مشدداً على أن «تركيا ليست في حاجة إلى الأخذ بالنموذج القائم في إيران»، وقال بايكال وهو وزير خارجية سابق «أن نزول الناس إلى الشوارع لم يكن موجهاً ضد الدين بل للاحتجاج على الجهود التي تبذل لجعل ا لنظام التركي شبيهاً بالنظام القائم في إيران» وكان بذلك يشير إلى تظاهرة ضمت آلاف النسوة السبت الماضي ١٥/ ٢/ ٩٧ في أنقرة احتجاجاً على دعوات الإسلاميين المتشددين. ورأى أن حزب الرفاه «يقوم بمهمة الناطق باسم إيران».

● **أنقرة ترى أن نشاطات الأصوليين أخطر من نشاطات الثوار الأكراد**

نقلت صحيفة «ميلييت»التركية الليبرالية عن القائد الأعلى للقوات البحرية الأميرال أركايا أن «النشاطات الأصولية الدينية باتت المشكلة الرئيسية في تركيا» ورأى غوفين «أن التهديد الذي يشكله حزب العمال (الكردستاني الانفصالي) صار الآن في المرتبة الثانية وتقدمته حركة التطرف الديني».

ويأتي هذا الموقف بعد التحذيرات المتزايدة التي وجهها الجيش في الآونة الأخيرة مع تصاعد نشاطات الأصوليين من حزب الرفاه الإسلامي بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان المناهضة للعلمانية وقال الأميرال أركايا أن «نشاطات الأصوليين تشكل خطراً على الجمهورية العلمانية والديمقراطية التعددية ودولة القانون» في تركيا وأضاف أن «على مجلس الأمن القومي أن يطلب من الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية للتصدي للتهديد المحتمل للدولة».

● **حزب جديد مؤيد للأكراد في تركيا**

بعد جهود استمرت سنتين أعلن في ٣/ ١/ ٩٧ تأليف حزب جديد مؤيد للأكراد أطلق عليه إسم «الجماهير الديمقراطية» وهو يدعو إلى «حل سياسي للمسألة الكردية مع احترام الحدود الحالية لتركيا». وفي تصرحات نشرتها الصحف التركية قال رئيس الحزب شرف الدين التشي وهو نائب سابق من أصل كردي تولى منصب وزير الأشغال العامة في السبعينات، أن الحزب هو تشكيل «معتدل» و «ليبرالي» سياسياً واقتصادياً يطالب بالاعتراف دستورياً بالهوية الكردية وبمنح الأكراد حقوقاً ثقافية وخصوصاً حق التدريس بلغتهم الأم. وأوضح في وزارة الداخلية حيث قدم وثائق حزب «الجماهير الديمقراطية» أن الأعضاء هم «ضد العنف ومتمسكون بالوسائل السلمية والديمقراطية». والحزب الجديد هو التشكيل الثاني المؤيد للأكراد على الساحة السياسة التركية بعد حزب «ديمقراطية الشعب» المتهم بأنه قريب من «حزب العمال الكردستاني» الانفصالي. والتشي معروف منذ مدة طويلة بعلاقته الوثيقة مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يتزعمه مسعود البارزاني.

● **تركيا أعلنت مقتل ٢١٩ كردياً في شهرين**

أفادت وكالة «أنباء الأناضول» ٣/ ٣/ ٩٧ أن قوى الأمن التركية قتلت ٢١٩ كردياً في اشتباكات في جنوب شرق تركيا في الشهرين الأخيرين. وأضافت أن ٧٢ كردياً من «حزب العمال الكردستاني» قتلوا في منطقة عند الحدود مع العراق وأوضحت أن ١٤٧ آخرين قتلوا في مناطق أخرى في جنوب شرق البلاد.

تلقى علمانيو تركيا «صفعة» أوروبية موجعة بإعلان زعماء الأحزاب «المسيحية

الديمقراطية» ومنهم حكام دول عدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، رفضهم منح تركيا عضوية كاملة في الاتحاد مما يعزز «رأي» إسلاميي تركيا بأن الاتحاد الأوروبي «ناد مسيحي».

● **السفير التركي يعود إلى أنقرة بعد طرده من طهران**

عاد السفير التركي لدى طهران عثمان كوروتورك يوم ٦/ ٣/ ٩٧ إلى بلاده تنفيذاً لأمر الطرد الذي اتخذته بحقه الحكومة الأيرانية رداً على إجراء تركي مماثل. وقالت وزارة الخارجية التركية أن أمر الطرد الإيراني شمل أيضاً القنصل التركي في مدينة أورومية أفاق أوسونياك رداً على طرد السفير الإيراني لدى أنقرة محمد رضا باقري والقنصل الإيراني في اسطنبول محمد رضا رشيد. وكان السفير والقنصل الإيرانيان قد أثارا حملة انتقادات من قبل علمانيين في تركيا بدعوتهما إلى سلوك تركيا طريق «الجمهورية الإسلامية».

● في محاولة لعزل الحكومة التركية أكثر فأكثر في مواجهة الجيش أعلنت أحزاب المعارضة أنها لن تشارك في الجلسة النيابية في حال عقدها. ودعا رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال الحكومة إلى «عدم التسبب بأزمة جديدة» وإلى عدم الاختباء خلف البرلمان عبر توصيات مجلس الأمن القومي عليه.

غير أن تشيلر قالت للصحافيين في اسطنبول عندما سئلت عن الانتخابات المبكرة «أنها لن تتم ستستمر الحكومة». ويقول نواب من اتجاهات سياسية مختلفة في أحاديث خاصة أنهم محجمون عن خوض انتخابات أخرى خوفاً من فقدان منح مالية لا يمكن المطالبة بها إلاّ بعد تمضيتهم سنتين في البرلمان.

● **الحكومة التركية تمتثل للجيش فتلتزم محاربة «التطرف الديني»**

امتثلت الحكومة التركية برئاسة زعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان أمس ١٣/ ٣/ ٩٧ للمطالب التي تضمنها بيان مجلس الأمن القومي للحد من نشاط الإسلاميين الذي يرى الجيش أنه بدأ يهدد النظام العلماني للبلاد. وصرح وزير الدفاع تورهان تايان أن مجلس الوزراء الذي ناقش في جلسة استثنائية طويلة أمس ١٣/ ٣/ ١٩٩٧ بيان مجلس الأمن القومي «سينفذ قرارات مجلس الأمن القومي حرفياً» وأكد أن «مجلس الوزراء عازم وملتزم هذه المسألة» وأوضح الناطق باسم الحكومة التركية لطفو أسينغون أن «الحكومة مصممة على محاربة التطرف الديني هذا هو الاتفاق الذي توصلنا إليه في شأن قرارات مجلس الأمن القومي التركي» وأضاف «أن الوزارات المعنية ستتخذ الإجراءات المناسبة سريعاً».

● **ديميريل يحاول تخفيف الاحتقان في تركيا: الشعب مسلم لكن الدولة بلا دين**

أكد الرئيس التركي سليمان ديميريل في مقابلة صحافية مع صحيفة «توركيش دايلي

نيوز» أن العسكريين لا يخشون الإسلام بل يعارضون استغلاله لأغراض سياسية في حين أعلن الإسلاميون أن إجراءات الجيش لن تحول دون سعيهم إلى إدخال الدين في الحياة العامة.

ففي أول مقابلة صحافية له منذ الاجتماع المهم الذي عقده مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط الماضي ١٩٩٧ للبحث في التوجهات الإسلامية المتشددة في تركيا، قال أن «العسكريين ليسوا قلقين لقوة الإسلام في تركيا لكنهم يعارضون استخدام الدين لأغراض سياسية» وأضاف أن «الجمهورية التركية دولة حديثة شعبها مسلم، لكن الدولة ليس لها ديانة. إنها دولة علمانية» وأوضح أن «العسكريين منزعجون لأن هناك محاولات لاستخدام الإسلام لأغراض سياسية. إن قوانيننا لا تسمح باستغلال الدين».

● **نهاية الحكومة الإئتلافية التركية نهار الإثنين ٣١/ ٣/ ٩٧**

يعقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعاً يوم ٣١/ ٣/ ٩٧ برئاسة الرئيس سليمان ديميريل وسط أنباء عن أن هذا الاجتماع قد يشهد نهاية الحكومة الائتلافية وخصوصاً بعد إعلان الأمين العام لحزب الرفاه أوزهان أحيل تورك أن أربكان لم يوقع القرارات السابقة لمجلس الأمن القومي وأن مسؤولي الحزب هددوا بالانسحاب من الحكومة إذا فعل.

وقبل ذلك أكد القادة العسكريون الذين يسيطرون على مجلس الأمن القومي أن لا بديل للحكومة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي، التي تدعو إلى تشديد الإجراءات في حق المتطرفين المسلمين وتدعيم العلمانية. وكان الرئيس التركي دعا الحكومة إلى التقيد بقرارات المجلس باعتباره السلطة العليا في البلاد التي ترسم السياسة العامة للدولة غير أن أربكان صرح أن المجلس يصدر توصيات وليس قرارات ملزمة لأن الحكومة هي الجهة التنفيذية التي تصدر القرارات. وعقد القادة العسكريون اجتماعاً حذروا فيه من أن عدم تنفيذ قرارات المجلس سيعد ضربة شديدة وقاضية لهيئة الأمر الذي لا يمكن قبوله. وقد اتخذ مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط الماضي أكثر من ٢٠ قراراً بإغلاق مدارس تعليم القرآن ورفع سن التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات وعدم السماح للجنود والضباط الذين يفصلون من الخدمة العسكرية لانتماءاتهم الدينية بالعمل في مؤسسات مدنية وحماية النظام العلماني في تركيا.

وتحدى وزير التجارة والصناعةياليم أيريز ٢٨/ ٣/ ٩٧ حزب الرفاه في موضوع الحملة على النشاط الديني التي طالب بها مجلس الأمن القومي، إذ صرح «قرارات مجلس الأمن ستطبق بدقة. إذا كان ثمة شخص يحاول أن يمنع ذلك فليتقدم ويحاول» في حين شكك العضو الآخر في الحزب ذاته وزير الصحة يلدريم اكتونا في مستقبل الحكومة قائلاً أنه «إذا ما استمر حزب الرفاه في معارضة هذه الإجراءات فستكون تلك نهاية

الائتلاف بين الحزبين» وأمر حكام الأقاليم بأن تلتزم العاملات في مجال الصحة في القطاع العام حظر الحجاب. وتلزم قوانين الأزياء العلمانية التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك في العشرينات العاملين في القطاع العام ارتداء الأزياء الغربية خلال دوام العمل.

● **اجتماع هادىء لمجلس الأمن التركي والجيش يمهل أربكان شهراً ثانياً**

خالف مجلس الأمن القومي التركي التوقعات بأن يشهد اجتماعه الشهري في ٣١/ ٣/ ٩٧ تصعيداً في المواجهة بين العلمانيين المتحالفين مع العسكر وبين الإسلاميين إذ انتهى الاجتماع بعد أربع ساعات بلهجة تصالحية وإعطاء رئيس الوزراء نجم الدين أربكان مهلة شهر ثان لتطبيق الإجراءات العشرين التي أقرها المجلس في اجتماعه الماضي الهادفة إلى الحد من انتشار الإسلام السياسي. واكتفى بيان صدر في ختام اجتماع مجلس الأمن القومي بالحديث عن مسائل الأمن بشكل عام خصوصاً في جنوبي شرقي البلاد، ميدان المواجهات مع متمردي حزب العمال الكردستاني مع التشديد على «ضرورة مواصلة إجراءات الأمن بشدة بحيث يشكل التصدي للإرهاب واقعاً دائماً». وقال البيان أن رئيس الوزراء أطلع المجلس على خطة حكومية للتنمية في المناطق ذات الغالبية الكردية من دون إعطاء تفاصيل وكان عدد من قادة حزب الرفاه الإسلامي قد عبروا عن معارضتهم لبعض الإجراءات التي طالب بها العسكريون ما أجج التكهنات بنشوب أزمة جديدة في إطار المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين التي بات مجلس الأمن ساحتها الأبرز.

وازدادت هذه التكهنات بكلام لأربكان قال فيه «أن أشخاصاً مؤمنين دينياً أسسوا هذه الجمهورية أنهم غير ملزمين بتقديم تنازلات لأحد».

● ازداد استياء عدد أكبر من قادة حزب «الطريق القويم» اليميني العلماني وازدادت الدعوات إلى إنهاء الائتلاف الحكومي مع «الرفاه» والسعي إلى ائتلاف مع القوى السياسية العلمانية الأخرى. ونقلت صحيفة «حريت» ٣١/ ٣/ ٩٧ عن وزير الصناعة والتجارة وليم أيريز وهو من «الطريق القويم» قوله «إذا تعذر على هذه الحكومة إيجاد حل للتوتر فلا بد من تشكيل حكومة ذات قاعدة موسعة تستثني الرفاه من دون إضاعة الوقت». وعشية اجتماع مجلس الأمن القومي، دعا أربكان في اجتماع لحزبه ٢٩/ ٣/ ٩٧، إلى وضع حد للتكهنات حول خطر الانقسام الذي يهدد الائتلاف الحكومي وقال: «هذه الدولة ملك لنا جميعاً لا ضرورة لجداول أعمال مصطنعة وتوترات لا لزوم لها».

# مكتبة الباحثة في اللغة العربية


١ ـ أبراهام دده يان «نائب لبناني» «حول الحزام الأمني» النهار ١٨/ ٧/ ١٩٩٧.

٢ ـ أمين قمورية ـ صحافي لبناني ـ النهار ٢٩/ ٥/ ١٩٩٧.

٣ ـ أرمينوس فامبيري مستشرق هنغاري خبير بالتاريخ الاسلامي وهو الذي رتب لقاءات هرتزل بالسلطان عبد الحميد.

٤ ـ أسعد مفلح داغر «ثورة العرب» حلب/ سوريا ١٩٨٩ ص ١٨١.

٥ ـ بيار نبتا (باحث فرنسي) دراسة في صحيفة «تاريخنا» الفرنسية الاسبوع العربي ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧.

٦ ـ بربر العبادي «مجلة الوحدة المغربية» العدد ١٤٦ ـ ص ٤٦.

٧ ـ د. جرجس حسن «تركيا في الاستراتيجية الأميركية بعد سقوط الشاه» ص ١٣٥ ـ ١٠٨ ـ ١١٠ ـ ١١١.

٨ ـ جريدة «كيهان العربي» الإيرانية ٢٥/ ٥/ ١٩٨٨ .

٩ ـ جورج ياسين «النهار» ٢٨/ ٧/ ١٩٧٩.

١٠ ـ جريدة «الحياة» ٢٤ كانون أول ١٩٩٢.

١١ ـ جريدة «السفير» ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ ص ١٦.

١٢ ـ د. حسان حلاق «دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد عن العرش (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) الدار الجامعية ـ بيروت ١٩٨٢. ص ٦٠ نقلت عن شاهين مكاريوس «تاريخ الإسرائيليين» ص (٢٠٨).

١٣ ـ د. حسين عمر حمادة «دار الوثائق ـ دمشق ١٩٩٥ ص ١٣٤.

١٤ ـ د. ذوقان قرقوطي «تطور الحركة الوطنية في سوريا» دار الطليعة ١٩٧٥.

١٥ ـ د. ذوقان قرقوطي مرجع سابق ص ٣٠١.

١٦ ـ شؤون تركية «مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق» بيروت ١٩٩٢ ص ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٤٦ ـ ٨ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ١٢.

١٧ ـ د. صالح زهر الدين «مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية» ١٩٩٣ ص ١٧.
١٨ ـ د. صالح زهر الدين «التوسعية التركية في الوطن العربي وإيران» ص ٢٨٠.
١٩ ـ د. صالح زهر الدين «الأرمن والعرب بين الطورانية والصهيونية» ص ٩.
٢٠ ـ د. صالح زهر الدين «اليهود في تركيا» ٥٠٠ عام ص ١٠٦.
٢١ ـ عبد المجيد تراب رمزي «الحرب العراقية ـ الإيرانية» ١٩٨٥ ص ٢٠٥.
٢٢ ـ عبد المنعم سعيد «العرب ودول الجوار الجغرافي» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٧ نقلاً عن طلعت مسلم «تطورات الإمكانيات العسكرية والتسليحية لدول الجوار» ـ مركز الوحدة العربية ـ القاهرة ١٩٨٦.
٢٣ ـ غسان مكحل «إنقلاب على تركيا البلد» السفير ١١/٦/١٩٩٧.
٢٤ ـ فؤاد حطيط «السفير» ٣/٩/١٩٩٦.
٢٥ ـ «كفاح الأرمن من أجل عروبة لواء الاسكندرونة» ص ٥٦.
٢٦ ـ كرسام أهارونيان «القضية الأرمنية أمام الرأي العام العربي» بيروت ١٩٩٥ ص ٧٦.
٢٧ ـ د. كمال المتوفي ص ١٠٩ نقلاً عن الانسيكلوبيديا اليهودية وبرنار لويس.
٢٨ ـ د. كمال المتوفي «تركيا والصراع العربي الإسرائيلي» مقالة نشرت في مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ـ بغداد العدد ٢٣ ـ شهري تموز وآب ١٩٧٧ ص ٩٥ ـ ٥٦.
٢٩ ـ ميخائيل لازاريف رئيس قسم الدراسات الكردية في معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الرسمية (مقابلة معه) صحيفة النهار ٧/٦/١٩٩٧.
٣٠ ـ محمد شريدة صحيفة «السفير» ٢/٩/١٩٩٦.
٣١ ـ د. محمد نور الدين «صورة تركيا المزدوجة شرقاً وغرباً» صحيفة «الحياة» ٢٩ كانون أول ١٩٩٢ ص ١٣.
٣٢ ـ مجلة «المستقبل العربي» «٥٠ سنة على سلخ لواء الاسكندرونة» ٣٠ آب ١٩٨٦.
٣٣ ـ مصطفى الزين «أتاتورك وخلفاؤه» دار الحكمة بيروت ١٩٨٢ ص ٣٤٤ و٣٤٥.
٣٤ ـ مجلة «الشاهد» القبرصية ص ٤٤.
٣٥ ـ محمد العباس في مقال «تركيا تنافس سوريا بسلاح المياه» نشرت في مجلة العالم اللندنية العدد (٣١٠) ١٩٩٠ ص ١٠.
٣٦ ـ مرغريت حلو «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية» مركز الدراسات الأرمنية ١٩٩٤ ص ٣٥.
٣٧ ـ مجدي صبحي «مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف» مركز

الدراسات الاستراتيجية والسياسية ١٩٩٢ (الورقة رقم ٧) ص ١٨.
٣٨ ـ موفق مدني «تركيا ـ الأناضول الغاضب» الديار ٣١/ ٢/ ١٩٩٣ ص ٨.
٣٩ ـ محمد ظروف «الملف الساخن للعلاقات السورية ـ التركية» الحياة ٣١/ ١٢/ ١٩٩٣.
٤٠ ـ محمد السماك ـ دراسة حول «العلاقات العربية ـ التركية» في كتاب البحوث والتوثيق ـ بيروت ١٩٩٣ ص ٩٥.
٤١ ـ مرغريت حلو «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية» مركز الدراسات الأرمنية ١٩٩٤ ص ٦١.
٤٢ ـ محمد نور الدين خبير في الشؤون التركية ـ النهار ١٦/ ١٠/ ١٩٩٦.
٤٣ ـ نزار آغري «القضية الكردية بين ضغط الخارج وفساد الداخل» النهار ١١/ ١٢/ ١٩٩٦.
٤٤ ـ د. نبيل السمان «حرب المياه من الفرات إلى النيل» ص ٢٣ ـ ٢٤.
٤٥ ـ نديم عبده «اللوبي اليهودي في العالم» بيروت ١٩٩٤ ص ٧ و٨.
٤٦ ـ نشرة «رؤية» المصرية عن مركز الفالوجا للدراسات والنشر العدد ٣ ـ أيلول ١٩٩١ ص ١٧.
٤٧ ـ نبيل خوري «صيف أنقرة وشتاء تل أبيب» النهار ٩/ ٥/ ١٩٩٧.
٤٨ ـ هنري باركي باحث في جامعة لاهاي «المسألة الكردية من المنظور الجغرافي ـ السياسي» صحيفة «كورنت هيستوري» المقال نشر في مجلة الأسبوع العربي اللبنانية ٢٦/ ٥/ ١٩٩٧.
٤٩ ـ د. وسام شاكر الهاشمي (أمين عام اتحاد الجيولوجيين العرب) الاسبوع العربي ٢١/ ٧/ ١٩٩٧).
٥٠ ـ ياسين مجيد «النهار» تاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٩٧ و ١٧/ ٧/ ١٩٩٧.

## References

1 - Amikane Nachanan «Israel Turkey and Greece»: uncusy relation In the East Miditerranian (U.K.A Wheaton et cold) 1987.

2 - Bemard Lewish the Emergena of modern turkey London oxford U.P. 1961 P. 207 - 208.

3 - Jaques Bénoist - Mechin, «le loup et le léopord». Mustapha Kémal ou «la mort d'un Empire» Edition Albin - Michel , Paris 1954 P. 204.

4 - Riva Kastoryano en revue from cuise de science politique No 42 October P. 791.

5 - The Jewish Encyclopedia vol 1 - P. 74.

6 - Yalestron the Expulsion of the jews S.P.I 300 ks Newyork 1992 P. 63.

7 - Yale strom the Explaien of the Jews P. 62 - 63.

8 - yale strom Op. P. 63 - 64.

# فهرس المحتويات

## الفصل الثالث

## الفصل الرابع



## الفصل الخامس

# صدر للمؤلفة

١ ـ «جزر حنيش وأمن البحر الأحمر» طبعة أولى ١٩٩٦

٢ ـ «اليمن بعد الوحدة» طبعة أولى ١٩٩٦ ـ عن دار الرحاب. هاتف: ٣٥٩٧٨٨ / ٠٣

٣ ـ «الحقد الصهيوني في عناقيد الغضب» طبعة أولى ١٩٩٦ صدر عن دار الهادي.
هاتف: ٨٢٠٣٢٠ / ٠١ ـ ٨٣٤٢٦٥ / ٠١

٤ ـ «العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل» طبعة أولى ١٩٩٧ عن دار الآفاق الجديدة.
هاتف: ٣٥١٢٤٦ / ٠١ ـ ٣٥١٢٤٩ / ٠١

٥ ـ «السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي» عن دار الآفاق الجديدة.
هاتف: ٣٥١٢٤٦ / ٠١ ـ ٣٥١٢٤٩ / ٠١

٦ ـ «دول المثلث بين فكي الكماشة التركية ـ الإسرائيلية» صدر عن دار الفكر العربي.
هاتف: ٣١١١١٤ / ٠١ ـ ٣١١١١٥ / ٠١

٧ ـ وقريباً للمؤلفة كتاب: «العلاقات اليمنية ـ السعودية».

# هذا الكتاب

كتابي هذا «دول المثلث بين فكي الكماشة التركية - الإسرائيلية» سلط الضوء على العدوان التركي على شمال العراق بحجة القضاء على حزب العمال الكردستاني P. K. K. تجسيداً للاتفاق الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي، ليحقق مجموعة أهداف دفعة واحدة على طريق هذا التحالف العدواني. ليؤكد أن ما يحدث على أرض العراق ليس اجتياحاً تركياً فقط وإنما هو تركي - أميركي - إسرائيلي.

ولعل ذلك الاجتياح هو الثمرة الأولى لـ «حلف أنقرة» الجديد، والصيغة المعدلة لـ «حلف بغداد» السيء الذكر في الخمسينات بعد إدخال إسرائيل فيه بصورة مباشرة وعلنية لأول مرة في التاريخ.

عدوان جاء ليعيد إحياء الحلم التركي بالسيطرة على مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط. ولتوجيه ضربة قوية إلى حزب العمال الكردستاني باعتباره العمود الفقري للمقاومة الكردية ضد المخططات والمشاريع التركية. وتحقيق مشروع «الحزام الأمني» التركي على الحدود مع سوريا والعراق وإيران وذلك لتأمين العمق الإستراتيجي التركي من خلال هذه المنطقة الأمنية حيث ستعمد تركيا إلى إسكان مجموعات كردية موالية تشكل خطاً دفاعياً لها تحميها من هجمات فدائيي «حزب العمال الكردستاني»، أضف إلى ذلك، إمكانية اعتماد تركيا وبالاتفاق مع إسرائيل طبعاً إلى إسكان الفلسطينيين المرحلين إلى العراق في منطقة «الحزام الأمني» مما يؤدي إلى حروب مفتوحة بين الأكراد من جهة وبينهم وبين الفلسطينيين من ناحية أخرى. فتنفتح عندها جبهة عداء جديدة بين العرب والأكراد تصب في خدمة الاتفاق التركي - الإسرائيلي.

إضافة إلى ما يوفره ذلك الحزام من مكان وجود مهم للصهاينة في منطقة استراتيجية تجاور سوريا والعراق وإيران دفعة واحدة.

وهذا «الامتياز الصهيوني» لا يعني إلا «حروباً مفتوحة في المنطقة وضد شعوب كل المنطقة» وخاصة «دول المثلث».

لذلك جاء كتابي هذا ليكون الصورة المعبرة والمحللة للمشاكل التي تحيط بكل من سوريا وإيران والعراق.

كتاب جدير بالتوقف عنده.

المؤلفة.



## الكاتبة في سطور

- خريجة كلية العلوم الجامعة اللبنانية.
- عملت في ميادين عدة:

١ - مدرّسة في وزارة التربية الوطنية اللبنانية.

٢ - محررة سياسية في صحيفة المحرر اللبنانية (الوطن العربي حالياً).

٣ - مديرة تحرير وكالة سياسية.

٤ - سكرتيرة الاعلام في سفارة الجمهورية العربية اليمنية (١٩٨٥ - ١٩٩٠).

٥ - سكرتيرة الاعلام في سفارة الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ - ١٩٩١) (١٩٩٤ - ١٩٩٥).

٦ - عضو في إتحاد الكتاب اللبنانيين.

٧ - لها عدة دراسات سياسية واجتماعية منشورة في عدّة وسائل إعلامية.